

السَّيْفُ الْمَجَلِيُّ

عَلَى الْمَجَلِيِّ

لِلْعَلَّامَةِ شَيْخِ الْمَدَنِيَّةِ الْفَقِيهِ الْمُفْتَى السَّيِّدِ مَهْدِي حَسَنِ الْقَادِرِي الشَّاهِي هَيَاظُورِي

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مقدمة المؤلف

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على سيد الأولين و الآخرين محمد المصطفى و آله و أصحابه أجمعين
أما بعد ! يقول أفقر الخلق إلى الله ذي المنن أبو أحمد المدعو بمهدي حسن الحسنى نسباً و الحنفى مذهباً و السنى اعتقاداً و الشاهجهانپورى الهندى موطناً و مولداً : إني طالعت « المحلى » للعلامة أبى محمد على بن أحمد ابن حزم مرات عديدة و استفدت منه فى مواضع من رسائله ، و مع ذلك وجدت له أغلاطاً فى الرواة و وقوعه فى الأئمة الكبار و الفقهاء المجتهدين المتبوعين فى المسائل الفرعية الاجتهادية و عزوه إليهم ما لم يقولوا به ثم يرد عليهم بأقبح عبارة و أشنع ألفاظ ، و يخادع الناس فى سرد الآيات فى غير موضعها تهويلاً فى الناس و تهوراً و جسارته و جرأة ، و يجرح الرواة الثقات و الرجال المعتمدة فى الأسانيد و الروايات إذا كانت روايتهم مخالفة لما ذهب إليه ، و يستعمل فى حقهم « ضعيف » ، « مجهول » ، « ساقط » ، « هالك » ، « كاذب » ، و غير ذلك من الألفاظ ، و أغلاطه و مغالطاته فى الأصول و الفروع .
فانتخبت من المحلى و جمعتها فى هذه الأوراق حمية للدين و حماية للأئمة الكبار من الصحابة و التابعين و المجتهدين المتبوعين فى المذاهب الأربعة تبصرة للطلابين و عبرة للناظرين ، و أذكر فيها ما قاله المعاق على المحلى و أزيد عليه أشياء وجدت فيها كتب أخرى - وبالله التوفيق -
و كتبه فى هذه الأوراق على نهج لسانه فى الأئمة و مشيت على مشيته و نسيجه و منواله مع على بقوله عز و جل ﴿ و جادلهم بالتى هى أحسن ﴾ و قوله عز و جل ﴿ فاعفوا و اصفحوا حتى يأتى الله بأمره ﴾ لكنى اتبعت فى ذلك قوله عز و جل ﴿ فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ و أتيقن بالمثل السائر :

« من صنف فقد استهدف »

والله يهدى من يشاء إلى صراط مستقيم و يحشر في زمرة الصحابة و التابعين رضوان الله عليهم أجمعين .

قال الحافظ ابن حجر العسقلاني في لسان الميزان ١٩٠/٤ في ترجمة ابن حزم : على بن أحمد بن سعيد بن حزم بن غالب بن صالح بن خلف بن معدان بن سفيان بن يزيد الفارسي أبو محمد القرطبي اللبلى - بفتح اللام و سكون الموحدة ثم لام - الفقيه الحافظ الظاهري ، صاحب التصانيف ، ثم ترك (أى الوزارة) و اشتغل في صباه بالأدب و المنطق و العربية و قال الشعر و ترسل ، ثم أقبل على العلم فقرأ الموطأ و غيره ، ثم تحول شافعيًا فمضى على ذلك وقت ، ثم انتقل إلى مذهب الظاهر و تعصب له و صنف فيه و رد على مخالفيه ، و كان واسع الحفظ جدا إلا أنه لثقتة بحافظه كان يهجم كالقول في التعديل و التجريح و تبين أسماء الرواة فيقع له من ذلك أوهام شنيعة ، و قد تتبع كثيرا منها الحافظ قطب الدين الحلبي ثم المصري من المحلى خاصة و ما ذكر منها أشياء ، و تلذذ له و نشر ذكره بالمشرق ولده أبو رافع - ثم قال في ص ١٩٩ : و قد تتبع أغلاطه في الاستدلال و النظر عبد الحق بن عبد الله الأنصاري في كتاب سماه ، الرد على المحلى ، و قال الشعر المورخ الغافقي : حدثني عمر بن واجب قال : كنا بأشيبية ندرس الفقه فدخل أبو محمد فسمع ثم سأل عن شيء من الفقه فأجبت فاعترض فقبل له : ليس هذا من مسجلاتك ! فقام و قدم و دخل منزله و حلف فما كان بعد أشهر قريبة حتى قصدنا إلى ذلك الموضع فناظره أحسن مناظرة ؛ قلت : و كان ذلك جرى له بعد القصة التي ذكرها عبد الله بن محمد بن العربي والد القاضي أبى بكر فانه حكى أن ابن حزم ذكر له أنه شهد جنازة فدخل المسجد فجلس قبل أن يصلى فقبل له : قم فصل تحية المسجد ! ففعل ثم حضر أخرى فبدأ بالصلاة فقبل له : اجلس ليس هذا وقت الصلاة ! و كان بعد العصر فحصل له خزي فقال للذى رباه : دلنى على دار الفقيه ! فقصدته فقرأ عليه الموطأ ثم جد في طلب العلم بعد ذلك إلى أن صار منه ما صار ، و لم يزل مستظها إلى أن قدم أبو الوليد الباجي من العراق و قد توسع في علوم النظر و لقي الأئمة ، فناظر

ان حزم فانتصف منه ، و لها مناظرات معروفة في جزءه ، ثم تهصب عليه فقهاء المالكية بأمراء تلك الديار فمقتوه و آذوه و طردوه و حرقوا كتبه علانية و له في ذلك :

فان يحرقوا القرطاس لا يحرقوا الذي ° تضمنه القرطاس بل هو في صدرى

قال : و هذا القدر لا يعرف لأحد من علماء الاسلام إلا لابن جرير الطبرى ؛ و قال مؤرخ الاندلس أبو مروان ابن حيان : كان ابن حزم حامل فنون من حديث و فقه و نسب و أدب مع المشاركة في أنواع التعاليم القديمة ، و كان لا يخلو في فنونه من غلط الجرائم في السؤال على كل فن ، و مال أولا إلى قول الشافعى و ناضل عنه حتى نسب إلى الشذوذ ، و استهدف لكثير من فقهاء مصر ، ثم عدل إلى الظاهر فجادل عنه فلم يلبث في صدء بما عنده بتعرض ولا تدريج بصك به معارضته صك الجندل و ينسفه في أنفه أنساف الخردل ، قتالاً عليه فقهاء عصره و أجمعوا على تضليله و شنعوا عليه و جذروا أكابرهم من قبيله و نهوا عوامهم عن الاقتراب منه ، فطفقوا بعصونه و هو مصر على طريقته حتى كمل له من تصانيفه و قر بعير لم يتجاوز أكثرها عتبة بابه لزهد العلماء فيها ، حتى لقد أحرق بعضها باشييلية و مزقت علانية ، و لم يكن مع ذلك سالما من اضطراب رأيه . و كان لا يظهر عليه أثر عليه حتى يسئل فيفجر عنه علم لا يكدره الدلاء ؛ و قال : و بما يزيد في بغض الناس حبه لى أمية ماضيهم و باقيهم و اعتقاد صحة إمامتهم حتى نسب إلى النصب ؛ و كان لابن حزم ابن عم يقال له عبد الوهاب بن الملا بن سعيد بن حزم يكنى أبا الملا . و كان من الوزراء و بينهما منافسة و مخالفة ، فوقف على شيء من تواليف أنى محمد فكتب إليه رسالة بليغة يعيب ذلك المؤلف قد ساقها ابن بسام في الذخيرة ؛ قال : فكتب أبو محمد له الجواب و نصه : سمعت و اطعت قول الله تعالى ﴿ و أعرض عن الجاهلین ﴾ و سلمت و أنفدت لقول رسول الله صلى الله عليه و سلم : صل من قطعك و اعف عن ظلمك ، و أنشد بعدها أبياتا و قال القاضي أبو بكر بن العربى : ابتدأ ابن حزم أرلا فتعلق بمذهب الشافعى ثم انتسب إلى داود . ثم خلع الكل و استقل و زعم أنه إمام الأئمة يضع و يرفع و يحكم و بشرع و اتفق كونه بين أقوام لا نظر لهم إلا بالمسائل فيطالبهم بالدليل و يتضاحك بهم -

و ذكر بقية الخط عليه في كتاب « العواصم و القواصم » . و مما يعاب به ابن حزم وقوعه في الأئمة الكبار بأقبح عبارة و أشنع رد ، و قد وقعت بينه و بين أبي الوائد الباجي مناظرات و منافرات ، و قال أبو العباس بن العريف الصالح الزاهد : لسان ابن حزم و سيف الحجاج شقيقان ، و قال عز الدين ابن عبد السلام : ما رأيت في كتب الإسلام مثل المحلى لابن حزم و المغنى للشيخ الموفق - و ذكر نبذة من أغلاطه في وصف الرواة : قال في الكلام على حديث لا صلاة بعد طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر ، الرواية في هذا الباب - آقطة مطروحة مكذوبة ، فذكر منها طريق يسار مولى ابن عمر عن كعب بن مرة ، قال : يسار مجهول و مدلس و كعب لا يدرى من هو ، قال القطب : قال أبو زرعة : اليسار مدني ثقة . و قال ابن حزم في حديث عائشة : قلت يا رسول الله إني قصرت و أنمت و صمت و أفطرت ! قال : أصبت يا عائشة ، : انفرد به العلاء بن زهير و هو مجهول ! قال القطب : أخرج الحديث النسائي و الدارقطني و روى عن العلاء و كيع و أبو نعيم و الفريابي و غيرهم ، و قال ابن معين : ثقة . قال ابن حزم في حديث أم سلمة : كنت ألبس أوضاعا من ذهب ، - الحديث : عتاب مجهول ! و قال القطب : أخرج الحديث أبو داود عن محمد بن عيسى بن الطباع عن عتاب - و هو ابن بشير - عن ثابت بن عجلان عن عطاء عنها ؛ و عتاب هو ابن بشير الجزري روى عنه إسحاق بن راهويه و محمد بن سلام البيهقي و غيرهما و أخرج له البخاري ، و أخرج الحديث المذكور الحاكم في المستدرک ، و قال ابن معين : ثقة . قال ابن حزم في الحديث الذي أخرجه النسائي من طريق المرقع بن صبيح عن جده رباح بن الربيع : كنا مع رسول الله صلى الله عليه و سلم لرجل ، أدرك خالدًا فقل له لا تقتل ذرية ولا عسيفا ، : المرقع مجهول ! قال القطب : روى عنه ولده عمر و يحيى بن سعيد الأنصاري و يونس بن أبي إسحاق و أبو الزناد و موسى بن عقبة و ذكره ابن حبان في الثقات فليس بمجهول ؛ و له من ذلك تنبيه كثير ، والله الموفق - الخ .

و قد طول الحافظ المسقلاني في ترجمته من ص ١٩٨ إلى ص ٢٠٢ من ج ٤ ، في لسان الميزان ، وقال : ولا شك في أنه كان واسع الحفظ جدا و واسع الباب في جميع أنواع العلوم ،

سمع من أبى عمر بن الحسنون و يحيى بن مسعود بن دحية و يونس بن عبد الله بن منيب و حماد بن أحمد و محمد بن سعيد بن بيان و عبد الله بن الربيع و عبد الله بن يوسف بن نامى ، و تلذ له و نشر ذكره بالمشرق ولده أبو رافع ، و روى عنه بالاجازة سريج بن محمد بن سريج المقبرى فكان خاتمة من روى عنه ، و كان أول سماعه فى سنة أربعمائة ، و قال صاعد بن أحمد بن الربيع : كان ابن حزم أجمع أهل الأندلس كلهم لعلوم الاسلام و أشبههم معرفة ، و له مع ذلك توسع فى علم البيان و حظ من البلاغة و معرفة السير و الأنساب ، أخبرنى ولده أنه اجتمع عنده بخط أبيه من تواليفه مجلدات تحتوى على نحو ثمانين ألف ورقة و أربعمائة . و قال المجلى : كان حافظا للحديث مستنبط للاحكام من الكتاب و السنة متفتنا فى علوم جمة عاملا بعلمه ، ما رأينا مثله فيما اجتمع له من الذكاء و سرعة الحفظ و التدين و كرم النفس ، و كان له فى الأثر باع واسع ، و ما رأيت من يقول الشعر أسرع منه و جمعت شعره على حروف المعجم . مات أبو محمد سنة خمس و ستمائة - كذا فى اللسان : هو غلط و العواب أنه مات سنة ست و خمسين و أربعمائة فإنه ولد فى قرطبة سنة أربع و ثمانين و ثلاثمائة ، و قيل : فى التى بعدها - اه .

قلت : و قد أنكر ابن حزم القياس ، و قال فى واضح : القياس كله باطل ، و أنكر المراسيل أنها ليست بحجة ، و رد آثار الصحابة ، التابعين ، و قال فى واضح كثيرة : لا يـ مع قول أحد صحابيا كان أو غيره دون قول رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و حرم التقليد ، و أفعاله صلى الله عليه و سلم ليست بلازمة عنده ، و غير ذلك من الأمور كما ستقف عليها - إن شاء الله تعالى و هو الموفق للسداد و العلم عنده .

و فى ص ٢٢ من مقدمة نصب الراية فى تخرىج أحاديث الهداية من المحقق النظار المحنك المتبحر البعثة الأستاذ الكبير الشيخ محمد زاهد الكوثرى قال : و أما ابن حزم فقد تبرأ من القياس جملة و تفصيلا ، فحظ أبى حنيفة و أصحابه من شتائمه مثل باقى الأئمة القائلين بالقياس ، و القاضى أبو بكر بن العربى ممن قام بواجب الرد عليه فى العواصم و القواصم ، و ليس لابن حزم شبه دليل فيما يدعيه من نفي القياس غير المجازفة بنفى ما ثبت من الصحابة فى

حجة القياس و غير الاجترار على تصحيح روايات واهية وردت في رد القياس ، و الغريب أن بعض أصحاب المجلات من لم ينشأ نشأة العلماء اتخذ مجلته منبرا يخطب عليه للدعوة إلى مذهب لا يدري أصله و لا فرعه فألف قبل بضع سنين رسالة في أصول التشريع العام و جمع فيها آراء ابن حزم في نفي القياس و آراء بعض شيعته على طريق غير طريق الأئمة المتبوعين و آراء أخرى لبعض الشذاذ ينسب مذهبهم على ما بعده مصالحة فقط و إن خالف صريح الكتاب والجنة فصار به لك جامعا لأصول متضادة تتفرع عليها فروع متضادة لا يجتمع مثلها إلا في عقل مضطرب ، و ما هذا إلا من قيل بمحاولة استيلاد البشر من البقر و نحوه ، فتري ابن حزم يحتاج في ذم القياس بحديث نعيم بن حماد الذي سقط نعيم بروايته عند جمهرة التقاد و ليس ابن حزم على علم من ذلك . و هذا مما يعرفه صفار أهل الحديث من المشاركة و هو حديث قياس الأمور بالرأى ، و في سنده أيضا ، حريز ، الناصبي و إن كان الصحافي المتجهد يجعله جريلا ، و يزيد على حجة ابن حزم حجة أخرى و هي حديث حبايا الأئمة في سنن ابن ماجه ، و يروى الصحافي أنه حسن مع أن في سنده سويدا و فيه يقول ابن معين : حلال الدم ، و أحمد : متروك الحديث ، و فيه أيضا ابن أبي الرجال و هو متروك عند النسائي و مذكر الحديث عند البخاري ، و يتصور فريقين من الفقهاء أهل رأي و أهل حديث ، و ليس لهذا أصل بالمرة و إنما هذا خيال بعض متأخري الشذاذ آخذ من كلمات بعض جهلة الثقة بعد حجة الامام أحمد ، و أما ما وقع في كلام إبراهيم النخعي و بعض أهل طبقته من القول بأن أهل الرأي أعداء السنن فبمعنى الرأي المخالف للسنن المتوارثة في المعتقد يعنون به الخوارج و القدرية و المشبهة ، نحوهم من أهل البدع لا بمعنى الاجتهاد في فروع الاحكام ، و حمله على خلاف ذلك تحريف للكلم عن مواضعه ، فكيف و النخعي و ابن المسيب نفسه من أهل القول بالرأي في الفروع رغم انصراف المتخمين خلاف ذلك ، و يحاول ابن حزم أن يكذب كل ما يروى عن الصحابة في القياس لأسبابا حديث عمر مع أن الخطيب غيره يروون عنه بطرق كثيرة بالفاظ متقاربة و كذا عن باقي الصحابة ، قال الخطيب بعد أن روى حديث معاذ في اجتهاد الرأي في ، الفقيه و المتفقيه ، :

وهو قول الجاهل بن عبد الله عن أناس من أصحاب معاذ يدل على شهرة الحديث. وكثرة روايته وقد عرف فضل معاذ وزهده والظاهر من حال أصحابه الدين والثقة والزهد والصلاح، وقد قيل: إن عبادة بن نسي روى عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل رجاله معروفون بالثقة على أن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا به فوقنا بذلك على صحته عندهم، ومثله بل هو أوفى منه مذكور في فصول أبي بكر الرازي والفقهاء والمتفقه للخطيب، من أراد معرفة طرق الروايات القاضية على مجازفات الظاهرية وأذبا لهم فليراجعها - انتهى.

وفي كتاب الأشفاق في أحكام الطلاق: قال أبو بكر بن العربي في كتاب العواصم والقواصم ٢ / ٩٠ في الظاهرية: وهي أمة سخيفة تسورت على مرتبة ليست لها وتكلمت بكلام لم تفهمه تلقوه من إخوانهم الخوارج حين حكم على رضى الله عنه يوم صفين فقالت: لا حكم إلا لله: كلمة حق أريد بها الباطل، وكان أول بدعة لقيت في رحلتى القول بالباطل: فلما حدثت وجدت القول بالظاهر قد ملأ به المغرب يخيف كان من بادية إشبيلية يعرف بان حزم. نشأ وتعلق بمذهب الشافعى ثم انتسب إلى داود ثم خلع الكل واستقل بنفسه وزعم رأيهم إمام الأئمة بضع ورفع ويحكم ويشرع وينسب إلى دين الله ما ليس فيه، ويقول عن العلماء ما لم يقولوا به تنفيرا للقلوب وتشجيعا عليهم - انتهى.

والحاصل أن حال ابن حزم بمراى منك بتعريضات العلماء، والرادون عليه وعلى المحلى: المحدث قطب الدين الحلبى الحنبلى وأبو الوليد الشافعى المالكي وأبو بكر بن العربي. ويتبع أغلاطه عبد الحق بن عبد الله الأنصارى في كتاب سماه الرد على المحلى، وللحافظ

المجلى من القدح المعلن على المحلى، من رآه وله أوطام كثيرة في الراوة وفي الجرح والتعديل وأغلاط عديدة في الأصول ومن الفروع، وأغلاطه وأغلوطنات وتليسات شهيرة كما ستقف عليها إن شاء الله تعالى. وفي هذا كفاية لطالبي الهداية، وما توفيقى إلا بالله عز وجل وهو يهدي من يشاء إلى صراط

مستقيم ونعم المولى ونعم النصير، والحمد لله الرحمن الرحيم، وعلى رسوله محمد الصلاة والسلام.

فصل :

و ابن حزم قد أنكر التقليد رأساً وقال إنه حرام . حتى أنكر تقليد الصحابة أيضاً !
و أنت تعلم الصحابة في زمنهم بعده صلى الله عليه وسلم يقلد بعضهم بعضاً . فلو كان التقليد حراماً
لما قلد أحد أحداً قط و قد قال صلى الله عليه وسلم : عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين
عضوا عليها بالنواجذ - الحديث المشهور ؛ وقال : أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم -
كما في المشكاة وإسناده في الكفاية للخطيب من حديث ابن عباس رضى الله عنه ، قال : و اقتدوا
بعدي أبا بكر وعمر - كما في البخارى ، وقال : تشاوروا الفقهاء العابدين و لا تمضوا فيه برأى
خاصة - كما في مجمع الزوائد من حديث علي بن أبي طالب رضى الله عنه ، و ابن حزم استدلل
على حرمة بالآيات التى وردت فى حق الكافرين و مشركى مكة و ما والاها ، يقولون :
عليه وجدنا آباءنا ؛ و هو كما ترى لا تملق لها بتقليد الفقهاء و الأئمة ، و قد أمر
الله تعالى باطاعة أولى الأمر ، و هم عند ابن حزم العلماء و أهل العلم فامعى إطاعتهم المأمورة
من الله تعالى ! و ليس إلا العمل بقولهم مع العلم و اليقين بأنهم أعلم منا و أفضل ورعا
و علماً و تقوى ؛ صلاحاً و سداداً و عبادة و قولاً بالحق و إشاعة لدين الاسلام و أحكامه
حسب الطاقة البشرية و لا يخافون فى الله لومة لائم ، و كان دأب الصحابة رضى الله عنهم يستفتون
فى أحكام الشرع أبا بكر وعمر و عثمان و علياً و ابن مسعود ، ابن عمر و عائشة و ابن عباس و أنسا
و أبا موسى الأشعري و أبا سعيد الخدرى و طلحة و الزبير و سعد بن أبى وقاص و عبد الرحمن بن
عوف و أبا هريرة و أبى بن كعب و أبا أيوب الأنصارى و زيد بن ثابت و غيرهم رضى الله
عنهم ، و ما أجابوهم من الحكم يعمرون به و يسألونهم عن دليله من الكتاب و السنة لاعتقادهم
عليهم ، و هذا هو التقليد ! و له نظائر كثيرة فى موطأ مالك و المدونة و مصنف ابن
أبى شيبة و مصنف عبد الرزاق و كتاب الآثار و كتاب الحجّة و الموطأ لمحمد بن الحسن
الشيبانى و كتاب الأم للإمام الشافعى رحمهم الله تعالى و كذا فى كتب الإمام أبى يوسف

رحمه الله تعالى مثل كتاب الخراج و كتاب الرد على سير الازواى و كتاب اختلاف
ابى حنيفة و ابن أبى لىلى و كتاب الآثار له و قد قال ابن حزم فى ص ٦٦ ج ١ رقم ١٠٣ :
ولا يحل لأحد أن يقلد أحدا لا حيا ولا ميتا ، و على كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته -
اه ؛ و أنت تعلم أن كل واحد من أهل العلم لا يقدر على الاجتهاد فضلا عن العوام الذين
لا يميزون بين الفث و الثمين و بين الشمال و اليمين ، ولا بد لهم من سؤال العلماء و تقليد
و العمل بقولهم .

ثم قوله فى بيان البرهان : فمن قلده عالما أو جماعة علماء فلم يطع الله ولا رسوله صلى الله
عليه و سلم ولا أولى الأمر ، و إذا لم يرد إلى من ذكر : فقد خالف أمر الله عز و جل ،
و لم يأمر الله عز و جل قط بطاعة بعض أولى الأمر دون بعض - اه ؛ قلت : هذا القول
مخالف لما ذكرته من الأحاديث الصحيحة ، و قد ورد فى حديث أبى هريرة الذى رواه
البخارى و مسلم : من أطاع أميرى فقد أطاعنى ، و من عصانى فقد عصى الله ، و من عصى
أميرى فقد عصانى ، مخالف لهذا الحديث أيضا ، و قوله : لم يأمر الله بطاعة بعض أولى
الأمر دون بعض ، صريح فى أن فتوى العالم الواحد لا تقبل حتى تكون إجماعا ! و هو خلاف
ما قرره نفسه كما لا يخفى .

و قد قال أبو سعيد البردعى على ما فى ص ٤٧ من مقدمة فتح الملهم شرح صحيح مسلم :
تقليد الصحابة واجب يترك به القياس ، قال : و على هذا أدركنا مشايخنا ، و هو مذهب
مالك و أحمد بن حنبل فى إحدى الروايتين و الشافعى فى قوله القديم فانه ذكر الصحابة فى
رسالة القديمة و أتى عليهم بما هم أهل ثم قال : و هم فوقنا فى كل علم و اجتهاد و ورع و عقل
ليستدرك به علم أ. يستنبط ، و آراؤهم أولى من آرائنا عندنا لأنفسنا ؛ و نص فى موضع
آخر أن الصحابة إذا اختلفت فالأئمة الأربعة أولى ، فان اختلفت الأئمة الأربعة فقول أبى بكر
و عمر رضى الله عنهما أولى و ذكر فى موضع آخر أنه يجب الترجيح بقول الأعلام و الأكبر
قياسا لأن زيادة علمه بقوى اجتهاده و يبعده عن التقصير ، و قال أبو الحسن الكرخى و جماعة

من أصحابنا : لا يجب تقليده إلا فيما لا يدرك بالقياس ، وإليه مال القاضى الامام أبو زيد الدبوسى على ما يشير تقريره فى التقويم - اهـ . و التفصيل فيه ، إن شئت فارجع إليه فان الشيخ العثمانى قد أشبع فيه الكلام و أطلال إطالة مفيدة جدا و أتى فيه بغير النقول من الأخبار و الأحاديث و أقوال الصحابة رضى الله عنهم و أقوال الفقهاء رحمهم الله تعالى ، و كذا التابعون يقلدون الصحابة رضى الله عنهم كأصحاب على و أصحاب ابن مسعود و أصحاب عمر و أصحاب ابن عمر و أصحاب ابن عباس و أبى هريرة : كالأسود بن يزيد و علقمة بن قيس و سويد بن غفلة و نباتة الجعفى و الشعبى و ابن المسيب و الحسن البصرى و ابن سيرين و بجاهد و مكحول و قتادة ، فانهم كانوا مجتهدين فى عصر الصحابة و مع هذا يقلدون الصحابة و لا يخرجون عن أقوالهم . و هذا البحث طويل الذيل و له موضع آخر ، و فى هذا كفاية لذوى الهداية .

فصل آخر

انكر ابن حزم حجة الأحاديث المرسلة و إن كانت بأسانيد صحيحة ، و فيه ترك لاكثر الواجبات و السنن و المستحبات ، و قد فصل الشيخ العثمانى فيه تفصيلا حسنا من ص ٣١ إلى ٤٧ من مقدمة فتح الملهم ، و قال بعد بيان معنى المرسل و اختلاف العلماء فيه قلنا عن الجزائرى : و قال بعض الأئمة : الحديث المرسل صحيح يحتج به ، و هو مذهب أبى حنيفة و مالك و أحمد فى روايته المشهورة حكاهما النووى و ابن القيم و ابن كثير و غيرهم و جماعة من المحدثين ، و حكاه النووى فى شرح المذهب عن كثير من الفقهاء أو أكثرهم ، قال : ونقله الغزالى عن الجماهير ، و قيد ابن عبد البر ذلك بما إذا لم يكن مرسله ممن لا يحترز و يرسل من غير الثقات ، فان كان فلا خلاف فى رده ، و قال أبو داود فى رسالته إلى أهل مكة : و أما المراسيل فقد كان يحتج بها العلماء فيما مضى مثل سفيان الثورى و مالك و الأوزاعى . حتى جاء الشافعى فتكلم فيها و تابعه على ذلك أحمد بن حنبل و غيره - و هذه إحدى الروايتين عن أحمد ، فإذا لم يكن مسند غير المرسل و لم يوجد المسند فالمرسل يحتج به و ليس هو مثل المتصل

فى القوة . و قال ابن جرير : أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين . قال : ابن عبد البر : كأنه - يعنى الشافعى - أول من رده ، بل سبق الامام الشافعى رحمه الله تعالى غيره أيضا كابن سيرين و ابن مهدى و الزهرى و ابن المسيب و غيرهم لكن الجماهير خلافهم كما قال ابن جرير بالاجماع و أثبتوا بالدلائل صحة حجية المرسل ، و قد يكون الترجيح ، و قد يكون تفسير المتصل بالمرسل ، و إذا اقترن به ما يتقوى به فحينئذ يقبل قطعا و ذلك بأن يتأيد بآية أو سنة مشهورة أو موافقة أو غيرها قياس أو قول صحابى ، أو توافقه الأئمة بالقبول ، أو عرف من حال المرسل أنه لا يروى من فيه علة من جهالة أو غيرها ، أو اشترك فى إرساله عدلان ثقتان بشرط أن يكون شيوخها مختلفة ، أو ثبت اتصاله بوجه آخر بأن أسنده غير مرسله أو أسنده مرسل مرة أخرى - كذا فى كشف الأسرار .

و قد لخص كلام أصحابنا الأصوليين المحقق ابن الهمام فى التحرير فان المرسل إذا كان ثقة عدلا غير غاش للسليين فى دينهم و كان إماما من أئمة النقل لا يحدث بكل ما سمع و يعرف صدق الراوى من كذبه وله أهلية الجرح و التعديل بحيث لا يكاد يخفى عليه أقوال المشاهير من أهل عصره و أكبر آرائهم فى الراوى المحذوف و مع ذاك كله يسند الحديث إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم لا بصيغة « عن » ، أو « روى » ، أو نحوهما بل بصيغة « قال » ، التى تدل على الجزم فالعادة قاضية بحصول غلبة بمثل هذا المرسل الذى جاء هذا المنجى . و الاحتمالات التى يذكرها نفاة حجية المرسل تضمحل كلها فى جنب هذه القيود التى احتطأ بها لاسيما إذا وقع الإرسال فى القرون الثلاثة المشهود لها بالخير و كان مرسله من التابعين بل من كبارهم ، و لو كانت هذه الاحتمالات المرجوحة النادرة التى تنكفوا إبداءها مؤثرة فى إسقاط المرسل لادت إلى إبطال مراسيل الصحابة أيضا كما هو مقتضى كلام ابن حزم فى الأحكام . و قال النووى والسيوطى : أما مرسل الصحابى فمحكوم بصحته على المذهب الصحيح لذى قطع به الجمهور من أصحابنا و غيرهم ، و أطبق عليه المحدثون المشترطون

للصحيح القائلون بضعف المرسل ، و في الصحيحين من ذلك ما لا يحصى لأن أكثر رواياتهم عن الصحابة و كلهم عدول ، و رواياتهم عن غيرهم نادرة ، و إذا رويها بينوها - كذا في تدريب الراوى ، قال شمس الأئمة رحمه الله تعالى : اشتغال الناس بالاسناد كاشتغالهم بالتكلف لسماع الخير من وجوه مختلفة و ذلك لا يدل على أن خبر الواحد لا يكون حجة فكذلك اشتغالهم بالاسناد لا يكون دليلا على أن المرسل لا يكون حجة ، كذا في كشف الاسرار - انتهى بتغيير من تقديم و تأخير ، و فيه مزيدة في هذا الباب مفيدة جدا فراجع إليها . و من هذا التفصيل بطل قول ابن حزم في عدم حجة المرسل بالسند الصحيح .

فصل آخر

قال ابن حزم في ص ٦٥ من رقم ١٠١ : و أفعال النبي صلى الله عليه و سلم ليست فرضا إلا ما كان منها يائنا لأمر فهو حيثن أمر ، لكن الاتساء به عليه الصلاة و السلام حسن برهان ذلك هذا الخبر الذى ذكرنا آنفا من أنه لا يلزما منه شيء إلا ما أمرنا به أو نهانا عنه ، و ما سكت عنه فمفرو ساقط عنا - الخ ؛ قلت : انظر تعلقه بالنبي صلى الله عليه و سلم و حبه إياه صلى الله عليه و سلم ١١ و أفعاله أربعة أقسام : مباح ، و مستحب ، و واجب ، و فرض - كما قال نجر الاسلام ، و بآنى فى موضعه نبذ من ذلك فانتظره .

فصل آخر

و لقد قال الفاضل اللكنوى فى تعليقه غيث الغمام على إمام الكلام له فى حق شيخ الاسلام الحافظ ابن تيمية رحمه الله تعالى : إن عليه أكبر من عقله - اهـ ، و هذا القول بعينه صادق على ابن حزم أن عليه أكبر من عقله حيث قال فى بحث ولوغ الكلب فى الاناء : فأمر عليه الصلاة و السلام بهرق ما فى الاناء إذا ولغ فيه الكلب و لم يخص شيئا من شيء ، و لم يأمر عليه السلام باجتناى ما ولغ فيه فى غير الاناء بل نهى عن إضاعة الماء - الخ ؛ انظر كيف فهم قوله عليه السلام ١ و أنت تعلم كل هذا تغال و مبالغة فى

التمسك بالظاهر بدون نظر إلى معاني الشريعة و ما يتفق مع المعقول فاحرم الله شيئا و هو قدر مؤذ، و لا حكم بنجاسة شيء إلا و كان مما تتجنبه الطبائع النقية، و إزالة النجاسات واجب معقول المعنى، فمن العجيب إذا أن يفرق ابن حزم بين أكل الكلب من الاناء و بين شربه، بل لا يعجب أن يفرق بين الشرب و بين وقوع الكلب كله في الاناء ١ و الكلب قدر بكل حال، و قد ثبت في الطب الحديث أنه يحمل كثيرا من الأمراض الخبيثة و الجراثيم و الفيروسات ينقلها للانسان، و التوقى منه ضرورى، و هذا مصداق لما تفهم من معاني الشريعة في هذا الباب و النظافة من الايمان، - قاله المعلق.

و قال ابن حزم بسبب عدم فهمه معاني الشريعة و مناشيها: فان أكل الكلب في الاناء و لم بلغ فيه أو أدخل رجلاه أو ذنبه أو وقع بسكبه فيه لم يلزم غسل الاناء و لا هرق ما فيه و هو حلال طاهر كله كما كان، و كذلك لو ولغ السكب في بقعة من الارض أو في يد إنسان أو فيما لا يسمى إناء فلا يلزم غسل شيء من ذلك و لا هرق ما فيه، و الولوغ / هو الشرب فقط - الخ. انظر هل له نظير في عالم الاجتهاد !! و هذا كله مبنى على ما يضحك الصياد من بناء البيت على الرمل اليابس.

و في ذلك الباب قال: و الماء الذى يغسل به الاناء طاهر لأنه لم يأت نص باحتيابه و لا شريعة إلا ما أخبرنا به عليه السلام، و ما عدا ذلك فهو بما لم يأذن به الله تعالى، و الماء طاهر شربه حلال فلا يحرم إلا بأمر منه عليه السلام - اه؛ قال المعلق: معاذ الله أن يكون هذا الماء طاهرا ١ و هو دل عليه قوله عليه السلام: طهور إناء أحدكم، على نجاسته بمعناه الظاهر الذى لا يحتاج إلى تأويل و هو ماء قدر مستنكر - اه؛ انظر كيف جعل النجس طاهرا بسوء فهمه، و مثل هذا في كلامه كثير كما تقف عليه إن شاء الله تعالى.

و أعجب من هذا أنه قال في بيان النهى عن البول في الماء الراكد: إلا أن البائل في الماء الراكد الذى لا يجرى حرام عليه الوضوء بذلك الماء و الاغتسال به لفرض أو لغيره، و حكمه التيمم إن لم يجد غيره، و ذلك الماء طاهر حلال شربه له و لغيره إن لم يغير البول

شيئا من أوصافه ، و حلال الوضوء به و الغسل به لغيره - اه ؛ انظر أيها العقيل الفهم !
الوضوء و الاغتسال به حرام للبائل و حلال شربه له و لغيره لأنه طاهر !! و الحلة و الحرمة
و الطهارة و النجاسة من أحكام الشريعة فكيف جاز الشرب له و لغيره من غير دليل و الماء
نجس و طاهر فى وقت واحد ! ضدان اجتماعا فى شئ واحد فى وقت واحد . و قال أعجب من
هذا : فلو أحدث (أى تغوط) فى الماء أو بال خارجا منه ثم جرى فيه البول فهو طاهر يجوز
الوضوء منه و الغسل له و لغيره - الخ ؛ قلت : هل من عاقل فى العالم يقول بذلك أن البول
ينجسه و الغائط لا ينجسه و هو أغلظ من البول . و المتى طاهر عنده و المذى نجس ، و الخمر
طاهر و الاقلام و الأزلام نجس عنده ! و لعاب الكافر نجس و سوره طاهر إذا لم يخالطه
لعابه و الكافر نجس عنده ! و أمثاله تأتي فى كتاب الطهارة . و الخنزير نجس بجميع
أجزائه عنده لكون الضمير راجعا إلى أقربيه فى قوله تعالى (أو لحم خنزير فانه رجس) لكن
سوره طاهر ! و بهذا كله ظهر أن عليه أكبر من عقله ، و القول بنجاسة بدن الكافر و عرقه
و ريقه - الخ ، قول شاذ لم يعرف عن أحد من الفقهاء و المحدثين و العلماء الذين يعتمد على
أقوالهم و فتاواهم من المحققين إلا ما نقله ابن كثير فى تفسيره ج ٤ ص ٧٢ عن بعض أهل
الظاهر و لعله أراد به ابن حزم فانه خالف القرآن فى ذلك ، و قد أباح الله تعالى المؤمنين
طعام أهل الكتاب و مؤاكلتهم و لن يخلو هذا من آسارهم و لعابهم ، و أباح عز و جل
الازدواج من نساء أهل الكتاب و يدعو ذلك إلى مخالطتهم أشد مخالطة ولا يمكن معه الاحتراز
عن ريقهن . عرقهن فى بدن المؤمن و ثوبه و فراشه و هو يقول إنه نجس ! فأين هذا من
ذلك ، و ما كان ربك نسيا ! و قد ربط رسول الله صلى الله عليه و سلم الكافر بسارية المسجد
و أسطواته و أنزل وفد المشركين فى المسجد كما فى الأحاديث فلو كان بدن انكافر نجسا على
زعم ابن حزم لما أنزل الوفد فيه و لما ربطه بالأسطوانة - و هذا ظاهر على من له أدنى مسكة
من العقل .

فصل آخر

قد أنكر ابن حزم القياس و الرأى الصحيح مطلقا و يقول فى كل موضع : « و هذا قياس و القياس كله باطل ، و هذا عين الباطل ، و أنت تعلم أنه مع وجود النص على الحكم لم يقل أحد بالقياس ، و من المعلوم البديهي يقينا أنه لم يأت نص فى كل حادثة يحكمها فكم قضايا اختلفت الصحابة فيها لعدم النص و هم أعرف الناس بالنصوص ، فانهم اختلفوا فى مسائل و حكموا فيها تحليلا و تحريما بالآراء و الأقايسة ، و قد صرح ابن حزم نفسه بأن وقع الرأى فى القرن الأول و هو قرن الصحابة فكيف يقول : أى حاجة للقياس ! و أنت تعلم أن القياس على العلة المنصوصة هو من النص فالرجوع إليه عند التنازع رجوع إلى الله و رسوله صلى الله عليه وسلم ، و ليس هذا القياس من ضرب الأمثال فى الدين بل هو من الدين كما قاله السيد محمد الأمير كما فى التعليق . و قد ذكر الحافظ ابن القيم فى بحث القياس أمثلة كثيرة فى كتابه اختلفت الصحابة فيها و حكموا بالرأى فيها ، و ما ذكره ابن حزم من الآيات فى ذم الرأى و القياس هي فى قوم يخالفون صرائح النصوص بقياساتهم ؛ و فى كلامه مغالطات و خداع و تهويل على الناس ، يأتى تحقيق ذلك فى موضعه إن شاء الله تعالى .

قال : فمن الباطل المحال أن يكون الصحابة رضى الله عنهم يعلمون هذا و يؤمنون به ثم يردون عند التنازع إلى قياس و رأى ، هذه ما لا يظنه بهم ذو عقل - اهـ ؛ يقال عليه : هم إذا ردوه إلى قياس له علة منهوصة فى كتاب أو سنة فقد ردوا إلى الله تعالى و الرسول صلى الله عليه وسلم ، و قد ذكر العلامة ابن قيم الجوزية رحمه الله أن عمل الصحابة بالقياس و الرأى متواتر تواترا معنويا ، و عدة قضايا ذكر منها شطرا واسعا كما فى التعليق ، و قاس ابن حزم فى مسائل كثيرة ثم هو ينكره ، ولا مخلص له من القياس لكنه من سوء فهمه لم يعرف ذلك .

فصل آخر

قال : و السنة تنسخ السنة و القرآن - اه ؛ و أنت تعلم أن الظنى الدلالة لا يساوى قطعيتها فلا يقوى على نسخه ، و قد قال العلماء . إن النسخ غير واقع في التنزيل - و يأتي تفصيل ذلك في موضعه ، و راجع لذلك رسالة حكيم الامة الشاه ولي الله الدهلوى الهندى في النسخ و المنسوخ سماها ، الفوز الكبير ، و رسالة في ذلك لابن حزم على هامش الجلالين طبعت بمصر ، و غير ذلك من أحكام النسخ .

و قد أنكر ابن حزم الاستحسان المعتبر عند الفقهاء ، و قد تكلم فيه أبو بكر الرازى في الفصول من أحسن تكلم فيه بإسهاب مفهوم كما ستقف عليه فيما يأتى و نوره من أجزاء ، الصارم المجلى ، ، و من لم يعرف اصطلاح المتقدمين في النسخ ؟ و عليه مشى الحافظ أبو جعفر الطحاوى في شرح معانى الآثار ، فاعترض عليه من غير تدبر و فرق بين المتقدمين ، المتأخرين في الاصطلاح ، و لقد صدق القائل :

و كم من عائب قولاً صحيحاً و آفته من الفهم السقيم

فصل آخر

قال في ص ١٤٠ بعد رواية الحديث بسنده في النهى عن البول في الماء الدائم إباحة الماء لغير البائل : فلو أراد عليه السلام أن ينهى عن ذلك غير البائل لما سكنت عن ذلك عجرا و لا نسيانا و لا تعيننا لنا بأن يكلفنا علم ما لم يبد لنا من الغيب - اه ؛ قلت : انظر فهمه و وازن عقله بميزان العلم بأحكام الشريعة ، و أقصر هاهنا بما قال المعلق : تعالى أبو محمد رحمه الله تعالى في التمسك بالظاهر حتى أغرب جدا و ذهب في هذه المسألة مذهبا لا يؤيده عقل و لا يوافقته العقل ، و قد رد عليه النووي في المجموع أبلغ رد فقال ١٠ / ١١٨ - ١١٩ : نقل أصحابنا عن داود بن علي الظاهري الاصبهاني رحمه الله مذهبا عجيبا فقالوا : تفرد داود بأن قال : لو بال ، جل في ماء راكد لم يحز أن يتوضأ هو منه لقوله صلى الله عليه وسلم : لا يوان

أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه ، وهو حديث صحيح ، وقال : ويجوز لغيره لأنه ليس بنجس عنده ، ولو بال في إناء ثم صبه في ماء أو بال في شط نهر ثم جرى البول إلى النهر قال : يجوز أن يتوضأ هو منه لأنه ما بال فيه بل في غيره ، قال : ولو تغوط في ماء جاز أن يتوضأ منه لأنه تغوط ولم يبل - الخ ، وهذا مذهب عجيب وفي غاية الفساد فهو أشنع ما نقل عنه إن صح عنه رحمه الله ، وفساده مغن عن الاحتجاج عليه ولهذا أعرض جماعة من أصحابنا المعتنين بذكر الخلاف عن الرد عليه بعد حكايتهم مذهبه وقالوا : فساد مغن عن إفساده ، وقد خرق الاجماع في قوله في الغائط إذ لم يفرق أحد بينه وبين البول ، ثم فرقه بين البول في نفس الماء والبول في إناء يصب في الماء من أعجب الأشياء ومن أخصر ما يرد عليه أن النبي صلى الله عليه وسلم نبه بالبول على ما في معناه من التغوط و بول غيره ، كما ثبت أنه صلى الله عليه وسلم قال في الفأرة تموت في السمن إن كان جامدا فألقوها وما حولها ؛ / و أجمعوا أن النور كالفأرة في ذلك وغير السمن من الدهن كالسمن ، وفي الصحيح : إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله ، فلو أمر غيره فغسله إن قال داود : لا يطهر لكونه ما غسله هو خرق للاجماع ، وإن قال يطهر فقد نظر إلى المعنى و ناقض قوله ، والله أعلم - اهـ . قلت : وابن حزم قلد إمامه داود في ذلك وهو يقول : التقليد حرام !

• • • • •

و هذا ما انتخبت من المحلى من الرجال الذين تكلم فيهم ابن حزم من غير برهان لعدم معرفته إياهم - والله ولى التوفيق :

١ - قال ابن حزم ١/ ٥٩ رقم ٩٩ فى بحث القياس فى رواية رسالة عمر إلى أبى موسى الأشعرى رضى الله عنهما : لم يروها إلا عبد الملك بن الوليد بن معدان عن أبيه ، هو ساقط بلا خلاف ، و أبوه أسقط منه أو من هو مثله فى السقوط - الخ ؛ انظر أن عبد الملك بن الوليد بن معدان يختلف فيه ، و هو يقول : ساقط بلا خلاف ، و فى ميزان الاعتدال : قال يحيى بن معين : صالح ، وقال أبو حاتم : ضعيف ، وقال ابن حبان : يقلب الأسانيد لا يحل الاحتجاج به . و قال البخارى : فيه نظر - اهـ ، و انفرد ابن حزم بتضعيفه إلى النهاية ، و أما أبوه فقال ابن حبان فى الثقات : الوليد بن معدان الصيقى روى عن ابن عمر و روى عنه ابنه عبد الملك فيعتبر بحديثه من غير رواية ابنه ، نقله ابن حجر فى اللسان و قال : انفرد بحديث عمر فى كتابه إلى أبى موسى ، و إسناده رسالة عمر ذكره ابن القيم فى إعلام الموقعين ١/ ٩٨ - قاله المعلق على المحلى ، فكيف يقول ابن حزم : هو أسقط من ابنه أو مثله فى السقوط بل هو أسقط منه ؛ و نعود إن شاء الله تعالى إلى تفصيله .

٢ - قال ابن حزم فى بحث إبطال القياس ١/ ٦٢ : و حديث معاذ الذى فيه : أجتهد رأى ولا آلو ، لا يصح لأنه لم يروه أحد إلا الحارث بن عمر و هو مجهول لا ندرى من هو عن رجال من أهل حمص لم يسمهم عن معاذ - اهـ ؛ قلت : حاول ابن حزم أن يكذب كل ما روى عن الصحابة فى القياس لا سيما حديث عمر مع أن الخطيب البغدady و غيره يروون عنه بطرق كثيرة بالفاظ متقاربة وكذا عن باقى الصحابة ، قال الخطيب بعد أن روى حديث معاذ فى اجتهاد الرأى فى : الفقيه و المتفقه : و قول الحارث بن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ يدل على

شهرة الحديث وكثرة روايته ، وقد عرف فضل معاذ وزهده و الظاهر من أصحاب معاذ الدين و الثقة و الزهد و الإصلاح ، و قد قيل : إن عبادة بن نسي رواه عن عبد الرحمن ابن غنم عن معاذ و هذا إسناد متصل و رجاله معروفون بالثقة على أن العلماء قد قبلوه واحتجوا به . وقفنا بذلك على صحته عندم - اهـ ؛ و مثله بل ما هو أوفى منه مذكور في فصول أبي بكر الرازي ، و من أراد معرفة طرق الروايات فليراجع فصول أبي بكر الرازي و الفقيه و المتفقه للخطيب القاضية على مجازفات الظاهرية ، و المعلق لم يقل سوى أنه قال : حديث معاذ رواه أبو داود و الترمذى و قال : لا نعرفه إلا من هذا الوجه و ليس إسناده عندي بم متصل ، انظر شرح سنن أبي داود ٣/ ٣٣٠ و جامع بيان العلم للمحافظ ابن عبد البر النمرى ٢/ ٥٥ - و مراده بشرح سنن أبي داود : عون المعبود ، المختصر من غاية المقصود ، للشيخ شمس الحق العظيم آبادى الهندى . يقول ابن حزم : لا نهدرى من هو ؟ قلت : هو ابن أخى المغيرة ابن شعبة الثقفى ، روى عنه أبو عون محمد بن عبيد الله الثقفى ، قال ابن عدى : هو معروف بهذا الحديث ، و ذكره ابن حبان فى الثقات . فلم يقل أحد إنه مجهول بل قالوا : لا يعرف إلا بهذا الحديث ، و ليس معناه أنه مجهول لا يدري من هو ، و فرق كبير ما بين أنه مجهول و بين أنه لا يعرف إلا بهذا الحديث - فانهم .

٣ - روى ابن حزم فى بيان مس المصحف لغير المتطهر - ١/ ٧٩ بسنده أثر سعيد بن المسيب ، و فى إسناده يوسف بن خالد السمقى مكنت عنه و قد قال ابن سعد : كان له بصر بالرأى و الفتوى ، الشروط ، و قال ابن سعيد : كذاب زنديق ، لا يكتب حديثه ، و كذلك كذبه الفلاس و أبو داود ، و ضعفه الشافعى و ابن قانع و الساجى ، و قال ابن حبان : كان يضع الأحاديث على الشيوخ . مات سنة ١٨٩ ، و لم يقل ما هنا ساقط أو هالك ، بل مشى ساكتا لأن قوله على الظاهر كان موافقا لرأى ابن حزم ، و كذا وقع هو فى سند أثر ابن عباس رضى الله عنها رواه بسنده إليه و لم يقل شيئا ، و من عجائبات العالم أن ابن حزم يدعى فى كل باب ، لا يسمع قول أحد دون قول رسول الله صلى الله عليه و سلم ، و ما هنا استدلال على دعواه

بقول ربيعة و ابن المسيب و ابن عباس و سعيد بن جبیر ۱ و الحال أن فى أسانيدهما كلاما فى الرواة ، ثم يظن على الأئمة الفقهاء المجتهدين - هذا ، ولم يقل المعلق على هذا شيئا إلا فى ترجمة يوسف السمعى ما نقلته فوق .

و دأب ابن حزم فى كتبه أنه يغير فى أسماء الرواة بالزيادة و النقصان بحذف الآباء و الأبناء و الأنساب تليسا و تديسا على الناظرين ، مثلا ذكر فى مسند أثر ابن جبیر قال : أخبرنى محمد بن سعيد بن نبات حدثنا أحمد بن عون الله - الخ ، و قال فى الأحكام : حدثنا أحمد ابن عون - الخ ، حذف لفظ الجلالة ، أشار إليه المعلق أيضا فاشتبه على الناظر أنه أحمد ابن عون الله أو أحمد بن عون ؟ واحد أو اثنان ؟ و كذا هو من عند نفسه يزيد الالفاظ و ينقصها فى الأحاديث أيضا يقال له الإدراج و ضده .

٤ - قال فى ٨١ / ١ : و أما مس المصحف فان الآثار التى احتج بها من لم يجوز للجانب منه فانه لا يصح هنا شيء لأنها إما مرسلة و إما صحيفة لا تستند و إما عن مجهول و إما عن ضعيف - الخ ؛ قلت : يشير إلى حديث مالك فى الموطأ عن عبد الله بن أبي بكر بن حزم أن فى الكتاب الذى كتبه رسول الله صلى الله عليه و سلم لعمر بن حزم ، لا يمس القرآن إلا طاهر ، و هذا هو مرسل ، و هو قطعة من كتاب كتبه رسول الله صلى الله عليه و سلم إلى أقبال اليمن و بعث به عمرو بن حزم و بقى بعده عند آل ، قلت : إن كان مرسلا فاذا ؟ و قد قال بعض أئمة الحديث : الحديث المرسل صحيح يحتج به ، و هو مذهب أبي حنيفة و مالك و أحمد فى الرواية المشهورة حكاهما النووى و ابن القيم و ابن كثير و غيرهم و جماعة من المحدثين ، و حكاه النووى فى شرح المذهب عن كثير من الفقهاء أو أكثرهم ، و نقل الغزالي عن الجماهير ، و قيد ابن عبد البر ذلك بما إذا لم يكن مرسله ممن لا يحترز و يرسل عن غير الثقات فان كان فلا خلاف فى رده ، و فى رسالة أبي داود : و أما المراسيل فقد احتج بها العلماء مثل سفيان الثورى و مالك و الأوزاعى حتى جاء الشافعى فتكلم فيها و تابعه على ذلك أحمد بن حنبل و غيره ، و هذه إحدى الروايتين عن أحمد ، فاذا لم يكن

غير المرسل و لم يوجد المسند فالمرسل يحتاج به ، و ليس المتصل في القوة . قال ابن جرير : أجمع التابعون بأسرهم على قبول المرسل و لم يأت عنهم إنكاره و لا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين - ١٥ : فا قدر ابن حزم في مقابلة هؤلاء ١ فاذا صحح إسناد المرسل يؤخذ و يحتاج به خصوصا إذا كان المرسل صحايا أو من كبار التابعين . و ما رواه الامام مالك في الموطأ من مرسل أبي بكر بن حزم فهو صحيح ، و قد روى متصلا أيضا .

قال المعلق في ص ٥٩ : . إسناد رسالة عمر ذكره ابن القيم في إعلام الموقعين ٩٨/١ : هكذا قال أبو عبيد : حدثنا كثير بن هشام عن جعفر بن برقان ، و قال أبو نعيم : عن جعفر بن برقان من معمر البصري عن أبي العوام ، و قال سفيان بن عيينة : ثنا إدريس أبو عبد الله بن إدريس قال : أبيت سعيد بن بردة فسأته عن رسل عمر بن الخطاب التي كان يكتب إلى أبي موسى الأشعري ، و كان أبو موسى قد أوصى إلى أبي بردة فأخرج إلى كتبنا فرأيت في كتاب منها - و ذكر الرسالة بنصها . ثم قال : و قال أبو عبيد قلت لكثير : هل أسنده جعفر ؟ قال : لا ، و هذا كتاب جليل تلقاه العلماء بالقبول و بنوا عليه أصول الحكم و الشهادة و الحاكم و المفتي أحوج شيء إليه و إلى تأمله و التفقه فيه ؛ و ذكرها المبرد في كتابه الكامل بد ن إسناد و شرحها ، و رواها الدارقطني في سننه و إسناده : حدثنا أبو جعفر بن محمد بن سليمان بن محمد النعماني حدثنا عبد الله بن عبد الصمد بن أبي خدّاش نا عيسى بن يونس نا عبيد الله بن أبي حميد عن أبي المليح الهذلي قال : كتب عمر بن الخطاب - الخ : قال شارحه (في التعليق المفتي ، و هو الشيخ شمس الحق العظيم آبادي من السلفيين في العصر الحاضر) : و في إسناده عبيد الله بن أبي حميد و هو ضعيف ، و أخرجه البيهقي في المعرفة : أخبرنا أبو عبيد الله الحافظ ثنا أبو العباس محمد بن يعقوب ثنا محمد بن إسحاق الصغاني ثنا محمد بن عبد الله بن كناسة ثنا جعفر ابن برقان عن معمر البصري عن أبي العوام البصري قال : كتب عمر - قد كره ، و خير هذه الأسانيد فيما نرى إسناد سفيان بن عيينة عن إدريس - و هو إدريس بن يزيد بن عبد الرحمن الأودي و هو ثقة - أن سعيد بن أبي بردة بن أبي موسى أراه الكتاب و قرأه لديه ، و هذه

وجادة جيدة فى قوة الاسناد الصحيح ، و إن لم تكن أقوى منه فالقراء من الكتاب أوثق من التعليق عن الحفظ ، و قد نقلها أيضا ابن الجوزى فى سيرة عمر بن الخطاب (ص ١٣٥) عن أبى عبد الله بن إدريس و هو إدريس بن يزيد قال : أتيت سعيد بن أبى بردة فسأله عن رسائل عمر بن الخطاب التى كان يكتب بها إلى أبى موسى و كان أبو موسى قد أوصى إلى أبى بردة قال : فأخرج إلى كتابا فرأيت فى كتاب منها - الخ ، و قال المعاق فى ص ٨٢ ج ١ : و روى الدارقطنى فى السنن و الحاكم فى المستدرک عن أبى الرجال محمد بن عبد الرحمن بن حارثة الأنصارى التابعى الثقة أن عمر بن عبد العزيز حين استخلف أرسل إلى المدينة بثلثمس عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم فى الصدقات ، فوجد عند آل عمرو بن حزم كتاب النبى صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم فى الصدقات ، و وجد عند آل عمر بن الخطاب كتاب عمر إلى عماله فى الصدقات بمثل كتاب النبى صلى الله عليه وسلم إلى عمرو بن حزم ، فأمر عمر بن عبد العزيز عماله على الصدقات أن يأخذوا بما فى ذينك الكتابين - أ هـ . و كتاب عمرو بن حزم هذا بحث عن لفظه كله حتى وقفى الله للاعتداء إليه ، فوجدت الحاكم رواه بطوله فى المستدرک (ج ١ ص ٢٩٥) طبع الهند من طريق الحكم بن موسى عن يحيى بن حمزة عن سليمان بن داود عن الزهرى عن أنى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم عن أبيه عن جده ، و روى بعضه بهذا الاسناد الشافعى و ابن حبان و الدارقطنى و البيهقى . و هو إسناد صحيح بينت صحته بيانا شافيا - و الحمد لله - فى شرحى على التحقيق لابن الجوزى (ج ١ ص ٩٢) فى المسألة رقم ٤٢ - انتهى . و إن شئت مزيد التفصيل فى صحة هذه الرسالة و تلقيها العلماء و الأئمة بالقبول فعليك بالتلخيص الخبير للحافظ ابن حجر فإنه فيها أتم تفصيل و صحيحها الامام الشافعى و غيره من الأئمة و المحدثين ، و قد نقلها فى غير هذه الأوراق ، و فى هذا كفاية . على رغم ابن حزم ، غفر الله لنا و له .

هـ - روى ابن حزم فى مس المصنف باسناده إلى سديدان الفارسى ، قال علقمة : أتينا سديدان الفارسى فخرج علينا من كنيف له فقلنا له : لو توضأت يا أبا عبد الله ثم قرأت علينا سورة

كذا

كذا ١ فقال سليمان : إنما قال الله عز وجل (في كتاب مكتون لا يمسه إلا المطهرون)
وهو الذكر الذي في السماء لا يمسه إلا الملائكة - اه ؛ قلت : من عجائب العالم أنه استدل بهذا
لأنه موافق لهواه ! وفيه كلام من ثلاثة أوجه ، الأول : في مسنده الدبري وهو إسحاق بن
إبراهيم الدبري صاحب عبد الرزاق صاحب منا كبير روى أحاديث منكورة عن عبد الرزاق ،
ذكر أحمد أن عبد الرزاق عمي فكان يلقن فسمع منه بعد ما عمي لا شيء ، قال ابن
الصلاح : وقد وجدت فيما روى الدبري عن عبد الرزاق أحاديث استنكرها جدا فأحلت
أمرها على الدبري لأن سماعه منه متأخر جدا - الخ ؛ راجع لسان الميزان ١ / ٣٤٩ - ٣٥٠
وفيه تفصيل وأقوال أخرى ، وهو يروي الآثار المذكور عن عبد الرزاق فلا يعتبر به ، ولو
كان مثل هذا الراوي في استدلال المخالف له لصاح ابن حزم صياحا كما ترى من دأبه في
الكتاب . وهاهنا سكت سكوتا كأنه ليس له علم به ، فهذا عجيب جدا . والثاني : في هذا
الاسناد شيخ عبد الرزاق يحيى بن العلاء ، هو البجلي أبو مسلمة ذكره الحافظ في لسان الميزان
٧٦٦/٦ مختصرا ، وهو في تهذيب التهذيب ، قال أحمد بن حنبل : كذاب يضع الحديث ، وقال
ابن معين : ليس بثقة ، وقال وكيع : كان يكذب ، نقله المعلق أيضا ص ٨٤ ، فانظر ابن
حزم كيف سكت عن هذا الكذاب واضع الحديث ! هل في دار من يصدع بالحق ويلزم
ابن حزم بمثل هذا الاسناد يثبت مدعاه ، والثالث : أن سليمان الفارسي صحابي كيف استدل
بقوله ! وهو يقول في كل باب : لا يسمع دون قول رسول الله صلى الله عليه وسلم !
وهاهنا ارتكب خلاف هذا كأنه رد على نفسه نسيانا ، على أن غير سليمان من الصحابة قالوا
بخلافه فإوجه الترجيح ؟ وعلى دأبه : إذا تعارضا تساقطا ، وهاهنا نسي كله ! والبحث في هذه
المسألة سيأتي فيما يأتي إن شاء الله تعالى - هذا . والله التوفيق .

٦ - ثم روى بسنده أثر علقمة بن قيس النخعي أنه إذا أراد أن يتخذ مصحفا أمر نصرانيا
فمنسخه - اه ؛ وفي إسناده أحمد بن عبد البصير : انظر ما إذا قالوا فيه في كتب الرجال وهو
ساكت عنه ، ومع ذلك هو أثر علقمة التابعي وليس بحجة عنده ، وتكلم في هذه الآثار

إن شاء الله تعالى .

٧ - روى فى حد البلوغ فى ص ٩٠ بسنده حديث عائشة مرفوعاً من طريق عفان بن مسلم : ثنا حماد بن زيد عن قتادة عن محمد بن سيرين الخ ؛ قال المعلق : الحديث رواه أحمد و أبو داود و الترمذى و ابن ماجه و ابن خزيمة و ابن حبان و الحاكم . قال أبو داود : رواه سعيد يعنى ابن أبى عروبة عن قتادة عن الحسن عن النبى صلى الله عليه و سلم ، و قال الحاكم : حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه ، و أظن أنه لخلاف فيه على قتادة . رواه من طريق ابن أبى عروبة و كأنهما يشيران إلى تعليل الموصول بالمرسل و هو تعليل ضعيف فان الطريقتين مختلفتان ، و حماد بن سلمة الذى رواه عن قتادة موصولاً ثقة إمام حجة ، و قد أخطأ أبو محمد بن حزم هنا فى ذكر حماد بن زيد عن قتادة فان الحديث حديث حماد بن سلمة كما هو مصرح به فى سنن الترمذى و ابن ماجه و عال الدار فطلى ، و كما يفهم من تصحيح الحاكم له على شرط مسلم لأن حماد بن سلمة روى له مسلم و لم يرو له البخارى ، و أما ابن زيد فانه روى له الشيخان ، و لو كان هو المكان الحديث على شرطهما فى اصطلاح الحاكم - اه ؛ فانظر أنه كيف غير الراوى عن قتادة مكان حماد بن سلمة حماد بن زيد ، فهذا دليل على نسيانه و عدم حفظه . أب . بدله عمداً و قصداً ، و هو كما ترى يرفع الأمن عن ابن حزم ، هذه نتيجة استطلاق اللسان على الأئمة من غير روية فتبصر ولا تعتمد على جميع أقواله لاسيما فى الرجال .

٨ - روى بسنده إلى مسلم حديث سليمان الفارسي فى باب الاستنجاء ٩٥/١ عن شيخه أحمد بن فتح عن عبد الوهاب بن عيسى إلى آخره ، و سكت هنا . و فى اللسان ١ / ٢٤٤ : أحمد بن الفتح الاسكندراني المعروف بابن أبى الرقاع قال مسلمة : لم يكن بذاك فى الحديث رأيت و لم أكتب عنه - اه .

٩ - فى أحكام الاستنجاء ص ٩٨ قال : فان ذكروا حديثاً رواه ابن أخى الزهرى مستداً أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : إذا تغوط أحدكم فليتمسح ثلاث مرات - الحديث . قيل : إن ابن أخى الزهرى ضعيف - اه ؛ انظر جراته يقول إنه ضعيف لأن الحديث مخالف

لهواه ! و ابن أخى الزهرى فهو محمد بن عبد الله بن مسلم ثقة ، روى له البخارى حديثين و مسلم استشهدا ، و كان فى حديثه شيء و أنكروا عليه بعض أحاديث انفرد بها و ليس هذا منها .
قاله المعلق ، و راجع ترجمته فى التهذيب .

١٠ - ثم قال : و الذى رواه عنه محمد بن يحيى الكنانى و هو مجهول - اه ؛ انظر كيف حكم على الثقة أنه مجهول ! و قد اشتبه عليه ، و هو أبو غسان محمد بن يحيى بن على بن عبد الحميد ، روى عنه كثير ، و ذكره ابن حبان فى الثقات و أخرج له البخارى ، قال ابن حجر : و قال الحافظ أبو بكر بن مفوز الشاطبى : كان أحد الثقات المشاهير يحمل الحديث و الأدب و التفسير من بيت علم و نباهة ؛ قلت : هذا الكلام راد على ابن حزم فى دعواه أن أبا غسان مجهول ، و لفظ ابن حزم : محمد بن يحيى الكنانى مجهول ، فأمله ظنه آخر - اه كلام ابن حجر قاله المعلق ؛ قلت : هذا يدل على سوء فهمه و سوء ظنه و على عدم علمه بالرجال و عدم حفظه إياهم ، و العجلة و التكبر يورثان العجائب . و هذا نتيجة إطلاق اللسان على أئمة الهدى يظهر فضيخته على العالم ، يغفر الله لنا و له .

١١ - قال فى ذلك الباب ص ٩٩ : فان كان على حجر نجاسة غير الرجيع أجزاء ما لم يأت عنه نهى - اه ؛ قلت : هل له نظير فى ميادين العلم أنه يجوز الاستنجاء بحجر عليه نجاسة ! ثم يعترض على الامام الشافعى و الامام أبى حنيفة و غيرهما رضى الله عنهم ! و يستند فيه بسعيد بن المسيب و الحسن و غيرهما و ينسب قوله لا يسمع دون قوله صلى الله عليه و سلم ، هذا من العجائبات ! و لذا قال المعلق : هذا خلط من المؤلف أن لا يرى جواز الاستنجاء بغير جنس الأرض إذا كان طاهرا و هو يحيزه بحجر عليه نجاسة ! فان المقصود للشارع التطهير و النظافة لا النجاسة و القدر - اه ؛ فكيف أجاز ذلك ! فتنبه .

١٢ - انظر تغييره للاسماء بالزيادة و النقصان و التصحيف و الحذف و غيرها من الأمور المتعلقة بالحديث و رجاله ، قال فى ج ١ ص ٩٩ أيضا : فان ذكر ذاكر حديثا روينا من طريق ابن الحصين الخبرانى عن أبى سعد أو أبى سعيد عن أبى هريرة مسندا ، من استجمر فليوتر من

فعل فقد أحسن و من لا فلا حرج ، فان ابن الحصين مجهول و أبو سعيد أو أبو الخير كذلك - اه ؛ انظر زاد في أول الحصين لفظ : الابن ، ثم أجهله ا و هو الحصين الحميري الخبراني ذكره ابن حبان في الثقات ، قال المعلق : الحديث رواه أبو داود في سننه عن إبراهيم ابن موسى الرازي عن عيسى بن يونس عن ثور عن الحصين الخبراني عن أبي سعيد عن أبي هريرة ، و رواه ابن ماجه عن محمد بن بشار وعبد الرحمن بن عمر عن عبد الملك بن الصباح عن ثور بن يزيد عن حصين الحميري عن أبي سعيد الخير عن أبي هريرة ، و قال أبو داود بعد روايته : رواه أبو عاصم عن ثور : قال حصين الحميري ، و رواه عبد الملك بن الصباح عن ثور : قال أبو سعيد الخير ، قال أبو داود : أبو سعيد الخير من أصحاب النبي صلى الله عليه وسلم ، و الخبراني بضم الحاء المهملة و إسكان الباء الموحدة ، و خبران بطن من حمير ، و حصين هذا ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال الذهبي : لا يعرف ، و قد أخطأ المؤلف هنا في تسمية ابن الحصين - اه ؛ قلت : قال الحافظ ابن حجر في ج ٢ ص ٢٩٣ من تهذيب التهذيب : دق ، حصين الحميري و يقال الخبراني و خبرا بطن من حمير ، و يقال له إنه حصين بن عبد الرحمن ، روى عن أبي سعيد الخبراني ، و يقال عن أبي سعيد الحمصي ، و عنه ثور بن يزيد الحمصي ، أخرجا له حديثا واحدا ، من اكتحل فليوتر ، ؛ قلت : ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال الذهبي : لا يعرف - اه ؛ قال المعلق : و أما أبو سعد فقد اختلف فيه فظن بعضهم أنها واحد ، و الصحيح أن راوى هذا الحديث هو أبو سعيد الخبراني الحمصي و هو مجهول كما قال أبو زرعة ، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب : الصواب التفريق بينهما فقد نص على كون أبي سعيد الخير صحابيا البخاري و أبو حاتم و ابن حبان و البخوي و ابن قانع و جماعة ، و أما أبو سعيد الخبراني فتابعي قطعا ، و إنما وهم بهض الرواة فقال في حديثه : عن أبي سعيد الخير ، و لعله تصحيف و حذف - اه .

١٣ - روى في باب تطهير البول بسنده ١٠٠/١ رقم ١٢٣ حديث أبي السمع مولى رسول الله صلى الله عليه وسلم : حدثنا أحمد بن محمد بن الجصور ثنا أحمد بن الفضل الدينوري ثنا محمد

ابن جرير ثنا عمرو بن علي - الخ : انظر سكت هنا ، لأنه استدل بالحديث المذكور على مدعاه والدينوري ضعيف ، قال الحافظ في اللسان ١ / ٢٤٦ : أحمد بن الفضل بن العباس الدينوري أبو بكر المطوعي حدث عن جعفر الفريابي وغيره ، قال الحافظ أبو القاسم الدمشقي : عنده مناكير وما كان ممن يكتب حديثه - اهـ ، وهذا لم يقله ابن عساكر من قبله وإنما قاله نقلا من كتاب ابن الفرضي فقال : أحمد بن الفضل بن العباس الهمداني الدينوري الخفاف يكنى أبا بكر قدم الأندلس سنة إحدى وأربعين و ثلاثمائة وكان يكتب كتابا ضعيفا ولزم محمد ابن جرير وخدمه ، تحقق به وسمع منه . قال : وقد سمع من أبي داود وأبي خليفة والفريابي وغيرهم ، قال : وكان عنده مناكير وقد تسهل الناس وسموا منه كثيرا ، وقال أبو عبد الله محمد بن يحيى : لقد كان يلعب به الأحداث ، يسرقون كتبه وما كان ممن يكتب عنه الحديث ، توفي في المحرم سنة تسع وأربعين و ثلاثمائة ، قال الحميدي : آخر من حدث عنه أبو الفضل أحمد ابن عبد الرحمن الناهرتي ، وقال أبو عمرو الداني في طبقات القراء : وكان أبو سعيد ابن الأعرابي فيما بلغني يطلعنه ويتهمه ، ولقد حدث عنه عبد الرحمن بن عمران النحاس وخرج له في أول مشيخته ، وعاش ٨٢ سنة - انتهى ؛ وقد نقل المعلق قول ابن الفرضي من تاريخ الأندلس ، فلو كان مثل هذا الرجل في سند استدلال المخالف لصاح ابن حزم صياحا جهيرا أنه : ضعيف متهم هالك كاذب كذب على النبي صلى الله عليه وسلم لا حجة لهم فيه ؛ كما رأيت في كتابه من دأبه وعادته .

١٤ - روى في باب تطهير الدم وحكم الحيض ١ / ١٠٤ حديث عائشة أن امرأة سألت النبي صلى الله عليه وسلم عن غسلها من الحيض إلى قولها : قلت كيف أتطهر به ؟ قال : سبحان الله تطهري بها ! فاجتذبتها إلى فقلت : تتبعي بها أثر الدم - الحديث ؛ قلت : قال المعلق : والذي أخذناه هنا هو رواية البخاري في الصحيح ، فلعل المؤلف رواه من حفظه فأخطأ فيه - اهـ ؛ قلت : هو دليل على عدم حفظه التام ؛ الضبط الكامل ، ومثله يخطئ كثيرا في متون الأحاديث والرجال كما عرفت فيما سبق و مستعرفه أيضا فيما يأتي .

١٥ - ثم قال فى هذا الباب بعد ذكر الحديث المذكور قال : على أمر رسول الله صلى الله عليه وسلم بأن تطهر بالقرصة المذكورة و هى القطعة و أن تتوضأ بها إلى أن قال : و يكفى من هذا كله أنه لم تستد هذه اللفظة إلا من طريق إبراهيم بن مهاجر و هو ضعيف و من طريق منصور بن صفية و قد ضعف و ليس من يحتج بحديثه فسقط هذا الحكم جملة - اهـ ؛ انظر كيف يحكم على الرجال جذافا و رجما بالنيب و لا يستحي من الله تعالى بل و لا من رجال العلم ! قلت : قوله فى حق إبراهيم بكونه ضعيفا غلط و خطأ فاحش و إبراهيم بن المهاجر من رجال مسلم و الأربعة كما فى ١٦٧/١ من تهذيب التهذيب ، و هو إبراهيم بن مهاجر بن جابر البجلي أبو إسحاق الكوفى ، يروى عن طارق ابن شهاب و له رؤية و الشعبي و النخعي و أبى الشفاء و أبى الأحوص و غيرهم و عنه شعبة و الثورى و مسعر و أبى الأحوص و أبو عوانة و غيرهم ، قال الثورى و أحمد بن حنبل : لا بأس به ، قال النسائي : لا بأس به ، و ليس به بأس ، قال أبو داود : صالح الحديث ، و قال الساجى : صدق ، و قال ابن سعد : ثقة ، و راجع التهذيب و فيه أقوال أخر أيضا ، قال المعلق : أما إبراهيم بن المهاجر فروايته فى صحيح مسلم و هو ثقة لا بأس به و ثقة ابن سعد ، و قال ابن حبان : هو كثير الخطأ - اهـ ؛ فقول ابن حزم : ضعيف ، باطل ، و الحديث ينتهض به حجة و يصح به الاستدلال على رغم ابن حزم . قال المعاق : و أما منصور بن صفية فأبوه عبد الرحمن بن طلحة الحنبل و أمه صفية بنت شيبه و هو ثقة روى له الشيخان كما ترى و لم أجد أحدا ضمه قبل ابن حزم ، و لا أرى له حجة فى هذا ؛ فسقط قول ابن حزم فانه غلط الناس .

١٦ - ذكر فى حكم ولوغ الكلب ١٩٤/١ أثر أبى هريرة رضى الله عنه فى غسل لئام ثلاث مرات - ... قال على : هذا باطل من وجوه . أحدها أنه إنما روى ذلك الخبر الساقط عبد السلام بن حرب و هو ضعيف و لا بجاهرة أقبح من الاعتراض على ما رواه عن أبى هريرة ابن علية عن أيوب عن ابن سيرين النجوم الثواقب بمثل رواية عبد السلام بن حرب - اهـ ؛ انظر تبحره الاقبح أنه يقول : عبد السلام بن حرب ضعيف ! و هو ثقة من رجال

الشيخين ، و هو ليس بمنفرد في رواية الثلاث ، قال المعاق : أثر أبي هريرة رواه الطحاوى في شرح معاني الآثار من طريق عبد السلام بن حرب عن عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة ، و رواه الدارقطنى في سننه من طريق إسحاق الأزرق و ابن فضيل عن عبد الملك - الخ ؛ فبرأ عبد السلام بن حرب من التفرد به ، و عبد السلام بن حرب ثقة روى له الشيخان و إنما حكم حفاظ الحديث بالخطأ فيه على عبد الملك بن أبي سليمان ، قال الدارقطنى : لم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء ، و قال البيهقى في سننه الكبرى ١ / ٢٤٢ : و قد روى حماد بن زيد عن أيوب عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة فتواه بالسبع كما رواه و في ذلك دلالة على خطأ رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عن أبي هريرة في الثلاث ، و عبد الملك لا يقبل منه ما يخالف الثقات فيه ؛ قال ابن حجر في الفتح : ثبت أنه يعنى أبا هريرة أقتى بالغسل سبعا ، و رواية من روى عنه موافقة فتياه أصح من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الاسناد و من حيث النظر ، أما النظر فظاهر ، و أما الاسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد عن أيوب عن ابن سيرين عنه و هذه من أصح الأسانيد ، و أما المخالفة فمن رواية عبد الملك بن أبي سليمان عن عطاء عنه و هو دون الأول في القوة بكثير ، و عبد الملك ثقة ثبت حجة أخرج له مسلم ، و إنما أنكروا عليه تفرده عن عطاء بخبر الشفعة للجار ، و ما هذا بقادح في صحة روايته ، و لعله أخطأ أو نسي أبو هريرة حين أقتى بالثلاث ؛ و به ظهر أن قول ابن حزم في حق عبد السلام بن حرب غلط فاحش ، و هو من رجال الستة ثقة ثبت حجة صدوق ليس به بأس يكتب حديثه ، و قال الترمذى : ثقة مأمون راجع ٦ / ٣٩٨ من تهذيب التهذيب . و أنا لست بصدد الجواب عما قالوا في أثر أبي هريرة هنا ، بل باظهار ما قال ابن حزم في الرجال و رواية الأحاديث رجما بالغيب لا يبالى ، وانظر كيف اختلفوا ! فيقول ابن حزم أن عبد السلام بن حرب ضعيف ؛ و الدارقطنى ثم الباقى ثم الحافظ تبعاً لهما ألقوا الخطأ على عبد الملك بن أبي سليمان ، و في آخره بمصداق : ضغث على الابالة : عبد الملك بن أبي سليمان ثقة ثبت حجة و لعله أخطأ أو نسي أبو هريرة ، و هو أيضا بالتخمين و الظن بقوله

و لعله ، نخطوا أبا هريرة رضى الله عنه ١ كيف سهل عليهم هذه النسبة إلى أبي هريرة ، و فتواه لغيره و عمله لنفسه كلاهما موجودان فى كتب الحديث بأسانيد صحيحة ، و لم يثبت نسبانه فى شىء ما بعد بسط الرداء لدى رسول الله صلى الله عليه و سلم و ضمه إلى صدره كما فى كتب الحديث ، و قد امتحن حفظه مروان بن الحكم بعد سنة فلم يجد خلافا فى حرف واحد فى الأحاديث التى أسمها إياهم قبل سنة كما فى مناقبه و فضائله ، و العجب منهم حين قال المحدث الفقيه عيسى بن أبان رحمه الله : أنه غير فقيه لا يوازي حديثه حديث الفقهاء المهرة المعول عليهم ١ رموه من كل جانب بسهام الطعن و هددوا الخفية بها من جميع الأطراف و قالوا ما قالوا ١ و هذا ديدنهم بازاء الأحناف - هذا ، و له موضع آخر .

١٧ - و قد ينسب ابن حزم إلى الأئمة ما لم يقولوا به ، ثم يعترض عليهم و يطيل لسانه عليهم ، و أتكلم فى هذا فى جزء آخر إن شاء الله تعالى ، و هاهنا أذكر مسألة أنموذجة للناظرين ، قال فى بيان حكم تطهير جلد الميتة ج ١ ص ١١٨ : قال أبو حنيفة : يهرق ما ولغ فيه الهر و لا يجرى الوضوء به و يغسل الأثاء مرة . انتهى ؛ وهذه النسبة إلى الإمام أبي حنيفة غلط ليس هذا مذهبه ، و قد نبه عليه المعلق أيضا فقال : هذا النقل خطأ ، قال فى الهداية : و سور الهرة مكروه ، و عن أبي يوسف أنه غير مكروه - اه ؛ و المسألة فى كتب الفقه مصرحة ، لا سيما فى كتاب الآثار للإمام محمد بن الحسن الشيبانى و فيه : قال أبو حنيفة : لا بأس بسور الهرة .

١٨ - روى فى طهارة جلد الميتة بإسناده حديث جون بن قتادة التميمي ، ثم قال : جون و سلمة لهما صحة - اه ؛ و سكنت عن الرجال فيه : و فى إسناده أحمد بن الفضل الدينورى و قد تقدم الكلام فيه ، و قال المعلق : حديث سلمة بن المحبق رواه أيضا أبو داود و البيهقى و ابن حبان و الحاكم ، و قال ابن حجر : إسناده صحيح ، و رواه البغوى و ابن منده و ابن قانع من حديث الحسن عن جون قال : كنا مع النبي صلى الله عليه و سلم الخ . قال البغوى : هكذا حدث به هشيم لم يجاوز به جون بن قتادة و ليست لجون صحة ، و اتفق حفاظ الحديث على أن هشيم أخطأ فى هذا الحديث . قال الحافظ ابن حجر : و اغتر أبو محمد بن حزم بظاهر إسناده هشيم

روى من طريق الطبرى عن محمد بن حاتم عن هشيم فذكره و قال : هذا حديث صحيح و حون قد صحت صحبته و تعقبه أبو بكر بن مفوز فقال : هذا خطأ ، لحون رجل تابعى مجهول لا يعرف من روى عنه إلا الحسن و روايته بهذا الحديث إنما هي عن سلمة بن المحبق أخطأ فيه محمد بن حاتم ، قلت : و لم يصب في نسبة الخطأ فيه إلى محمد بن حاتم ، و أما قوله إن جونا مجهول فقد قاله أبو طالب و الأثرم عن أحمد بن حنبل و قال أبو الحسن بن البراء عن علي بن المدينى : جونا معروف و إن كان لم يرو عنه إلا الحسن و عدة في موضع آخر في شيوخ الحسن المجهولين ، و قد روى جونا بن قتادة أيضا عن الزبير بن العوام و شهد معه الجمل - اه - من الإصابة ج ١ ص ٢٨٤ باختصار ؛ قلت : قال الحافظ في ١٢٢/٢ من تهذيب التهذيب : دس - جونا بن قتادة بن الأعور بن ساعدة بن عوف بن كعب بن عبد شمس بن سعد التميمى السعدى البصرى يقال : إن له صحة و لم يثبت ، روى عن الزبير بن العوام و شهد معه الجمل و عن سلمة بن المحبق ، و عنه الحسن البصرى و قرة بن خالد ، و قيل : إن قتادة روى عنه ، و اختلف على هشيم في حديثه عن منصور بن زاذان عن الحسن عن جونا بن قتادة - قيل : عن النبي صلى الله عليه و آله و سلم ، و قيل : عن جونا بن قتادة عن سلمة بن المحبق و هو الصحيح ، و قال أبو طالب عن أحمد بن حنبل : لا يعرف ، و قال ابن البراء عن ابن المدينى : جونا معروف لم يرو عنه غير الحسن ، و ذكره في موضع آخر في المجهولين من شيوخ الحسن البصرى . و ذكر ابن سعد قتادة والده في الصحابة ، قلت : و ذكره ابن حبان في ثقات التابعين و أخرج حديثه عن سلمة و كذا الحاكم ، و اغتر ابن حزم بظاهر الإسناد فأخرج الحديث من طريق الطبرى عن محمد بن حاتم عن هشيم و قال في روايته عن جونا : كذا مع النبي صلى الله عليه و سلم في بعض أسفاره ، و قال : إنه صحيح ، ، تعقبه أبو بكر بن مفوز بأن محمد بن حاتم أخطأ فيه و إنما هو جونا عن سلمة و جونا مجهول ، قلت : و لم يصب في نسبة الخطأ لمحمد بن حاتم فان أصحاب هشيم وافقوه و شذ عنهم زكريا بن يحيى زحمويه فرواه عن هشيم بذكر سلمة فيه ، و المحفوظ من حديث هشيم لا ذكر لسلمة في نسده ، قال البغوى في

معجم الصحابة : هكذا حدث به هشيم لم يتجاوز به جون بن قنادة وليست لجون صحة ، و قال ابن مندة : وهم فيه هشيم وليست لجون صحة ولا رواية ، و تعقبه أبو نعيم برواية زحمويه ، و الصواب مع ابن مندة - قاله المزي في الاطراف - اه . فظهر من هذا كله خطأ ابن حزم في قوله أن لجون صحة تبع فيه وهم هشيم ولم يعلم ما قالوا فيه ، صدق القائل : كل جواد قد يكبو ، مع هذا العلم يظعن في الآئمة ، فهذا من المعجائب كيف جزم بصحابة جون على وهم هشيم واغتر به و أدخل في السند مسلمة بن الحبيب و الحال أنه لا ذكر له في سنده ! و روى ابن حزم قبله في ص ١١٩ حديث شاة ميمونة رضى الله عنها و في سنديهما أحمد بن قنبح و الدبري صاحب عبد الرزاق و الكلام فيهما تقدم و ابن حزم مرراً عليها ساكناً ظاناً أنه صحيح ، فانه ظن وإن الظن لا يغني من الحق شيئاً و هو أكذب الحديث كما اعترف به فيما قبل .

٩ - في باب طهارة جلود الميتة بالدباغ ص ١٢١ في بيان مذهب أحمد روى بسنده عن عبد الرحمن عن عبد الله بن عكيم قال : كتب إلينا رسول الله صلى الله عليه وسلم أن : لا تنفخوا من الميتة باهاب ولا عصب - اه ، ثم قال : هذا خبر صحيح لا يخالف ما قبله بل هو حق - الخ : حكم بصحة الحديث بالحزم و هو ليس بصحيح ، قال المعلق في ذيله : كلا بل هو حديث مضطرب أو مرسل لأن عبد الله بن عكيم - بضم العين و فتح الكاف - ليس صحابياً و لم يسمعه ابن أبي ليلى منه ، و قد أوفينا الكلام عليه في حواشينا على التحقيق في المسألة ١٧ - اه ؛ رأيت أنه حديث مضطرب ضعيف و هو يقول : هذا خبر صحيح ! فأين هذا من ذلك ؟ و راجع ١٤/٤ - ١٥ من سنن البيهقي فانه رواه وأشار إلى بعض الاضطراب فيه ، و إن شئت زيادة التفصيل في هذا الحديث و اضطرابه فراجع ١٢٠/١ من نصب الرابة الحديث الأربعون فان المحدث الكبير الزيلعي بين مخارجه و طارقه و اضطرابه على وجه آثم و قال : قال النووي في الخلاصة : و حديث ابن عكيم أعل بأمور ثلاثة أحدها الاضطراب في سنده كما تقدم . و الثاني الاضطراب في متنه فروى قبل موته بثلاثة أيام و روى بشهرين و روى بأربعين يوماً . و الثالث الاختلاف في صحته قال البيهقي و غيره : لا صحة له ، فهو مرسل ، و قال الحازمي في كتابه : النسخ . المنسوخ ؛

(وحكى) الخلال فى كتابه أن أحمد بن حنبل توقف فى حديث ابن عكيم لما رأى تزلزل الرواة فيه ، وقيل إنه رجع عنه - اه ؛ فالحكم بالصحة كما صدر عن ابن حزم ليس بصحيح ، وكذا بيان مذهب الاسام أحمد على الاطلاق باطل ، ولما رجع عنه فالنسبة إليه بكون هذا مذهبه ليس بصواب - هذا ، والله تعالى أعلم .

٢٠ - ذكر فى الكلام على نجاسة المنى حديث عائشة من طريق سليمان بن يسار عن عائشة : أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل المنى و كنت أغسله من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم - الحديث ، قال : روينا من طريق أبى حذيفة عن سفیان الثورى مرة قال عن الأعمش و مرة قال عن منصور ثم استمر عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يأمر بحتة - اه ؛ ثم قال ابن حزم : أما حديث سفیان فإنا انفرد به أبو حذيفة موسى بن مسعود النهدي بصرى ضعيف مصنف كثير الخطأ روى عن سفیان البواطل و قال أحمد بن حنبل : هو شبه لاشئ ، كان سفیان الذى يحدث عنه أبو حذيفة ليس سفیان الذى يحدث عنه الناس - انتهى ؛ قلت : انظر أنه كيف ضعف الحديث الصحيح لأنه كان مخالفا لمواه ، وهذا دأبه بضعف الصحيح و يصحح الضعيف إذا كان موافقا لرأيه و يتكلم فى الرجال رجما بالغيب من غير حجة و دليل ، و التقليد عنده حرام و هو يقلد الرجال اعتمادا عليهم بأقوالهم فى حق الرواة و ما هذا إلا تقليد بهم ! و أبو حذيفة من رجال البخارى و أبى داود و الترمذى و ابن ماجه كما فى ج ١٠ ص ٣٧٠ من تهذيب التهذيب ، قال الأثرم : قلت لأحمد : أليس هو من أهل الصدوق ؟ قال : أما من أهل الصدوق فتعم ، و قال المعجل : ثقة صدوق ، و قال أبو حاتم : صدوق معروف بالثورى و لكن كان يصحف ، و ذكره ابن حبان فى الثقات و قال : يخطئ ، وقيل إن الثورى تزوج أمه لما قدم البصرة ، قلت : و قال ابن سعد : كان كثير الأحاديث ثقة إن شاء الله و كان حسن الرواية عن عكرمة بن عمار و الثورى و زهير بن محمد - اه ؛ انظر أن ابن حزم ترك هذه الأقوال فى حقه و ذكر ما ذكر و ضعف الرواية بسبب أبى حذيفة ! تأمل فى صنيعه ، قال المعلق : حديث عائشة الذى رواه أبو حذيفة

أخرجه ابن الجارود فى المتنق ص ٧١ - ٧٢ و نصه : حدثنا محمد بن يحيى و أحمد بن يوسف قالا حدثنا أبو حذيفة قال حدثنا سفيان عن منصور عن إبراهيم عن همام بن الحارث قال : كان ضيف عند عائشة رضى الله عنها فأجنب فجعل يغسل ما أصابه فقالت عائشة رضى الله عنها : و كان رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا بحته . و هو إسناده صحيح كما قال ابن حجر فى التلخيص ج ١ ص ١٩١ و قال : هذا الحديث قد رواه مسلم من هذا الوجه بلفظ : رأيتني أحبك من ثوب رسول الله صلى الله عليه وسلم بابسا بضم السين و لم يذكر الامر ، فالحديث له أصل صحيح ، و أبو حذيفة ثقة أخرج له البخارى ، و قال أبو حاتم : صدوق معروف بالثورى و لكن كان بصحف ، و قال ابن سعد فى الطبقات : و كان كثير الحديث ثقة إن شاء الله و كان حسن الرواية عن عكرمة بن عمار و زهير بن محمد و سفيان الثورى و يذكرون أن سفيان كان تزوج أمه حين قدم البصرة ، مات فى جمادى الآخرة سنة ٢٢٠ ، و كنية أحمد فيه لعلها لما جاء به من أحاديث عن سفيان لا يعرفها غيره و ليس هذا قدحا فيه و قد قال أحمد حين سئل عنه : أما من أهل الصدق ف نعم - اه ؛ فالحديث صحيح على رغم ابن حزم - هذا ، و الله تعالى أعلم .

٢١ - روى فى مبحث نجاسة الكافر حديث حذيفة بن أسيد من طريق شعبة عن قتادة عن أبي الطفيل قال : سمعت حذيفة بن أسيد يقول عن الدجال . و لا يسخر له من المطايا إلا الحمار فهو رجس على رجس ، و قد قال أحمد بن حنبل : عرق الحمار رجس - اه ؛ فيه نظر من وجوه الأول : أنه زاد فى السند قتادة و ليس هو فى طرق الحديث ، قال المعلق : و لكن وجدت حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا فى خروج الدجال رواه مسلم من طريق شعبة عن فرات القزاز عن أبي الطفيل و رواه أبو داود من طريق أبي الأحوص و هناد عن فرات عن أبي الطفيل و رواه الطيالسى ص ١٤٣ عن المسمودى عن فرات عن أبي الطفيل ، فاتفق هذه الطرق يرجح عندى أن ذكر قتادة هنا خطأ من النسخين فى الأصلين و أن جوابه : فرات القزاز ، و إن كان قتادة يروى أيضا عن أبي الطفيل و روى عنه شعبة - انتهى ؛ و المعلق

أحال الخطأ على الناسخين بحسب حسن ظنه بابن حزم ، و الحال أنه على الظاهر زيادة قتادة من ابن حزم لسوء حفظه - فافهم . و الثانى : قوله « رجس على رجس » ليس فى طريق الحديث و لم أجده فى شئ منها و هو زيادة من ابن حزم لاثبات مدعاه . و الثالث : أن قول حذيفة موقوف عليه فكيف استدل به و هو قائل فى كل موضع : لا يسمع دون قول رسول الله صلى الله عليه و سلم ! فهذا رد على نفسه . و الرابع : أن « الرجس » له معان و ليس نصا محكما فى النجاسة بل محتمل و بمثله لا يثبت المدعى . و الخامس : أنه صلى الله عليه و سلم كان يركب الحمار كما هو معروف فى الأحاديث الثابتة فكيف يكون نجسا ؟ وكيف يعرض قول أحمد فى الشهادة : هو لا يقلد أحدا حتى الصحابة رضى الله عنهم ! فهذا من العجائب .

٢٢ - ص ١٤٤ فى حكم المانع إذا وقعت فيه النجاسة روى فيه بسنده حديث على بن أبى طالب كرم الله وجهه فى الفأرة إذا وقعت فى السمن من طريق عطاء بن السائب عن ميسرة النهدي عن على بن أبى طالب رضى الله عنه فى الفأرة إذا وقعت فى السمن فماتت فيه قال : إن كان جامدا فاطرحها و ما حولها و كل بقيته . و إن كان ذائبا فأهرقه - اهـ ؛ انظر أنه سكت هنا و لم يقل شيئا ، الحديث منقطع لأن ميسرة النهدي - و هو ابن حبيب النهدي أبو خازم الكوفي - متأخر لم يدرك عليا لأنه يروى عن المنهال بن عمرو و أبى إسحاق السبيعي و أبى صالح الحنفي و عدى بن ثابت الأنصاري كما فى ٣٨٦/١ من تهذيب التهذيب و به صرح المعلق بقوله : هذا منقطع لأن ميسرة بن حبيب النهدي متأخر لم يدرك عليا - اهـ ؛ لأنه يطابق زعمه بتكلف ، ثم هو قول على لا حديث مرفوع فهو مخالف لاعتقاده فإنه لا يقول بأقوال الصحابة و أفعالهم بل أفعاله صلى الله عليه و سلم عنده ليست بموجبة لحكم حتى أن الرجل عنده بخير فى العمل بها عمل بها أو لم يعمل !!

٢٣ - ثم ذكر من جانب المخالف حديث « خذوا مما حولها قدر الكف » و قال : إنما هذا جاء مرسلا من رواية أبى جابر الياضى و هو كذاب عن أبى المسيب فقط ، و من رواية شريك

ابن أبى نمر و هو ضعيف عن عطاء بن يسار ، و شريك ضعيف و لا حجة فى مرسل و لو رواه الثقات فكيف من رواية الضعفاء - اه ؛ قلت : أما حكمه جزوما بكون شريك بن أبى نمر ضعيفا فغلط فاحش صدر عن هواجس نفسه ، قال المعلق فى ذيله : كلا بل شريك ثقة روى له الشيخان وثقه ابن سعد و أبو داود و غيرهما - اه ؛ قلت : روى عنه الامام مالك و هو لا يروى إلا عن ثقة إلا نادرا ، و فى ج ٤ ص ٢٣٨ من تهذيب التهذيب : قال ابن معين و النسائى : ليس به بأس ، و قال ابن سعد : كان ثقة كثير الحديث ، و قال ابن عدى إذا روى عنه ثقة فلا بأس بروايته ، و قال الآجرى عن أبى داود : ثقة ، و هو من رجال البخارى و مسلم و أبى داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه كما فى ٤ / ٢٣٧ من تهذيب التهذيب ، ثم قوله : و لا حجة فى مرسل و لو رواه الثقات ، لا يقبل فى مقابلة الأئمة الذين قالوا بحجته و سبق شىء من ذلك فيما سبق من هذا الكتاب فنذكره .

٢٤ - و فى ج ١ ص ١٤٣ قال : فان قيل فانه قد روى أنه صلى الله عليه و سلم مثل عن فارة وقعت فى ودك - الخ ؛ إلى أن قال : هذا لم يروه أحد إلا عبد الجبار بن عمر و هو لا شىء ضعفه ابن معين و البخارى و أبو داود و الساجى و غيرهم - الخ ؛ قلت : انظر كيف يذكر هؤلاء فى حق عبد الجبار و نسيهم فى حق شريك بن أبى نمر ؛ قال بضعفه فى مقابلة المذكورين كأنه بيده لسان الميزان يرفع و يخفض كيف يشاء ؛ صدق الله عز و جل ﴿ و إذا اكنالوا على الناس يستوفون و إذا كالوهم أو وزنوهم يخسرون ﴾ فويل له ؛ و قد قال فيه ابن سعد : يكنى أبا الصباح و كان بافريقية و كان ثقة ، و ذكره المدينى فى الطبقة العاشرة من أصحاب نافع كما فى ج ٦ ص ١٠٣ من تهذيب التهذيب فلم من هذا أنه مختلف فيه فانهم ، و قال المعلق : قال أبو حاتم : هذا منكر الحديث ضعيف ليس بحله الكذب - اه ؛ و قوله فيه : الساجى ، صوابه : النسائى ، و قال : النسائى ضعف عبد الجبار هذا كما نقله المعلق بعده .

٢٥ - و فى ج ١ ص ١٧١ رقم ١٣٧ فى بيان حكم البول قال : فأما حديث ابن مسعود فلا حجة لهم فيه لأن فيه أن الفريث كان معه دم و ليس هذا عديم دليلا على طهارة الدم فمن

الباطل أن يكون دليلا على طهارة الفرث دون طهارة الدم وكلاهما مذكوران معا ، وأيضا فان شعبة و سفيان و زكريا بن أبي زائدة روايا كلهم هذا الخبر عن الذى رواه عنه على بن صالح و هو أبو إسحاق عن عمرو بن ميمون عن ابن مسعود و ذكروا أن ذلك كان على جزور و هم أوثق و أحفظ من على بن صالح و روايتهم زائدة على روايته - الخ ؛ قلت : قال المعاق : أما رواية على بن صالح فقد رواها النسائي ٥٨ / ١ طبع الهند باللفظ الذى ذكره المؤلف ، و أما الروايات الأخرى فقد روى الحديث البخارى ١ / ٣٨ - ٣٩ و ٤٣ / ٢ و ١٨٢ طبع الهند و مسلم ٦٧ / ٢ ، ٦٨ طبع الهند و أحمد ١ / ١٧٧ و الطيالسى رقم ٣٢ و فيها كلها ، على جزور ، إلا رواية البخارى ١ / ٧٨ فى الباب الأخير من كتاب الصلاة قبل كتاب المواقيت من طريق إسرائيل عن أبي إسحاق و لفظه : أيكم يقوم إلى جزور آل فلان فيعمد إلى فرثها و دمه و سلاها - الخ ، ؛ و هى متابعة لرواية على بن صالح تؤيدها ، و هو ثقة و روايته هى التى فيها زيادة الفرث و الدم و الزيادة من الثقة مقبولة - اه ؛ قلت : و قد نسي ابن حزم هذه الرواية و هذه القاعدة لأنه لا يطابق زعمه - فتبصر .

٢٦ - فى ص ١٥٩ روى بإسناده حديثا فى الفرق بين السمن يقع فيه الفارة و بين غير السمن عن ابن عمر رضى الله عنهما و فى إسناده مجهول و هو راشد مولى قریش ، قال المعاق : و أما راشد مولى قریش فأنى لم أجد له ترجمة و لم أعرفه من هو - اه ، ثم إن صح فهو قول ابن عمر و هو صحابى و هذا الحديث موقوف و ليس بمرفوع ، و عند ابن حزم لا يسمع دون قول رسول الله صلى الله عليه و سلم أفذكر هذا الأثر رد على نفسه . ثم روى فى ص ١٦٠ قول ابن عمر من طريق آخر و فى إسناده الدبرى عن عبد الرزاق - الخ ، و هو ليس بصحيح ، والكلام فى الدبرى قد سبق فتذكره . و كذا روى عن عطاء قوله و فى إسناده أيضا الدبرى ، على أنه قول تابعى و ليس حديثا مرفوعا فلا يعتبر عنده ، و قد استدل بهذه الآثار على إثبات قوله فهذا عجب العجائب منه ، و قد نسي هاهنا : إذا تنازعتم فى أمر فردوه إلى الله و إلى

رسوله لا إلى غيرهما من الصحابة والتابعين ! وما كان ربك نسيا ، ولم يثبت عنه صلى الله عليه وسلم الفرق بينهما على أصوله ومذهبه .

٢٧ - روى بسنده ص ١٧٤ حديث عبد الله بن مفضل مرفوعا : إذا أتيتم مرايض الغنم وصلوا فيها - الحديث ، وفي إسناده أحمد بن محمد البرقي في لسان الميزان ٢٩٣/١ : أحمد بن محمد بن هارون أبو جعفر البرقي ذكره يونس وقال : كذاب وكان يفهم الحديث - اهـ ؛ وفي ص ٢٨٣ من اللسان في ترجمة أحمد بن محمد السرخسي المؤدب : روى عن حفصة عن أحمد البرقي عن القعني - الخ ، قال المعلق ص ١٧٤ في ذيل أحمد بن محمد البرقي : كتب في المصرية بدون نقط ، وفي الميمنية : البركي ، وكلاهما غير معروف عندي ، وقد يكون صوابه : البرقي ، ولا أرجح ذلك وإنما أظنه ظلما لأن أحمد بن محمد البرقي الحافظ هو من هذه الطبقة فانظر ترجمته في تذكرة الحفاظ ١٥٧/١ وفي الجواهر المضيئة ١١٤/١ - اهـ .

٢٨ - في ص ١٧٥ روى حديث وائل بن حجر مرفوعا قال : ذكر طارق بن سويد أو سويد ابن طارق أنه سأل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن الخمر فنهاه - الحديث ؛ ثم قال : فهذا كله لا حجة لهم فيه لأن حديث علقمة بن وائل إنما جاء من طريق سماك بن حرب وهو يقبل التلقين شهد عليه بذلك شعبة وغيره - الخ ؛ انظر كلامه في حق سماك بن حرب وهو من رجال مسلم والأربعة والتاريخ للبخاري ، أدرك ثمانين من الصحابة ، وعن أحمد : سماك أصح حديثا من عبد الملك بن عمير ، وعن الثوري : ما سقط لسماك حديث وكان فصيحاً عالماً بالشعر وأيام الناس ، وقال أبو حاتم : صدوق ثقة وهو كما قال أحمد ، وعن ابن معين : ثقة ، وقال ابن عدي : وسماك حديث كثير مستقيم إن شاء الله وهو من كبار تابعي أهل الكوفة وأحاديثه حسان وهو صدوق لا بأس به ، ومن سمع منه قديما مثل شعبة وسفيان لحديثهم عنه صحيح مستقيم كما في ٢٣٤/٤ من تهذيب التهذيب ، وابن حزم يعدل المجروح ويخرج الثقة العدل ! قال المعلق : سماك بن حرب ثقة وكان تغير في آخر حياته فربما لقن ، ولذلك كان

من سمع منه قديماً مثل شعبة و سفيان فحديثهم صحيح مستقيم ، و هذا الحديث رواه مسلم ج ٢ ص ١٢٥ و أبو داود ٧/١ و الترمذى ٤/٢ و الطيالسى ١٣٧ (كلها طبع الهند) و أحمد ٣١١/٤ و ٣٩٩ كلهم من طريق شعبة عن سماك عن علقمة بن وائل عن أبيه و فى لفظ أحمد أنه شهد النبي صلى الله عليه وسلم . و رواه أحمد أيضاً ٤/١٧ من طريق إسرائيل عن سماك و فى جميع هذه الروايات الحديث من رواية وائل بن حجر و رواه أحمد ٣١١/٤ و ٢٩٢/٥ و ابن ماجه ج ٢ ص ١٨٥ طبع الهند من طريق حماد بن سلمة عن سماك عن علقمة بن وائل عن طارق بن سويد فجعله حماد من مسند طارق و هو محتمل إلا أنى أرجح خطأ حماد فى هذا فقد خالفه شعبة و إسرائيل و هما أحفظ منه فجعله من مسند وائل بن حجر و الد علقمة ، و يؤيد هذا أن علقمة روى الشك فى اسم طارق بن سويد فلو كان روى عنه الحديث مباشرة لرفع هذا الشك ، و الحديث فيما نرى صحيح من طريق شعبة و إسرائيل ، و الله أعلم - انتهى . فبطل ما زعمه ابن حزم .

ثم قال فى ص ١٧٦ : و أما حديث « الدواء الخبيث فتمم - الخ » ؛ قلت : لم يسبق / ذكر هذا الحديث و اعلمه نسي ابن حزم ذلك و اعتذر عنه المعاق بقوله : و لعله منقطع من الأصول ، و هو حديث يونس بن أبي إسحاق عن مجاهد عن أبي هريرة قال : نهى رسول الله صلى الله عليه و سلم عن الدواء الخبيث ، رواه الترمذى ٢ / ٤ و ابن ماجه ٢ / ١٨٠ طبع الهند و الحاكم ٤ / ١٠ و نسبه فى المنتقى إلى أحمد و مسلم ، انظر نيل الأوطار ٩ / ٩٣ ، و نسبه ابن حجر فى التلخيص ص ٢٦٠ إلى ابن حبان أيضاً - اهـ ؛ لكن لا يثبت منه ما رآه ابن حزم كما استقف عليه فى جزء آخر من كتابنا هذا فيما يأتى إن شاء الله .

٢٩ - قال : و أما حديث « لم يحمل الله شفاءكم فيما حرم عليكم » فباطل لأنه رواية سليمان الشيبانى و هو مجهول - اهـ ؛ انظر أيها الفهيم علم ابن حزم بالرجال و عدم معرفته إياهم فانه يجعل المعروف مجهولاً و المجهول معروفاً و سليمان هذا هو سليمان بن أبي سليمان أبو إسحاق الشيبانى من رجال الستة إمام ثقة صدوق صالح الحديث ، و يعجب أحمد حديث الشيبانى و يقول : هو أهل أن لا ندع له شيئاً ، و عن ابن معين : ثقة حجة فقيه الحديث ، قال ابن عبد البر :

هو ثقة حجة عند جميعهم كما في تهذيب التهذيب ٤/ ١٩٧ - ١٩٨ و في مثله بقول ابن حزم
 مجهول ! فقله هذا خطأ فاحش لا يلتفت إليه من له أدنى مسكة من علم الرجال و الرواة
 و مع هذه البضاعة المزجاة يطيل لسان الطعن على أئمة الهدى ، و لو لم يكونوا و أصولهم
 و قواعدهم في التفقه و التحديث لما بلغ ابن حزم على هذه المرتبة من العلم و بقی غربا في بحر
 الجهل ، قال المعاق : حديث أم سلمة نسبة ابن حجر في الفتح ج ١ ص ٦٩ إلى أبي يعلى و ابن
 حبان و صححه و في التلخيص ٣٥٩ و ٣٦٠ إلى البيهقي و لفظه كما في الفتح : قالت اشكر
 بنت لي فنبذت لها في كور فدخل النبي صلى الله عليه و سلم و هو يغلى فقال : ما هذا ؟ فأخبرته
 فقال : إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم . و تصحيح ابن حبان للحديث و إقرار ابن
 حجر عليه أوثق في نفوسنا من تعطيل ابن حزم إياه ، و سليمان الشيباني ليس مجهولا بل
 أبو إسحاق الشيباني سليمان بن أبي سليمان و هو إمام ثقة ، و جرير هو ابن عبد الحميد الضبي
 و أما حسان بن المخارق فاني لم أجد ترجمته إلا أن ابن سعد ذكر في الطبقات ٩/ ١٠٢ .
 يروى عن عمر بن الخطاب ، ثم إن هذا اللفظ : إن الله لم يجعل شفاءكم فيما حرم عليكم .
 أيضا موقوفا على ابن مسعود من طرق صحيحة ، و قد ذكره البخاري تعليقا و نسبة ابن حجر
 في الفتح ١٠/ ٦٩ إلى فوائد علي بن حرب و أحمد في الأثرية و الطبراني في الكبير و قد
 ابن نصير الطائى ، و أخرجه ابن أبي شيبة عن جرير عن منصور و سنده صحيح على شرط
 الشيخين - اهـ : رواه الحاكم في المستدرک ٤/ ٢١٨ .

٣٠ - قال في حديث لم يسبق ذكره أو سقط من الأصول ص ١٧٦ : على أن يونس بن أبي إسحق
 الذى انفرد به ليس بالقوى - اهـ : انظر أنه حكم بالجزم أنه ليس بالقوى ! وهو من رجال لم
 و الأربعة كما في ص ٤٣٣ من تهذيب التهذيب ، و قال عثمان الدارمي عن ابن معين : ثقة .
 قلت : فيونس أو إسرائيل من أحب إليك ؟ قال : كل ثقة . و كذا نقله عنه إسحاق بن منصور
 وغيره : ثقة ، و قال أبو حاتم : كان صدوقا ، و قال النسائي : ليس به بأس ، و قال ابن حجر :
 له أحاديث حسان و روى عنه الناس و حديث أهل الكوفة روايته تدور على ذلك الب

و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال ابن سعد : كانت له سنن عالية و روى عن عامة رجال آية و كان ثقة إن شاء الله تعالى ، و قال الساجي : صدوق ، و قال المعجلى : جازئ الحديث ، و قال ابن شاهين في الثقات : قال ابن معين : ليس به بأس - ١٥٠ : و فيه أقوال آخر فظهر بهذا أن قول ابن حزم غلط ، و المعلق لم يتعرض له ، و الحديث رواه الترمذى و ابن ماجه و مسلم و أحمد و ابن حبان و الحاكم كما عرفت فوق - تبصر .

٣١ - ذكر في ص ١٨٨ في أخذ ماء جديد لمسح الرأس في الوضوء حديثا من طريق دهم بن قران عن نمران بن جارية و قال : و هو غير معروف - ١٥٠ : قلت : قال الحافظ في ٦/٧٤٤ من اللسان : نمران بن جارية بن ظفر عن آية و عنه دهم وثقه ابن حبان - الخ : هو من رجال ابن ماجه كما في ١٠/٤٢٥ من تهذيب التهذيب قال : نمران بن جارية بن ظفر الحنفى عن آية و عنه دهم بن قران ، ذكره ابن حبان في الثقات ، قلت : و في كتاب ابن أبى حاتم عمل الاعراب و قال أبو الحسن القطان : حاله مجهول - ١٥٠ : و ترجمة دهم بن قران العجلي و يقال الحنفى الباقى في ص ٢١٣ من ج ٣ من تهذيب التهذيب ، و هو أيضا من رجال ابن ماجه منسكهم فيه ، كان شيخا ليس به بأس نقله عبد الله بن أحمد عن آية ، قال المعلق : نمران بكسر النون و إسكان الميم ابن جارية بالجيم ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال ابن القطان : حاله مجهول ، و كتب هنا بهامش الميزة ما نصه : بل رواه مسلم في صحيحه من حديث عبد الله بن زيد ، و مسح رأسه بماء غير فضل يديه ، و ليس في طريقه من ذكره المؤلف ؛ و الحديث في صحيح مسلم ج ١ ص ٨٣ من طريق عمرو بن يحيى بن عمار عن آية عن عبد الله بن زيد بن عاصم و فيه : ثم أدخل يده فاستخرجها فمسح برأسه ، و من طريق حبان بن واسع عن آية عن عبد الله بن زيد و فيه : و مسح برأسه بماء غير فضل يديه ، و رواه أيضا أبو داود ج ١ ص ٤٦ و الترمذى ج ١ ص ٩ و قال : حسن صحيح ، و الدارمى ص ٤٨ و البيهقى ١/٦٥ كلهم من طريق حبان ، قال الترمذى : و العمل على هذا عند أكثر أهل العلم راوا أن يأخذ لرأسه ماء جديرا ، و أما طريق نمران التى ذكرها المؤلف فقد أشار إليها

الحافظ ابن حجر فى التلخيص ١/ ٢٩٤ و ليس ضعفها سببا لضعف رواية : عبد الله بن زبىد الصحيحة التى أخذ بها أهل العلم - اهـ ؛ و من هنا ظهر لك أمر آخر من تلبسات ابن حزم الظاهرى أن دأبه أن يعرض من جانب المخالف الرواية التى تكلموا فى صحتها و بترك الحديث الصحيح الذى استدل به المخالف على مسلكه و قوله ثم يجرح الرواية و يلعن المخالف و يستعمل ألفاظا قبيحة بأنه : كذب و افتراء على الله تعالى ، و أخطأ و كذب ، لا حياء له و لا يستحي ، ليس له حجة من قرآن و سنة و إجماع و قياس و القياس كله باطل ، و لم يقل أحد قبله و ليس له سلف - و نحو هذا من الألفاظ الشفيعية و السباب فجراه الله بما قال .

٣٢ - ذكر فى ص ٩٠ أثر ابن عباس من طريق حماد بن أبى سليمان عن إبراهيم عن ابن عباس ، و قال : هذا لا يصح بل هو موضوع و لا نعلم من هو قائل حماد و لا نعرف لإبراهيم سمعا من ابن عباس - اهـ ؛ قالت : لم يدع أحد أنه سمع منه و لكن اتفقوا على أن مراسيله لاسيما عن ابن مسعود حجة ، فالقول بكونه موضوعا غلط فاحش . و فى سنن البيهقى من طريق سعيد عن عكرمة عن ابن عباس فى أن الماء المستعمل طهور و لا يطهر - اهـ ؛ و أشار إليه المعلق أيضا و قال : انظر السنن الكبرى للبيهقى ١/ ٢٣٦ فقد روى أثرا عن ابن عباس فى أن الماء المستعمل طهور لا يطهر . و قول ابن حزم . و لا نعلم من قبل حماد بن أبى سليمان ، فقد رواه عنه أبو حنيفة كما فى كتاب الأصل و كتاب الآثار و كتاب الحجّة و البدائع و غيرها من كتب السادة الحنفية ، فقوله أنه موضوع غلط و حكم رجما بالغيب و كذب و بهتان و افتراء .

٣٣ - قال فى مسألة ٤٤ ص ١٩١ ج ١ : و الخمر و الميسر و الانصاف و الازلام رجس حرام واجب اجتنابه ، فمن صلى حاملا شيئا منها بطلت صلاته ، قال الله تعالى ﴿ إِنَّمَا الْخَمْرُ وَ الْمَيْسِرُ وَ الْأَنْصَابُ وَ الْآزْلَامُ رَجَسٌ مِنْ عَمَلِ الشَّيْطَانِ فَاجْتَنِبُوهُ ﴾ فمن لم يجتنب ذلك فى صلاته فلم يصل كما أمر ، و من لم يصل كما أمر فلم يصل - اهـ ؛ انظر حجته على بطلان الصلاة مع حمل الميسر و الانصاف و الازلام اهل له نظير فى العالم ؟ و لم يقل الله تعالى فى القرآن ولا

رسوله في أقواله أن من حمل الانصاب أو الازلام في الصلاة بطلت صلاته ! وما كان ربك نسيا ، لا يساعد ابن حزم في ذلك قرآن ولا سنة ولا إجماع ولا قياس صحيح ولا عقل سليم ، وليس له سلف في ذلك ، والمقدمتان منظور فيهما لا يسلبهما مخالف له ، ولذا قال المعلق في ذيله : شذ ان حزم شذوذا غربيا في القول بنجاسة الميسر و الانصاب و الازلام ، ولو شئنا أن نقول كما بقول متأخرو الفقهاء في مناظراتهم لقلنا إنه خالف الاجماع ! فقد نقل النووي وغيره الاجماع على طهارتها ، ونحن لم نعلم قائلا ذهب إلى ما اختاره المؤلف رحمه الله ولا بأس بذلك إن كان القول المختار يرجحه الدليل الصحيح ، والآية التي استدل بها ابن حزم لا تدل على ما ذهب إليه فإن الرجس كما يطلق على النجس يطلق على المستقدر وعلى الخبيث وعلى المأثم وعلى العذاب ، قال الزجاج : الرجس في اللغة اسم لكل ما استقدر من عمل فبالغ الله تعالى في ذم هذه الأشياء ، سماها رجسا - نقله في لسان العرب ، وقال الراغب الاصبهاني : الرجس الشيء القدر . يقال : رجل رجس و رجال أرجاس ، قال تعالى : رجس من عمل الشيطان ، و الرجس يكون على أربعة أوجه : إما من حيث الطمع ، وإما من جهة العقل ، وإما من جهة الشرع ، وإما من كل ذلك كالمية فإن المية تعاف طبعاً و عقلاً و شرعاً ؛ و الرجس من جهة الشرع الخمر و الميسر ، و قبل إن ذلك رجس من جهة العقل ، و على ذلك نبه بقوله تعالى : و إثمها أكر من نفعها ، لأن كل ما يوفي إثمه على نفعه فالعقل يقتضي تجنيبه ، وليس معقولا في معنى الآية إرادة الرجس بمعنى النجس رغما عما اختاره ابن حزم فالميسر مثلا هو لعب القمار ولا يعقل فيه نجاسة من طهارة . و إن ادعى أنه يريد آلة اللعب فهي دعوى غير موفقه لأنه ليس في آلة اللعب تحريم ، إنما التحريم على عمل المتكلف ، و قال ابن جرير في التفسير : رجس يقول إثم و نتن يخطئه الله و كرهه لكم من عمل الشيطان ، يقول : شربكم الخمر و قماركم على الجزر و ذبحكم للانصاب و استقسامكم بالازلام من تزيين الشيطان لكم و دعائه إياكم إليه و تحسينه لكم لا من الأعمال التي ندبكم إليها ربكم ولا عما يرضاه لكم بل هو عما يسخطه لكم ، فاجتنبوه يقول : فازكوه و ارفضوه و لا تعملوا به - وهذا تفسير دقيق لمعنى الآية يدل على خطأ

ما فهمه ابن حزم من أن الرجس هو نفس الانصباب و أن الواجب اجتناب ذواته
 وأجرامها - اه ؛ سم قال المعلق : و من هذا يعلم أن الآية لا تدل على نجاسة الخمر أيضا و هو
 الصحيح (قال مهدي حسن : و إياك أن تظن من نقل قول المعلق في طهارة الخمر موافقتي إياها
 في ذلك) و ليست بين النقل و الموافقة افتقار ملازمة كما لا يخفى) قال النووي في المجموع ٥٥٤/٢
 ولا يظهر من الآية دلالة ظاهرة لأن الرجس عند أهل اللغة القذر ، و لا يلزم من ذلك النجاسة
 وكذا الأمر بالاجتناب لا يلزم منه النجاسة ، ثم ذكر دليلا آخر على نجاستها و رده ، ثم قال
 و أقرب ما يقال ما ذكره الغزالي أنه يحكم بنجاستها تغليظا و زجرا عنها قياسا على الكلب و ما
 ولغ فيه . والله أعلم ؛ . هذا دليل ضعيف جدا و إن رآه النووي أقرب إلى القوة ، على أنه لا دليل
 في الشريعة صريحا أصلا يدل على نجاسة الخمر ، و الأصل الطهارة ، و حرمة شربها لا تدل
 على نجاستها لأن السم حرام و ليس بنجس ، و كذلك المخدرات الأخرى ، و هو الذي اختاره
 و إليه ذهب ربيعة و داود فيما حكاه النووي نقلا عن القاضي أبي الطيب و هو الذي نختاره
 و الحمد لله ، . يظهر من كلام الراغب الأصفهاني الذي نقلنا آفا أنه يميل إليه أو يختاره
 و إليه يولى القاضي الشوكاني كما يفهم من الدرر البهية و شرحه الروضة الندية ٢٠ / ١ - ٢١
 و اختاره أيضا العلامة محمد بن إسماعيل الأثيري في سبل السلام شرح بلوغ المرام ١ / ٤٢
 طبعة المنيرة .

٣٤ - قال في بحث استقبال القبلة و استدبارها ص ١٩٦ : و أما حديث عائشة فهو ساقط
 لأنه رواية خالد الحذاء و هو ثقة عن خالد بن أبي الصلت و هو مجهول لا يدري من هو ؟
 و أخطأ فيه عبد الرزاق فرواه عن خالد الحذاء عن كثير بن الصلت ، و هذا أبطل و أبطل لأن
 خالد الحذاء لم يدرك كثير بن الصلت - اه ؛ انظر أيها الواقف مقدار معرفة ابن حزم أحوال
 الرواة و الرجال ١ كيف قال : خالد بن أبي الصلت مجهول لا يدري من هو ؟ خالد بن
 أبي الصلت من رجال ابن ماجه كما في ٩٧ / ٣ من تهذيب التهذيب ، و هو البصري عامل عمر
 ابن عبد العزيز مدني الأصل ، روى عن عمر بن عبد العزيز و محمد بن سيرين و عبد الملك

ابن حمير و ربيع بن خراش و سماك بن حرب ، و عنه خالد الحذاء و المبارك بن فضالة و سفيان
 ابن حسين و واصل مولى أبي عيينة و أبو عوانة فيما قيل ، و الصواب أن بينهما خالد الحذاء ،
 قال البخارى : خالد بن أبي الصلت عن عراك مرسل ، و ذكره ابن حبان فى الثقات . قال
 الحافظ : و قال أبو محمد بن حزم : هو مجهول ، و قال عبد الحق : ضعيف . و تعقب ابن
 مفوز كلام ابن حزم فقال : هو مشهور بالرواية معروف بحمل العلم و لكن حديثه معلول ،
 و ذكره أسلم بن سهل فى تاريخ واسط ، و حكى عن سفيان بن حسين : كنا نأتى خالد بن
 أبي الصلت و كان عينا لعمر بن عبد العزيز بواسط و كانت له هيئة - اهـ ؛ فهذا الرجل مجهول
 عند ابن حزم لعدم معرفته إياه و يقول : لا يدري من هو ؛ قال المعلق : حديث عائشة رواه
 خالد الحذاء و اختلف الرواة عنه فيه فرواه بعضهم عن خالد الحذاء عن عراك عن عائشة ،
 و رواه بعضهم عن خالد الحذاء عن رجل عن عراك ، و رواه حماد بن سلمة و على بن عاصم
 و عبد العزيز بن المغيرة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت عن عراك بن مالك ، فرواية
 حماد بن سلمة فى سنن ابن ماجه و الدارقطنى و أشار إليها البيهقى فى السنن الكبرى ١ / ٩٢ ،
 و رواية على بن عاصم فى سنن البيهقى و الدارقطنى ، و رواية عبد العزيز بن المغيرة فى سنن
 ابن ماجه . و من بين و حفظ حجة على من أبهم و لم يحفظ ، و أوضح الروايات رواية
 على بن عاصم فرواها الدارقطنى من طريق هارون بن عبد الله و البيهقى من طريق يحيى بن
 أبي طالب و كلاهما عن على بن عاصم : حدثنا خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال :
 كنت عند عمر بن عبد العزيز فى خلافته و عنده عراك بن مالك فقال عمر : ما استقبلت
 القبلة ولا استدبرتها بول ولا غائط منذ كذا و كذا ، فقال عراك : حدثتني عائشة أم المؤمنين
 رضى الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه و سلم لما بلغه قول الناس فى ذلك أمر بمقعده
 فاستقبل القبلة ، قال الدارقطنى : هذا أضبط إسناد . و زاد فيه خالد بن أبي الصلت و هو
 الصواب ، و ادعى ابن حزم أن خالد بن أبي الصلت مجهول و تعقبه ابن مفوز فقال : هو
 مشهور بالرواية معروف بحمل العلم لكن حديثه معلول ، و ذكره ابن حبان فى الثقات

و ذكره أسلم بن سهل في تاريخ واسط ، و حكى عن سفیان بن حسين قال : كنا نأتى خالد ابن أبي الصلت و كان عينا لعمر بن عبد العزيز بواسط و كانت له هيئة ، و العلة التي فيه هي ما نقله السندی كما ذكرنا آنفا ، و قد نقل ذلك ابن حجر في تهذيب التهذيب في ترجمته عن الترمذی فی العلل الكبير عن البخاری أنه قال : فيه اضطراب و الصحيح عن عائشة رضي الله عنها قولها ، أى أنه رجح أنه موقوف على عائشة ، و هذا ترجيح لا دليل عليه فان رواية بعض الرواة إياه موقوفا لا يمنع أن يكون مرويا مرفوعا من طريق أخرى صحيحة ، و قد صرح على بن عاصم في روايته بسامع خالد بن أبي الصلت من عراك ابن مالك و سامع عراك من عائشة ، و على ثقة له أ هام و أغلاط و قد تابعه على ذلك حماد بن سلمة فارتفعت شبهة الغلط فقد نقل ابن حجر في تهذيب التهذيب ۹۷/۳ عن تاريخ البخاری قال قال موسى : ثنا حماد و هو ابن سلمة عن خالد الحذاء عن خالد بن أبي الصلت قال : كنا عند عمر بن عبد العزيز فقال عراك بن مالك : سمعت عائشة رضي الله عنها قالت : قال النبي صلى الله عليه و سلم : حولي مقعدتي إلى القبلة ، و قد نقل الحازمي في النسخ المنسوخ ص ۳۷ أنه تابعه أيضا عبد الله ابن المبارك ، فهذه الروايات تؤكد صحة الحديث بالسند الصحيح الثابت بالسامع ، و قد أعله أحمد بن حنبل بأن عراك لم يسمع من عائشة فقد نقل ابن أبي حاتم في المراسيل ص ۶۰ ذلك عن أحمد و نقله ابن حجر عن الأثرم عنه و هذه علة غير صحيحة لما رأيت من تصريحه بالسامع منها ، و رواية بعض الأحاديث عن عروة عن عائشة لا تنفي سماعه منها قال ابن دقيق العيد في الأنعام : و لعراك أحاديث عديدة عن عروة عن عائشة ، قال : و لكن لقائل أن يقول : إذا كان الراوى عنه قوله ، سمعت ثقة ، فهو مقدم لاحتمال أن اتى الشيخ بعد ذلك فحدثه إذا كان يمكن لقائه ، و قد ذكر السامع عراك من أبي هريرة و لم ينكروه و أبو هريرة توفي هو و عائشة في سنة واحدة سنة ۵۸ فلا يبعد سماعه من عائشة مع كونهما في بلد واحد و لم هذا هو الذى أوجب لمسلم أن أخرج في صحيحه حديث عراك عن عائشة من رواية يزيد بن أبي زياد مولى ابن عباس عن عراك عن عائشة : جاءتني مكينة تحمل

ابنتين لها - الحديث ، ثم أيد ذلك ابن دقيق العيد برواية على بن عاصم التى ذكرنا ؛ نقل ذلك الزيلعى فى نصب الراية ج ١ ص ٢٧٣ ، وبهذا التحقيق الذى قد لا تجد مفصلاً فى كتاب يظهر لك أن حديث عائشة صحيح على شرط مسلم ، والله التوفيق - ٥١ . فانهدم ما بناء ابن حزم على أساس زعمه بأسره ، وما قال ابن حزم قبله فى حديث ابن عمر أنه منسوخ نتكلم فيه فى موضع آخر .

٣٥ - ثم قال فى ص ١٩٨ : وأما حديث جابر فانه رواية أبان بن صالح وليس بالمشهور - ٥١ ؛ قلت : قال المداق : أبان وثقه بن معين . العجلي وأبو زرعة وأبو حاتم ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، قال ابن حجر فى تهذيب التهذيب قال ابن عبد البر فى التمهيد حديث جابر ليس صحيحاً لأن أبان بن صالح ضعيف ، وقال ابن حزم فى المحلى عقب هذا الحديث : أبان ليس بالمشهور - انتهى ؛ وهذه غفلة منها و خطأ توارداً عليه ، فلم يضعف أبان هذا أحد قبلهما ويمكن فيه قول ابن معين ومن تقدم معه ، وهذا الحديث هو من رواية محمد بن إسحاق عن أبان ، قال الزيلعى فى نصب الراية ج ١ ص ٢٧٣ : وأخرجه ابن حبان فى صحيحه فى القسم الثانى . الحاكم فى المستدرک والداقطنى ثم البيهقى فى سننهما وعند الأربعة « حدثنى أبان بن صالح ، فزالت شبهة الدليس ، ثم نقل عن الترمذى فى العلل الكبير قال : سألت محمد بن سماعيل يعنى البخارى عن هذا الحديث ؟ فقال : حديث صحيح - انتهى . فانظر أيها الذكى ما وزن ابن حزم فى الرجال .

٣٦ - ثم قال ابن حزم : وأيضاً فليس فيه بيان أن استقباله عليه السلام القبلة كان بعد نهيه ، ولو كان ذلك لقل جابر ، ثم رأيت ، وأيضاً فلو صح لما كان فيه إلا النسخ فى الاستقبال فقط - الخ ؛ قلت : قال لمعلق : هذه من أضعف حجج ابن حزم ، فان حكاية عربى فصيح كجابر نهى النبى صلى الله عليه وسلم عن ذلك ثم تعقبه إياها رويته صلى الله عليه وسلم قول موته بعلم بفعل ذلك صريح جداً فى أنه يريد بيان النسخ وأن النهى إنما كان قبل الفعل و مش هذا الحد فيما نقل لا بقوله الصحابى اعتباراً بدون مناسبة . وإنما المفهوم أنه يكون

في سياق سؤال أو جدال في هذا الامر، ومع كل هذا فقد جاءت الرواية بلفظة «ثم»
ففي رواية الدارقطني والبيهقي: ثم قد رأيت قبل موته وهو يبول مستقبل القبلة - ٥١؛ وفي
رواية الحاكم: ثم رأيت قبل موته وهو يبول مستقبل القبلة .

٣٧ - روى في ص ٢٨٠ بسنده حديث أم هانئ بنت أبي طالب أنها قالت « دخلت على النبي
صلى الله عليه وسلم من طريق ابن الأعرابي ثنا الدبري ثنا عبد الرزاق عن ابن جريج - الخ؛
قلت: قد مر الكلام في الدبري صاحب عبد الرزاق، ونسي ابن حزم هنا في حق عبد الرزاق
أنه تغير وأخطأ، فإذا كان حديثه مخالفاً لزعمه يتكلم في سنده، وهنا موافق لرأيه فسكت
عنه ومشى على خياله .

٢٨ قال في ج ١ ص ١١ رقم ١٥١: وأما فضل الرجال فالوضوء به والغسل جائز للرجل
والمرأة إلا أن يصح خبر في نهى المرأة عنه فتقف عنده ولم نجده صحيحاً - ٥١؛ قال المعلق:
بل وجد صحيحاً بأصح من الاسناد الذي احتج به المؤلف، وفي نفس الحديث لذي استند
إليه كما سيأتي في الكلام على حديث عبد الله بن مرجس؛ قلت: العجب سكوت ابن حزم
عن الكلام في الحديث، وقد روى بسنده إلى الحكم بن عمرو الغفاري وقد قال البيهقي في
سننه الكبير قال البخاري: حديث الحكم ليس بصحيح وقال النووي: اتفق الحفاظ على
تضعيفه، لكن قال الحفاظ في الفتح: وقد أغرب النووي بذلك وله شاهد عند أبي داود
والنسائي من حديث رجل صحب النبي صلى الله عليه وسلم قال: نهى رسول الله صلى الله عليه
وسلم أن تغتسل المرأة بفضل الرجل أو الرجل بفضل المرأة ليغتربا جميعاً، قال الحفاظ: رجاله
ثقات ولم أقف على من أعله على حجة قوية. ودعوى البيهقي أنه في معنى المرسل مردودة، لأن
إبهام الصحابي لا يضر وقد صرح التابعي بأنه لقيه. ودعوى ابن حزم أن داود الذي رواه
عن حميد بن عبد الرحمن المخيري هو ابن يزيد الأودي وهو ضعيف مردود، لأنه ابن عبد الله
الأودي وهو ثقة وقد صرح باسم أبيه أبو داود وغيره. صرح الحفاظ أيضاً في بلوغ المرام
أن أسنده صحيح - كذا في نيل الأوطار ج ١ / ٢٢٠ ومن هاهنا ظهر لك أن ابن حزم

لم يدر الفرق بين ابن يزيد الاودى وبين ابن عبد الله الاودى فضمه من غير علم منه ثم روى
 باسناده حديث عبد الله بن سرجس من طريق محمد بن عمر العقيلي ثنا علي بن عبد العزيز حدثنا
 معلى بن أسد (وهو حنفى) إلى آخره و مشى ساكتا عليه وفيه محمد بن عمر العقيلي وهو
 ضعيف جدا قاله الدارقطنى ، قال الحافظ في ٥ / ٣٢١ من اللان : محمد بن عمر أبو بكر
 العقيلي عن هلال بن العلاء الرقى و جماعة و عنه أبو الفتح الأزدي و ابن شاهين و عدة ، قال
 الدارقطنى : ضعيف جدا - ١٥١ ؛ و من منا كبره روى عن علي بن إسماعيل الدينورى الحديث
 إلى أن قال آفته هذا - الخ ؛ و نقله المعلق أيضا من اللان و قال : و هذا من طبقة التي
 هنا فان علي بن عبد العزيز البغوى الحافظ شيخ العقيلي في هذا الاسناد توفى سنة ٨٩ و هلال
 ابن العلاء الرقى مات سنة ٢٨٠ - انتهى ، قال لمعلق : و سرجس بفتح السين المهملة و إسكان
 الراء و كسر الجيم ، و الحديث رواه الدارقطنى أيضا ص ٤٣ من طريق أبي حاتم الرازى عن
 معلى بن أسد بهذا الاسناد ، و لفظه : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم نهى أن يغتسل الرجل
 بفضل امرأة و المرأة بفضل الرجل و لكن يغتفران جميعا ؛ و هذا الاسناد أصح من الذى
 رواه به المؤلف ، و رواه البيهقى ج ١ ص ١٩٢ مختصرا ، ثم روى الدارقطنى و تبعه البيهقى
 عقبه أثرا موقوفا عن عبد الله بن سرجس بهذا المعنى و قال الدارقطنى : شاهد موقوف
 صحيح و هو أولى بالصواب ، يريد بذلك أن رفته خطأ و لكن الحق أن الرفع زيادة تقبل
 من الثقة و أن الموقوف أقوى من الصحاحى تؤيد روايته المرفوعة و لا تعارضها ، قال ابن
 الترمذى فى الجوهر النقى فى الرد على البيهقى : و عبد العزيز بن المختار أخرج له الشيخان
 و غيرها و وثقه ابن معين و أبو حاتم و أبو زرعة فلا يضره وقف من وقفه ، و له أيضا
 شاهد صحيح رواه أحمد و أبو داود و النسائى و البيهقى عن حميد بن عبد الرحمن الميرى قال
 لميت رجلا صحب صلى الله عليه و سلم كما صحبه أبو هريرة أربع سنين قال : نهى رسول الله
 صلى الله عليه و سلم أن يمتشط أحدنا كل يوم أو يبول فى مقتله أو تغتسل امرأة بفضل الرجل
 أو يغتسل الرجل بفضل امرأة و ليغتفرنا جميعا - هذا لفظ البيهقى ؛ قال ابن حجر فى الفتح ج ١

ص ٢٩٠ : رجاله ثقات و لم أقف لمن أعله على حجة قوية ، و دعوى البيهقي أنه فى معنى المرسى مردودة لأن إيهام الصحابي لا يضر و قد صرح التابعى بأنه لقبه ، و دعوى ابن حزم أن داود راويه عن حميد بن عبد الرحمن هو ابن يزيد الأودى و هو ضعيف مردودة فإنه ابن عبد الله الأودى و هو ثقة ، و قد صرح باسم أبيه أبو داود و غيره . و صرح فى بلوغ المرام بأن إسناده صحيح ، و نقله عن ابن حزم لم أجده فى المحلى و لعله فى كتاب آخر أو فى موضع آخر - اهـ ؛ و نمود إلى ذلك البحث فى موضع آخر نذكر فيه تحقيق إمام العصر أنور شاه الكشميرى الذى أملاه فىفيض البارشى - إن شاء الله تعالى .

٣٩ - ثم ذكر فى ص ٢١٤ من جانب المخالف حديثين أحدهما من رواية الثورى عن سماك بن حرب عن عكرمة عن ابن عباس ، الثانى من طريق الطهرانى عن عبد الرزاق عن ابن جريج - الخ ، ثم قال : و هذان حديثان لا يصحان ، فأما الحديث الأول فرواية سماك بن حرب و هو يقبل الناقلين شهد عليه بذلك شعبة و غيره ، و هذه جرحة ظاهرة ، و الثانى أخطأ فيه الطهرانى ييقن ؛ قلت : رواية الثورى رواها الدارمى (ص ٧١) و لم يذكر لفظها ، و رواه أيضا عن يزيد بن عطاء . و رواه أبو داود (ج ١ ص ٢٦) و الترمذى (ج ١ ص ١٥) عن أنى الأحوص و لدارقطنى (ص ١٩) عن شريك . الحاكم (ج ١ ص ١٥) عن سفيان و شعبة كلهم عن سماك بن حرب عن عكرمة . و فى لفظ أبي داود و الترمذى أن الماء لا يجنب ، و أما اللفظ الذى هما فهو فى رواية الحاكم عن سفيان ، و رواه أيضا البيهقي (ج ١ ص ١٨٨) من طريق سفيان عن سماك و لفظه : انتهى النى صلى الله عليه و سلم إلى بعض أزواجه و قد فضل من غلبها فأراد أن يتوضأ به فقالت : يا رسول الله انى اغتسلت منه من جنابة فقال : إن الماء لا يتجسس ، قال ابن حجر فى الفتح (ج ١ ص ٢٩) و قد اتله قوم بسماك بن حرب رواية عن عكرمة لأنه كان يقبل التلقين و لكن قد رواه عنه شعبة و هو لا يحمل عن ما يخفى إلا صحيح حديثهم ، و الطهرانى بكسر الطاء المهمة و إسكان لراء نسبة إلى طهران لرى و ضبطه فى الخلاصة بكسر لطاء الممجمة و هو خطأ ، و الطهرانى هو

المافظ الثقة أبو عبد الله محمد بن حماد الرازى نزيل عسقلان وثقه ابن أبى حاتم وابن خراش و الدارقطنى وغيرهم و مات سنة ٢٧١ و رد الذهبى على ابن حزم قوله هذا فقال كما نقل عنه ابن حجر فى التهذيب : ما أخطأ إلا أنه اختصر صورة التحمل ، و انظر ترجمته فى التهذيب (ج ٩ ص ١٢٤ - ١٢٦) و أنساب السمعاني و معجم البلدان ٦ / ٧٤ و تذكرة الحفاظ (ج ٢ ص ١٦٨) اهـ . قلت : فبطل ما زعم به ابن حزم .

٤ - قال فى أحكام الوضوء (ص ٢٢١) : لأن الخبر « هو الطهور ماؤه والحل ميتته » لا يصح و لذلك لم نحتاج به - اهـ ؛ قال المعلق : كلا ، و هو حديث صحيح رواه أحمد و أبو داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه و ابن خزيمة و ابن حبان و الحاكم فى المستدرک و غيرهم ، و صححه الترمذى . و حكى عن البخارى تصحيحه و صححه أيضا كثير من العلماء الحفاظ ، و اطال ابن حجر فى التلخيص (ص ٢٠٢) و تبعه الشوكانى (ج ١ ص ١٧ - ١٩) الكلام على أسانيد و ليس لمن ضعفه حجة - اهـ .

٤١ - ثم قال : و عن الشافعى الكراهة بالماء المشمس اهـ ؛ قلت قال المعلق : ليس فى الماء المشمس خبر صحيح و لا ضعيف ، انظر البيهقى (ج ١ ص ٦ - ٧) ، و ورد اثر عن عمر باسناد لا بأس به ، و الشافعى إنما كرهه من جهة الطب و قد كان عالما به فقد قال فى الام (ج ١ / ٣) : و لا أكره الماء المشمس إلا من جهة الطب فالعجب من الشافعية إذا أخذوا قوله هذا حكما و جعلوه مكرها شرعا و لا حجة لهم ، و قد يخطئ الطبيب ، و قد نص الشافعى فى الام على أنه كرهه من جهة الطب و لم يرع أنه اعتمد فيه على حديثه - انتهى ؛ قلت : قد ذكر ابن حزم هذه المسألة هنا غير مناسب فان الكلام فى أحكام الشرع لا فى الطب .

٤٢ - عادة ابن حزم للتحويل أنه يذكر الاسانيد لحديث و ينسبه إلى كتاب مشهور و لا يكون لها وجود فى ذلك الكتاب و كذا يدخل فى الاسناد راويا و لا يكون يده و بين الراوى عنه مكان اللفاء فكيف يحكم بالصحة ١٤ مثال كلا الأمرين : ذكر ابن حزم انتقاض الوضوء من النوم ١ / ٢٢٣ مسألة رقم ١٥٨ و استدرك بحديث صفوان بن عسال فرواه بسنده و قال :

برهان ذلك ما حدثناه يونس بن عبد الله و عبد الله بن ربيع قالا حدثنا محمد بن معاوية ثنا أحمد بن شعيب (و هو النسائي) ثنا محمد بن عبد الأعلى ، يحيى بن آدم و قتيبة بن سعيد قال محمد ثنا شعبة و قال قتيبة ثنا سفيان بن عيينة و قال يحيى ثنا سفيان الثوري و زهير هو ابن معاوية و مالك بن مغول و سفيان بن عيينة و اللفظ ليحيى ثم اتفق شعبة و سفيان و زهير و ابن مغول عن عاصم بن أبي النجود عن زر بن حبیش قال سألت صفوان بن عسال عن المسح على الخفين فقال : كان رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمسح على خفافنا و لا ننزعها ثلاثة أيام من غائط و بول و نوم إلا من جنابة ، و لفظ شعبة في روايته : أن رسول الله صلى الله عليه و سلم كان يأمرنا إذا كنا مسافرين ألا ننزعه ثلاثاً إلا من جنابة و لكن من غائط و بول و نوم ، فعمم عليه السلام كل يوم فلم يخص قباؤه و لا كثيره و لا حالا من حال و سوى بينه و بين الغائط و البول - انتهى ؛ قلت : فانظر أيها الواقف بالوفيات و المواليد أنه ذكر يحيى بن آدم في شيوخ النسائي ، يحيى مات في ربيع الأول سنة ثلاث و مائتين كما في ج ١١ ص ١٧٥ من التهذيب و أحمد بن شعيب النسائي ولد في سنة ٢١٥ كما في ج ١ ص ٣٨ من تهذيب التهذيب ، و قال النسائي : يشبه أن يكون مولدى في سنة ٢١٥ الخ ؛ فأين يمكن لقاء النسائي يحيى بن آدم ؟ فلعن ابن حزم نسي أو جهل عن ذلك ، و لقد نبه المعلى أيضاً على ذلك فقال في ص ٢٢٣ : و في الاسناد الذى جاء به المؤلف خطأ واضح لا شك فيه فقد جعل النسائي يروى عن يحيى بن آدم بغير واسطة و هذا غير صحيح فان يحيى مات سنة ٢٠٣ و النسائي ولد سنة ٢١٤ أو ٢١٥ بعد وفاة يحيى بأكثر من عشر سنين - اهـ ؛ و هذا مبنى على جهالة ابن حزم بالوفيات و مواليد الرجال ! تبصر و تدبر و لا تعجل على الطعن فانى عا على و فدناهم كما دانوا ، و الثانى قال المعلى قيله : لا أدري أين هذه الاسانيد في سنن للنسائي ؟ الذى فيها : أخبرنا أحمد بن سليمان الرهاوى قال حدثنا يحيى بن آدم قال حدثنا سفيان الثوري و مالك بن مغول و زهير و أبو بكر بن عياش و سفيان ابن عيينة عن عاصم عن زر قال سألت صفوان بن عسال عن المسح على الخفين فقال كان

رسول الله صلى الله عليه وسلم يأمرنا إذا كنا مسافرين أن نمتنع على خفافنا ولا نزعها ثلاثة أيام من غائط و بول و نوم إلا من جنابة - ٥١، ج ١ ص ٣٦ .

٤٣ - ثم قال فى نواقض الوضوء ٢٢٦/١ فى بحث النوم : أما الحديث الأول فإنه من رواية عبد السلام بن حرب عن أبي خالد الدالانى عن قتادة عن أبي العالية عن ابن عباس ، و عبد السلام بن حرب ضعيف لا يحتج به ضعفه ابن المبارك وغيره ، و الدالانى ليس بالقوى ، و روى عن شعبة أنه قال : إن قتادة لم يسمع من أبي العالية إلا أربعة أحاديث و ليس هذا منها ، فسقط جملة - ٥١ . قلت : كأن عنده الحديث ضعيف بثلاثة وجوه ، و عبد السلام بن حرب من رجال الستة ، قال ابن معين : صدوق ليس به بأس يكتب حديث ، و قال أبو حاتم : ثقة صدوق ، و قال الترمذى : ثقة حافظ ، و قال النسائى فى التمييز : ليس به بأس ، و قال الدارقطنى : ثقة حجة ، و قال العجلى : و هو عند الكوفيين ثقة ثبت و الكوفيون أعلم به ، و قال يعقوب بن شيبة : ثقة فى حديثه لين - كما فى ٢١٧/٦ من تهذيب التهذيب ، و ابن حزم ترك هذا كله و أخذ بقول ابن المبارك المبهم ليس بنص فى ضعفه ، و قول ابن المبارك جوابا عن السائل قد عرفته محتمل المعانى كما لا يخفى .

ثم قوله : و الدالانى ليس بالقوى ، على الإطلاق غلط ، قال الحافظ فى ٨٢/١٢ من تهذيب التهذيب فى ترجمته عن ابن معين و النسائى : ليس به بأس ، و قال أبو حاتم : صدوق ثقة ، و قال أحمد بن حنبل : لا بأس به ، و فى ص ٨٣ : و قال الحاكم إن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق و الإتيان - ٥١ ؛ فكيف يقال : ليس بالقوى ، و لا أقل أن يكون حديثه حسنا يحتج به ؛ قال المعلق : الحديث رواه أحمد و أبو داود (ج ١ ص ٨٠-٨١) و الترمذى (ج ١ ص ١٦-١٧) و الدارقطنى ص ٥٨ و البيهقى (ج ١ ص ١٢١-١٢٢) كلها طبع الهند) كلهم من طريق عبد السلام بن حرب عن أبي خالد ، قال البيهقى : تفرد بهذا الحديث على هذا الوجه يزيد بن عبد الرحمن أبو خالد الدالانى ، و قال الدارقطنى : تفرد به

أبو خالد عن قتادة ولا يصح ، و قال أبو داود : قوله « الوضوء على من نام مضطجعا ، وهو حديث منكر لم يروه إلا يزيد أبو خالد الدالاني عن قتادة ، و روى أوله جماعة عن ابن عباس لم يذكروا شيئا من هذا ، و قال : كان النبي صلى الله عليه وسلم محفوظا ، و قالت عائشة : قال النبي صلى الله عليه وسلم " تنام عيناى و لا ينام قلبى " و قال شعبة : إنما سمع قتادة من أبي العالية أربعة أحاديث حديث يونس بن متى و حديث ابن عمر فى الصلاة و حديث القضاة ثلاثة و حديث ابن عباس ، حدثنى رجال مرضيون منهم عمر و أرضاهم عندي عمر ، قال أبو داود : و ذكرت حديث يزيد الدالاني لأحمد بن حنبل فأنهزنى استعظاما له ما ليزيد الدالاني يدخل على أصحاب قتادة و لم يعبأ بالحديث ، و قال الترمذى : و قد روى حديث ابن عباس سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس و لم يذكر فيه أبا العالية ، و الحديث فى رأينا حسن الإسناد لأن عبد السلام بن حرب ثقة روى له مسلم ، و يزيد ليس ضعيفا ضعفاً تطرح معه رواياته ، و قال ابن معين و النسائي و أحمد بن حنبل : ليس به بأس ، و قال أبو حاتم : صدوق ثقة . و قال الحاكم : إن الأئمة المتقدمين شهدوا له بالصدق و الإتقان ، و ضعفه ابن سعد و ابن حبان و ابن عبد البر كما فى التهذيب . و قال الزيلعى فى نصب الراية ٥/١ : عن الترمذى فى العلل : سألت محمد بن إسماعيل يعنى البخارى عن هذا الحديث فقال : لا شيء رواه سعيد بن أبي عروبة عن قتادة عن ابن عباس قوله ، و لم يذكر فيه أبا العالية و لا أعرف لأبى خالد الدالانى سمعا من قتادة ، و أبو خالد صدوق ولكنه يهمل فى الشيء ، قال الزيلعى : و كان هذا على مذهبه فى اشتراطه فى الاتصال السماع و لو مرة ، يعنى أن البخارى شرطه معروف و هو ثبوت سماع الراوى من شيخه ولكنه خولف فى هذا الشرط و الراجح عند المحدثين الاكتفاء بالمعاصرة إذا كان الراوى ثقة . و من عادة المتقدمين رحمهم الله تعالى الاحتياط الشديد فاذا رأوا راويا زاد عن غيره فى الإسناد شخصا أو كلاما لم يروه غيره بادرُوا إلى إطرأحه و الإنكار على راويه ، و قد يعملون هذا سببا للطعن فى الراوى الثقة و لا مطعن فيه

فيه ، و يظهر للناظر فى الكلام على هذا الحديث انه سبب طعنه على أبى خالد و رميهم له بالخطأ أو التدليس ، و الحق أن الثقة إذا زاد فى الإسناد راويا أو فى لفظ الحديث كلما كان هذا أقوى دلالة على حفظه و إتقانه و أنه علم ما لم يعلمه الآخر و حفظ ما نسيه ، و إنما ترد الزيادة التى رواها الثقة إذا كانت تخالف رواية من هو أوثق منه و أكثر حفظا مخالفة لا يمكن بها الجمع بين الروایتين - فاجعل هذه القاعدة على ذكر منك فقد تنفع كثيرا فى الكلام على علل الأحاديث ، و صنيع ابن حزم فى كتبه يدل على أنه يتخذها دستورا و قد خالفه هنا و لا نرى وجهها لذلك ، والله أعلم - اه .

قلت : إذا طالعت كتبه فتجده فى أكثر المواضع يخالف هذه القاعدة نسيانا أو عنادا للائمة المجتهدين الربانيين كما هو ظاهر من المحلى - هذا ، والله أعلم .

٤٤ - ثم قال فى ص ٢٢٧ : و الثالث رواية معاوية بن يحيى و هو ضعيف يحدث بالمناكير فسقط هذا الباب كله - اه . قال المعلق : و هذا الحديث الثالث لم أجده ، و معاوية بن يحيى إن كان أبا مطيع الاطرابلسى فليس ضعيفا بل هو صدوق لا بأس به ، و إن كان أبا روح الصدفى فهو ضعيف جدا - اه . قلت : معاوية الاطرابلسى وثقه أبو داود كما فى ٢٢٣/٦ من لسان الميزان ، و ذكر الحافظ قبله أبا روح الصدفى الدمشقى سكن الرى عن مسكحول و ابن شهاب و عنه بقية الوليد بن مسلم - اه ، و لم يذكر فيه جرحا ، و راجع ترجمته فى ٢١٩/١٠ من تهذيب التهذيب ضعفوه و هو من رجال الترمذى و ابن ماجه ، و ترجمة أبى مطيع الدمشقى الاطرابلسى فى التهذيب ٢٢٠/١٠ عن ابن معين : صالح ، و كذا قال دحيم و أبو داود و النسائى : ليس به بأس ، و قال أبو حاتم و أبو زرعة : صدوق مستقيم الحديث ، و قال أبو زرعة : ثقة ، و قال صالح بن محمد : صحيح الحديث حمصى ، و قال أبو على النيسابورى : شامى ثقة - اه ، و فيه أقوال أخر أيضا . و دأب ابن حزم أنه يهمل الراوى و لا يذكر

معه النسبة حتى يقع الناظر في الشك و يتردد في التعيين و التمييز - فانهم .

٤٥ - قال في ص ٢٢٩: فلو صح أنه عليه السلام علم ذلك منهم فكان حديث صفوان ناسخاً له لأن إسلام صفوان متأخر فسقط التعلق بهذه الاخبار جملة - اهـ . و انظر كيف يوقع الناس في الغلط و يخادعونهم على رؤس الأشهاد ! و إن صفوان بن عسال رضى الله عنه قديم الإسلام و هو يقول هو متأخر الإسلام ! قال المعلق : لا أدري من أين جاء ابن حزم بدعوى أن صفوان بن عسال متأخر الإسلام ! فليس في ترجمته شيء من هذا و لكن روى أحمد في مسنده ٢٢٩/٤ عن عبد الصمد بن عبد الوارث و ابن سعد في الطبقات ١٧/٦ عن عمر بن عاصم الكلابي كلاهما عن همام عن عاصم عن زر بن حبیش قال : لقيت صفوان بن عسال المرادى فقلت له : هل رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ؟ فقال : نعم غزوت معه اثنتى عشرة غزوة ؛ و هذا إسناد صحيح جداً و هو يدل على أنه قديم الإسلام - اهـ . قلت : و في تهذيب التهذيب ٤٢٨/٤ : صفوان بن عسال المرادى الجملى غزا مع النبي صلى الله عليه وسلم اثنتى عشرة غزوة و روى عنه و سكن الكوفة ، و روى عنه زر بن حبیش و عبد الله بن سلبة المرادى و حذيفة عن أبي حذيفة و أبو الغريف عبيد الله بن خليفة و غيرهم - اهـ .

٤٦ - ذكر في ص ٢٣١ في حكم النوم حديثين قال : و الآخر من طريق معاوية عن النبي صلى الله عليه وسلم " العينان وكاه السه فاذا نامت العين استطلق الوكاه " و الثانى من طريق على عن النبي صلى الله عليه وسلم " العينان وكاه السه فمن نام فليتوضأ " ثم قال : لو صحا لكانا أعظم حجة لقولنا لأن فيها إيجاب الوضوء من النوم جملة - إلى أن قال : أما حديث معاوية فمن طريق بقية و هو ضعيف عن أبي بكر بن أبي مریم و هو مذكور بالكذب عن عطية بن قيس و هو مجهول - اهـ . قلت : انظر حكمه بالجزم رجاء بالغيب على الرواة ! حديث معاوية رواه أحمد و الدارقطنى و البيهقى و حديث على رواه أحمد و أبو داود و ابن ماجه و الدارقطنى ، و انظر نيل الأوطار ٢٤١/١ - ٤٢ ، أما بقية بن الوليد فليس ضعيفاً وإنما

أخطأ في بعض حديثه وهو من رجال تعليقات البخارى ومسلم وابن داود والترمذى والنسائى وابن ماجه كما في التهذيب ١/٤٧٣، وقد طول ابن حجر في ترجمته وذكر في خمس صفحات، قال ابن حبان: رأيت ثقة مأمونا ولكنه كان مداسا، قال العقيلي: صدوق اللهجة، وقال أبو أحمد الحاكم: ثقة في حديثه إذا حدث عن الثقات، وقال ابن المدينى: صالح فيما روى من أهل الشام، وقال الحاكم في سؤالات مسعود: بقية ثقة مأمون - اهـ؛ وفيه أقوال آخر أيضا، قال المعلق: وهو ثقة إذا صرح بالسماع. وأما أبو بكر بن أبى مریم فهو ابن عبد الله بن أبى مریم كان من العباد المجتهدين ومن خيار أهل الشام، وكان ردىء الحفظ كثير الوم فترك حديثه ولم أر أحدا رماه بالكذب (غير ابن حزم جهلا وعنادا). وأما عطية بن قيس فانه ليس بجهولا ولعل ابن حزم جهله ولم يعرفه وما هذا بمطمئن فيه، قال ابن سعد: كان معروفا وله أحاديث، وقال أبو حاتم: صالح الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات، وروى له مسلم في صحيحه، مات سنة ١٢١ وله ١٠٤ سنة - اهـ.

٤٧ - ثم قال: وأما حديث علي فراويه أيضا بقية عن الوضين بن عطاء وكلاهما ضعيف - اهـ. قلت: قال المعلق: الوضين بفتح الواو وكسر الضاد المعجمة وثقه أحمد وابن معين ودحيم، وقال أبو داود: صالح الحديث، ومن ضعفه فانما تكلم فيه لأنه كان يرى القدر وليس هذا كافيا في الحكم بضعف الراوى. وقال الساجي: عنده حديث واحد منكر عن محفوظ بن علقمة عن عبد الرحمن بن عائد عن علي حديث "العينان وكاء السه" قال الساجي: رأيت أبا داود أدخل هذا الحديث في كتاب السنن ولا أراه ذكره إلا وهو عنده صحيح، وانظر شرح أبى داود ١/٨١ - ٨٢؛ فظهر من هذا كله أن الحديث بطريقتين حديث حسن والطريقان يؤيد إحداهما الأخرى - اهـ؛ فبطل ما زعمه ابن حزم أن الحديث ضعيف. و"السه" بفتح السين المهملة والهاء الدبر، والوكاء ما تشد به القربة، والمعنى: اليقظة وكاء الدبر أى حافظة ما فيه من الخروج.

٤٨ - قال فى مسألة رقم ١٦٤ فى حكم مس الرجل المرأة أو عكسه فى ص ٢٤٥ : قال على : واحتج من رأى اللباس المذكور فى هذه الآية هو الجماع بحديث فيه أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقبل ولا يتوضأ ، وهذا حديث لا يصح لأن راويه أبو روق وهو ضعيف ، ومن طريق رجل اسمه عروة المزنى وهو مجهول ، ومن طريق الأعمش عن أصحاب له لم يسمهم عن عروة المزنى وهو مجهول - اه . انظر أنه كيف ضعف الحديث الصحيح تجاسراً ، لا حياة له . يكذب جهاراً ويفترى على الأئمة ولا يخاف الله عز وجل ؛ أما أبو روق اسمه عطية بن الحارث الهمداني الكوفي من رجال أبي داود والنسائي وابن ماجه كما فى تهذيب التهذيب ٢٢٤/٧ لم يضعفه أحد من النقاد سوى ابن حزم بدعوى كاذبة من غير دليل ولا حجة ، وهو تابعى ، قال أحمد والنسائي : ليس به بأس ، وقال ابن معين : صالح ، وقال أبو حاتم : صدوق ، وذكره ابن حبان فى الثقات ، وقال يعقوب بن سفيان : لا بأس به كما فى التهذيب ، وابن حزم ضعفه لأن الحديث يخالف هواه . وعروة المزنى من رجال أبي داود والترمذى وابن ماجه كما فى التهذيب ١٩٩/٧ ؛ قال المعلق : هذا الحديث ورد من طرق ثلاث أولها طريق أبي روق عن إبراهيم النخعي عن عائشة رواه أبو داود والنسائي ، مرسل لأن إبراهيم لم يسمع من عائشة شيئاً كما قال البخارى وأبو داود ، وأما أبو روق فاسمه عطية بن الحارث الهمداني الكوفي وهو صدوق لا بأس به لم أر أحداً ضعفه غير ابن حزم ، والطريق الثانى : طريق عبد الرحمن بن مغراء عن الأعمش عن أصحاب له عن عروة المزنى عن عائشة رواه أبو داود وهو ضعيف لجهل شيوخ الأعمش وجهل حال عروة المزنى ، وعبد الرحمن بن مغراء ثقة إلا أنه يذكر عليه بعض أحاديث رواها عن الأعمش لا يتابعه عليها الثقات وهذا منها قطعاً لأن الثقات من أصحاب الأعمش خالفوه كوكيع وعلى بن هاشم وأبي يحيى الحماني ، الطريق الثالث : طريق وكيع عن الأعمش عن حبيب - وهو ابن أبي ثابت - عن عروة عن عائشة أن النبي صلى الله عليه وسلم قبل امرأة من نسائه ثم خرج إلى الصلاة ولم يتوضأ ،

فقلت : من هي إلا أنت ! فضحكت - رواه أبو داود و الترمذى و ابن ماجه و البيهقى (١ / ١٢٥ - ١٢٦) قال أبو داود : و روى عن الثورى قال : ما حدثنا حبيب إلا عن عروة المزنى - يعنى لم يحدثهم عن عروة بن الزبير بشيء ، قال أبو داود : و قد روى حمزة الزيات عن عروة بن الزبير عن عائشة حديثا صحيحا ، فهذا رد من أبى داود على الثورى زعمه أن حبيب بن أبى ثابت لم يحدث عن عروة بن الزبير ، و أصرح من هذا رواية ابن ماجه فانه صرح فيها بأنه عروة بن الزبير ، قال شارح أبى داود : ثم الأعمش أيضا ليس متفردا بهذا بل تابعه أبو أويس بلفظ : عروة بن الزبير ، ثم حبيب بن أبى ثابت أيضا ليس متفردا بل تابعه هشام بن عروة عن أبيه ، و معلوم قطعاً أنه ابن الزبير ثبت أن المحفوظ : عروة بن الزبير ، فبعض الحفاظ أطلقوه و بعضهم نسبوه ، و قد تقرر في موضعه أن زيادة الثقة مقبولة ، و أما عروة المزنى فغلط من عبد الرحمن بن مغراء . و يؤيد صحة الحديث ما رواه البزار في مسنده و نقله عنه ابن التركمانى في الجوهر النقى ١ / ١٢٥ من طريق عبد الكريم الجزرى عن عائشة أنه عليه السلام كان يقبل بعض نسائه و لا يتوضأ ، و إسناده جيد ، و نقل عن عبد الحق أنه قال : لا أعلم له علة توجب تركه ، و ذكر له طريقين آخرين يقويانه .

٤٩ - ثم ذكر ابن حزم في ص ٢٤٦ حديث عائشة : التمس رسول الله صلى الله عليه وسلم في الليل فلم أجده فوَقمت يدي على باطن قدمه و هو ساجد - اهـ ، ثم تكلم فيه بتأويلات باردة و تكلفات بعيدة لا يقبل شيئا منها ذو فهم ذكى ، مثلاً : إنما الوضوء على القاصد باللس و هنا ليس كذلك ، أو كان صلى الله عليه وسلم في صلاة أم لا فان السجود يكون بدون صلاة أيضا - الخ ؛ و غير ذلك من التشقيقات الفاسدة و لم يعلم أن الحديث ورد أصرح من ذلك ما روى النسائي عن عائشة قالت : إن كان رسول الله صلى الله عليه وسلم ليصلى و إنى لمعتضة بين يديه اعتراض الجنازة حتى إذا أراد أن يوتر مسنى برجله ، و هذا الحديث يرد كل تأويل ابن حزم في الحديث ، قال المعلق :

وإسناده صحيح كما قال ابن حجر في التلخيص ومثله كثير، وتأول كل هذه الأحاديث باحتمال وجود الحائل حين المس تكلف شديد لا دليل عليه في الشريعة، والمس واللباس في الآية - على القراءتين - إنما هو الجماع كما فسره ابن عباس وكما هو ظاهر لمن تأمل معنى الآية وسياقها ولم يملك الهوى والعصية - اهـ .

ثم ذكر حديث حمل أمانة بنت أبي العاص وأظهر فيه التشكيكات بزعمه ورد بها الحديث الصحيح، قال المعلق: أليس هذا غاية في التكلف والمحاولة - اهـ؛ والكلام معه في هذا موكل إلى جزء آخر إن شاء الله تعالى - وبالله التوفيق .

٥٠ - ذكر في ج ١ ص ٢٤٠ حديث بسرة في مس الذكر بإسناده ثم قال: أبو صالح وشعيب بن إسحاق مشهوران ثقتان - اهـ . قلت: شعيب بن إسحاق حنفى كما في تهذيب التهذيب ٤ / ٣٤٨، روى عن أبيه وعن أبي حنيفة وتمذهب له وهو ثقة مأمون صدوق، ولم يصرح بذلك ابن حزم - تدبر .

٥١ - ذكر في رد قول الإمام مالك (ص ٢٥٣) حديث فاطمة بنت أبي حيش في حكم الأب خاصة من طريق الأعمش عن حبيب بن أبي ثابت عن عروة عن عائشة قالت: جاءت فاطمة - الحديث . وحكم عليه ابن حزم أنه منقطع تقليداً لمن زعم أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير وهو خطأ فاحش فإن الحديث متصل لا انقطاع فيه، قال المعلق: وقد ذهب ابن حزم إلى أنه منقطع اتباعاً لمن زعم أن حبيب بن أبي ثابت لم يسمع من عروة بن الزبير، وقد بينا خطأ هذا الزعم في كلامنا على حديث عدم الوضوء من التقييل في المسألة رقم (١٠٠)، والحديث رواه الدارقطني من طريق علي بن هاشم وقرّة بن عيسى وعبد الله بن داود ومحمد بن ربيعة وكيع، ورواه البيهقي ١ / ٣٤٤ من طريق وكيع كلهم عن الأعمش بهذا الإسناد ورواه أبو داود مختصراً - اهـ . انظر أنه يجعل المتصل منقطعاً ولا يخاف الله عز وجل! وهذا جهالة من ابن حزم .

٥٢- ذكر في ص ٢٥٨ ج ١ حديث أبي الدرداء في القىء قال: واحتجوا ايضا بحديث رويناه من طريق الاوزاعي عن يعيش بن الوليد عن أبيه عن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قام فتوضأ - الحديث ، ومن طريق عبد الرزاق عن معمر عن يحيى بن أبي كثير عن يعيش بن الوليد عن خالد بن معدان بن أبي طلحة عن أبي الدرداء قال: استقاء رسول الله صلى الله عليه وسلم فأنظر و دعا بماء فتوضأ - الحديث ، ثم قال ابن حزم: هذا الحديث الاول فيه يعيش بن الوليد عن أبيه وليس مشهورين ، والثاني مدلس لم يسمعه يحيى من يعيش - اهـ . قلت: انظر كيف يرد الحديث خرج به إلى الهوس المحض من جهالة وحمقه وعدم عقله ! لم يقل أحد أن يعيشا و أباه غير مشهورين ، فيعيش من رجال أبي داود والترمذي والنسائي كما في تهذيب التهذيب ١١ / ٤٠٦ وهو ابن هشام بن معاوية بن هشام بن عتبة بن أبي معيط الاموى الدمشقي نزيل قرقيسيا ، قال العجلي والنسائي: ثقة ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ونزل على مكحول فهيا له طعاما ، روى عن أبيه و معاوية و مولى الزبير و معدان و قيل عن ابن معدان و قيل عن أبي معدان و قيل عن خالد بن معدان و الاول أصح ، وعنه يحيى ابن أبي كثير و عكرمة بن عمار و الاوزاعي و إسماعيل بن رافع المدني - اهـ ؛ وليس في ترجمته أنه غير مشهور . وأما أبوه الوليد بن هشام هو ابن معاوية بن هشام بن عتبة بن أبي معيط الاموى أبو يعيش المعيطى ، كان عامل عمر بن عبد العزيز على قنشرين و روى عنه و عاش إلى دولة مروان بن محمد ، من رجال مسلم و الأربعة كما في تهذيب التهذيب ١١ / ١٥٦ ، قال ابن معين و العجلي: ثقة ، و قال يعقوب بن سفيان: لا بأس بحديثه ، و قال الاوزاعي: هو ثقة عدل ، وذكره ابن حبان في الثقات ، ولم يقل أحد أنه غير مشهور ، وعلى رغم ابن حزم أن كونه غير مشهور لم يكن قادحا في عدالته لانه ليس بمرح ، و روى عن أبان بن الوليد بن عتبة بن أبي معيط و عبد الله ابن محيرز و معدان بن أبي طلحة و أم الدرداء و غيرهم ، و عنه ابنه يعيش و الاوزاعي

والوليد بن سليمان بن ابى السائب و ابو صالح اللبى و رجاء بن سلة و ابن عينة و آخرون - اهـ ، أفهذا لا يكفى لشهرته ! و ما ذا يعنى ابن حزم أزيد من ذلك ؟ و يحيى ابن أبى كثير من رجال الستة لا عيب فيه إلا التدليس و لم يقل أحد أنه لم يسمع من يعيش ، و قد قال الحسين المعلم قلنا ليحيى : هذه المرسلات عن من ؟ قال : أترى رجلاً أخذ مداداً و صحيفة يكتب على رسول الله صلى الله عليه و سلم بالكذب ! و المدلس إذا قال " حدثنا " أو " سمعت " فروايته مقبولة ، و ليس فى التهذيب أنه لم يسمعه من يعيش ، قال الزبلى ٤٠ / ١ : من نصب الراية : حديث آخر أخرجه أبو داود و الترمذى و النسائى عن حسين المعلم عن يحيى بن أبى كثير حدثنى الأوزاعى عن يعيش بن الوليد المخزومى عن آية عن سعدان بن أبى طلحة عن أبى الدرداء أن النبى صلى الله عليه و سلم قال فتوضأ فلقبت ثوبان فى مسجد دمشق فذكرت ذلك له فقال : صدق أنا صبت له وضوءه - انتهى ، قال الترمذى : هو أصح شىء فى هذا الباب ، و رواه الحاكم فى المستدرک و قال : صحيح على شرط الشيخين و لم يخرجاه ، و أعلاه الخصم باضطراب وقع فيه فان معمرأ رواه عن يحيى بن أبى كثير عن يعيش عن عمار بن معدان عن أبى الدرداء و لم يذكر فيه الأوزاعى ، و أجيب أن اضطراب بعض الرواة لا يؤثر فى ضبط غيره ، قال ابن الجوزى : قال الأثرم قلت لأحمد : قد اضطربوا فى هذا الحديث ! فقال : قد جوده حسين المعلم ، و قد قال الحاكم : هو على شرطهما .

و نقل البيهقى عن الشافعى أنه حمل الوضوء فيه على غسل الفم ، قال : و هو معروف من كلام العرب ، ثم أسند إلى مطرف بن مازن حدثنى إسحاق بن عبد الله بن أبى الجالد عن أبى الحكم الدمشقى أن عبادة بن نسي حدثه عن عبد الرحمن بن غنم الأشعرى عن معاذ بن جبل قال : كنا نسمى غسل الفم و اليد وضوءاً ليس بواجب ، قال البيهقى : و مطرف ابن مازن تكلموا فيه ، و قد روى عن ابن مسعود أنه غسل يديه من طعام ثم مسح وجهه و قال : هذا وضوء من لم يحدث - اهـ ، و قال ابن الترمكافى فى الجوهر النقى على سنن البيهقى

١٤٣/١ : ثم ذكر البيهقي حديث أبي الدرداء : قام عليه السلام فأفطر - الخ ، ثم قال : إسناده مضطرب ، و اختلفوا فيه اختلافا شديدا ؛ قلت : أخرجه الترمذى ثم قال : جوده حسين المعلم عن يحيى بن أبي كثير ، و حديث حسين أصح شيء فى هذا الباب ، و قال ابن مندة : هذا إسناده متصل صحيح - اه كلامه ، و إذا أقام ثقة إسنادا اعتمد و لم يبال بالاختلاف ، و كثير من أحاديث الصحيحين لم تسلم عن مثل هذا الاختلاف ، و قد قبل البيهقي مثل هذا فى أول الكتاب فى حديث " هو الطهور ماؤه و الحل ميتته " حيث بين الاختلاف الواقع فيه ثم قال : إلا أن الذى أقام إسناده ثقة أودعه مالك فى الموطأ و أخرجه أبو داود فى السنن و فى سند حديث هذا الباب يعيش بن الوليد بن هشام عن أبيه و ثقها أحمد بن عبد الله العجلي و وثق أباه ابن معين أيضا و أخرجه له مسلم - اه ؛ و لو فرض أنه لم يسمعه من يعيش فهو متصل بإسناد آخر كما علمت من نصب الراية و الجواهر النقية .

ثم قول ابن حزم : لأنه ليس فيه أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : من تقيا فليتوضأ - الخ ، قلت : فهل قال صلى الله عليه و سلم : إن فعلى هذا لا يقتدى به ! و هل قال : لا يتبعنى أحد فى أفعالى ! إن كنت صادقا فأت على ذلك برهانا أنه صلى الله عليه و سلم منع الناس عن اتباع أفعاله ! و دونه خرط القتاد . ثم قال : و لا أن وضوءه عليه السلام كان من أجل التيمم - الخ ؛ و فى الحديث " قام فتوضأ " بالفاء التعقيية ، و أبو الدرداء و ثوبان رضى الله عنهما فهما أنه توضأ من أجل التيمم ، و التيمم للذكر من أجل حدث البول كما فى الحديث ، فوهن كل ما قاله . و نعود إليه حين نتكلم فى المسائل الفرعية فانتظر .

٥٣ - ذكر فى ص ٢٦٥ فى نواقض الوضوء فى بحث الضحك : و عن الحسن عن معبد بن صبيح و معبد الجهنى - الخ ؛ قال المعلق : لم أجده من يسمى معبد بن صبيح هذا فيبحث عنه - اه . قلت : هو فى تجميد أسماء الصحابة للذهبي ٩١/٢ و الاستيعاب لابن عبد البر ، و هو صحابي بصرى ، و راجع الجواهر النقية ١٤٤/١ ، و أثبت العلامة ابن التركمانى

فيه أن في المسند معبد بن صبيح وليس فيه معبد الجهني ١ و من قال خلاف ذلك قد أخطأ - تأمل .

٥٤ - ثم قال : وأما حديث عمران بن حصين فقيه إسماعيل بن عياش و عبد الوهاب بن نجدة و هما ضعيفان - اه . قلت : قوله في حق إسماعيل بن عياش على الإطلاق غلط ، و هو رجال جزء رفع اليدين للبخاري و السنن الأربعة كما في تهذيب التهذيب ١/٣٢١ ، و طول ابن حجر في ترجمته و هو ثقة حجة في حديث الشاميين مستقيم و هو فقيه ، و قال يزيد بن هارون : و رأيت شعبة عند الفرّج بن فضالة يسأله عن حديث إسماعيل بن عياش ، و قال عبد الله بن أحمد قال أبي لداود بن عمر و أنا أسمع : كم كان يحفظ يعني إسماعيل ؟ قال : شيئاً كثيراً ، قال : كان يحفظ عشرة آلاف ؟ قال عشرة آلاف و عشرة آلاف و عشرة آلاف ، قال أبي : هذا كان مثل وكيع ، و عن أحمد أيضاً : ليس أحد أروى لحديث الشاميين من إسماعيل بن عياش و الوليد بن مسلم ، و قال يعقوب بن سفيان : و إسماعيل ثقة عدل أعلم الناس لحديث أهل الشام ، و قال ابن معين : ليس به في أهل الشام بأس ، و قال صالح : و أرجو أن لا يكون به بأس و ثقة فيما روى عن الشاميين ، و قال ابن عدي : و حديثه عن الشاميين إذا روى عنه ثقة فهو مستقيم ، و هو في الجملة ممن يكتب حديثه و يحتاج به في حديث الشاميين خاصة ، فالخلاص أن قول ابن حزم على الإطلاق بكونه ضعيفاً غلط ، و في التهذيب أقوال آخر تركتها خوفاً من الإطناب . و أما قوله في حق عبد الوهاب بن نجدة بكونه ضعيفاً خطأ فاحش ، و هو من رجال أبي داود و النسائي ، و هو الحوطي - بفتح المهملة بعدها واو ساكنة نسبة إلى الجبل - كما في تهذيب التهذيب ٦/٤٥٣ ، قال يعقوب بن سفيان الحمصي : ثبت ثقة ، و قال ابن أبي عاصم : ثقة ثقة ، و ذكره ابن حبان في الثقات ، و قال ابن عدي عن بعض شيوخه : مات سنة اثنين و ثلاثين و مائتين . قلت : و فيها أرخه ابن قانع و قال : كان ثقة - اه ، انظر لم يضعفه أحد غير ابن حزم ١ و هذا تجاسر منه و هوس من هوساته

يحكم رجما بالغيب على الرجال الثقات إذا كانت روايتهم مخالفة لهواه، والعجب من المعلق كيف سكت هنا ولم يقل شيئا .

• • • • •

العود إلى ابتداء الجزء الاول من المحلى (ج ١ ص ٦) فى بحث الروح و النفس ذكر بسنده إلى أبى داود حديث ليلة التعريس و ذكر أنه صلى الله عليه وسلم قال "الروح و النفس واحد" - هذا حاصل كلامه مستدلا بقوله : فقال : يا بلال ! فقال : أخذ بنفسى الذى أخذ بنفسك يا رسول الله أبى أنت و أمى - الخ ؛ قلت : قال المعلق : ظهر لك أن التفسير الاول هو من بلال و ليس مرفوعا فلا حجة فيه لما أراده المؤلف و الأمر أهون من هذا لأن العرب يعبرون كثيرا عن النفس بالروح - الخ ؛ و المقصود من ذكره أن ابن حزم ظن قول بلال قول النبى صلى الله عليه وسلم و هو يقول : إن الظن لا يغنى من الحق شيئا ابل هذا داخل فى "من كذب على متعمدا فليتبوأ مقعده من النار" - نعوذ بالله من ذلك . و روى فى مسألة رقم ١١ بسنده حديثا و فى سنده شيخ شيخه وهب بن مسرة قد أخذوا عليه بهفوه فى الكلام فى القدر كما قاله المعلق ، و ابن حزم لم يشر إليه لأن الحديث على وفق رأيه و إلا يقول : و فيه وهب بن مسرة ضعيف لأنه قد روى من الفرق الباطلة القدريّة تدبر فى دينه .

و روى فى بيان مسألة رقم ٣٩ بسنده أثر ابن عمر حين استشهد ابن الزبير رضى الله عنه و فيه : قالت له أسماء : و ما يمنعنى وقد أهدى رأس زكريا إلى بنى من بغايا بنى إسرائيل - الخ . قلت : قوله « رأس زكريا » غلط بل الصواب « رأس يحيى بن زكريا » و هو المعروف فى كتب التفاسير و الآثار أن يحيى هو الذى أهدى رأسه إلى البنى ، و أما زكريا فانه نشر بالمنشار فى باطن الشجرة ، و لم يصل ذهن ابن حزم إلى الخطأ و لم يتنبه له فهذه غفلة منه أى غفلة - كذا قاله المعلق ، و قال : فكأنه سقط لفظ يحيى و الأصل : يحيى بن زكريا .

(١) و قد أثبت لفظ « يحيى بن » فى طبقات المحلى بعد ذلك .

و قال ابن حزم فى آخره : و لم يرو أحد فى عذاب القبر رد الروح فى الجسد إلا المنهال بن عمرو ، و ليس بالقوى - اه . قلت : المنهال بن عمرو الأسدى الكوفى من رجال السنة إلا مسلما ، قال ابن معين و النسائى : ثقة ، كما فى تهذيب التهذيب ٣١٩/١٠ ، و قال العجلى : كوفى ثقة ، و قال الدارقطنى : صدوق ، و ذكره ابن حبان فى الثقات ، قال الحافظ ابن حجر فى آخر ترجمته : قلت : محمد بن عمر الحنفى راوى الحكاية فيه نظر ، و قال الحاكم : المنهال بن عمرو غمزه يحيى القطان ، و قال أبو الحسن بن القطان : كان أبو محمد بن حزم يضعف المنهال و رد من روايته حديث البراء و ليس على المنهال حرج فيما حكى ابن أبى حازم ، فذكر حكايته المتقدمة و قال : فان هذا ليس بمرح إلا أن يتجاوز إلى حد تحريم و لم يصح ذلك عنه و جرحه بهذا تمسف ظاهر و قد وثقه ابن معين و العجلى و غيرهما - الخ .

انظر أيها الذكى الواقف بأحوال الرواة فان ابن حزم كيف يضعف الثقات من غير تحقيق و تدقيق إذا كانوا مخالفين لهواه ! و يتجاهر بذلك على الأئمة الربانيين ، و يبنى أساس رايه على دعاوى كاذبة و حكايات وهمية من غير تفكر و تدبر - والله سبحانه و تعالى يسامحه و إيانا .

• • •

هذا آخر ما أردنا إيراده فى هذا الجزء من السيف المجلى على المحلى . و قد فرغت من تسويده يوم الثلاثين من المحرم سنة ثمان و ثمانين بعد الألف و ثلاثمائة من الهجرة على صاحبها ألف ألف صلاة و سلام ، و أنا مريض بمرض الفالج منذ خمسة أعوام عاجز عن القيام و القعود إلا بمعين ؛ و آخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين .

(•)

السيف المجلد

عَلَى الْمُجَلِّدِ

تالیف

العلامة الشيخ المحدث الفقيه المفتي السيد مہدی حسن قادری شاہ پٹواری

الجزء الثاني

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الجزء الثاني من السيف المجلى على المحلى

الحمد لله وكفى وسلام على عباده الذين اصطفى . أما بعد فهذا الجزء الثاني من السيف
المجلى على المحلى لابن حزم شرعت فيه قبل الظهر يوم الاثنين الثلاثين من المحرم سنة
١٢٧٨ هـ وبالله التوفيق . انظر مغالطا في هذا الباب

قال ابن حزم في ج ١ ص ٣٢ رقم ٦١ : مسألة : في قدرته عز وجل وقوته حق لا يعجز
عن شيء ولا عن كل ما يسأل عنه السائل من محال أو غيره مما لا يكون أبدا قال عز وجل
(أَوَلَمْ يَرَوْا أَنَّ اللَّهَ الَّذِي خَلَقَهُمْ هُوَ أَشَدُّ مِنْهُمْ قُوَّةً) حدثنا عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا
إبراهيم بن أحمد البلخي ثنا الفربري ثنا البخاري ثنا إبراهيم بن المنذر الحزامي ثنا معن بن عيسى
ثنا عبد الرحمن بن أبي الموالي سمعت محمد بن المنكدر يحدث عبد الله بن الحسن قال حدثني جابر
ابن عبد الله قال : كان رسول الله ﷺ يعلم أصحابه الاستخارة - فذكر الحديث ، وفيه : اللهم
إني أستخرك بعلمك وأستقدر بقدرتك وأسألك من فضلك ؛ وقال عز وجل (وَلَوْ أَرَدْنَا
أَنْ نَّتَّخِذَ لَهَوًا لَّاتَّخَذْنَاهُ مِنْ لَدُنَّا إِنَّ كُنَّا قَاعِلِينَ) وقال تعالى (وَلَوْ أَرَادَ اللَّهُ أَنْ يَتَّخِذَ وَلَدًا
لَاصْطَفَىٰ مَا يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ) وقد أخبر عز وجل أنه قادر على ما لا يكون أبدا قال عز وجل
(عَسَىٰ رَبُّهُ أَنْ يَبْلُغَهُ أَزْوَاجًا خَيْرًا مِنْكُم مَّنْكُمْ) وقال تعالى (وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ)

وقال تعالى (انما امره اذا اراد شيئا ان يقول له كن فيكون) ولو لم يكن تعالى كذلك لكان متناهي القدرة ولو كان متناهي القدرة لكان محدثا تعالى الله عن ذلك، وهو تعالى مرتب كل ما خلق وهو الذى اوجب الواجب وامكن الممكن واحال المحال ولو شاء أن يفعل كل ذلك على خلاف ما فعله لما أعجزه ذلك و لكان قادرا عليه، ولو لم يكن كذلك لكان مضطرا لا مختارا؛ وهذا كفر من قاله، قال عز وجل (و ربك يخلق ما يشاء ويختار) انتهى بلفظه. قلت: تدبر فيما ادعاه وفي براهينه هل تنطبق على ما ادعاه بل هي مغالطات التي غلط فيها وغلط الناس فضل وأضل ليس له عقل حتى يعقل مناشي الآيات المذكورة وهل يجوز الخلف في الوعد والعهد باعتبار العوارض والموانع؟ هل يكون المحال العقلي والذاتي عاداته تحت قدرته؟ أو ما لا يمكن وجوده أبدا هل يكون موجودا؟ والاستدلال عليه بآية سورة التحريم من العجائب، وفي مسألة القدرة أبحاث وأظار وأفكار للعلماء والمحققين من الفضلاء ومدارك دقيقة لم يصل فهم ابن حزم إليها ولذا قال المعلق بهذه المسألة كلاما مغالطات من المؤلف؛ ظاهر ذلك بأدنى نظر.

(٢) قال في ج ١ ص ٣٧ رقم ٧٥: الايمان والاسلام شيء واحد - الخ. قلت: وقد فرق رسول الله ﷺ بينهما حين سأله عنهما جبرئيل عليه السلام وكذا فرق بينهما جبرئيل في السؤال عنهما كما أورده ابن حزم في رقم ٧٦ فكيف يقول انهما شيء واحد! قال امام العصر في دروس البخاري: وقد جوز الغزالي رحمه الله تعالى بينهما النسب الثلاث من الأربع غير العموم من وجه باعتبارات مختلفة ويقرب منه ما قاله الدواني ان الاسلام هو الانقياد الظاهري وهو التلفظ بالشهادتين والاقرار بما يترتب عليهما، والاسلام الكامل الصحيح لا يكون إلا مع الايمان، والاسلام الظاهري قد ينفك عن الايمان قال تعالى (قالت الأعراب آمنا قل لم تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا) واما الاسلام الحقيقي المعبر عند الله فلا ينفك عن الايمان، وما وضع

لدى ان الايمان يتدرج من القلب الى الجوارح على عكس الاسلام فهما في مسافة ذهابا وايابا فان ظهر الايمان على الجوارح ورسخ الاسلام في القلب فهما واحد، وان بقى الايمان في القلب و اقتصر الاسلام على الجوارح فهما متغايران، واعنى باتحاد المسافة وسراية الاسلام الى الباطن نسبة الاحسان كما سيحىء في حديث جبرئيل ؑ ان تعبد الله كأنك تراه، فالعبادة التى هى من الجوارح اذا حصلت بحيث يجد العبد ربه بمرأى عينه فهذه اماره على اتحاد المسافتين فان تلك الرؤية من صفة القلب فاذا اجتمعت تلك الرؤية مع خشوع الجوارح فقد اتحدت المسافتان وحيث صار ايمانه عين اسلامه واسلامه عين ايمانه لافرق بينهما، والا فالاسلام على جوارحه والايمان فى قلبه لم يسر ذاك الى باطنه ولم يرق هذا الى ظاهره والله تعالى اعلم بالصواب - اهـ . ولعل ابن حزم نسي (قل لا تؤمنوا ولكن قولوا اسلمنا) الآية فانه سبحانه وتعالى فرق بينهما، وما كان ربك نسيا - تدبر .

(۳) وقد يزد ابن حزم فى الحديث ألفاظا من قبله روى فى ص ۳۹ : مسألة : ۷۶ حديث عبد الله بن عمر بسنده إلى مسلم بن الحجاج - النخ . وفيه : ما رأيت من ناقصات دين و عقل اغلب لذي لب منكن قالت امرأة يارسول الله - الحديث . قال المعلق : فى صحيح مسلم (ج ۱ ص ۳۵) عقل و دين ، و ليست لفظة ؑ امرأة ، فى صحيح مسلم و انما زادها المؤلف لانه اختصر الحديث - اهـ .

(۴) قال فى ص ۳۸ رقم ۷۷ من اعتقد الايمان بقلبه ولم ينطق به بلسانه دون تقية فهو كافر عند الله تعالى و عند المسلمين ، و من نطق به دون ان يعتقد بقلبه فهو كافر عند الله و عند المسلمين ، قال الله تعالى عن اليهود و النصارى انهم يعلنون رسول الله ﷺ كما يعلنون ابناهم - النخ . ابها القارى و الحافظ سل ابن حزم هذه الآية التى تلونها علينا فى أى قرآن و ايبست هى

(۱) هذا غلط و هو عند الله مؤمن قطعا كما صرح به علماء أهل السنة و الجماعة - تدبر . و انى سارد على ابن حزم فى مباحث الايمان فى جزء مستقل ان شاء الله تعالى .

بوجوده في جميع نسخ القرآن في الدنيا الا في قرآن ابن حزم، وفي قرآتنا (يعرفونه كما يعرفون ابناهم) فهذا منه كذب وافتراء على الله تعالى وجريل وعلى محمد رسول الله ﷺ وقد اعتذر عنه المعلق بقوله لم يرد المؤلف لفظ التلاوة بل اراد معنى الآية - ا ه - . قلت: السياق والسباق ينكر ذلك كما لا يخفى . ثم اعلم ان مسألة الايمان والاسلام طويل البحث والاختلاف كثير فيه بين العلماء كما هو في زبر الكلام وكتب العقائد، والآيات في هذا البحث كثيرة وكذا الاجاديب الواردة في ذلك ولم تعرض له وإنما الغرض هنا اظهار ما في المحلى من الخلل والمغالطة والغلو المتجاوز عن الحد من ابن حزم، والآيات التي ذكرها ابن حزم فيها ابحاث للمفسرين المحققين وان شئت التحقيق فيه فعليك بفتح الملام شرح صحيح مسلم ج ١ من ص ١٥١ الى آخره وفيض الباري شرح صحيح البخاري الجزء الاول منه .

(٥) روى بسنده الى أبي داود حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه ص ٤٥ رقم ٨٧ وذكر فيه: وعن المبلى حتى يعقل - ا ه - . قلت: وهذه الجملة ليست في حديث علي عند أبي داود بل فيه: وعن المعتوه حتى يبرأ؛ قال المعلق هذا الحديث رواه أبو داود في باب المجنون يسرق أو يصيب حداً ولفظه من هذا الطريق عن أبي ظبيان قال أتى عمر بامرأة قد فجرت فأمر برجمها فرأى علي رضي الله عنه فأخذ نخل سبلها فأخبر عمر قال ادعوا لي علياً فجاء علي رضي الله عنه فقال يا أمير المؤمنين لقد علمت أن رسول الله ﷺ قال: رفع القلم عن الصبي حتى يباغ وعن النائم حتى يستقيظ وعن المعتوه حتى يبرأ. وإن هذه معنوية بنى فلان، لعل الذي أتاهم أتاها وهي في ثلاثها، قال فقال عمر لا أدري فقال علي وأنا لا أدري؛ ورواه أيضاً عن أبي ظبيان عن ابن عباس بالفاظ آخر ليس فيها: وعن المبلى حتى يعقل به، كما هنا، ورواه من حديث الأسود عن عائشة مختصراً ولفظه: رفع القلم عن ثلاثة عن النائم حتى يستقيظ وعن المبلى حتى يبرأ وعن الصبي حتى يكبر، فاعل المؤلف روى من حفظه بالمعنى - ا ه - . قلت: وإذا اخطأ فأدخل متن حديث عائشة في حديث علي رضي الله عنه وهذا يدل على سوء حفظ ابن حزم - فافهم .

(۶) روى فى ج ۱ ص ۴۶ بسنده إلى مسلم حديث ثوبان من طريق قتيبة عن حماد بن زيد عن أبوب عن أبى قلابة عن أبى اسماء الرجبى عن ثوبان عن النبى ﷺ قال: لا تزال طائفة من أمتى ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم حتى يأتى أمر الله وهم كذلك - الحديث . قلت: جملة وهم كذلك، ليست فى طريق قتيبة زاد ابن حزم من قبله وهو يدل على عدم حفظه التام والضبط، والحديث رواه مسلم فى كتاب الامارة ج ۲ ص ۱۰۵-۱۰۶ عن سعيد بن منصور و ابى الريح العتكى و قتيبة بهذا اللفظ وقال فى آخره: وليس فى حديث قتيبة وهم كذلك، فكان اذا على ابن حزم إما أن يحذفها وقد رواه من طريق قتيبة، وإما أن يرويه من أحد الطريقين الآخرين - قاله المعلق .

(۷) قال فى ص ۳۹ من رقم ۸۰: مسألة: واليقين لا يتفاضل ولكن ان دخل فيه شيء من شك او جحد بطل كله، برهان ذلك ان اليقين هو اثبات الشيء و لا يمكن ان يكون اثبات أكثر من اثبات فلن لم يتحقق الاثبات صار شكاً - انتهى . قلت: هل سمعت من أحد تعرف اليقين بما عرفه ابن حزم باثبات الشيء؟ ثم قوله: و ان لم يتحقق الاثبات صار شكاً: وانت تعلم ان اليقين لا يزول بالشك هى قاعدة مسلمة بين العلماء و تعلم ايضا ان ما بين اليقين والشك مرتبة الظن و هو الجانب الراجع من الأمرين و اذا حصل اليقين و هو الاعتقاد و الجازم بالشيء فى نفس الأمر لا يدخل فيه الشك و إلا لا يكون يقيناً كما لا يخفى، و اثبات الشيء ليس يقين عند العلماء و إذا كان الجحد موجوداً فى القلب لا يمكن هناك يقين أصلاً و انظر أيضاً برهانه على دعواه و لعله لا يعلم حقيقة البرهان الذى عرفه العلماء من أهل الكلام و المنطق و اقسامه عند المناطقة - تدبر و تبصر .

(۸) قال فى ج ۱ ص ۴۷ بعد رواية حديث: لا تزال طائفة من أمتى - الخ: أفصح ان أهل كل عصر لا يجوز ان يخلوا من ان يكون فيهم قائل بالحق فإذا صح اجاباتهم على شيء فهو حقاً مقطوع بذلك اذا تيقن انه لا مخالفة فى ذلك و قطع به و قد صح يقيناً عن جميع أهل الاسلام

رضوا بقاء الستة اذ مات عمر رضى الله عن جميعهم ثلاثة ايام: يرتون في امام نصح هذا و بطل ما زاد عليه اذ لم تبحه سنة و لا اجماع و بالله التوفيق، ثم تدبرنا هذه القصة فوجدنا عمر رضى الله عنه قد ولى الامر احد الستة المعينين ايهم اختاروا لانفسهم نصح يقينا ان عثمان كان الامام ساعة موت عمر في علم الله تعالى باسناد عمر الامر اليه بالصفة التي ظهرت فيه من اختيارهم اياه فارتفع الاشكال وصح انهم لم يبقوا ساعة فكيف ليله دون امام ا بلى كان لهم امام معين محدود موصوف معينه و ان لم تعرفه الناس بعينه مدة ثلاثة ايام انتهى . قلت: ففى كل جزء بما قال نظر ظاهر يدل على عدم فهم قصة عمر رضى الله عنه بل لم يفهم معنى الامامة الكبرى و وقع فى الغلط و غلط الناس حتى قال المعلق الفاضل: هذه مغالطة ظاهرة من أبي محمد فان حصر عمر استخلافه فى ستة ترك لهم اختيار واحد منهم لا يكون تعيينا له مطلقا و لو وصفه بأوصاف تنطبق عليه . ثم ان الواقع ان عمر لم يصف خليفته بأوصاف ترشدهم اليه بل جعل الشورى للستة الذين قال رسول الله ﷺ انهم من أهل الجنة و نصحبهم و حذرهم الفتنة ثم قال: و ما اظن ان بلى الا احد رجلين على او عثمان فان ولى عثمان فرجل فيه اين و ان ولى على عقبه دعا به و اخرى به ان يحملهم على طريق الحق ثم وصف الباقيين بما فيهم من فضل و اجلهم ثلاثا للشورى و لم يخالفه الصحابة رضوان الله عليهم لانه اميرهم امر بتسلية المسلمين و طاعته فى اعتناقهم ، فليس هذا اجماعا و لا شرا بل هو من المصالح المرسله التى يجوز لأولى الامر الفصل فيها و تحديدها بما يرويه خيرا للمسلمين و لو ان عمر جعل امر الشورى أكثر من ثلاثة لما اعترضه واحد منهم و لو رأى ذلك اولو الراى من المسلمين ما كان عليهم من بأس ، و اخيرا نعجب لابن حزم كيف رضى لنفسه ان يداور و يحاول اثبات انهم كانوا فى الثلاثة الايام لهم امام معين محدود موصوف بعينه ؟ و كيف يكون اماما قبل ان يختاروه و ان يكلوا اليه امورهم و لا يعبه له فى اعتناقهم - انتهى . فظهر من هذا خطأ ابن حزم فى اجزاء من اقواله و فيما ادعاه من فكر و روية ، و هنا يجوز استعمال جميع الالفاظ له ، التى يستعملها ابن حزم فى حق الأئمة الاربعة

و أصحابهم من الجهالة و الحماقة و الكذب و الافتراء و عدم الحياء و غير ذلك مما فى المحلى - هذا .

(٩) روى بسنده الى مسلم فى ج ١ ص ٤٨ رقم ٨٨ حديث أبى هريرة ان رسول الله ﷺ

قال : اندرون من المفلس - الحديث . وفى آخره زاد : لتؤدن الحقوق الى أهلها يوم القيامة

حتى يقاد للشاة الجملحاء من الشاة القرناء - ١ هـ . قلت : هذه الزيادة ليست فى حديث المفلس بل

فى حديث آخر بهذا الاسناد فأدخل متنه فى متن حديث المفلس ، وليس هذا الصنيع صحيحا

عند المحدثين لأن الناظر يظن بذلك أنه حديث واحد وفى نفس الامر حديثان مستقلان ، وابن

حزم ظن سبب اتحاد الاسنادين أنه حديث واحد وهذا الظن فاسد ولذا قال المعلى : من قوله

« لتؤدن » حديث آخر فى صحيح مسلم رواه بهذا الاسناد و كان على المؤلف أن يبين هذا

أو يشير إليه ، وأصل الجملح انحسار الشعر عن جانبى الرأس ثم استعمل فى معنى ما لا قرن

له . قال الأزهري : وهذا يبين أن الجملحاء من الشاة والبقر بمنزلة الجماء التى لا قرن لها . وقال ابن

سبويه : و عز جملحاء جماء على التشبيه بجملح الشعر - ١ هـ .

(١٠) ذكر فى ج ١ ص ٥ مسائل من الأصول راجع لذلك رسالة ابن حزم النبذ

مع تعليق الأستاذ العلامة محمد زاهد الكوثرى نزيل مصر رحمه الله تعالى فإنه تكلم معه وأشبع

الكلام فإنه مفيد جدا حتى تعلم مقدار ابن حزم فى فهم تلك المسائل و مخالفته جمادير الفقهاء

و الأصوليين . منها أنه قال فى ص ٥١ من المحلى : فإن تعارض فيما يرى المرأ آيتان أو حديثان

صحيحان أو حديث صحيح و آية فالواجب استعمالهما جميعا لأن طاعتها سواء فى الوجوب فلا يحل

ترك أحدهما للآخر ما دمتا تقدر على ذلك و ليس هذا إلا بأن يستثنى الأقل معانى من الأكثر ،

فإن لم تقدر على ذلك وجب الأخذ بالرائد حكما لأنه متيقن وجوبه و لا يحل ترك اليقين

بالظنون و لا إشكال فى الدين قد بين الله تعالى دينه قال تعالى « اليوم اكملت لكم دينكم » و قال تعالى

« تبياننا لكل شئ » - ١ هـ . قلت : هذا بحث طويل فى فتح الماهم ص ٥٣ من المقدمة : قد عرفت

فيما سبق أن المحدثين إذا لاح بينهما التعارض ابتدئ أولا بالجمع بينهما ، فإن لم يمكن ذلك نظر هل

هما بما يمكن وقوع النسخ فيه أم لا؟ فإن كانا بما يمكن وقوع النسخ فيه بحث عن المتأخر منهما فإن وقف عليه جعل ناسخا وأخذه وترك الآخر، وإن كانا بما لا يمكن وقوع النسخ فيه أو كانا بما يمكن وقوع النسخ فيه لكن لم يوقف على المتأخر منهما بحث عن الراجح منهما فإن عرف أخذه وترك الآخر، وإن لم يعرف الراجح منهما تين التوقف فيهما، وهذا هو المشهور في فصل التعارض عند الشافعية وغيرهم، وذهب بعض العلماء إلى تقديم الترجيح ثم الجمع ثم النسخ وذهب آخرون إلى تقديم الترجيح ثم النسخ ثم الجمع، وفي التحرير لابن الهمام تقديم النسخ ثم الترجيح ثم الجمع ثم الترك إلى ما دونهما عن الأدلة على الترتيب أن وجد ما دونهما بأن كان التعارض بين آيتين فانهما يتركان إلى السنة إن كانت ولم تكن متعارضة، فإن لم يوجد في ذلك سنة أو وجدت لكن متعارضة ففخر الإسلام تركه إلى القياس وأقوال الصحابة ولم ينصح بما يصار إليه أولا منهما، ولفظ السرخسي: يصار إلى ما بعد السنة فيما يكون حجة في حكم الحادثة وذلك لحكم قول الصحابي أو القياس الصحيح، فقبل في الأول إشارة إلى تقديم القياس وفي الثاني إشارة إلى قول الصحابي لأن التقديم في الذكر يدل على شدة العناية، وفي التقديم إن كان بين السنتين فاليل إلى قول الصحابي ثم إلى الرأي - انتهى؛ ثم ظاهر أن هذا كله فيما يدرك بالقياس، أما فيما لا يدرك بالقياس فتقول الصحابي مقدم على القياس اتفاقا، ثم إنما يتساقط المتعارضان حيث كان لا ترجيح ولا جمع بينهما يمكن إلى ما دونهما حيث وجد لتغذر العمل بهما للتنافي بينهما وبأحدهما عينا لتلا يلزم الترجيح بلا مرجح، ثم لا ضرورة في العمل بأحدهما أيضا لوجود الدليل الذي يعمل به وهو ما دونهما فلا يقع العمل بما يحتمل أنه منسوخ، ثم إنما يجب المصير إلى ما دونهما حيث لا الحادثة التحقت بما إذا لم يوجد فيها ذاك الدليلان ولا بد من دليل يعرف به حكم الحادثة، وإذا لم يوجد دون المتعارضين دليل آخر يعمل به، أو وجد التعارض في الجميع قررت الأصول أي يجب العمل بالأصل في جميع ما يتعلق بالمتعارضين، كذا في التحرير وشرحه، وقد ذكر بعض من ذهب إلى تقديم الراجح على ما سواه أن العقول مطبقة على تقديم الراجح على

غيره فتقديم غيره عليه هدم لقواعد الأصول ، و أما هذه الأصول فهي من تصرفات العقول فكل من أبدى فيها وجهها معقول قبل منه و إن خالف المشهور الذى عليه الجمهور ، نعم يسوغ تأويل المرجوح بعد تقديم الراجح عليه بحمله على الراجح عليه من غير أن ينقص شيئا من معناه ، و ليس هذا من قبيل الجمع فان الجمع هو أن يحمل كل منهما على بعض معناه ، و أما قول من قال الأعمال أولى من الإهمال فان أراد الأعمال ولو مع رجحان غيره عليه فممنوع ، و إن أراد الأعمال مع تساوى الحديثين فسلم ؛ و الله سبحانه و تعالى أعلم بالصواب - انتهى .

قول ان حزم : فالواجب استعمالهما جميعا لأن طاعتها سواء فى الوجوب فلا يحل ترك أحدهما للآخر اه : قلت : كيف يستعملان مما إذا كان فى أحدهما إثبات و فى الثانى نفي فانهما ضدان فلا يمكن العمل بهما ، و العمل بأحدهما ترجيح بلا مرجح من غير دليل و هو لا يجوز ؛ و قوله : و ليس هذا إلا بأن يستثنى الأقل معانى من الأكثر - اه : قلت : هذا موقوف على أن يكون أحدهما أقل معانى و الثانى أكثر معانى بشرط أن لا يكون التعارض بين النفي و الإثبات .

قوله : فان لم نقدر على ذلك وجب الأخذ بالزائد حكما لأنه متيقن - الخ : قلت : من أين يحصل التيقن إذا كان لم يوجد دليل على ذلك و التعارض يكون بين الزيادة و النقصان و فرق المراتب بين الرواة ، و إذا لم يكن كذلك فالأخذ مشكل و لا علاقة بهذه المسألة لآية : اليوم أكملت لكم دينكم ، الآية ، أو آية : نيانا لكل شئ ، كما فهم ، إنما يكون بين الممارضين إما نسخ أو ترجيح أو تطبيق و جمع و إلا يصار إلى أقوال الصحابة و إلا فالى الاجتهاد و القياس و إلا تساقط . قد عرفت أن عندنا أن يحمل أولا على النسخ و يجعل أحدهما ناسخا و الآخر منسوخا ثم ينزل إلى الترجيح فان لم يظهر وجه ترجيح أحدهما على الآخر يصار إلى التطبيق فان أمكن فيها و إلا فالى التساقط . هذا هو الترتيب عند التعارض عندنا كما فى التحرير و غيره ، و ما ذهبنا إليه أولى و أخرى بالأصول لأن الترتيب بين التطبيق و التساقط ظاهر فان التساقط إنما هو عند نعذر التطبيق و ما دام أمكن الجمع لا معنى للتساقط ، و كذا تقديم الترجيح واضح أيضا فان

الآخذ بالراجح مما جبل عليه الانسان و هو مودع في فطرته . ألا ترى أنك إذا سمعت رجلا
أفتاك في مسألة يحواب ثم تسمع رجلا أفضل منه يجيب بغير جوابه تأخذ بما أجاب به الأفضل
بدون تأمل و لا تركز إلى قول المفضل أصلا و هذا هو الآخذ بالراجح من حيث لا ندريه ،
و المراد من النسخ ما جاء مصرحا في الحديث كقوله ﷺ : نهيتكم عن زيارة القبور ألا
فزوروها ، و كما رواه الترمذى عن أبي بن كعب : كان الماء من الماء رخصة في أول الاسلام ثم
نهى عنها ؛ و لا يترتب في تقديم هذا النوع إلا من سغه نفسه فانه إذا تعين النسخ في باب فالتصدى
إلى الجمع أو الترجيح لا يكون إلا سغها و غباوة . فلم أن ما اختاره الحنفية هو الترتيب العقلى
و هو الحق بعد الامعان و إن كان النظر الظاهر يحكم بخلافه - اه مقدمه فيض البارى ص ٥٢ .
(١١) قال في ج ١ ص ٥١ من مسألة رقم ٩٣ : أما الموقوف و المرسل لا تقوم بهما
حجة و كذلك ما لم يروى إلا من يوثق بدينه و بحفظه ، و لا يحل ترك ما جاء في القرآن أو صح عن
رسول الله ﷺ لقول صاحب أو غيره سواء كان هو راوى الحديث أو لم يكن و الموقوف
هو ما لم يبلغ به إلى النبي ﷺ ، برهان بطلان الموقوف قول الله عز و جل ﷻ لا يكون للناس
على الله حجة بعد الرسل اه . قلت : أنت تعلم أن الآية المذكورة ما نزلت في بطلان الموقوف
بل نزلت في الكفار كما في كتب التفسير و استعمالها ابن حزم في غير ما أزلت فيه فحاش
الموقوف عليه و القياس كله باطل عنده . ثم اعلم أن الموقوف ما يروى عن الصحابة
رضى الله عنهم من أقوالهم أو أفعالهم أو تقريرهم و سمي موقوفا لأنه وقف عليهم و لم يتجاوز به
إلى النبي ﷺ ، ثم إن منه ما يتصل الاسناد فيه إلى الصحابي فيكون من الموقوف الموصول و منه
ما لا يتصل أسناده إليه فيكون من الموقوف المنقطع على حسب ما عرف مثله في المرفوع إلى
النبي ﷺ ، و شرط الحاكم في الموقوف أن يكون إسناده غير منقطع إلى الصحابي و هو شرط
لم يوافق عليه أحد ، و ما ذكر من تخصيص الموقوف بالصحابي إنما هو فيما إذا ذكر مطلقا
و إلا فقد يستعمل في غير الصحابي يقال : هذا موقوف على عطاء أو على طاوس أو : وقفه

فلان على مجاهد ونحو ذلك، وقد سمي بعض الفقهاء الموقوف بالآثر، وأما المحدثون فجمهورهم يطلقون الآثر على المرفوع والموقف وعلى ذلك جرى الطحاوى فى تسمية كتابه المشتمل عليهما يشرح معانى الآثار وكذلك أبو جعفر الطبرى فى تسمية كتابه المشتمل عليهما بتهديب الآثار، إلا أن إبراده الموقوف فيه إنما كان بطريق التبعية، والمقطوع ما جاء عن التابعين موقوفا عليهم من أقوالهم أو أفعالهم أو تقريرهم، فقد استعمل الامام الشافعى ثم الطبرانى المقطوع فى المنقطع الذى لم ينصل اسناده ووقع ذلك فى كلام الحميدى والدارقطنى، إلا أن الشافعى استعمل ذلك قبل استقرار الاصطلاح كما استعمل الحسن فى بعض الأحاديث وهى على شرط الشيخين، ووقع للحافظ أبى بكر أحمد البردعى عكس هذا فاستعمل المنقطع فى المقطوع حيث قال: المنقطع هو قول التابعى، وحكى الخطيب عن بعض أهل العلم بالحديث أن المنقطع ما روى عن التابعى أو من دونه موقوفا عليه من قوله أو فعله، قال ابن الصلاح: وهو بعيد غريب، قال الخطيب فى جامعهم له: يلزم كتبها (أى الموقوفات والمقطوعات) والنظر فيها لتخير من أقوالهم ولا يشذ عن مذاهم؛ قلت: لا سيما وهى أحد ما يعتضد به المرسل وربما يتضح بها المعنى المتحمل من المرفوع، قال الخطيب فى الموقوفات على الصحابة: جعلها كثير من الفقهاء بمنزلة المرفوعات إلى النبى ﷺ فى لزوم العمل بها وتقديمها على القياس وإلحاقها بالسنة - انتهى.

ومسألة الاحتجاج بالصحابة مبسطة فى غير هذا المحل، ثم إن شيخنا أدرج فى المقطوع ما جاء عن دون التابعى وعبارته ومن دون التابعى من أتباع التابعين ومن بعدهم فيه أى فى الاسم بالمقطوع مثله أى مثل ما ينتهى إلى التابعى، كذا فى فتح المغيث، قال أبو سعيد البردعى على ما فى فتح الملهم ص ٤٧: تقليد الصحابة واجب يترك به القياس، قال: وعلى هذا ما أدركنا مشايخنا وهو مذهب مالك وأحمد بن حنبل فى إحدى الروايتين عنه والشافعى فى قوله القديم فإنه ذكر الصحابة فى رسالته القديمة وأثنى عليهم بما هم أهل ثم قال: وهم فوقنا فى كل علم واجتهاد وورع وعقل يستدرك به علم ويستنبط وآراؤهم أولى من آرائنا عندنا لأنفسنا

و نص في موضع آخر أن الصحابة إذا اختلفوا فالأئمة الأربعة فإن اختلفت الأئمة الأربعة
فقول أبي بكر و عمر رضی الله عنهما أولى، و ذكر في موضع آخر أنه يجب الترجيح بقول
الأعلم و الأكبر قياسا لأن زيادة علمه يقوى اجتهاده و يبعد عن التقصير؛ و قال أبو الحسن
الكرخي و جماعة من أصحابنا: لا يجب تقليده إلا فيما لا يدرك بالقياس، و إليه ميل القاضي
الامام أبي زيد على ما يشير إليه تقريره في التوقيف، و قال الشافعي رحمه الله تعالى أي في قوله
الجديد: لا يقلد أحد منهم أي لا يكون قوله حجة و إن كان فيما لا يدرك بالقياس؛ و إليه
ذهبت الأشاعرة و المعتزلة، و منهم من فصل في التقليد، و قد اختلف عمل أصحابنا في هذا
الباب فلم يستقر مذهبهم في هذه المسألة و لم يثبت عنهم رواية ظاهرة فيها و مع ذلك فقد
اتفق عمل أصحابنا بتقليد الصحابي فيما لا يعقل بالقياس مثل المقادير الشرعية التي لا تعقل
بالرأى جملا لقوله على التوقيف أي السماع و النصيص عن رسول الله ﷺ لأنه لا يظن بهم
المجازاة في القول و لا يجوز أن يحمل قولهم على الكذب فإن طريق الدين من النصوص إنما
انتقل إلينا بروايتهم، و في حمل قولهم على الكذب و الباطل قول بفسقهم و ذلك يطل روايتهم
فلم يبق إلا الرأي و السماع ممن ينزل عليه الوحي و لا مدخل للرأى في هذا الباب فتعين السماع
و صار فتواه مطابقة كروايته عن رسول الله ﷺ. و لا شبهة أنه لو ذكر سماعه عن رسول الله
ﷺ كان ذلك حجة لا ثبات الحكم به فكذا إذا أفتى به و لا طريق لفتواه إلا السماع، و أما
احتمال أخذه من أهل الكتاب فقال البخاري: يبعد أن الصحابي المتصف بالأخذ عن أهل
الكتاب يسوغ حكاية شيء من الأحكام الشرعية التي لا مجال للرأى فيها مستندا لذلك من غير
عزو مع علمه بما وقع فيه من التبديل و التحريف بحيث سمي ابن عمرو بن العاص صحيفة النبوة
الصادة احتراز عن الصحيفة اليرموكية، و قال كعب الأحبار حين سأل أبا مسلم الخولاني:
كيف تجد قومك لك؟ قال: مكرمين ما نصه ما صدقتى التوراة، لأن فيها: إذا ما كان
رجل حكيم في قوم إلا بغوا عليه و خسدوه؛ و كونه في مقام تبين الشرعية المحمدية كما قيل

به في أمرنا ، ودُنْهنا ، وهد كنا نفعل . ونحو ذلك فاشام من ذلك ابل قال الحافظ في مسألة تفسير الصحابي : إنه يستثنى من ذلك ما إذا كان الصحابي المفسر ممن عرف بالنظر في الاسرائيليات كعبد الله بن سلام وغيره من مسلمة أهل الكتاب وكعبد الله بن عمرو بن العاص فإنه كان حصل له في وقعة اليرموك كتب كثيرة من كتب أهل الكتاب فكان يخبر بملأ فيها من الأمور المغيبة حتى كان بعض أصحابه ربما قال له : حدثنا عن النبي ﷺ ولا نحدثنا عن الصبيحة ، فقل هذا لا يكون حكيم ما يخبر به من الأمور الثقيلة الرفع لقوة الاحتمال ، وهذا كله فيما لا يدرك بالقياس فأما ما يعقل بالقياس فوجه قول الكرخي أن القول بالرأى من أصحاب رسول الله ﷺ مشهور واحتمال الخطأ في اجتهادهم كائن لا محالة فقد كان يخالف بعضهم بعضا وكانوا لا يدعون الناس إلى أقوالهم ، وكان ابن مسعود رضي الله عنه يقول : إن أخطأت فمن الشيطان ، وإذا كان كذلك لم يحز تقليد مثله بل وجب الاقتداء بهم في العمل بالرأى مثل ما عملوا وذلك معنى قول النبي ﷺ : أصحابي كالنجوم - الخبر ، ووجه قول أبي سعيد البردعي أن العمل برأيهم أولى لوجهين أحدهما احتمال السماع والتوقيف والظاهر الغالب من حال الصحابي افتاؤه بالخبر لا بالرأى إلا عند الضرورة بعد مشاورة القرناء لاحتمال أن يكون عندهم خبر وقد ظهر من عادتهم سكوتهم عن الاسناد عند الفتوى إذا كان عندهم خبر يوافق قوام لأن الواجب عند السؤال بيان الحكم لا غير واحتمال فضل إصابتهم في نفس الرأى فرأى الصحابة أقوى من رأى غيرهم لأنهم شاهدوا طرق رسول الله ﷺ في بيان أحكام الحوادث وشاهدوا الأحوال التي فيها النصوص والأفعال التي يتغير باعتبارها الأحكام ، ولأن لهم زيادة جد وحرص في بذل مجهودهم في طلب الحق والقيام بما هو تثبت قوام الدين وزيادة احتياط في حفظ الأحاديث وضبطها وطلبها والتأمل فيما لا نص عندهم غاية التأمل وفضل درجة ليس لغيرهم كما تطلعت به الاخبار مثل قوله عليه السلام : خير القرون قرني الذين بعثت فيهم ، وقوله : لو أنفق أحدكم مثل أحد ذهبا ما أدرك مدته أحدا ولا نصيفه ، وقوله عليه السلام : أنا أمان لأصحابي وأصحابي

أمان لآمتي ، إلى غير ذلك من الأخبار ، و لئلا هذه الفضيلة أثر في إصابة الرأي و كونه أبعد من الخطأ فهذه المعالي ترجح رأيهم على رأى غيرهم ، و عند تعارض الرأيين إذا ظهر لأحدهما نوع ترجيح وجب الأخذ بذلك فكذلك إذا وقع التعارض بين رأى الواحد منهم و رأى الواحد منا يجب تقديم رأيه على رأينا لزيادة قوة رأيه من الوجوه التي ذكرناها . فان قيل : ليس أن تأويل الصحابي للنص لا يكون مقدما على تأويل غيره ولم يعتبر فيه هذه الأحوال فكذلك في الفتوى بالرأى ، قلنا : إن التأويل قد يكون بالتأمل في وجوه اللغة و معاني الكلام و لا منزلة لهم في ذلك الباب على غيرهم من يعرف من معاني اللسان ، فأما الاجتهاد في الأحكام فانما يكون بالتأمل في النصوص التي هي أصل في أحكام الشرع و ذلك يختلف باختلاف الأحوال و لأجله يظهر لهم المزية بمشاهدة أحوال الخطاب على غيرهم من لم يشاهد ، كذا في كشف الأسرار و فيه تأمل ، قال الشيخ ابن الهمام : فصار قول الصحابي كالدليل الراجح ، و قال الشاطبي : إن جمهور العلماء قدموا الصحابة عند ترجيح الأقاويل فقد جعل طائفة قول أبي بكر و عمر حجة و دليلا و لكل قول من هذه الأقوال متعلق ، و بعضهم عد قول الخلفاء الأربعة دليلا و بعضهم يعد قول الصحابة على الإطلاق حجة و دليلا و لكل قول من هذه الأقوال متعلق من السنة ، و هذه الآراء و إن ترجح عند العلماء خلافا فيها تقوية تضاف إلى أمر كل هو المعتمد في المسألة و ذلك أن السلف و الخلف من التابعين و من بعدهم يهابون مخالفة الصحابة و ينكثرون بموافقتهم و أكثر ما تجد هذا المعنى في علوم الخلاف الدائر بين الأئمة المعبرين فتجدهم إذا عينوا مذاهبهم قروها بذكر من ذهب إليها من الصحابة و ما ذاك إلا لما اعتقدوا في أنفسهم و في مخالفتهم من تعظيمهم و قوة ما خدمهم دون غيرهم و كبر شأنهم في الشريعة و أنهم بما يجب متابعتهم و تقليدهم فضلا عن النظر معهم فيما نظروا فيه ، و قد نقل عن الشافعي أن المجتهد قبل أن يجتهد لا يمنع من تقليد الصحابة و يمنع في غيره ، و هو المنقول عنه في الصحابي : كيف أترك الحديث لقول من لو عاصرته لحجته ، ولكن مع ذلك يعرف لهم قدرهم ، و أيضا قد وصفهم السلف

الصالح ووصف متابعتهم بما لا بد من ذكر بعضه فمن سعيد بن جبير أنه قال : ما لم يعرفه
 البديون فليس من الدين ؛ وعن الحسن وقد ذكر أصحاب محمد ﷺ قال : إنهم كانوا أبر هذه
 الأمة قلوبا وأعمقها علما وأقفاها تكلفا قوما اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ فتشبهوا بأخلاقهم
 وطرقتهم فانهم ورب الكعبة ! على الصراط المستقيم ؛ وعن إبراهيم قال : لم بدخر لكم شيئا
 خبي عن القوم لفضل عندكم ، وعن حذيفة أنه كان يقول : اتقوا الله يا معشر القراء واتخذوا
 طريق من قبلكم فلمعري أن اتبعتموه لقد سبقتم سبقا بعيدا وأن تركتموه يمينا وشمالا لقد
 ضللتكم ضلالا بعيدا ، وعن ابن مسعود : من كان منكم متأميا فليناس أصحاب محمد ﷺ فانهم
 كانوا أبر هذه الأمة قلوبا وأعمقها علما وأقفاها تكلفا وأقومها هديا وأحسنها حالا قوما
 اختارهم الله لصحبة نبيه وإقامة دينه فاعرفوا لهم فضلهم واتبعوهم في آثارهم فانهم كانوا على
 الهدى المستقيم ، وقال علي : وإياكم والامتنان بالرجال اثم قال : فان كنتم لا بد فاعلمين
 فبالأموات لا بالأحياء ؛ وهو نهى للعلماء لا للعوام ، ومن ذلك قول عمر بن عبد العزيز قال :
 سن رسول الله ﷺ وولاية الأمر بعده سننا الأخذ بها مصديق لكتاب الله واستكمال لطاعة الله
 وقوة على دين الله من عمل بها مهتد ومن استنصر بها منصور ومن خالفها اتبع غير سبيل
 المؤمنين وولاه الله ماتولى وأصله جهنم وسات مصيرا ، وفي رواية : وقوة على دين الله
 ليس لأحد تغييرها ولا تبديلها ولا النظر في رأى خالفها من اهتدى بها مهتد - الحديث ،
 وكان مالك يعجبه كلامه جدا - اه ؛ وقد يفيد عموم قوله تعالى ﴿وَالسَّابِقُونَ السَّابِقُونَ﴾
 المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان مدح الصحابة وتابعيهم بإحسان وإنما استحق
 التابعون المدح على اتباعهم بإحسان من حيث الرجوع إلى رأيهم لا إلى الكتاب والسنة لأن
 في ذلك الاستحقاق المدح باتباع الكتاب والسنة لا باتباع الصحابة وذلك إنما يكون في قول
 وجد منهم ولم يظهر من بعضهم فيه خلاف فأما الذى فيه اختلاف فلا يكون موضع استحقاق
 المدح فانه إن كان يستحق المدح باتباع البعض يستحق الذم بترك اتباع البعض فوقع التعارض

فكان النص دليلا على وجوب تقليدهم إذا لم يوجد بينهم اختلاف ظاهر، كذا في الميزان، قال
 نثر الاسلام: وهذا الاختلاف في كل ما ثبت عنهم من غير خلاف بينهم ومن غير أن
 يثبت أنه بلغ غير قائله فسكت مسلما له فأما إذا اختلفوا في شيء، فإن الحق في أقوالهم لا يعد
 وهم عندنا على ما بين في باب الاجماع إن شاء الله تعالى، ولا يسقط البعض ببعض بالتعارض
 لأنهم لما اختلفوا ولم تجر المحاجة بالحديث المرفوع سقط احتمال التوقيف وتعين وجه الرأى
 والاجتهاد فصار تعارض أقوالهم كتعارض وجوه القياس وذلك يوجب الترجيح فان تعذر
 الترجيح وجب العمل بأيهما شاء المجتهد على أن الصواب واحد منها لا غير، والظاهر من
 المذهب في التابعي المجتهد في عصر الصحابة كابن المسيب والحسن والنخعي والشعبي المنع من
 تقليده لقوات المناط المساوى للمناط في وجوب تقليد الصحابي وهو بركة الصحبة ومشاهدة
 الأمور المثيرة للنصوص والمفيدة لاطلاقها حتى ذكروا عن أبي حنيفة أنه قال: إذا اجتمعت
 الصحابة سلنا لهم وإذا جاء التابعون زاحناهم، وفي رواية: لا أقلدكم هم رجال اجتهدوا
 ونحن رجال نجتهد، والاستدلال لذلك بأن الصحابة لما سوغوا للتابعي الاجتهاد وزاحمهم في الفتوى
 صار مثلهم فيجوز تقليده ممنوع الملازمة لأن التسوية لاجتهاده لحصول رتبة الاجتهاد له لا يوجب
 ذلك المناط لوجوب التقليد والله أعلم، كذا في التحرير وشرحه. قلت: ثبت بهذا التفصيل
 ان الموقوفات على الصحابة رضى الله عنهم تكون دليلا وحجة لاسيما ما لا يدرك بالقياس
 وتكون مقدمة على آراء غيرهم ولها منزلة على أقوال غيرهم، وتقليد الصحابة واجب
 كما هو مروي عن ابن مسعود وعليه وحذيفة رضى الله عنهم والحسن والنخعي وعمر بن
 عبد العزيز وغيرهم وهم كانوا قبل وجود ابن حزم بقرون فبطل ما قال في الموقوف على
 الصحابة وكذا زعمه بعدم جواز التقليد بل قال في كتاب: إن التقليد حرام، وكان وجوده
 والعمل به في زمن الصحابة والتابعين وفي زمن أبي حنيفة ومالك والشافعي وأحمد وإسحاق
 والثوري والأوزاعي وغيرهم، هذا - والله أعلم بالصواب.

(١٢) قال في ج ١ ص ٥١ في مسألة رقم ٩٣ : وأما المرسل و من في روايته من لا يوثق بدينه و حمضه فلقول الله تعالى ﴿فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين و لينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم﴾ فأوجب الله عز و جل قبول نذارة النافر للتفقه في الدين و قال ﴿يا أيها الذين آمنوا إن جاءكم فاسق بنبأ فتبينوا أن تصيدوا قوماً بجهالة فتصبحوا على ما فعلتم نادمين﴾ و ليس في العالم إلا عدل أو فاسق فحرم تعالى علينا قبول خبر الفاسق فلم يبق إلا العدل و صح أنه المأمور بقبول نذارته - اهـ . قلت : انظر أيها الذكي أن هذا برهان ابن حزم على بطلان حجة الحديث المرسل و قياسه على نذارة النافر و أنت تعلم أن الآيتين ليس لهما تعلق يبطلان المرسل و لم يقل الله عز و جل إن الحديث المرسل باطل أو لا تقوم به حجة ، و ما كان ربك نسياً بل هذا افتراء منه على الله تعالى . و كذا استدل على بطلان حجة الموقف بقول الله عز و جل ﴿لئلا يكون للناس على الله حجة بعد الرسل﴾ فلا حجة في أحد دون رسول الله ﷺ و أنت تعلم أن الآية لا مساس لها يبطلان حجة الموقف على الصحابة ، و هو يذكر الآيات كيف ما اتفق و لا يذكر بما أنزلت و في أي موضع نزلت و في أي قوم من الكفار أو المنافقين أو المؤمنين نزلت بل يتلوها تهويلاً للناس ، هذا دأبه في المحلى . ثم قال : و لا يحل لأحد أن يضيف ذلك إلى رسول الله ﷺ لأنه ظن و قد قال تعالى ﴿وإن الظن لا يغنى من الحق شيئاً﴾ و قال تعالى ﴿و لا تقف ما ليس لك به علم﴾ اهـ . قلت : إن المحدثين و الفقهاء لم يضيفوا إليه ﷺ بالظن فقط بل إذا تحقق عندهم أنه قوله ﷺ أضافوه إليه كما هو ظاهر من صنيعهم في كتب الأحاديث و المراسيل ، أو لم يدر ابن حزم أن أخبار الأحاد كلها ظنية ؟ فكيف بثت بها الجواز و عدمه و الحل و عدمه و الوجوب و عدمه ! لأن الظن لا يغنى من الحق شيئاً و هو أكذب الحديث كما زعم ابن حزم في مواضع من المحلى ، و قبل وجود ابن حزم كان الحديث المرسل و الموقف دليلاً و حجة عند الصحابة و التابعين و الفقهاء المحدثين و الأئمة المتبوعين في المسائل الفرعية فلا اعتداد بقوله في مقابلتهم لأنه أدون علما منهم و أبعدهم

بمراحل - كما لا يخفى . قال الفاضل النعماني في « ما تمس إليه الحاجة » : وعلى ذلك مضى القرون الأولى والثاني ثم ظهر على رأس المائتين أمور كبحت عنان المحدثين عن الجريان في طريق الأقدمين منها أن الأسانيد لم يكن السلف يحتاجون إلى النظر فيها لقرب العصر و ممارسة النقلة وخبرتهم بهم وكانت أحوال قلة الحديث في عصور الصحابة والتابعين معروفة عند أهل بلدهم ففهم بالحجاز ومنهم بالعراق ومنهم بالشام ومصر والجميع معروفون مشهورون في أعصارهم فكانوا يعتمدون في معرفة الرجال وعدالتهم على ما يخلص إليهم من مشاهدة الحال وتبع القرآن ، فلما انقرض السلف وذهب الصدر الأول أمن من جاء بعدهم من أهل القرن الثالث في معرفة الرجال ومراتب هؤلاء النقلة وتفاوتهم في ذلك وتبهم فيه واحدا واحدا جرحا وتعديلا وحفظا وإتقانا حتى جعلوه قنأ برأسه فدوّنوا فيه مدونات وبحثوا وناظروا في الحكم وبالصفة والضعف والاتصال والاقطاع وغير ذلك إلى أن جرم إلى الإنكار بالمرسل ، قال شيخ الإسلام حافظ العصر العراقي : قال محمد بن جرير الطبري : إن التابعين أجمعوا بأسرهم على قبول المرسل ولم يأت عنهم إنكاره ولا عن أحد من الأئمة بعدهم إلى رأس المائتين - اهـ : هؤلاء اصطلاحوا على تقسيم الحديث إلى صحيح وحسن وضعيف ومرسل ومنقطع ومعضل وغير ذلك ، من الأنواع المعروفة في أصول الحديث ثم ردوا من ذلك المرسل ما بعده . وأما السلف فلم يكن عندهم الفرق بين المرسل والصحيح والحسن و يطلقون بالمرسل على المتنوع والمعضل فعدّوا عند هؤلاء كثير من السنن التي كان السلف يأخذون بها وبالغ في ذلك البخاري حتى أنكر الاحتجاج بالحسن أيضا ، قال الشوكاني في نيل الأوطار : وهكذا يجوز الاحتجاج بما صرح أحد الأئمة المعتبرين بحسنه لأن الحسن يجوز العمل به عند الجمهور ولم يخالف في الجواز إلا البخاري وابن العربي ، والحق ما قاله الجمهور لأن أدلة وجوب العمل بالآحاد شاملة له - اهـ ؛ وقال العلامة المقلبي في الأرواح النوافخ لأثار أثار الآباء والمشايخ : ولم يشترط في المعمول به كونه صحيحا باصطلاح المتأخرين إلا البخاري ، وهو قول بعيد عن الأدلة بل لو قيل بخلافه

ما عليه الأولون والآخرون - انتهى . فلا يقبل قول ابن حزم بعدم حجة المرسل والموقوف لأنه خلاف ما عليه الأولون والآخرون . كيف وقد احتج بالمرسل الحافظ ابن تيمية في فتاواه في بحث القراءة خلف الإمام بحديث . من كان له إمام فقراءة الإمام قراءة له ، و حسن إسناده وقال : مرسل حسن - اه : وقال الحافظ السيوطي في التعقبات على موضوعات ابن الجوزي ص ۱۲ طبع الهند بعد ذكر حديث حنن : وهو ضعيف عن ابن عباس رضي الله عنهما : من جمع بين الصلاتين من غير عذر فقد آتى بابا من الكبائر ، أخرجه الترمذي وقال : والعمل على هذا عند أهل العلم ، فأشار بذلك إلى أن الحديث اعتضد بقول أهل العلم ، وقد صرح غير واحد بأن من دليل صحة الحديث قول أهل العلم به . وإن لم يكن له إسناده يعتمد على مثله - اه : وقال السخاوي في فتح المغيب بشرح الفقه الحديث : وكذا إذا تلقته الأمة بالقبول يعمل به على الصحيح حتى أنه ينزل منزل المتواتر في أنه يفسخ المقطوع به ، ولهذا قال الشافعي رحمه الله : حديث لا وصية لوارث ، انه لا يثبت أهل الحديث ولكن العامة تلقته بالقبول وعملوا به حتى جعلوه ناسخا لآية الوصية - اه . قلت : وكذا المرسل إذا اعتضد بحديث ضعيف أو بمرسل آخر أو تلقته العامة أو الأئمة الفقهاء بالقبول يكون حجة ومعمولا به ويعتمد عليه من غير ريب على ما ذهب إليه ابن حزم ، وكذا حكم الموقوف بل على الأكثر يكون في حكم الموقوف إذا لم يكن فيه دخل للرأي والقياس والاجتهاد بل قد يقدم على الموقوف أيضا كما ثبت في عمله ، فلا تلفت إلى ما قال ابن حزم بعده : وأما المرسل هو ما كان بين أحد رواه أو بين الراوي والنبى ﷺ من لا يعرف - اه . قلت : فإن المرسل بالكسر إذا كان ثقة عدلا غير غاش للسليين في دينهم وكان إماما من أئمة النقل لا يحدث بكل ما سمع ويعرف صدق الراوي عن كذبه وله أهلية الجرح والتعديل بحيث لا يكاد يخفى عليه أقوال المشاهير من أهل عصره وأكبر آرائهم في الراوي المحذوف . ومع ذلك كله يسند الحديث إلى رسول الله ﷺ لا بصيغة « عن » ، و « روى » أو نحوهما بل بصيغة « قال » ، التي تدل على الجزم فالعادة قاضية بحصول غلبة الظن

بمثل هذا المرسل الذى جاء هذا المجيء فارساله يقل و يكون حجة ، و الاحتمالات التى يذكرها
 نفاة حجة المرسل كلها يضمنحل في جنب هذه القيود التى احتطنا بها لاسيما إذا وقع الارسال
 في القرون الثلاثة المشهود لها بالخير و كان مرسله من التابعين بل من كبارهم - كذا في
 فتح الملهم ص ٣٤ بتغير يسير . و إن شئت زياده التفصيل في مباحث المرسل من جميع جوانبها
 فليكن بمقدمة فتح الملهم للشيخ العثماني رحمه الله تعالى فانه أشبع فيه الكلام من ص ٢٢ إلى ص ٣٧
 من المقدمة . و ابن حزم يذكر الآيات التى في مواضعها و هو يستعملها في غير موارد و يسمى
 ذلك برهانا ، و ليس في الآيات التى تلاها في بطلان الموقف و المرسل أن الحديث الموقف
 و المرسل لا يكون حجة ، و ما كان ربك نسيا ! و لم يقل رسول الله ﷺ انها لا يكونان
 حجة ، و لا يسمع دون قوله ﷺ ، و أنا حتى غال في الخيفة لكنى في الكلام مع ابن حزم
 ظاهري أمشى على منواله ، و لا يقبل قياسه لانه باطل عنده ! و قد قاس في بحث الموقف
 و المرسل كما نقلت عبارته برمتها ، هل يكون الموقف على أبي بكر أو عمر أو على أو عثمان
 أو ابن مسعود أو أبي موسى الأشعري أو أبي سعيد الخدري أو سعد بن أبي وقاص أو عبد الرحمن
 ابن عوف أو طلحة أو الزبير أو أنس أو ابن عمر أو ابن عباس أو أبي هريرة أو حذيفة أو
 عائشة أو أم حبيبة أو حفصة أو ميمونة أو بسرة أو زينب بنت جحش أو أم سلمة و غيرهم
 من الصحابة رضوا الله عنهم داخلا في حكم الآيات التى تلاها ابن حزم !؟ كلا والله لا يدخل
 فيه ، و كذا مراسيلهم لا تدخل فيه قط ، و هل يدخل مرسل النخعي أو الشعبي أو ابن سيرين
 أو علقمة أو الأسود بن يزيد أو سويد بن غفلة أو الحسن البصري أو ابن المسيب أو ابن جبير
 و غيرهم من كبار التابعين كعطاء و مكحول و مجاهد رحمهم الله تعالى !؟ فقول هذا مخالف لجميع
 الأمة لا يقبل في ميدان التحقيق . و الحاصل أن الآيات المذكورة لا تعلق لها بقبول المرسل
 و عدمه و حجة المرسل و الموقف و عدمها ، و قد فرغ عنه الأئمة في سائر الزمان قبل وجود
 ابن حزم بتحقيق و تنقيد لا مزيد عليه ، و أذكر في موضع مناسب أقوال العلماء في حق ابن حزم

من هو ؟ و نفسه يقول في مسألة رقم ٩٥ ص ٥٣ : ولا يحل لأحد أن يقول في آية أو في
عن رسول الله ﷺ ثابت هذا منسوخ و هذا مخصوص في بعض ما يقتضيه ظاهر لفظه ،
ولا أن لهذا النص تأويلاً غير مقتضى ظاهر لفظه ، ولا أن هذا الحكم غير واجب علينا من
حين وروده إلا بنص آخر وارد بأن هذا النص كما ذكر أو بإجماع متيقن بأنه كما ذكر ، أو
بحاجة حرجية موجهة أنه كما ذكر ، وإلا فهو كاذب - انتهى . انظر هذه الدعاوى هل عليها
إثبات من إياها أو لا ؟ فكيف ساغ له أن يتفوه بأن المرسل والموقوف داخلان في
الإثبات المذكور ! هذا اجتهاده من غير برهان وبدون نزول آية ورواية خبر ثابت وإجماع
من أو ضرورة حرجية موجهة وإلا لا شك في كونه كاذباً ومفترياً على الله ورسوله ،
كيف جاز له أن يتكلم في رسالته ، النسخ والمنسوخ ، طبع مصر على الجلائين بأن هذه آية
واحدة وهذه ناسخة ذكر أكثر من مائة آية حكم عليها بالمنسوخية من غير نص أو خبر ثابت
الله ﷻ ! ولا يسمع دون قول رسول الله ﷺ خالف الجمهور في ذلك حتى قيل : ليس في
الآن نحن آيات منسوخة على ما في الفوز الكبير ، بل ليس فيه آية واحدة منسوخة بل كلها
تلك كما سبق ، فكيف حزم بالنسخ من غير برهان - هذا . . . والكلام معه طويل في أجزاء
آخر قلت معه على منواله باستعمال ألفاظه في جواب الحذف بالحجر .

(١٣) قال في ج ١ ص ٥٢ : ومن ترك القرآن أو ما صح عن رسول الله ﷺ لقول
دائب أو غيره سواء كان راوي ذلك الخبر أو غيره فقد ترك ما أمره الله تعالى باتباعه لقول
الله تعالى قط بطاعته ولا باتباعه . وهذا خلاف لأمر الله تعالى - اه . قلت :
أما إذا ورد من الأئمة القرآن أو الحديث الصحيح ، هذا اقترأ عليهم بالظن الكاذب ، إلا إذا
دعاهم أن الآية أو الحديث محتمل المعاني فرجحوا أحدها بأصول شرعية ، أو فسروه بقول
المتأخرين ، أو كان مخالفاً بكليات شرعية فالكليات مقدمة عليه . أنسى ابن حزم قوله تعالى
﴿ يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا أَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأَطِيعُوا أَمْرًا مِنْكُمْ ﴾ الذين المراد بهم عنده العلماء فأمر الله تعالى

اطاعتهم فيما قالوه . ونسى اتباع سبيل المؤمنين و السؤال أهل الذكر إن كان لا يعلم . ونسى
 « سنة الخلفاء الراشدين » ونسى « اقتدوا من بعدى أبا بكر وعمر » ونسى « عليكم بالجماعة
 و اتبعوا السواد الأعظم » فكيف يقول : لم يأمره الله تعالى باتباع أحد ؟ فهو كذب و افتراء منه .
 (١٤) ثم قال : و ليس فضل الصاحب عند الله تعالى بموجب تقليد قوله و تأويله
 لأن الله تعالى لم يأمر بذلك لكن موجب تعظيمه و محبته و قبول روايته فقط لأن هذا هو الذى
 أوجب الله تعالى . قلت : بحث تقليد الصحابة قد مضى من قبل ، و أسأله : فى أى آية قال
 الله تعالى : اقبلوا رواية الصعابى و لا تقلدوه ؟ فأت برهان إن كنت من الصادقين و إلا فاسكت .
 (١٥) قال فى رقم ٩٤ ص ٥٢ : و القرآن ينسخ القرآن و السنة تنسخ السنة و القرآن .
 و ذكر فيه خمس آيات تهويلا ، و هو من عجائبات العالم ، هل ورد فى سنة صحيحة و خبر ثابت
 أنه عليه السلام قال : السنة أو قولى ينسخ القرآن القطعى ؟! أو قال الله تعالى : إن السنة تنسخ القرآن ؟!
 و ما كان ربك نسيا ، هذه دعوى كاذبة لا دليل عليها ، و هو يقول نفسه : إن الظن أكذب
 الحديث ، و الظن لا يغنى من الحق شيئا ! و السنة ظنية ثبوتا فكيف تنسخ القرآن القطعى ؟!
 و لقائل أن يقول : إن من ترك الآية - كما ألزمت الناس بذلك - يجوز له أن يقول : السنة نسخت
 الآية لهذا تركت القرآن ، فما جوابك له ؟ قال المعلق : ما ذهب إليه من نسخ القرآن بالسنة حكى
 قولاً للشافعى و حكى كثيرون عنه أنه لا ينسخ الكتاب بالسنة كما فى المحلى على جمع الجوامع ،
 و قال ابن تيمية : يتوجه الاحتجاج بآية « ما ننسخ من آية أو ننسها نأت بخير منها أو مثلها »
 على أنه لا ينسخ القرآن إلا القرآن كما هو مذهب الشافعى و هو أشهر الروايتين عن الامام أحمد
 و عليها عامة أصحابه - اه - و دليله جلى و هو أن الظنى الدلالة لا يساوى قطعياً فلا يقوى
 على نسخه ، و قد نقل الرازى و غيره عن أبى مسلم الأصفهاني أن النسخ غير واقع فى التنزيل
 و رد كل آية قيل بنسخها إلى أنها محكمة كما تراه مبسوطة فى مواضع من تفسيره . و المسألة
 مبسوطة فى موضع آخر - اه - فالآيات التى ذكرها ابن حزم ترد عليه ، ليس فى واحد منها

أن السنة تنسخ القرآن إلا دعواه . وإن شئت بحث النسخ و المنسوخ مفصلا فليكن بمقدمة فتح الملهم من ص ۸۵ إلى ص ۸۸ فان الشيخ العثماني تكلم فيه من جميع جوانبه ولم يترك يان شيء ضروري يتعلق بالنسخ ، فجزاه الله خيرا .

(۱۶) إني تركت من رقم ۹۵ إلى رقم ۱۰۰ بحث الاجماع والقياس لوقت آخر و لموضع آخر . قال : و لا يحل القول بالقياس في الدين و لا بالرأى لأن أمر الله تعالى عند التنازع بالرد إلى كتابه و إلى رسوله ﷺ . قد صح فن رد إلى قياس أو إلى تعليل أو إلى رأى فقد خالف أمر الله تعالى - الخ . قلت : إذا وجد حكم الحادثة في القرآن أو الحديث فكيف التنازع ؟ و إذا لم يوجد فيها فوقع التنازع . وكيف يكون الرد إلى كتاب الله أو إلى رسوله ﷺ ؟ و لا بد أن يكون الرجوع إلى العلماء المجتهدين الماهرين برموز القرآن و الحديث و أسرارهما إن لم يكن عارفا مجتهدا نفسه و هو الرجوع إلى الله و رسوله ، و قد قال ابن حزم : الواجب على كل واحد أن يجتهد و لا يقلد أحدا ؛ و الاجتهاد هو استنباط المسائل و استخراجها من النصوص باشتراك العلة ، قال المعلق نقلا عن حاشية السيد محمد بن إسماعيل الأمير علامة اليمن : قد فسر المصنف الرأى في بعض رسائله بأنه الحكم في الدين بنبر نص مما يراه الملقى أخوط و أعدل في التعليل و التحريم و الإيجاب . قال : و من وقف على هذا الحد عرف ما معنى الرأى اكتفى في إيجاب المنع منه بنبر برهان إذ هو قول بلا برهان - اه ؛ و كان حدوث الرأى في القرن الأول قرن الصحابة ، و القياس في القرن الثاني . فكيف صار الرأى حلالا للصحابة رضى الله عنهم رغم ابن حزم ؟ و كيف صار القياس حلالا في القرن الثاني للتابعين و القرنان من خير القرون على لسان رسول الله ﷺ ؟ فان ابن حزم خالف في ذلك الصحابة و التابعين و هم فلة القرآن و الحديث لا يساويهم أحد ممن جاء بعدهم في العلم و الزهد و التقوى و خشية الله و الورع و الحفظ و الاتقان و الضبط و الايثار و بذل النفس و المال في خدمة الدين ، رضى الله عنهم و أَرْضاهم .

(١٧) في ص ٥٨ في هذا البحث صاح متبخرًا كأنه فتح إشيلية بقوله : و هم كلهم مقرون بمحمون على أنه ليس كل قياس صحيحًا و لا كل رأى حقًا ، فقلنا لهم : فهاتوا حد القيليس الصحيح و الرأى الصحيح الذى يتميزان به من القياس الفاسد و الرأى الفاسد ! و هاتوا حد العلة الصحيحة التى لا تقيسون إلا عليها من العلة الفاسدة ! فجلججوا - اه . انظر أنه كيف تفوه و لم يدر إلى الساعة ما الفرق بين الصحيح و الفاسد ! و القياس كان حدث في زمن الصحابة و هو مقرَّبُه و في عهد التابعين ثم ينكره و يقول : ميزوا بين الصحيح و الفاسد بل إذا قبل لهم ذلك يلجججون فيه ! و هو من عجائبات الكذب و الافتراء ، قال المعلق عن الأمير الصنعاني : العلة الصحيحة هى ما دل عليه التعليل للحكم بها في نص الكتاب أو السنة بأى حروف التعليل المعروفة في اللغة أو بتعليل الحكم على الوصف المناسب للتعليل . و العلة الفاسدة ما لم يأت تعليل الحكم بها في كتاب و لا سنة كالشبه و الدوران و نحوهما من مسالكها الباطلة - اه . و أنت تعلم مقدار علم من لم يميز بين الحد و الصحيح و الفاسد ، فكيف يصل ذهنه إلى مدارك الفقهاء الاطباء . قال الأستاذ الفقيه البجائي الشيخ محمد زاهد الكوثري رحمه الله تعالى في ص ٢٠ من مقدمة نصب الراية : وردت في الرأى آثار تدمه و آثار تمدحه ، و المذموم هو الرأى عن هوى ، و المدحوخ هو استنباط حكم النازلة من النص على طريقة فقهاء الصحابة و التابعين و تابعيهم بربد النظر إلى نظيره في الكتاب و السنة ، و قد خرج الخطيب غالب تلك الآثار في ، الفقيه و المتفقه ، و كذا ابن عبد البر مع بيان ، و اورد تلك الآثار . و القول المحتم في ذلك أن فقهاء الصحابة و التابعين و تابعيهم جروا على القول بالرأى بالمعنى الذى سبق . أى استنباط حكم النازلة من النص و هذا من الاجماع التى لا سبيل إلى إنكارها و قد قال الامام أبو بكر الرازى في الفيول بعد ما سرد ما كان عليه فقهاء الصحابة و التابعين من القول بالرأى : إلى أن نشأ قوم ذو جهل بالفقه و أصوله لا معرفة لهم بطريقة السلف و لا توقى للاقدام على الجهالة و اتباع الأهواء البشعة التى خالفوا بها الصحابة و من يعدم من أخلافهم فكان أول من نفى

القياس و الاجتهاد فى أحكام الحوادث إبراهيم النّظام و طعن على الصحابة من أجل قولهم
 بالقياس و نسبهم إلى ما لا يليق بهم و إلى ضد ما وصفهم الله به و أنى به شايهم بنهوره. و قلة
 عله بهذا الشأن. ثم تبعه على هذا القول نفر من المتكلمين البغداديين إلا أنهم لم يطنوا على
 السلف كطعنه و لم يعيهم لكنهم ارتكبوا من المكابرة و جحد الضرورة أمراً بشما فراراً من
 الطعن على السلف فى قولهم بالاجتهاد و القياس و ذلك أنهم زعموا أن قول الصحابة فى الحوادث
 كان على وجه التوسط و الصلح بين الخصوم لا على وجه قطع الحكم و إبرام القول فكأنهم قد
 حسنوا مذهبهم بمثل هذه الجهالة و تخلصوا من الشناعة التى لحقت النظام بتخطئة السلف ثم تبعهم
 رجل من الحشور جهول (يريد داود بن على) لم يدر ما قال هؤلاء و لا ما قال هؤلاء. و أخذ
 طرفاً من كلام النّظام و طرفاً من كلام متكلمى بغداد من نقاة القياس فاحتج به على نقي القياس
 و الاجتهاد مع جهله بما تكلم به الفريقان من مثبتى القياس و مبطله و قد كان مع ذلك ينفى
 حجج القول و يزعم أن النقل لا حظ له فى إدراك شىء من علوم الدين فأزول نفسه منزلة
 البهيمه بل هو أضل منها - اهـ ؛ و أبو بكر الرازى أطال النفس جداً فى إقامة الحجة على حجة
 الرأى و القياس بحيث لا يدع أى مجال للتشبيب ضد حجته ، فالرأى بهذا المعنى وصف مادم
 بوصف به كل فقيه ينفى عن دقة الفهم و كمال الغوص ، و لذلك نجد ابن قتيبة يذكر فى كتاب
 المعارف الفقهاء بعنوان أصحاب الرأى و يجد فيهم الأوزاعى و سفيان الثورى و مالك بن أنس
 رضى الله عنهم ، و كذلك نجد الحافظ محمد بن الحارث الحشى يذكر أصحاب مالك فى فضاء
 قرطبة باسم أصحاب الرأى ، وهكذا يفعل أيضاً الحافظ أبو الوليد ابن الفرضى فى تاريخ علماء الأندلس ،
 و كذلك الحافظ أبو الوليد الباجى يقول فى شرح حديث الداء العضال من الموطأ فى صدد الرد
 على ما يرويه النّقل عن مالك فى تفسير الداء العضال : و لم يرو مثل ذلك عن مالك أحد من
 أهل الرأى من أصحابه - اهـ ، يعنى أهل الفقه من أصحاب مالك ، إلى غير ذلك مما لا حاجة إلى
 استقصائه هنا ؛ و بهذا يتبين أن تنزيل الآثار الواردة فى ذم الرأى عن هوى فى فقه الفقهاء.

و في ردهم التوازل التي لا تنتهي إلى انتهاء تاريخ البشر إلى المنصوص في كتاب الله و سنة رسوله
 إنما هو هوى بشع تفذه حجب الشرع، و أما تخصيص الحنفية بهذا الاسم فلا يصح إلا بمعنى البراعة
 البالغة في الاستنباط فالنقطة حيث ما كان يصحبه الرأي سواء كان في المدينة أو في العراق،
 و طوائف الفقهاء كلهم إنما يختلفون في شروط الاجتهاد بما لاح لهم من الدليل و هم متفقون في
 الأخذ بالكتاب و السنة و الاجماع و القياس و لا يقتصرون على واحد منها، و أما أهل الحديث
 فهم الرواة النقلة و هم الصيادلة كما أن الفقهاء هم الأطباء كما قال الأعمش، فإذا اجتراً على الافتاء
 أحد الرواة الذين لم يتفقوا يقع في مهزلة كما نص الراهب زمري في الفاصل، و ابن الجوزي في
 التليس و أخبار الحق، و الخطيب في الفقيه و المتفقه على نماذج من ذلك فذكر مدرسة للحديث
 هنا بما لا معنى له، قال سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي في شرح مختصر الروضة في أصول
 الحنابلة: و أعلم أن أصحاب الرأي بحسب الاضافة هم كل من تصرف في الأحكام بالرأي فيتناول
 جميع علماء الاسلام لأن كل واحد من المجتهدين لا يستغنى في اجتهاده عن نظر و رأى و لو يتحقق
 المناط و تنقيحه الذي لا نزاع في صحته، و أما بحسب العلية فهو في غرف السلف من الرواة بعد
 عنة خلق القرآن علم على أهل العراق و هم على أهل الكوفة أبو حنيفة و من تابعه منهم، و بالغ
 بعضهم في التشنيع عليه، و إني والله لا أرى إلا عصمته بما قالوه و تنزيهه عما إليه نسبوه،
 و جملة القول فيه إنه قطعاً لم يخالف السنة عناداً و إنما خالف فيما خالف منها اجتهاداً بحجج
 واضحة و دلائل صالحة لائحة، و حججه بين أيدي الناس موجودة، و قل أن يتصف منها
 مخالفوه، و له بتقدير الخطأ أجر و بتقدير الاصابة اجران، و الطاعنون عليه إما حساد أو جاهلون
 بمواقع الاجتهاد، و آخر ما صح عن الامام أحمد رضي الله عنه إحسان القول فيه و الثناء عليه
 ذكره أبو الورد من أصحابنا في كتاب أصول الدين - اهـ؛ و قال الشهاب بن حجر المكي الشافعي
 في خيرات الحسان ص ٣٠: يتعين عليك أن لا تفهم من أقوال العلماء (أي المتأخرين من أهل
 مذهبه) عن أبي حنيفة و أصحابه إنهم أصحاب الرأي أن مرادهم بذلك تنقيصهم و لا نسبتهم إلى
 أنهم

أنهم يقدمون رأيهم على سنة رسول الله ﷺ ولا على قول أصحابه لأنهم برآء من ذلك . ثم بسط ما كان عليه أبو حنيفة وأصحابه في الفقه من الأخذ بكتاب الله ثم سنة رسوله ثم بأقوال الصحابة رداً على من توم خلاف ذلك ، ولا أنكر أن هناك أناساً من الرواة الصالحين يحرصون أبا حنيفة وأصحابه بالوقفة من بين الفقهاء وذلك بحيث لا ينتهون إلى العلل القاذحة في الأخبار التي تركها أبو حنيفة وأصحابه فيظنون بهم أنهم تركوا الحديث إلى الرأي ، وكثيراً ما يعلو على مداركهم وجه استنباط هؤلاء الحكم من الدليل لدقة مداركهم وجود قرائح النقلة فيقطعون في الفقهاء أنهم تركوا الحديث إلى الرأي ، وهذا التبر منهم لا يؤذى سوى أنفسهم

وأما ابن حزم فقد تبرأ من القياس جملة وتفصيلاً لحفظ أبي حنيفة وأصحابه من شائمه مثل حظ باقي الأئمة القائلين بالقياس ، والقاضى أبو بكر بن العربي عن قام بواجب الرد عليه في المواسم والقواصم ، وليس لابن حزم شبه دليل فيما يدعيه من نقي القياس غير المجازة بنى ما ثبت من الصحابة في حجة القياس وغير الاجترار على تصحيح روايات زائفة وردت في رد القياس ، والغريب أن بعض أصحاب المجلات ممن لم ينشأ نشأة العلماء اتخذ مجله منبراً يخطب عليه للدعوة إلى مذهب لا يدري أصله ولا فرعه تألف قبل عشر سنوات رمالة في أصول التشريع العام وجمع فيها آراء ابن حزم في نقي القياس وآراء بعض مشبهيه على طريق غير طريق الأئمة المتبوعين وآراء آخر لبعض الشذاذين مذهب على ما يعبه مصلحة فقط وإن خلف صريح الكتاب والسنة ، نصار بذلك جامعاً لأصول متضادة تتفرع عابثاً . فروع متضادة لا يجتمع مثلاً إلا في عقل مضطرب ، وما هذا إلا من قيل محاولة استيلاء البشر من اليقر ونحوه .

فقرى ابن حزم يحتاج في نقي القياس بحديث نعيم بن حماد الذي سقط نعيم روايته عند جمهرة النقاد وليس ابن حزم على علم من ذلك وهذا مما يعرفه صغار أهل الحديث من المشارقة وهو حديث قياس الأمور بالرأى . وفي سنده حرز الناصبي وإن كان الصحافي المتمجهد يجعله جريراً ويزيد على حجة ابن حزم حجة أخرى وهي حديث سبأيا الأمام في سنن ابن ماجه و يرى الصحافي

أنه حسن مع أن في سنده سويدا وفيه يقول ابن معين : حلال الدم . وأحمد : متروك الحديث ، وفيه أيضا ابن أبي الرجال وهو متروك عند النسائي ومنكر الحديث عند البخاري ويتصور فريقين من الفقهاء أهل رأى وأهل حديث وليس لهذا أصل بالمرّة وإنما هذا خيال بعض متأخري الشذاذ أخذاً من كلمات بعض جهلة النقلة بعد محنة أحمد ، وأما ما وقع في كلام إبراهيم النخعي وبعض أهل طبقة من القول بأن أهل الرأى أعداء السنن فبمعنى الرأى المخالف للسنن المتوارثة في المعتقد يعنون به الخوارج والقدرية والمشبّهة ونحوهم من أهل البدع لا بمعنى الاجتهاد في فروع الأحكام وحمله على خلاف ذلك تحريف للكلم عن مواضعه ، فكيف والنخعي نفسه وابن المسيب نفسه من أهل القول بالرأى في الفروع رغم انصراف المتخايين خلاف ذلك ، ويحاول ابن حزم أن يكذب كل ما يروى عن الصحابة في القياس لا سيما حديث عمر مع أن الخطيب وغيره يروون عنه بطرق كثيرة بالفاظ متقاربة وكذا عن باقي الصحابة ، قال الخطيب بعد أن روى حديث معاذ في اجتهاد الرأى في الفقيه والمتفقه : وقول الحارث ابن عمرو عن أناس من أصحاب معاذ يدل على شهرة الحديث وكثرة روايته وقد عرف فضل معاذ وزهده والظاهر من حال أصحابه الدين والثقة والزهد والصلاح . وقد قيل إن عبادة ابن نسي رواه عن عبد الرحمن بن غنم عن معاذ وهذا إسناد متصل ورجاله معروفون بالثقة على أن أهل العلم قد قبلوه واحتجوا به فوقفنا بذلك على صحته عندهم - اهـ : ومثله بل ما هو أوفى منه مذكور في فصول أبي بكر الرازي ، وقد سبقت كلمته في نقاة القياس وليس هذا موضع بسط لذلك فليراجع فصول أبي بكر الرازي والفقيه والمتفقه للخطيب من أراد معرفة طرق الروايات القاضية على مجازفات الظاهرية وأذيالهم ، ولعل هذا القدر كاف هاهنا انتهى .

وسبأني مزبد لذلك من المعلق فانتظره .

(١٨) قال في بحث إبطال أدلة القياس ج ١ ص ٦٠ : في القرآن . فان تنازعتم في شئ فردوه إلى الله والرسول إن كنتم تؤمنون بالله واليوم الآخر ، فمن الباطل المحال أن

يكون الصحابة رضى الله عنهم يعلمون هذا و يؤمنون به ثم يردون عند التنازع إلى قياس أو رأى
هذا ما لا يضربهم ذو عقل - اهـ . قلت : يقال عليه : هم إذا ردوه إلى قياس له علة منصوصة
في كتاب أو سنة فقد ردوا إلى الله تعالى و الرسول ﷺ و قد ذكر العلامة ابن القيم رحمه الله تعالى
أن عمل الصحابة بالقياس و الرأى متواتراً متواتراً معنوياً في عدة قضايا ذكر منها شطراً واسعاً - اهـ
عن الأمير الصنعاني بحاشية الأصل ، قاله المعلق . انظر كيف كذب الصحابة في ذلك و اقترى
عليهم أنهم لم يردوه إلى قياس و رأى ! بنكر طلوع الشمس في رابعة النهار ، و أقسية الصحابة
في القضايا موجودة في كتب الحديث ، كما لا يخفى على القديم و الحديث .

(١٩) إنه لا يستحي و الحياء شعبة من الايمان ، قال في ص ٦١ بخادع الناس : فكيف
و قد ثبت عن الصديق رضى الله عنه أنه قال : أى أرض تغلى أو أى سماء تظلى إن قلت في
آية من كتاب الله برأى أو بما لا أعلم - اهـ . قلت : أيها المصنف الذكى ! انظر أن الكلام هنا
في استنباط حكم القروع من النصوص برعاية شرائط الاستخراج لا في تفسير القرآن ، و أثر
أبي بكر الصديق بخاص بتفسير القرآن لا تعلق له بالمتنازع فيه و أورده ابن حزم بخادعاً إن درى
أنه لا تعلق له بالمبحث فهو عناد منه أو لم يدربه ، فانا لله و إنا إليه راجعون ! فهذا العلم يشنع
في الأئمة . قال المعلق : هذا أثر خاص بتفسير القرآن ، و النزاع في الأحكام . أخرج أبو عبيد
في فضائله و عبد بن حميد عن إبراهيم التيمي قال : مثل أبو بكر عن . الأب ، ما هو ؟ قال :
أى سماء تظلى و أى أرض تغلى إذا قلت في كتاب الله ما لا أعلم : فكلامه في تفسير لفظة لغوية
جهل معناها ، فليس من محل النزاع في ورد و اصدار إذ النزاع إلحاق فرع بأصل في حكمه لمشاركته
في علة منصوصة لا في تفسير لفظة لغوية ، و قد اتفق لعمر كما اتفق لأبي بكر في الآية ، فأخرج
عبد بن حميد و ابن الأنبارى في المصاحف عن أنس قال : قرأ عمر . و فاكهة و أباً ، قال :
هذه الفاكهة قد عرفناها ، و ما . الأب ؟ قال : قد نهينا عن التكلف - اهـ عن الأمير الصنعاني .
ثم ذكر ابن حزم أثر عمر رضى الله عنه لكن لا مساس له بمحل النزاع و هو أيضاً متعلق بالتفسير ،

ثم ذكر أثر عثمان رضى الله عنه وهو مثبت للرأى لا مبطل له فانه روى عنه فى فتيا أقرى بها :
 إنما كان رأيا رأيه فمن شاء أخذه ومن شاء تركه ، أى إذا ثبت عنده خلافة فليس فيه أنه
 ينفى الرأى أو يذمه ، ثم ذكر أثر على فى المسح أعلى الحنف : لو كان الدين بالرأى لكان أسفل
 الحنف أولى بالمسح من أعلاه - اه . قلت : تمامه : لكنى رأيت رسول الله ﷺ يمسح على أعلاه ؛
 فكأنه قال : لو لا النص لمسحنا برأينا أسفل الحنف ؛ فبینه إثبات للرأى لو لا النص - اه نقله
 المعلق عن الأمير . وابن حزم يظن أن فيه فتيا للرأى ١ و ابن هذا من ذاك ١٩ ثم ذكر عن سهل
 ابن حنيف رضى الله عنه : أيها الناس اتهموا رأيكم على دينكم - اه . قلت : ليس فيه نفي للرأى
 بل يعلم منه أنه كان يستعمل فى زمن الصحابة و به على أنه لا يكون مخالفا لدينكم وليس فيه
 شيء زائد على هذا ، ثم ذكر عن ابن عباس رضى الله عنهما : من قال فى القرآن برأيه فليتبوأ مقعده
 من النار - اه . قلت : لا تعلق له من محل النزاع فان الكلام فى الأحكام لا فى تفسير القرآن
 وهذا كله يدل على سوء فهم ابن حزم ، ثم ذكر عن ابن مسعود رضى الله عنه : سأقول فيها
 بمحمد رأى فان كان صوابا فمن الله ورسوله وإن كان خطأ فنى و من الشيطان ، و الله ورسوله
 برى - اه . قلت : هذا إثبات للرأى لا نفي له فانه استعمل فى الحكم و كان رائجا فى زمن الصحابة ،
 ثم ذكر عن معاذ رضى الله عنه فى حديث : يتدع كلاما ليس من كتاب الله عز و جل و لا من
 سنة رسول الله ﷺ فأياكم و إياه فانه بدعة و ضلالة - اه . قلت : هو الحق لكن ليس فيه أن
 الرأى لا يجوز فى استنباط الأحكام من النصوص بطله مشتركة ، و الكلام فى هذا لا فى إيجاد البدعة
 التى ليس لها أصل فى الكتاب و السنة ، و ابن هذا من ذاك . ثم قال : و على هذا النحو كل
 رأى روى عن بعض الصحابة رضى الله عنهم لا على أنه إلزام و لا أنه حق لكنه إشارة بغفو
 أو صلح أو تورع فقط لا على ميل الإيجاب - اه . انظر هذا الاجترار منه مجازة رجما بالغيب
 ألم تعلم أنه وقع للصحابة الخلاف فى ميراث الجد و الحكم بالرأى لأنهم لم يجدوا فيه نصا و غير
 ذلك من الآراء التى حكموا بها - اه الأمير . فكيف يقول ابن حزم أنه كان أعلى وجه الغفو

والصلح لا على وجه الإيجاب والالزام ، وهذا كله يدل على سوء الفهم وهو يريد بذلك نقطة الصحابة رضى الله عنهم وتحريف كلامهم عن موضعه وتأويله بما لا يرضى قائله . ثم ذكر حديث معاذ رضى الله عنه الذى فيه : اجتهد رأيي ولا آلو ؛ لا يصح - الخ . والبحث فيه قد تقدم فليراجع فصول أبى بكر الرازى و . الفقيه و المتفقه ، للخطيب البغدادى ، والحديث رواه أبو داود و الترمذى فتذكره .

(٢٠) روى بسنده فى ج ١ ص ٦٢ حديث عوف بن مالك الأشجعى من طريق نعيم ابن حماد : أخبرنا عبد الله بن المبارك أخبرنا عيسى بن يونس بن أبى إسحاق السيسى عن حريز بن عثمان - إلى آخره ، وفيه : أعظمهم فتنة على أمتى قوم يقيسون الأمور بأرائهم فيحطون الحرام ويحرمون الحلال ، الحديث - اه . قلت : انظر أيها الذكى أن فى سند الحديث زاد عبد الله بن المبارك وليس له ذكر فى طرق الحديث ، قال المعلق : هذا الحديث فى قوم يخالفون صرائح النصوص بقياساتهم فان قوله : فيحطون الحرام ويحرمون الحلال ، دال على أنهم يفعلون ذلك فيما ثبت النص فيها على خلاف ما قالوه لأنه كان حلالا وحراما ولا ينصف بذلك إلا عن نص ، وكون الأصل الحل هو عن نص وهو ما ذكره المصنف «خلق لكم ما فى الأرض جميعا» - اه الأمير ، وأقول : المصنف حكم فى الفصل بوضع هذا الحديث - اه . استدل بأن الحديث الذى حكم عليه بوضعه نفسه فهذا من عجائبات الدنيا عند أهل العلم وما هذا إلا تهوره وتجاوره على الشريعة بهواه ضل وأضل الناس وأجرى الحديث الموضوع فى استنباط الأحكام من النصوص بعله منصوفا فى الشريعة . وأزول الفقهاء الأطباء منزلة قوم يخالفون صرائح النصوص وبه يذم رأى المحمود من المجتهدين فمن يكون مثله فى مخادعة الناس جهارا ، وانعدم الحياء منه ؟ والحديث المذكور رواه أيضا ابن عبد البر فى جامع بيان العلم وفضله ج ٢ ص ٧٦ : حدثنا عبد الوارث بن سفيان قال حدثنا قاسم بن أصبغ قال حدثنا عبيد بن عبد الواحد بن شريك قال حدثنا نعيم بن حماد قال حدثني عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان - الخ . وليس فيه ذكر

لعبد الله بن المبارك بين نعيم وعيسى وهو الصواب لأن الحديث معروف من رواية نعيم عن عيسى، ونسبه الهيثمي في مجمع الزوائد إلى الطبراني في الكبير والبزار ورجال إسناده الحديث ثقات كلهم إلا أنه حديث ضعيف جدا خطأ فيه نعيم، وإليك ما قاله أئمة الحديث، قال ابن حجر في تهذيب التهذيب: وقال أبو زرعة الدمشقي: قلت لدحيم: حدثنا نعيم بن حماد عن عيسى بن يونس عن حريز بن عثمان عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير عن أبيه عن عوف بن مالك عن النبي ﷺ قال: تفرق أمتي على بضع وسبعين فرقة - الحديث، فقال: هذا حديث صفوان ابن عمرو وحديث معاوية، يعني أن إسناده مقلوب، قال أبو زرعة: وقالت لابن معين في هذا الحديث فأنكره، قلت: فمن أين يؤتى؟ قال: شبه لهم، وقال محمد بن علي المروزي: سألت يحيى بن معين عنه فقال: ليس له أصل، قلت: فنعيم؟ قال: ثقة، قلت: كيف يحدث ثقة ياطل؟ قال: شبه له، وقال ابن عدي بعد أن أورد هذا الحديث من رواية سويد بن سعيد عن عيسى هذا إنما يعرف بنعيم بن حماد رواه عن عيسى بن يونس فتكلم الناس فيه ثم رواه رجل من أهل خراسان يقال له الحكم بن المبارك ثم مرقة قوم ضعفاء ممن يعرفون بسرقة الحديث، وقال عبد الغنى بن سعيد المصري: كل من حدث به عن عيسى بن يونس غير نعيم بن حماد فأنما أخذه من نعيم، وبهذا الحديث سقط نعيم عند كثير من أهل العلم بالحديث إلا أن يحيى بن معين لم يكن ينسبه إلى الكذب بل كان ينسبه إلى الوهم - قاله المعلق - فانظر اجترأ ابن حزم يستدل بحديث ضعيف بل موضوع في ذم القياس والرأى المشروع من الشريعة! فهو خداع واضح جلي البرهان، وبهذا المقدار من الجهل يشغب على الأئمة، فهل في دار من يهني ابن حزم على ذلك الكذب والخداع! والكلام في سويد تقدم فنذكره.

(٢١) وقال في ص ٦٤ في بحث إبطال الرأى بزعمه الفاسد بعد رواية أبي هريرة في خطبة النبي ﷺ لجمع هذا الحديث جميع أحكام الدين أولها عن آخرها، فقيه أن ما سكت عنه النبي ﷺ فلم يأمر به ولا نهى عنه فهو مباح وليس حراما ولا فرضا، وإن ما أمر به

فهو فرض و ما نهى عنه فهو حرام . و أن ما أمرنا به فأنما يلزمنا منه ما نستطيع فقط . و أن
نعمل مرة واحدة تؤدي ما ألزمنا و لا يلزمنا تكراره فأى حاجة بأحد إلى قياس أو رأى مع
هذا البيان الواضح - اه . قلت : و ما سيكت عنه إذا كان مباحا كما زعم فلما اختلف الصحابة
فما بينهم فى المسائل المسكوت عنها و هم أعرف بمعانى الحديث و مناشئ الأحكام و أسرار الشريعة ؟
لأنهم أعمق علما و أعلم فقها و هم أجاز الأمة ، و مثل هذا التقسيم منقول عن صاحب الشريعة
أو عن فقهاء الصحابة و التابعين ! انظر كيف فتح باب الرخصة للعوام بقوله : لا يلزمنا تكراره ،
و الاجازة لهم بترك الأعمال ! هذا عجيب جدا ! و من قال بالرأى مع وجود النص ؟ قال المعلق :
قلت : أما مع النص على الحكم فلا قائل بالقياس ولكنه من المعلوم قطعا يقينا أنه لم يأت فى كل
حادثة نص بحكمها فانه من المعلوم يقينا أنها انفتحت قضايا اختلف فيها الصحابة لعدم النص و هم
أعرف الناس بالنصوص فانهم اختلفوا فى مسائل من الموارث كبراث الجد و مسائل العول
و مسألة بيع أمهات الأولاد ، و هذه مسائل لا تنحصر فى التنوع من الطلاق و العدد و حكوا
فيها تحليلا و تحريما بالآراء . و قد صرح المصنف رحمه الله أنه وقع الرأى فى القرن الأول و هو
قرن الصحابة فكيف يقول : فأى حاجة للقياس ؟ على أننا قد حققنا لك أن القياس على العلة
المنصوصة هو من النص فالرجوع إليه عند التنازع رجوع إلى الله و رسوله ﷺ و ليس هذا
القياس من ضرب الأمثال فى الدين بل هو من الدين - اه السيد الأمير . قلت : و ابن حزم
لم يدر الفرق بينهما فطاري قوله و القياس ضرب الأمثال فى الدين لله تعالى و لم يبق له حجة
على ذلك ، و الآيات التى ذكرها لا تناسب المقام كما لا يخفى على ذوى الأفهام ، ثم عارضهم
بقول الروافض أو بقول كل مقلد بإمام الخ ، فهو خط منه من سوء الفهم ، أقلم يدر أن
الروافض فرقة باطلة لا يعترض بأقوالها على أهل السنة و الجماعة لأن أصولها متضادة باطلة
لا توازى أصول أهل السنة المستخرجة من نصوص القرآن و الحديث فكيف يعارض بها
و قول أهل كل مقالة لا يكون حجة على قول مجتهد آخر .

(٢٢) قال في ص ٦٥ في رقم ١٠١ مسألة : و أفعال النبي ﷺ ليست فرضا إلا ما كان منها يائنا لأمر فهو حيثئذ أمر لكن الاتبساء به عليه الصلاة والسلام فيها حسن ، و برهان ذلك هذا الخبر الذى ذكرنا آنفا من أنه لا يلزمنا شيء إلا ما أمرنا به أو نهانا عنه ، و ما سكت عنه فعفو ساقط عنا ، و قال عز و جل ﴿ لقد كان لكم فى رسول الله اسوة حسنة ﴾ اه . قلت : هذا الارسال والاطلاق لا يصح فى أفعاله ﷺ ، ثم أقول على منواله : هل قال عز و جل فى تلك الآية إن أفعاله ﷺ لا تلزم الأمة إلا ما كان فيها أمر أو نهى ، و ما سكت عنه فهو عفو ساقط عنكم ، و ليس هذا فى آية ، و ما كان ربك نسيا ، بل قال ﴿ قل إن كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبكم الله ﴾ الآية ، ليس فيها تفريق بين أفعاله و أوامره بل حب الله إياهم منحصر فى اتباعه مطلقا قولا كان أو فعلا ، و قال عز و جل « أطيعوا الله و أطيعوا الرسول ، لم يذكر فيها الفرق بل عام فى إطاعة الرسول قولا و فعلا ، و غيرها من الآيات الكثيرة موجود فى ذلك الباب . قال نثر الاسلام رضى الله عنه : هى أربعة أقسام : مباح و مستحب و واجب و فرض ، و فيها قسم آخر و هو الزلة لكن ليس من هذا الباب فى شيء لأنه لا يصلح للاقتداء و لا يخلو عن بيان مقرون به من جهة الفاعل أو من الله تبارك و تعالى كما قال عز و جل ﴿ و عصي آدم ﴾ و قال عز و جل حكاية عن موسى من قتل القبطى ﴿ قال هذا من عمل الشيطان ﴾ - اه . قال شمس الأئمة : إن الزلة أخذت من قول القائل : زل الرجل فى الطين - إذا لم يوجد القصد إلى الوقوع و لا إلى الثبات بعد الوقوع ولكن وجد القصد إلى المشى فى الطريق فعرقا بهذا أن الزلة ما يتصل بالفاعل عند فعله ما لم يكن قصده بعينه ولكنه زل فاشتغل به عما قصده بعينه ، و المصيبة عند الإطلاق إنما يتناول ما يقصده المباشر بعينه و إن كان قد أطلق الشرع ذلك على الزلة مجازا ، فإن قيل : لما لم يكن الفعل الحرام مقبوعا فى الزلة فقيم العتاب ؟ قلنا : إن الزلة لا تخلو عن نوع تقصير يمكن للكلف الاحتراز عنه عند التثبت فاستحقاق العتاب بناء عليه . كمن زل فى الطريق يستحق اللوم لترك التثبت و التقصير ، قال الشيخ أبو الحسن البشاعرى رحمه الله فى عصمة الأنبياء :

و ليس

و ليس معنى الزلة أنهم زلوا عن الحق إلى الباطل و عن الطاعة إلى المعصية و لكن معناها الزلل
عن الأفضل إلى الأفضل و عن الأصوب إلى الصواب و كانوا يعاقبون لجلال قدرهم و منزلتهم
و مكاتبتهم من الله تعالى . . و اختلفوا في سائر أفعال النبي ﷺ عما ليس بسهولة و لا طبع لأن
البشر لا يخلو مما جبل عليه و لا يكون هذا الفعل يائنا لمجمل الكتاب و لا يكون امتثالا و تنفيذاً
لأمر سابق و لا يكون مختصاً به كالزيادة على الأربع في النكاح ، فبعد هذه القيود إما إن علت
صفة ذلك الفعل في حقه ﷺ من وجوب أو ندب أو إباحة أو لم تعلم ، فان علت فالجمهور على
أن أمته مثله في كونهم متعبدين في التأسى به باتيان ذلك الفعل على تلك الصفة و إن لم تعلم فقال
بعضهم : يجب الوقف فيها ، و قال بعضهم : بل يلزمنا اتباعه فيها ، و قال الكرخي رحمه الله :
نعتقد فيها الإباحة (أى في حقه ﷺ) فلا يثبت الفضل إلا بدليل ، و لا يثبت المتابعة منا
إياه فيها إلا بدليل ، و قال الشيخ أبو بكر الرازي الجصاص مثل قول الكرخي إلا أنه قال :
علينا اتباعه لا ترك ذلك إلا بدليل ، قال صاحب الكشف : معناه جواز متابته فيه لا يترك
ذلك أى لا يحمل على الخصوصية إلا بدليل ، أو معناه : يجب علينا اعتقاد إباحته في حقنا
لا يترك ذلك الاعتقاد إلا بدليل ، و الفرق بين قول الجصاص و بين قول الفريق الثاني أن
الاتباع واجب عندم على اعتقاد أن ذلك الفعل واجب في حقه و في حقنا ، و الاتباع في قول
أبي بكر ثابت على اعتقاد أنه مباح في حقه و في حقنا كما لو ثبت بالتخصيص إباحة فعل له من غير
تخصيص - اهـ (لعله من غير تخصيص) ؛ قال نضر الاسلام : وهذا (أى قول الجصاص) أصح
عندنا ، و قال شمس الأئمة : الصحيح ما ذهب إليه الجصاص لأن في قوله تعالى ﴿لقد كان لكم
في رسول الله أسوة حسنة﴾ تخصيص على جواز التأسى به في أفعاله فيكون هذا النص معمولاً به
حتى يقوم الدليل المانع وهو ما يوجب تخصيصه بذلك و قد دل عليه قوله تعالى ﴿فلما قضى زيد
منها وطراً زوجناكمها لكيلا يكون على المؤمنين حرج في أزواج أدعياتهم﴾ و في هذا بيان أن
ثبوت الحل في حقه مطلقاً دليل ثبوته في حق الأمة أى بدلالة المفهوم المخالف لأنه سبحانه

على تزويجه ﷺ بنى الحرج الكائن في تحريم زوجات الأدياء ، و مفهومه : لو لم يزوجه ثبت الحرج على المؤمنين في ذلك ، و ثبوت الحرج على ذلك التقدير إنما يكون إذا اتحد حكمهم بحكمه ، ألا ترى أنه نص على تخصيصه فيما كان هو مخصوصا به بقوله «خالصة لك من دون المؤمنين» و هو النكاح بغير مهر ، فلو لم يكن مطلق فعله ﷺ دليلا للأمة في الاقدام على مثله لم يكن لقوله تعالى «خالصة لك» ، فائدة فإن الخصوصية ثابتة بدون هذه الكلمة و الصحابة رضی الله عنهم كانوا يرجعون إلى فعله احتجاجا و اقتداء ، كتقيل الحجر فقال عمر : لو لا أنى رأيت رسول الله ﷺ يقلك ما قبلتك ، و لم ينكر عليه ذلك ، و تقيل الزوجة صائما ، و أمثلة ذلك كثيرة لا سيما في أبواب العبادات يحيط به مستقرؤه من دواوين السنة ، و هذا كله داخل في عموم «فاتبعوني يحبكم الله» ، و هذا لأن الرسل عليهم الصلاة و السلام أئمة يقتدى بهم كما قال الله تعالى «إني جاعلك للناس إماما» فالأصل في كل فعل يكون منهم جواز الاقتداء بهم إلا ما ثبت فيه دليل الخصوصية باعتبار أحوالهم و علو منازلهم ، و إذا كان الأصل هذا ففي كل فعل يكون منهم بصفة الخصوص يجب بيان الخصوصية مقارنا به إذ الحاجة إلى ذلك ماسة عند كل فعل يكون حكمه بخلاف هذا الأصل ، و السكوت عن البيان بعد تحقق الحاجة إليه دليل النفي . فترك بيان الخصوصية يكون دليلا على أنه من جملة الأفعال التي هو فيها قدوة أمة - و الله أعلم .

فصار الحاصل أن عند أبي الحسن الأصل هو الاختصاص و الاشتراك لعارض ، و عند الخصاص الأصل هو الاتباع ، و الخصوصية بعارض ، كما أن الأصل في الكلام الحقيقة ، و المجاز بعارض ، و العارض لا يثبت إلا بدليل - انتهى من مقدمة فتح الملقوم . فظهر بهذا التفصيل أن قول ابن حزم على الإطلاق باطل فإنه على أصله يترك كثير من السنن المؤكدة اللازمة علينا و الواجبات أيضا كما لا يخفى ، ثم أقول : و أسأل ابن حزم : ما تقول في رفع اليدين في الصلاة عند الركوع و الرفع منه و بين السجدين و القيام إلى ركعة ؟ هل هو فرض أو واجب أو سنة أو مستحب أو مباح ؟ فإنه ﷺ فعله حتى قيل إلى الوفات ، و لم يقل ﷺ : ارفعوا أيديكم في الصلاة عند

الركوع و الرقع منه و بين السجدين ! فهل هو مخير بين الترك و الفعل أم لا ؟ أو يكفى له أن
 يسجد واحدة في صلاة واحدة فقط و لا يلزمه تكراره لقوله عز و جل ﴿لقد كان لكم في
 رسول الله أسوة حسنة﴾ ؟ و ما تقول في حق التأمين في الصلاة خلف الامام هل هو فرض
 لازم علينا أو مستحب أو مباح في اختيارنا تؤمن أم لا ؟ فانه عليه السلام قال : إذا قال الامام
 « غير المغضوب عليهم و لا الضالين » فقولوا : آمين ، و قال : إذا آمن الامام فأمنوا ؛ فقلوه
عليه السلام فقولوا ، و « آمنوا » أمر منه لقوله عز و جل ﴿لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة﴾ ؟
 و قال عليه السلام : أوتروا يا أهل القرآن ، فانه أمر ، فما تقول في قيام الليل هل هو فرض لازم علينا
 أم لا و قام عليه السلام في الليل إلى آخر الحياة ؟ لقول الله عز و جل ﴿لقد كان لكم في رسول الله
 أسوة حسنة﴾ و قال تعالى ﴿و ما ينطق عن الهوى﴾ و ما تقول في « ربنا و لك الحمد » هل هو
 فرض لازم علينا أم لا ؟ فانه عليه السلام قال : إذا قال الامام « سمع الله لمن حمده » فقولوا « ربنا
 » إلى الحمد ، الحديث أمر منه لقول الله عز و جل « لقد كان لكم في رسول الله أسوة حسنة »
 و قال تعالى « أطيعوا الله و أطيعوا الرسول » و قال « فاتبعوني يحببكم الله » الآية ١ و أمثال ذلك
 من المسائل الفرعية كثيرة في زبر الحديث لا يخفى على طالبها - هذا ، و قد قلت لك مرارا
 أن هذه الأوراق أكيله بمكياه و أنسج على منواله و أمشي على مجراه بأقواله لقول الله
 عز و جل ﴿فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم﴾ .

(٢٣) قال في رقم ١٠٢ ص ٦٥ مسألة : و لا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا عليه السلام ،
 قال عز و جل ﴿اكل جعلنا منكم شرعة و منهاجا﴾ . ثم روى بسنده حديث جابر بن عبد الله
 رضي الله عنه مرفوعا قال : أعطيت خمسا لم يعطهن أحد قبلى - الحديث ، برهاننا على الدعوى
 المذكورة . قالت : حكمه على الاطلاق بعدم العمل على شرائع من قبلنا لا يصح بل فيها مستثنيات
 يعمل عليها في شريعتنا أيضا كما بين في محله . قال تعالى ﴿و كتبنا عليهم فيها أن النفس بالنفس و العين
 بالعين و الأنف بالأنف﴾ الآية ، و غيرها من الأحكام التي معمول بها في شريعتنا أيضا ؛ و الآية

لا تدل على المنع من العمل ، وأيضاً فيها : منكم ، خطاب لمن والظاهر معناه لكل منكم جعلنا
 شرعة ومنهاجا ، ولا تعلق لها بما ادعاه ، وأيضاً هو خبر ليس فيها : لا تعملوا عليها ! وما كان
 ربك نسياً ؛ وكذا الحديث المذكور خبر في بيان الأفضلية و شرفه على الأنبياء ليس فيه النهي
 عنه وليس لها تعلق بالمبحث إلا بتكلفات باردة و تأويلات بعيدة و بمقدمات ضعيفة يجرى فيها
 الرأى والقياس والاجتهاد وهو لم يقل به إلا اضطراراً وهو باطل عنده بأسره ، ثم في سند
 الحديث : محمد بن وضاح القرطبي ، قال ابن القرضى على ما في ج ٥ ص ١٦٦ من اللسان : له خطأ
 كثير وأشباه يصحها وكان لا علم له بالفقه ولا بالعربية ، قال الذهبي : قلت : هو صدوق في
 نفسه رأس في الحديث ، وكان أحمد بن خالد لا يقدم عليه أحداً ويصف فضله وورعه غير
 أنه كان يكثر الرد للحديث ويقول : ليس هذا من كلام النبي ﷺ وهو ثابت من كلامه
 وله خطأ كثير يحفظ عنه وأشباه كان يخلط فيها وكان لا علم عنده بالفقه ولا بالعربية ،
 وقال ابن عبد البر : كان الأمير عبد الله ابن الأمير عبد الرحمن بن محمد الناصر يقول : ابن وضاح
 كذب على يحيى بن معين في حكاية عنه أنه سأل عن الشافعي فقال : ليس بثقة ، قال عبد الله :
 قد رأيت أصل ابن وضاح الذي كتبه بالمشرق وفيه : سألت يحيى بن معين عن الشافعي فقال :
 دعنا لو كان الكذب حلالاً لمنعه مروته أن يكذب - اهـ - فلو كان مثل هذا الرجل في سند
 استدلال مخالف ابن جزم لصاح ابن جزم صياحاً يسميه كل إنسان وإن كان أصم ! وله أغلاط
 كثيرة خصوصاً في حق الرواة والرجال مثلاً أنه قال في الكلام على حديث : لا صلاة بعد
 طلوع الفجر إلا ركعتي الفجر ، : والرواية في هذا الباب ساقطة مطروحة مكذوبة ، و يسار
 مولى ابن عمر مجهول ومُدلس ، وكعب بن عجرة لا يدري من هو ، قلت : يسار المدنى مولى
 ابن عمر من رجال أبي داود والترمذي وابن منبج قال بعضهم : هو ابن عمر روى عن مولاه
 عبد الله بن عمر وعنه أبو علقمة مولى ابن عباس ، قال أبو زرعة : مدنى ثقة وذكره ابن حبان
 في الثقات - قاله الحافظ ابن حجر في ج ١١ ص ٣٧٦ من تهذيب التهذيب ، وقد ذكره في

ج ٦ ص ٧٧٥ من اللسان وقال : وثقه أبو زرعة - اه . ولم يقل أحد منهم إنه مجهول .
هو من كرامة جهالة ابن حزم ! و كعب بن مرة صحابي من رجال الأربعة ، و الصحابة كلهم
عدول ، و ابن حزم يقول . كعب بن مرة لا يدري من هو . قال الحافظ في ج ٨ ص ٤٤١
من التهذيب : كعب بن مرة و قيل مرة بن كعب البهزي السلي سكن البصرة ثم الأردن روى
عن النبي ﷺ و عنه شرحبيل بن السمط و أبو الأشعث الصنعاني و جبير بن نفير و أسامة بن
خريم و سالم بن أبي الجعد و قيل لم يسمع منه و عبد الله بن شقيق - و قال : مرة بن كعب -
و غيرهم ، قال ابن عبد البر : و الأكثر يقولون : كعب بن مرة ، له أحاديث الخ . و لم يقل
غير ابن حزم : لا يدري من هو ؟ و لعله اشتبه عليه كعب المدني و هو أحد المجاهيل كما في التهذيب
أضنا ، تدبر و استقم و لا تغتر بقول ابن حزم فانه بتهوره يتعدى الحدود الواضحة .

(٢٤) قال في ج ١ ص ٦٦ من رقم ١٠٣ : و لا يحل لأحد أن يقلد حيا و لا ميتا
و على كل أحد من الاجتهاد حسب طاقته - إلى أن قال : برهان ذلك قول الله عز و جل
« أطيعوا الله و أطيعوا الرسول و أولى الأمر منكم » - الخ . قلت : إطاعة أولى الأمر و اتباعهم
فما قالوه تقليد أم لا ؟ و لم يقل عز و جل في هذه الآية : إن التقليد لا يحل ، أو هو حرام !
بل أمر باتباع أولى الأمر و هم غير الله و غير الرسول و هم عند ابن حزم العلماء فكيف قال :
لا حيا و لا ميتا ؟ قال المعلق : كلام المصنف رحمه الله مبني على أن المراد بأولى الأمر العلماء .
و هو أحد أقوال السلف في تفسير الآية و لكنه أخرج ابن أبي شيبة و البخاري و مسلم و ابن جرير
و ابن أبي حاتم عن أبي هريرة قال قال رسول الله ﷺ : « من أطاعني فقد أطاع الله و من
أطاع أميري فقد أطاعني ، و من عصاني فقد عصى الله و من عصى أميري فقد عصاني » ؛ و في
أحاديث مرفوعة بنحوه . و آثار عن السلف مختلفة فمنهم من فسرهم بالعلماء ، ثم تلى كلام المصنف
استروا العلماء من أحكام الكتاب و السنة و إن الفيا معناها رواية الكتاب و السنة ، و قبول
رواية العالم ليس تقليدا له بل من العمل بخبر الآحاد الذي تعبد الله بالعمل به العباد و هو العمل

بالظن المستفاد من أخبار الآحاد ، و في قوله : لم يأمر الله بطاعة بعض أولى الأمر دون بعض ، إيهام أنه لا يقبل قوى العالم الواحد حتى تكون إجماعاً و هو خلاف ما قرره كما لا يخفى . اهـ من السيد الأمير رضى الله عنه ، وانظر ما كتبناه تعليقا على الأحكام لتؤلف ج ٤ ص ١٣٥ - انتهى . قلت : لم يقل عز وجل في الآية المذكورة : أطيعوا جميع أولى الأمر العلماء ، ولم يذكر لفظاً يدل على معنى الجميع بل تركه مطلقاً ، وكيف يمكن جميع علماء العالم اتفاقهم على حكم ؟ وكيف يعلم ذلك أنهم اتفقوا على ذلك ؟ وأيضاً لم يقل عز وجل فيها : على كل واحد أن يجتهد حسب طاقته ، وما كان ربك نسياً . بل قال عز وجل ﴿ ولو ردّوه إلى أولى الأمر لعله الذين يستنبطونه منهم ﴾ ففرق بين أهل الاستنباط وغيرهم ، والجاهل كيف يقدر على الاجتهاد ؟ بل العالم أيضاً لا يقدر على الاجتهاد ، ولذا قال : فاسألوا أهل الذكر ان كنتم لا تعلمون ، ولم يقل عز وجل : فاجتهدوا إن كنتم لا تعلمون ، وما كان ربك نسياً ، بل علام الغيوب والشهادات ، وقال : وما كنا عن الخلق غافلين ، : وعن علي بن أبي طالب رضى الله عنه مرفوعاً كما في مجمع الزوائد وفيه : فإن لم أجد في الكتاب والسنة ، قال ﷺ : تشاوروا الفقهاء والعابدين ولا تمضوا فيه رأى خاصة - الحديث ، وعن ابن مسعود رضى الله عنه على ما رواه أحمد في مسنده ج ١ ص ٣٧٩ : إن الله نظر في قلوب العباد فوجد قلب محمد ﷺ خير قلوب العباد فأعطاه نفسه فابتعته برسائه ثم نظر في قلوب العباد بعد قلب محمد ﷺ فوجد قلوب أصحابه خير قلوب العباد فجعلهم وزراء نبيه يقاتلون على دينه فأرآه المسلمون حسناً فهو عند الله حسن ، وما رآوه سيئاً فهو عند الله سيئ ، وقال ﷺ : عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين ، عضوا عليها بالنواجذ - الحديث ، وقال : اقتدوا من بعدى أبا بكر وعمر - الحديث ، وقال للمرأة التي سألت عنه ﷺ مسألة قالت : فإن لم أجده ؟ فقال : انتى أبا بكر ، قالت : فإن لم أجده ؟ قال : انتى عمر - الحديث ، أو كما قال ، رواه البخارى ، هذا الاقتداء والاتباع وهو التقليد الصحيح ، أصحاب النجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم ، فهذه الصرائح في تقليد الصحابة عموماً

و خصوصاً ، و لقد سبق قول على و ابن مسعود رضى الله عنهما فى الاقتداء بالصحابه رضى الله عنهم ،
و الله عز و جل ذكر فى التنزيل الاقتداء ، فهدام اقتده ، و الاتباع ، اتبعوا ما أنزل إليكم ،
و الاتساء ، لقد كان لكم فى رسول الله أسوة حسنة ، و الاطاعة ، أطيعوا الله و أطيعوا الرسول
و أولى الامر منكم ، و هى ألفاظ متقاربة المعنى لا مترادفة ، و التقليد الشرعى لا يخرج عن هذه
المعاني ، كيف و إنما هو أن الرجل إذا كان يعتقد أن فلانا أعلم منه و أروع و أزهد و أفضل
و أوقف بأحكام الشريعة و أصولها و أتقى لله و أخشى و لا يخاف فى الله لومة لائم و أقول
للحق : فليتبع قوله و لا يسأل عنه دليله فهذا هو التقليد ، و جائز و ثابت من الكتاب و السنة
و أقوال الصحابة ، و رسول الله ﷺ فى الأحاديث المذكورة قد عم و خص أولاً بأبى بكر ثم
بعمر ، و هو التقليد الشخصى فكيف بقول ابن حزم : لا يقلد أحداً لا حياً و لا ميتاً فقد
خالف جهاراً الآيات و الأحاديث خصوصاً حديث ابن مسعود و على رضى الله عنهما و حديث
حذيفة رضى الله عنه ، قد مضى كلها فى بحث أقوال الصحابة و أمثالهم رضى الله عنهم و أرضاهم ،
أو لم يعلم ابن حزم أن وكيع بن الجراح و يحيى بن معين و يحيى بن سعيد القطان و على بن الجعد
و أبى يوسف و زفر بن الهذيل و محمد بن الحسن الشيبانى و عبد الله بن المبارك و غيرهم من المحدثين
جبال العلم و أساطين الاسلام كانوا يقلدون أباً حنيفة و لا يقولون : إن التقليد لا يحل لأحد
حياً و لا ميتاً و جماهير الصحابة كانوا يسألون المسائل عن فقهاء الصحابة مجتهدتهم و يعملون بما قالوا
و حكموا به فيها و لا يسألونهم عن دليلها إلا نادراً بل كانت دأبهم أنهم لا يحدثونهم بأحاديث
رسول الله ﷺ إلا نادراً ، كالزبير بن العوام و ابن مسعود و ابن عمر رضى الله عنهم و أمثالهم
كثيرون كما هو مصرح فى مناقبهم و أحوالهم و يعملون بما قالوه ، و تصديق قولى هذا فى
نوطاً مالك و غيره من كتب الحديث

(٢٥) قال فى ج ١ ص ٧١ : و لا يحل الحكم بالظن أصلاً لقول الله تعالى : إن يتبعون

إلا الظن و إن الظن لا يبنى من لخلق شيئاً ، و لقول رسول الله ﷺ : إياكم و الظن فان الظن

أكذب الحديث . و بالله التوفيق - انتهى . قلت : هو لا ينظر إلى نفسه فانه يحكم بظنونه الفاسدة في أبواب كثيرة و يسرد الآيات و الأحاديث تهوراً و تهويلاً كيف ما اتفق و يظن بزعمه الفاسد أنه أقام براهين على دعواه و لا مساس لها بما يدعيه . قال المعلق نقلاً عن الأمير الهاماني : أقول هذا النفي في أنه لا يحل الحكم بالظن مشكل غاية الاشكال ، قد آن أن نحقق البحث للناظرين دفعا للاغترار بكلام هذا المحقق رحمه الله فنقول : إن الظن لفظ مشترك بين معان يطلق على الشك كما صرح أئمة اللغة في القاموس : الظن التردد ، و على الراجح بين طرفي الاعتقاد الغير الجازم - اهـ ، فهذان إطلاقان . و يطلق على اليقين كما في قوله تعالى : الذين يظنون أنهم ملاقوا ربهم و أنهم إليه راجعون ، مع قوله في صفة المؤمنين : و هم بالآخرة هم يوقنون ، لأنه لا بد من اليقين في الايمان بالآخرة ، و يطلق على التهمة كما في قوله تعالى : و ما هو على الغيب بظنين ، فيمن قرأه بالظن أى بمتهم كما قال أئمة التفسير ؛ و إذا عرفت هذا عرفت أن المذموم من الظن هو ما كان بمعنى الشك و هو التردد بين طرفي الأمر فطرفاه مستويان لا راجح فيهما فهذا يحرم به العمل اتفاقاً و هو أكذب الحديث و هو الذي لا يغنى من الحق شيئاً و هو بعض الأثم الذي أراد تعالى : إن بعض الظن إثم ، و ذلك لما تقرر في الفطرة و قررته الشريعة أن لا عمل إلا براجح يستفاد من علم أو ظن ؛ و أما الظن الذي بمعنى الطرف الراجح فهو متعبد به قطعاً بل أكثر الأحكام الشرعية دائرة عليه و هو البعض الذي ليس فيه إثم المفهوم من قوله تعالى : إن بعض الظن إثم ، فان خبر الأحاد معمول به في الأحكام و هو لا يفيد إلا الظن ، و المصنف ان حزم تقدم له في المسألة رقم ١٠٣ أن الجاهل يسأل العالم عن الحكم فيما يعرض له فاذا أفقاه و قال : هذا حكم الله و رسوله ، عمل به أبداً ؛ و معلوم أن هذه رواية آحادية من العالم بالمعنى و لا تفيد إلا الظن و قد أوجب قبولها ، و كذلك أمر الله بأشهاد ذوي عدل فان شهدا ووجب على الحاكم الحكم بما شهدا به و شهادتهما لا تفيد إلا الظن بل كونهما ذوي عدل لا يكون إلا بالظن بل قال ﷺ : إنكم تختصمون - إلى قوله : فانما أقطع له قطعة من نار ، و هذا صريح أنه

أنه ﷺ حكم بالظن الحاصل عن السنة إذ لو كان بالعلم لما كان المحكوم به قطعة من نار لأنه يجوز أن [تكون] البينة التي حكم بها باطلة في نفس الأمر . وفي حديث ابن مسعود في سجود السهو : إذا كنت في صلاة فشككت في ثلاث أو أربع وأكثر ظنك على أربع - الحديث ، فاعتد الظن في أشرف العبادات ، وحديث الطبراني و الحاكم : قال الله : أنا عند ظن عبدي بي فليظن بي ما شاء . وحديث : لا يموتن أحدكم إلا وهو يحسن الظن بالله ، أخرجه أحمد ومسلم وأبو داود وابن ماجه ، فهذا كله عمل بالظن الراجح الصادر عن أمانة صحيحة ، وأما ما صدر لا عن أمانة صحيحة نحو ظن الكفار أنه : لن ينقلب الرسول والمؤمنون ، الآية ، و : ظنتم ظن السوء و كنتم قوماً بوراً ، فهذا ظن باطل مستند إلى أن الله تعالى لا ينصر رسوله ﷺ والمؤمنين ، و مثل ظنتم أن الله لا يعلم كثيراً مما تعملون الذي ظنتم بربكم فأصبحتم من الخاسرين ، فظنهم هذا مستند إلى الجهل بعلم الله وإحاطته ومنه في قصة الأحزاب في ظن المنافقين : و إذ زاغت الأبصار و بلغت القلوب الحناجر و نظنون بالله الظنونا ، فانهم ظنوا غلبة الأحزاب للرسول ﷺ و لذا قالوا : ما وعدنا الله ورسوله إلا غروراً ، و عكسهم أهل الإيمان فانهم قالوا : هذا ما وعدنا الله ورسوله و صدق الله ورسوله و ما زادهم إلا إيماناً و تسليماً ، فهذا البحث بحمد الله تعالى لا نجد في كتاب ، وإنما هو من فتح الكريم الوهاب و به يزول الاشكال و الاضطراب ، و نعلم أن المصنف أوجز في محل الاطئاب فاخل بما يذكره هو في هذا الكتاب فانه لا يزال يستدل فيه بأخبار الآحاد و بعموم ألفاظ القرآن و الكل لا يخرج عن الأدلة الظنية ، فاعرف قدر هذه الفائدة السنية - اهـ من إفادة خاتم المحققين السيد محمد بن إسماعيل الأمير ، جزاه الله عن الاسلام خيراً - انتهى . قلت : فانهدم به ما بناء ابن حزم من بيت هو أو هن من بيت العنكبوت و صار كله هباءً منثوراً - هذا . و استقم فلا تغتر بتهوره و تهويله و ببر الآيات و الأحاديث في غير مواردنا و غير مواضعها من سوء حفظه و نقص فهمه .

(٢٦) فى ص ٧٧ رقم ١١٥ قال ابن حزم : و من غمس أعضاء الوضوء فى الماء و نوى به الوضوء للصلاة أو وقف تحت ميزاب حتى عمها الماء و نوى بذلك الوضوء للصلاة أو صب الماء على أعضاء الوضوء للصلاة أو صب الماء على أعضاء الوضوء غيره و نوى هو بذلك الوضوء للصلاة أجزاء - اهـ . قلت على ذأبه فى الكتاب : إن هذه الأنواع من الوضوء لم يأمر الله عز و جل فانها خلاف ما أمره الله فى آية الوضوء : يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَارْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ وَلَا حَذْرَ مِنَ الْمَاءِ أَنْ يَصِلَ إِلَى الْكَبَدِ أَفَلَا تَعْقِلُونَ . و لما لم يأمر الله عز و جل بهذا الوضوء فهو باطل و الصلاة به غير جائزة فان هذه الأقسام لم ترد فى كتاب و لا سنة إلا فى كتاب ابن حزم و لم يقدر على إقامة دليل من كتاب و سنة و آثار من الأصحاب فهو رد عليه لقوله عليه السلام من أحدث فى أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد - الحديث . ثم قال : برهان ذلك أن اسم غسل يقع على ذلك كله فى اللغة التى بها نزل القرآن و من ادعى أن اسم الغسل لا يقع إلا على التدلك باليد فقد ادعى ما لا برهان له - انتهى . انظر حقيقة برهانه و لا أدري برهانه هذا فى أى قسم داخل من البراهين المعروفة بين العلماء ثم هو ترك الموضوع و ذهب إلى غيره من سوء فهمه و حفظه به عليه الأمير الصنماى كما فى تعليقه بقوله : يقال غسل لغة تقتضى مباشرة الغاسل فلا يجزى وقوفه تحت ميزاب و لا صب غيره على أعضائه ، فتأمل فان المصنف أهمل المباشرة و تكلم على التدلك - اهـ .

(٢٧) فى ص ١٠١ فى تطهير البول : قال على : ليس تحديد ذلك بأكل الصبي الطعام من كلام عليه السلام - اهـ . قال المعلق : ولكنهم قهوا ذلك من لفظه و إشارته فقد قال فى حديث أبي السمع ، الغلام ، و الرواية التى ذكرها المؤلف بلفظ الذكر ، فيها ضعف من قبل أحد ابن الفضل الدينورى ، و قد روى أحمد و الترمذى من حديث على بن أبى طالب أن رسول الله عليه السلام قال : بول الغلام الرضيع ينضح و بول الجارية يغسل و حسنه الترمذى ، و المطلق يحمل على المقيد و بخاصة للتشديد من الشارع فى الاحتراز من البول و التواعد من أجله فيجب أن تقتصر على ما ورد و لا توسع فيه - انتهى .

(٢٨) فى ج ١ ص ١٠٢ فى تطهير الدم روى حديث فاطمة بنت أبى حيش و فيه :
و إذا أدركت فاغسل عنك الدم و صلى ؛ و هذا عموم منه عليه السلام لنوع الدم و لا نبأ بالسؤال
إذا كان جوابه عليه الصلاة و السلام قائما بنفسه غير مردود ضمير إلى السؤال - اه - . قال
المعلق : هنا بهامش إيجية ما نصه : بل الأظهر أنه يريد دم الحيض ، و اللام للعود الذكري الدال
عليه ذكر الحيضة و السياق فهو كمود الضمير سواء فلا يتم قوله : و هذا عموم - الخ ، و هو
استدراك واضح صحيح - اه - . قلت : إنه ظن أن قوله عليه السلام ، فاغسل عنك الدم ، عام شامل
لكل دم ، و الظن عنده أكذب الحديث ، و الظن لا يبنى من الحق شيئا ، و إن بعض الظن لأثم ،
فكيف بقول : هذا عموم منه ! و لم يقل عليه السلام فى هذا الحديث إن قولى هذا عموم لنوع الدم !
بل سكوت عنه ، و المسكوت عنه ليس بعنده معمول به - فبصر .

(٢٩) فى ص ١٠٩ رقم ١٢٧ قال ابن حزم : فإن ولغ فى الاناء كلب أى إناء كان
و أى كلب كان كلب صيد أو غيره صغيراً أو كبيراً فالقرض إهراق ما فى ذلك الاناء كأننا
ما كان ثم يغسل بالماء سبع مرات و لا بد أولاً من بطراب مع الماء ، و لا بد و ذلك الماء الذى
يطهر به الاناء طاهر حلال ، فإن أكل الكلب فى الاناء و لم يبلغ فيه أو أدخل رجله أو ذنبه
أو وقع بكله فيه لم يلزم غسل الاناء و لا هرق ما فيه البتة و هو حلال طاهر كله كما كان ،
و كذلك لو ولغ الكلب فى بقعة فى الأرض أو فى يد إنسان أو فى ما لا يسمى إناء فلا يلزم غسل
شئ من ذلك و لا هرق ما فيه ، و الولوغ هو الشرب فقط - اه - . قلت : انظر كيف جعل
التجيب طاهراً و أجاز أكله و شربه و عدم غسل ما لا يسمى إناء ! و هذه نظافة طبعه يضحك
عليها الصبيان فضلاً عن الرجال . و هذا حاله و مع ذلك يشغب على الأئمة ، قال المعلق : كل
هذا تغال و مبالغة فى التمسك بالظاهر بدون نظر إلى معاني الشريعة و لا يتفق مع المعقول ،
فا حرم الله شيئاً إلا و هو قدر موزن ، و لا حكم بنجاسته شئ إلا و كان بما تجنبه الطباع النقية ،
و إزالة النجاسات واجب معقول المعنى ، فمن العجيب إذاً أن يفرق ابن حزم بين أكل الكلب

في الاناء وبين شربه ا بل الا عجب أن يفرق بين الشرب وبين وقوع الكلب كله في الاناء .
والكلب قدر بكل حال ، وقد ثبت في الطب الحديث أنه يحمل كثيرا من الأمراض الخبيثة
ينقلها للانسان والتوق منه ضرورى ، وهذا مصدق لما تفهم من معانى الشريعة في هذا الباب ،
والنظافة من الايمان - انتهى . قلت : تعدى ابن حزم حدود الطهارة والنجاسة ، وقال بالظن
الفاسد والفهم الكاسد ما قال فصار أضحوكة عند العقلاء والفضلاء الماهرين بأحكام الشريعة
ومعانيها ، ومثل ابن حزم عديم كالمصفور عند الباز ، وقدير أشار عليه السلام بقوله : إحداهن بالتراب ،
إلى ما ثبت في الطب الجديد أن بعض ما في لعاب الكلب من الأمراض لا علاج له إلا
الدلك بالتراب .

(٣٠) قال في بحث ولوغ الكلب ص ١١١ : والماء الذى يغسل به الاناء طاهر لأنه
لم يأت نص باجتنابه ولا شريعة إلا ما أخبرنا به عليه السلام ، وما عدا ذلك فهو مما لم يأذن
الله تعالى به ، والماء حلال شربه طاهر فلا يحرم إلا بأمر منه عليه السلام - انتهى . قال المعلق :
معاذ الله أن يكون هذا الماء طاهرا ، وهو بما دل قوله عليه السلام : طهور إناء أحدكم ، على نجاسته
بمعناه الظاهر الذى لا يحتاج إلى تأويل ، وهو ماء قدز مستكر - اه . قلت : يلزم على قول
ابن حزم طهارة الماء الذى يستنجى به الانسان من بول أو غائط لأنه لم يأت به نص فى اجتنابه
عنه صحيحا صريحا فهو طاهر حلال شربه . ولم يقل به ذو عقل سليم إلا من كان فى عقله وفهمه
قور كابن حزم نحر الأندلس ، وقوله هذا من عجائبات عالم العلم ، ولا يعملون به إلا المغفلون
والمجانين ، وهو داخل فىمن يحرم الحلال ويحل الحرام بالرأى كما سبق منه نفسه . وهنا إنه
طهر النجس ونجس طاهرا ، فلا حول ولا قوة إلا بالله .

(٣١) ثم قال : وأما وجوب إزالة لعاب الكلب وعرقه فى أى شيء كان فلأن الله تعالى
حرم كل ذى ناب من السباع ، والكلب ذو ناب من السباع فهو حرام . وبعض الحرام حرام
بلا شك ولعابه وعرقه بعضه فيها حرام ؟ والحرام فرضى إزالته واجتنابه - إلى آخره .

قلت : لم يفهم أنه يرد على نفسه بهذا القول ! فاذن أفليس ما أكل منه الكلب من طعام أو وقع فيه من شراب أو دخل فيه بعض أجزائه بقى فيه شيء من لعابه أو عرقه أو تنه و يحرم تناوله و يجب إزالته لذلك ؟ اللهم اغفر - قاله المعلق - و لقد صدق القائل : عليه أكبر من عقله ، انظر أنه لا يقولها إلا ذو سفاهة أو من لا شعور له بمعنى أحكام الشريعة ، و أهلها الفقهاء الاطباء . لا مثل ابن حزم خارج عن العقل و الفهم .

(٣٢) قال فى ص ١١٨ و قال أبو حنيفة : يهرق ما ولغ فيه الهر و لا يجرى الوضوء به و يغسل الاثنا مرة ، و هذا خلاف كلام رسول الله ﷺ من رواية أبي قتادة - اه - . قلت : هذا اقراء على الامام أبي حنيفة ، ليس هذا مذهبه و لذا قال المعلق : هذا النقل خطأ قال فى الهداية : و سور الهرة طاهر مكروه ، و عن أبي يوسف أنه غير مكروه - انتهى - و القول بالطهارة مع الكراهة لاختلاف الاحاديث الواردة فى حكم الهرة أنها من متاع البيت أو من السبع ، و تعود إليه إن شاء الله تعالى حين تتكلم فى المسائل الفرعية ، و دأب ابن حزم أنه ينسب إلى الأئمة ما لم يقولوا به ثم يعترض عليهم بألفاظ متخيلة فيجته شعبة كما ترى فى المحلى كثيرا .

(٣٣) قال فى ج ١ ص ١٢٣ : أما إباحة أبي حنيفة العظم و العقب من الميتة خطأ لأنه خلاف الأثر الصحيح الذى أوردنا ألا نتفع من الميتة بأهاب و لا عصب ، و جاء الخبر بإباحة الأهاب إذا دبغ ، فبقى العصب على التحريم ، و العقب عصب بلا شك - اه - . قلت : دعوى صحة الأثر كاذبة بلا شك فان الحديث مضطرب ضعيف أو هو مرسل و هو لا يكون حجة عند ابن حزم . و عبد الله بن حكيم ضمن المين و فتح الكاف ليس صحابيا ، اغتر به ابن حزم و فهم أنه صحابي و هو خطأ فاحش منه ، و ابن أبي لى لم يسمعه منه ، فهو ضعيف منقطع مرسل ، و ابن حزم يقول : صحيح ، لأنه موافق لزعمه و هواه ، و هنا دأبه فى كل باب .

(٣٤) فى ص ١٢٩ من رقم ١٣٤ مسألة : و لعاب الكفار من الرجال و النساء الكتابين و غيرهم نجس كله . و كذلك العرق منهم و الدمع و كل ما كان منهم - إلى آخره - . قلت :

قناة خطأ فاحش من ابن حزم لأن جميع طرق الحديث خالية عن ذكره بل شعبة رواه عن فرات القزاز ، و ثالثا قوله ، رجس على رجس ، لم يوجد في الحديث ، و رابعا قد عرفت فيما سبق أن الرجس ليس بنصر في النجاسة بل هو مشترك في معاني فلا يصح الاستدلال بالمحتمل ، و خامسا أن الحرمة لا تستلزم النجاسة كما لا يخفى ، و سادسا يعلم بقينا كافة الخلق من العوام و الخواص أنه كان رسول الله ﷺ يركب على الحمار و كان في مطاياه البغلة البيضاء و اليعفور و لم يثبت عنه ﷺ بعد الركوب على الحمار و النزول عنه اغتسل أو غسل ثوبه ، و لو كان جرق الحمار نجسا كما زعم لاغتسل أو غسل ثوبه بقينا . و لم يثبت عن الصحابة أيضا - قدبر ، قال المعلق ذيل قوله ، رجس على رجس ، : لم أجد هذا اللفظ ، و لكنني وجدت حديث حذيفة بن أسيد مرفوعا في خروج الدجال رواه مسلم (ج ۲ ص ۳۶۷) من طريق شعبة عن فرات القزاز عن أبي الطفيل ، و رواه أبو داود (ج ۱ ص ۱۹۲) من طريق أبي الأحوص و هناد عن فرات عن أبي الطفيل ، و رواه الطيالسي (ص ۱۴۳) عن المسعودي عن فرات عن أبي الطفيل ، فاتفق هذه الطرق برجح عندي أن ذكر ، قناة ، هنا خطأ من النسخين في الأصلين و أن صوابه ، فرات القزاز ، و إن كان قناة يروى أيضا عن أبي الطفيل و يروى عنه شعبة - انتهى .

(۳۶) في ص ۱۳۲ من رقم ۱۳۵ قال : مسألة : و سور كل كافر و كافرة و سور كل ما يؤكل لحمه أو لا يؤكل من خنزير أو مبيع أو حمار أهلك أو دجاج مخلى أو غير مخلى إذا لم يظهر للعاب ما لا يؤكل لحمه أثر فهو طاهر حلال حاشا ما ولغ فيه الكلب قط ، و لا يجب غسل الأناة من شيء منه حاشا ما ولغ فيه الكلب و المر قط - انتهى . قلت : انظر أيها القبل الفهم أن لعاب الكافر و عرقه و دمه نجس عنده كما تقدم و سورة طاهر حلال فهل لهذا نظير عند ذوي العقول و أصحاب الرأي الصحيح ؟ سله ابن قال الله عز و جل : إن لعاب الكافر و عرقه و دمه نجس و سورة طاهر حلال ؟ هذا اقراء على الله و رسوله لأن الله و رسوله لم يحكما ذلك و لم يفرقا بينهما . و في هذه المسألة ادعى دعاوى كاذبة و أطال البحث و ذكر

جزئيات خبط فيها خبط عشواء و عزى كلها إلى الله و رسوله و أقام على ذلك برهانا من غير كتاب و سنة و إجماع بل باجتهاده و قياسه الذى يذمه فى كل وضع ثم يعمل به نفسه ! و هذا من عجائبات الدنيا ، و نعود إليه حين نتكلم فى المسائل الفرعية إن شاء الله تعالى فانتظروه .

(٤٧) و من العجائب الأضحكة ما قال فى ص ١٣٥ من رقم ١٣٦ فى بيان وقوع النجاسة

فى المائع : إلا أن البائل فى الماء الراكد الذى لا يجرى حرام عليه الوضوء بذلك الماء و لاغتسال به لفرض أو لغيره ، و حكمه التيمم إن لم يجد غيره . و ذلك الماء طاهر حلال شربه له و لغيره إن لم يغير البول شيئا من أوصافه ، و حلال الوضوء به و الغسل به لغيره - الخ . قلت : فى تعليقه هنا بهامش القيمة ما نصه : هذه المسألة استوفى المحقق ابن دقيق العيد رحمه الله فى شرح الالمام البحث فيها مع المصنف و تتبع كلامه فيها . و الالمام ، هو كتاب ألفه ابن دقيق العيد فى أحاديث الأحكام و شرحه شرحا وافيا سماه . الامام ، قال الادنوى الطالع السعيد : لو كانت نسخة فى الوجود لأغنت عن كل مصنف فى ذلك ، و يظهر من كثرة النقول عنه أنه أمه و هو عزيز الوجود لم نسمع بوجوده فى عصرنا إلا أن هذه التعليلة تدل على وجوده بالأقطار القيمة السعيدة و نرجو من يطلع على كليتنا هذه من أهل اليمن بعد طبع الجزء الأول إذا وجد لديهم هذا الكتاب أو شيء منه أن ينقل ما كتبه ابن دقيق العيد على هذه المسألة و أن يرسله إلينا جبا لخدمة العلم لنطبع فى رسالة خاصة نلحقها بالجزء الثانى من المحلى ، و التوفيق من الله سبحانه و تعالى - انتهى . انظر ظاهرية ابن حزم أنه حرم على البائل الوضوء و الغسل بذلك الماء و أجاز شربه له و لغيره ما لم يغير البول شيئا من أوصاف الماء ، و أجاز لغيره الوضوء و الغسل به أيضا طاهر فى حقه و يحس فى حق البائل فى الوضوء و الغسل غير الشرب ، هذا الفرق ينكره العقل و لا يقول به إلا من فى عقله قفور ، سله : هل ورد نص من الشارع فى أنه يجوز للبائل شربه أو شربه لغيره و الوضوء و الغسل به ؟ و لقد صدق القائل : و آفته من الفهم السقيم - هذا .

(٣٨) روى فى ص ١٣٩ حديث أبى هريرة من طرق : لا يولن أحدكم فى الله الدائم

الذى

الذي لا يحري ثم يقتل منه . و في رواية . لا يوان أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه .
ثم قال . فلو أراد عليه السلام أن ينهي عن ذلك غير البائل لما سكت عن ذلك عجزاً و لا نسياناً
و لا تعيناً بأن يكلفنا علم ما لم يده لنا من الغيب . و أما أمر الكلاب فقد مضى الكلام فيه .
اه . قلت : قال المعلق في ص ١٤٠ : تعالى أبو محمد رحمه الله في التمسك بالظاهر حتى أغرب جداً
و ذهب في هذه المسألة مذهبا لا يؤيده عقل و لا موافقه النقل ، و قد رد عليه النووي في المجموع
أبلغ رد فقال (ج ١ ص ١١٨ - ١١٩) : نقل أصحابنا عن داود بن علي الظاهري الاصبهاني
رحمه الله مذهبا عجيبا فقالوا : انفرد داود بأن قال : لو بال رجل في ماء راكد لم يجز أن يتوضأ
هو منه لقوله ﷺ . لا يوان أحدكم في الماء الدائم ثم يتوضأ منه . و هو حديث صحيح ، قال :
و يجوز لغيره لأنه ليس بنجس عنده ، و لو بال في إناء ثم صبه في ماء أو بال في شط نهر جار
ثم جرى البول إلى النهر قال : يجوز أن يتوضأ هو منه لأنه ما بال فيه بل في غيره ، قال و لو
تغوط في ماء جار جاز أن يتوضأ منه لأنه تغوط و لم يبل ؛ و هذا مذهب عجيب و في غاية
الفساد ، فهو أشنع ما نقل عنه إن صح عنه رحمه الله ، و فساد من عن الاحتجاج عليه و لهذا
أعرض جماعة من أصحابنا المعتين بذكر الخلاف عن الرد عليه بعد حكايته مذهبهم و قالوا :
فساده من عن إفساده ، و قد خرق الاجماع في قوله في الفائط إذ لم يفرق أحد بين البول ،
ثم فرقه بين البول في نفس الماء و البول في إناء يصب في الماء من أعجب الأشياء ، و من أخصر
ما يرد به عليه أن النبي ﷺ نه بالبول على ما في معناه من التغوط و بول غيره كما ثبت أنه ﷺ
قال في الفارة تموت في السمن . إن كان جامدا فالتقوما و ما حولها ، و أجمعوا أن السور كالقارة
في ذلك ، و غير السمن من الدهن كالسمن ، و في الصحيح . إذا ولغ الكلب في إناء أحدكم فليغسله .
فلو أمر غيره فغسله إن قال داود : لا يظهر لكونه ما غسله هو . فخرق الاجماع ، و إن قال :
يظهر ، فقد نظر إلى المعنى و ناقض قوله . و الله أعلم . انتهى . و بهذا يرد على ابن حزم فانه
خالف الاجماع و الأحاديث و لم يفهم معناها ، و لم يأت على هذا التفرق برهان لا من كتاب

ولا من سنة ولا قول أحد من الصحابة إلا اجتهاده الكاسد . و يكفى في رد قول ابن حزم ما أخرجه الطحاوى عن أبى هريرة رضى الله عنه أنه لما سئل عنه قال : لعله يمر به أخوه المسلم فيشرب منه ويتوضأ منه ، فدل على أنه بعد البول لم يبق صالحا للشرب والوضوء ، فكيف أجاز لغيره الشرب والوضوء منه مع وجود هذا الحديث ؟ وإنما قال : لعله يمر به أخوه المسلم ، لأن الشرب أو التوضؤ ممن بال فيه أبعد وأبعد فلا يتفق إلا ممن يمر من إخوانه بعده فلا يرى فيه نجاسة في الظاهر فيشرب منه مع أنه نجس ، قال إمام العصر : و من ههنا علم أن النهى في الحديث (أى فى حديث : لا يولن أحدكم فى الماء الدائم الذى لا يجرى - الخ) ليس من جنس النهى عن النفس و البزاق فى الماء و التغوط تحت الشجرة فليس من باب الآداب و لكنه من باب النجاسة قطعا . و قال : قد تعسر الفرق على الناس بين الدائم و الراكد حتى كاد يحتفى عليهم فقال بعضهم : الذى لا يجرى ، : صفة كاشفة . و عندى بينهما فرق كثير فالدائم الماء الذى يدوم أصله و لا ينقطع سواء كان تحت مدد كالبر أو لا . و الراكد ضد الجارى سواء كان دائما أو لا ، فالدوام باعتبار البقاء الزمانى و حيثئذ قيد . الذى لا يجرى ، للاحتراز عما كان دائما و جاريا ولذا لا يذكر هذا القيد مع الراكد فان الراكد معناه لا يجرى . بخلاف الدائم فانه قد يكون جاريا كالعين و قد لا يكون فاحتاج إلى هذا القيد . و الحكم عدنا فيها سواء ، فلا يولن فى الماء الراكد و الماء جارى . و هذا الحديث لم يعمل به غير أبى حنيفة رحمه الله تعالى لأنه اعتبر الجريان و عدمه و قال : إن الماء الجارى لا يتنجس بوقوع النجاسة بخلاف غير الجارى ، و لا تعرض فى الحديث إلى القلتين و غيرهما و التغير و عدمه . و لم يفرق بين الراكد و الجارى إلا إمامنا ، و ألغاه الآخرون فمنهم من قسم المياه باعتبار التغير و عدمه و منهم من جعل المدار على القلتين ، و لم يعتبر أحد منهم بالركود و الجريان إلا الامام الهام . و كذا لم يعتبر أحد منهم تقسيم الماء الفطرى فانه خلق على ثلاثة أنحاء فرائيناد و أعطينا حكم كل قسم على حدة كما حكم به الشرع . و هدره الآخرون و جعلوا كلها بمنزلة واحدة فاضطروا إلى

التأويلات، والله أعلم - فض البارى ج ١ ص ٣٣٦ - ٣٧ .

(٣٩) فى ص ١٤٢ فى حكم المائع روى بسنده حديث على بن أبى طالب رضى الله عنه من طريق عطاء بن السائب عن الميسرة النهدي عن على بن أبى طالب رضى الله عنه فى الفأرة إذا وقعت فى السمن - الحديث ، وسكت هنا مع أن الحديث منقطع لأن ميسرة بن حبيب النهدي متأخر لم يدرك علما رضى الله عنه - قاله المعلق .

(٤٠) ص ١٥٠ فى بيان مذهب الشافعى : فلو وقع فيه رطل بول أو خمر أو نجاسة ما ظم بظهر لها فيه أثر فالماء طاهر يجرى الوضوء ويجوز شربه - اه . قال المعلق بهامش التنية : لعله يريد ماء هو خمسمائة رطل وأوقية . وهو غير صحيح بل مراد المؤلف أن يرد على الشافعية بالقياس على أصلهم لأن الماء إذا كان خمسمائة إلا أوقية فوقع فيه رطل بما ذكر صار كثيرا أكثر من قلين فلم ينجس إذا لم يظهر للنجاسة أثر ، وأبأ ما كان فى هذا من المغالطة الظاهرة ما فيه - اه .

(٤١) فى ص ١٥٦ : قلنا : معاذ الله من هذا أن نقوله ، بل الماء لا ينجس أصلا ولكنه طاهر بحسبه - الخ . قلت : بهامش التنية : يقال عاد الخلاف لفظيا يتعلق بالسمة لا بالحكم فانه متفق عليه وهذا صحيح - قاله المعلق . ولم يدرك ذلك ابن حزم أن على هذا التقرر لا يبق الخلاف إلا لفظيا . فالشغب على الأئمة لغو وفضول .

(٤٢) فى ص ١٦٦ قوله : فان أبوا من هذا - الخ . قال المعلق : . أبى ، فعل يتعدى بنفسه وقد استعمله المؤلف كثيرا متعديا به من . كما فى الأحكام له (ج ٢) وقد رد هذا نقلا عن الفارسي واستعمله مرة فى الأحكام متعديا به من . (ج ٤ ص ٢٣٧) ولم أجده سندا - اه . انظر معرفته بلغة العرب .

(٤٣) فى ج ١ ص ١٨٢ رقم ١٣٨ : مسألة : والصوف والور والقرن والسني يؤخذ من حى فهو طاهر ولا يحل أكله . برهان ذلك أن الحى طاهر وبعض الطاهر طاهر ، والحى

لا يحل أكله و بعض ما لا يحل أكله لا يحل أكله - اه . انظر الدعوى و أقامة البرهان على ذلك ، كله من رأيه و اجتهاده . لا نسلم أن الحى طاهر و بعض الطاهر طاهر ، و فى الحديث : المؤمن لا ينجس حيا و ميتا ، فهو طاهر فى حالتين فلم قيد المسألة بالحى ؟ و لم يأت على دعواه دليل من كتاب و سنة و إجماع صحيح و قول واحد من الصحابة ! هذه ألفاظ لا معنى لها . ثم قال بعده فى رقم ١٣٩ : مسألة : و كل ذلك من الكافر نجس ، من المؤمن طاهر ، و القبح من المسلم و القلس و القصة البيضاء و كل ما قطع منه حيا أو ميتا و لبن المؤمنة كل ذلك طاهر ، و كل ذلك من الكافر و الكافرة نجس - اه . قال المعلق : القلس النقي . و القصة البيضاء بفتح القاف القطته أو الخرقه البيضاء التى تحتشى بها المرأة عند الحيض . و هذا التفسير لا معنى له هنا ، و قيل : إن القصة الخيط الأبيض تخرج بعد انقطاع الحيض ، و هذا المعنى أقرب أن يكون مراداً للمؤلف ، و كل ما قال المؤلف هنا غريب - انتهى . و ما استدل عليه بآية : إنما المشركون نجس ، لا يستقيم ، و الكلام فيها تقدم أن المراد به النجاسة الاعتقادية لا الشرعية ، و حديث : المؤمن لا ينجس ، ليس المراد به ما فهمه ابن حزم . راجع لذلك شروح الحديث و لذا قال المعلق فى آخر البحث : انظر شرح أبى داود ج ٣ ص ٤١٢ - ٤١٣ و نيل الأوطار ج ٥ ص ٢٩٢ - ٢٩٣ - انتهى .

(٤٤) فى ص ٢٠١ فى بيان مذهب مالك قال : و رؤى سمخون عن ابن القاسم أنه سأل مالكا عن الغدير ترده المواشى فتبول فيه و تبر حتى يتغير لون الماء و ريحه أيتوضأ منه للصلاة ؟ قال مالك : أكرهه و لا أحرمه - اه . قال المعلق : و قد جاهدت أن أجند هذه المسألة التى رواها المؤلف فى المدونة فلم أوفق إلى وجودها - اه . قلت : و به علم أن ابن حزم ينسب إلى الأئمة ما لم يقولوا به و لا وجود له فى كتب المذهب ثم يعترض عليهم ! و هو افتراء و كذب لا يليق بشأن أهل العلم .

(٤٥) فى ص ٢٠٦ رقم ١٤٩ : مسألة : فرض على كل مستيقظ من نوم قن النوم أو

كثير

كثير هاراً كان أو لبلاً - إلى أن قال : أن لا يدخل يده في وضوئه في إناه كان وضوؤه أو من
نهر إلا حتى يغسلها ثلاث مرات و يستنشق و يستنثر ثلاث مرات . فان لم يفعل لم يجزه الوضوء
و لا تلك الصلاة - الخ . هنا بهامش التنية : قال شيخنا الحافظ شمس الدين الذهبي : قلت : لم يبرهن
بشيء على أن وضوؤه غير تام - قاله المعلق . قلت : انظر أيها العابر على كتب الحديث ليس
في حديث المستبقي ذكر الاستنشاق والاستنثار ثلاث مرات ، زاده ابن حزم من قبله وجعله فرضاً ،
ولم يرد في طريق من طرق الحديث لا صحيحاً و لا ضعيفاً و لا من إجماع متيقن و لا من قول
صاحب أن من توضأ قبل غسل اليدين و الاستنشاق و الاستنثار لم يجزه وضوؤه ، و إن صلى بهذا
الوضوء بطلت صلاته ، هذا غلط و كذب و افتراء على الله و رسوله ، فاجتهاده هذا باطل لا برهان
له إلا دعواه الكاذبة ، و هذه جهالة عن معنى الحديث - تدبر . انظر أعجب من الأول :
قال أبو محمد : زعم قوم أن هذا الفصل خوف نجاسة تكون في اليد ، و هذا باطل لا شك فيه
لأنه عليه السلام لو أراد ذلك لما عجز عن أن يبينه و لما كتمه عن أمته و أيضاً فلو كان ذلك
خوف نجاسة لكانت الرجل كاليد في ذلك و لكان باطن الفخذين و ما بين الالبتين أولى بذلك -
اه . قلت : لا غاية لهذه الحماقة ، هل رأيت أحداً يفرق الماء بفخذه أو بما بين إبطيه ؟ أو
سمعت من أحد يقول بذلك إلا نحر الأندلس بأشبيلية ! ولذا قال المعلق طنزاً : هذا صحيح إذا
كان المتوضئ يفرق الماء برجليه أو بفخذه أو بإبطيه ، و ما هكذا التمسك بظواهر النصوص .
ثم قال ابن حزم أعجب من هذا أيضاً : و من العجب على أصولهم أن يكون ظن كون
النجاسة في اليد يوجب غسلها ثلاثاً فإذا تبين كون النجاسة فيها أجزاء إزالتها بغسله واحدة
(قلت : لم يفهم الفرق بينهما) و إنما السبب الذي من أجله وجب غسل اليد هو ما نص
عليه السلام من مغيب النائم عن درأته ، ابن بات يده ، فقطع (قلت : هو افتراء عليه عليه السلام)
بالظن الفاسد الذي هو أكذب الحديث) و يجعل الله تعالى ما شاء سبباً لما شاء كما جعل الريح
الخارج من أسفل سبباً يوجب الوضوء و غسل الوجه و مسح الرأس و غسل الذراعين و الرجلين .

قال المعلق: هذا غير ذاك فان تعليل وجوب غسل اليد ثلاثا بأن النائم لا يدري أين باتت يده. يشير إلى المعنى الذى من أجله وجب الغسل وهو احتمال مباشرتها النجاسة، وهذا هو الفرق بينه وبين طهرها بفسلة واحدة عند يقين النجاسة فان النجاسة إذ ذاك يراها المتطهر و يوقن بازالتها - انتهى . و ابن حزم من سوء الفهم والتمسك بالظاهر يركب الحوقة و يقول رجماً بالغيب ما شاء بوافق معنى النص أو لا . و يؤول النصوص بالتأويلات الفاسدة كما عرفت مرارا فيما تقدم و ستعرف فيما بعد أرضنا ، و الحديث الذى رواه من طريق الفريرى عن البخارى حديث أبى هريرة . إذا استيقظ أحدكم من منامه فتوضأ فليستثر ثلاث مرات فان الشيطان يبيت على خيشومه . فيه ذكر الاستئثار مع الوضوء . فهذا حديث آخر ، و حديث مسلم عنه فيه : إذا استيقظ أحدكم من منامه فليستثر ثلاث مرات . ليس فيه ذكر الوضوء و غسل اليدين ثلاثا ، فالحاصل أن الحديث الذى فيه نهى إدخال اليد فى الماء قبل الغسل ليس فيه ذكر للاستئثار والاستئثار ولها تعلق بالوضوء ، و لا أدري كيف قال بفرضيتها تدبر فان كل حديث مستقل فى حكمه ، و فى رواية أخرى عن أبى هريرة ذكر الاستئثار مع الوضوء و ليس فيه ذكر إدخال اليدين فى الماء قبل الغسل ، و فى رواية عند ابن ماجه . إذا أراد أن يتوضأ فلا يدخل يده فى الماء حتى يغسلها ثلاثا ، الحديث ؛ فالاستئثار ثلاث مرات لها تعلق بالوضوء لا غير .

(٤٥) فى ص ٢١٦ من رقم ١٥٢ : مسألة : و لا يحل الوضوء بماء أخذ بغير حق ، و لا من إناء منصوب أو مأخوذ بغير حق ، و لا الغسل ، إلا لصاحبه أو بإذن صاحبه ، فن فعل ذلك فلا صلاة له و عليه إعادة الوضوء والغسل - اهـ . قال المعلق : ما ذهب إليه المؤلف من بطلان الوضوء بالماء المنسوب داخل تحت المسألة الخلافية المشهورة فى الصلاة فى الدار المنصوبة ، و الكلام فيها معروف فى كثير من كتب الأصول و الفقه ، و الذى نراه حقا أن إثم الغاصب معصية لا أثر له فى صحة وضوئه أو صلاته لأن الغصب فعل خاص له آثار منها رد المنسوب أو قيمته و عقاب فاعله ، و الوضوء أو الصلاة فعل آخر له آثار أخرى ،

و اتصال الفعلين أو تجاورهما لا يجعل لأحدهما أثراً في الآخر . وقد يصلى المرأ و هو يضر
 في نفسه قتل آخر و يعزم عليه و يهر فحل يؤثر هذا في صلاته فيجعلها باطلة ؟ (كلا) نعم
 إن ملابسة الماء للوضوء و اتصال المكان بالصلاة أكثر دخولا في فعل الوضوء و الصلاة من
 العزم الذى فى القلب و لكن المثال لا يزال صحيحا لأن كل فعل من هذه الأفعال له مقدمات
 خاصة يجعله ماهية وحدها ترتب عليها آثارها و لا تعدى لفعل آخر معها . هما اشتدت الرابطة
 بينهما إلا بنصر صريح من الشارع - انتهى . قلت : ثم روى ابن حزم بسنده إلى البخارى حديث
 أبى بكره فى خطبة النبى ﷺ فى حجة الوداع . استدلا على دعواه بمقدمات بعيدة كل منها منظور
 فيه عند المخالفين الفقهاء . له بحسب المناظرة . فلا يلتفت إليها فان الله عز و جل و رسوله لم يقولوا
 إن هذا الوضوء و الصلاة باطلان ، و ما كان ربك نسيا ، و لو كان باطلا لبين رسول الله ﷺ
 و ما كتمه عن الأمة ، و ليس فى آية الوضوء إلا : إذا قمم إلى الصلاة فاغسلوا وجوهكم .
 الآية . و ليس بين الحرمة و البطلان ملازمة ، إذا تحقق أحدهما تحقق الآخر . ولولاه لامتنع
 هذا - فافهم .

(٤٦) فى ص ٢٢٣ رقم ١٦١ قال : مسألة : فن كان مستنكحا بشئ مما ذكرنا توضأ
 و لا بد - الخ . قال المعلق : المراد منه واضح و هو من غلب عليه شئ من هذا ، قال فى
 اللسان : و نكح النعاس عينه و له المطر الأرض و له النعاس عينه إذا غلب عليها ، و لم أجد
 استعماله مستنكح ، كما استعمله المؤلف . اه . قلت : هذا خلاف اللغة . ثم قال فى هذه الصفحة :
 و هو غير مستطیع للامتناع بما يخرج عنه من ذلك فى الصلاة - الخ . قال المعلق : استعمل المؤلف
 استعماله متعديا به على . ثم متعديا باللام و هو يتعدى بنفسه ، و لم أجد نصا على تعديه
 بحرف - اه . قلت : مقصود المعلق من التعليق أن ابن حزم يستعمل الألفاظ خلاف محاوره
 أهل اللسان لا يوجد له سند من اللغة و لسان العرب ، و هذا خطأ فاحش .
 (٤٧) فى ص ٢٤١ قال : أما النسيان فى هذا فقد قال الله تعالى : ليس عليكم جناح

فما أخطأتم به و لكن ما تعمدت قلوبكم ، و هذا قول ابن عباس ، و روينا من طريق و كيع
عن خصيف عن عكرمة أنه قال : مس الذكر عمدا ينقض الرضوء و لا ينقضه بالنسيان ، قلت :
فيه كلام من وجوه : الأول أن الخطأ غير النسيان ، هل سمعت من أحد النسيان و الخطأ بمعنى
واحد ؟ و ابن حزم جعل الخطأ بمعنى النسيان و هو غلط ، و في الآية يان الخطأ ليس فيها ذكر
النسيان فهو غلط الناس بذلك و اقترى على الله - فأمل . نعوذ بالله منه ، و الثاني أنه استدل بأن
ابن عباس رضى الله عنهما ، و قوله في كل باب : لا يسمع دون قول رسول الله ﷺ ! فكيف
يصح استدلاله ؟ فان قلت : أتى به تأييدا لما في التزويل ، قلت : هذا غلط . في الآية ذكر الخطأ
لا النسيان ، و لم يفسر ابن عباس الخطأ بالنسيان ، و إلا فهو اقتراء عليه و كذب و زور و باطل ،
لعل ابن حزم نسي أصوله ، و ثالثا قال المعلق : هذا الأثر لم أجده في شيء من الروايات الأخرى
و لا أعرف إسناده إلى و كيع ، و أما خصيف بضم الخاء المعجمة و فتح الصاد المهملة فهو
ابن عبد الرحمن ضعفه أحمد بن حنبل و غيره و هو ثقة إلا أنه كان كثير الخطأ في حديثه ، و إذا
حدث عنه ثقة فلا بأس بحديثه - اه . و لو كان مثل خصيف في إسناده المخالف لصاح ابن حزم
بأنه ضعيف و باطل و هنا سكت كأنه ألجم في فيه بلجام عدم المعرفة - تنصر و تدبر .

هذا آخر ما أردنا إيراده في هذا الجزء ، و لقد استراح القلم من تسويد هذا الجزء
يوم الثامن و العشرين من صفر المظفر وقت الضحى ستة ثمان و ثمانين بعد الألف و ثلاثمائة
من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف صلاة و سلام ، و الحمد لله أولا و آخرا ، و سبأني
ضميمة تتعلق بهذين الجزئين مع زيادات مفيدة إن شاء الله تعالى .

و أنا أبو أحمد مهدي حسن القادري الجيلاني ، الشاهجهانفوري مولداً و موطاً . الماتريدي
عقيدة ، الحنفي مذهباً و عملاً . عفا الله عنه و عن مشايخه أجمعين - آمين ، و الحمد لله رب العالمين ؟



السيف على

عليه السلام

تأليف

العلامة الشيخ المحدث الفقيه المفتي السيد مهدي حسن القادري الشاهجه پوری

الجزء الثالث

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله وكفى ، و سلام على عباده الذين اصطفى

أما بعد : فهذا جزء ثالث من السيف المجلى على المحلى فيما أخطأ ابن حزم من تضعيف الرواة و تعديلهم و غيره فى المسائل الشرعية و غيرها ، و بالله التوفيق ، و بدؤه من ابتداء الجزء الثانى من المحلى .

قال فى ج ٢ ص ٢ رقم ١٧٠ فى بيان الأشياء الموجبة غسل الجسد كله : إيلاج الحشفة أو إيلاج مقدارها من الذكر الذاهب الحشفة و الذاهب أكثر من الحشفة فى فرج المرأة الذى هو مخرج الولد منها بحرام أو حلال إذا كان تعمدًا أنزل أو لم ينزل ، فإن عمدت هى أيضا كذلك فكذلك أنزلت أو لم تنزل ، فإن كان أحدهما مجنونًا أو سكرانًا أو نائمًا أو مغنى عليه أو مكرها فليس على من هذه صفة منهما إلا الوضوء فقط إذا أفاق أو استيقظ إلا أن ينزل . اهـ . قلت : الحديث الذى ساقه بسنده حديث عائشة وحديث أبى هريرة ليس فيه ذكر التعمد ولا ضده و ليس فيه ذكر استثناء المجنون و السكران و المغنى عليه و غيرهم بل هو عام شامل لكل من صدر منه التقاء الختان و يجب عليه الغسل أنزل أو لم ينزل ، مطلق من غير قيد ما ، بل كل هذا زيادة ابن حزم من قبله خلاف حديثه بطل . ثم لم يرد فى الحديث المذكور أنه إذا أفاق أو استيقظ ليس عليه إلا الوضوء فقط ! هذا ترميم و إصلاح فى الحديث العام المطلق من نفسه متبعا لهواه ، كالا يخفى على من له أدنى حس و فهم ، فالحديث حجة عليه

عليه لاله ، لانه افترى و كذب فيه ، أى برهان على أنه إذا أفاق توضأ فقط و لا غسل عليه !
و لم بين عليه السلام للامة مع أنه أرسل لتبيين أحكام الله و فرامينه كما يعترفه ابن حزم فى كل وضع
من الأبواب . ثم قال فى ص ٣ بعد رواية الأحاديث : إنما قلنا ، فى مخرج الولد ، لاله لا ختان
إلا هنالك ، فسواء كان محتونا أو غير محتون ، لأن لفظة « أجهد نفسه » تقتضى ذلك - الخ .
قلت : إنك تعلم أن الاقتضاء لا يكون رهانا و هو سماء برهانا . و هو يقول إن لفظة « أجهد »
تقتضى ذلك ، و غير ما يقول غير المعنى المذكور - تدبر . ثم قال فى هذه المسألة : إنما قلنا ذلك
فى العمدة دون الأحوال التى ذكرنا لأن قوله عليه السلام « إذا قعد ثم أجهد » و هذا الإطلاق
ليس إلا للخيار القاصد . و لا يسمى المغلوب أنه قعد و لا النائم و لا المنمى عليه - اه .
قلت : انظر أيها الفهيم الذكى هذه دعوى كاذبة بلا برهان ، و حديث « إذا التقى الختان »
لم يستثنهم و لا يخصهم ، فنخصص ابن حزم إياهم بلا برهان لا يعبأ به . و حديث « رفع القلم
عن ثلاثة » لا مساس له بهذه المسألة و لا علاقة له بهذا المقام إلا تحكما و تجبرا . و لم يرد فى
حديث صحيح أو ضعيف أن بعد زوال هذه الأحوال الوضوء لازم عليهم إذا أجنبوا
و لا غسل عليهم ، و قد رد عليه الذهبى كما فى التعليق حيث قال : هذا فيه نظر أن لو وكلنا لى
هذا الحديث كيف و قد قال عليه السلام « إذا التقى الختان » فى الحديث الآخر ! و هذا مما غفل
عنه ابن حزم فان النبى عليه السلام أوجب الغسل بالبقاء الختانيين و لم يخص مكرها و لا نائما ، و أظنه
خرق الاجماع بهذا - قاله شمس الدين الذهبى ، فى هامش البنية . ثم قال ابن حزم : فاذا زالت
هذه الأحوال كلها من الجنون و الاغماء و النوم و الصبا و الوضوء لازم لهم فقط لأنهم
يصيرون مخاطبين بالصلاة و الوضوء لها جملة و بالغسل إن كانوا مجنين و هؤلاء ليسوا بمجنيين .
و بالله التوفيق - اه . قلت : قال شمس الدين الذهبى : أترأه إذا أجنب المجنون يقول : لا غسل
عليه لكونه رفع عنه القلم ! بل حكم إزاله فى جنونه حكم ولوج ذكره فى فرج - اه : نقله
المعلق فى تعليقه . تدبر .

(۲) قال فى ج ۲ ص ۴ : فان قيل : فلهذا أوجبتم الغسل بقوله عليه السلام : إذا التقي الختانان وجب الغسل ؟ قلنا : هذا الخبر أعم من قوله عليه السلام : إذا أقيحطت أو أكسكت فلا غسل عليك ، فوجب أن يستثنى الأقل من الأعم ولا بد - اهـ . قلت : أى برهان على أن يجب استثناء الأقل من الأعم ؟ ولا يسمع دون قوله ﷺ لم يأمر ﷺ أحداً أن يستثنى الأقل من الأعم ! هذه دعوى كاذبة منه من غير حجة من كتاب أو سنة أو إجماع متيقن أو من صحاحي بسند صحيح ، كلا . ثم قال : ليؤخذ بهما معا ، ثم حديث أبى هريرة زائد حكاه من حديث الاكسال فوجب إعماله أيضا - اهـ . قلت : جمهور الأئمة والعلماء على أن حديث الاكسال منسوخ بحديث : إذا التقي الختانان ، فكيف يؤخذ بهما معا ؟ بل العمل على حديث أبى هريرة حتماً وقطعاً ، لا يلتفت إلى قوله الفاسد . ثم قال بعد ذلك : وأما كل وضع لا ختان فيه ولا يمكن فيه الختان فلم يأت نص ولا سنة بإيجاب الغسل من الإيلاج فيه - اهـ . قلت : هذا عجيب منه ! بل هذا ضغث على ابالة ، فأى برهان على عدم وجوب الغسل ؟ لم يأت نص ولا سنة بعدم وجوبه مع وجود حديث أبى هريرة المذكور ، وقوله : ولا يمكن الختان فيه ، أرأيت أن الرجل إذا أوج في الفرج الذى لا يمكن فيه الختان وحملت المرأة فكيف الحكم فيه عندك ؟ وجب الغسل أو لا ؟ تأمل حق التأمل .

ثم يخادع الناس تهويلاً وجسارة ويقول : ومن رأى أن لا غسل من الإيلاج في الفرج إن لم يكن أنزل عثمان بن عفان وعلى بن أبى طالب والزبير بن العوام وطلحة بن عبيد الله وسعد بن أبى وقاص وابن مسعود ورافع بن خديج وأبو سعيد الخدرى وأبى بن كعب وأبو أيوب الأنصارى وابن عباس والعمان بن بشير وزيد بن ثابت وجمهور الأنصار رضى الله عنهم وعتاة بن أبى رباح وأبو سلة بن عبد الرحمن بن عوف وهشام بن عروة والأعمش وبعض أهل الظاهر - اهـ . قلت : إن ثبت ذلك ، القول فانهم رجعوا عن ذلك بعد جمع عمر رضى الله عنه الصحابة ، فقد أخرج الطحاوى عن عمار بن عبد الله رضى الله عنه أن رسول الله ﷺ تذاكروا



عند عمر بن خطاب الغسل من الجنابة فقال بعضهم: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، وقال بعضهم: إنما الماء من الماء، فقال عمر: قد اختلفتم على وأتم أهل بدر الاختيار فكيف بالناس بعدكم؟ فقال علي بن أبي طالب: يا أمير المؤمنين إن أردت أن تعلم ذلك فأرسل إلى أزواج النبي ﷺ فسلهن عن ذلك، فأرسل إلى عائشة فقالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فقال عمر عند ذلك: لا أسمع أحدا يقول الماء من الماء، إلا جعلته نكالا؛ فقد حمل الناس على هذا بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فلم ينكر ذلك عليه منكر - اهـ ج ١ ص ٣٦ طبع الهند. وكان في الجماعة المهاجرون و أنصار يقول رفاة: إني لجالس عند عمر بن الخطاب إذا جاء رجل فقال: يا أمير المؤمنين، ما زيد بن ثابت يفتي الناس في الغسل من الجنابة رأيته؛ فقال اعجل على به، فجاء زيد فقال عمر قد بلغني من أمرك أن تقى الناس بالغسل من الجنابة برأيك في مسجد النبي ﷺ فقال له زيد: أم والله يا أمير المؤمنين ما أفيت برأيي ولكني سمعت من أعمامى شيئا فقلت به؛ فقال عمر: أى أعمامك؟ فقال: من أبى أيوب و أبى بن كعب و رفاة بن رافع، فالتفت إلى عمر فقال: ما يقول هذا الفقى؟ قال قلت: إنا كنا لنفعله على عهد رسول الله ﷺ ثم لا نغتسل؛ قال أفسألتكم النبي ﷺ عن ذلك؟ فقلت: بل قال علي بالناس افاتفق الناس أن الماء لا يكون إلا من الماء، إلا ما كان من علي و معاذ بن جبل فقالا: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل، فقال: يا أمير المؤمنين لا أجد أحدا أعلم بهذا من أمر رسول الله ﷺ من أزواجه، فأرسل إلى حفصة فقالت: لا علم لي، فأرسل إلى عائشة فقالت: إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل. فتحطم عمر وقال: لئن أخبرت بأحد يفعله ثم لا يغتسل لانهكت عقوبته. اهـ في ج ١ ص ٣٦٦ من فيض الباري. و اعلم أنه ذهب جماعة إلى إنكار النسخ في هذا الباب رأسا و أن الأمر الآن كما كان يومه ما روى عن ابن عباس رضى الله عنهما عند الترمذى من قوله: إنما الماء من الماء، في الاحتلام، و قد منّا تحقيقه في المقدمة، و أنه ثبت فيه النسخ البتة، و أنه ينبغي أن يؤول

قول ابن عباس رضى الله عنهما . و كذلك ما أخرجه البخارى عن عثمان : أن الرجل إذا جامع امرأته و لم يمتزج ووضأ وضوءه للصلاة و يغسل ذكره : يحمل على قبل جمع عمر رضى الله عنه أيامهم و إجماعهم على وجوب الغسل بمجاوزة الختانين ، فقد أخرج الطحاوى أن أصحاب رسول الله ﷺ تذاكروا عند عمر بن الخطاب الغسل من الجنابة فقال بعضهم : إذا جاوز الختان الختان وجب الغسل ، و قال بعضهم : إنما الماء من الماء ، فقال عمر رضى الله عنه : قد اختلفتم على و أنتم أهل بدر الأخيار فكيف بالناس بعدكم ؟ فقال على بن أبى طالب رضى الله عنه : يا أمير المؤمنين إن أردت أن تعلم ذلك فأرسل إلى أزواج النبی ﷺ فسلهن عن ذلك ، فأرسل إلى عائشة رضى الله عنها فقالت : إذا جاوز الختان الختان فقد وجب الغسل ، فقال عمر عند ذلك : لا أسمع أحداً يقول الماء من الماء إلا جعلته نكالا ، قال الطحاوى : فهذا عمر رضى الله عنه قد حمل على الناس على هذا بحضرة أصحاب رسول الله ﷺ فلم ينكر ذلك عليه منكر . . قلت : هذا أصرح شيء و أقواه فى أن الأمر كما فى حديث عائشة رضى الله عنها . و أن حديث الماء من الماء منسوخ ، و مع ذلك يتسلسل النقل عن عثمان أنه كان يختار حديث الماء من الماء ، قالذى ينبغى أن نحمله على أنه قبل إجماع أهل الحل و العقد ، و أما بعده فلا ينبغى تلك النسبة إليه كما وقع فى الفتح ، و لذا عده الترمذى فىمن أوجبوا الغسل بالمجاوزة ، و أخرج الطحاوى أيضا قال : اجتمع المهاجرون أنه ما أوجب عليه الحد من الجلد و الرجم أوجب الغسل : أبو بكر و عمر و عثمان و على رضى الله عنهم . فقد عثمان رضى الله عنه أيضا منهم - اه - . وفى ج ۱ ص ۱۶۵ من سنن البيهقى بعد رواية حديث عائشة و أبى هريرة من طرق روى حديث الاكسال و قال : هذا حكم منسوخ بالأخبار التى قدمنا ذكرها ، ثم روى حديث أبى بن كعب قال : إنما كانت الفتيان فى الماء من الماء رخصة فى أول الاسلام ثم نهى عنها - اه - ، رواه من طرق زاد فى رواية : لقلة الشباب ثم أمر بالغسل - اه - . و حديث أبى بن كعب فى النسخ رواه أبو داود و الترمذى و ابن ماجه و الطحاوى و البيهقى و ابن حبان و غيرهم من المحدثين كما فى

نصب الراية ج ١ ص ٨٢ طبع مصر ، و قد فصله الزيلعي أتم تفصيل ، و في الباب حديث عائشة و حديث رافع بن خديج رواه أحمد في مسنده ، قال الزيلعي في ج ١ ص ٨٤ من التخريج : الطريق الثاني في الاستدلال على النسخ و هو أن بعض من روى عن النبي ﷺ الحكم الأول أقوى بوجوب الغسل أو رجوع عن الأول فروى مالك عن يحيى بن سعيد عن عبد الله بن كعب مولى عثمان بن عفان أن محمود بن لبيد الأنصاري سأل زيد بن ثابت عن الرجل يصيب أهله ثم يكسل و لا ينزل فقال زيد : يغتسل ، فقال له محمود : إن أبي بن كعب كان لا يرى الغسل فقال له زيد : إن أبي بن كعب نزع عن ذلك قبل أن يموت ، قال الشافعي : لا أحسبه تركه . و إلا أنه ثبت له أن النبي ﷺ قال بعده ما نسخه ، و قال البيهقي : قول أبي بن كعب : الماء من الماء ، ثم نزوعه عنه بعد ذلك يدل على أنه ثبت عنده أن رسول الله ﷺ قال بعده ما نسخه . و كذلك عثمان بن عفان و علي بن أبي طالب و غيرهما ، و روى مالك أيضا عن ابن شهاب عن سعيد بن المسيب أن عمر بن الخطاب و عثمان بن عفان و عائشة زوج النبي ﷺ كانوا يقولون : إذا مس الحتان الحتان فقد وجب الغسل ، و الله أعلم - انتهى . و حديث أبي بن كعب صححه الترمذي ، و قال الحافظ في الفتح ج ١ ص ٣٧٩ : و صححه ابن خزيمة و ابن حبان و قال الاسمعيلى : و هو صحيح على شرط البخارى ، كذا قال ، و كأنه لم يطالع على شيء - اهـ . قال أبو حاتم في علله ص ٤٩ و ذكر حديث الماء من الماء و قال : هو منسوخ نسخه حديث سهل بن سعد عن أبي بن كعب - قاله في التعليق على نصب الراية . انظر خداع ابن حزم أنه قد أتى بن كعب و عثمان و علي بن أبي طالب رضى الله عنهم فيمن لم يوجبوا الغسل في الاكسال و الأمر على خلاف رغم أنف ابن حزم . و كذا ابن مسعود رضى الله عنه فيمن لم يوجبوا الغسل ، خيانة و خداع و افتراء منه . فقد روى الطحاوى بسنده ص ٣٦ من شرح معاني الآثار عن محمد بن علي رضى الله عنه قال : اجتمع المهاجرون على أنه ما أوجب عليه الحد من الجلد و الرجم ، و وجب الغسل : أبو بكر و عمر و عثمان و علي رضى الله عنهم ، و عن منصور عن إبراهيم

عن عبد الله (هو ابن مسعود) فى الرجل يجامع فلا ينزل قال : إذا بلغت ذلك اغتسلت . وعن
الأعمش عن إبراهيم عن علقمة عن عبد الله مثله ، وعن مالك عن نافع عن ابن عمر قال : إذا
خلف الختان الختان فقد وجب الغسل ، وعن عبد الله بن الأسود قال : كان أبى يعشى إلى
عائشة قبل أن أحلم فلما أحلت جئت فتأديت فقلت : ما يوجب الغسل ؟ فقالت : إذا التقت
المراسى ، وعن أبى سلية : سألت عائشة : ما يوجب الغسل ؟ فقالت : إذا جاوز الختان الختان
فقد وجب الغسل ، وعن ميمون بن مهران عن عائشة قالت : إذا التقي الختان فقد وجب
الغسل ، وعن جويرية عن نافع عن عبد الله (هو ابن عمر) قال : إذا اختلف الختان الختان
فقد وجب الغسل . وعن عاصم عن زر عن على رضى الله عنه مثله - انتهى . فهو لا ابن مسعود
و ابن عمر و عائشة و على بن أبى طالب رضى الله عنهم قائلون بوجوب الغسل ، فبطل ما ادعاه
ابن حزم بأسره ، و من عجائبات العلم أنه بعد زيد بن ثابت و ابن عباس و ابن مسعود و رافع
ابن خديج و أبى بن كعب و غيرهم فيمن لم يوجبوا الغسل ثم يقول : و روى الغسل فى ذلك
عن عائشة أم المؤمنين و أبى بكر الصديق و عمر بن الخطاب و عثمان و على و ابن مسعود
و ابن عباس و ابن عمر و المهاجرين رضى الله عنهم و به يقول أبو حنيفة و مالك و الشافعى
و بعض أهل الظاهر - اهـ . قلت : من سوء حفظه نسي ما قال أولاً و لم يدر أنه يرد بقوله
هذا على نفسه ! تأمل . قال إمام العصر فى إملائه : المراد من النسخ ما جاء مصرحاً فى الحديث
كقوله ﷺ : نهيتكم عن زيارة القبور ، ألا فزورها ، و كما رواه الترمذى عن أبى بن كعب :
كان الماء من الماء رخصة فى أول الاسلام ثم نهى عنها . و لا يترتب فى تقديم هذا النوع
إلا من سفه نفسه . فانه إذا تعين النسخ فى باب فالتصدى إلى الجمع أو الترجيح لا يكون إلا
سفهها و غباوة ، فلم أن ما اختاره الحنفية هو الترتيب العقلى و هو الحق بعد الامعان و إن
كان النظر الظاهرى يحكم خلافه . و زبدك إيضاحاً عما رواه مسلم عن عبد الرحمن بن أبى سعيد
الخدري عن أبيه قال خرجت مع رسول الله ﷺ يوم الاثنين إلى قبا حتى إذا كنا فى بنى سالم

وقف رسول الله ﷺ على باب عتبان فصرخ به فخرج يجر إزاره فقال رسول الله ﷺ : أنجلما الرجل فقال عتبان : يا رسول الله ! أ رأيت رجلا يعجل عن امرأته ولم يمن ما ذا عليه ؟ قال رسول الله ﷺ : الماء من الماء ، فهذا يدل صراحة على أن الغسل إنما يجب بالانزال فقط ، وعلى أن قوله ﷺ : الماء من الماء ، ورد في الجماع بلفظة كما يدل عليه السياق . و يعارضه ما رواه عن عائشة رضى الله عنها قالت : قال رسول الله ﷺ : إذا جلس بين شعبها الأربع ومن النختان النختان فقد وجب الغسل (مختصرا) ، وفي رواية أبي هريرة عنده : وإن لم يزل ، فهذا يدل صراحة أن الغسل لا ينوط بالانزال بل يدور على المس و تنقيبه فقدمنا النسخ على أصلنا و طلبنا هل نجد في هذا الباب شيئا لأن العدول عنه عندنا إلى غيره عند فقدان دليل النسخ فوجدنا نسخه ظاهرة ولا كظهور الشمس في رابعة النهار . فقد روى الترمذى عن أبي بن كعب : إنما كان الماء من الماء رخصة في أول الإسلام ، و أطب الطحاوى الكلام فيه و أكثر في الروايات الدالة على النسخ ، و أقوى شيء ما أخرجه عن عمر بأسانيد عديدة . قال بحضرة من الصحابة رضى الله عنهم : لا أسمع أحدا يقول : الماء من الماء ، إلا جعلته نكالا ، فاذا تبين النسخ بهذا المثابة و تحتم فحينئذ ابتداء المحامل و ذكر وجوه الترجيح أو التطبيق لا يكون إلا خلاف الواقع ، ولذا أقول : ما رواه الترمذى عن ابن عباس رضى الله عنهما : الماء من الماء ، في الاحتلام ، ينبغى أن يصرف عن ظاهره و يحمل على بيان المسألة بعنوان الحديث أو إبراز عنوان الحديث غير منسوخ في بعض الجزئيات . لا كما توهم بعضهم أنه تفسير لمعنى الحديث و بيان لمراده بحيث لا يحتاج إلى النسخ فإنه يكون من باب توجيه الدلائل بما لا يرضى به . قاله لأنك قد علمت أن قوله ﷺ : الماء من الماء لم يرد في الاحتلام قط بل جاء في الجماع كما يدل عليه قصة عتبان فكيف يكون يانا لمراده ﷺ ؟ على أن حاصل هذا التوجيه أن الغسل من الانزال لم يكن في الإسلام أصلا . وأنه لم يرد في هذا الباب نسخ . و أن المسألة فيما يجب الغسل الآن كما كان . و معلوم أن العمل عليه استمر إلى زمن ثم نسخ

ونحن لا نظن بمثل ابن عباس رضى الله عنه أن يكون غافلا عن مثل هذه المسألة الفاشية سيما بعد هذا الاجماع الظاهر ، وإذن لا بد علينا أن نذكر لكلامه وجها وقد ذكرناه ، ولعله يضيق به صدر من اعتاد بالمشى على الألفاظ ، وأما من ارتاض و تدرب فيشرح به صدره و بفرج أمره ألا ترى أن ابن عباس رضى الله عنه يقول : إن الإلقاء سنة ، فهذا نحو تعبير لسكتة ، و مثل هذا في تعبير أنه كثير ، و الذكى الفطن يقول كذلك كثيرا ، كالبخارى ربما يذكر المسألة بعنوان الحديث و هذا بعد ما عرفت نكاته نحو من البلاغة ، و إنما أطيننا الكلام فيه لانا نريد أن نصون جناب ابن عباس رضى الله عنه عن تأويلات بعيدة ، و لو أنصفت لحكمت أن حمل كلامه ما ذكرنا أولى بشأنه مما ذكرناه ، و للناس فيما يشقون مذاهب - انتهى . و علت أن قول ابن حزم باطل قطعا ، و النسخ ثابت حقا ، و الصحابة رجعوا عن قولهم إلى قول عمر رضى الله عنه و أجمعوا عليه ، و هو الحق ، و ما ذا بعد الحق إلا الضلال . فكن من المتيقظين - و الله تعالى أعلم بالصواب .

(٣) قال فى ص ٤ رقم ١٧١ : مسألة : عملوا أجنب كل من ذكرنا وجب عليهم غسل الرأس و جميع الجسد إذا أفاق المغنى عليه و المجنون و اتبه النائم و صحا السكران و أسلم الكافر ، و بالاجناب يجب الغسل و البلوغ - اه . قلت : حكم عليهم بوجوب الغسل بعد الافاقة ، فله نسي هنا ، رفع القلم عن ثلاث - الحديث ، و لم يقع فى حديث ما أن المغنى عليه و المجنون إذا أجنبا ثم أفاق وجب الغسل عليهما . و كذا النائم إذا اتبه من النوم ، و لم يرد فى حديث صحيح أن الكافر إذا أسلم و هو جُنب يجب عليه الغسل ، و هذا كله من المسائل التى تدخل تحت اجتهاد المجتهدين ، و أكثر الصحابة أسلدوا و لم يسألهم عليه السلام : أنتم جنبا أم لا ؟ فإن كنتم جنبا فاغتسلوا ؛ ثم قوله بعد ذلك : و بالاجناب يجب الغسل و البلوغ عجيب جدا ، كيف يحكم بوجوب البلوغ و هو ليس فى اختيار المكلف فلا يصح أن يقال فى حقه . وجب أوصح البلوغ فزيادة لفظة . البلوغ ، باطل قطعا لا تعلق له و لا ربط بمسئلة وجوب الغسل و عدمه .

ليس من الأفعال الاختيارية حتى يتصف بالصحة و الجواز و الوجوب و الفرضية باضدادنا ،
و المعلق مع اعترافه بأنه لا نرى لها موقعا فى سياق القول اعتذر لصون علم ابن حزم بأن تقايما
من أخطاء الناسخين - اه ، ليس كما ينبغي - تدبر . ثم برهن على ذلك فقال : برهان ذلك قول
الله تعالى ﴿ فَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ - اه . قلت : الخطاب فى الآية عام لكل من صدر منه
الجنابة سواء كان المغمى عليه أو المجنون و نحوهما . و الآية لم يستثنهم فكيف قال بعد الآية :
فلو اغتسل الكافر قبل أن يسلم و المجنون قبل أن يفىق أو غسل المغمى عليه قبل أن يشفى
و السكران لم يحزم ذلك من غسل الجنابة و عليهم إعادة الغسل لأنهم يخرجون الجنابة منهم
صاروا جنبا فوجب الغسل به - اه . قلت : أنا ظاهرى مع هذا الظاهرى . فأقول : أو لم فرغ
فى سمعه ﴿ وَأَزَلْنَا مِنْ السَّمَاءِ مَاءً طَهُورًا ﴾ الآية ! فلما استعملوا فى الغسل ماء طهورا خرجوا
من الجنابة و صاروا طاهرين ، و الآية لم توجب عليهم الاعادة . و ليس فيها أنهم إن اغتسلوا
فى هذه الحالة لم يحزم ذلك فانه تعالى قال ﴿ فَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَّرُوا ﴾ و لم يخص حالا دون
حال و زمانا دون زمان ، فهذه التخصيصات من قبل ابن حزم لا تقبل و ليس هنا كلام فى
مذاهب الفقهاء و هم ما قالوا فى المسألة المذكورة . بل الكلام مع ابن حزم على طريقه و مواله
و إلا عندنا فى المسألة تفصيل ، راجع لذلك الدر المختار مع رد المحتار ، فان أسلم الكافر طاهرا
فالتسل مندوب ، و إن جنبا أو حائضا أو نفساء فالتسل واجب . و ليس هذا الموضع لفصله -
تنبه . و لم يرد فى حديث أيضا أنهم إذا اغتسلوا فى هذه الحالة لم يحزم ذلك و عليهم الاعادة
بعد الافاقة - تأمل . ثم قال : و لا يحزى الغرض المأمور إلا بنية أدائه قصدا إلى تلبية ما أمر
الله تعالى به . قلت : هذا اجتهد و قياس منه فلا يقبل ، ثم قال : قال الله تعالى ﴿ وَمَا أُمِرُوا
إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ ﴾ . قلت : هذه الآية نزلت فى التوحيد و ليس لها تعاق بالطهارة
و لا بالنية ، و البحث فيها مفصلا قد تقدم فى بحث النية ، و قد علمت بما ذكرنا من قبل أن
حديث « إِنَّمَا الْأَعْمَالُ بِالنِّيَّةِ » لا مساس له بفرضية النية و عدمها . و ابن حزم لم يفهم ذلك

وأدخله في مسائل النية ، كما مر تذكره . ثم قال : وكذلك لو توضؤا في هذه الأجوال لم يحزم ولا بد من الاعادة بعد زوالها لما ذكرنا - اه . قلت : هذا أيضا لم يرد في آية أو حديث ، وعندنا ندب الغسل لمجنون و المغنى عليه و السكران بعد الافاقة إذا كانوا طاهرين و لم يروا منيا على ثيابهم أو بدنهم و إلا فيجب الغسل عليهم إذا رأوا منيا . في الدر المختار : وفي التارخانية معزيا للعناية : و المختار وجوبه على مجنون أفاق ، قلت : و هو يخالف ما يأتي متنا إلا أن يحمل أنه رأى منيا و هل السكران و المغنى عليه كذلك أى يراجع أى نم و البسط في رد المختار مع الدر المختار .

(٤) في رقم ١٧٢ ص ٥ قال : و ماء النقيم و العافر يوجب الغسل . و ماء الخصى لا يوجب الغسل - اه . قلت : في أى آية أو حديث ورد الفرق بينهما ؟ و أى برهان قام على أن ماء الخصى لا يوجب الغسل ؟ و القياس باطل عنده . و لا يسمع قوله دون قوله يُغْتَسَلُ بِهِ ! هل الأمر منه ورد بعدم الوجوب ؟ كلا ! و لا بالوجوب على المذكورين ، و الأمر معيار عنده بالوجوب و عدمه ، كما سبق في أصوله ، و ذكر في برهانه حديث أم سليم أنها سألت نبي الله ﷺ عن المرأة ترى في مناءها ما يرى الرجل - الحديث . و ليس فيه ذكر : الخصى و لا النقيم و العافر و لا المجبوب - إلى آخر ما قال ، فكيف يكون برهانا على طريقته ؟ فانه يُغْتَسَلُ بِهِ للتبين و لم بين ما قاله ابن حزم ! و كيف أدخلهم في الحديث المذكور و هو ساكت عنهم ؟ و لم تسأل أم سليم عنهم : الغسل واجب عليهم أم لا ؟ تأمل ، و لا كلام في مذاهب الفقهاء فانهم على زعمه جهة بفتروا على الله و رسوله . و بكتانهم و أقوالهم متناقضة متعارضة . و قياساتهم باطلة ! و الحق يدور حول أقوال ابن حزم ! تدبر .

(٥) و قال في رقم ١٧٢ : و لو أن امرأة شفرت و هى بالغ أو غير بالغ فدخل المني في فرجها لحملت فالغسل عليها و لا بد لأنها قد أنزلت الماء بقينا - اه . قلت : نسي متنا حديث رفع القلم عن ثلاث و فيه : عن الصبي حتى يحتلم أو يكبر أو يبلغ فكيف يكون و حوب

الفصل على غير البالغ خلاف الحديث الذى ذكره فى أكثر مواضع من المحلى ، و تقلد فى المسألة الفقهاء و التقليد عنده حرام ١٤ أو لا يحمل لأحد أن يقلد أحدا ؟ فكيف ارتكب جريمة - هذا .

(٦) قال فى رقم ١٧٣ : مسألة : و كيفما خرجت الجنابة المذكورة بضربة أو علة أو لغير لذة أو لم يشعر حتى وجده أو باستنكاح فالغسل واجب فى ذلك ، برهان ذلك ﴿ و إن كنتم جنبا فاطهروا ﴾ و أمره عليه السلام : إذا فضخ الماء أن يقتسل - الخ . قلت : القرآن نزل بلغة قريش أو لغة الحجاز فى زمن رسول الله ﷺ و هم يعرفون أن الجنابة بأى شئ تكون ، و خروج المني بضربة أو بعة و نحوهما لم يكن عندهم جنابة ، و من قوله تعالى ﴿ و إن كنتم جنبا فاطهروا ﴾ فهموا ما يكون رائجا عندهم من معنى الجنابة ، و خروج المني بالضربة و العلة من النوادر لا يدخل تحت الآية بل يدخل تحت مراتب الاجتهاد و هو من مراحلها . و لذا أطلق الله تعالى و لم يقيد شئ . لتلاسد باب الاجتهاد ، و قال فى آية أخرى ﴿ من ماء دافق يخرج من بين الصلب و التراثب ﴾ الآية ، و أنت تعلم أن الدفق ، فى التنزل و الفضخ ، فى الحديث متقاربان معنى ، متخالفان الضربة و العلة و نحوهما فكيف يجب الغسل به فافهم .

فقوله تعالى ﴿ و إن كنتم جنبا فاطهروا ﴾ يحمل على ما كان المتعارف فيما بينهم و هو خروج المني من دفق و شهوة من الذكر و إن كان بضربة بأن ضرب على ظهره ضربا قويا أو حمل حملا ثقيلا فخرج منه المني لا يتحقق معنى الجنابة و هو الخروج بلذة و شهوة و دفق فلا يجب عليه الغسل لأن المني يكون خاسرا أيضا ينكسر بخروجه الذكر و يحصل به اللذة ، و لا يوجد هذا المعنى فى الضرب و حمل الثقل فلا يكون جنبا فلا يدخل تحت قوله تعالى ﴿ و إن كنتم جنبا فاطهروا ﴾ و يؤيده ما روى عنه عليه السلام بسئل عن المرأة ترى فى المنام بجامعها زوجها ؟ فقال عليه السلام : أنجد لذة ؟ قليل : نعم ، فقال : عليها الاغتسال إذا وجدت الماء : و لو لم يختلف الحكم بالشهوة و عدمها لم يكن للسؤال عن اللذة معنى ، و لأن وجوب الاغتسال معلق بنزول المني و أنه فى اللغة اسم للنزل عن شهوة لما نذكر فى تفسير المني - كذا فى البدائع ج ١ ص ٣٧ .

فالحاصل أن المطلق يحمل على المتعارف، فقوله تعالى « وإن كنتم جنبا، فمحمول عليه - تدبر . ولا يكون فضخ الماء إلا بلذة وشهوة بقوله : وهذا عموم لكل من خرجت منه الجنابة ؛ ليس في محله وليس فيه عموم لعدم المتعارف فيما بينهم كما سبق ، ولم يقل الله تعالى ولا رسوله إنه عام لكل من خرجت الجنابة منه سواء كان بضرب أو ببلعة أخرى ، وما كان ربك نسيا ، ولم يبين ^{بأن} ذلك ؛ بعث للتبليغ ﴿ بلغ ما أنزل إليك من ربك ﴾ فان لم تفعل فما بلغت رسالته ﴿ ولم يقل الله ورسوله مطلقا من خرجت منه الجنابة كيفما كان خروجه وجب الغسل ، حاشا عن ذلك ؛ ولا نعلم عن أحد من السلف روى مثل قول ابن حزم إلا عن الشافعي وداود الظاهري ، كما ذكره بنفسه ، وقد أجاب عنه صاحب البدائع فراجع . . ثم قال : وقال أبو حنيفة ومالك : من خرج منه الماء ببلعة ، قال أبو حنيفة : أو بضرب على استه فخرج منه الماء فعليه الوضوء ولا غسل عليه ، وهذا قول خلاف القرآن والسنن الثابتة والقياس - اهـ . قلت : لم يفهم ابن حزم معنى الجنابة ومعنى الماء في اللغة ، ولم يدرك مدرك مذهب أبي حنيفة ، وغموم قوله تعالى لا يشتمله كما عرفت ، فليس قوله مخالفا للقرآن والسنة والقياس ، وسعيد بن جبيرة فقيه صاحب سنة جليل القدر وقوله مقدم على قول ابن حزم ، فليس أبو حنيفة متفردا في ذلك بل معه ابن جبيرة من السلف ، في كتب الفقه : ضرب على ظهره ضربا قويا حتى خرج منه الماء وليس فيها وضرب على استه ، كما قال ابن حزم ، وفي رد المحتار : لو انفصل بضرب أو حمل ثقل على ظهره فلا غسل عندنا ، كما في الدرر - اهـ . لا يصدق عليه معنى الجنابة فلا يدخل في حكم الآية ، ونحن لم نقس على الغائط والبول وخروج الريح لأن بين معنى الجنابة وبين الغائط والبول بون بعيد ، وكذلك لم نقس على الحيض والنفاس للفرق بين الجنابة والحيض والنفاس كما زعم وإلا يكون تخطيط في المسائل وأحكامها كما لا يخفى ، ثم ما قال بعده فكله فاسد مبني على بناء الفاسد لا يلتفت إليه .

(٧) قال فى رقم ١٧٤ : لو أن امرأة . . . ثم اغتسلت ثم خرج ماء الرجل من فرجها فلا شىء عليها لا غسل ولا وضوء - إلى قوله : وخروج ماء الرجل من فرجها ليس إنزالاً منها ولا حدثاً منها فلا غسل عليها ولا وضوء - اهـ . قلت : على بناءه عموم قوله تعالى ﴿ وإن كنتم جنبا فاطهروا ﴾ ولم يستثن الله تعالى هذه المرأة من الحكم ولا رسوله استثناءً ، فكيف لا يكون عليها غسل ولا وضوء ؟ ثم قوله بعده : لأن الغسل الخ ، حجة باعتبار أصوله فى مقابلة النص لا يقبل بل يكون كذباً واقتراء على الله تعالى ، والآية على قاعدته لم تخص حالاً دون حال ولا امرأة دون رجل ، ولا نصت بأن منى الرجل إذا خرج من فرجها ولو كان بعد الاغتسال لا غسل ولا وضوء عليها فتخصيص ابن حزم براه باطل وغلط وكذب ، لا يسمع قول أحد دون قوله ﷺ ! وههنا نسي قوله تعالى ﴿ وإن كنتم جنبا فاطهروا ﴾ وذهل عن عمومه أيضاً . وما استدلل به بقوله : لأن الغسل إنما يجب عليها من إنزالها لا من إنزال غيرها . قلت : المنى خرج من فرجها خاصة لم ينزل غيرها بل غيرها خارج عنها ولم يحدث غيرها حدثاً حتى لا يكون عليها وضوء وهذا صحيح أنه إذا أحدث زيد لا يكون بسببه وضوء على عمرو ، وإذا أنزل عمرو لا يكون بانزاله غسل على زيد ، وههنا ليس كذلك فإن المنى خرج من فرجها فلا بد أن يكون عليها به غسل - تدبر . قال المعلق : أما وجوب الغسل فلا دليل عليه لأنه لم يحصل منها إنزال ، وأما الوضوء فالظاهر وجوبه لأن الخارج منها وإن كان منى الرجل ، إلا أنه لا يخلو من اختلاطه برطوبة خارجية منها وهذا الاحوط - انتهى . قلت : هذا الوجه يجرى أيضاً فى وجوب الغسل بتغيير يسير بأن يقال : الظاهر وجوب الغسل لأن الخارج منها وإن كان منى الرجل لكنه اختلط بمنىها بدون إحساس الاختلاط لأن منىها رقيق لا يبعد اختلاطه بعد فالأحوط وجوب الغسل - فافهم .

(٨) وفى رقم ١٧٦ : مسألة : ولو أن رجلاً وامرأة أجنياً وكان منهما وطء

دون إنزال فاعتسلا وبلا أو لم يولا ثم خرج منها أو من أحدهما بقية من الماء المذكور. أو كله فالفعل واجب في ذلك ولا بد - إلى قوله : وقال أبو حنيفة : إن كان الذى خرج منه المتى قد بال قبل ذلك فالفعل عليه ، وإن كان لم يبل فلا غسل عليه - انتهى . قلت : فى المسألة تفصيل عند الأحناف : ومن بال قبل ذلك ثم خرج منه المتى فلا شك فى كونه منيا ولذا يجب الغسل ، وإن لم يبل قبل ذلك ثم خرج منه ففى كونه منيا شك وبالشك لا يجب الغسل ، واليقين لا يزول بالشك ، وهذا ليس بتقييد بالرأى كما زعمه بل هو ثابت بأشارة النص - كما لا يخفى ، ولا يجرى فيه عموم قوله تعالى ﴿ وَإِنْ كُنْتُمْ جُنُبًا فَاطَّهَرُوا ﴾ ولم تظهر الجنبية فى الصورة الثانية . قال فى البدائع ج ١ ص ٢٧ : إذا جامع فاعتسل قبل أن يبول ثم خرج منه بقية المتى وجه قول أبى يوسف أن جانب الانفصال يوجب الغسل ، وجانب الخروج ينفيه فلا يجب الغسل مع الشك ، ولها أنه إذا احتمل الوحوب والعدم فالقول بالوجوب أولى احتياطاً - اهـ . وفرض الغسل عند خروج متى من العضء منفصل عن مقره شهوة أى لذة ولو حكما كمتحم ، ولم يذكر الدفق يشمل متى المرأة لأن الدفق فيه غير ظاهر ، ولأنه ليس بشرط عندهما خلافاً للثانى وإن لم يخرج من رأس الذكر بها - اهـ الدر المختار . قوله : ولذا قال ، أى لكون الدفق ليس شرطاً ، قال المصنف : وإن لم يخرج بها - أى شهوة ، فإن عدم اشتراط الخروج بها مستلزم بعدم اشتراط الدفق إذ لا يوجد الدفق بدونها - رد المختار . وفى الخاتمة : خرج متى بعد البول وذكره منتشر لزمه الغسل ، قال فى البحر : محله أن وجد الشهوة وهو تقييد قولهم بعدم الغسل بخروجه بعد البول - اهـ الدر المختار . قال فى البحر : ويدل عليه تعليقه فى التجنيس بأن فى حالة الانتشار وجد الخروج والانفصال جميعاً على وجه الدفق والشهوة - اهـ ، وعبرة المحيط كما فى الحلية : رجل بال فخرج من ذكره متى إن كان منتشراً فعليه الغسل لأن ذلك دلالة لخروجه عن شهوة . قوله

• تقييد قولهم ، أى فيقال إن عدم وجوب الغسل بخروجه بعد البول اتفاقا إذا لم يكن ذكره منتشرا ، فإن كان منتشرا وجب لأنه إنزال جديد وجد معه الدفق و الشهوة ، أقول : وكذا يقيد عدم وجوبه بعد النوم و المشى الكثير - اه رد المختار . فلو اغتسلت فخرج منها منى ان مذيها (اى يقينا) أعادت الغسل لا الصلاة ، و إلا لا - اه الدر المختار ، كما أن الرجل لا يعيد ما صلى إذا خرج منه بقية المني بعد الغسل اتفاقا - كما في الفتح ، لكن قال فى المبتغى : بخلاف المرأة ، يعنى أنها تعيد تلك الصلاة ، وفيه نظر ظاهر ، و الذى يظهر أنها كالرجل - كذا فى الخاتمة ، و تبعه فى البحر ، و أجاب عنه المقدسى بحمل قوله « بخلاف المرأة » على أنها لا تعيد أصلا أى لا الغسل و لا الصلاة لأن ما يخرج منها يحتمل أنه ماء الرجل - اه ، أقول : إذا لم تعلم أنه ماؤها - اه رد المختار . و لا يلزم على مالك و أبى حنيفة أن يأخذ بكل ما روى عن صحابي من فعله أو قوله ، فإن حصل لها أقوى منه أخذاه ، و إذا خالف قوله أو عمله الكتاب أو السنة أو فقهاء الصحابة تركا قوله و يأخذان بالكتاب أو السنة أو فقهاء الصحابة كعمر و على و ابن مسعود و أبى بكر و عائشة و أبى موسى الأشعرى و أبى سعيد الخدرى و زيد بن ثابت و عثمان و غيرهم من الصحابة رضى الله عنهم .

(٩) فى رقم ١٧٧ : مسألة : و أوجب فى الفرج و أجنب فعليه النية فى غسله ذلك لها معا ، و عليه أيضا الوضوء و لا بد . و يحزبه فى أعضاء الوضوء غسل واحد ينوى به الوضوء و الغسل من الإيلاج و من الجنابة ، فإن نوى بعض هذه الثلاثة و لم ينو سائرها أجزاء لما نوى و عليه الاعادة لما لم ينو . فإن كان مخنبا باحتلام أو يقظة من غير إيلاج فليس عليه إلا نية واحدة للغسل من الجنابة فقط - اه . قلت : هذا التفصيل فى أى آية أو حديث ؟ و أى صحابي قال به ؟ و بأى إجماع متيقن ثبت ؟ ! وليس هذا إلا دعوى كاذبة بلا برهان و لا حجة ، بل هو اقتراء على رسوله ﷺ ، و هل تقدر على أن تثبت ثلاث

نیات من رسول الله ﷺ أو من صحابي واحد أنه يتوى في مثل هذه الحالة ثلاث نيات ۱
وإن نوى منها واحدة ولم ينو لغيرها أو سائرهما عليه الأعادة لما لم ينو ۱؟ و دونه خرط
القناد - تدبر . ثم قال : برهان ذلك أن رسول الله ﷺ أوجب الغسل من الإيلاج
وإن لم يكن إنزال ، و من الانزال وإن لم يكن إيلاج ، و أوجب الوضوء من الإيلاج ،
فهى أعمال متغايرة - اه . قلت : أين أوجب الوضوء من الإيلاج ؟ فإن كان مراده بذلك
حديث : الماء من الماء ، فهو منسوخ قطعا و يقينا ، و قد ثبت إجماع الصحابة على نسخه ،
و من قال به أولا رجع عن قوله بعد الإجماع بالغسل واجب عليه و هو الصواب - كما
في فتح البارى فى آخر كتاب الغسل ، و إن كان المراد غيره فليأت به حتى ننظر كيف
هو ! و لا يسمع قول أحد دون قول رسول الله ﷺ . ثم قال : و قد قال عليه السلام :
إنما الأعمال بالنيات و إنما لكل امرئ ما نوى - اه . قلت : قد سبق منا ما يتعلق بالحديث
المذكور من البحوث ، و أثبتنا أن الحديث لا أساس له بما نحن فيه بل هو جاء فى بيان
النية الصحيحة و النية الفاسدة و لم يبحى فى صحة الأعمال بالنية و بطلانها بدون النية ، و هو
الحق و الصواب ، فاستعمال ابن حزم إياه فى غير ما ورد به غلط قطعا - تأمل . ثم ل :
فلا بد لكل عمل مأور به من القصد إلى تأديته كما أمر الله تعالى ، و يجرى من كل ذلك
عمل واحد ، و قد صرح عنه ﷺ أنه كان يغتسل من كل ذلك غسلا واحدا و أجرى ذلك
بالنص و وجبت النيات بالنص ، و لم يأت نص بأن نية لبعض ذلك يجرى عن نية الجميع
فلم يجر ذلك - اه . قلت : لم يأت نص أنه فى ذلك وجبت النيات ، و لم يأت نص بأنه
إن لم ينو جميعها لا يجرى ، إن كان فهاى به ۱ فهذا اقتراء منه على الله و رسوله و تخطيط
و تلعب بالشريعة و تدليس و خداع منه - أعاذنا الله منه ، و كذا لم يأت نص بأن نية
بعض ذلك لا يجرى حتى ينوى جميعها ، و أين أمر الله تعالى بثلاث نيات فى مثل هذه
المسألة ؟ فهذه دعاويه الكاذبة لا دليل عليها .

(١٠) فى ج ٢ ص ٨ رقم ١٧٨ : مسألة : و غسل يوم الجمعة فرض لازم لكل بالغ من الرجال و النساء ، وكذلك الطيب و السواك - اهـ . قلت : يظهر من صنيعة أن الغسل عنده واجب لليوم لا لصلاة الجمعة فإنه يقول : و غسل يوم الجمعة فرض لازم على بالغ من الرجال و النساء ، و هو خلاف الأحاديث الواردة فى الباب ، فروى البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال : « إذا جاء أحدكم الجمعة فليغتسل » ، و أخرجه مسلم و غيره ، و لفظ مسلم : إذا أراد أحدكم أن يأتى الجمعة فليغتسل ، و فى رواية له : من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، و أخرجه الترمذى و لفظه : من أتى الجمعة فليغتسل ، و أخرجه النسائى عن قتيبة عن مالك نحو رواية البخارى سنداً و متناً و فى لفظ له مثل رواية مسلم الثانية ، و فى لفظ نحو لفظ البخارى ، و فى لفظ : إذا أتى أحدكم الجمعة فليغتسل ، و أخرجه ابن ماجه و لفظه عن ابن عمر قال : سمعت النبي ﷺ يقول على المنبر : من أتى الجمعة فليغتسل ، و فى رواية ابن حبان فى صحيحه و أى عوامة فى مستخرجه : من أتى الجمعة من الرجال و النساء فليغتسل ، و رواه ابن خزيمة بزيادة : و من يأتها فلايس عليه غسل من الرجال و النساء ، و أخرجه البزار من حديث عائشة أن النبي ﷺ قال : من أتى الجمعة فليغتسل ، و رواه البزار أيضا من حديث عبد الله بن بريدة عن أبيه عن النبي ﷺ قال : من أتى الجمعة فليغتسل ، و روى ابن ماجه أيضا من حديث أن عباس قال قال رسول الله ﷺ : إن هذا يوم عيد جعله الله للناس فمن جاء إلى الجمعة فليغتسل ، و روى الطبرانى من حديث أبي أيوب الأنصارى قال قال رسول الله ﷺ : من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، الحديث - اهـ عمدة القارى ج ٣ ص ٢٣٧ - ٢٣٨ و فتح البارى ج ٢ ص ٢٩٥ - ٢٩٦ .

فهذه الأحاديث كلها تدل على أن غسل الجمعة لمن أتى للصلاة لا لليوم ، فقد خالف ابن حزم هذه الأحاديث كلها و قال : غسل يوم الجمعة فرض لازم ، و هذا عجيب منه . قال الحافظ ابن حجر بعد ذكر حديث أبي هريرة : و عرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره

و احتج به على أن الغسل لليوم لا للصلاة . لأن الحديث واحد و أخرجه واحد . و قد بين اللبث في روايته المراد وقواه حديث أبي هريرة . و رواية نافع عن ابن عمر لهذا الحديث مشهورة جدا فقد اعتنى بتخرج طرقه أبو غوانة في صحيحه فساقه من طرق سبعين نفسا رويوه عن نافع - الخ . قال صاحب الهداية : ثم هذا الغسل أى غسل يوم الجمعة للصلاة عند أبي يوسف يعنى لا يحصل له الثواب إلا إذا صلى صلاة الجمعة بهذا الغسل حتى لو اغتسل بعد الجمعة أو أول اليوم و انتقض ثم توضأ و صلى لا يكون مدركا لثواب الغسل . و هو الصحيح . و احترز به من قول الحسن بن زياد فإنه قال لليوم إظهارا لفضيلته و بقوله قال داود . و فى المبسوط : و هو قول محمد . و فى المحيط : هو رواية عن أبي يوسف ، فعلى هذا عن أبي يوسف روايتان ، و قيل : تظهر الفائدة أيضا فى هذا الخلاف فىمن اغتسل بعد الصلاة قبل الغروب إن كان مسافرا أو عبدا أو امرأة أو ممن لا تجب عليه الجمعة ، و هذا بعيد لأن المقصود منه إزالة الرائحة الكريهة كيلا يتأذى الحاضرون بها و ذلك لا يتأتى بعدها ، و لو اتفق يوم الجمعة و يوم العيد أو يوم عرفة و جامع ثم اغتسل ينوب عن الكل ، و فى صلاة الجلابى : لو اغتسل يوم الخميس أو ليلة الجمعة استن بالسنة لحصول المقصود و هو قطع الرائحة الكريهة - اهـ . قلت : الجمهور على أنه غسل الجمعة مستحب مسنون و ليس بفرض و كذا السواك و الطيب ، احتججت الظاهرية بحديث ابن عمر و غيره على أن الأمر فيه للأحباب و ليس كذلك لأن الأمر بالغسل ورد على سبب و قد زال السبب فزال الحكم بزوال علته ، لما رواه البخارى من حديث عائشة رضى الله عنها قالت : كان الناس مهنة أنفسهم و كانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا فى مهتهم فقيل لهم : لو اغتسلتم ! و سيأتى هذا فى باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ، و قال بعض أصحابنا : إن الحديث منسوخ بقوله ﷺ : من توضأ يوم الجمعة فيها و نعت و من اغتسل فهو أفضل ، و اعترض بأنه ضعيف فكيف يحكم أن الصحيح منسوخ به ! قلت : هذا الحديث

روى من سبعة نفر من الصحابة رضى الله عنهم و هم : سمرة بن جندب ، أخرجه أبو داود و الترمذى و النسائى عن قتادة عن الحسن عن سمرة فذكره ، و أنس عند ابن ماجه و الطحاوى و البزار و الطبرانى ، و أبو سعيد الخدرى عند البيهقى و البزار ، و أبو هريرة عند البزار و ابن عدى ، و جابر عند ابن عدى فى الكامل ، و عبد الرحمن بن سمرة عند الطبرانى ، و ابن عباس عند البيهقى فى مسنده و قال الترمذى : حديث حسن ، و اختلف فى سماع الحسن من سمرة فمن ابن المدينى إمام هذا الفن أنه سمع منه مطلقا ، و ابن سلينا ما قاله المعترض فالأحاديث الضعيفة إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة فيما اجتمعت فيه من الحكم ، كذا قاله البيهقى و غيره ، و قال المحققون من أصحابنا : إن حديث الكتاب خبر الواحد فلا يخالف الكتاب لأنه يوجب غسل الأعضاء الثلاثة و مسح الرأس عند القيام إلى الصلاة مع وجود الحدث فلو وجب الغسل لكانت زيادة على الكتاب بخبر الواحد و هذا لا يجوز لأنه يصير كالنسخ - فافهم ، (قلت : قد سبق فيما قبل أن الزيادة على الكتاب يجوز بخبر الواحد فى مرتبة الظن لا العلم و القطع كإيجاب الفاتحة و السورة مع قوله تعالى ﴿ فاقراءوا ﴾ تيسر من القرآن) فهذه الزيادة جائزة لكن فى مرتبة الظن كما هو التحقيق (قلت : إذا حملنا الأمر فيه على الاستحباب توفيقا بين الحديثين لا يحتاج حينئذ إلى شيء آخر ، و قال الشافعى رحمه الله تعالى : و بما يدل على أن أمر النبى ﷺ بالغسل يوم الجمعة فضيلة على الاختيار لا على الوجوب حديث عمر حيث قال لعثمان و الوضوء أيضا ، و قد علمت أن رسول الله ﷺ أمر بالغسل يوم الجمعة فلو علمنا أن أمره على الوجوب لم يترك عمر عثمان حتى يرده و يقول له ارجع فاغتسل : و قال ابن دقيق العيد : فى الحديث دليل على تعليق الأمر بالغسل بالمجيء إلى الجمعة . و استدل به مالك فى أنه يعتبر أن يكون الغسل متصلا بالذهاب و وافقه الأوزاعى و الليث ، و الجمهور قالوا : يجزى من بعد الفجر - انتهى عمدة القارى . قلت : و الأحاديث المذكورة كلها فى نصب الراية

مع أسانيد مفعلا و منه أخذ الحافظ العيني لم يتجاوز عما قال الزيامي بالاختصار ،
و البحث في قصة عمر لعثمان رضى الله عنهما سياقى فى كلام ابن حزم حيث ذكرها مستدلا
بها على فرضية الغسل فانظره .

و الجمعة ليست بفرض على النساء بنص الحديث ، فلا يجب حضورهن فى الجوامع
لصلاة الجمعة ، فكذلك الغسل لا يجب عليهن ، و ابن حزم خالف هنا أيضا الحديث
الذى رواه أبو داود و الحاكم فى مستدركه عن طارق بن شهاب رضى الله عنه عن النبي
ﷺ قال : الجمعة حق واجب على كل مسلم فى جماعة إلا أربعة : عبد مملوك أو امرأة
أو صبي أو مريض ، رواه أبو داود و قال : طارق بن شهاب قد رأى النبي ﷺ ، و لم يسمع
منه شيئا قال الشوكاني فى النيل ج ٢ ص ١٠٣ : أخرجه الحاكم أيضا من حديث طارق
هذا عن أنى موسى قال الحافظ : و صححه غير واحد ، و قال الخطاى : ليس إسناد هذا
الحديث بذلك و طارق بن شهاب لا يصح له سماع من النبي ﷺ إلا أنه قد لقيه النبي ﷺ ،
قل العراقى : فإذا قد ثبتت صحبته فالحديث صحيح و غايته أن يكون مرسل صحابى و هو
حجة عند الجمهور ، وإنما خالف فيه أبو إسحاق الأسفرائينى بل ادعى بعض الحنفية الاجماع
على أن مرسل الصحابى حجة - اهـ ، على أنه قد اندفع الاعلال بالارسال بما فى رواية
الحاكم من ذكر أنى موسى و قد شد من عضد هذا الحديث حديث حفصة المذكور فى
الباب و يؤيده أيضا ما أخرجه الدارقطنى و البيهقى من حديث جابر بلفظ : من كان يؤمن
بالله و اليوم الآخر فعليه الجمعة إلا امرأة أو مسافرا أو عبدا أو مريضا ، و فى إسناد
ابن لهيعة و معاذ بن محمد الانصارى و هما ضعيفان ، و فى الباب عن تميم الدارى عند العقلى
و الحاكم أبى أحمد و فيه أربعة ضعفاء على الولا . قاله ابن القطان ، و عن ابن عمر عند
الطبرانى فى الأوسط و عن مولى لآل الزبير عند البيهقى و عن أبى هريرة ذكره الحافظ فى
التلخيص و ذكره صاحب مجمع الزوائد و قال : فيه إبراهيم بن حماد ضعفه الدارقطنى ،

و عن أم عطية بلفظ : نهينا عن اتباع الجنائز و لا جمعة علينا . أخرجه ابن خزيمة - اه .
فالحاصل أن بعض الحديث يشد بعضا فبالجموع يصح الاستدلال مع أن بعضها صحيح
سندا ، و بالجملة إن ابن حزم خالف هذه الأحاديث و ألزم على النساء وجوب الجمعة و الغسل
لها ، و هذا كما ترى مخالف للجماهير - تأمل و تدبر حق التدبير .

في ج ٢ ص ٢٩٥ من فتح الباري : و أما النساء فيقع فبهن الاحتمال بأن يدخلن
في أحدكم بطريق التبع ، و كذا احتمال عموم النهي في منعهن المساجد لكن تقييده بالليل
يخرج الجمعة - اه . و لعل البخارى أشار بذكر النساء إلى ما سيأتى قريبا في بعض طرق
حديث نافع و إلى الحديث المصرح بأن لا جمعة على امرأة و لا صبي لكنه ليس على
شرط و إن كان الاسناد صحيحا و هو عند أبى داود من حديث طارق بن شهاب عن النبى
ﷺ و رجاله ثقات لكن قال أبو داود : لم يسمع طارق من النبى ﷺ إلا أنه رآه -
اه . و قد أخرجه الحاكم في المستدرک من طريق طارق عن أبى موسى الأشعرى قال
الذين المنبر و نقل عن مالك أنه من يحضر الجمعة من غير الرجال إن حضرها لا يتغاف
الفضل شرع له الغسل و سائر آداب الجمعة ، و إن حضرها لأمر اتفانى فلا . ثم قال
بعد كلام طويل في تخریج طرق حديث ابن عمر و اختلاف ألفاظ الرواة ج ٢ ص ٢٩٧ :
و قد تبين من بعض الروايات أن الغسل لازالة الروائح الكريهة ، يعنى كما سيأتى من
حديث نائشة بعد أبواب ، قال : و فهم منه أن المقدر عدم تأذى الحاضرين و ذلك
لا يتأتى بعد إقامة الجمعة ، و كذلك أقول : لو قدم بحيث لا يتحصل هذا المقصود
لم يعتد به ، و المعنى إذا كان معلوما كالصقطا أو ظنا مقارنا للقطيع فاتباءه و تعليق
الحكم أولى من اتباع مجرد اللفظ ، قلت : و قد حكى ابن عبد البر الاجماع على أن من اغتسل
بعد الصلاة لم يغسل للجمعة و لا فعل ما أمر به . و ادعى ابن حزم أنه قول جماعة من
الصحابة و التابعين ، و أطال في تقرير ذلك بما هو بصدد المنع و الرد و يفضى إلى التلويل

بما لا طائل تحته ولم يورد عن أحد ممن ذكر التصريح بأجزاء الاغتسال بعد صلاة الجمعة وإنما أورد عنهم ما يدل على أنه لا يشترط اتصال الغسل بالذهاب إلى الجمعة فأخذ هو منه أنه لا فرق بين ما قبل الزوال أو بعده و الفرق ظاهر كالشمس - والله أعلم . واستدل من مفهوم الحديث على أن الغسل لا يشرع لمن لم يحضر الجمعة ، وقد تقدم التصريح بمقتضاها في آخر رواية عثمان بن واقد عن نافع وهذا هو الصحيح عند الشافعية و به قال الجمهور خلافا لأكثر الحنفية ، وقوله فيه الجمعة المراد به الصلاة أو المكان الذي تقام فيه وذكر المجي . لكونه الغالب و إلا فالحكم شامل لمن كان مجاورا للجامع أو مقبلا به - اهـ . ثم قال الحافظ ابن حجر رحمه الله في بيان شرح حديث عمر مع عثمان ص ٢٩٩ : واستدل بقوله واجب على فرضية غسل الجمعة و قد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة و عمار بن ياسر وغيرهما و هو قول أهل الظاهر و إحدى الروايتين عن أحمد ، و حكاه ابن حزم عن عمر و جمع جم من الصحابة و من بعدهم ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادرا و إنما اعتمد في ذلك على أشياء محتملة كقول سود . ما كنت أظن مسلما أيدع غسل يوم الجمعة . - اهـ . و قد أطل الشارحان في هذه الأبواب من البخاري اختلاف الأحاديث و اختلاف الأئمة و الفقهاء و في وجوب الغسل و السواك و الطيب و نحوها من الأشياء المتعلقة بالجمعة و صلاتها ، و المقصود من مجموعها التنظيف و الطافة و إزالة الرائحة الكريهة و التزين للصلاة بأحسن اللباس دلت إلى غير موضوع الرسالة كما مر أيضا فيما قبل ، و عند الجمهور الثلاثة مسنون و سنة و مستحب فالمستحب في يوم الجمعة لمن يحضر الجمعة أن يدهن و يمس طيبا و يلبس أحسن ثيابه إن كان عنده ذلك و يقتسل لأن الجمعة من أعظم شعائر الإسلام فيستحب أن يكون المقيم لها على أحسن وصف - اهـ بدائع ج ١ ص ٢٦٩ . و قد ذكر ابن حزم في ج ٢ ص ١٠ : و ذهب جماعة من المتأخرين إلى أنه ليس بواجب - الخ . لم يذكر من هم من المتأخرين ؟ و أيضا

لم يذكر أحدا من الصحابة بأنه قاتل بعدم وجوبه ١ وهذا تدليس منه وكتمان الحق وهو حرام ، و عائشة و ابن عباس رضی اللہ عنہما لا یریان وجوب الغسل و الطيب و السواك كما هو ظاهر من حديثهما .

(١١) و قد ذكرت المسألة في كتاب الطهارة و ههنا أذكر دلائل ابن حزم على فرضية الغسل و الطيب و السواك التي أشار إليها الحافظ ابن حجر أيضا . الأول حديث أبي سعيد الخدري قال : أشهد على رسول الله ﷺ قال : غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم و أن يستن و أن يمس طيبا . قال عمرو بن سليم : أما الغسل فأشهد أنه واجب ، و أما الاستن و الطيب فالله أعلم ، أوجب هو أم لا ، و لكن هكذا في الحديث - اهـ . رواه بسنده إلى البخاري ، قلت : قال الطيبي كما في ج ١ ص ٨٨ من نصب الرأية : « واجب ، معناه قوى في الاستحباب كما تقول : حقق على واجب . قال : و يدل عليه أنه قرنه بما لا يجب اتفاقا كما رواه مسلم في حديث الخدري أنه عليه السلام قال : غسل الجمعة على كل محتلم و السواك و أن يمس من الطيب ما يقدر عليه - انتهى . يحمل ، و آخر ما رواه مالك يعني حديث « من أتى الجمعة فليغتسل » على الاستحباب ، و على النسخ ، و بما يدل على أن هذا الحديث ناسخ لأحاديث الوجوب ما رواه ابن عدي في الكامل من حديث الفضل بن المختار عن أبان بن أبي عياش عن أنس قال قال رسول الله ﷺ : من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، فلما كان الشتاء قلنا : يا رسول الله أمرتنا بالغسل لاجتماعه و قد جاء الشتاء و نحن نجد البرد فقال : من اغتسل فيها و نعت و من لم يغتسل - اهـ . خرج - انتهى . إلا أن هذا سند ضعيف يسد بغيره ، و الجواب الثاني أن هذه الأحاديث منسوخة بحديث « من توضأ فيها و نعت و من اغتسل فهو أفضل » قال ابن الجوزي في التحقيق : و في هذا بعد إذ لا تاريخ معهم ، و أيضا فأحاديث الوجوب أصح و أقوى ، و الضعيف لا ينسخ القوي - انتهى ؛ و إلى هذين الجوابين أشار صاحب الكتاب بقوله

بهذا يعنى حديث : من توضأ فيها ونعمت - اه . قلت : و سيأتى تحقيق الحديث المذكور فان بعض طرقه صحيح أو حسن و المجموع ينتهض حجة للنسخ فافهم ، و الوجوب بمعنى اللزوم ، يقال : وجب البيع ، و يقال : أوجب الرجل - إذا عمل ما يجب به الجنة أو النار ، و الوجبة السقوط ، يقال : وجب الحائط ، و منه (فإذا وجبت جنوبها) أى إذا وقعت على الأرض و المعنى أنها إذا فعلت ذلك و سكنت نفوسها بخروج بقية الروح حل لكم الأكل منها و الاطعام ، و الوجب فى معناه غير مسموع - اه المغرب ج ٢ ص ٢٤٠ . و قال الحافظ ابن حجر فى ج ٢ ص ٣٠٢ من فتح البارى : و قال الزين بن المنير : أصل الوجوب فى اللغة السقوط ، فلما كان فى الخطاب على المكلف غث ثقل كان كل ما أكد طلبه منه يسمى واجبا كأنه مسقط عليه و هو أعم من كونه فرضا أو ندبا ، و هذا سبقه ابن بريزة إليه ثم تعقبه بأن اللفظ الشرعى خاص بمقتضاه شرعا لا وضعا ، و كأن الزين استشعر هذا الجواب فزاد أن تخصيص الواجب بالفرض إصطلاح حادث ، و أجيب بأن « وجب » فى اللغة لم ينحصر فى السقوط بل ورد بمعنى مات و بمعنى اضطرب و بمعنى لزم و غير ذلك - اه ؛ لما كان الوجوب يستعمل فى هذه المعانى المختلفة لا يحزم بواحد منها إلا بدليل من صاحب الشرع على أصول ابن حزم ، و ما ورد فى بعض الروايات واجب كغسل الجنابة فهذا التشبيه فى الكيفية لا فى الحكم . فاذا وجد الاحتمال الذى الناشئ عن الدليل بطل الاستدلال ، و قد عرفت أن معناه القوى و الثبوت أيضا ، ثم قوله : و أن يستن - الخ ، قال إمام العصر فى باب الطيب للجمعة : قوله « و الغسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم و أن يستن » قيل : إن الاستئنان إذا لم يكن واجبا فكيف يجب الغسل ؟ فان السياق واحد و أجيب بأن قوله « و أن يستن » مدرج ، فقوله : و أما الاستئنان فالله تعالى أعلم ، و هذا يدل على أن الراوى فهم الكل مرفوعا - اه . قلت : قد سبق إلى القول بالادراج فى الحديث حيث قال الحافظ ج ٢ ص ٢٠٣ من الفتح : و قال ابن الجوزى :

يحتمل أن يكون قوله : وأن يستن الخ ، من كلام أبي سعيد خلطه الراوى بكلام النبي ﷺ - انتهى ، وإنما قال ذلك لأنه ساقه بلفظ : قال أبو سعيد : وأن يستن ؛ وهذا لم أره في شيء من نسخ الجمع بين الصحيحين الذى تكلم ابن الجوزى عليه ولا في واحد من الصحيحين ولا في شيء من المسانيد والمستخرجات بل ليس في جميع طرق هذا الحديث : قال أبو سعيد ، فدعوى الادراج لا حقيقة لها ، و يلتحق بالاستئذان والتطيب التزين باللباس ، و سيأتى استعمال الخمس التى عدت من الفطرة ، و قد صرح ابن حبيب من المالكية فقال : يلزم الآتى الجمعة جميع ذلك ، و سيأتى من باب الدهن للجمعة : و يدهن من دهنه و يمس من طيبه ، و الله أعلم - انتهى . و قد مر عليه البدر العيني في ج ٣ ص ٢٤٣ من العمدة بعد نقل كلام الحافظ في عدم الادراج : قلت : ظاهر التركيب يقتضى صحة ما قاله ابن الجوزى ، وإن تكلفنا وجه صحة العطف فيما قبل قوله : ولكن هكذا في الحديث - انتهى . فالحاصل أن معنى الوجوب مختلف قوى أو ثابت أو تأكيد أو لازم أو ساقط ، و الكل محتمل في الحديث ، و الاختلاف في كون الجملة : أن يستن ، مدرجة أم لهذا لا يثبت الفرضية كما زعم ابن حزم ، و استدل بقوله : الفصل واجب على كل محتلم ، على فرضية غسل الجمعة ، و قد حكاه ابن المنذر عن أبي هريرة و عمار بن ياسر وغيرهما و هو قول أهل الظاهر و إحدى الروايتين عن أحمد ، و حكاه ابن حزم عن عمر و جمع جم من الصحابة و من بعدهم ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها من أحد منهم التصريح بذلك إلا نادرا ، و إنما اعتمد في ذلك على أشياء محتملة كقول سعد : ما كنت أظن مسلما لبدع غسل يوم الجمعة ، و حكاه ابن المنذر و الخطاى عن مالك ، و قال القاضى عياض : ليس ذلك بمعروف في مذهبه ، و قال ابن دقيق العيد : قد نص مالك على وجوبه فحمله من لم يمارس مذهبه على ظاهره و أبى ذلك أصحابه - اهـ ؛ و الرواية عن مالك بذلك في التمهيد ، و فيه أيضا من طريق أشهب عن مالك أنه سئل عنه فقال : خمن و ليس بواجب ،

و حكاه بعض المتأخرين عن ابن خزيمة من أصحابنا وهو غلط عليه فقد صرح في صحيحه بأنه على الاختيار و اختج لكونه مندوبا بعدة لإحاديث في عدة تراجم ، و حكاه شارح الغنية لابن شريح قولاً للشافعى و استغرب ، و قد قال الشافعى في الرسالة بعد أن أورد حديثى ابن عمر و أبى سعيد احتمال قوله أنه واجب معنيين الظاهر منهما أنه واجب فلا تجزى الطهارة لصلاة الجمعة إلا بالغسل ، و احتمال أنه واجب في الاختيار و كرم الأخلاق و النظافة ، ثم استدل للاحتمال الثانى بقصة عثمان مع عمر التى تقدمت قال : فلما لم يترك عثمان الصلاة للغسل و لم يأمره عمر بالخروج للغسل دل ذلك على أنها قد علما أن الأمر بالغسل للاختيار - اهـ ؛ و على هذا الجواب غول أكثر المصنفين في هذه المسألة كابن خزيمة و الطبرى و الطحاوى و ابن حبان و ابن عبد البر و هلم جرا ، و زاد بعضهم فيه أن من حضر من الصحابة و أئمة القوم على ذلك فكان إجماعاً منهم على أن الغسل ليس شرطاً في صحة الصلاة و هو استدلال قوى ، و قد نقل الخطابى و غيره الإجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزية ، لكن حكى الطبرى عن قوم أنهم قالوا بوجوبه و لم يقولوا إنه شرط بل هو واجب مستقل تصح الصلاة بدونه كان أصله التنظيف و إزالة الروائح الكريهة التى يتأذى بها الحاضرون من الملائكة و الناس و هو موافق لقول من قال : يحرم أكل التوم على من قصد الصلاة في الجماعة ؛ و برد عليهم أنه يلزم من ذلك تأثم عثمان . و الجواب أنه كان معذوراً لا أنه إنما ترك ذاهلاً عن الوقت - انتهى . و في عمدة القارى ج ٣ ص ٢٤١ و استدل بعضهم بقوله : كان يأمر بالغسل ، أن الغسل يوم الجمعة واجب ، و هذا الاستدلال ضعيف لأنه لو كان واجباً لرجع عثمان حين كلمه عمر رضى الله تعالى عنهما و لردده عمر حين لم يرجع ، فلما لم يرجع و لم يؤمر بالرجوع و يحضرهما المهاجرون و الأنصار دل على أنه ليس بواجب ، و هذه قرينة على أن المراد من قوله يُغْتَسَلُ في الحديث الذى فيه « فليغتسل » ليس أمر الإيجاب بل هو للتدب ، و كذا المراد من قوله « واجب »

انه كالواجب جمعا بين الأدلة - انتهى . وقال الحافظ العيني أيضا في ذيل شرح حديث أبي سعيد رضى الله عنه ما يستفاد منه : قال الخطابي : ذهب مالك إلى إيجاب الغسل ، وأكثر الفقهاء إلى أنه غير واجب ، وتأولوا الحديث على معنى الترغيب فيه والتوكيد لأمره حتى يكون كالواجب على معنى التشبيه ، واستدلوا فيه بأنه قد عطف عليه الاستئذان والطيب ولم يختلفوا أنهما غير واجبين ، قالوا : وكذلك المعطوف ، وقال النووي : هذا الحديث ظاهر في أن الغسل مشروع للبالغ سواء أراد الجمعة أو لا ، وحديث : إذا جاء أحدكم ، في أنه لمن أرادها سواء البالغ والصبي فيقال في الجمع بينهما أنه مستحب لكل ومتأكد في حق المريد وآكد في حق البالغ ونحوه ، ومذهبنا المشهور أنه مستحب لكل مريد أتى وفي وجه المذكور خاصة وفي وجه لمن لزمه الجمعة وفي وجه لكل أحد ، وفي المصنف : وكان ابن عمر يحمر ثيابه في كل جمعة ، وقال معاوية بن قرة : أدركت ثلاثين من مزينة كانوا يفعلون ذلك ، وحكاه مجاهد عن ابن عباس وعن أبي سعيد وابن مغفل وابن عمر ومجاهد نحوه ، وخالف ابن حزم لما ذكر فرضية الغسل على الرجال والنساء ، قال : وكذلك الطيب والسواك ، وشرع الطيب لأن الملائكة على أبواب المساجد يكتبون الأول فالأول فربما يصالحوه ولمسوه ، واختلف في الاغتسال في السفر فمن يراه عبد الله بن الحارث وطلح بن حبيب وأبو جعفر محمد بن علي بن الحسين وطلحة ابن مصرف ، وقال الشافعي : ما تركته في حضر ولا سفر وإن اشتريته بدينار ، ومن كان لا يراه علقمة وعبد الله بن عمرو وابن جبير بن مطعم ومجاهد وطاوس والقاسم ابن محمد والأسود وإياس بن معاوية ، وفي كتاب ابن التين عن طلحة وطاوس ومجاهد أنهم كانوا يغتسلون للجمعة في السفر ، واستحسنه أبو ثور - انتهى .

(١٢) ج ٢ ص ٩ قوله : قال عمرو بن سليم : أما الغسل - الخ . قلت : له تردد وشك في وجوب الطيب والسواك . وبالشك لا تثبت الفرضية ، واليقين لا يزول بالشك

و عدم وجوب الطيب و السواك يقينى فلا يثبت به ، و لم يفصح الحديث المرفوع أنهما
فرضان فى غسل صلاة الجمعة ، و إذ ليس فائس ، و الاختلاف فى العطف موجود بأنه
معطوف أو الجملة مستقلة لا تعلق لها بما قبلها ، و أبو سعيد الخدرى رضى الله عنه لم يشر
إلى ذلك بشئ ، و النسخ لا يثبت بالاحتمال و هو من الشارع لا بد منه ، و لا بد أيضا
من أن يكون النص مثل حديث : كنت تهينكم عن زيارة القبور ، ألا فزوروها ، و لم يرد
مثل ذلك فى طريق من طرق الأحاديث الواردة فى الباب فالقول بالنسخ كما صدر من
ابن حزم مع اثبات فرضية الغسل و السواك و الطيب قول غير مبرهن إلا بدعوى محضة ،
و الجمهور مخالفون له ، أو لم يفرع بسمع ابن حزم قوله عليه السلام ، عليكم بالسواد الأعظم فمن
انشد عن الجماعة ينشد فى التلوة :

(۱۳) قال : و رونا إيجاب الغسل أيضا مسندا من طريق عمر بن الخطاب و ابنه
و ابن عباس و أبي هريرة كلها فى غاية الصحة فصار خبرا متواترا يوجب العلم - اه -
قلت : قد عرفت أن الأمر ، فليغتسل ، ليس للإيجاب معنى الفرض القطعى بل للاستحباب
و اللندب و بمعنى آخر جمعا بين الأدلة ، و هنا مسألة أصولية أن لفظ الأمر أو صيغة
الأمر بمعنى ، إنفل ، يدل دائما على وجوب الحكم أولا و فيه اختلاف بين علماء أهل
الأصول ، و البحث عنه مفروغ عنه فى كتب الأصول ، و قد ورد فى الحديث أنه عليه السلام
أمرهم أن يصلوا معه فى بنى قريظة فصلى بعضهم صلاة العصر فى الطريق و بعضهم
لم يصلوها و تركوها حتى ذهب وقت صلاة العصر و قد حزن رسول الله عليه السلام فدل كل
واحد من الفريقين و قال : أحسبتم . فلم أن لفظ الأمر لا يدل دائما على الوجوب بمعنى
الفرض ، و قوله عز و جل ﴿ فاذا حطمتهم فاصطادوا ﴾ ليس للإيجاب بل فى معنى الإباحة
و الاختيار ، أفلا يكون قوله ، فليغتسل ، للتوكيد و تأكيد الترغيب و تحصيل مزيد
التراب على الاختيار ، و قوله عز و جل ﴿ اعدلوا و أقرب للتقوى ﴾ و قوله عز و جل

(تعاونوا على البر والتقوى) وقوله عز وجل (فكلوا مما أمسكن عليكم) ليس للوجوب ونحو ذلك كثير في التنزيل والآحاديث فلا يحكم بمثل ذلك على الفرضية بالجزم، وهل ورد في حديث مسند مرفوع صحيح أن من لم يغتسل أو لم يتطيب أو لم يستن لأهلاة الجمعة فصلاته باطلة؟ ولا يسمع دون قول رسول الله ﷺ قول أحد، صحابيا كان أو غير صحابي - هذا، ثم أقول: إن البخاري ومسلم رويا من حديث أبي هريرة أن عمر بينما هو يخطب يوم الجمعة إذ دخل رجل - ولفظ مسلم: إذ دخل عثمان بن عفان - فعرض به عمر فقال: ما بال رجال يتأخرون بعد النداء؟ فقال عثمان: يا أمير المؤمنين ما دو إلا أن سمعت النداء فتوضأت ثم أقبلت، فقال عمر: والوضوء أيضا! ألم تسمعوا رسول الله ﷺ يقول: إذا جاء أحدكم إلى الجمعة فليغتسل - انتهى نصب الراية ج ١ ص ٨٧ .

ومن هذا الحديث يظهر أن أبا هريرة رضي الله عنه لم يقل بوجوب الغسل للجمعة مثل الفرض القطعي، بل التأكيد فيه ترغيبا واستحبا أو ندبا، ويؤيده ما أخرجه البزار من حديث أبي هريرة في مسنده عن أبي بكر الهذلي عن محمد بن سيرين عن أبي هريرة مرفوعا: من توضأ يوم الجمعة فيها ونعمت نجزي عنه الفريضة، ومن اغتسل فالغسل أفضل - انتهى (والبزار سكت عنه)، ورواه ابن عدي في الكامل وأثله بأبي بكر الهذلي واسمه سلمى ابن عبد الله - اه نصب الراية ج ١ ص ٩٢: وكون أبي هريرة وابن عباس متأخرا للإسلام لا يوجب النسخ فانه لا ينعى أن يسمعاه من غيره ﷺ، والظاهر أنه سمع من عمر بن الخطاب على المنبر فرواه عنه فلا يضر كونه متأخرا للإسلام، والتعريض به من عمر رضي الله عنه كان بسبب تأخره عن التكبير والتأخر بعد النداء يدل عليه قوله: ما بال رجال يتأخرون بعد النداء: أي إنك تأخرت وتركت فضيلة التكبير ومع ذلك تركت الغسل وتصرحت على الوضوء أيضا - ولا يدل هذا على فرضية الغسل عند عمر بحيث لا تصح الصلاة بدونها، وأبو بكر الهذلي من رجال ابن ماجه كما في ج ١٢ ص ٤٥

من التهذيب روى عنه ابن جريج و هو من أقرانه و سليمان التيمي و هو أكبر منه و إسماعيل ابن عياش و وكيع و أيوب بن سويد الرملى و ابن عبيدة و شباب بن سوار و آخرون ، و العجب من غندر يقول : كان أبو بكر الهذلى إمامنا و كان يكذب - اهـ . و الكاذب يكون فاسقا فكيف صار إماما لمثل غندر ! فان الصلاة خلف كاذب مكروه تحريما بل لا تصح عند بعض الفقهاء ، نعم هو ضعيف على ما قالوا ، و إلا روى عنه الأكابر من المحدثين كما عرفت ، و قال أبو حاتم : لين الحديث يكتب حديثه و لا يحتج بحديثه ،

و راجع التهذيب ج ١٢ ص ٤٥ - ٤٦ .

ثم قال : و من قال بوجوب فرض الغسل يوم الجمعة عمر بن الخطاب بحضرة الصحابة رضى الله عنهم لم يخالفه فيه أحد منهم - اهـ . قلت : هذا افتراء عليه . لم ينقل عنه أنه قال : إذا لم يغتسل لصلاة الجمعة فصلاته باطلة . و إلا لرد عثمان بن عفان و يقول : ارجع فاغتسل و إلا بطلت صلاتك و لا فائدة فيها بدون الغسل و الطيب و السواك . قال البدر العيني في ج ٣ ص ٢٣٨ من عمدة القارى ذيل شرح حديث ابن عمر رضى الله عنهما ، ذكر ما يستفاد منه : احتجت به الظاهرية على أن الامر فيه للوجوب ، و ليس كذلك لأن الامر بالغسل ورد على سبب و قد زال السبب فزال الحكم (أى بحكم الوجوب) بزوال علته ، لما رواه البخارى من حديث عائشة رضى الله عنها قالت : كان الناس مهنة أنفسهم و كانوا إذا راحوا إلى الجمعة راحوا في مهتهم فقيل لهم : لو اغتسلتم ؛ و سيأتى هذا في باب وقت الجمعة إذا زالت الشمس ، و بعض أصحابنا قالوا : إن الحديث المذكور منسوخ بقوله ^{عليه} : من توضأ يوم الجمعة فيها و نعت و من اغتسل فهو أفضل ، و اعترض بأنه ضعيف فكيف يحكم أن الصحيح منسوخ به ؟ قلت : هذا الحديث روى عن سبعة من الصحابة رضى الله تعالى عنهم و هم سمرة بن جندب ، أخرجه أبو داود و الترمذى و النسائى عن قتادة عن الحسن عن سمرة فذكره و أنس عند ابن ماجه و الطحاوى و البزار و الطبرانى ،

و أبى سعيد الخدرى عند البيهقى و البزار ، و أبى هريرة عند البزار و ابن عدى ، و جابر عند ابن عدى فى الكامل ، و عبد الرحمن بن سمرة عند الطبرانى . و ابن عباس عند البيهقى فى سننه ، و قال الترمذى : هذا حديث حسن صحيح ، و اختلف فى سماع الحسن من سمرة فعن ابن المدينى إمام هذا الفن أنه سمع منه مطلقا و لئن سلنا ما قاله المعتبر فالا حاديث الضعيفة إذا ضم بعضها إلى بعض أخذت قوة فيما اجتمعت فيه من الحكم كما قاله البيهقى وغيره (قلت و على هذا القانون مشى الحافظ فى التلخيص الخبير فى بحث حديث : ذكاة الجنين ذكاة أمه) و قال المحققون من أصحابنا : إن حديث الكتاب خبر الواحد فلا يخالف الكتاب لأنه يوجب غسل الأعضاء الثلاثة و مسح الرأس عند القيام إلى الصلاة مع وجود الحدث فلو وجب الغسل لكان زيادة على الكتاب بخبر الواحد ، هذا لا يجوز لأنه بصير كالنسخ - فافهم ، و إذا حمل الأمر على الاستحباب توفيقا بين الحديثين لا يحتاج حينئذ إلى شيء آخر ، و قال الشافعى رضى الله عنه : ما يدل على أن أمر النبي ﷺ بالغسل يوم الجمعة فضيلة على الاختيار لا على الوجوب حديث عمر حيث قال لعثمان : و الوضوء أيضا و قد علمت أن رسول الله ﷺ أمر بالغسل يوم الجمعة ؟ فلو علمنا أن أمره للوجوب لم يترك عمر عثمان حتى يرده ، يقول له : ارجع فاغتسل - اه . و تقدمت هذه العبارة أيضا كأنه يقول : لم تأخرت إلى هذه الساعة ؟ و قد ورد التصريح بالإبكار فى رواية أبى هريرة فقال عمر : لم يحتسبون عن الصلاة ؟ و فى رواية مسلم : فعرض به عمر فقال : ما بال رجال يتأخرون بعد النداء ؟ و كان مراد عمر بهذا استفهام توبيخ و إنكار والتنبيه إلى ساعات التبكير التى وقع فيها الترغيب لأنها إذا انقطعت طوت الملائكة الصحف كما فى الحديث و قد فهم عثمان ذلك من عمر رضى الله عنهما و لذا بادر إلى الاعتذار عن التأخير بقوله إني شغلت - إلى آخره ، و يوضحه قوله : و الوضوء أيضا . يعنى أية ساعة هذه جئت ؟ ألم يكفك أن أخرت الوقت و تركت فضيلة السبق و الإبكار حتى

اتمته بترك الغسل و القنائة بالوضوء ١ و لم يرو أحد من الصحابة لا سيما من الذين ينسب
الوجوب إليهم أنهم قالوا بطلان صلاة الجمعة بدون الغسل و إلا رجع عثمان حين كله
عمر و لم يرجع إلى الاغتسال و لم يأمره بالرجوع و قبل اعتذاره و أجاز صلاته و لم يحكم
بطلانها و ذلك بمحض من المهاجرين و الأنصار و لم ينكر أحد منهم عليهما بأنه لا بد
من الغسل و إلا لا يجوز الصلاة ، فلذا صحت بدونه علم أنه ليس بفرض مثل الصلاة
و لا يساويان في الفرضية و الوجوب بل الغسل أولى رتبة من صلاة الجمعة بل من
الفرائض الخمسة ، و بهذا كله ثبت أن عمر و عثمان و الأنصار كلهم قائلون
بعدم وجوب الغسل لصلاة الجمعة و لم يخالفه فيه أحد منهم أى في عدم وجوب غسل
الجمعة و سلم كلهم أنه غير واجب - فافهم . ثم زاد ابن حزم في زعمه أبا هريرة و ابن عباس
و أبا سعيد الخدرى و سعد بن أبى وقاص و عبد الله بن مسعود و عمرو بن سليم و عطاء
و كعبا و المسيب بن رافع . قلت : لم ينقل عن أحد منهم أن صلاة الجمعة بدون الغسل
باطلة . و قد عرفت أن عمرو بن سليم متردد في الاستئذان و السواك فكيف عده فيهم !
و سبق حديث أبى هريرة و ابن عباس قائل بالاستحباب كما يأتى فكيف عده فيهم ؟
و هذا تليس و خداع من ابن حزم و افتراء على الصحابة رضى الله عنهم - معاذ الله منه .
ثم قال : و أما عمر فانه قال على المنبر لعثمان يوم الجمعة و قد قال عثمان : ما هو
إلا سمعت الأذان الأول فتوضأت و خرجت ، فقال له عمر : و الله لقد شئت ما هو
بالوضوء ، و الوضوء أيضا ١ و قد علمت أن رسول الله ﷺ كان يأمر بالغسل - اه .
قلت : انظر أنه ترك جميع ألفاظ عمر لعثمان . أية ساعة هذه ، ما بال رجال يتأخرون
بعد النداء ، و أخذ بقوله أنه ﷺ كان يأمر بالغسل ، و قد حقق في موضعه أن لفظ
الامر ليس موضوعا للفرضية و الوجوب بمعنى الفرض ، و العجب من عمر أيضا أن
الاستئذان و الطيب لم يذكرهما على المنبر و الحال أنهما فرضان عند ابن حزم ، و استفهام

عمر و إنكاره تنبيهها على أنه ترك فضيلة السبق إلى الجمعة حتى يكتب في صحف الملائكة
 بالسابقين الأولين و جاء هو عند شروع الخطبة و تأخر حتى طوت الملائكة صحفهم ،
 و مع هذا التأخير ترك الغسل أيضا و اقتصر على الوضوء و ترك الطيب و الدهن و التزين
 بأحسن الثياب و غير ذلك من الترغيبات في صلاة الجمعة لأنها لم تذكر في هذه القصة
 فانه سمع النداء و هو التاذين عند المنبر لا غير ، فزيادة لفظ ، الأول ، من كراهات
 ابن حزم ، فان ، الأول ، و ، الثاني ، صدر في خلافة عثمان و زاد هو ، الاذان الثاني ،
 الذى الآن هو الأول ، و لم يكن في زمن عمر إلا أذان واحد عند المنبر و هو الذى سمعه
 عثمان رضى الله عنه ، و ذكر عثمان أيضا التوضأ و لم يذكر الطيب و السواك اللذين فرض
 عند ابن حزم و قد قال عثمان رضى الله عنه ، فلم أزد على أن توضأت ، أى لم أشتغل
 بشئ بعد أن سمعت النداء (المراد به الاذن بين يدي الخطيب كما سيأتى بعد أبواب -
 فتح البارى ج ٢ ص ٢٩٨) إلا بالوضوء ، و هذا يدل أنه دخل المسجد في ابتداء شروع
 عمر في الخطبة قال : و الوضوء أيضا اقتصرت عليه أو اخترته دون الغسل - قاله النووي
 في شرح مسلم ، و المعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت و تفويت الفضيلة حتى تركت الغسل
 و اقتصرت على الوضوء ، و أن عمر قبل عذره في ترك التبكير ثم أنكر عليه ترك الغسل
 المرغب فيه و عثمان سكت عن الجواب اكتفاء بالاعتذار الأول ، و ما رواه مسلم في
 صحيحه عن حمران أن عثمان لم يكن يمضى عليه يوم حتى يفيض الماء عليه ، لا يعارضه
 لأنه كانت له عادة مستمرة لو سلم لا خصوصية فيه ليوم الجمعة و لم ينقل عنه في رواية
 أنه كان يغتسل بنية صلاة الجمعة و عند ابن حزم بغيرة الغسل باطل ، و إذا بطل الغسل
 بطلت الصلاة لقوله عليه السلام : إنما الأعمال بالنيات ، ولذا لم يقل في جواب عمر : إني اغتسلت
 قبل الذهاب إلى السوق و لذا اكتفيت على الوضوء لأنه لم يكن بنية الجمعة و لذا لم يذكره
 في الاعتذار ، قال الحافظ ابن حجر : وإنما لم يعتذر بذلك لعمر كما اعتذر عن التأخر لأنه

لم يتصل غسله بذهابه إلى الجمعة كما هو الأفضل - اهـ . و قد سئل ابن عباس عن الغسل للجمعة بعد النبي ﷺ : أواجب هو ؟ فقال : لا ولكنه أطهر لمن اغتسل ، و من لم يغتسل فليس بواجب عليه ، و سأخبركم عن بدء الغسل : كان الناس مجهودين يلبسون الصوف و يعملون و كان مسجدهم ضيقا فلما آذى بعضهم بعضا قال النبي ﷺ : أيها الناس ! إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا ، قال ابن عباس : ثم جاء الله بالخبر و أبسوا غير الصوف و كفوا العمل و وسع المسجد ؛ أخرجه أبو داود و الطحاوي و إسناده حسن - قاله الحافظ في الفتح ج ۲ ص ۳۰۱ . و هذا ابن عباس قد أجاب السائل بعد إسلامه أو قبله و الظاهر أنه بعد إسلامه بل بعد النبي ﷺ فكيف النسخ و كيف عده فيمن يوجب الغسل لكن قال الحافظ : لكن الثابت عن ابن عباس خلافه كما سيأتي قريبا ، و على تقدير الصحة فالمرفوع منه ورد بصيغة الأمر الدالة على الوجوب ، و أما نفي الوجوب فهو موقوف لأنه من استنباط ابن عباس و فيه نظر إذ لا يلزم من زوال السبب زوال المسبب ، كما في الرمل و الجمار - اهـ . قلت : ما يأتي عن ابن عباس لا يخالفه إذا حلت صيغة الأمر على الاستحباب ، و في الرمل و الجمار ورد النص بخصوصه في ذلك و لم يرد في الغسل نص كما لا يخفى ، و على تقدير تسليمه فيمكن أن يكون عن ابن عباس روايتان في ذلك إحداهما لنفسه تشديدا على نفسه بوجوب الغسل ، و الأخرى لغيره تخفيفا عليه فإن الدين يسر ، و لا حرج فيه : بشرا و لا تنفرا و يسرا و لا تمسرا - الحديث . و قال الحافظ أيضا : و منها حديث طاوس : قلت لابن عباس : زعموا أن رسول الله ﷺ قال : اغتسلوا يوم الجمعة و اغسلوا رؤسكم إلا أن تكونوا جنبا - الحديث ؛ و صيغة الأمر لا يدل على الوجوب دائما إلا بقريئة داخلية في النص أو خارجة عنه ، و قد مر نظائره ، و قد أفق ابن عباس السائل عنه بعدم الوجوب و ينادى على أن مذهبه عدم الوجوب ، و ليس في حديث ابن عباس الذي أخرجه في باب الدهن للجمعة ج ۲ ص ۲۱۱ ما يدل على الوجوب

و ليس فيه إلا هذه الألفاظ : اغتسلوا يوم الجمعة و اغسلوا رؤسكم و إن لم تكونوا جنباً و أصيبوا من الطيب ، فقال ابن عباس : أما انغسل فنعم ، و أما الطيب فلا أدري ، و صيغة : اغتسلوا ، المتنازع فيها هل للاستحباب أو الوجوب ، فقوله : أما الغسل فنعم ، تصديق لما ذكروا عن رسول الله ﷺ : اغتسلوا و اغسلوا رؤسكم ، و هو لا يدل على وجوبه عند ابن عباس . قال الحافظ : و الحديث أخرجه ابن حبان ، و قال فيه : إن غسل الجمعة يجزى عنه غسل الجنابة ، و إن غسل الجمعة ليس بفرض . إذ لو كان فرضاً لم يجز عنه غيره . انتهى .

قال ابن حزم : و روينا عن أبي هريرة أنه قال : لله على كل مسلم أن يغتسل من كل سبعة أيام يوماً فيغسل كل شيء منه و يمس طيباً إن كان لأهله . و الغسل يوم الجمعة واجب كغسل الجنابة - اهـ . قلت : أولاً إنه قول أبي هريرة دون قوله ﷺ فلا يسمع فهو رد على نفسه لأنه خلاف قوله صحابياً كان أو غيره ، و ثانياً : إنه ليس في الرواية الأولى إلا أنه يغتسل من سبعة أيام يوماً ما لا خصوصية فيه للجمعة فلا تعلق له من باب الجمعة ، و يوضحه قوله بعده : فليغسل كل شيء منه ، يعنى في يوم من الأيام السبعة يغتسل أى يوم كان ، و ثالثاً : إنه يخالفه ما رواه البزار و ابن عدى عنه مرفوعاً : من توضأ يوم الجمعة فيها و نعت ، . و الرواية الثانية أيضاً قول أبي هريرة ليس مرفوعاً ، و ثانياً يحتمل أن قوله : واجب ، على التشبيه أى كالواجب في التأكد و الترغيب ، و قوله : كغسل الجنابة ، أى في الكيفية لا في الحكم فلا يكون حجة - فافهم ، و ثالثاً إنه ليس فيه ذكر الطيب و السواك و هذا فرضان عند ابن حزم .

ثم قال : و عن سعد بن أبي وقاص : ما كنت أرى مسلماً يدع الغسل يوم الجمعة - اهـ . قلت : نعم فماذا ! فإن الغسل يوم الجمعة مرغّب مؤكد فلا يترك المسلم ، و لا يثبت منه الفرضية و لا يدل على أنه تامك بالوجوب فرضاً أو هو مذهبه .

ثم قال : و قال ابن مسعود في شيء ظن به : لا تأت أحق من الذي لا يغسل يوم الجمعة - اه . قلت : الحق لا يدل على العصرية ، هو يستعمل فيمن ترك السنة المؤكدة أيضا ، و قد اعترض عمر على عثمان بترك التكبير المرغوب في الأحاديث و تأخره عن النداء على المنبر ، و إن طالعت أحوال الصحابة وجدت فيها أنه صدر التكبير منهم على من ترك السنن المؤكدة و أعمال الترغيبات التي يترتب الثواب عليها في الآخرة ، و أحق لا يلزم أن يكون غير مفلح ، و قد ورد أن أكثر أهل الجنة البله ، و من ترك للفرائض كان فاسقا ، أو منكرا آياها كان كافرا و لا يسمى أحق ، و ليس مذهب ابن مسعود أن غسل الجمعة واجب بحيث لو تركه أحد بطلت صلاته ، و أيضا ليس فيه ذكر الطيب و السواك ، و الحق لا يستعمل في ترك الفرض . و لقد صدق الحافظ في ج ٢ ص ٢٩٩ من الفتح : و حكاه ابن حزم عن عمر و جمع جم عن الصحابة و من بعدهم ثم ساق الرواية عنهم لكن ليس فيها عن أحد منهم التصريح بذلك إلا نادرا ، و إنما اعتمد في ذلك على أشياء محتملة كقول ما سعد : كنت أظن مسلما أن يدع غسل يوم الجمعة - اه .

ثم في المجلي : قال أبو محمد : لا يحق من ترك ما ليس فرضا لأن رسول الله ﷺ قال : فيه : أفلح إن صدق ، و دخل الجنة إن صدق ، و المفلح المضمون له الجنة ليس أحق - اه . قلت : انظر قياسه و هو يقول أن القياس كله باطل ثم هو يقيس الحديث المذكور لا تدلق له بهن يوم الجمعة : إن رسولك قال خمس صلوات افترض علينا ؟ قال : صدق . آله أمرك بهذا ؟ قال : نعم ، و هل على غيرهن ؟ قال : لا إلا أن تطوع ، قال : و الله لا أزيد على هذا و لا أنقص : و ذهب بمعنى الحديث فقال ﷺ : أفلح إن إن صدق ، أو كما قال . ليس فيه ذكر الغسل للجمعة ، و قد علق فلاحه على ، إن الشرطية التي تدل على الشك دون الجزم فاذا أدى أحد جميع الفرائض التي فرضت عليه من الله تعالى و لم يحل بواحد منها يكون فالحا مفلحا قطعا و يترتب عليه دخول

الجنة يقينا لامنازعة فيه ، والكلام في فرضية الغسل للجمعة ولم يذكر الله عز وجل هذا الفرض في آية فرضية الجمعة بل قال الله عز وجل ﴿ إذا نودي للصلاة من يوم الجمعة فاسعوا إلى ذكر الله وذروا البيع ﴾ ولو كان فرضا كما زعم ابن حزم لذكره يقينا مع السعي إلى ذكر الله ، وما كان ربك نسيا ، وابن حزم يسمي في إثبات دعواه على مقدمات متكلفة بعيدة وهذا كما تراه سخيف جدا - تدبر .

ثم قال : وعن عمار بن ياسر في شيء ظن به : أنا إذا كنت لا يغتسل يوم الجمعة - اه . الأول انه قول صحابي لاحديث مرفوع ، وثانيا في أى شيء شبه نفسه ؟ فالجملة تركها ابن حزم ونقل الثانية إذا كنت لا يغتسل يوم الجمعة لعله كان مخالفا لهواه ، وثالثا مع هذا لا يدل على وجوب الغسل عنده ، كنت لا يغتسل يوم الجمعة ، والكاف الجارة بأى شيء تعلقت ؟ والمشبه ما هو ؟ وابن ياسر ساكت عنه وكذا ابن حزم ، وإلا هات به فلاحجة له في ذلك ؛ و لا يغتسل ، لا يدل على الوجوب ، والمفهوم المخالف لا يعتبر .

ثم قال : وعن أبي سعيد الخدري : أوجب رسول الله صلى الله عليه وسلم الغسل يوم الجمعة على كل محتمل - اه . يعنى أوجب على الاختيار وبكرم الاخلاق و النظافة وإزالة الروائح الكريهة التى يتاذى بها الحاضرون من الملائكة والناس ، وقد نقل الخطابي وغيره الاجماع على أن صلاة الجمعة بدون الغسل مجزية كما سبق بيانه في حديث أبي سعيد الخدري فتذكره ، فلاحجة لابن حزم في ذلك .

ثم قال ابن حزم : وعن ابن عمر وسئل عن الغسل يوم الجمعة فقال : أمرنا به رسول الله صلى الله عليه وسلم - اه . قلت : جوابه قد سبق ذيل حديث ابن عمر رضى الله عنهما .

ثم قال : وعن كعب أنه قال : لله على كل حالم أن يغتسل في كل سبعة أيام

مرة فيغسل رأسه وجسده ، وهو يوم الجمعة . قلت : هذا أيضا لا يدل الوجوب إلا تحكما
وتهورا وتهويلا ، مع أنه ليس قول رسول الله صلى الله عليه وسلم فلا يفيد شغب ابن
حزم بهذا . ثم نقله عن ابن عباس : و أنا أرى أن يتطيب من طيب أهله إن كان لهم .
اه . قلت : أولا هو قول ابن عباس وليس حديثا مرفوعا ، وثانيا أنه يقول : و أنا
أرى - الخ ، هذا رأيه واجتهاده ، وثالثا مع تسليم كنه ليس هو شارع ولا يدل أنه فرض ،
وبرد الفرضية قوله : إن كان لهم ، فإن لم يكن الطيب في أهله لا يلزم عليه أن
يتطيب ، فأين وجوبه وفرضيته كما زعم ابن حزم ؟ وليس فيه ذكر السواك مع أنه
أكد من الطيب وهو فرض عند ابن حزم في غسل يوم الجمعة ، ورأبها مع التسليم
كله أن هذه الآثار كلها لا تدل على أن من لم يغتسل ولم يتطيب ولم يتسوك تكون
صلاته باطلة ولا تنفع صلاة الجمعة في موقعها ويلزم على المصلي أن يصلي صلاة الظهر
بدل صلاة الجمعة !! فافهم وتأمل حق التأمل .

ثم قال : وسئل ابن عباس عن غسل يوم الجمعة فقال : اغتسل ، وروينا أمره
بالطيب من طريق حماد بن سلمة عن جعفر بن أبي وحشية عن مجاهد عن ابن عباس ،
وأمره بالغسل عن ابن جريج عن عطاء عنه ، وروينا من طريق عبد الرزاق عن سفيان
الثوري أن غسل يوم الجمعة واجب . قلت : قول ابن عباس ، اغتسل ، وأمره بالطيب
وأمره بالغسل لا يدل على الوجوب بل على أنه اغتسل لأنه سنة و مُرَغَّبٌ فيه من
الشارع ، وثانيا أنه قول ابن عباس وهو ليس بشارع ولا يسمع قوله دون قوله صلى الله
عليه وسلم ! ولا يثبت منه لو تركه واحد لا تصح صلاة الجمعة ، والمقصود هذا من
الفرضية والوجوب عند ابن حزم ، وثالثا يخالفه ما يذكر ابن حزم أيضا بعده عنه أنه
ليس بواجب تصريح بعدم الوجوب ، وابن حزم ذكره مختصرا . وفي ج ١ ص ٨٧
من نصب الراية : وأخرج أبو داود عن عكرمة أن أناسا من أهل العراق جاؤا فقالوا :

يا ابن عباس أترى الغسل يوم الجمعة واجب؟ قال: لا والله لا واجب ولا مستحب ولا يفتل ولا يغتسل ومن لم يغتسل فليس عليه بواجب، وسأخبركم كيف بدأ الغسل في ذلك اليوم عجبون يلبسون الصوف و يعملون على ظهورهم وكان مسجدكم ضيقاً وقت الصلاة فقام عرش فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم في يوم حار و غرق الناس في ذلك الحريق حتى ثارت منهم رياح آذى بذلك بعضهم بعضاً فلما وجد رسول الله صلى الله عليه وسلم تلك الرياح قال: أيها الناس! إذا كان هذا اليوم فاغتسلوا و ليمس أحدكم أفضل ما يجد من دهنه و طيبه؛ قال ابن عباس: ثم جاء الله تعالى بالخير و لبسوا غير الصوف، كلفوا العمل ووسع مسجدكم و ذهب بعض الذي كان يؤذى بعضهم بعضاً من التعرق و النوى، أخرجه أبو داود في الطهارة في باب الرخصة في ترك الغسل يوم الجمعة و الحاكم في المستدرک في الصلاة و في باب الغسل يوم الجمعة ج ١ ص ٢٨٠ و قال: صحيح على شرط البخاري، و وافقه الذهبي، و أخرجه البيهقي ج ١ ص ٢٩٥ - كذا في التعليق. قال الحافظ: أخرجه أبو داود و الطحاوي و إسناده حسن - اه فتح الباري ج ٢ ص ٣٠١. فإرواه ابن حزم عنه من المجمل المبهم يحمل على هذا الواضح الجلي الظاهر، و منه ظهر أن مذهبه ليس بالوجوب - تأمل. و قول سفيان ان ثبت لا يكون حجة على أبي حنيفة و الشافعي رضى الله تعالى عنهما في المسائل الفرعية الاجتهادية ان من ينظر إلى ظاهر ألفاظ النصوص لا يصل ذهنه و فكره إلى دقائقها و ورود الوقعات في الحوادث و إلى فرق الوجوب و الاستحباب، و الامام الطحاوي لم يقل إذا زال السبب و العلة زال المسبب بحيث لم يبق الاستحباب، بل هو قائل به كما يظهر من شرح معاني الآثار. و إنه نفى الوجوب فقط بهذه الدلائل فلا يرد عليه ما قاله الحافظ ابن حجر في الفتح - فافهم.

ثم قال ابن حزم: و روينا من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن سفيان بن عيينة عن إبراهيم بن ميسرة بن طاوس قال: سمعت أبا هريرة يوجب الغلب يوم الجمعة - اه

قلت : أولا انه قول أبي هريرة رضى الله عنه وهو لا يكون حجة عند ابن حزم فكيف يستدل به ! و ثانيا : انه ليس بشارع عند ابن حزم فكيف يوجب الطيب يوم الجمعة من قوله ؟ و ثالثا : ان ابن عباس لا يوجهه كما مر في حديثه المفصل وهو الممول عليه ، و رابعا : قد أنكرت عائشة رضى الله عنها على مسائل أبي هريرة رضى الله عنه - فاعلم حق العلم .

ثم قال : و رويانا من طريق يحيى بن أبي كثير عن أبي سلمة بن عبد الرحمن بن عوف قال : سمعت أبا سعيد الخدرى يقول : ثلاث من على كل مسلم يوم الجمعة : الغسل و السواك و ينس من طيب إن وجدته - انتهى . قلت : هو قول أبي سعيد ، ثم قوله هذا لا يدل على الفريضة و الوجوب ، معناه من على كل مسلم على السنة و الاستحباب و فى الاختيار و كرم الاخلاق و احترام يوم الجمعة و النظافة و إزالة الرائحة الكريهة و لقاء الملازمة على أبواب المساجد ، و لامساس له بمزعوم ابن حزم إلا بتكلفات باردة و مقدمات بعيدة فهذا كله ما شغب به ابن حزم من إثبات فرضية الغسل و كله لا حجة له فيه ، كما عرفت مفصلا .

ثم قال أبو محمد ابن حزم : ما نعلم أنه يصح عن أحد من الصحابة رضى الله عنهم إسقاط فرض الغسل يوم الجمعة - اه . قلت : و ما نعلم عن أحد من الصحابة رضى الله تعالى عنهم اقتراض الغسل يوم الجمعة كما زعم ، و قد أسقطه عمر و عثمان و عائشة . و ابن عباس و غيرهم رضى الله تعالى عنهم . إلى هنا كان الكلام فى مستدللات ابن حزم ثم تكلم هو فى مستدللات من خالفه فى ذلك و ذكرهم بجماعة من المتأخرين ، و قد أشرت إليه من قبل إلى أنه ليس بواجب ، و احتجوا بحديث عمر و عثمان الذى ذكرناه (قلت : قد ذكرت ما مراد الحديث مفصلا ، و تذكر قول الامام الشافعى رضى الله عنه فيه) و بحديث رويانه من طريق عائشة رضى الله عنها . و ذكر حديث ابن عباس بالفاظ مختلفة مرفوعا و موقوفا ، و حديث سمرة و حديث الحسن مرفوعا ، و حديث أنس و حديث جابر

و عبد الرحمن بن سمرة و أبي هريرة، وحديث يزيد بن عبد الله أبي العلاء، ثم قال: ثم رمد
كله ما شغبوا به و كله لاحجة لهم فيه لأن كل هذه الآثار لا خير فيها، حاش حديث
عائشة و عمر فهما صحيحان، و لاحجة لهم فيها كما سنبين ان شاء الله تعالى. فصله
فقال: أما حديث الحسن و يزيد بن عبد الله فرسلان و كم من مرسل الحسن لا يأخذون
به - الخ. قلت: بحث المرسل قد تقدم في الجزء الأول و الثاني و هو حجة عند الجمهور.
وقوله مخالف لهم فلا يلتفت إليه، ثم قال فيه بمرسله أن الأرض لا تنجس لا يأخذ
به الخنفون. قلت: لاخذ المرسل شرائط عند المحدثين و الفقهاء المحققين فإذا وجدت
تلك الشرائط يأخذون بالمرسل و يكون حجة، و إذا لم توجد لا يأخذون به و لا يكون
حجة، و ثانياً ليست قاعدة أن يأخذوا بمرسل أحد في مسألة لا يلزم عليهم أن يأخذوا
بجميع مراسيله و إن كانت مخالفة لمسايد أو أصول كلية شرعية، و المرسل حجة عندهم
إذا لم يجدوا في تلك المسألة غيره بل في بعض الأحوال المرسل يسكون أقوى عندهم
من المسند فالزام ابن حزم تحكم بلا تحقيق و تدقيق لا يعنى به، و ثالثاً ما مراد بعدم
تنجس الأرض في مرسل الحسن؟ هل أراد عدمه مع وجود النجاسة عليها أو عدمه بعد
إزالة النجاسة لم تبق نجساً و الأول لم يقل به عاقل فضلاً عن فقيه، و الثاني معقول
أنها لم تبق نجساً بعد إزاله النجاسة وجفافها فسكون ظاهرة، و ما تقول في الأعرابي الذي
بال في المسجد و أمر ~~ببعض~~ بصب الدلو على بوله و حفر الأرض، إن لم تكن نجسة
فلماذا أمر بذلك؟ و لهذا الحديث المرفوع المسند الصحيح لم يؤخذ بالمرسل المذكور
فلا بد من تأويل مرسل الحسن و لم يصل ذهنه إلى ذلك الحديث و ألزم الخفية
بمرسل الحسن تحكما من سوء فهمه، و عندنا الأرض تصير نجسة إذا وقع أو ألقي عليها
النجاسة ما دامت النجاسة عليها، فإذا أزيلت عنها بالماء أو بالجفاف ظهرت؛ قال الحافظ
البدر الصني في ج ١ ص ٨٨٤ ذيل شرح حديث البائل الأعرابي في بيان المذهب من

عمدة القارى : و قال أصحابنا : إذا أصابت الأرض نجاسة رطبة فإن كانت الأرض رخوة صب عليها الماء حتى يتسفل فيها ، و إذا لم يبق على وجهها شيء من النجاسة و تسفل الماء بحكم بطهارتها و لا يعتبر فيه العدد و إنما هو على اجتهادة و ما هو في غالب ظنه أنها طهرت و يقوم التسفل في الأرض مقام العصر فيما لا يحتمل العصر ، و على قياس ظاهر الرواية يصب عليها الماء ثلاث مرات و يتسفل في كل مرة و إن كانت الأرض صلبة فإن كانت بصعودا يحفر في أسفلها حفيرة و يصب الماء عليها ثلاث مرات و يتسفل إلى الحفيرة ثم تبكس الحفيرة ، و إن كانت مستوية بحيث لا يزول عنها الماء لا يغسل اعدم الفائدة في الغسل بل تحفر ؛ و عن أبي حنيفة : لا تظهر الأرض حتى تحفر إلى الموضع الذى وصلت إليه النداءة و ينقل التراب ، و دليلنا على الحفر الحديثان اللذان أخرجهما الدارقطنى أحدهما عن عبد الله و الآخر عن أنس و قد ذكرناهما عن قريب ج ١ ص ٨٨٣ و قد ذكرنا أيضا ما قال الخطائى و ذكرنا جوابه أيضا ص ٨٨٣ ؛ و روى عبد الرزاق فى مصنفه عن ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس قال : بال أعرابي فى المسجد فأرادوا أن يضربوه فقال النبی ﷺ : « احفروا مكانه و اطرحوا عليه دلو من ماء ، علموا ، و بسروا و لا تعسروا » ؛ و القياس أيضا يقتضى هذا الحكم لأن الغسالة نجسة فلا تظهر الأرض ما لم تحفر و ينقل التراب ، فإن قلت : قد تركتم الحديث الصحيح و استدلتم بالحديث الضعيف و بالمرسل قلت : قد عملنا بالصحيح فيما إذا كانت الأرض صلبة و عملنا بالضعيف - على زعمكم لا على زعمنا - فيما إذا كانت الأرض رخوة . و العمل بالكل أولى من العمل بالبعض و إهمال البعض . و أما المرسل فهو معمول به عندنا . و الذى يترك العمل بالمرسلات يترك العمل بأكثر الأحاديث ، و فى اصطلاح المحدثين أن مرسلين صحيحين إذا عارضا حديثا صحيحا مسندا كان العمل بالمرسلين أولى ، فكيف مع عدم المعارضة - اهـ . و بهذا التفصيل ظهر لك أن ما نسبته النووى إلينا و نقله الحافظ فى

ج ۱ ص ۲۸۰ من الفتح حيث قال: وفيه أن الأرض تطهر بصب الماء عليها ولا يشترط حفرها خلافا للحنفية حيث قالوا: لا تطهر إلا بحفرها، كذا أطلق النووي وغيره. هذا الاطلاق ليس بصحيح بل في مذهبنا التفصيل المذكور، وقد أقر الحافظ أيضا بقوله: والمذكور في كتب الحنفية التفصيل بين ما إذا كانت رخوة بحيث يتغلغلها الماء فهذه لا تحتاج إلى الحفر، وبين ما إذا كانت صلبة فلا بد من حفرها وإلقاء التراب - اهـ -
و خلاصة الباب أن الحنفية تركوا مرسل الحسن بحديث أبي هريرة و أنس رواهما البخاري ومسلم و الترمذي و ابن ماجه و ابن حبان و النسائي و أبو داود و غيرهم كما في الفتح و العمدة فبطل شغب ابن حزم، وقد قال غير الحسن من التابعين بنجاسة الأرض. قال صاحب الهداية: زكاة الأرض يبسها. قال الزيلعي ج ۱ ص ۲۱۱ من نصب للراية: و أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه عن أبي جعفر محمد بن علي قال زكاة الأرض يبسها، و أخرج عن ابن الحنفية و أبي قلابة قال إذا جفت الأرض زكت، و روى عبد الرزاق في مصنفه أخبرنا معمر عن أيوب عن أبي قلابة قال جفوف الأرض طهورها - اهـ - و راجع ج ۱ ص ۴۱ و ص ۴۲ و ص ۴۳ من نيل الاوطار فقيه خلاصة ما في فتح الباري و التلخيص الحبير، و ج ۱ ص ۲۸۰ و ص ۲۸۱ و ص ۲۸۲ من فتح الباري، و من ج ۱ ص ۸۸۲ الى ص ۸۸۸ من عمدة القارى حتى يتجلى لك الامر - هذا.

ثم قال ابن حزم: وكذلك ليزيد بن عبد الله. قلت: هو تابعي قال المعلق في ص ۱۱ حديث يزيد بن عبد الله هذا لم أعرفه ولم يتكلم عليه المؤلف فيما يأتي فإن كان كما قال فهو مرسل لأن يزيد من التابعين مات سنة ۱۰۸ أو ۱۱۱ - انتهى - فاعتبره، ثم قال على عادته: و بما يوجب المقت من الله تعالى ان يجعلوا المرسل حجة و لا يأخذون به او ان لا يروه حجة ثم يحتجون به فيقولون ما لا يفعلون. كبر مقتا عند الله - اهـ -
قلت: انظر افتراءه على الأئمة كيف يخادع الناس و يلبس المسألة بالتدليس و كتمان

الحق انهم قالوا بحجية المرسل بشرائط فاذا وجدت فيه يأخذون به و يقولون انه حجة
و إذا لم توجد لا يأخذون به و لا يكون حجة، وكون المرسل حجة امر و الأخذ به
امر آخر و لا تلازم بينهما اذا كان حجة يلزم على القائلين به اخذه و العمل عليه برونه
حجة و لا يعملون به لوجوه و برونه حجة و يعملون به لوجوه كما في الأصول و كتب
الحديث و شروحاتها، و ابن قال عز و جل في التنزيل ان الحديث المرسل لا يكون حجة
و ما كان ربك نسياً، و ابن قال عليه السلام ان الحديث المرسل لا يكون حجة و هل الرواية
عن فقهاء الصحابة رضي الله عنهم ان المرسل لا يكون حجة او اجماع متيقن على عدم
حجيته؟ حاش لله تعالى إلا شغب ابن حزم و صياحه بلا برهان عفا الله عنا و عنه .
ثم قال ابن حزم و أما حديثا ابن عباس فأحدهما من طريق محمد بن معاوية
النيسابوري و هو معروف بوضع الأحاديث و الكذب و الثاني من طريق عمرو بن ابي
عمرو عن عكرمة و قد رويناه من طريق عمرو بن ابي عمرو هذه نفسها عن عكرمة
عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم : من أتى بهيمة فاقتلوه و اقتلوهام معه ، فان كان خبر عمرو
حجة فياخذوا بهذا و ان كان ليس بحجة فلا يحل لهم الاحتجاج به في رد السنن الثابتة
و اما عمرو فضعيف لا نحتاج به لنا و لانقبله حجة علينا و هذا هو الحق الذي لا يحل
خلافه ، ولو احتججنا به في موضع واحد لأخذنا بخبره في كل موضع - اهـ . قلت :
حديث ابن عباس أخرجه ابو داود و الطحاوي و الحاكم و البيهقي و غيرهم كما سبق ، رواه
البخاري و ابن حبان و ابن خزيمة و غيرهم من طريق طاوس عنه الى اخره كما سبق
و اسناده صحيح او حسن لا يقدر ابن حزم على رده بهذه الحيل و الخديعة ، وثانياً انه
ليست قاعدة كرامة عند الحديثين و الفقهاء المجتهدين ان روى احد حديثا و احتج بحديثه
ان يحتجوا بجميع رواياته و ان كانت مخالفة للآيات او الأحاديث الواردة في الاحكام
الاخر و المسائل الاخرى ، فهذا إلزام مبنى على الجهالة لا يقول به عاقل فضلا عن أهل العلم

و لم يعمل على هذه القاعدة ابن حزم نفسه بل يترك الاحاديث التي هي مروية عن صحابي واحد في مواضع عديدة و يردّها بتأويلات ركيكة فاسدة ، و ثالثاً ضغث على ابالة قوله : و عمرو بن ابى عمرو ضعيف ، و هو من رجال الستة كما في ج ٨ ص ٨٢ من تهذيب التهذيب : عمرو بن ابى عمرو اسمه ميسرة مولى المطلب بن عبد الله بن حنطب المخزومي ابو عثمان المدني تابعى عن احمد ليس به باس و قال ابو زرعة ثقة و قال ابو حاتم لا باس به و قال ابن عدى لا باس به لان مالكاً روى عنه و لا يروى مالك الا عن صدوق ثقة و قال ابن سعد كان كثير الحديث صاحب مراسيل و قال ابن حبان في الثقات ربما اخطأ يعتبر حديثه من رواية الثقات عنه و قال العجلي ثقة ينكر عليه حديث البهيمة و قال الساجى صدوق الا انه بهم و كذا قال الازدى و قال الطحاوى تكلم في روايته بغير اسقاط - اهـ ، و قال الذهبي حديثه حسن ينحط عن الرتبة العليا عن الصحيح كذا قال وحق العبارة ان يحذف العلم - انتهى . و قال المعلق : عمرو بن ابى عمرو ثقة وثقه ابو زرعة و العجلي و قال احمد و ابو حاتم ليس به باس و قد انكروا عليه حديث البهيمة و روى له الشيخان و قال الذهبي حديثه حسن ينحط عن الرتبة العليا من الصحيح - انتهى . فحكم ابن حزم بضعفه ضعيف و قد انكروا عليه حديث البهيمة المذكور فانهم . و رابعاً انهم لم يعملوا بحديثه في البهيمة لان البخارى قال : روى عن عكرمة في قصة البهيمة فلا ادرى سمع ام لا ، و قال الآجرى سألت ابا داود عنه فقال ليس هو بذاك حدث عنه مالك بحديثين روى عن عكرمة عن ابن عباس من اتى بهيمة فاقتلوه ، و قد روى عاصم عن ابى زرعة عن ابن عباس : ليس على من اتى بهيمة حد ، و قال العجلي انما ينكر عليه حديث البهيمة - اهـ . تهذيب ج ٨ ص ٨٣ . فلما حكم المحدثون على حديث البهيمة بانه منكر و خلاف ما روى عاصم عن ابى زرعة عن ابن عباس فلماذا تركوه فالزام ابن حزم بهذا مبنى على خداعه تلبسه او على جهالة باحوال الرواة و مراتبهم و على شغبه و تهوره و كتمان الحق

والصواب ، و نتكلم فى هذا ان شاء الله فى موضعه بأبسط من ذلك و انى ذكرت غير مرة انى امشى على مشية ابن حزم و نسيجه و منواله عملا بقوله عز و جل ﴿ فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ الآية و ان قال عز و جل : ايضا فى آية اخرى ﴿ و جادلهم بالتى هى احسن ﴾ و قال تعالى ﴿ فاعفوا و اصفحوا ﴾ و غير ذلك من الآيات .

ثم قال ابن حزم : فان قالوا : قد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو فى قتل الهبيرة و من اتاها ، قلنا لهم : و قد صح عن ابن عباس خلاف ما روى عنه عمرو فى اسقاط غسل الجمعة و لافرق - اه . قلت : الفرق بينهما ظاهر و ان لم يظهر على ابن حزم فهذا قصور منه و الكلام فى اثبات فرضية الغسل يوم الجمعة و هو بعد فى حيز الحماء و المحتملات لا تجدى نفعا و الكلام فى لفظ الواجب ، او لفظ الحق ، او لفظ الله ، او صيغة الغتسل ، بخلاف بين أئمة الفقه و اللغة و الجمهور حملوه على الاستحباب و الندب و عليكم بالسواد الاعظم و من شذ شذ فى النار ، و هل ورد فى حديث مسند مرفوع صحيح ان من لم يغتسل لصلاة الجمعة فصلاته باطلة او مخالفة لامر الله تعالى و رسوله ؟ و المفهوم المخالف غير معتبر عندنا .

ثم قال : ثم لو صح حديث عمرو هذا لما كان لهم فيه حجة بل لكان لنا حجة عليهم لانه ليس فيه من كلام النبي ﷺ الا الامر بالغسل و ايجابه و اما كل ما تعلقوا به من اسقاط وجوب الغسل فليس من كلامه عليه السلام و اما هو من كلام ابن عباس و ظنه و لاجبة فى احد دونه عليه السلام - اه . قلت : هذه دعوى لا طائل تحتها و ابن عباس و عائشة رضى الله عنهم بينا وجه تقرر الغسل الذى امر به ﷺ و كلامه عليه السلام موجود فى حديثهما و لو اغتسلتم ، و نحوه من الالفاظ و ابن عباس حبر الامة و عائشة نقيية فى الدين و الصحابة يرجعون اليها فى المسائل و فى احوال النبي ﷺ فى الليل و النهار و الصحابة رضى الله عنهم يتعلمون المسائل عنها كما لا يخفى .

ثم قال ابن حزم : واما حديث سمرة فأنما هو من طريق عن سمرة و لا يصح
للحسن سماع من سمرة الاحديث العقيقة وحده - اه . قلت : حديث سمرة أخرجه ابو داود
و الترمذى و النسائى عن قتادة عن الحسن عن سمرة فأبو داود فى الطهارة عن همام عن
قتادة به و الترمذى و النسائى فى الصلاة عن شعبة عن قتادة به قال قال رسول الله
ﷺ : من توضأ يوم الجمعة فيها و نعت و من اغتسل فالفعل افضل ؛ قال الترمذى
حديث حسن صحيح و قد روى عن الحسن عن النوى رحمته الله مرسل - اه . و رواه احمد فى
مسنده و البيهقى فى منته و ابن ابى شيبه فى مصنفه - نصب الراية ج ۱ ص ۸۸ . قال الحافظ
فى الفتح ج ۲ ص ۳۰۰ : و لهذا الحديث طرق اشهرها و اقواها رواية الحسن عن سمرة
أخرجها اصحاب السنن الثلاثة و ابن خزيمة و ابن كحّان و له علّتان احدهما انه من
عننة الحسن ؛ و الاخرى انه اختلف عليه - اه . قلت : و اتفقوا على انه سمع من سمرة
حديث العقيقة فاللقاء ثابت و المعاصرة موجودة فلا يضر العننة على طريق البخارى و شرط
مسلم فى اتصال السند ، او لم يعلم ابن حزم ان على بن المدينى و الحميدى و البخارى
و الترمذى و الحاكم كلهم متفقون على ان الحسن سمع من سمرة مطلقا ، فقصره على
حديث العقيقة فقط قصور منه . قال الحافظ الزيلعى فى ج ۱ ص ۸۸ من نصب الراية :
و فى سماع الحسن من سمرة ثلاثة مذاهب احدها انه سمع منه مطلقا و هو قول ابن
المدينى ذكره عنه البخارى فى اول تاريخ الوسط فقال : حدثنا الحميدى ثنا سفيان عن
اسرائيل قال سمعت الحسن يقول ولدت لستين بقيتا من خلافة عمر ، قال على سماع
الحسن من سمرة صحيح - انتهى . و نقله الترمذى فى كتابه فقال فى باب الصلاة الوسطى :
قال محمد بن اسمعيل يعنى البخارى قال على بن المدينى سماع الحسن من سمرة
صحيح - اه . و لم يحسن شيخنا علاء الدين فقال مقلدا لغيره قال الترمذى سماع الحسن
من سمرة عندى صحيح و الترمذى لم يقل ذلك فأنما نقله من البخارى عن ابن المدينى

كما ذكرناه ولكن الظاهر من الترمذى انه يختار هذا القول فانه صح في كتابه عدة احاديث من رواية الحسن عن سمرة و اختار الحاكم هذا القول كتابه المستدرک بعد ان اخرج حديث الحسن من سمرة ان النبي ﷺ كانت له سكتان مكتة اذا كبر وسكتة اذا فرغ من قراءته ، ولا يتوهم ان الحسن لم يسمع من سمرة فانه سمع منه - انتهى .

و اخرج في كتابه عدة احاديث من رواية الحسن عن سمرة و قال في بعضها على شرط البخارى و قال في كتاب البيوع بعد ان روى حديث الحسن عن سمرة ان النبي ﷺ نهى عن بيع الشاة باللحم و قد احتج البخارى بالحسن عن سمرة - انتهى . و على بن المدينى امام هذا الفن و هو يقول ان الحسن سمع من سمرة مطلقا و تبعه البخارى في ذلك ثم الترمذى اختاره ثم الحاكم اختاره في كتابه فسقط قول ابن حزم في مقابلة هؤلاء الجبال في العلم و الحفظ و بطل شفعه ، و لو سلم قوله فان الاحاديث اذا ضم بعضها الى بعض أخذت قوة صح بها الاستدلال كما في الاصول و راجع نيل الاوطار من ج ۱ ص ۲۳۱ الى ص ۲۳۹ ذكر الشوكانى فيه خلاصة الفتح و المحلى و غيرهما و هو شيخى من اربعة وسائط كما في ثبتي ، و ثبت بما نقلته ان الحسن سمع من سمرة احاديث آخر ايضا سوى حديث العقبة ، خلافا لابن حزم .

ثم قال فان ابوا الا الاحتجاج به قلنا لهم قد رويانا من طريق الحسن عن سمرة عن النبي ﷺ : و من قتل عبده قتلناه و من جدعه جدعناه ؛ و الحنفيون و المالكيون و الشافعيون لا يأخذون بهذا و رويانا ايضا عنه عن سمرة عن النبي ﷺ عهدة الرقيق اربع و هم لا يأخذون بهذا و من الباطل و العار احتجاجهم في الدين برواية ما اذا وافقت تقليدهم و مخالفتهم لما بعينها اذا خالفت تقليدهم و ما نرى دينا يتقى مع هذا لانه اتباع الهوى في الدين - اه . قلت : قوله فان ابوا - الخ : ان هذا إلزام أيضا مثل الاول و الجواب جوابه و لعله لم يقف على اصول الأئمة في الأخذ بالروايات المختلفة من

الترجيح و التطبيق و تقديم القوى على الضعيف و الاقوى على القوى و الصحيح على الضعيف و المسند الصحيح على المرسل ، و ايس هذه قاعدة انه اذا أخذ بحديث الراوى الواحد ان يخذ بجميع رواياته و ان كانت مخالفة لاحاديث صحيحة اخرى او بجميع مراسيله هذا لم يقل واحد من المحدثين و الفقهاء المجتهدين فهذا الالتزام لغو و باطل مبنى على عدم الفهم بقواعدهم الجارية المأخوذة من النصوص الصحيحة من الآيات و الاحاديث الصحيحة بل هو مبنى على الخداع و التلبيس ، و للحديثين المذكورين بعدم العمل عليهما وجوه أخر نذكرها في موضعها ان شاء الله تعالى لا اكون الحسن عن سمرة كما فصل في موضعه ، و من الباطل و العار الزامه اياهم تقليدا بهواه اذا كان مخالفا له و اذا كان موافقا لهواه يمشى ساكتا و ان كان في اسناده رجل متكلم فيه كما عرفت فيما تقدم و ستعرف فيما يأتى .

ثم قال : و اما حديث انس فهو من رواية يزيد الرقاشى و هو ضعيف و صح من شعبة انه قال لان اقطع الطريق و اذننى احب الى من ان اروى عن يزيد الرقاشى ، و رب حديث ليزيد الرقاشى تركوه و لم يحتجوا فيه إلا بضعفه فقط . اه . قلت : هو من رجال البخارى فى الادب المفرد له و الترمذى و ابن ماجه . كما فى ج ١١ ص ٣٠٩ من تهذيب التهذيب . و كان عبد الرحمن (بن مهدي) يحدث عنه و كان رجلا صالحا و قد روى عنه الناس و ايس بالقوى فى الحديث و قال الآجرى عن ابى داود رجل صالح سمعت يحيى يقول رجل صدق و قال ابن عدى له احاديث سالحة عن انس و غيره و ارجو انه لا بأس به لرواية الثقات عنه ، و عن ابن معين هو خير من ابان . و عنه أيضا رجل صالح ، و قال الساجى كان بهم بسلام يحفظ و يحمل حديثه لصدقه و صلاحه . و قال ابن حبان كان من خيار عباد الله من البكائين بالليل لكنه غفل عن حفظ الحديث شغلا بالعبادة حتى كان يقاب كلام الحسن فيجعله عن انس عن النبي ﷺ فلا تحل

الرواية عنه الا على جهة التعجب، و ذكره البخارى فى الاوسط - كذا فى التهذيب بتغييرها .
ونقل المعلق قول ابن حبان فقط فظهر من هذا انه رجل صالح صدوق خير من ابان
لا بأس به لرواية الثقات عنه فهو مختلف فيه لا ينزل حديثه عن الحسن لغيره كيف
وقد روى له البخارى فى الادب المفرد فالاعتماد على قول شعبة فقط لا ينبغي كما فعل
ابن حزم فاذا انضم الى حديثه حديث آخر يوجب قوة و بقل ضعفه - تأمل، ولم يترك
جميع احاديثه، فافهم .

ثم قال : ومن رواية الضحاك بن حمزة (بالراء المهملة ، و وقع فى المحلى بالراء
المجمدة و هو تصحيف) و هو هالك - اه . قلت : الضحاك بن حمزة بالراء المهملة الاملوكى
الواسطى من رجال الترمذى كما فى ج ٤ ص ٤٤٢ ارسل عن انس ذكره ابن حبان
فى الثقات و حسن الترمذى حديثه و قال ابن زنجويه ثنا اسحاق ثنا بقية عن الضحاك
وكان ثقة و قال الدارقطنى يعتبر به و ذكره ابن شاهين فى الثقات و قال وثقه اسحاق بن
راهويه ، قلت : و هو كما قال قد قال فى مسنده انه ثقة - اه تهذيب التهذيب . فالتقول
بانه هالك كما صدر عن ابن حزم غلط ، بل هو مختلف فيه و حديثه حسن و يضم اليه
حديث سمرة بن جندب فصار قويا .

ثم قال عن الحجاج بن ارطاة : و هو ساقط عن ابراهيم بن مهاجر و هو ضعيف -
اه . قلت : حجاج بن ارطاة من رجال البخارى فى الادب المفرد و من رجال مسلم
و السنن الاربعة كما فى ج ٢ ص ١٩٦ من التهذيب و قد روى عنه شعبة و الثورى
و ابن نمير و حمادان و حفص بن غياث و غندر و ابو معاوية و يزيد بن هارون و روى
عنه منصور بن المعتمر و هو من شيوخه و محمد بن اسحاق و قيس بن سعد المكي و مما
من افرائمه و قال ابن عيينة سمعت ابن ابي نجيح يقول ما جاء عنكم مثله يعنى الحجاج بن
ارطاة ، و قال الثورى عليكم به فانه ما بقى احد اعرف بما يخرج من رأسه منه ، قال العجلي

كان فقيها وكان احد مفتى الكوفة وكان فيه تيه . وكان يقول اهلكنى حب الشرف !
 واولى قضاء البصرة وكان جائز الحديث الا انه صاحب ارسال انما يعيب الناس منه
 التدليس . و عن أحمد كان من الحفاظ . قال الحافظ . وقد رأيت له في البخارى رواية واحدة
 متابعة تعليقا في كتاب العتق . وقال الساجي كان مدلسا صدوقا سي . الحفظ . وقال
 ابن خزيمة لا احتج به الا فيما قال . انا . و سمعت . وكان شعبة يثنى عليه . وقال ابن حبان
 تركه ابن المبارك و ابن مهدي و يحيى القطان و يحيى بن معين و أحمد بن حنبل قرأت
 بخط الذهبي هذا القول فيه مجازفة اكثر ما نقم عليه التدليس و كان فيه تيه لا يابق
 باهل العلم - انتهى . و من كان هذا حاله فكيف يكون ساقطا ليس فيه عيب الا التدليس
 و الارسال فقول ابن حزم في حقه انه ساقط . ساقط من البين . و قد روى عنه شعبة و اثنى
 عليه و لم ياخذ ابن حزم هنا بقوله و اخذ به في حق يزيد الرقاشي فان كان قول
 شعبة حجة في راو واحد تكون حجة في جميع الرواة على اصول ابن حزم على
 ما سبق إلزامه بذلك الأئمة - تدبر . و في التهذيب اقوال أخر أيضا و العجب ان الامام
 البخارى كيف روى للساقط عند ابن حزم وكيف ذكر رواية الساقط في صحيحه على
 ما قال الحافظ . ان كانت متبعة ! و بهذا ظهر انه ليس بساقط عند البخارى و مسلم
 على رغم ابن حزم لحديثه لا ينزل عن درجة الحسن فاحفظه . و اما إبراهيم بن مهاجر بن
 جابر البجلي ابو اسحاق الكوفي فهو من رجال مسلم و الاربعة روى عنه شعبة و الثوري
 و مسعر و ابو الاحوص و ابو عوانة و غيرهم . و قال الثوري و أحمد بن حنبل لا بأس به .
 و قال النسائي في موضع آخر ليس به بأس . و قال ابن عدى هو عمدي اصلح من
 إبراهيم الهجري . قلت : قد وقع في سند اثر علقه البخارى في المزارعة و قال ابن سعد ثقة ،
 و عن الدارقطني يثرب به . و قال الساجي صدوق اختلفوا فيه . و قال ابو داود صالح الحديث ،
 و قال يعقوب بن سفيان له شرف و في حديثه لين - كذا في التهذيب ج ۱ ص ۱۶۸ .

مظهر بهذا ان حكم ابن حزم على الاطلاق بضعفه ليس بصحيح وانه يحكم عليهم رجما بالغيب، والحديث انس طريق آخر رواه الطبراني في معجمه الوسط: حدثنا محمد بن عبد الرحمن المروزي ثنا عثمان بن يحيى الفرسانى ثنا مؤمل بن اسمعيل ثنا حماد بن سلمة عن ثابت البناني عن انس، فذكره - اهـ. نصب الراية ج ١ ص ٩٢ . فهذه ثلاث طرق يشد بعضها بعضا، مؤمل بن اسمعيل مقبول ثقة، وكذا حماد بن سلمة وثابت البناني لا كلام فيهما .

ثم قال نصرنا في حديث جابر فوجدناه ماقطا لانه لم يرو إلا من طرق في احدها رجل مسكوت عن اسمه لا يعرف من هو وفي ثانيها ابو سفيان عن جابر وهو ضعيف ومحمد بن الصلت وهو مجهول وفي الثالث منها الحسن عن جابر ولا يصح سماع الحسن من جابر - اهـ . قلت : في ج ١ ص ٩٢ من نصب الراية : واما حديث جابر فرواه عبد بن حميد في مسنده حدثنا عمر بن سعد عن الثوري عن ابان عن ابي نضرة عن جابر مرفوعا نحوه ورواه عبد الرزاق في مصنفه اخبرنا الثوري عن رجل عن ابي نضرة به واخرجه ابن عدى في الكامل عن عبيد بن اسحاق عن قيس بن الربيع عن الأعمش عن ابي سفيان عن جابر وضعف عبيد بن اسحاق - انتهى . وعمل الرجل المسكوت على اسمه هو ابان كما في مسند عبد بن حميد روى عنه الثوري وهو رجل غير مسمى في رواية عبد الرزاق عن الثوري عن ابي نضرة، وابان و ابو نضرة العبدى مشهوران معروفان، و ابو سفيان عن جابر هو طلحة بن نافع القرشي مولاهم ابو سفيان الواسطي من رجال الستة وهو الذى روى عن جابر و روى عنه الأعمش وهو ثقة روى له البخارى في صحيحه اربعة احاديث من طريقه عن جابر قال احمد ايس به بأس وقال ابو زرعة روى عنه الناس وقال النسائي ايس به بأس وقال ابن عدى لا بأس به روى عنه الأعمش احاديث مستقيمة ذكره ابن حبان في الثقات و روى له

البخارى مقرونا بغيره، وليس في السند عندى ابو سفيان طريف بن شهاب السعدى الاشلى وهو لا يروى عن جابر رضى الله عنه فالحديث صحيح ليس بضعيف، وامل ابا سفيان اشتبه على ابن حزم وقال هو ضعيف، والعجلة تعمل العجائب - تأمل . وما رواه عبد بن حميد في مسنده عن حديث جابر ليس في سنده من ذكره ابن حزم فهو ايضا يعتبر به، وقول ابن حزم محمد بن الصلت مجهول، مبنى على جهالة عن احوال الرواة والا فهو محمد بن الصلت البصرى ابو ليلي التوزى اصله من توز و يقال بالجيم بلدة بفارس كما في ج ٧ ص ٢٢٣ من تهذيب التهذيب، عرفه الامام البخارى و روى عنه و روى النسائي عن الذهلي عنه و عثمان بن ابي شيبة و سوار بن عبد الله العنبري و عمرو بن علي و ابراهيم بن المستر العروقي و ابو زرعة و ابو حاتم و أبو إسحاق الترمذى و محمد بن غالب تمتم و ابو جعفر محمد بن محمد التمار و العباس بن الفضل الاسقاطى و ابو خليفة الفضل بن الجباب الجمحي و آخرون، قال ابو حاتم صدوق يملئ علينا عن حفظه التقدير وغيره وربما وهم، و ذكره ابن حبان في الثقات، وقال الدارقطني ثقة، وكلهم عرفوه ورووا عنه و ابن حزم يقول انه مجهول! هذا من العجائبات بل عن الجهالات عن معرفة الرجال كما هو ظاهر، وقوله لا يصح سماع الحسن من جابر، مسلم فماذا و اى قيامة قامت بذلك؟ فبين الحسن و الصحابة كبراء التابعين روى الحسن عنهم عن الصحابة وهو كان صادقا متأولا في قوله "حدثنا" و "خطبنا" و يعنى قومه الذين حدثوا و خطبوا بالبصرة - البزار؛ اه نصب الراية ص ٩٠ .

ثم قال: و أما حديث عبد الرحمن بن سمرة (و الحسن سمع منه كما في كلام البزار - اه تخریج) فهو من طريق مسلم بن سليمان ابى هشام البصرى و ليس بالقوى - اه . قلت : قال المحدث الزيلعي في نصب الراية ج ١ ص ٩٢ . و أما حديث عبد الرحمن

(١) بفتح المثناة و تشديد الواو بعدها زاي معجمة - تقريب .

ابن سمره نراه الطبراني في معجمه الوسط من حديث حفص بن عمر الرازي ثنا ابو حرة
عن الحسن عن عبد الرحمن بن سمرة مرفوعا نحوه (قلت : ليس في سنده مسلم بن
سليمان) و رواه العقيلي في كتاب الضعفاء من مسلم بن سليمان الضبي انا ابو حرة ،
وضعف مسلم بن سليمان ثم قال : وهذا الحديث رواه الوليد بن مسلم عن سعيد بن
بشير عن قتادة عن الحسن عن جابر و رواه محمد بن حرب الزبيدي عن الضحاك بن
حرة عن الحجاج بن ارطاة عن ابراهيم بن مهاجر عن الحسن عن انس و رواه اسباط بن
محمد القرشي عن ابي بكر الهذلي عن الحسن و محمد بن سيرين عن ابي هريرة و رواه
شعبة و همام و ابو عوانة عن قتادة عن الحسن عن سمرة و هو الصواب - انتهى .
قلت : ابن حزم يقول مسلم بن سليمان ليس بالقوى او في ج ٣ ص ٦٤ من اللسان نقل الحافظ
عن الميزان لا يقيم الحديث و هو سلم بن سليمان ابو هاشم الضبي بصرى روى عن ابي حرة
قال العقيلي لا يقيم الحديث - اهـ . و بين الجملتين فرق بعيد معنى كما لا يخفى ، و كنيته ابو هاشم
او ابو هشام كما في اللسان ، و ما في نصب الراية و مسلم بن سليمان ، بتقديم الميم على السين
مخطئا و الصواب مسلم ، بدون الميم كما في الميزان و اللسان ، ثم نقل الحافظ ما نقلته
من نصب الراية : قال البيهقي و الآثار الضعيفة اذا ضم بعضها الى بعض اجتمعت قوة فيما
اجتمعت فيه من الحكم - اهـ نصب الراية . و الاحاديث . الآثار المذكورة كلها اخرجها
البيهقي في سننه الكبرى من ج ١ ص ٢٩٤ الى ص ٢٩٦ في باب الدلالة على ان الغسل
يوم الجمعة سنة اختيارية و العجب من المعلق كيف سكت على قوله : محمد بن الفضل مجهول ،
و كيف سكت على قوله : ابو سفيان ضعيف ؛ و كيف سكت على قوله : الحجاج بن ارطاة
ماقط ، و كيف سكت على قوله : الضحاك بن حرة كذلك ، و قد عرفت احوال كلهم - تدبر .
و حديث سلم بن سليمان البصرى نقله الحافظ في لسان الميزان مع اختلاف في الروايات
ثم قال : و اما حديث ابي هريرة فهو من رواية ابي بكر الهذلي و هو ضعيف جدا - اهـ .

قلت : قدمت الكلام فيه من كتاب نصب الراية و غيره فتذكره . و المجموع من حيث المجموع يصلح للاحتجاج - فافهم .

ثم قال في ج ٢ ص ١٤ : فسقطت هذه الآثار كلها - اه . قلت : لم تبين فان فيها صحاحا و ان فيها حدانا و ان فيها ضعفا يضم بعضها الى بعض فيكون كلها صالحا للاحتجاج .

ثم قال : ثم لو صحت لم يكن فيها نص و لا دليل على ان غسل الجمعة ليس بواجب و انما فيها ان الوضوء نعم العمل و ان الغسل افضل و هذا لا شك فيه و قد قال الله تعالى ﴿ و لو آمن اهل الكتاب لكان خيرا لهم ﴾ فهل دل هذا اللفظ على ان الايمان و التقوى ليس فرضا - اه . قلت : انظر تمويهه و تلبيسه كيف مؤه كلامه خداعا للناس ! و دأبه اذا كان لا يقدر على اتيان الدليل على ما ذهب إليه يلزم المخالف و يسرد الآيات و الاحاديث في غير موضعها و جعل التقوى في الفرضية مساويا للايمان أما قرع سمعه قوله عز و جل ﴿ ان اكرمكم عند الله اتقاكم ﴾ الآية . فأشار بذلك الى مراتب التقوى و لم يذكر عز و جل في آيات الايمان الا أعمالا صالحة فقال ﴿ الذين آمنوا و عملوا الصالحات ﴾ و غير ذلك و قال ﴿ اطيعوا الله و اطيعوا الرسول ﴾ الآية و في الآية المذكورة شرط و جزاء و الخطاب لاهل الكتاب لا لغيرهم - تأمل .

ثم قال : ثم لو كان في جميع هذه الاحاديث نص على ان غسل الجمعة ليس فرضا لما كان في ذلك حجة لان ذلك كان يكون موافقا لما كان الامر عليه قبل قوله عليه السلام : غسل يوم الجمعة واجب على كل محتلم و غنى كل مسلم ، و هذا القول منه عليه السلام شرع و حكم زائد فاسخ للحالة الاولى يقين لا شك فيه و لا يحل ترك الناسخ يقين و الأخذ بالمتسوخ - اه . قلت : لم يثبت بعد انه كان قبل قوله عليه السلام : الاختلاف في معنى الوجوب و الحق موجود و هو ليس بنص بحكم

غير محتمل ولا يُرجع الى النسخ مهما امكن التطبيق بين المتعارضين في الظاهر ولا يثبت النسخ بالاحتمال واذا عمل الامر على الاستحباب مجتمع جميع الاحاديث ولا تتضاد ولم يقل رسول الله ﷺ امرتكم بالغسل في اول الحال على الاختيار والآن اوجبكم اياه على التحتم والفرضية مثل الفرائض الخمسة بحيث لو ترك الغسل لبطلت الصلاة، ولم يثبت كونه ناسخا بيقين حتى يكون تركه غير حلال ولو سلم كل هذا فكان ينبغي ان يكون الامر على للعكس يعنى في الحالة الاولى واجبا حتما لإزالة الرائحة الكريهة التي تؤذى الملائكة والناس واذا زالت رخص في الغسل والامر ليس كذلك - فافهم .

ثم قال : واما حديث عائشة رضى الله عنها كانوا عمال انفسهم ، الى قوله : فهو خبر صحيح الا انه لا حاجة لهم فيه اصلا لانه لا يخلو هذا من ان يكون قبل ان يخطب عليه السلام على المبر فأمر الناس بالغسل يوم الجمعة وقبل ان يخبر عليه السلام بان غسل يوم الجمعة واجب على كل مسلم وكل محتلم والطيب والسواك وقبل ان يخبر عليه السلام انه حق لله تعالى على كل مسلم او يتكون بعد كل ما ذكرنا ولا سبيل الى قسم ثالث - اهـ . قالت يمين : كان حديث عائشة بعد الخطبة على المنبر وبهذا الاخبار بان الغسل حق لله تعالى على كل مسلم فان يحيى بن سعيد الانصارى سأل عمرة عن الغسل وهما بعد النبي ﷺ وعمرة عن عائشة رضى الله عنها سألت وهو كان بعده ﷺ وكذا اهل العراق سألوا ابن عباس كان بعده ﷺ ، وان كان ﷺ موجودا لم نسأل مسألة الغسل عن عائشة ولا ابن عباس بل سألوه ﷺ وكانوا بذلك معدودين في اصحابه ﷺ فلم قرع سمعه قوله ﷺ في بيان اداء خمس صلوات : حق على الله ان لا يعذبه افا معنى الحق هنا ؟ فان قال المراد به الوجوب بمعنى الفرضية القطعية اللازمة على الله تعالى : فهو خلاف عقائد اهل السنة والجماعة كما في علم الكلام ، وان قال ليس ذلك المراد به : فلا يثبت بذلك مدعاه كما لا يخفى ، وقد وردت في ادعية

التوسل الالفاظ مثل هذا كقوله : بحق ممشاي إليك ، و غير ذلك فاما معنى الحق هنا ؟ فبديل لا يطابق الدعوى بوجه احتمال الغير - فافهم و تأمل فيه . قال فان كان خبر عائشة قبل ما رواه عمر بن الخطاب وابنه و ابو هريرة و ابن عباس و ابو سعيد الخدرى و جابر فلا يشك ذو حس سليم في ان الحكم للتأخر . قلت : نعم يكون الحكم للتأخر اذا ثبت تأخره بدليل محكم غير محتمل و ههنا ليس كذلك و لم يثبت التقدم و التأخر بيقين الا بظن ابن حزم و اياكم و الظن فان الظن اكذب الحديث و هو لا يغنى من الحق شيئا . هذا فاسد لاحجة له من كتاب و لاسنة و اجماع متيقن ، و القياس كله باطل عنده و لم يقل عز و جل انى اوجبت الغسل يوم الجمعة ، و ما كان ربك نسيا ، و كذا لم يقل ﷺ انى رخصت لكم في غسل يوم الجمعة قبل ذلك و لكن الآن اوجبه لكم و الا لا يكون صلاتكم صحيحة . كما وقع في نسخ الكلام في الصلاة تدريجا حتى نهى عن الكلام و الاشارة فيها كما في حديث ابن مسعود رضى الله عنه - فافهم .

ثم قال و ان كان خبر عائشة بعد كل ما ذكرنا من ايجاب الغسل يوم الجمعة و السواك و الطيب - الخ . قلت : خبر عائشة قطعا بعده لانها أفقت بعده ﷺ و بينت كيف كان تقرر ابتداء الغسل و اوضحته ، و ان كان في زمنه ﷺ منعها عن التحديث ، رآك : و ايجاب الغسل و الطيب و السواك لم يثبت بعد و الى الآن في حيز المنع كما سبق . انظر انه هنا قائل بوجوب الطيب و السواك و في موضع آخر من المحلى قال انها ابدت ان من فبين كلامه تناقض و تهافت كما يأتى ، و لم يقل احد باسقاط حق الله تعالى ان ثبت بدليل محكم غير ختم ثم هو قائل ان الغسل لليوم لا اتصالا و هو فاسد مخالف . للأحاديث الصحيحة روى البخارى في صحيحه كما في الفتح عن ابن عمر مرفوعا : اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل ، انما التدوير : اراد واحدكم ، و قد جاء مصرحا به في رواية الليث عن نافع عند مسلم و لفظه : اذا اراد احدكم ان يأتى الجمعة فليغتسل ، و نظير ذلك قوله تعالى

(اذا ناحيتكم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة) فان المعنى إذا اردتم المناجاة بلا خلاف،
ويقوى رواية الليث حديث ابى هريرة الآتى قريبا بلفظ: من اغتسل يوم الجمعة ثم راح،
فهر صريح فى تأخير الرواح عن الغسل وعرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره
واحج به (ا كبن حزم) على ان الغسل لليوم لا للصلاة لان الحديث واحد يخرج
واحد . . . بين الليث فى روايته المراد وقواه حديث ابى هريرة ورواية نافع عن ابن
عمر لهذا الحديث مشهورة جسدا وقد اعتنى بترجيح طرقه ابو عوانة فى صحيحه فساقه
من طريق سبعين نفسا روه عن نافع وقد تتبع ما فاته وجمعت ما وقع لى من طرق
فى جزء مفرد للغرض المقتضى ذلك فبلغت اسماء من رواه عن نافع مائة و عشرين نفسا
فما يستفاد منه هنا ذكر سبب الحديث فى رواية اسمعيل بن امية عن نافع عند ابى عوانة
وتسم من اصبح كان الناس يغدون فى اعمالهم فاذا كانت الجمعة جاؤا و عليهم ثياب
متغيرة فشكوا ذلك لرسول الله ﷺ فقال: من جاء منكم الجمعة فليغتسل، ومنها ذكر محل
القول فى رواية الحكم بن عتيبة عن نافع عن ابن عمر سمعت رسول الله ﷺ بالمدينة
يقول، اخرجهم يعقوب الجصاص فى فوائده من رواية السبيع بن قيس عن الحكم وطريق
الحكم عند النسائى وغيره من رواية شعبة عنه بدون هذا السياق بلفظ حديث الباب
الامثلة وجاء، فعنده وراح، كذا رواه النسائى من رواية ابراهيم بن طهمان عن ايوب
و منصور و مالك ثلاثتهم عن نافع، ومنها ما يدل على تكرار ذلك فى رواية صخر
ابن جويبة عن نافع عند ابى مسلم الكجى بلفظ: كان اذا خطب يوم الجمعة قال
الحديث . ومنها زيادة فى المتن فى رواية عثمان بن واقد عن نافع عند ابى عوانة
و ابن خزيمة و ابن حبان فى صحاحهم بلفظ: من أتى الجمعة من الرجال و النساء فليغتسل و من
لم يأتها طيب عليه غسل، ورجاله ثقات لكن قال البزار: اخشى ان يكون عثمان
ابن واقد وهم فيه - انتهى . قلت: عثمان ثقة و زيادة الثقة اذا لم يخالف اوثق منه

مقبولة ولا يجوز نسبة الوهم الى الثقة من غير دليل ، نقلت هذه الطرق من الفتح ردا على ابن حزم فانه اعرض عنها فان الغسل فيها للصلاة لا لليوم وفيه أيضا بيان سبب حكم الغسل كما في حديث عائشة وابن عباس فحكم الغسل مؤكدا مبنى على ذلك السبب فاذا زال السبب سقط التأكيد ودخل الحكم في من توضأ فيها ونعمت ومن اغتسل فالفعل أفضل ، فاتفق حديث ابن عمر و حديث عائشة و حديث ابن عباس في النتيجة فافهم ؛ وابن حزم استدل بحديث ابن عمر وليس فيه ذكر الطيب والسواك وقد قال ابن عباس واما الطيب فلا ادرى - الحديث ، كما سبق ، ولم يثبت بعد مع هذا التطول ايجاب الغسل باليقين من غير تردد وتأويل ، وادرك صوم الوصال تنظيرا لا يصح لان في الوصال ورد النهى عنه اولا ثم واصلوا ثم زجرهم بكيتا لهم ، وواصل عليه السلام - الحديث ، وفي غسل الجمعة ليس كذلك فالقياس فاسد وهو عنده باطل كله ثم يقبس وهذا عجيب منه .

ثم قال وكل ما اخبر عليه السلام انه واجب على كل مسلم وحق الله تعالى على كل محتلم فلا يحل تركه ولا القول بانه منسوخ او انه ندب الا بنص جلي على ذلك . قلت : لم يترك احد قوله بل هو افتراء منه وتهور ومن قال بنسخه او ندبه قال بدليل عنده وان لم يصل الى ابن حزم ولم ينظر طرق الاحاديث الواردة في الباب لا بالظنون الكاذبة كما ظن وتفوه به وترك حديث ابن عمر كما عرفت .

ثم قال هذا لو صح ان خبر عائشة كان بعد الايجاب للغسل وهذا لا يصح ابدا - الخ . قلت : اترك خبر عائشة وخذ حديث ابن عمر الذي فيه ذكر السبب بعد الايجاب على زعمه وقد تكرر الخطاب بذلك كما في حديث ابن عمر هل كان قبل الايجاب ، كلا يقين كان في زمن التأكيد في المدينة سمعه مرارا اذا خطب يوم الجمعة وهو يدل دلالة بيّنة على انه لم يكن الغسل للصلاة واجبا بل كان مؤكدا لازالة

الرائحة و التنظف و غير ذلك من الاحوال و يؤيد حكم استعمال الطيب و التزين و اللبس بأحسن الثياب لصلاة الجمعة .

ثم بين مراد حديث عائشة من عنده و انت تعلم انه تأويله لا يجرى في حديث ابن عمر فانه متقدم الاسلام ثم ذكر تأخر اسلام ابي هريرة و ابن عباس و لا فائدة فان جوابه تقدم و ابو هريرة روى عنه عليه السلام : من توضأ فيها و نعت - الحديث ، و ابن عباس مع تأخر اسلامه اجاب اهل العراق بعد النبي عليه السلام بانه ليس بواجب كما سبق فتذكره . ثم قال : فارتفع الاشكال جملة . قالت : كلام يرتفع بعد فان ابن عباس اجاب اهل العراق بانه ليس بواجب مع تأخر اسلامه فلاشكال باق بعد .

ثم قال : و اما حديث عمر فانهم قالوا : لو كان غسل الجمعة واجبا عند عمر و عثمان و من حضر من الصحابة رضى الله عنهم لما تركه عثمان و لا اقر عمر و سائر الصحابة عثمان على تركه و قالوا : فدل هذا على انه عندهم غير فرض : قال ابو محمد : هذا قول لا ندرى كيف استطلقت به ألسنتهم لانه كله قول بما ليس في الخبر منه شيء . لا نص و لا دليل بل نصه و دليله بخلاف ما قالوه - اه . قلت : ليس لابن حزم نظر على جميع القصة و سائر الفاظها إلا ما تقوّه بها . قال : بل اخذ من الواقعة قول عمر لعثمان و قد علمت ان رسول الله عليه السلام كان يأمر بالغسل - اه . انظر بغائر النظر من اول القصة الى آخرها من الالفاظ الواردة في الواقعة لما اشكل عليه الحديث في البخارى فتداه اية ساعة . قال الحافظ : و يطلق على الوقت الحاضر المراد هنا و هذا الاستفهام استفهام توبيخ و انكار و كأنه يقول : إسم تأخرت الى هذه الساعة ؟ و قد ورد التصريح بالانكار في رواية ابي هريرة فقال عمر : لم نحبسون عن الصلاة ؟ و في رواية مسلم : فرض عنه عمر فقال بما بل رجال يتأخرون بعد النداء ، و الذى يظهر ان عمر قال ذلك كله لحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ الآخرة ، و مراد عمر التليخ الى ساعات التبكير التى وقع الترغيب فيها

وانها اذا انقضت طوت الملائكة الصحف كما سياتى قريبا، وهذا من احسن التعريضات واثق الكنايات و فهم عثمان ذلك فبادر الى الاعتذار عن التأخر - اه . فعلم من هذا ان زجر عمر و توبيخه عثمان كان على التأخر عن النداء و على ترك الابتكار الى صلاة الجمعة فقال عثمان : فلم أنقلب الى اهلى حتى سمعت التاذين فلم ازد على ان توضأت اى لم اشتغل بشئ . بعد ان سمعت النداء الا بالوضوء - اه . و به علم : ان الانكار و الزجر قد يكون على ترك الذنب و المستحب كما انكر عمر على ترك الابكار و هو مستحب خلافا لابن حزم فانه يقول ان الانكار و الزجر يكون على ترك الفرض فقط لا على ترك المندوب و المستحب و الفضل وقد سبق إليه الاشارة فى الآثا التى اخرجها عن الصحابة رضى الله عنهم . ثم لما علم عمر انه ترك الغسل أيضا اشتد زجره فقال : و الوضوء أيضا . يعنى ما اكتفيت بتأخير الوقت و تفويت فضيلة البكور حتى تركت الغسل أيضا و اقتصرت على الوضوء ألم يكفك ان فاتك فضل التكبير الى الجمعة حتى اضفت إليه ترك الغسل المرغب فيه . قال الحافظ : لم اقف فى شئ من الروايات على جواب عثمان عن ذلك و الظاهر انه سكت عنه اكتفاء بالاعتذار الاول لانه قد أشار إلى أنه كان ذاهلا عن الوقت و أنه بادر إلى سماع النداء و إنما ترك الغسل لانه تعارض عنده ادراك سماع الخطبة و الاشتغال بالغسل و كل منهما مرغّب فيه فأثر سماع الخطبة ، و لعله كان يرى فرضيته فلذلك أثره ، و الله تعالى اعلم - اه . و نحوه فى ج ٣ ص ٢٤٠ و ٢٤١ من عمدة القارى . بتغيير يسير . و ابن حزم صرف النظر عن هذا كله و أخذ بظاهر قوله انه ^{مترقب} كان يأمر بالغسل و أيضا فيه ليس ذكر الطيب و السواك قال ابن حزم بفرضيتهما - تدبر . و لا ادرى كيف استطلق لسانه بما ليس فى الحديث لانص ولا دليل بل نفسه و دليله بخلاف ما قال . قال الحافظ فى ج ٢ ص ٢٩٩ من الفتح : واستدل به على ان غسل الجمعة واجب لقطع عمر الخطبة و انكاره على عثمان تركه

وهو متعقب لانه انكر عليه ترك السنة المذكورة وهى التكبير الى الجمعة فيكون الغسل كذلك وعلى ان الغسل ليس شرطا بصحة الجمعة - اهـ . وقال المحقق العيني فى ج ٣ ص ٢٤١ من العمدة وقد استدل بعضهم بقوله كان يأمر بالغسل ان الغسل يوم الجمعة واجب وهذا الاستدلال ضعيف لانه لو كان واجبا لرجع عثمان حين كله عمر رضى الله عنه او لوده عمر حين لم يرجع فلم يرجع ولم يؤمر بالرجوع ويحضرهما المهاجرون والانصار فدل على انه ليس بواجب وهذه قرينة على ان المراد من قوله عليه السلام فى الحديث الذى فيه « فليغتسل » ليس امر للايجاب بل هو للندب وكذا المراد من قوله « واجب » انه كالواجب جمعا بين الادلة - انتهى . وبهذا الطريق يجتمع جميع الاحاديث الصحاح والحسان والضعاف الواردة فى الباب ، وبالقول بالوجوب يترك الروايات الأخرى على رغم انف ابن حزم فافهم وتبصر فى الروايات ومعانيها ولا تلغى الى ظاهر لفظ حديث واحد .

ثم قال : اول ذلك ان يقال لهم من لكم بأن عثمان لم يكن اغتسل فى صدر يومه ذلك ومن لكم بان عمر لم يأمره بالرجوع للغسل - اهـ . قلت : فلم قال عثمان مجيبا : انى شغلت فلم أنقلب الى اهل حتى سمعت التأذين فلم أزد ان توضأت ؟ ولم لم يقل : انى اغتسلت صدر النهار ؟ ولو كان كذلك لذكره عثمان ولم يقل : ولم أزد ان توضأت . ومن هذا الجواب علم ان عثمان رضى الله عنه لم يغتسل فى صدر النهار بنية يوم الجمعة ، لو ثبت انه اغتسل بنية الغسل يوم الجمعة واجبة عند ابن حزم لقوله عليه السلام انما الاعمال بالنيات كما سبق فى بحث النبى لكل عمل من الاعمال ولم يذكر فى شىء من طرق القصة ان عمر رضى الله تعالى عنه امره بالرجوع الى الغسل وصلى الجمعة مع عمر رضى الله عنها بالوضوء الذى ذكره عثمان . ان كان امر الرجوع وبعد الرجوع الغسل فى شىء من الروايات فهات به ان كنت من الصادقين او الا فاسكت . وعثمان رضى الله تعالى عنه سكت بعد قول عمر :

و الوضوء أيضا ؟ تأمل .

ثم قال فان قالوا : ومن لكم بأن عثمان كان اغتسل في صدر يومه ؟ ومن لكم بأن عمر امره بالرجوع الى الغسل ؟ قلنا : هيكم ان لادليل عندنا بهذا و لادليل عندكم بخلافه فمن جعل دعواكم في الخبر و تكهتكم ما ليس فيه وقفوكم مالا علم لكم به اولى من مثل ذلك من غيركم ؟ و انما الحق في هذا - اذ دعواكم و دعوانا بممكنة - ان يبقى الخبر لاحجة فيه لكم و لا عليكم و لا لنا و لا علينا ، و هذا بما لا مخلص منه - اه . هذا كله لا طائل تحته و تليس و تمويه لا يلتفت اليه .

ثم قال : و اما عثمان رضى الله عنه - روى بسنده الى مسلم حديث حمران بن ابان - قال كنت اضع لعثمان طهوره فما اتى عليه يوم إلا و هو يفيض عليه نقطة ؛ ثم قال ثبت باصح اسناد ان عثمان كان يغتسل كل يوم و يوم الجمعة يوم من الايام بلا شك و لو لم يكن هذا الخبر عندنا لوجب ان لا يظن بمثله رضى الله عنه خلاف امر رسول الله ﷺ بل لا يقطع عليه الابطاء و ان لم يمين ذلك في خبر ، و كما يقطع بأنه صلى الصبح في ذلك اليوم و سائر اللوازم له بلا شك و إن لم يرو لنا ذلك - اه . قلت : فيه كلام مع ابن حزم من وجوه : الأول شيخ شيخه احمد بن فتح في الاسناد ان كان الاسكندراني المعروف بابن ابى الرقاع فقيه قال مسلمة لم يكن بذاك في الحديث رائية و لم اكتب عنه - اه كما في ص ٢٢٧ من اللسان . و ان كان غيره فكان الواجب على ابن حزم ان يبينه و يوضحه و لم يفعل ذلك كما تراه فهو تدليس . و ثانيا ان عثمان رضى الله عنه كان يغتسل كل يوم فهذا الغسل كان للبرودة و إسكان الحرارة ، كان لمرض فيه يستعمل الماء كل يوم يشير اليه لفظ حمران : فما اتى عليه يوم إلا و هو يفيض عليه نقطة ، و هي الماء الطيل كما نرى في التردى في شرح مسلم و انت تعلم ان افاضة الماء القليل على الرأس او غيره لا يسمى غسلا . و ثالثا لو سلم انه كان يغتسل كل يوم فانه كان

عادة له مستمرة ولا ينوى فيه انه للجمعة لانه لم ينقل عنه ذلك و الحال ان نية يوم الجمعة في الغسل ضرورى عند ابن حزم لقوله عليه السلام: انما الاعمال بالنيات، و ان لم يكن نية يوم الجمعة فالغسل باطل عند ابن حزم لا يجوز الصلاة به عنده لانه على خلاف ما امر الله تعالى به فلا يجوز الاسناد به و لم يرو عنه في رواية صحيحة او سقيمة انه كان يغتسل ليوم الجمعة و لذا لم يذكره في الاعتذار و الا ذكره و لا يسكت عن بيان اصل الحقيقة و لم يقل: لم ازد عليه الا ان توضأت، و لو لم يكن كذلك فادخل الناس في الاشتباه و هو لا يليق بشان عثمان رضى الله عنه، و رابعاً لو سلم كله و ان بمثل عثمان لا يظن انه يفعل خلاف امر رسول الله ﷺ لما لا يجوز انه حمل امره على الاستحباب و الندب لا على الوجوب و لذا تركه، و اكتفى على الوضوء و آثر سماع الخطبة على تركه لان الخطبة جزء الصلاة و نصفها كما ورد في الحديث المرفوع و الموقوف على عمر بن الخطاب رضى الله عنه على ما في كنز العمال و فهم ان غسل الجمعة مستحب و سماع الخطبة أكد منه و الخطبة شرط لصحة صلاة الجمعة خلافاً لمن قال بخلافه، و خامساً انظر انه كيف يلبس المسألة بانه لما لم يرد في خبر انه رجع و اغتسل كذلك لم يرد فيه انه صلى الصبح و اختار جميع لوازمها فلا يظن انه لم يصل في ذلك اليوم لعدم الذكر في تلك القصة و هل هذا الا مضحكة للعديان و البلاء، و سادساً اذا لم يرد في خبر على زعمه فكيف ظن ان عثمان اغتسل؟ فان الظن اكذب الحديث كما سبق، و سابعاً اذا لم يرد في خبر رجوعه الى بيته و غسله كيف يلزم عليه بالظن انه اغتسل؟ و هذا افتراء منه على عثمان رضى الله عنه، و ثامناً على تسليم انه رجع الى بيته و امره عمر بالرجوع و اغتسل ثم رجع الى المسجد و صلى مع عمر الجمعة فهل يسكت عمر رضى الله عنه عن الخطبة بانتظار رجوع عثمان بعد الفراغ عن الغسل كيلا يفوت عثمان سماع الخطبة؟ ام لم يسكت بل اثم الخطبة؟ و هذا كله ليس بمذكور في قصة عمر و عثمان رضى الله عنهما؛ و قد دخل

عثمان المسجد وسمع خطبة عمر من اولها الى آخرها و بعده صلى مع عمر الجمعة و لم يقم من موضعه كما يظهر ذلك من فتح البارى و عمدة القارى بل من صحيح البخارى و مسلم و هذا كله خلاف اصول ابن حزم فى الروايات و المسائل . و تاسعا و هل يجوز السكوت فى الخطبة لانتظار رجل يأتى بعد فراغه عن اعماله ؟ و هل تطيب عثمان و استاك ام لا ؟ القصة ساكتة عن ذلك . و عاشرا لو علم عمر انه اغتسل فى اول اليوم لما قال : و الوضوء ايضا ، و الانكار كما يكون فى ترك الواجب كذلك يكون فى ترك الفضل و المستحب كما تقدم . ثم ما قال ابن حزم بعده فهو مبنى على عادته القديمة فى السب و الشتم و التهريض و التشنيع و الوقوع فى الآثمة ، هذا - و الله تعالى اعلم .

ثم قال : و اما عمر رضى الله عنه و من معه من الصحابة رضى الله عنهم فهذا الخبر حجة لنا ظاهرة بلا شك لان عمر قطع الخطبة منكرا على عثمان ان لم يصل الغسل بالرواح - اه . قلت : اتصال الغسل بالرواح مستحب و فضل ليس بواجب لاسيما عند ابن حزم / انه قائل بالغسل لليوم لا للصلاة كما سبق و يأتى فى مسألة مستقلة ببيان ذلك ، ثبت بذلك ان الانكار و الزجر قد يكون على ترك الفضل ايضا و يقطع لذلك الخطبة تعليما للناس و قد قطع رسول الله ﷺ الخطبة حين جاء رجل يتخطى رقاب الناس فقال فى خطبته : اجلس فقد آذيت الناس ، و لما سمع ابن مسعود رضى الله عنه قوله : اجلس ، جلس عند الباب عملا بقوله : اجلس ، فلما نظر إليه رسول الله ﷺ فقال له : تعال انت و ادن ، كما ورد فى الحديث و على رواية قطع الخطبة فى قصة سلبك الغطفاني و قم فصل ركعتين ، فسكت حتى فرغ من صلاته كما فى السنن و امثال هذه الأمور ليست بفريضة ، و الانكار وقع من حضرة الرسالة فكذلك انكار عمر على عثمان فى ترك فضل البكور و الغسل . قال : فلو لم يكن ذلك فرضا عنده و عندهم لما قطع له الخطبة - اه . قلت : هذا فاسد و غلط فاحش و كذب بحت كما عرفت و لا يثبت بذلك فرضية الغسل عنده و عندهم الا بدعوى

فاسدة لا دليل عليها - فافهم ، و الامر بالمعروف والنهي عن المنكر في اثناء الخطبة لا يفسدها - اه ، الفتح و العمدة . قلت : بل هو من اجزاء الخطبة فلا يقال انه قطع له ، وهذا للامام و اما السامعون لها فانما عليهم السكوت و الاستماع و من قال لصاحبه و الامام يخطب ، انصت ، فقد لغا . كما في الصحاح و السنن ، و قال : اذا خرج الامام فلا صلاة و لا كلام ، رواه الطبراني عن ابن عمر مرفوعا كما في فتح الباري ، و لا يعارضه حديث البخاري ان معاوية رضى الله عنه اجاب الاذان و هو على المنبر لانه يجوز للامام و لا يجوز التكلم للسامعين ، و من قال انه غريب او هو من قول الزهرى فلم يصب - تأمل . ثم قال ابن حزم : و عمر قد حلف و الله ما هو بالوضوء فلو لم يكن الغسل عنده فرضا لما كانت يمينه صادقة - اه . قلت : حلف عمر ان ثبت بهذا اللفظ لا يدل على فرض الغسل و ليس بينهما تلازم و قد يخاف على السنة و الاستحباب ايضا ، فرب اشعث اغبر لو اقسم على الله لا بزه - الحديث ، فلو كان الغسل سنة او المستحب ايضا لصدقت يمينه و قد تصدى ابن مسعود رضى الله عنه للباهلة على نزول السورة الاخرى كما في الروايات و امثاله كثيرة في احوال الصحابة رضى الله عنهم : قال : و الذى حصل من عمر بن الخطاب و من الصحابة بلا شك فهو انكار ترك الغسل و الاعلان بان رسول الله ﷺ كان يامر بالغسل يوم الجمعة و لا يجوز ان نظن باحد من الصحابة رضى الله عنهم ان يستجيز خلاف امره عليه السلام مع قول الله تعالى ﴿ فليحذر الذين يخالفون عن امره ان تصيبهم فتنة او يصيبهم عذاب اليم ﴾ . فصيح ذلك الخبر حجة لنا و اجماعا من الصحابة رضى الله عنهم اذا لم يكن فيهم آخر يقول لعمر ايس ذلك عليه واجبا - اه . قلت : لم يثبت بلا شك ان عمر و الصحابة قائلون بفرضية غسل الجمعة بحيث اذا لم يغتسل لا تصح الجمعة و قد علمت بما قدمت ان الآثار التى ذكرها ابن حزم لا يدل واحد منها على فرضية غسل الجمعة الا بالدعوى الفارغة عن الدليل فهذا افتراء منه على عمر و الصحابة رضى الله عنهم ؛

وكيف يكون و عائشة و ابن عباس و من معها مخالف فيه وكذا التابعون و لم يستجيزوا خلاف امره عليه السلام بل عملوا بامره حملا على الاستحباب جمعا بين الأدلة ، وذكر الآية في غير محلها لا تعلق لها بما نحن فيه الا بعد ثبوت ان غسل الجمعة فرض وهو في حيز المنع بعد و لم يثبت بنص محكم غير محتمل حكم وجوب الغسل الا بدعوى كاذبة و تدليس و تليس ، و ياليت شعري كيف استطلق لسانه و قلبه بالافتراء و الكذب جهارا و جراحة و خداعا و تهويلا و تهورا؟! وكيف يستدل بعمر و عثمان و هو لا يسمع قول احد دون قوله ^{عليه السلام}؟! فامله نسي اقواله فأى قصور منه؟ و ما ذكره الحافظ في الفتح من الآثار التي ذكرها ابن حزم في اثبات مدعاه لا يدل واحد منها عليه . قد سبق نقله فيما تقدم فتذكره . ثم قال : قال ابو محمد : و يقين ندرى ان عثمان قد اجاب عمر في انكاره عليه و تعظيمه امر الغسل باحد اجوبة لا بد من احدها - اه . قلت : قد تقدم من الحافظ ابن حجر انه لم يقف في شيء من طرق القصة على جوابه في انكار عمر عليه و ان عثمان اكتفى بالجواب الاول في الاعتذار فكيف حصل لاین حزم اليقين على جوابه لعمر؟ و اين هو و اى محدث اخرجه في كتابه؟! و دونه خرط القتاد بل اسفيلاد الانسان من البقر فهذا اليقين غلط فاحش لا اثاره عليه من علم الا بدعوى مخنة تهويلا .

ثم قال : اما ان يقول له قد كنت اغتسلت قبل خروجي الى السوق - الخ . قلت : و لم يقل هذا عثمان لعمر لانه لم يرو عنه و لم يرد في طريق من طرقها و إلا هات به بسند صحيح - تدبر . ثم قال : و اما ان يقول له : بي عذر مانع من الغسل - اه . قلت : هذا اعجب من الاول . كيف يقول هذا و انك قد رويت عن حران انه كان يغتسل كل يوم و يوم الجمعة يوم من الايام ! و لا تنس لفظ حران « يفيض نقطة » و هي الماء القليل على تصريح النووي و لم يقل واحد منهما لانه لم يرد في الروايات - فهذا افتراء على عثمان بأنه اجاب بذلك و لم يثبت انه كان له عذر من الغسل و انت تعلم ان بين الجوابين تناقض : اني اغتسلت

قبل خروجي الى السوق و انى ما اغتسلت لانه كان بي عذر من الغسل ا فهل يقول ذو حسن سليم و من له ادنى شعور و ادنى فهم الا ابن حزم الذى فسد فهمه و خلع عقله بامرء - تأمل فيه . ثم قال ار يقول له : نسيت و هاذا راجع فأغتسل : فداره كانتد على باب المسجد مشهورة الى الآن - اه . قلت : نسبة نسيان الى عثمان غلط فاحش كيف و قد قال هو فى جواب انكار عمر التأخير : انى لم ازد الا توضأت حين سمعت النداء ، فقال عمر : و الوضوء أيضا ؟ تركت سنة البكور و تأخرت و اضفت معه ترك الغسل أيضا ؟ فعثان رضى الله عنه كان ذا كرا للغسل لكن لضيق الوقت لم يغتسل فكيف يجب بذلك عمر رضى الله عنهما ، ان كان دارد على باب المسجد فانه لم يقم من موضعه و لم يخرج من المسجد لاغتسال بل دلى خلف عمر على هذه الحالة يعنى بالوضوء و لم يامر عمر بالخروج فكان عمر و عثمان تركا فرض الغسل فقد أثما بذلك ، حاش لله ! وكيف جازت صلاة عثمان و الحالة هذه خاف عمر بل انها يعلمان يقيان ان غسل الجمعة ليس بفرض و كلاهما فقيهان من العشرة المبشرة بالجنة و خليفتان راشدان فان حزم فى هذه الاجوبة بفتري عليهم و هذه الاجوبة لم تورد فى رواية صحيحة او ضعيفة بل هى ايجاد ابن حزم من عده : لاثبات فرض الغسل .

ثم قال او يقول له : ما اغتسل . فان الغسل لليوم لا للصلاة - اه . قلت : انظر كيف ينسب قاسدا على قاسد ! و انما يصح هذا القول اذا ثبت ان عثمان رضى الله عنه كان قائلا بان الغسل لليوم لا للصلاة و لم يثبت قط بل الظاهر انه يقول بان الغسل لصلاة الجمعة لا لليوم ركنه - يقول بذلك و انه خلاف الاحاديث الكثيرة و قد علمت بيقين انه لم يتل لعمروانى بعد الصلاة أغتسل فان اليوم الى الغروب باق و هو لليوم لا للصلاة فانكادك على غير صحيح او لو كان الامر كذلك لما قال عثمان رضى الله عنه حين انكار عمر عليه : لم ازد الا ان توضأت ، و ما قال عمر رضى الله عنه : و الوضوء أيضا ؟

تركت فضيلة البكور و اضفت معه ترك الغسل أيضا و بهذا يظهر ظهور الشمس على رابعة النهار ان عمر و عثمان رضى الله عنها كانا قائلين بأن الغسل لصلاة الجمعة قبل الراح إليها ثلاثا يتأذى الحاضرون من الملائكة و الناس بالروائح الكريهة و لذا شرع الطيب و السراك و التزين باحسن لباس و الدهن فى الرأس و البدن و هذه الاجوبة كلها متعارضة فى ما بينها كما لا يخفى بل غلط لا يقول بها إلا مثل ابن حزم الظاهرى العارى عن العقل و الفهم .

ثم قال : فهذه اربعة اجوبة كلها موافقة لقولنا - اه . قلت : كلا كلها باطلة و لم يقل بها عثمان و لا يقول بها قط بل هو اجس صدرت من رأس الظاهرى من غير فهم و تدبر ، لا تصدر عن عثمان الفقيه الخليفة الراشد المبشر بالجنة الذى تستحي منه ملائكة الرحمن . قال : او يقول له : هذا امر ندب و ليس فرضا ؛ و هذا الجواب موافق لقول خصومنا - اه . قلت : لا حاجة له الى هذا الجواب فانه كان يعلم بيقين ان غسل الجمعة عند عمر أيضا مستحب و امر الغسل للاستحباب لا للوجوب و لذا لم يخرج من المسجد و لم يغتسل و صلى مع الوضوء الجمعة و مكث عمر رضى الله عنه على ذلك و لم يأمره بالخروج و لم يقل الحاضرون من المهاجرين و الانصار اياه : اخرج و اغتسل و اترك سماع الخطبة لانك تركت الفرض - هذا .

ثم قال : فليت شعرى من الذى جعل لهم التعلق بجواب واحد من جملة خمسة اجوبة كلها ممكن و كلها ليس فى الخبر شيء منها اصلا دون ان يحاسبوا انفسهم بالاجوبة الاخر التى هى ادخل فى الامكان من الذى تعلقوا به لانها كلها موافقة لامر رسول الله ﷺ و لما خاطبه به عمر رضى الله عنه بحضرة الصحابة رضى الله عنهم و الذى تعلقوا هم به تكفنا مخالف لامر رسول الله ﷺ و لما اجمع عليه الصحابة - اه . قلت : وليت شعرى كيف اقتضى على عثمان و عمر و غيرهما من الصحابة انهم قائلون بايجاب

الفصل في الجمعة؟ و ابن اجماع متيقن على ذلك؟ وهذا كله مبنى على ان الامر للوجوب او للاستحباب ولم يتعين بعد، وانت قلت في بيان الاصول: لا بد لكل واحد من الاجتهاد، فهم اجتهدوا فوقع اجتهداؤهم على ان الامر للاستحباب لا للوجوب فقالوا به وعملوا عليه، واذا انتخبوا من الخمسة بواحد منها بالاجتهاد وهو موافق لامر رسول الله ﷺ ليس بمخالف له، وابن اجماع المتيقن وان عائشة وابن عباس بل عثمان و عمر بل ابن عمر أيضا رضى الله عنهم مخالفون لذلك اثم هذا تطويل لا طائل تحته وكيف استطلق لسانه بالافتراء والكذب والزام الصحابة بما لم يقولوا به بل كلها دعوى كاذبة محضه لا دليل عليها، وكيف امرنا ونحمد على الايجاب وهو بعد في حيز المنع! فانهم، وتيقنوا بأن هذه الاجوبة كلها متعارضة لا تناسب قصة عمر و عثمان من الانكار والاعتذار وانتخبوا باجتهداؤهم واحدا منها الذى يليق شأنهما عند الشارع عليه السلام و يوافق الاحاديث، مثلا: خمس من الفطرة او عشر من الفطرة - الحديث، رواه اصحاب الصحاح والسنن الاربعة، ودعوى اجماع الصحابة في حيز المنع بعد بل باطل لم يكن على ايجاب الوضوء بل على الاستحباب كما يظهر من آثار الصحابة، وما روى عن ابى هريرة رضى الله عنه وغيره محتمل التأويل وليس بنص محكم كما سبق.

ثم قال: ثم لو صرح لهم ما يدعونه من الساطل من ان عمر و من بحضرته (من الصحابة) رأوا الامر بالفصل ندبا وهذا لا يصح بل الصحيح خلافه بنص الخبر فقد اوردنا عن ابى هريرة و سعد و ابى سعيد و ابن عباس القطع بايجاب الفصل يوم الجمعة بعد موت عمر بدمر فصح وجود خلاف ما يدعونه بالدعوى الكاذبة اجماعا - اهـ.

قلت: هذه دعوى كاذبة لم يثبت وجود خلاف ما يقولون به من الاستحباب وقد فرغت فيما سبق من الكلام في الآثار وقد قدمت فيها قول الحافظ من الفتح ردا على ابن حزم فتذكره، ثم لم يدعوا بالدعوى الكاذبة بل ابن حزم ادعاها كما تراه.

وابن عباس اجاب اهل العراق بعدم الوجوب قال ليس بواجب بل اطهر ، وهذا بعد موت عمر رضى الله عنهما و ليس فى اثر سعد نص الايجاب كما سبق و ليس هذا الا تهويل منه بتكرار الامور التى مرت من قبل فابن اجماع ؟ و تذكر قول عائشة و فى طريق رواية ابن عمر بيان السبب كما فى حديث ابن عباس و عائشة فكان ابن عمر أيضا قاتل بعدم الوجوب مع رواية الامر ، فليغتسل ، و يفهم من عبارة ابن حزم انه متردد فى ذلك ولذا يقول ، و لو صح ، او ، و ان صح ، فانهم .

ثم قال : و اذا وجد التنازع فليس قول بعضهم اولى من بعض بل الواجب حينئذ الرد الى سنة رسول الله ﷺ و سنته عليه السلام قد جاءت بايجاب الغسل و الطيب و السواك الا ان يدعوا ان ابا هريرة و سعدا و ابا سعيد و ابن مسعود و ابن عباس خالفوا الاجماع فحسبهم بهذا ضلالا . اه . قلت : اذا وقع التعارض باعتبار ظاهر الانكار لا فى الاصل و الحقيقة بين الآيتين يرجع الى السنة و الحديث ، فان وقع التعارض بين الحديثين يرجع الى اقوال الصحابة لانهم شاهدوا طرق رسول الله ﷺ فى بيان احكام الحوادث و شاهدوا الاحوال التى فيها النصوص و المحال التى يتعمر باعتبارها الاحكام و لهم زيادة جد و حرص فى بذل مجهودهم فى طلب الحق و القيام بما هو تثبيت قوام الدين و زياده احتياط فى حفظ الاحاديث و ضبطها و طلبها و التأمل فيما لانص عندهم غاية التأمل و فضل درجة ليس لغیرهم كما نطق به الاحاديث و وردت فى فضلهم الاخبار الكثيرة و هى مروية فى ابواب المناقب من كتب الحديث فرأيتهم اقوى من رأى غيرهم لاحتمال السماع و التوقيف و الظاهر الغالب من حال الصحابي على اكثر الحالات افتاؤه . يكون بالخير لا بالرأى الا عند الضرورة بعد مشاورة القرناء لاحتمال ان يكون عندهم خير فانهم كانوا ابر هذه الامة قلبا و أعمقها علما و اقلها تكلفا و اقربها هديا و احسنها حالا اختارهم الله لصحبة نبيه و ائمة دينه فاعرفوا لهم فضلهم و اتبعوهم فى آثارهم فانهم كانوا على الهدى المستقيم

المستقيم - قاله ابن مسعود رضى الله عنه ، و لهذا اتفقوا على انه قول الصحابي فيما لا يدرك بالقياس حجة يجب تقليده خلافا للشافعي في قوله الجديد و الاشاعة و المعتزلة ، و اذا اختلفوا فيما بينهم في شيء فان الحق في اقوالهم لا يعدوهم و لا يسقط البعض بالبعض بالتعارض لانهم لما اختلفوا و لم تخرج المحاجة بالحديث المرفوع سقط احتمال التوقيف و تعين وجه الرأي و الاجتهاد فصار تعارض اقوالهم كتعارض وجوه القياس و ذلك يوجب الترجيح فان تعذر الترجيح وجب العمل بأيها شاء المجتهد على ان الصواب واحد منها لا غير . و بعد ذلك اقول قول ابن حزم : و اذا وجد التنازع فليس قول بعضهم اول من بعض - الخ ؛ كلمة حق اريد بها الباطل و قد رجح هو قول ابي هريرة و سعد و غيرها على قول عائشة و ابن عباس و اول في قصة عمر و عثمان و رجح حديث ابن عمر على حديث عائشة و قد قال الفقهاء المحدثون يرجح قول بعضهم على بعض بما هو اقرب الى الكتاب و السنة و الى الاصول الكلية الشرعية و الى التفقه اذا كان الحديث محتمل المعاني فعلى المجتهد ان يجتهد حق الاجتهاد و ينتخب اقوالهم ما هو اقرب الى الصواب و الحق حسب اجتهاده و ردوا الى السنة و السنة محتملة المعاني فهم منها بعضهم الوجوب و بعضهم الاستحباب و النذب فاختر الجمهور النذب جمعا بين الادلة و فهم ابن حزم منها الوجوب و فهمه لا يكون حجة على غيره من المجتهدين مع انه افترى على سعد و ابن عباس و عمر و عثمان انهم قالوا بالوجوب و الامر ليس كذلك كما عرفت تفصيله . ثم قال : ثم لو صح لهم ان عمر و عثمان قالوا بأن الغسل يوم الجمعة نذب و معاذ الله ان يصح هذا عنهما - اه . قلت : هذا ثابت من عملهما و ابن مسعود في القصة المذكورة ان عثمان صلى بالوضوء و لم يخرج للغسل من المسجد و لم يامر عمر بالخروج و الغسل فلم من هذا انه ليس بواجب عندهما ، و لم يرد الاجوبة المذكورة في شيء من طرق الواقعة و نسبة وجوب الغسل إليهما من الباطل و الافتراء عليهما و معاذ الله ان يصح

الانحباب منها فكيف ساغ له هذا الاجترار الباطل ، ومن اين له ذلك ؟ ومن اين له خلاف عملها ، وانت تعلم ان هذا تكرار محض لا طائل تحته في هذا الباطل المتكهن ولم يعظم على نفسه خلاف عمل عمر و عثمان بحضرة الصحابة ورضى الله عنهم في هذا الخبر نفسه ، والامر بالمعروف والنهي عن المنكر يجوز في الخطبة و يترك لذلك الخطبة ولا يفسدها كما مر من قبل وله نظائر في الاحاديث . ألم تر انه ﷺ في قصة كتابة بريدة و الولاء قال في الخطبة : ما بال رجال يشرطون شروطا ليست في كتاب الله الحديث ، فقول ابن حزم : وهم لا يرون هذا ، كذب بحت وخداع خالص و افتراء محض والعجلة و العناد يورث العجائبات .

ثم قال : وكذلك الخبر الثالث من طريق مالك عن هشام بن غروزة عن ابيه ان عمر قرأ السجدة على المنبر يوم الجمعة فنزل و سجد و سجدوا معه ثم قرأها في الجمعة الاخرى فتهيؤوا للسجود فقال لهم عمر على رسلكم ان الله لم يكتب علينا الا ان نشاء . اه . قلت : قول عمر معناه ان الله لم يكتب علينا ان نسجد فورا على المنبر او بعد النزول منه او على قراءة الخطيب آية السجدة بل الله تعالى خيرنا في ذلك بأن نسجد فورا او بعد زمن في وقت آخر وهو غير حكم السجدة في الصلاة فانها تؤدي فورا في الصلاة ولذا قال الحنفيون السجود واجب ، و عندهم على ذلك دلائل من التصريح بالاحاديث و الآثار و خلاف مالك ليس حجة عليهم - قافهم .

ثم قال : قال ابو محمد أف يكون أعجب من هذا ان ادخل في الباطل ان يقولون كلام عمر مع عثمان في الخطبة بما لا يحدونه منه من اسقاط فرض غسل الجمعة حجة عندهم . اه - قلت : انهم لم يسقطوا فرض غسل الجمعة بل قالوا باستنباه لأن عندهم لم يثبت فرضيته بدليل محكم فيكون أعجب و ابطل من افتراءك ان عمر و عثمان قالوا بوجوب الغسل وانت لا تبالي بالافتراء على الصحابة و تلزمهم بما لم يقولوا به ! لا نظير

في عالم العلم اسوء فهمك و تلييسك و كذبك في الدعاوى الباطلة . قال : و لا يقولون بمخالفة عمر في غسله و قوله بحضرة الصحابة رضى الله عنهم ان السجود ليس مكتوبا علينا عند قراءة السجدة و في نزوله عن المنبر للسجود اذا قرأ السجدة - اه . قلت : قد ذكرت أن معناه ليس مكتوبا علينا ان نسجد فورا لا ان السجود ليس بواجب و لما لم يكتب عليهم فلم يسجد عمر في نزوله عن المنبر و سجدوا معه خلافا لحكم الله تعالى ؟ فحاش عمر ان يعمل عملا و من معه الذى لم يكتب الله فعله معاذ الله منه أف تكون في العجب اكثر من هذا و ان هذا الى الخداع اقرب منه الى الجذ - تبصر و لاتلنى في هذا فاني أمشى على معيته .

ثم قال : و كم قصة خالفوا فيها عمر و عثمان تقليدا لآراء من لا يضمن له الصواب في كل اقواله - اه . قلت : و كم حديث خالف في رسول الله ﷺ تقليدا لفهمك الفاسد و تركت أكثر الاحاديث بتأويلات ركيكة و جعلت مقدمات فاسدة كما سبق و سيأتى فيما يأتى . ثم قال : كقول عثمان و على و طلحة و الزبير و غيرهم ان لا غسل من الايلاج اذا لم يكن هنالك امنا - اه . قلت : اولاً انه ههنا نسي اجماع الصحابة رضى الله عنهم على ان الغسل واجب انزل او لم ينزل ، و قد أعلن عمر بحضرة الصحابة رضى الله عنهم و قد سبق البحث من ذلك مفصلاً و هذا يدل على قصور حفظه ، و من ذكر اسماءهم فقد ثبت منهم الرجوع عن ذلك ، و قد روى الطحاوى و غيره بأسانيدهم عن محمد بن على قال اجتمع المهاجرون ان ما اوجب عليه الحد من الجلد و الرجم اوجب الغسل ابو بكر و عمر و عثمان و على رضى الله عنهم و مثله عن ابن مسعود و ابن عمر و عائشة و ابى بن كعب و ابى ايوب الانصارى و رفاعة بن رافع و زيد بن ثابت و معاذ بن جبل و ابى هريرة و الزبير رضى الله عنهم كلهم قالوا . أنزل او لم ينزل و جب الغسل . قال الطحاوى في ج ١ ص ٣٥ من معانى الآثار : ثم قد كشف ذلك عمر بن الخطاب رضى الله عنه

بحضرة اصحاب رسول الله ﷺ من المهاجرين والانصار فلم يثبت ذلك عنده فحمل الناس غيره و امرهم بالغسل ولم يعترض عليه في ذلك احد و سلموا ذلك له و ذلك دليل على رجوعهم أيضا الى قوله - اه - فهذا اجماع متيقن فان حزم يخادع الناس بهذا القول او يكذب جهارا ولا يبالي فيه فكفاه جهالة و ضلالا و اضلالا ثم يطعن على الآئمة .
ثم قال : وكقول عمر و ابن مسعود : من أجنب و لم يجد الماء فلا يجوز له التيمم ولا الصلاة و لو بقي كذلك شهرا - اه - قلت : في هذا ظاهر خداع ابن حزم يخادع به الناس فان عمر بن الخطاب الخليفة الراشد فقيه لم ينكر التيمم فان آية التيمم لم تنزل في ذلك الوقت ولذا قال لا يجوز له التيمم و لو بقي كذلك شهرا ، فلما نزلت قال به يتضح ذلك بقصة عمار بن ياسر مع عمر رضى الله عنهما في مناظرة ابي موسى الاشعري مع ابن مسعود رضى الله عنهما كما رواه البخارى و مسلم و غيرهما عن شقيق قال كنت جالسا مع عبد الله و ابي موسى الاشعري فقال له ابو موسى لو ان رجلا اجنب فلم يجد الماء شهرا ما كان يتيمم و يعطى فكيف تصنعون في سورة المائدة ﴿ فلم نجدوا ماءً فتيمموا صعيدا طيبا ﴾ فقال عبد الله : لو رخص لهم في هذا لا يشكوا اذا برد عليهم الماء ان يتيمموا الصعيد ، فقلت : و انما كرهتم هذا لذا ؟ قال : نعم ، فقال ابو موسى : ألم تسمع قول عمار لعمر (ظاهره ان ذكر ابي موسى لقصة عمار متأخر عن احتجاجه بالآية و في رواية حفص الماضية احتجاجه بالآية متأخر عن احتجاجه بحديث عمار و رواية حفص ارجح لان فيها زيادة تدل على ضبط ذلك و هى قوله : فدعنا من قول عمار كيف تصنع بهذه الآية - اه فتح البارى ج ١ ص ٣٨٦) بعثنى رسول الله ﷺ في حاجة فأجبت فلم اجد الماء فتمرغت في الصعيد (مقاسه على الغسل في الجنابة و ابن حزم ينكر ذلك) كما تتمرغ الراية فذكرت ذلك للنبي ﷺ فقال : انما كان يكفيك ان تصنع هكذا ، فضرب بكفيه ضربة على الارض ثم تعضها ثم مسح بيها ظهر كفه بشماله أو ظهر شماله بكفه ثم مسح

بهما وجهه فقال عبد الله ألم تر عمر لم يقنع بقول عمار (قال الحافظ : وانما لم يقنع عمر
 بقول عمار لكونه اخبره انه كان معه في تلك الحال وحضر معه تلك القصة كما سيأتى
 في رواية يعلى بن عبيد ولم يتذكر ذلك عمر اصلاً ولهذا قال لعمار فيما رواه مسلم من طريق
 عبد الرحمن بن أنزى : اتق الله يا عمار ، قال : ان شئت لم احدث به ؟ فقال عمر : نوليك
 ما توليت : قال النووي : معنى قول عمر : اتق الله يا عمار ، اى فيما ترويه و تثبت فيه فلعك
 نسيت او اشتبه عليك فاني كنت معك لا اذكر شيئاً من هذا ، ومعنى قول عمار ان
 رأيت المصلحة في الامساك عن التحديث به راجحة على التحديث به وافقتك وامسكت
 فاني قد بانته فلم يبق على فيه حرج فقال له عمر : نوليك ما توليت ، اى لا يلزم من
 كوني لا اذكره ان لا يكون حقاً في نفس الامر فليس لى منعك من التحديث
 به - اهـ) قال البخاري : زاد يعلى عن الأعمش قال : كنت مع عبد الله و ابى موسى فقال
 ابو موسى : ألم تسمع قول عمار لمر - الخ . وقال الحافظ ابن حجر : يعلى هو ابن عبيد و الذى
 زاده يعلى في هذه القصة قول عمار لمر : بشئ انا و انت ، وبه يتضح عذر عمر كما قدمناه ،
 واما ابن مسعود فلا عذر له في قول التوقف عن قبول حديث عمار فلماذا جاء عنه انه
 رجع عن الفتيا بذلك كما اخرج ابن ابى شيبة بإسناد فيه انقطاع عنه ، ورواية يعلى بن
 عبيد لهذا الحديث وصلها احمد في مسنده عنه - انتهى . وقد ذكره الحافظ مختصراً في
 ص ۳۷۶ أيضاً ، وبهذا ظهر ان قصة عمر كانت قبيل نزول آية القيم في الجنابة
 ولذا قال : من اجنب و لم يجد الماء لا يصلى لأن الله تعالى قال ﴿ و ان كنتم جنباً
 فاطهروا ﴾ او يكون بعد النزول فانكاره ذلك مبنى على المصلحة الشرعية المضرة في
 قلبه ، ففى ج ۱ ص ۴۱۱ من فيض البارى : قوله « حدثنا بشر بن خالد - الخ » و فيه قصة
 ابى موسى رضى الله عنه و عبد الله مسعود رضى الله عنه و الترتيب فيه ليس على وجهه
 كالترتيب فيما ذكره عن محمد بن سلام و الترتيب الصحيح فيما حدثه عمر بن حفص

رضى الله عنه وحاصله ان ابا مسعود رضى الله عنه لما انكر التيمم من الجنابة اورد عليه ابو موسى قصة عمر و عمار رضى الله عنهما ثم لما اجاب عنه ابن مسعود رضى الله عنه وقال ان عمر رضى الله عنه لم يقنع بقول عمار اورد عليه الآية الدالة على التيمم من الجنابة وحيث لم يدر ابن مسعود رضى الله عنه ما يقول والتجأ الى اظهار مضرة و صرح بأن انكاره لاجل المصلحة لا لانكاره التيمم رأساً و انكشف به ان انكار عمر رضى الله عنه ايضا كان من هذه القبيل عنده ، فما نسب للزمذى إليه ليس بصحيح - اه .

و راجع ج ۲ ص ۱۸۷ الى ص ۱۹۵ من عمدة القارئ . و اوضح المسألة من جميع جهاتها حق الايضاح الفاضل المستيقظ مولانا السيد احمد رضا البجورى فى أنوار البارى شرح صحيح البخارى باللغة الأردوية من ج ۸ ص ۲۲۹ - ۲۳۰ و هو شرح نفيس جدا اتى الفاضل فيه بتحقيقات أنيقة و تدقيقات رشيقة من افادات امام القصر أنور شاه من مسموعات و مخطوطات و زبر المتقدمين و المتأخرين و بيان المذاهب الاربعة باحسن وجوه و بيان الأدلة و رفع التعارض بين الأحاديث و الآثار و بيان لمحات فكر و نظر و نقد و تبصرة و دفع اعتراضات المخالفين باحسن وجه و تنبيهات على مسامحات صارت من المؤلفين و نقول رصينة من اكابر الفضلاء الشيوخ من : اللامع و الاوجز و البذل و المعانى و الفيض و غيرها من الكتب ، و بالجملة فهو شرح جامع لعلوم شتى من الفقه و الحديث و التفسير و الكلام و المعانى و البيان و المناظرة و الرد على الفرق الباطلة لا مخلص من المطالعة لا سيما لعلماء الدرس و التدريس و اطالي علم الحديث و الفقه ، اتمه الله تعالى بالخير و جزاه الله تعالى عنا و عن جميع المسلمين خير الجزاء ، و قد ذكرت هذا الشرح هنا لأن الفاضل المذكور ذكر مذهب ابن حزم فى التيمم . و ثبت بهذا التفصيل ان ابن حزم خادع الناس فى بيان قول عمر و ابن مسعود رضى الله عنهما و انهما لم ينكرا أصل التيمم فالزامه هذا مبنى على كتمان الحق و الصواب

والعناد والجهالة فلا تلتفت إليه ، والعجب من المعلق انه لم ينبه على شىء من ذلك
ومشى معه ساكتا عنه ، فقلوبه ، وكم قصة خالفوا فيها عمر و عثمان - الخ ، هذا إلزام فاسد
فانهم لم يخالفوهما فيما لا يدرك بالراى و القياس بل قالوا به و خالفوا فى المجتهد فيه اذا
وجدوا اقوى منه و اقرب الى الاصول الشرعية - فانهم .

ثم قال ابن حزم : و كما روى عن عمر و عثمان بالقضاء بأولاد الفارة رقيقا
لسيدها و مثل هذا كثير جدا - اه . قلت : انظر عليه ألم يعلم انه يخالف ما نقله ابن الاثير
فى النهاية ان عمر قضى فيه بغرة اى يغرم الزوج لمولاهما عبدا او امة و يرجع بها على
من غره و يكون ولد ، حرا - اه قاله المعلق ج ٢ ص ١٨ . و هذا الاختلاف فى كلام
ابن حزم فى المحلى كثير جدا بطعن على المجتهدين و ينسب إليهم ما لم يقولوا به كما عرفت
فوق فى مسألة التيمم نسب الى عمر و ابن مسعود رضى الله عنهما انكار التيمم رأسا
و الاصل ان انكارهما كان منيا على المصلحة الشرعية ، و عمر رضى الله عنه انكر شركة
عمار فى السفر و قال : لا أتذكر هذا و لا امنعك عن التحديث به ، و عمار ايضا فهم
ذلك و لذا قال : ان كانت المصلحة فيها لا احدث به ، و كذا فعل ابن حزم فى مسألة
اولاد الفارة خادع الناس و خلافه مروي عن عمر كما عرفت ، و انا اتكلم معه ان شاء الله تعالى
فيما يأتى فى موضعه و أكتفى هنا على ذلك .

ثم قال ابن حزم : و هؤلاء الخنفون قد اوجبوا الوضوء من كل دم خرج
من اللثات او الجسد او من القلس و هو امر عظيم به البلوى و لا يعرف ذلك غيرهم
فلم يروا ذلك حجة على انفسهم - اه . قلت : فى هذه النسبة و الاطلاق نظر ظاهر و كذب
باهر فانه عند الاحتناف : ينقض الوضوء دم مائع من جوف او فم غلب على بزاق حكا
للغالب او ساواه احتياطا لا ينقضه المغلوب بالبزاق - اه الدر المختار ؛ و علامة كون الدم
غالبا او مساويا ان يكون البزاق احمر و علامة كونه مغلوبا ان يكون اصفر ، بحر ، ط - اه

رد المختار . و هكذا فى جميع كتب الفقه الحنفى فاطلاق ابن حزم يغالط الناس و هذا دابه فى المحلى . و كذا اطلاقه فى الجسد أيضا غلط فان عند الاحناف خروج الدم من الجسد ناقض للوضوء اذا سال الى موضع يلحقه حكم التطهير به فى الوضوء او الغسل او ازالة النجاسة الحقيقية من بدن او ثوب او مكان ، و ان لم يكن كذلك لا ينقض الوضوء و التيمم ، و التفصيل فى الدر المختار و رد المختار و البحر و البدائع . و كذا اطلاقه فى التيمم غلط فاحش فعند الاحناف التيمم ما لم يكن ملء الفم لا ينقض الوضوء ، و الدليل على ان ما اخرج من غير السيلين من الدم و غيره ناقض ما اخرجه الترمذى من حديث نقض الوضوء من التيمم و سكت عليه و صححه ابن منده الاصبهاني ثم قال الترمذى : وقد رأى غير واحد من اهل العلم من اصحاب النبى ﷺ و غيرهم من التابعين الوضوء من التيمم و الرعاف و هو قول سفيان الثورى و ابن المبارك و احمد و اسحاق و قال بعض اهل العلم ليس فى التيمم و الرعاف وضوء و هو قول مالك و الشافعى رحمهما الله تعالى - اه . و من ههنا ظهر لك كذب ابن حزم انه يقول : لا يعرفه غيرهم ، و الامام الترمذى يقول : انه قال به اكثر اهل العلم من الصحابة و التابعين و الثورى و أحمد و إسحاق . غير الحنفية أيضا يعرفونه . و فى المغنى ج ۱ ص ۱۸۴ : قال : و النجس ينقض الوضوء فى الجملة رواية واحدة روى ذلك عن ابن عباس و ابن عمر و سعيد بن المسيب و علقمة و عطاء و قتادة و الثورى و اسحاق و اصحاب الراى - الخ ، معارف السنن ج ۱ ص ۳۰۶ . و فى ج ۱ ص ۲۷۸ من فيض البارى : و قال الخطابى فى معالم السنن قال اكثر الفقهاء ببيان الدم من غير السيلين ينقض الوضوء و هذا احوط المذهبين و به اقول - اه ج ۱ ص ۷۰ . و كذا هو فى ج ۱ ص ۳۰۷ من معارف السنن^(۱) . و فى الفيض أيضا : فعلم ان مذهب الحنفية هو ما اختاره اكثر اصحابه ﷺ و لا حاجة لنا بعد ذلك الى تجشم الاستدلال و الكنا نقول ان لنا ما اخرجه الحافظ الزيلعى من كامل ابن عدى : الوضوء من كل دم سائل

الا ان في النسخة سهوا من الكاتب فكتب محمد بن سليمان ، وهو غير معروف و بعد التصحيح هو عمر بن سليمان ، وقد حررته في محله وفيه احمد بن الفرج ، وقد اخرج عنه ابو عوانة في صحيحه فصار الحديث قويا ، وكذلك حديث آخر في البناء رواه ابن ماجه و الدارقطني : من اصابه قيء او رعاف او مذي فليصرف و ليتوضأ ثم لين علي صلاته - الخ . و الاصح عندى انه مرسل و ان تعقب عليه المارديني و مال الى رفعه ؛ و في التخريج للزيلعي : انه صحيح ؛ و لعله سهو من الكاتب لان نسخه مملوءة من الاغلاط فكان في الاصل غير صحيح ، فخره لان الاصح هو الارسال و المرسل حجة عند الاكثر سيما اذا التحق به فتاوى الصحابة رضي الله عنهم و كما في الزرقاني و ظهر به العمل - اه . قال في المغنى على ما في معارف السنن ج ۱ ص ۳۰۸ : و قبل لاحد : حديث ثوبان ثبت عندك ؟ قال نعم ، و روى الخلال باسناده عن ابن جريج عن ابيه قال قال رسول الله ﷺ اذا قلست احكم فليتوضأ ؛ قال ابن جريج و حدثني ابن ابي مليكة عن عائشة عن النبی ﷺ مثل ذلك . قال و ايضا فانه قول من سمينا من الصحابة و لم نعرف لهم مخالفا في عصرهم فيكون اجماعا - الخ ج ۱ ص ۱۸۴ . قال الرافق : حديث عائشة افضله عند ابن ماجه في باب البناء على الصلاة : من اصابه قيء او رعاف او قلست او مذي فليصرف فليتوضأ ثم لين علي صلاته . تكلموا في اتصاله و هو من طريق اسمعيل بن عياش و قال ابو زرعة كما في علل ابن ابي حاتم : الصحيح عن ابن جريج عن ابن ابي مليكة عن النبي ﷺ مرسلا فاذا حجة عند الجمهور (خلافا لابن حزم) و احتج به الحنفية في مسألة البناء على الصلاة أيضا و تقدم البحث في ذلك مفصلا في كتاب الطهارة و ههنا أكتفي بذلك القدر . اللهم وفقني لما تحب و ترضى ! و المقصود هنا الرد على كذب ابن حزم و خداعه و افتراءه كما عرفت فان التوضأ من القيء ثبت من حديث ثوبان و عائشة و ابن عمر و به قال غير واحد من الفقهاء الاجلاء من الصحابة و التابعين .

وصلت الى هنا فى الكتابة بحمد الله و توفيقه يوم الجمعة الرابعة عشر من جمادى الاولى سنة ثمان و ثمانين بعد الالف و ثلاثمائة من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف نحية و سلام ، مع عوارض و عوائق عاقتنى عن الكتابة و التحرير .

ثم قال ابن حزم : و من ان يقول رسول الله ﷺ فى شيء انه واجب على كل مسلم و على كل محتلم و حق الله تعالى على كل مسلم و محتلم ، ثم نقول نحن ليس هو و لمجبا و لا هو حق الله تعالى ا هذا امر تقشعر منه الجلود - اه . قلت : لم ينكر احد انه ليس حق الله تعالى و لم يقل احد خلافة بل تكلموا فى معنى الحق و الوجوب هنا ما هو و قالوا انه بمعنى التاكيد و الاستحباب على الخبر باحاديث آخر رويت عن عمر و عثمان و عائشة و ابن عباس و ابن عمر و غيرهم و هم اعلم بمعاني اقوال رسول الله ﷺ منك جمعا بين الاحاديث الواردة فى الباب كما قد مر مفصلا ، بل قولك هذا كذب و افتراء عليهم . انهمك أصوب أم فهم عائشة و عمر و عثمان و ابن عباس و ابن عمر ؟ و هل أنت أفقه و أعلم منهم أم هم أعلم و أفقه منك ؟ فقولك رد عليك .

قال فى ج ٢ ص ١٩ رقم ١٧٩ : مسألة : و غسل يوم الجمعة انما هو لليوم لا للصلاة ، فان صلى الجمعة و العصر و لم يغتسل اجزاء ذلك ، و اول اوقات الغسل للذكور و امر طلوع الفجر من يوم الجمعة الى ان يبقى من قرص الشمس مقدار ما يتم غسله قبل غروب آخره و افضل له ان يكون متصلا بالروح الى الجمعة ، و هو لازم للحائض و النفساء كلزومه لغيرهما - اه . قلت : الكلام معه فى هذا من وجوه ، الأول : انه رد فى هذا القول على نفسه به عليه المعلق حيث قال : مكذبا فى الاصلين ، و لم يغتسل ، و يظهر لى انه خطأ و ان الصواب و فان صلى الجمعة و العصر ثم اغتسل اجزاء ذلك ، كما يدل عليه بساط القول لأن المؤلف يذهب الى ان الغسل لليوم فقط و ان وقت الغسل من بعد الفجر الى قبل الغروب و ان هذا الغسل واجب فلا معنى اذا لان يقول ان ترك الغسل مجزئ

وهذا ظاهر - اهـ . قلت : ابن حزم لسوء حفظه و فهمه لم يتنبه له . الثاني : انه خالف فيه الاحاديث الصريحة بتأويلات بعيدة اثباتا لدعواه الفاسدة المذكورة ان الغسل ليوم الجمعة لا للصلاة ، وقد قدمت فيما قبل فساد قوله نقلا من فتح الباري و ازيد عليه منه أيضا من ج ٢ ص ٢٩٧ ردا على زعمه ، قال ابن دقيق العيد : ولقد ابعد الظاهري ابعادا يكاد ان يكون مجزوما بيطلانه حيث لم يشترط تقدم الغسل على اقامة صلاة الجمعة حتى لو اغتسل قبل الغروب كفى عنده تعلقا باضافة الغسل الى اليوم يعنى كما سيأتى فى حديث الباب الثالث وقد تبين من بعض الروايات ان الغسل لازالة الروائح الكريهة يعنى كما سيأتى من حديث عائشة بعد ابواب ، قال و فهم منه عدم تأذى الحاضرين وذلك لا يتأتى بعد اقامة الجمعة . وكذلك اقول لو قدمه بحيث لا يتحصل هذا المقصود لم يمتد به والمعنى اذا كان معلوما كالنصر قطعا او ظنا مقارنا للقطع فاتباعه و تعليق الحكمة به اولى من اتباع مجرد اللفظ . قلت : وقد حكى ابن عبد البر الاجماع على ان من اغتسل بعد الصلاة لم يغتسل للجمعة ولا فعل ما امر به و ادعى ابن حزم انه قول جماعة من الصحابة و التابعين و اطال فى تقرير ذلك بما هو بصدد المنع و الرد و يفضى الى التطويل بما لا طائل تحته و لم يورد عن احد ممن ذكر التصريح باجزاء الاغتسال بعد صلاة الجمعة و انما اورد عنهم ما يدل على انه لا يشترط اتصال الغسل بالذهاب الى الجمعة فأخذ هو عنه انه لا فرق بين ما قبل الزوال او بعده و الفرق بينهما ظاهر كالشمس - والله اعلم ، واستدل من مفهوم الحديث على ان الغسل لا يشرع لمن لم يحضر الجمعة و قد تقدم التصريح بمقتضاه فى آخر رواية عثمان بن واقد عن نافع و هذا هو الاصح عند الشافعية و به قال الجمهور - الخ . و يتكلم ابن حزم فى الاحاديث التى هى متخالف مزعومه كما سيأتى فانتظره . الثالث : فى أى حديث ورد ان غسل يوم الجمعة وقته من طلوع الفجر الى قيل الغروب ؟ ان كان فهات به ! ولا يسمع ذمك دون قول رسول الله ﷺ

بل هذه الدعوى كاذبة وافتراء وتحكم وتهور فان حديث ابن عمر واحد ومخرجه واحد وفيه التصريح بأن الغسل لمن اتى الجمعة ، والطيب والدهن والسواك ولبس احسن ثيابه والتزين كلها لها لا لليوم ولا فائدة لهذا الاشياء بعد صلاة الجمعة كما قال ابن دقيق العيد ، الرابع : في اى حديث جاء ان هذا الغسل لازم على الحائض والنفساء كزومه لغيرهما ؟ وقد سبق ليس على النساء الجمعة ولا تحضر الحائض والنفساء في المسجد . وعلى من راح الى الجمعة الغسل كما في رواية الطبراني عن بكير بن عبد الله بن الاشج عن نافع عن ابن عمر وصرح منه رواية عثمان بن واقد عن نافع عند ابى عوانة وابن خزيمة وابن حبان في صحيحهم ما لفظه : "من اتى الجمعة من الرجال والنساء فليغتسل ومن لم يأتها فليس عليه غسل" - اهـ ؛ ورجاله ثقات وزيادة الثقة مقبولة ، فلم ين هذا ان الحائض والنساء ليس عليهما غسل فضلا عن كونه لازما عليهما ، فهذا قول صحيح في مقابلة النص فهو مردود عليه بل هو تشريع منه خلاف قول رسول الله ﷺ وكلل ابن حزم قاس الجمعة على العيد فلذا ألزم عليهن الغسل والقياس كله باطل او هذا ان صحيح فهو عين الباطل لانه في مقابلة النص الصحيح الصريح ، في صحيح البخارى ومسلم من جاء بكم الجمعة فليغتسل ، وفي لفظ لها اذا جاء احدكم الجمعة فليغتسل ، ورواه الترمذى وابن ماجه بلفظ من اتى الجمعة فليغتسل ، زاد البيهقي ، ومن لم يأتها فليس عليه غسل . - اهـ نصب الراية ج ١ ص ٨٦ . قال النووى في الخلاصة : سندها صحيح - اهـ .

ثم روى حديث ابن عباس عن البخارى من طريق الزهرى قال طاؤس قلت لابن عباس : ذكروا ان النبي ﷺ قال : اغتسلوا يوم الجمعة وان لم تكونوا جذا وأصيدوا من الطيب ! قال : اما الغسل فنعم واما الطيب فلا ادرى - اهـ . قلت : الاول ان في صحيح البخارى من هذا الطريق زيادة حذفها ابن حزم وهى : واغسلوا رؤوسكم : الثانى ان الحديث يدل على ان غسل الجنابة يوم الجمعة يحزى عن الجمعة سواء نواه للجمعة ام لا وهو مخالف

لما ذهب إليه ابن حزم فان معنى الجملة : اغتسلوا يوم الجمعة ان كنتم جنبا للجنابة و ان لم تكونوا جنبا للجمعة . الثالث ان طاووسا قال لابن عباس ذكروا ، لم يسم طاووس من حديثه بذلك و مثل هذا لا يحتاج به عند ابن حزم كما يظهر ذلك لمن طالع المحلى . الرابع قول ابن عباس و اما الطيب فلا ادرى . انكره فلا يثبت فرضيته كما ادعى ابن حزم هنا ، و رواية ابن ماجه مرفوعا عن ابن عباس و من جاء الى الجمعة فليغتسل و ان كان له طيب فليمس منه . يخالف لرواية البخارى و تشير الى ان الطيب ليس بواجب ، على ان فى اسنادها صالح بن ابى الاخضر و هو ضعيف . الخامس ان ابن عباس رضى الله عنهما أقر بقوله و نعم انهم ذكروا ان النى يُتْلَى قال ذلك . و ليس فى السؤال و الجواب ذكر ايجاب الغسل و عدمه فافهم . السادس ان مقصود ابن حزم اثبات ان الغسل لليوم لا للصلاة و هو غير ثابت به فان فى الحديث ، اغتسلوا يوم الجمعة . و لا يثبت عنه أن من اغتسل بعد الجمعة الى قبيل الغروب اجزاه ! و ابن حزم قاس الوقت بعد الجمعة على الوقت قبلها يعنى لما جاز الغسل قبل الاتيان الى الجمعة جاز بعدها أيضا و القياس كله باطل عنده و لم يرد فى شىء من الاحاديث و لو ضعيفة ان من اغتسل بعد الجمعة يكفيه و لم يثبت ذلك من عمل الصحابة رضوان الله عليهم اجمعين ، و الاحاديث كلها ترد عليه و ايس عنده الا نحكم و تشريع من نفسه فى مقابلة رسول الله ﷺ - نعوذ بالله منه .

ثم روى بسنده الى مسلم حديث ابى هريرة مرفوعا قال : حق الله على كل مسلم ان يغتسل فى كل سبعة ايام بغسل رأسه وجسده - اه . قلت : أولا ان شيعه عبد الله بن يوسف اكثر عنه ابن حزم فى المحلى و انه اختلط اخيرا كما صرح به ابو جعفر ابن صابر القيسى فى تلخيصه كما فى ج ۲ ص ۳۸۰ من اللسان فان حزم متى روى عنه هذا الحديث ؟ قبل الاختلاط أو بعده ؟ ان كان مثل هذا فى جانب المخالف صاح ابن حزم صحيحة يسميها (صل اثباليه) : ثم شيخ عبد الله احمد بن فتح ان كان هو الاسكندراني فقال فيه

مسئلة لم يكن بذلك فى الحديث رائية ولم اكتب عنه - كما فى اللسان . وقد تقدم من قبل أيضا . وثانياً ان ظاهر الحديث يدل على ان من اغتسل فى اى يوم من سبعة ايام ادى حق الله تعالى لاختصاصه فيه يوم الجمعة . وثالثاً انه لو ثبت من الخارج ان المراد به يوم الجمعة لما دل على مقصود ابن حزم بأن من اغتسل بعد اداء الجمعة فقد ادى حق الله تعالى وانه قاس بالمفهوم آخر الوقت على اوله وهو باطل لاجبة له فيه من كتاب ولا سنة ولا اجماع متيقن الا فهمه وهو برهانه فلا يكون حجة على غيره بل هو افتراء منه على رسول الله ﷺ انه قال من اغتسل بعد الجمعة الى الغروب فقد ادى الواجب وحق الله عز وجل واتى بالسنة المرغوبة . ومن عمل خلاف امر الله ورسوله فهو رد عليه لانه لم يأت بما امر الله به ؛ وما كان ربك نسيا ، ثم ليس فى الحديث ذكر الطيب والسواك وقد ادعى انها فرضان فى الغسل وقال وقد اوجبها ابو هريرة رضى الله عنه ؛ وهو كما ترى لم يذكر ابو هريرة رضى الله عنه فى حديثه المذكور - فتنبه له .

ثم روى بسنده عن طاووس عن ابي هريرة رفعه قال : على كل مسلم فى كل سبعة ايام غسل وهو يوم الجمعة - اه . قلت : لو صرف النظر عن الكلام فى السند مع ان البزار يخطئ كثيرا وله اوهام كثيرة فى الإنساب والمتون فالحديث لا يدل بوجه من الوجوه على مطلوب ابن حزم وان كان فيه التصريح بيوم الجمعة ليس فيه ان من اغتسل بعد الجمعة فقد ادى حق الله تعالى وليس فيه انه لا فرق بين قبل الزوال وبعده و اجزاء الاغتسال بعد اداء الجمعة . والروايات التى اوردتها كلها تدل انه لا يشترط اتصال الغسل بالذهاب الى الجمعة فاجتهد وقل لا فرق بين ما قبل الزوال او بعده . قال الحافظ ابن حجر والفرق ظاهر كالشس ؛ ثم ان فى هذا الحديث أيضا ليس ذكر للطيب والسواك وليس فيه ذكر لفظ الحق لو الوجوب - فافهم .

ثم قال فى ص ٢٠ وهكذا روينا من طريق جابر و البراء مسندا . فصح بهذا انه لليوم لا للصلاة - اه . قلت : لم يصح بهذا ان الغسل لليوم لا للصلاة الا دعوى كاذبة تحكما و تهورا كما عرفت ، فمن اغتسل بعد صلاة الجمعة لم يغتسل للجمعة و لا فعل ما امر الله به كما سبق من ابن عبد البر نقل الاجماع عليه ، و قد علمت ان الحكمة فى الامر بالغسل يوم الجمعة و التنظيف رعاية الحاضرين من التأذى بالرائحة الكريهة و هو لا يتأتى بالغسل بعد اداء صلاة الجمعة ، و ما نسبته الى جابر و البراء غلط و لم يرو عن واحد من الصحابة رضى الله عنهم الاغتسال بعد صلاة الجمعة و اجزاؤه بها ، كلا ! و الله لم يرو قط .

ثم قال : و روينا عن نافع عن ابن عمر انه كان يغتسل بعد طلوع الفجر يوم الجمعة . و يحتزى به من غسل الجمعة - اه . قلت : لا تعلق له بما فيه النزاع من اجزاء الغسل بعد صلاة الجمعة و قبلها يجوز . ثم روى عن مجاهد قال : اذا اغتسل الرجل بعد طلوع الفجر اجزاء . و عن الحسن : اذا اغتسل يوم الجمعة بعد طلوع الفجر اجزاء للجمعة - اه ؛

قد لا يثبت من هذا انه من اغتسل بعد صلاة الجمعة اجزاء للجمعة و المقصود هذا لا غير و بمثل هذه الآثار قال الجمهور يحزى من بعد الفجر ، و شهد لهم أيضا حديث ابن عباس رواه البخارى فى صحيحه و حديث عبد الرحمن بن أبزى أخرجه ابن أبى شيبة بإسناد صحيح كما فى ج ٢ ص ٢٧٢ من الفتح عن سعيد عن عبد الرحمن بن أبزى عن أبيه وله صحة انه كان يغتسل يوم الجمعة ثم يحدث فيتوضأ و لا يعيد الغسل - اه .

ثم قال : فاذا هو لليوم فى أى وقت من اليوم اغتسل اجزاء ، و عن ابراهيم النخعى كذلك - اه . قلت : لم يثبت من هذه الآثار انه لليوم الا بدعوى كاذبة لا برهان عليها من كتاب و سنة و اجماع متيقن ، و نسبته الى ابراهيم النخعى انه لليوم غلط الا ان يكون رواية عنه و لا وجود لها فيما طالعت من الكتب و لم يقدر ابن حزم على الإنبان بخير او اثر و لو كان ضعيفا على ان الاغتسال بعد صلاة الجمعة الى قبيل الغروب يحزى للجمعة

و لقد صدق الحافظ انه اطال بما لا طائل تحته - كما عرفت .

ثم قال : ان قال قائل - الى ان ذكر حديث ابن عمر من ثلاث طرق مرفوعا بلفظ : اذا راح احدكم الى الجمعة فليغتسل ، و بلفظ : اذا اراد احدكم ان يأتى الجمعة فليغتسل ، و بلفظ : من جاء منكم للجمعة فليغتسل ، ثم قال : نعم هذه آثار صحاح و كلها لا خلاف فيه لما قلنا - اه . قلت : انظر هذا الكذب البحت فانها مخالفة لقوله ان الاغتسال بعد صلاة للجمعة الى قبيل الغروب يجوز و يجزئ للجمعة و هو لليوم فى اى وقت اغتسل كفى ، و هذا ليس فى الحديث المذكور من ثلاث طرق بل فيها اذا اراد الرواح الى الجمعة فليغتسل ، ليس فيه فى اى وقت شاء اغتسل يكون للجمعة ، قال ابن دقيق العيد : دليل على تعليق الامر بالغسل بالمجيء الى الجمعة - اه فتح البارى . و اصرح دلالة على ان الغسل المعتبر يكون قبل الصلاة حديث ابى هريرة بلفظ : من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، قال الحافظ و هو صريح فى تأخير الرواح من الغسل - اه . فكيف تكون الاخبار المذكورة موافقة لقوله ! هذا تحكم منه و جرأة على الكذب .

ثم قال فى ص ۳۱ : اما قوله عليه السلام : من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، فمر نص قولنا و انما فيه امر لمن جاء الجمعة بالغسل و ليس فيه اى وقت يغسل لا ينص و لا بدليل و انما فيه بعض ما فى الاحاديث الاخر - اه . قلت : انظر لئلا الذى سوء فهمه و هل يقول احد بهذا ! فان كل واحد من اهل الفهم و الحس يفهم من الحديث ان وقت الغسل قبل الرواح الى الجمعة و هو من طلوع الفجر الى الرواح الى الجمعة و هو يقول ليس فيه فى اى وقت يغسل ! هل لهذا التهم نظير فى العالم ! و لقد فهم الصحابة مثل عمر و عثمان و ابن عمر و عائشة و ابى هريرة و غيرهم رضوان الله عليهم اجمعين ان وقت الغسل قبل الرواح و عمله ا به ، و لم يرو عن احد منهم انه قال ان وقته بعد صلاة الجمعة أيضا او اغتسل بعد اداء صلاة الجمعة ، و لم يصل الى ابن حزم حديث ابى هريرة الذى رواه البخارى فى باب غسل الجمعة

عنه مرفوعا ان رسول الله ﷺ قال : من اغتسل يوم الجمعة غسل الجنابة ثم راح فكأنما
قرَّب بدنةً ومن راح في الساعة الثانية فكأنما قرَّب بقرة - الحديث ؛ وهو صريح في ان
وقت الاغتسال قبل الرواح بمدة كثيرة او قليلة ، ولا يكون هذا التقرب والثواب
وملاقاة الملائكة بعد الصلاة الى قبيل الغروب ، فقد خالف ابن حزم هذا الحديث
الصحيح الصريح ، انظر كيف يحرف الحديث و يصوغ معناه على سوء فهمه و لا يخاف
الله عز و جل ثم يطعن في الائمة بزعمه الباطل ، ولا تعرّض في الحديث الى ايجاب الغسل
ولا عدمه . وحديث ابى هريرة نص صريح ولم يدركه ابن حزم فهذا قصور لمن ؟
ثم قال أعجب من الاول في بيان الوجه : لان في هذا ايجاب الغسل على كل
من جاء الى الجمعة فليس فيه إسقاط الغسل عن لا يأتي الجمعة - اهـ . قلت : أو لم يصل الى
ابن حزم طريق هذا الحديث في رواية عثمان بن واقد عن نافع عن ابن عمر عند
ابى عروانة و ابن خزيمة و ابن حبان في صحاحهم كما في فتح الباري و سنن البيهقي و نصب الراية
و ابن خزيمة و عمدة القارى ج ٣ ص ٢٧٧ بلفظ : من أتى الجمعة من الرجال و النساء فليغتسل
و من لم يأتها فليس عليه غسل - اهـ ؛ و رجاله ثقات ، و الحديث قد مضى من قبل أيضا في
هذا الحديث إسقاط الغسل عن لا يأتي الجمعة الحديث و احد و المخرج و احد و ابن حزم
ليس له نظر الى طرق الحديث و يخطئ بخط العشواء و ما يشاء يقول رجما بالغيب و هو
يخطئ في المبحث تلبيسا للناس قنبه .

ثم قال : و في الأحاديث الأخر التي من طريق ابن عمر و ابى هريرة و ابى سعيد
و ابن عباس و غيرهم ايجاب الغسل على كل مسلم و على كل محتلم فهي زائدة حكما على
ما في حديث ابن عمر فالأخذ بها واجب - اهـ . قلت : البحث هنا في ان الغسل لليوم
او للصلاة لا في ايجاب الغسل و عدمه ، و ذكر ابن عباس و ابن عمر في غير محله فانهما
قاتلان بالاستحباب ، ولم يعمل ابن حزم على ما في طرق حديث ابن عمر من الزيادات

و لم يأخذ به و لم يقل الاخذ بها واجب فانهم . ثم قال : و اما قوله عليه السلام . اذا اراد احدكم ان يأتي الجمعة فليغتسل . فكذلك أيضا سواء بسواء . اهـ . قلت : و كذلك الجواب سواء بسواء . قال الحافظ : و قد جاء مصرحا في رواية الليث عن نافع عند مسلم و لفظه . اذا اراد احدكم ان يأتي الجمعة فليغتسل . و نظير ذلك قوله تعالى ﴿ اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ فان المعنى اذا اردتم المناجاة بلا خلاف ، و يقوى رواية الليث حديث ابى هريرة الآتى قريبا بلفظ . من اغتسل يوم الجمعة ثم راح ، فهو صريح في تأخير الرواح عن الغسل . و عرف بهذا فساد قول من حمله على ظاهره و احتج به على ان الغسل لليوم لا للصلاة لان الحديث واحد و أخرجه واحد و قد بين الليث في روايته المراد و قواه حديث ابى هريرة . انتهى . و هذا النقل قد سبق من قبل أيضا فتذكره . قال الحافظ العيني ذيل الحديث المذكور : انما المعنى اذا اراد احدكم الجمعة فليغتسل ، و قد جاء مصرحا به في رواية الليث عن نافع و لفظه . اذا اراد احدكم ان يأتي الجمعة فليغتسل . و نظير ذلك قوله تعالى ﴿ فاذا قرأت القرآن فاستعذ بالله ﴾ تقديره : اذا اردت ان تقرأ القرآن فاستعذ بالله ، و الظاهرية قالوا بظاهره في القراءة و ههنا لم يقولوا به بظاهر رواية الليث المذكورة . اهـ ج ٣ ص ١٣٨ ، فبطل بهذا كل ما ادعاه ابن حزم من تحريف معنى الحديث من سوء فهمه و فهمه لا يكون حجة على غيره من الصحابة و التابعين و الأئمة المجتهدين الذين هم اعلم بمعانى الاحاديث و موارد و مصادرها من ابن حزم الاشبلي كما قال الأعمش : نحن الصيادلة و أنتم الاطباء ، و قد رأيت الإمام الترمذى اذا ذكر في جامعه معنى الحديث ذكر مالكا و الثورى و ابن المبارك و احمد و اسحاق بن راهويه و غيرهم من الأئمة و لا يذكر الإمام البخارى و هو شيخه ، و كذا اذا بين مذاهب الفقهاء يذكر : و به قل الثورى و ابن المبارك و مالك و احمد و اسحاق و اهل الكوفة و غيرهم ؛ و لا يذكر معهم الإمام البخارى ، و اذا درج الى الرواة و اسانيد الحديث يقول : سألت

محمدًا فيه يقول كذا وسألت محمدًا و أبا زرعة عن هذا الحديث فقالا كذا! وهو في كل صفحة من جامع الترمذى فأى وجه لذلك؟ فان الترمذى يعلم قطعًا ان لكل فن رجالا فالامام البخارى ماهر حافظ للاسانيد و حاذق في معرفة الرجال و الرواة من حيث الجرح و التعديل و الصحة و الضعف لكن لا يوازي مالكا و الشافعى و احمد و غيرهم في الاجتاد و لا يساويهم ولذا لا يذكره فيهم و معهم و البخارى اجل و اعظم و افقه و اعلم و احفظ و اتقن بمراتب من ابن حزم فما حقيقة عليه بازائه و مقابلته حتى يعتمد عليه؟ و هو محرف الاحاديث و تارك لها برأيه الفاسد و اجتهاده الكاسد في سوق التحقيق، و قد رأيت انه اطال الكلام ههنا و كرره و خلط المبحث تليسا و خداعا للناس، و مشيت معه في هذه الاطالة حذوا يحذو على لسانه و منواله اتباعا لقوله تعالى ﴿ فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم ﴾ و امثالا بقوله ﷺ: انصر أخاك ظالما او مظلوما - الحديث .

ثم قال: و قد يريد الرجل ان باتى الجمعة من اول النهار و ليس في هذا الخبر و لا في غيره إلزامه ان يكون إتيانه الجمعة لامن اول النهار و ليس في هذا الخبر و لا في غيره إلزامه ان يكون متصلا بارادته لا باتيانها بل جائز ان يكون بينهما مساحات فليس في هذا اللفظ أيضا دليل و لا نص يوجب الغسل متصلا بالرواح - اهـ . قلت: الكلام هنا في انه لليوم او للصلاة لا في الاتصال و عدمه و هذا خاطئ المبحث للنهويل، ثم هذا كله مخالف لحديث عمر و عثمان في قصة التأخير عن التبكير و حديث ابى هريرة الذى سبق من قبل من البخارى، و التبكير اول النهار الى الجمعة مرغوب فيه و يشهد لذلك حديث اوس الثقفى قال سمعت رسول الله ﷺ يقول: من غسل يوم الجمعة و اغتسل ثم بكر و ابتكر و مشى و لم يركب و دنا من الإمام و استمع و لم يبلغ كان بكل خطوة عمل سنة اجر صيامها و قيامها - رواه ابو داود و غيره، و قال الترمذى: حديث اوس حديث حسن - اهـ عمدة القارىء و الرواح في لغة العرب بمعنى الذهاب و لذا جاء في الروايات:

جاء وراح وذهب و مشى الى الجمعة ، و الجمهور لا يقنعون على لفظ واحد بل يلاحظون تعامل السلف و الصحابة و السلف كانوا يروحون الى الجمعة من غداة الجمعة ثم يرجعون الى بيوتهم بعد قضائها و يتغدون و يقيلون ، فان المسائل لا تنبى على اللفظ الواحد بل لابد من النظر الى التعامل أيضا . و فى حديث ابى هريرة و غيره بيان المراتب فى الفضل فى الجماعة و تلك الساعات تبدأ من الصبح عند الجمهور الى طي الملائكة الصحف كما هو مصرح فى الحديث ، ثم مع هذه الاطالة لم يثبت بعد ان الغسل لليوم كما زعم ابن حزم و المقصود هذا لا غير - تأمل . و من قال ان الاتيان من اول النهار لازم و الشارع خيره فى ذلك من اول النهار الى طي الصحف الملائكة و من جاء بعد الطي لا يستحق الثواب الذى ذكر فى الحديث للجائى ؟ و هذا ظاهر و ابن حزم يزيد الفاظا من نفسه فى بيان معنى الحديث على اللفظ الظاهر ثم يعترض على مخالفه و هو لا يليق بأهل العلم بل يشينهم .

ثم قال: واما قوله عليه السلام: اذا راح احدكم الى الجمعة فليغتسل ، فظاهر هذا اللفظ ان الغسل بعد الرواح كما قال تعالى ﴿ فاذا اطمانتم فاقموا الصلاة ﴾ و مع الرواح كما قال تعالى ﴿ و اذا طلقتم النساء فطلقوهن لعدتهن ﴾ - اه . قلت: لا حاجة الى ذلك و رواية الليث عن نافع عن ابن عمر ثم حديث ابى هريرة يرد ذلك كما سبق و لعل ابن حزم نسيه او لم يطلع عليه او صرف النظر عنه قصدا لاثبات زعمه الفاسد او خالف رسول الله ﷺ و الصحابة كلهم - نعوذ بالله من هذا التجاوز عن الحد الشرعى .

ثم قال: او قبل الرواح كما قال تعالى ﴿ اذا ناجيتم الرسول فقدموا بين يدي نجواكم صدقة ﴾ فلما كان كل ذلك ممكنا ولم يكن فى هذا اللفظ نص و لا دليل على وجوب اتصال الغسل بالرواح اصلا فصح قولنا و الحمد لله - اه . قلت: فى رواية الليث و حديث ابى هريرة و حديث ادس نص و دليل على خلاف قولك و لا يمكن ذلك

فان الحديث عُنِين انه قبل الرواح و من الصبح الى طيى الصحف و من قال بخلافه
 فقد خالف الاحاديث و تعامل السلف و خرج عن الجماعة - هذا ، و كيف قولك ان الغسل
 لليوم و هو بعد فى حيز الخفاء مع هذا التطويل الذى لا طائل تحته اتركت اثبات قولك
 و دخلت فى بحث الاتصال و عدمه خداعا للناس ، ولما صرح الحديث بتأخير الرواح
 عن الاغتسال فلم يبق مجال للكلام فيه فتلاوة الآيتين الأوليين فى غير محله و اللازم
 عليك ان تثبت ان الصحابة رضى الله عنهم و التابعين و غيرهم كانوا لا يغتسلون قبل الجمعة
 بل كانوا يغتسلون بعد اداء صلاة الجمعة ، فليات بها و لو اثرا ضعيفا ثبت ان الغسل
 لليوم ، أو قال احد منهم بذلك ؟ فتأمل . قال الحافظ العيني : قوله ، ثم راح ، اى ذهب اول
 النهار ، و يشهد لهذا ما رواه اصحاب الموطأ عن مالك فى الساعة الاولى قال مالك : المراد
 بالساعات لحظات لطيفة بعد زوال الشمس ، و به قال القاضى حسين و امام الحرمين ،
 و الرواح عندهم بعد الزوال و ادعوا ان هذا معناه فى اللغة و قال جماهير العلماء
 باستحباب التبكير إليها اول النهار و به قال الشافعى و ابن حبيب المالكى ، و الساعات
 عندهم من اول النهار و الرواح يكون اول النهار و آخره ، و قال الأزهري فى لغة العرب
 ان الرواح الذهاب سواء كان اول النهار او آخره او فى الليل و هذا هو الصواب الذى
 يقتضيه الحديث و المعنى لان النبى ﷺ اخبر ان الملائكة تكتب من جاء فى الساعة
 الاولى و هو كالمهدى بدنة ثم من جاء فى الساعة الثانية ثم فى الثالثة ثم فى الرابعة
 ثم فى الخامسة و فى رواية النسائي السادسة فاذا خرج الامام طورا الصحف و لم يكتبوا
 بعد ذلك ، و معلوم ان النبى ﷺ كان يخرج الى الجمعة متصلا بالزوال و هو بعد انقضاء
 الساعة السادسة فدل على انه لا شىء من الفضيلة لمن جاء بعد الزوال و لان ذكر الساعات
 انما كان للحث على التبكير إليها و الترغيب فى فضيلة السبق و تحصيل الصف الاول
 و انتظارها و الاشتغال بالتنفل و الذكر و نحو ذلك و هذا كله لا يحصل بالذهاب بعد الزوال

ولا فضيلة لمن أتى بعد الزوال لأن النداء يكون حينئذ و يحرم التبخلف بعد النداء .
قلت : الحاصل ان الجمهور حملوا الساعات المذكورة في الحديث على الساعات الزمانية
كما في سائر الايام وقد روى النسائي انه عليه السلام قال : يوم الجمعة اثنتا عشرة ساعة ؛ واما
اهل علم الميقات يجعلون ساعات النهار ابتداءها من طلوع الشمس و يجعلون الحصة التي
من طلوع الفجر الى طلوع الشمس من حساب الليل ، و استواء الليل و النهار عندهم اذا
تساوى ما بين المغرب و طلوع الشمس و ما بين طلوع الشمس و غروبها فان أُريد
الساعات على اصطلاحهم فيكون ابتداء الوقت المرغب فيه لذهاب الجمعة من طلوع
الشمس و هو احد الوجهين للشافعية ، و قال الماوردي انه الاصح ليكون قبل ذلك
من طلوع الفجر زمان غسل و تأهب ، و قال الرويانى ان ظاهر كلام الشافعى ان التبكير
يكون من طلوع الفجر و صححه الرويانى و كذلك صاحب المذهب قبله ثم الرافعى
و النووى ، و لم وجه ثالث ان التبكير من الزوال كقول مالك حكاه البغوى و الرويانى ،
و فيه وجه رابع حكاه الصيدلانى انه من ارتفاع النهار و هو وقت الهجير ، و قال
الرافعى ليس المراد من الساعات على اختلاف الوجوه الاربع و العشرين التي قسم
اليوم و الليلة عليها و انما المراد ترتيب الدرجات و فضل السابق على الذى يليه - انتهى .
و من هذا التفصيل انهدم جميع ما بناء ابن حزم على زعمه و تحريفه الاحاديث و معناها
خلافا للصحابة رضى الله تعالى عنهم ، و راجع الدر المختار مع رد المختار ج ١ ص ٨٦٣
في مطلب ما اختص به يوم الجمعة ، و كان ينبغي على المحقق العيني ذكر ما في مذهب
الاحناف من الامور المتعلقة بيوم الجمعة من السنن و المستحبات و الآداب مكان بيان
مذهب الشافعية - فتنبه له .

ثم قال ابن حزم - زيادة للتطويل و لا فائدة فيه : و أيضا فاننا اذا حققنا مقتضى
الفاظ حديث ابن عمر كان ذلك دالا على قولنا لانه انما فيها اذا رشح احدكم الى الجمعة

فليغتسل ، او اراد احكم ان يأتى الى الجمعة فليغتسل ، من جاء منكم الجمعة فليغتسل ، و هذا
الفاظ ليس يفهم منها الا ان من كان من اهل الرواح الى الجمعة ومن يجىء الى الجمعة
ومن اهل الارادة للاتيان الى الجمعة فعليه الغسل ولا مزيد و ليس فى شىء منها وقت
الغسل فصارت ألفاظ خبر ابن عمر موافقه لقولنا - اه - قلت : كل واحد من اهل العلم
يفهم من هذه الالفاظ ان وقت الغسل قبل الرواح و قبل المجىء و قبل الارادة للاتيان
الى الجمعة ، ولو علم رسول الله ﷺ ان فى امته رجالا يكونون مثل فهم ابن حزم لعين
وقته و لصرح بأن وقته من الصبح الى طىء الصحف الملائكة فمن اغتسل فيما بين هذه
المدة ثم راح الى الجمعة فقد ادى السنة و حق الله تعالى ، و قد سبق الاحاديث ان
الرواح بعد الغسل ، و ليس فى شىء من هذا الخبر و طريقه و الاحاديث الاخر من اغتسل
بعد الجمعة كان يستحق الثواب المذكور فى الاحاديث ، و الكلام هنا فى ان الغسل الى
قبل الغروب يحتضى ام لا ؟ اذا ثبت هذا يثبت انه لليوم و لم يثبت بعد فكيف تدل
على صحة قولك ؟ و هل هذا الا تهويل او دعوى بلا دليل بل تحريف الاحاديث ، و القياس
كله باطل عندك فكيف تقيس آخر الوقت على اوله ؟ و تقول الغسل لليوم لا للصلاة
و لم يقل رسول الله ﷺ انه لليوم لا للصلاة ! فهذه دعوى كاذبة انها موافقه لقولنا -
نعوذ بالله تعالى من هذه الجريمة و الجسارة و التحكم و التهور ، و ما قال مالك و الاوزاعى
و من معها مستدلهم بظاهر الاحاديث الواردة فى الباب لاسيما حديث ابن عباس
رضى الله عنهما ، و قوله : و قال مالك ان بال او احدث بعد الغسل لم ينتقض غسله و يتوضأ
فقط - اه ؟ قلت : أو لم تسمع قول الاثرم سمعت احمد سئل عن اغتسل ثم احدث
هل يكفيه الوضوء ؟ فقال : نعم و لم اسمع فيه اعلى من حديث ابن ابرى ، يشير الى ما اخرج
ابن ابى شيبة باسناد صحيح عن سعيد عن عبد الرحمن بن ابرى عن ابيه - و له صحة - انه كان
يغتسل يوم الجمعة ثم يحدث فيتوضأ و لا يعيد الغسل - اه فتح البارى - و ابرى ابو عبد الرحمن

صحابي، و ابنه يقول بعده ما نعلم مثل قول مالك عن احمد من الصحابة و التابعين،
ولا له حجة من قرآن ولا سنة ولا قياس ولا قول صاحب - اهـ؛ انظر كيف أنكر
حديث عبد الرحمن بن ابري و مع مالك؛ الاوزاعي و الليث و احمد و عبد الرحمن
و ابوه! انظر كيف يرد ما كان من الآثار خلاف زعمه و لا يخاف الله تعالى، و من عجائبات
العالم من الكذب و الافتراء جهارا ما قال بعده فاعتبره:

و قال ابو حنيفة و الليث و سفيان و عبد الرحمن بن ابي سلمة و الشافعي و احمد
ابن حنبل و اسحاق بن راهويه و داود كقولنا - اهـ . قلت: انظر انه كيف خلط المبحث
و خادع الناس و اختار التليس على الناس، الكلام هنا في ان الغسل لليوم او للصلاة
فعند ابن حزم لليوم و لم يقل به الامام ابو حنيفة لان مذهبه انه للصلاة و كذا الليث
و سفيان و الشافعي و احمد و اسحاق و غيرهم قالوا ان الغسل يوم الجمعة للصلاة كما هو
مصرح به في كتبهم، و قد عرفت من فتح الباري ان الليث مع مالك في اتصال الغسل
بالرواح، و قد علمت ان احمد قال بحديث عبد الرحمن بن ابري و هو قائل باجتزاء
الوضوء بعد الحدث و عدم اعادة الغسل ثانيا، فانظر هذا الكذب الخالص و الافتراء
البعث بأن المذكورين قالوا بقول ابن حزم!! نعم داود معه كما في عمدة القاري، و مثل هذا
التليسات و الافتراءات في المحلى كثيرة و كذا في كل كتاب لاهل الظاهر؛ يذكرون
بما لم يقل به الإثمة ثم يعترضون عليهم كما لا يخفى على من طالع كتبهم و يطيلون
الستهم عليهم. ثم قال: و قال طاوس و الزهري و قتادة و يحيى بن ابي كثير: من اغتسل
للجمعة ثم احدث فاستحب ان يعيد غسله - اهـ . قلت: ليس الكلام هنا في هذه المسألة
بل في انه لليوم او للصلاة فهذا النقل عنهم في غير موضعه نقله تليسا على الناس
و تهويلا لهم. قال الخافظ: اذا صرف ان الحكمة في الامر بالغسل يوم الجمعة والتنظيف
رعاية الحاضرين من التأذي بالرائحة الكريهة فمن خشى ان يصيبه في اثناء النهار ما يزيل

تنظيفه استحب ان يؤخر الغسل لوقت ذهابه، ولعل هذا هو الذى لحظه مالك بشرط اتصال الذهاب بالغسل ليحصل الامن مما يفتار التنظيف - اهـ . ثم هذا النقل لا يفيدك لانك قلت ان الغسل لليوم وهم استحبوا الاعادة للصلاة الجمعة و اين هذا من ذاك ١٢ تأمل فى دأب ابن حزم او لقد صدق ابن العربى انه يشرع و يرفع و يخفض و يفترى على الآئمة و ينسب إليهم ما لم يقولوا به .

ثم قال : فان قالوا من قال قبلكم ان الغسل لليوم ؟ قلنا : كل من ذكرنا منه فى ذلك قولاً من الصحابة رضى الله عنهم فهو ظاهر قولهم - اهـ . قلت : هذا كذب محض لم يقل احد من الصحابة ان الغسل لليوم لا لصلاة الجمعة ، انظر كيف يفترى عليهم و لم يقدر على الاتيان به عن احد منهم صراحته و ما ذكره من قبل لا يثبت مدعاه كما عرفت . ثم قال : و هو قول ابى يوسف و غيره - اهـ . قلت : ليس هذا مذهب ابى يوسف بل عنده الغسل للصلاة كما فى الهداية و البدائع و فتح القدير و البحر الرائق و الدر المختار و رد المحتار و عمدة القارئ و غيرها من الكتب ؛ و فى الدر المختار : و من لصلاة الجمعة و لصلاة عيد و هو الصحيح ؛ فى غرر الافكار و غيره و فى الحانية : كما لو اغتسل بعد صلاة الجمعة لا يعتد اجماعاً - اهـ ، قوله ، و هو الصحيح ، اى كونه للصلاة و هو الصحيح و هو ظاهر الرواية - ابن كمال ، و هو قول ابى يوسف - اهـ رد المختار . فالنسبة الى ابى يوسف غلط ، ثم هو لم يذكر غير ابى يوسف من قال ذلك ؟ الا ان يكون داود الظاهرى امامه ، انظر كيف نسب الى ابى يوسف ما لم يقله و يمكن ان تكون رواية عنه فان كانت فهى ضعيفة قطعاً و الرواية لا تكون مذمومة قولاً كما لا يخفى ؛ ثم قال أعجب العجائب الذى لا فائدة فيه و عليه ختم بحث غسل الجمعة ، قال : و أعجب شئ ان يكونوا مبيحين للغسل يوم الجمعة فى كل وقت و مبيحين لتركه فى اليوم كله ثم ينكرون على من قال بالغسل فى وقت هم يبيحونه فيه و بالله تعالى التوفيق - اهـ . قلت : انهم قالوا بالاستحباب

والسنة فهم يبيحونه من الفجر الى الاثنيان الى صلاة الجمعة ولا يبيحونه بعد الصلاة ومن اغتسل بعد ذلك لا يعتد به ، وترك المستحب مباح لا يلام عليه التارك ، ولا ينكرون على من اغتسل في وقت مقرر من الشرع وهو قبل الرواح الى الجمعة وينكرون على من اغتسل بعد الجمعة لأنه لم يثبت سنيته من الاحاديث وهذا ظاهر على من لم يفقد بصيرته - هذا ، وبالله التوفيق . وصلت الى هنا يوم الاثنين الثالث والعشرين من جمادى الاولى سنة ثمان وثمانين بعد ألف و ثلاثمائة ، والحمد لله على ذلك . والعجب من المعلق كيف سكت هنا ولم يقل شيئا من اوله الى آخره .

ثم قال في ج ٢ ص ٢٢ من رقم ١٨٠ : مسألة : يغسل كل ميت من المسلمين فرض ولا بد - اهـ . قلت : وهو كذلك عندنا . في الدر المختار : ويجب اى يفرض على الاحياء المسلمين كفاية إجماعا ان يغسلوا الميت المسلم كما يجب على من اسلم جنبا او حائضا او نفساء ولو بعد الانقطاع على الاصح كما في الشربلالية عن البرهان وعله الكمال ببقاء الحدث الحكمي - انتهى ؛ وصرح بالفرضية هنا صاحب الوافي والسراجي وابن الهمام مع نقله الاجماع عليه - اهـ رد المختار .

ثم قال : فان دفن بغير غسل أُخرج ولا بد ما دام يمكن ان يوجد منه شيء . ويُغسل الا الشهيد الذي قتله المشركون في المعركة فمات فيها فانه لا يلزم غسله - انتهى . قلت : هذه المسألة خلافية فعندنا لا يُخرج من القبر بعد الدفن وإهالة التراب عليه الا لحق آدمي - الخ الدر المختار ؛ احتراز عن حق الله تعالى كما اذا دفن بلا غسل او صلاة او وضع على غير يمينه او الى غير القبلة فانه لا يُنبش عليه بعد اهالة التراب كما مر - اهـ رد المختار . لان الشرع ورد بغسل الميت والميت اسم اكله . ولو وُجد الاكثر منه غسل لان لاكثر حكم الكل وان وُجد الاقل منه او النصف لم يغسل - كذا ذكر القدوزي في شرح مختصر الكرخي ؛ لان هذا القدر ايسر بميت حقيقة وحكما ولأن الغسل للصلاة

وما لم يزد على النصف لا يصل عليه فلا يغسل أيضا، وذكر القاضى فى شرحه لمختصر الطحاوى انه اذا وجد النصف ومعه الرأس يُغسل وان لم يكن معه الرأس لا يغسل فكأنه جمعه مع الرأس فى حكم الاكثر لكونه معظم البدن، ولو وجد نصفه مشتوقا لا يغسل لما قلنا ولأنه لو غسل الأقل او النصف يصل عليه لأن الغسل لاجل الصلاة ولو صلى عليه لا يؤمن ان يوجد الباقي فيصل عليه فيؤدى الى تكرار الصلاة على ميت واحد وذلك مكروه عندنا، او يكون صاحب الطرف حيا فيصل على بعضه وهو حي وذلك فاسد، وهذا كله مذهبنا لما روى عن ابن مسعود و ابن عباس رضى الله عنهما أنهما قالوا: لا يصل على عضو؛ وهذا يدل على انه لا يغسل لأن الغسل لاجل الصلاة ولما ذكرنا من المعانى أيضا - اه بدائع ج ١ ص ٣٠٢ - وهذا الحكم قبل الدفن عندنا، واما بعد الدفن واهالة التراب فلا يخرج لأن النيش حرام ولم يرد فى حديث او اثر ولو ضعيفا انه إن دفن الميت بلا غسل يخرج من القبر ولو شئ منه يغسل، فهذه دعوى منه بلا برهان لا نقل . ثم قوله فى الشهيد لا يلزم غسله مفهومه ان عدم الغسل ليس بلازم فان غسله احد لا حرج فيه لأن المفهوم معتبر عنده كما صرح به المعلق فى الجزء الاول من المحلى، واذا كان كذلك فهو مخالف لما قاله عليه السلام «ادفونهم بكمومهم ودمائهم» فى شهداء أحد - فانهم .

ثم قال: برهان ذلك - وروى بسنده الى البخارى حديث ام عطية الانصارية فى غسل بنت رسول الله ﷺ فقال: اغسلنها ثلاثا او خمسا او أكثر من ذلك ان رأيتن - الحديث . ثم قال: فأمر عليه بالغسل ثلاثا وامره فرض وخير فى اكثر على الوتر - اه . قلت: نعم انه امر بذلك وهو فرض لكن ليس فيه انه اذا دفن بلا غسل يخرج فيغسل وان كان عضوا واحدا بل شئ من جسده ا فلا برهان على ذلك فقوله هذا باطل قطعا لا يُعْبَأ به وهو يقول: القياس كله باطل، وههنا قاس العضو على جسد الميت

و حكم باخراجه من القبر! هذا عجيب منه لانه لا دليل له عليه من كتاب وسنة واجماع
مذيقن و قياس صحيح، والعضو و الطرف منه لا يكون ميتا و لا يكون حكم الجزء حكم الكل
فى جميع المواضع الا بدليل صحيح و ليس ههنا .

ثم قال فى ج ٢ ص ٢٣ من رقم ١٨١ : مسألة : و من غسل ميتا متوليا ذلك
بنفسه او عرك فعليه ان يغتسل فرضا - اه . قلت : عند الاحناف الغسل مستحب خروجا
عن الخلاف كما فى الدر المختار و رد المختار عن فتح القدير و ليس بفرض . قال الحافظ
العيني فى ج ٤ ص ٥٣ من عمدة القارئ : و فى هذه المسألة خلاف فعن علي و ابى هريرة
انهما قالوا : من غسل ميتا فليغتسل ، و به قال سعيد بن المسيب و ابن سيرين و الزهري ،
و قال النخعي و احمد و اسحاق : يتوضأ ، و قال مالك : احب له الغسل ، و استحبه الشافعي ،
و قال (فى) البويطى ان صح الحديث قلت بوجوبه ، و هند عامة اهل العلم لا يغسل
عليه و هو قول ابن عباس و ابن عمر و عائشة و الحسن البصرى و النخعي - اه . و قال
ايضا فى ج ٤ ص ٤٢ من عمدة القارئ ذيل اثر ابن عمر الذى ذكره البخارى تعليقا :
و حنظ ابن عمر رضى الله عنهما ابنا لسعيد بن زيد و حملة و صلى و لم يتوضأ - اه .
و اما حديث الترمذى فقد قال : حدثنا محمد بن عبد الملك بن ابى الشوارب حدثنا
عبد العزيز بن المختار عن سهيل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة عن النبي ﷺ قال :
« على من غسله الغسل و من حملة الوضوء ، يعنى الميت » و قال بحديث ابى هريرة حديث حسن
و قد روى عن ابى هريرة موقوفا ، ثم قال : و قد اختلف اهل العلم فى الذى يغتسل الميت
فقال بعض اهل العلم من اصحاب النبي ﷺ و غيرهم اذا غسل ميتا فعليه الغسل و قال
بعضهم عليه الوضوء . قال مالك بن انس استحب الغسل من غسل الميت و لا ارى
ذلك واجبا و هكذا قال الشافعي . و قال احمد من غسل ميتا ارجو ان لا يجب عليه
الغسل و اما الوضوء فاقبل ما فيه ، و قال اسحاق لا بد من الوضوء ، و قد روى عن عبد الله

ابن المبارك انه قال لا يغتسل ولا يتوضأ من غسل الميت، وقال الترمذى وفي الباب عن علي وعائشة . قلت : كلاهما عند ابى داود وفي الباب عن حذيفة عند البيهقي بإسناد سابق وقال مالك في الفتيه ادركت الناس على ان غاسل الميت يغتسل ، واستحسنه ابن القاسم واشهب وقال ابن حبيب لا غسل ولا وضوء ، وفي التوضيح وللشافعي قولان الحديث هذا والقديم الوجوب ، وبالفعل قال ابن المسيب وابن سيرين والزهرى قاله ابن المنذر وقال الخطابي لا اعلم احدا قال بوجوب الغسل منه ، ووجب احمد واسحاق الوضوء منه . واما التعليق المذكور فقد وصله مالك في موضعه عن نافع ان ابن عمر حنط ابنا سعيد بن زيد وحمله ثم دخل المسجد فصلى ولم يتوضأ ، وروى ابن ابى شيبه عن وكيع عن هشام بن عروة عن ابيه ان ابن عمر كفن ميتا وحنطه ولم يمس ماء . وعن ابى الاحوص عن عطاء بن السائب عن سعيد بن جبير قال قلت لابن عمر اغتسل من غسل الميت ؟ قال : لا . وحدثنا عباد بن العوام عن حجاج عن سليمان بن ربيع عن سعيد بن جبير قال غسلت امي ميتة فقالت لى : سل على غسل ؟ فأتيت ابن عمر فضأله فقال أنجسا غسلت ؟ ثم أتيت ابن عباس فضأله فقال مثل ذلك أنجسا غسلت ؟ وحدثنا عباد عن حجاج عن عطاء عن ابن عباس وابن عمر انها قالوا : ليس على غاسل الميت غسل - انتهى . انظر هذا الاختلاف في غسل الغاسل ! ألم يفهموا هؤلاء الأجلاء الاعلام ورجال العلم النصوص ومعناها فقال ابو حذيفة ومالك والشافعي واحمد واسحاق بهدم وجوب غسله وتقديهم ابن عمر وابن عباس وشعب بن ابى وقاص وعائشة وغيرهم من الصحابة رضى الله عنهم وقال ليس هو بمرض ، وقال الخطابي لا اعلم احدا قال بوجوبه ، وهم متقدمون على ابن حزم القائل بفرضيته ، وما استدلل به على دعواه من الاحاديث والآثار سيأتى الكلام فيه عن قريب .

ثم قال : برهان ذلك ما حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا محمد بن اسحاق بن السليم

حدثنا ابن الاعرابي ثنا ابو داود حدثنا احمد بن صالح ثنا ابن ابى فديك حدثني ابن ابى ذئب عن القاسم بن عباس عن عمرو بن عمير عن ابى هريرة ان رسول الله ﷺ قال : من غسل الميت فليغتسل و من حمله فليتوضأ - اه . قال ابو داود وحدثنا حامد بن يحيى عن سفيان بن عيينة عن سهيل بن ابى صالح عن ابيه عن اسحاق مولى زائدة عن ابى هريرة عن النبي ﷺ بمعناه - اه . قلت : اولاً ان فيه عمرو بن عمير حجازى روى عن ابى هريرة من غسل ميتاً ، و عنه القاسم بن عباس اللهي في التهذيب ج ٨ ص ٨٤ قال الحافظ : قال ابن القطان مجهول الحال ، و قال الذهبي في الميزان تفرد عنه القاسم المذكور - اه ؛ فالحديث ضعيف لا يقوم به الحجة على الفرضية و لو كان مثل هذا الراوى فى استدلال مخالفى ابن حزم لصاح صيحة و اطال لسانه على دأبه و هنا سكنت عنه . و ثانياً قال الحافظ فى الفتح ج ٣ ص ١٠٢ ذيل اثر ابن عمر المذكور فوق : تعلق هذا اثر و ما بعده بالترجمة من جهة ان المصنف يرى ان المؤمن لا ينجس بالموت ، و ان غسله اما هو للتعبد لانه لو كان نجسا لم يطهره الماء و الصدر و لا الماء وحده و لو كان نجسا ما مسه ابن عمر و لغسل ما مسه من اعضائه ، و كأنه اشار إلى تضعيف ما رواه ابو داود من طريق عمرو بن عمير عن ابى هريرة مرفوعاً : من غسل الميت فليغتسل و من حمله فليتوضأ ؛ روايته ثقات الا عمرو بن عمير فليس بمعروف ، و روى الترمذى و ابن حبان من طريق سهيل بن ابى صالح عن ابيه عن ابى هريرة نحوه . و هو معلول لان ابا صالح لم يسمعه من ابى هريرة رضى الله عنه و قال ابن ابى حاتم عن ابيه و الصواب عن ابى هريرة موقوف ، و قال ابو داود بعد تخريجه هذا منسوخ و لم يبين ناسخه . و قال الذهبي فيما حكاه الحاكم فى تاريخه ليس فى من غسل ميتاً فليغتسل حديث ثابت - انتهى ؛ فحديث ابى هريرة فى سنده راو مجهول الحال و هو ضعيف معلول و ابو صالح لم يسمع من ابى هريرة فهو منقطع و لو سلم كل ذلك فهو منسوخ كما قال

ابو داود و النسخ يعلم بأمور منها ترك العمل بالحديث فانه يدل على وجود ناسخ وان لم يطلع عليه - اه عمدة القارى ج ٤ ص ٤٢ . وقال المحقق العيني في ج ٤ ص ٥٣ واجابت الفرقة الثانية بما قال الحاكم عن محمد بن يحيى الذهلى لا نعلم فيمن غسل ميتا فليغتسل حديثا ثابتا ولو ثبت للزمنا استعماله وحديث ابى هريرة روى موقوفا ، وقال ابن ابى حاتم عن ابيه ان رفعه خطأ انما هو موقوف لا يرفعه الثقات ، وقال ابو داود هذا حديث منسوخ ، وقال ابن العربى قالت جماعة اهل الحديث هو حديث ضعيف ، و روى الدارقطنى حديثا صحيحا عن ابن عمر فنا من اغتسل و منا من لم يغتسل - والله اعلم . قلت : فهذا برشدك الى ان غسل الغاسل ليس بواجب كما زعم ابن حزم . وقال فى ج ٢ ص ٤٤٠ من يرضى البارى ذبل اثر ابن عمر المذكور : فيه رد على من زعم وجوب الغسل والوضوء من غسل الميت او حمله - اه ؛ وقال سعد : لو كان نجسا ما مسسته - اه البخارى ؛ قال العيني فى ج ٤ ص ٤٣ : و وصل هذا التعليق ابن ابى شيبة بن يحيى بن سعيد القطان عن الجعد عن عائشة قالت اودن سعد بجنازة سعيد بن زيد و هو بالعقيق فجاءه فغسله وكفنه وحنطه ثم اتى داره فغسل عليه ثم دعا بماء فاغتسل ثم قال انى لم اغتسل من غسله ولو كان نجسا ما غسلته او ما مسسته و لكنى اغتسلت من الحر - اه ؛ فهذا الاثر صريح فى ان الغسل والوضوء من غسل الميت وحمله ليس بواجب والا لم يصل سعد عليه قبل الغسل ولم يقل ما قال بعد الغسل كما لا يخفى فاحفظه ؛ وقال الحافظ فى ج ٣ ص ١٠٢ من الفتح و هو سعد بن ابى وقاص كذاك اخرج ابن ابى شيبة من طريق عائشة بنت سعد قالت اودن سعد - تعنى اباه - بجنازة سعيد بن زيد بن عمرو و هو بالعقيق فجاءه فغسله وكفنه وحنطه ثم اتى داره ثم قال لم اغتسل من غسله ولو كان نجسا ما مسسته و لكنى اغتسلت من الحر ، وقد وجدت عن سعيد بن المسيب شيئا من ذلك اخرج به سمويه فى فوائده من طريق ابى واقد المدنى

قال قال سعيد لو علمت انه نجس لم امسه ، و في اثر سعد من الهوائد انه يذبحى للعالم اذا عمل عملا يخشى ان يلتبس على من رآه ان يعلمهم بحقيقة الامر لئلا يحمله على غير محله - انتهى . و هكذا في عمدة القارئ أيضا .

ثم روى حديث ابى هريرة بسنده من طريق اخرى مرفوعا بلفظ : من غسل ميتا فليغتسل و من حملها فليتوضأ - اه . الكلام في حديث ابى هريرة قد مر قبل ولم يثبت بعد ان قوله فليغتسل ، للوجوب إلخالص او للاستحباب المؤكد و قد سبق البحث من المحقق الغني في ذلك فلو ثبت الحديث لكان دالا على الاستحباب لا على الفرضية و هذا من عجائبات العالم ان فرضية امر عند ابن حزم من حديث ضعيف معلول منقطع موقوف ، ولو كان مثل هذا من جانب المخالف لناد ابن حزم قومه و لقال انه كذب ضعيف لا يقوم به حجة و ههنا مشى ساكتا و كذا المعلق عليه لم يقل شيئا في هذا المقام ! انظر هذا حال برهانه على الدعوى الكاذبة .

ثم قال : و ممن قال بهذا على بن ابى طالب و غيره - اه . قلت : كلام لم يقل على بن ابى طالب رضى الله عنه انه واجب كانه رائض القطعية و فرض متلها و لم يسم غيره هنا و هو يابى بعده . قال : و روينا ذلك من طريق عبد الرحمن بن مهدي عن هشام الدستوائي عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي عن على : من غسل ميتا فليغتسل - اه . قلت : هو منقطع لان ابراهيم لم يثبت لقاءه عليا و قد اعترف بذلك ابن حزم في مواضع من المحلى و لعل هذا لقيه عند ابن حزم و اذا عرض في الشهادة فافهم و اعتبر او نسيه ابن حزم هنا ؛ ثم هو قول صحيح لا قول رسول الله ﷺ و هو غير معتبر عنده ، و الكلام في قوله " فليغتسل " في كونه للوجوب او للنسب و الاستحباب باق بعد . قال : و من طريق وكيع عن سعيد بن عبد العزيز التبرخي عن مكحول ان حذيفة سأل رجلا مات ابوه فقال حذيفة اغسله فاذا فرغت فاغسل - اه . قلت : سعيد بن عبد العزيز التبرخي

اختلط قبل موته وكان يعرض عليه فيقول لا اجيز لا اجيزها - قاله ابن معين و ابو داود و حمزة الكنانى كما فى تهذيب التهذيب ، و مكحول لم يسمع من حذيفة و لكن ارسل عنه و هو مدلس كما فى التهذيب ، و مثل هذه الرواية غير معتبرة عنده بقول فى مثله اما مرسله او مكذوبة او ضعيفة و ههنا ساكت عنه اثم هو قول صحابى غير رسول الله ﷺ ، ثم قوله و اغتسل ، لا يدل على الوجوب لان حذيفة ليس بشارع ، و لم لا يكون محمولا على الاستحباب المؤكد او الذنب ؟ قال : و عن ابى هريرة من غسل ميتا فليغتسل - اه . قلت : هو موقوف و هو ليس بشارع يحكم بايجاب شئ . و عدمه ، و تقدم الكلام فى حديثه . قال و من طريق حماد بن سلمة عن حماد بن ابى سليمان عن ابراهيم النخعي قال كان اصحاب على يغتسلون به يعنى من غسل الميت . قالت : حماد بن سلمة لما كبر ساء حفظه و لذا تركه البخارى اثم ترك ابن حزم هنا الجزء الاخير من قول ابراهيم : كان ابن مسعود و اصحابه لا يغتسلون من غسل الميت : ثم هو فعل اصحاب على اصول ابن حزم لا يعتمر . و يذكر بعده قول ابن مسعود و اصحابه فى خلاف ما رآه من مذهبه .

ثم قال : قال على : و قال ابو حنيفة و مالك و الشافعى و داود : لا يجب الغسل من غسل الميت - اه . قلت : ترك ابن حزم احمد و اسحاق و الثورى و غيرهم انهم قالوا بعدم وجوبه و تقدّمهم ابن عمر و ابن عباس و ابن مسعود و سعد بن ابى وقاص و جابر و اسماء بنت عميس و عائشة رضى الله عنهم قالوا به كما سيذكرهم ابن حزم بعده . اما قال و احسب غيرهم (اى غير اصحاب الظواهر كما قال قبله) و ذكر احتجاجهم بحديث : اما الماء من الماء - الخ) فى ذلك باثر رويناه من طريق ابن وهب قال اخبرنى من اثق به يرفع الحديث الى رسول الله ﷺ قال بلا تنجسوا من موتاكم ، و كره ذلك لهم . و عن رجال من اهل العلم عن سعيد و جابر و ابن مسعود و ابن عباس و ابن عمر انه لا غسل من غسل الميت ، و بحديث رويناه من طريق مالك بن عبد الله بن ابى بكر بن محمد بن

عمرو بن حزم ان اسماء بنت عميس غسلت ابا بكر الصديق فلما فرغت قالت لمن حضرها من المهاجرين: انى صائمة وان هذا يوم شديد البرد فهل على من غسل؟ قالوا: لا. وعن ابراهيم النخعي كان ابن مسعود واصحابه لا يغتسلون من غسل الميت، وبحديث رويناه من طريق شعبة عن يزيد الرشك عن معاذا العدوية سئلت عائشة رضى الله عنها: يغتسل من غسل المتوفين؟ قالت: لا. اه. ثم قال: قال ابو محمد: وكل هذا لا حجة لهم فيه، اما الخبر عن رسول الله ﷺ فى غاية السقوط لان ابن وهب لم يسم من اخبره والمسافة بين ابن وهب وبين رسول الله ﷺ بعيدة جدا. اه. قلت: ابن وهب هو عبد الله بن مسلم القرشى مولاهم ابو محمد المصرى الفقيه صاحب مالك من رجال الستة له عقل ودين وصلاح صحيح الحديث يفصل السماع من العرض والحديث من الحديث ما اصح حديثه واثبتة ثقة صدوق صالح الحديث وهو شيخ اهل مصر من اجلة الناس وثقاتهم حديث الحجاز ومصر يدور على رواية ابن وهب وهو ديوان العلم افقه من ابن القاسم جامع الفقه والرواية والعبادة ورزق من العلماء محبة وحظوة من مالك وغيره اذا رآته المشيخة خضعت له عرض عليه القضاء فحن نفسه ولزم بيته وقرئ عليه كتابه فى احوال يوم القيامة نخر مغشيا عليه فلم يتكلم بكلمة حتى مات: قلت: ومثل هذا الرجل يقول: اخبرنى من اثق به، أفهو يكذب ويقول انه ﷺ قال كذا؟ كلا والله لا يقول الا اذا ثبت وتيقن به انه ﷺ قاله كالشمس فى نصف النهار وان كانت المسافة بعيدة جدا والخبر عند موثق به والثقة يرفع الى النبى ﷺ وشيوخه معروفون بالثقة والعدالة والصدق والصلاح، واهل ابن حزم نسي رواية ابراهيم عن علي ورواية مكحول عن حذيفة وكلاهما لم يسمع من علي وحذيفة كما فى تراجمهما، فتقوله "فى غاية السقوط" باطل، كيف لا وقد روى الحاكم فى المستدرک كما فى ج ۲ ص ۶۰ من عمدة القارئ، فقال اخبرنى ابراهيم بن عصمة قال حدثنا ابو مسلم المسيب بن زهير البغدادى اخبرنا

ابو بكر و عثمان ابنا ابى شيبة قالوا حدثنا سفيان بن عيينة عن عمرو بن دينار عن عطاء
عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ لا تنجسوا موتاكم فان المسلم لا ينجس حياً
و لا ميتاً - قال : صحيح على شرطهما و لم يخرجاه - ١٠٥ ؛ و قال الحافظ فى ج ٣ ص ١٠٢
من فتح البارى ذيل اثر ابن عباس : وصله سعيد بن منصور حدثنا سفيان عن عمرو بن دينار
عن عطاء عن ابن عباس رضى الله عنهما قال : لا تنجسوا موتاكم فان المؤمن ليس ينجس
حياً و لا ميتاً - اسناده صحيح ، و قد روى مرفوعاً أخرجه الدارقطنى من رواية عبد الرحمن
ابن يحيى المخزومى عن سفيان ، وكذلك أخرجه الحاكم من طريق ابى بكر و عثمان ابى
ابى شيبة عن سفيان ، و الذى فى مصنف ابى ابى شيبة عن سفيان موقوف كما رواه
سعيد بن منصور ، و روى الحاكم نحوه مرفوعاً أيضاً من طريق عمرو بن ابى عمرو عن
عكرمة عن ابن عباس رضى الله عنهما - انتهى ؛ و مثله بتغير بسير فى ج ٤ ص ٤٢ من
عمدة القارئ ، و سفيان بن عيينة من شيوخ ابن وهب كما فى ج ٦ ص ٧١ من التهذيب
فيمكن ان مراد ابن وهب بمن اخبره ممن يثق به سفيان بن عيينة فانه رواه مرفوعاً
كما عرفت من الدارقطنى و الحاكم فى المستدرک فلا بعد بينه و بين رسول الله ﷺ فان
بينهما سفيان و عطاء و ابن عباس او عمرو بن دينار و عطاء و ابن عباس فالاسناد صحيح
لا كلام فى رجاله فقول ابن حزم و فى غاية السقوط . لا يُعبأ به و ليس له فى ذلك
حجة الا بالدعوى الكاذبة ، و قد روى النسائى من حديث ابى وائل عن ابن مسعود
رضى الله عنه قال لقينى النبى ﷺ و انا جنب فأهوى الى فقلت : انى جنب ! فقال : ان المسلم
لا ينجس - اه عمدة القارئ ج ٢ ص ٦٠ . و فى غسل يوم الجمعة رد سبعة احاديث
رويت عن سبعة من اصحاب النبى ﷺ مرفوعاً : من توضأ يوم الجمعة فيها و نعت و من
اغتسل بالغسل افضل - الحديث ، و فهنا استدل بحديث ابى هريرة الذى هو ضعيف معلول
منقطع موقوف ، و اين هذا من ذاك ؟ و كذا عن على و حذيفة ^{ثان} ابراهيم و مكحول لم يسمعا

منهما و اوردهما في معرض الاستدلال و لا اقل من التأييد لحديث ابى هريرة الضعيف
المعلول الموقوف - تدبر .

ثم قال : ثم لو صح بنقل الكافة ما كان لهم فيه متعلق لانه ليس فيه الا ان
لا تنجس من موتانا فقط و هذا نص قولنا و معاذ الله ان تنجس من ميت مسلم او ان
يكون المسلم نجسا بل هو طاهر حيا و ميتا - اه . قلت : ليس الكلام هنا في نجاسة المسلم
و طهارته بل الكلام في غسل الغاسل و وضوئه و هو لم يثبت بعد فرضيته ، و ابن مسعود
و ابن عباس و ابن عمر و سعد بن ابى وقاص و عائشة و جابر و اصحاب ابن مسعود
و ابراهيم النخعي و ابو حنيفة و مالك و الشافعي و احمد و اسحاق و من حذى حذوهم
قالوا لا غسل على الغاسل و لا وضوء على الحامل فرضا كالفرائض القطعية ، و لم يرد
حديث صحيح انه فرض عليه و الا يلزم ان المذكورين من الصحابة و غيرهم تاركون
الفرض قصدا و عمدا ، و ترك الفرض كبيرة يكون الرجل فاسقا به و هل يظن المسلم
انهم فاسقون ؟ نعوذ بالله منه ! الا من كان في عقله فتور كابن حزم ، نعم هم قائلون
بالاستحباب و الندب ، و تارك المستحب لا يلام ، و اذا حمل حديث ابى هريرة و اثر على
و حذيفة على الاستحباب فلا يكون خلافا فيما بينهم و لا ياثمون بتركه كما يلزم من
قول ابن حزم المدعى الاجتهاد الباطل و لا يعرف من سوء فهمه نتيجة هذا . فان قلت
ورد في الحديث : انا مدينة العلم و على بابها : قلت : ان صح سلمنا و لا كلام في علمه
و فقاوته و تقدمه لكنك اما سمعت قول عمر بن الخطاب في حق ابن مسعود : كُئِفَ
مِلْيَ علماء ، و بين الباب و البيت المملوء علما فرق ظاهر كما بين السماء و الارض ، و ابن
مسعود صاحب المسواك و المطهرة و التعلين في السفر و الحضر كأنه من اهل البيت ،
و ابو هريرة رضى الله عنه لا و اذى ابن عمر و ابن عباس و عائشة و سعد بن ابى وقاص
رضى الله عنهم في العلم و التفقه فضلا عن ابن مسعود رضى الله عنه فانه بون بعيد

بينهما وكلهم على هدى بأبهم اقتديتم اهتديتم، والجماعة اولى بالآخذ الواحد والاثنين تأمل و تبصر .

ثم قال : وليس الغسل الواجب من غسل الميت النجاسة اصلا لكن كغسل الميت الواجب عندنا و عندهم . قلت : هذه المسألة خلافية شهيرة من ان غسل الميت تعبدى او للنظافة او للطهارة ، وفي الاوجز : اختلفوا في علة الغسل و تفرع على ذلك الخلاف بينهم في فروع مختلفة عديدة ففي شرح المالكية في فروع المالكية غسل تعبدى وقيل للنظافة ، قال الدسوقي كونه تعبدى هو قول مالك و اشهب ، و كونه للنظافة لم يقل به الا ابن شعمان و بنى عليه غسل الذمى فمالك يقول لا يغسل مسلم اياه الكافر و قال الشافعى لا بأس به و به . قال ابو حنيفة و ابو ثور و سبب الخلاف هل الغسل تعبدى او للنظافة فعلى التعبد لا يجوز غسل الكافر و على النظافة يجوز . اهـ . و فى البدائع : اما الماعقول فقد اختلفت فيه عبارات مشايخنا ذكر محمد بن شجاع البلخى ان الآدمى لا يتنجس بالموت فشرب الدم المسفوح فى اجزائه كرامة له لانه لو تنجس لما حكم بطهارته بالغسل كسائر الحيوانات التى حكم بنجاستها بالموت ، والآدمى يطهر بالغسل حتى روى عن محمد ان الميت لو وقع فى البئر قبل الغسل يوجب تنجس البئر ولو وقع بعد الغسل لا يوجب تنجسه فلم انه لم يتنجس بالموت لكن وجب غسله للحديث لان الموت لا يخلو عن سابقة حدث لوجود استرخاء المفاصل و زوال العقل و عامة مشايخنا قالوا ان بالموت يتنجس الميت لما فيه من الدم المسفوح كما يتنجس سائر الحيوانات التى لها دم مسفوح الا انه اذا غسل يحكم بطهارته كرامة له فكانت الكرامة عندهم فى الحكم بالطهارة عند وجود السبب المظهر فى الجملة و هو اظهر . اهـ ما فى الاوجز . و قال العيني فى مباحث الترجمة الثالث فى سبب وجوب غسل الميت فقال بعضهم هو الحدث فان الموت سبب لاسترخاء مفاصله ، و قال الشيخ ابو عبد الله الجرجاني وغيره من مشايخ

العراق انما اوجب النجاسة الموت اذ الآدمى له دم مسفوح كسائر الحيوانات ولهذا يتنجس
البئر بموته فيها، و قال بعض الحنابلة: يتنجس بالموت ولا يطهر بالغسل و يتنجس الثوب الذى
ينشف به كسائر الميتات، وهذا باطل بلا شك وخرق للإجماع - اهـ . و فى الدر المختار : تكره
القرأة عنده حتى يصلى عليه و علة الشربلالى تنزيها للقرآن عن نجاسة الميت لتنجسه بالموت،
قبل نجاسة خبث و قيل حدث، قال ابن عابدين لأن الآدمى حيوان دموى فيتنجس بالموت
كسائر الحيوانات و هو قول عامة المشايخ و هو الاظهر - بدائع، و صححه فى الكافى و يؤيده
اطلاق محمد نجاسة غسالته و عليه فانما يطهر بالغسل كرامة للمسلم و لذا لو كان كافرا نجس
البئر و لو بعد غسله، ثم قال صاحب الدر و لا يعاد غسله و لا وضوؤه بالخارج منه لأن
غسله ما وجب لرفع الحدث لبقائه بالموت بل لتنجسه بالموت كسائر الحيوانات الدموية
الا ان المسلم يطهر بالغسل كرامة له و قد حصل - اهـ تعليق لامع الدرارى ج ٢/
ص ١٠٩ . و قد سبق النقل من فتح البارى ذيل اثر ابن عمر - فتذكره .

ثم قال : كما غسل رسول الله ﷺ و هو اطهر ولد آدم حيا و ميتا - اهـ . قلت
فهل تقدر انت على ان من غسل رسول الله ﷺ اغتسل بعد غسله باتيان رواية
ولو ضعيفة على غسل الغاسل هو فرض عندك اكلا والله لا تقدر عليه، و ان قدرت
ايت به و شغبت به . قال : و غسل اصحابه رضى الله عنهم اذا ماتوا و هم الطاهرون .
الطيبون احياء و امواتا - اهـ . قلت : نعم هم غسلوا بعد موتهم فماذا ؟ فهل ثبت اغتسال
الغاسلين ؟ و هو المقصد من هذه الاطالة بل ثبت خلافه عنهم، و هذا ابن عمر لم يغتسل
و لم يتوضأ و صلى فى المسجد بدون ذلك، و هذا ابن مسعود كان لا يغتسل من غسل
الميت و كذا اصحابه، و هذا سعد بن ابى وقاص اغتسل و بين وجه الغسل أنى اغتسلت
من الحر لامن غسل سعيد بن زيد، و هذا ابن عباس و هذه عائشة و هذا جابر بن
عبد الله كلهم قالوا : لا غسل على الغاسل فرضا، فلا بد من ان يحمل ما روى عن ابى هريرة

بسند ضعيف معلول منقطع موقوف ، و عن علي و حذيفة على الاستحباب حتى لا تتضاد الآثار ، مع ان حذيفة و عليا و ابا هريرة لم يقل واحد منهم انه فرض مثل الفرائض الخمسة ، و قولهم محتمل المعانى ليس بنص محكم فى المقصود فانهم و انصف . و قال : و كفى فى الجمعة و لا نجاسة هنالك فبطل تمويههم بهذا الخبر - اه . قلت : غسل الجمعة تقدم فيه البحث و هو أيضا مختلف فيه ، و دأبه خلط المباحث تهويلا عند المعجز عن اتيان الدليل المحكم و لم يبطل استدلالهم بهذا الخبر بل بطل تلييسك و راح الى الخفاء .

ثم قال : و اما حديث اسماء فان عبد الله بن ابى بكر لم يكن ولد يوم مات ابو بكر الصديق نعم و لا ابوه أيضا . قلت : فاذن ؟ و انت أيضا لم تلد الا بعد خير القرون التى فشا فيها الكذب و الافتراء و التدليس و الخداع و التهويل و التلييس و اتباع الهوى و العجاب بالرأى ، و عبد الله بن ابى بكر مدنى تابعى كثير الاحاديث من اهل العلم رجل صدق ثقة عالم فقيه محدث مامون حافظ حجة فيما نقل و حمل من رجال الستة روى عن ابيه و خالة ابيه عمرة بنت عبد الرحمن و انس و حميد بن نافع و سالم بن عبد الله بن عمر و عباد بن نعيم المازنى و عبد الله بن واقد بن عبد الله بن عمر و عروة و غيرهم . و عنه الزهرى و هشام بن عروة و مالك و ابن جريج كما فى ج ٥ ص ١٦٤ من التهذيب ، فمثل هذا الرجل يكذب و يعزو الحديث الى اسماء من غير وجود ! حاش و كلا ، و قال ابن شهاب ليس فى المدينة مثل عبد الله بن ابى بكر ، و قال مالك : من اهل العلم و البصيرة . و اما ابوه ابو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم الانصارى الخزرجى النجاشى المدنى القاضى و هو أيضا من رجال الستة كما فى ج ١٢ ص ٣٨ من التهذيب ، يروى عن ابيه و عنه ابنه عبد الله و ارسل عن جده عمرو بن حزم ما اضطلع على فراشه منذ اربعين سنة بالليل من محرقى اهل المدينة و ثقاتهم . قال مالك : ما رأيت مثل أبى بكر بن حزم اعظم مردودة و لا اتم حالا و لا رأيت مثل ما ارى . ولى المدينة و القضاء و الموسم

لم يكن عندنا احد بالمدينة عنده من علم القضاء ما كان عند ابى بكر بن محمد بن عمرو بن حزم ، و لاه عمر بن عبد العزيز و كتب اليه ان يكتب له من العلم من عند عمرة بنت عبد الرحمن و القاسم بن محمد و لم يكن بالمدينة انصارى امير غير ابى بكر بن حزم و كان قاضيا ، و قال ابن معين و ابن خراش و الواقدي : ثقة كثير الحديث . و قال ابن سعد فقيه - كما فى التهذيب ج ۱۲ ص ۳۹ فثل هذا يكذب و هو ممن يجمع علم عمرة و القاسم بن محمد فهل يخفى عليه قصة غسل اسماء بنت عميس ابا بكر رضى الله عنهم ا لا ينكره الا من كان فى عقله و فهمه قصوره ، و القاسم بن محمد حفيد ابى بكر الصديق و اسماء بنت عميس رضى الله عنهم .

ثم قال : ثم لو صح كل ما ذكرنا على الصحابة لكان قد عارضه ما روينا من خلاف ذلك عن على و حذيفة و ابى هريرة . قلت : قد عرفت غير مرة ان ابراهيم لم يسمع من على رضى الله عنه فهو منقطع عنه و هو معترف به فى المواضع الاخر من المحلى فكيف يعارض ما ثبت بسند صحيح عن ابن عمر و سعد بن ابى وقاص و ابن عباس و عائشة رضى الله عنهم ا و لو سلم فعارضه ما رواه النخعي عن ابن مسعود و اصحابه كما اعترف به ابن حزم ايضا . و اذا تعارضا تساقطا ، و اثر حذيفة ايضا منقطع فان مكحولا لم يسمع من حذيفة فانه على اصله و دأبه لا يصح الاجتماع به ، و حديث ابى هريرة الصواب فيه انه موقوف و لا يصح الاستدلال به على اصول ابن حزم فانه لا يسمع دون قوله ^{مرفوع} فكيف يحتاج بقول ابى هريرة و حذيفة و على رضى الله عنهم مع الانقطاع و عدم الاتصال و مع كون حديث ابى هريرة ضعيفا معلولا كما سبق مفصلا ! انظر ديدنه انه يظن الضعيف صحيحا و المقطع موصولا و الموقوف مرفوعا ! و هذا من عجائبات الدنيا ثم هو يدعى انه مجتهد - تبصر .

ثم قل : و اذا وقع التنازع وجب الرد الى ما افترض الله تعالى الرد عليه

من كلامه و كلام رسول الله ﷺ و السنة قد ذكرناها بالاسناد الثابت بايجاب الغسل من غسل الميت - اهـ . قات : هذا كذب محض و شنب لا طائل تحته ، لم تثبت السنة بالاسناد الثابت ، قد سبق من فتح البارى ان البخارى اشار الى تضعيف حديث ابى هريرة لان فى اسناده عمرو بن عمير و هو غير معروف ، و قال ابو داود بعد تخريجه : هذا منسوخ ، و ما رواه الترمذى عنه معلول لان ابا صالح لم يسمعه من ابى هريرة ، و قال ابن ابى حاتم عن ابيه الصواب عن ابى هريرة موقوف ، و قال الذهلى فيما حكاه عنه الحاكم فى تاريخه ليس فىمن غسل ميتا فليغتسل حديث ثابت - اهـ ؛ فكيف يدعى و السنة ذكرناها بالاسناد الثابت . فهذه دعوى كاذبة قطعا و خداع محض فلا يثبت الرد الى كلام الله و كلام رسوله و ليس فى كلام الله تعالى ان من غسل الميت فليغتسل او فعله الغسل فرض و الا يكون نجسا دائما ، و لا فى حديث رسول الله ﷺ الصحيح المرفوع الموصول ثبوت الفرضية فكيف يرد إليها ! نعم يرد بعد ذلك الى اولى الامر و هم عند ابن حزم العلماء كما سبق فى الجزء الاول من السيف المجلى ، و العلماء مثل ابن عمر و ابن عباس و ابن مسعود و سعد بن ابى وقاص و جابر و عائشة رضى الله عنهم و من بعدهم قالوا لا غسل عليه ، و عن على و حذيفة و ابى هريرة لم يثبت انهم قائلون بالفرضية مثل الفرائض القطعية فيحمل ما روى عنهم ان ثبت على الاستحباب و الذنب لئلا يقال ان الصحابة آثمون بترك الفرض انعوز بالله منه ، تدبر و تبصر و لا تلتفت الى تهوره و تهويله و جرائمه على الكذب و الخداع .

ثم قال تهويلا على الناس : و كم قصة خالفوا فيها الجمهور من الصحابة لا يعرف منهم مخالف ، و قد افردنا لذلك كتابا ضخما . قلت : هذا أيضا كذب ، لا تجد من الفقهاء و الائمة واحدا به خالف فى المسائل جمهور الصحابة رضى الله عنهم ، و كتابه المفرد لذلك يكون مملواً مثل هذه المكذوبات و الافتراءات و انى أريد أيضا ان أجمع جزءاً

فما خالف فيه ابن حزم جماهير الصحابة و التابعين رضى الله عنهم .
ثم قال : و العجب من احتجاجهم بقول عائشة و هم قد خالفوها فى ايجاب
الوضوء مما مسته النار ، و خالفوا على بن ابى طالب و ابن عباس و ابن الزبير فى ايجاب
الغسل على المستحاضة لكل صلاة او للجمع بين صلاتين ، و عائشة فى قولها تغتسل كل
يوم عند صلاة الظهر و لا يخالف يعرف لهؤلاء من الصحابة رضى الله عنهم ، و مثل هذا
كثير جدا . اهـ . قلت : أتكلم فى هذه المسائل فى مواضعها . و هذا دأبه اذا عجز عن
اتيان الدليل على مدعاه خلط المباحث و ذكر إلزاما على الأئمة انهم خالفوا عليا
و عائشة و ابن عباس و ابن الزبير و غيرهم ، و حاشاكم عن ذلك ، و لا يتركون اقوالهم الا
اذا كان اقوى منهم و اقرب الى التفقه و أليق بالاصول الكلية الشرعية ، و مع هذا
لا يخرجون عن اقوال الصحابة رضى الله عنهم الى غيرهم من التابعين و من بعدهم .
و بالله التوفيق .

وصلت فى الكتابة الى هنا يوم الجمعة الخامس من جمادى الآخرة من سنة
ثمان و ثمانين بعد الالف و ثلاثمائة من الهجرة على صاحبها ألف ألف صلاة و سلام .
و الحمد لله اولاً و آخراً . اللهم اغفر لى ذنوبى و تجاوز عن سيئاتى و كفرها عنى انت غفار
الذنوب و نستار العيوب و قاضى الحاجات و افض حاجتى و اقبل توبتى و عافى و اشفى
انت الشافى لا شفاء الا شفاؤك شفاء لا يغادر سقماً .

وصلى الله على سيدنا محمد إمام المتقين ، خاتم الانبياء و المرسلين . و على آله و أصحابه
أجمعين ، و الحمد لله رب العالمين .



السيف المجلى على المحلى

تأليف العلامة المحدث الفقيه المفتى السيد مهدي حسن
القادرى الشاه جهان بورى

(الجزء الرابع)



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
نَحْمَدُكَ وَنُصَلِّيْكَ عَلَى رَسُوْلِكَ الْكَرِيمِ

كتاب الطهارة

ج ١ ص ٧٢ رقم ١١٠ مسألة: الوضوء للصلاة فرض لا تجزى الصلاة إلا به لمن وجد الماء، وهذا إجماع لا خلاف فيه من أحد - اهـ - قلت: من أين علم هذا إجماع لا خلاف فيه عن أحد؟ وقد عرفت ابن حزم في ج ١ ص ٥٤: والاجماع هو ما يقن من جميع أصحاب رسول الله ﷺ عرفوه وقالوا به ولم يختلف منهم أحد - النخ - ولم يقم عليه برهانا، والكلام معه في المسائل على منواله وجريه على مجراه بالفاظ يستعمل أياها في الأبواب فلا اعتراض علينا - هذا - ثم قال في هذه الصفحة: وأصله قول الله تعالى ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ وَأَيْدِيَكُمْ إِلَى الْمَرَافِقِ وَامْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ وَأَرْجُلَكُمْ إِلَى الْكَعْبَيْنِ﴾ . فيه أمور على طريقته أولا: أن الآية تحكم أنكم إذا قمتم إلى الصلاة فاغسلوا لا قبلها ولا بعدها. وابن حزم قائل أن الوضوء قبل الوقت أيضا جائز كما يأتي، لكن الآية تنفيه. وثانياً ليس في الآية ذكر النية، وما كان ربك نسيا فكيف تكون فرضاً ولم يقل عز وجل أنها فرض أولاً، وما كان ربك نسيا، وأما الحديث فيأتي فيه الكلام.

و ثالثا ليس فيها ذكر الحدث ولا عدمه فهل يكون الوضوء فرضا أيضا عند عدم الحدث .

ثم قال فى ص ٧٣ رقم ١١١ : مسألة : ولا يجزى الوضوء إلا بنية الطهارة للصلاة فرضا و تطوعا ، لا يجزى أحدهما دون الآخر ولا صلاة دون صلاة - اهـ . قلت : قد عرفت أنه ليس ذكر النية فى الآية فكيف لا يجوز الوضوء بدونها ! و حكم فرضيتها من الآية كذب و افتراء على الله تعالى ، نفوذ بالله منه . و حكم الآية عندنا على وجوب الوضوء إذا كانوا محدثين ، و على الاستحباب إذا كانوا طاهرين ، و دخول لفظ الوجوب أو الفرض و الاستحباب جائز تحت لفظ واحد و لا يكون هو مجازا فافهم . ثم قال ابن حزم : برهان ذلك الآية المذكورة . قلت : قد عرفت أن النية ليست مذكورة فى الآية و أن بحث فرضيتها و عدمها ! ثم قال : لأن الله تعالى لم يأمر فيها بالوضوء إلا للصلاة على عمومها و لم يخص صلاة من صلاة فلا يجوز تخصيصها و لا يجزى لغير ما أمر الله تعالى به . قلت : هذا قياس منه و القياس كله باطل ! و ليس اللزوم العقلى بين النية و الوضوء و لم يأمر الله تعالى بذلك فإنه افتراء منه و كذب بحث و إهتان محض ، أعاذنا الله منه . ثم قال : و قال أبو حنيفة يجزى الوضوء و الغسل بلا نية و بنية التبرد و التنظف - الخ . قلت : لم يثبت فرضية النية فى الوضوء و الغسل بنص صريح محكم غير محتمل عند أبى حنيفة و لذا لم يقل بها و لم يأمر رسول الله ﷺ بتوضيها أن الية فرض فى الوضوء و الغسل فانوبها و إلا لا يجوز الوضوء و لا الصلاة به ! إن كنت صادقا فأنت برهان على ذلك و أنت مؤمن ، و لا يقىس هو على إزالة النجاسة بل لعدم وجود النص فى أن النية فرض فى الوضوء . بل استدل على ذلك بقوله تعالى ﴿ و أنزلنا من السماء ماء طهورا ﴾ فلا يحتاج فيه الى النية بل تقع به الطهارة بمجرد استعماله لأنه بطبعه و ذاته فتقع الطهارة بالتبرد و التنظف

والتنظف، و لم يصل ذهن ابن حزم إلى هذا الأصل الأصيل بسبب سوء فهمه الجامد على الظاهرية الخالصة المحضة، وإزالة النجاسة بلا نية من نظائره. ثم قال: ومن قولهم إن النيم لا يحزى إلا بنية - اه. قلت: أما اشتراط النية في التيمم عند أبي حنيفة رضي الله عنه فلان الارض ليست بطبيعتها طهورا وإنما هو بالجعل كما قال عليه السلام جعلت لي الارض مسجدا و طهورا، وإنما يستعمل الجعل فيما ينصرف الشيء عن حقيقته فالارض ليست طهورا بأصلها وإنما جعلت طهورا لهذه الامة كرامة لها، بخلاف الماء فإنه ليس طهورا بالجعل بل انزل على هذه الصفة كما سبق فلذا اشترطنا النية في استعمال التراب دون الماء ليظهر معنى الجعل، نعم لا يكون عبادة إلا بالنية ولا ملازمة بين كونه طهورا وبين كونه عبادة وهذا الفرق بين التراب و الماء لم يدركه ابن حزم لأنه ظاهري لا يصل ذهنه إلى دقائق الفقه و العجب منه أن الامام الأوزاعي، و الحسن بن حي قد سبقا أبا حنيفة رحمه الله تعالى في عدم اشتراط النية و جعل أبا حنيفة هدفا للاعتراض و ذكره مقدما منهما ولذا اشترطنا النية في التيمم لأجل نقص في معنى الطهورية و لم يبين على الصفة التي انزل عليها و إن كان طهورا و طاهرا فصار نظر امامنا أنه أقرب إلى الاطلاق فوضعه تحت المطلق و فوق المقيد و شرط فيه النية اظهارا لدنو رتبته، و لو علم الخصوم و ابن حزم مدرك امامنا لما طعن عليه في هذه المسألة و كذلك الخصوم الآخرون لو علموا مدرك امامنا لم يطعنوا عليه - فانهم و تدبروكن فقيها و لا تكن من الظاهرية. و لم ينفرد أبو حنيفة في ذلك بل ذهب إلى عدم اشتراط النية في الوضوء و الغسل أبو يوسف و محمد و زفر و الثوري و الأوزاعي و الحسن بن حي و مالك في رواية أن الوضوء لا يحتاج إلى النية و كذلك الغسل، و زاد الأوزاعي و الحسن التيمم، و قال عطاء و مجاهد لا يحتاج صيام رمضان إلى نية إلا أن يكون مسافرا أو مريضا - اه عمدة القارئ ج ١ ص ٣٦. فذكر أبي حنيفة و ترك

من ذكروا يشير الى ما فى قلب ابن حزم فى حق ابن حنيفة . و الآية لا تخالفهم لان النية و فرضيتها ليست مذكورة فيها و قد أمر الله بغسل الاعضاء و المسح بالرأس و ابن حزم يزيد من قبله فى الآية النية و فرضيتها فهذا ترميم و اصطلاح منه لكلام الله تعالى فهذا كذب و باطل ، و لا يلام المجتهد فى اجتهاده فأبو يوسف شرط فى الغسل صب الماء من الرأس و لذا قال ابن من انغمس فى بئر لاخراج الدلو و هو جنب لا يخرج من الجنابة لأنه لم يصب الماء على الرأس ، و محمد بن الحسن رحمه الله تعالى لم بشرط فلدا يطهر و قد أقر بنفسه فى بيان الاجتهاد أن المجتهد لا يخلو من اجر واحد فيها مأجوران بأجرين اذا أصابا و بأجر واحد ان لم يصيبا فكيف الاعتراض و الطعن ؟ ثم قال فى الاستدلال على زعمه : قال الله تعالى ﴿ و ما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين ﴾ فتنهى عز و جل أن يكون امرنا بشيء الا بعبادته مفردين له نيائنا بدينه الذى امرنا به ، فعم بهذا جميع اعمال الشريعة كلها - اه . قلت : انه يقيس آية الوضوء على آية التوحيد و ليس فى الايتين ذكر فرضية النية و القياس كله باطل عنده و ان كان حقا فهذا عين الباطل فان الآية الثانية لا مساس لها بآية الوضوء لأن معناها : و ما أمروا الا ليوحدوا الله مخلصين له الدين ، فليس فيها دلالة على اشتراط النية فى الوضوء و الغسل الا فى ذهن ابن حزم و لم يفرق بين التوحيد و امر الوضوء فأبن عمومها هذا كله تهور و تهويل منه . ثم روى بسنده الى البخارى حديث : انما الاعمال بالنيات ، الى أن قال : فهذا أيضا عموم لكل عمل و لا يجوز أن يخص به بعض الاعمال دون بعض بالدعوى - اه . قلت : ما المراد بالاعمال ؟ اذ لا معنى لكون ذوات الاعمال بالنيات لثبوتها حسا و صورة من غير اقتران النية بها فلا بد فيه من التقدير فبعضهم قدر الثواب بدليل قوله فيما بعد : فهجرته الى الله و رسوله ، و هذا هو الثواب و بعضهم قدر الحكم فمعناه ثواب الاعمال او حكم الاعمال بالنيات و قدر بعضهم الصحة لأن متعلقات الظروف

لا تكون الا من الافعال العامة والصحة منها فان الثواب بعد الصحة فمعناه عند صحته الاعمال بالنيات و على هذا فالاعمال عند عدم النيات تصير خالية عن الثواب او باطله ثم بنوا عليه اشتراط النية في الوضوء و من قدر الحكم فهو اولى من غيره لكن لا يقبله الوجدان ، و اما تقدير الثواب او الصحة ففي كل منهما نظر اما الاول فلان تقدير الثواب يؤدى الى تخصيصه في الحديث الاول بالدار الآخرة فان الثواب والعقاب من احكام الآخرة . و الثانى تخصيصه بالطاعات فقط لانها هى التى يثاب عليها بخلاف المعاصى فانها يعاقب عليها . فلو قلنا ثواب الاعمال بالنيات يقتصر الحديث على احكام الآخرة ثم على الطاعات ، و احكام الدنيا و المعاصى يخرج عن فضيلة الحديث و مدلوله و لا تبقى له علاقة بها مع ان الحديث عام فطما فان المعاصى مذكورة فى آخر الحديث صراحة كما قال . و من كانت هجرته الى دنيا - النخ ، فعلم ان الحديث لم يرد فى الطاعات فقط على ان صحته الاعمال و الطاعات هى كونها بحيث يترتب عليها الثواب فاذا خلت عن الثواب فقد بطلت فصار مآل تقدير الثواب و الصحة واحدا فبلازم عليهم ما ازم على من قدر الصحة ايضا ، و اما الثانى أى تقدير الصحة كما زعم ابن حزم و غيره فيؤدى الى تخصيصه ايضا : الاول باحكام الدنيا فان الصحة اسم لاستجماع الشرائط و الأركان بحيث يسقط الفرض عن ذمته و كذا البطلان تقيضه و هما من احكام الفقه و الدار الدنيا و حيثئذ يقتصر الحديث على احكام الفقه و الدار الدنيا و لا يشمل احكام الآخرة ، و لم يدرك ابن حزم هذه الدقبة لانه ظاهرى جامد و قال ما قال ، و الثانى ان من الافعال ما لا يقال فيه صح او بطل فان الصحة تجري فيها فيه بهتان الحلة و الحرمة ، و اما الحرام قطعا او الحلال قطعا فلا يقال فيه أنه صح او بطل ، مثل من قتل رجلا او زنى او سرق فلا يقال فيه أنه صح قتله و زناه و سرقة او بطل . فيكون الحديث ساكتا عن هذه الاحكام و لا ينهم ابن حزم هذا الفرق و لم يصل

ذهبه الى هذا مع أنه عام لجميع الطوائف كما هو زعم أيضا بقوله: فهذا أيضا عموم لكل عمل - اهـ. على أن الصحة وابطالان بهذا الاصطلاح من المصطلحات الحادثة ولا ينبغي أن يحمل الحديث على مصطلحات الفنون بل يجرى على صرافة اللفظ. هذا كلام على شرحهم الحديث، فطار ما قال ابن حزم بأسره أما الكلام على مسائلهم فقال الحنفية أن النية لا تشترط في الوضوء وقالوا بصحته بدونها والحديث وارد عليهم فقال بعضهم أن الحديث إنما ورد في العبادات دون القربات والطاعات ونحن نلتزم أن الوضوء بدين النية لا ينعقد عبادة أما أنه لا يصلح لكونه مفتاحا للصلاة فلا يدل عليه الحديث أصلا. قال الشيخ زكريا الأنصاري: العبادة يشترط فيها النية ومعرفة من يتقرب إليه، والقربة يشترط فيها معرفة من يتقرب إليه دون النية كتلاوة القرآن، والطاعة لا يشترط فيها شيء كالظر الموصل إلى الإسلام، ثم أقول مراعيًا مسائل الدين أجمالًا أن الدين مركب من خمسة أشياء: العبادات والعقوبات والمعاملات والاعتقادات والاخلاق، أما الاخلاق والاعتقادات فالبعث عنها في فروعها والبراق مذكورة في الفقه، أما العبادات فالمقصود منها الصلاة والصوم والزكاة والحج، والنية شرط لصحتها بالاجماع، وأما المعاملات فأيضًا خمسة: مناهات ومعاوضات مالية وخصومات وتركات وأمانات، ولا يشترط النية لصحتها بالاجماع، وأما العقوبات فخمسة أيضًا حد ردة وقذف وزنا وسرقة ونهصاير ولم يشترط فيها النية واحد منهم فإليت شعري كيف زعموا أن الحديث وارد علينا ووافق لهم مع أنهم أخرجوا عنه المعاملات والعقوبات بتمامها أيضًا؟ فلو كان الحديث يرد علينا في الوسائل فقط ورد عليهم في المعاملات والعقوبات - كذا أفاده إمام العصر في فيض الباري بتغير يسير في مواضع.

أما وجه اشتراط النية في التيمم الذي فيه معنى القصد والارادة موجود بوضعه قد تقدم، بخلاف الوضوء فإنه ليس فيه معنى القصد بوضعه بل فيه معنى النظافة

و الوضوء و كذا تقدم وجه اشتراط النية في الوضوء بالنيذ فانه ماء مطلق لكنه ليس كالماء القراح فكأنه بين المطلق والمقيد و كثير من الحقائق ما يدور النظر فيها ولا يزال يتردد ولا يفتن الا بعد اقامة المراتب فالنيذ ان قلنا ماء مقيد فلا يناسب اذواقنا. و ان قلنا انه مطلق فكذلك فانه ليس كالقراح فصار نظر امامنا الى انه اقرب الى الاطلاق فوضعه تحت المطلق و فوق المقيد و شرط فيه النية اظهارا لدنو رتبته و لو علم الخصوم مدرك امامنا لما طعنوا عليه في هذه المسألة، كما تقدم، وهذا كالحقيقة القاصرة تعم عليهم درجتها تحت الحقيقة المطلقة و كذا في المجاز فأقاموا المراتب فجعلوها فوق المجاز و تحت الحقيقة و سموها حقيقة قاصرة، و لو تعمقنا النظر فالتنية مرعية في الوضوء من الماء المطلق أيضا فانهم ان ارادوا بالنية الملفوظة و العبارة المخصوصة قلن يحدوا إليها سيلا، و قد صرح ابن تيمية و غير واحد من العلماء ان التلفظ بالنية لم يثبت عن النبي ﷺ و لا عن واحد من الصحابة و التابعين و لا عن الأئمة الأربعة رحمهم الله تعالى، و ان ارادوا بها النية التي تكون قبل الأفعال الاختيارية فنحن و هم فيه سواء و لا تنكرها اصلا، و النية قبل الصلاة ليست الا ان يعلم بقلبه انه اى صلاة يصلي؟ فكذلك في الوضوء، و لا ارى احدا من الحنفية انه يتوضأ ثم لا يكون له شعور في نفسه انه يتطهر ام لا؟ فالتنية امر قلبي لا مناص عنها في الأفعال الاختيارية، و ان ارادوا بها زائدا على هذا القدر فليس إليه ايماء في الحديث و لا حرف و لا شيء، و جملة الكلام ان النية التي لا تصح العبادات و الأعمال بدونها لا تزيد على ما قلنا و هي توجد في وضوء الحنفية و الشافعية و الظاهرية من ابن حزم و من معه سواء بسواء فأين الخلاف؟ و اين الإرادة؟ و اين ظهور ابن حزم على ابي حنيفة؟ و الأصل ان الحديث لم يرد في وجود النية و عدمها كما يشعر به تفاريحهم و انما ورد في بيان الفرق بين النية الفاسدة و الصحيحة فقال «من كانت هجرته الى الله و رسوله - الخ»

فهذه نية صحيحة وقال . ومن كانت هجرته الى دينا يصيبها أو امرأة يتزوجها ،
 فهذه نية فاسدة فالحديث فصل بنفسه آخر ما اجمله أولا وصرح بأنه لم يرد في بيان
 حكم الاعمال التي فيها النية والتي ليست فيها النية بل جاء ابيان مشقة النية الصحيحة
 ومفسدة النية الفاسدة وللتنبية على ان الاعمال ربطا بالنيات فلا يغتر احد بحس علانيته
 مع قبح سريرته . فان الله لا ينظر الى صوركم و اعمالكم ولكن ينظر الى قلوبكم
 و نياتكم ، وهذا الذى يناسب بعلوم النبوة ، اما الكلام فى الصحة و البطلان و الجواز
 و الكراهة فانما هو وظيفة الاجتهاد ، و ما يجب عليه التنبية من جهة النبوة ، هذا لأن
 رجلا يصلى طول ايله و يصوم طول نهاره و يجاهد بنفسه و ماله و يهيج و يسمى ومع
 ذلك لا يزن عمله عند الله جناح بعوضة اذا كان لغرض من الاغراض الدنيوية ،
 وهذا كله لفساد سريرته ، و يكون رجل آخر فلا يكون له عمل صالح يذكر فياس
 من مغفرته ثم يخرج له بطاقة و تؤذن لسائر اعماله الطالحة فيزنها فيرجحها و هذا الحسن
 طويته و طيب نيته حتى أن الاعمال قد تغلب بالنيات حسنات كما انها قد تغلب بها
 سيئات ، قال تعالى ﴿ اولئك الذين يبدل الله سيئاتهم حسنات ﴾ و الحاصل ان بركة
 الاعمال و محققها تنوط بالنيات على نحو ما عند ابن ماجه فى باب التوفى على العمل
 سمعت رسول الله ﷺ يقول : انما الاعمال كالوعاء اذا طاب اسفله طاب اعلاه
 و اذا فسد اسفله فسد أعلاه - و اسناده ضعيف (قلت لكن يعمل به فى الفضائل كما
 فى المستدرک للحاكم عن احمد و ابن معين و على بن المدينى و يحيى بن سعيد القطان
 رحمهم الله تعالى) و كما فى الحاشية : الا لم يترشح بما فيه ، و الظاهر عنوان الباطن ، فتنزع
 الاعمال و تلونها تدور بالنيات و ليس عمل إلا وله صبغ نيته ان خيرا فخير و ان
 شرا فشر فالنية الصحيحة مشرة للبركات و توجب النماء فى الاعمال ، و الفاسدة تمحق
 الاجور و تحبط الاعمال و مثل هذا قد قص الله سبحانه ﴿ من كان يريد الحياة الدنيا

و زيتها نوف إليهم أعمالهم فيها و هم فيها لا يبخسون أولئك الذين ليس لهم في الآخرة
 (إلا النار) فتنى على من كان نيته مكذبا أنه قد حبط عمله و قال تعالى ﴿ كَالَّذِي يَنْفَقُ
 مَالَهُ رِثَاءَ النَّاسِ وَ لَا يُؤْمِنُ بِاللّهِ وَ الْيَوْمِ الْآخِرِ فَنُفِلَ كَثْلُ صَدَقَاتِهِ عَلَيْهِ تُرَابٌ فَأَصَابَهُ
 وَابِلٌ فَتَرَكَ صُلْدًا ﴾ (و مثل الذين ينفقون أموالهم ابتغاء مرضات الله و تثبيتا من
 أنفسهم كمثل جنة بربوة أصابها وابل فآتت أكلها ضعفين) و لما انكشف الغطاء
 عن وجه المقصود و ظهر أن الحديث ورد في جميع أنواع الأعمال، و لم يختص بحكم
 دون حكم و أنه لم يتعرض إلى ما فيه نية و ما ليست فيه تلك و لكنه جاء مادحا
 لمن نوى نية حسنة و قادحا فيمن نوى نية فاسدة فحبط عمله علم أن ما ليس فيه نية
 خارج عن متناول الحديث و أن الحديث لا مساس له بموضع النزاع فينبغي أن
 يفوض صحة الوضوء بالنية و عدمها إلى الاجتهاد و ما يدل ذلك على أن الحديث عام كما قلت
 . ما قال البخاري نفسه ج ١ ص ١٢ باب ما جاء أن الأعمال بالنية و الحسبة و لكل
 أمرى ما نوى فدخل فيه الإيمان و الوضوء و الصلاة و الزكاة و الحج و الصوم
 و الأحكام - الخ، ثم لما كان الحديث عاما عندى فينبغي أن يكون التقدير أيضا
 كذلك كالتاء و الزكاة و العبرة و الثمرة و الحسبة فمداء نماء الأعمال و زكاؤها و عبرتها
 و حسبتها بالنيات، و لست أريد من العبرة و الحسبة التفهيم لئلا يرجع الكلام إلى
 موضوعه بالنقض بل أريد على حد قوله ﷺ « إنما الأعمال بالخواتيم، و في لفظ
 « العبرة بالخواتيم، أو ما سواها من الألفاظ التي تدل على اعتناء جانب الموافق و عدم
 البطلان بجانب المخالف و هذه الألفاظ كلها كذلك و كان تقدير الألفاظ إليك بعد
 ما عرفت حقيقة المراد فهناك ثلاثة أشياء العمل و النية و الغاية فأشار إلى الأول بقوله
 « فمن كانت هجرته، فالهجرة عمل و إلى الثاني بقوله « إلى الله، فهو نية و إلى الثالث
 بقوله « فهجرته إلى الله و رسوله، وهو غاية، و كذلك في الجملة الثانية - انتهى

ما افاده امام العصر في الكلام على الحديث المذكور في فيض الباري و قد بقي امور كثيرة مفيدة جدا بمتعلقات الحديث من افاداته فعليك بفيض الباري . فقد ظهر لك من هذا البحث الطويل ان الحديث لا تعاق له بموضع النزاع و إنما اوردته ابن حزم لاجل عدم فهمه منشأ الحديث في محل النزاع و هو كما ترى باطل بحسب و تفديرها بالصحة ا. الطلان كما زعم غلط فاحش .

ثم قال ابن حزم في ج ١ ص ٧٤ : و اما قياسهم ذلك على إزالة النجاسة فباطل لانه قياس و القياس كله باطل ، و لو كان القياس حقا لكان هذا منه عين الباطل لوجوه - اه . قلت : قد عرفت فيما تقدم من بحث القياس ان القياس كله ليس بباطل بل هو معترف بان الصحابة رضی الله عنهم قد قاسوا و اجتهدوا و قد شاع القياس و الراى في زمن التابعين أيضا فكيف يكون كله باطلا و هو يقىس في مواضع كثيرة ا و لم نقس على إزالة النجاسة كما ظهر من شرح الحديث المذكور . ثم قال في بطلان القياس : منها ان يقال لهم ليس قياسكم الوضوء و الغسل على إزالة النجاسة بألى من قياسكم ذلك على التيمم الذى هو وضوء في بعض الاحوال أيضا . قلت : اولم يدرك ان في التيمم معنى القصد و الارادة في طبعه بخلاف الوضوء و الغسل ا و ان الارض ليست بطبعها طهورا بل جملا بخلاف ماء الوضوء و الغسل فانه بذاته طهور فلا يقاس احدهما على الآخر - فافهم . ثم قال : و كما قسم التيمم على الوضوء في بعض الاحوال يلوغ المسح الى المرفقين - الخ . قلت : لم نقسه عليه بل هو ثابت باقتضاء النص من آية التيمم بل بدلالته و قد ورد في حديث عائشة و جابر و ابن عمر رضی الله عنهم صراحة و ضربة للدين الى المرفقين او الذراعين كما يحىء في بحث التيمم . فهو ثابت بالنص لا بالقياس . و بعد شرح الحديث المذكور و عرفاك بحقيقة معناه الصحيح هذه الوجوه كلها غير موجهة بل باطلة . ثم قال : فهلا قسم الوضوء على

على التيمم فانه لا يجزى كل واحد منهما الا بنية لان كليهما طهر للصلاة - اه . قلت :
 الفرق بينهما قدم من ان احدهما طهور طبعاً و ثانيهما طهور جعلاً فلا يجوز قياس
 احدهما على الآخر ، و التيمم بالتراب صار طهراً عند عدم وجود الماء و عدم قدرته
 على استعمال الماء لا على الاطلاق كالماء الطهور فانه يجوز الوضوء به على كل حال
 وجد التراب أو لا فبينهما بون بعيد و فرق شديد ، ولم يدرك ابن حزم الفرق بين
 الجعل طهوراً و بين الطهور طبعاً و ذاتاً . فانا لله و انا اليه راجعون ، ثم نسأله مرة
 ثانية : ماذا اردت بالنية الملقوطة لمخصوصة ؟ ولم يثبت عنه عليه السلام مدة عمره . انه نالها بها
 و لا عن أحد من الصحابة و التابعين و لا عن الائمة الاربعة و غيرهم من الكبراء
 الفقهاء ، و ان اردت بها النية التى تكون قبيل الافعال الاختيارية فنحن و انت فيه
 سواء لا نشكرها اصلاً ، و النية قبل الوضوء و الغسل و الصلاة ليست الا ان يعلم بقلبه
 انه يتوضأ او يغسل او اى صلاة يصلى و لا يكون له شعور بأن يتطهر ام لا
 فانها امر قلبى لا مخلص عنها فى الافعال الاختيارية و هى توجد فى وضوء الحنفية
 فكيف نشكرها ابن حزم و يلزم الاحناف . ثم قال ابن حزم : فان قالوا ان الله تعالى
 قال ﴿ قُتِمُوا صَعِيداً طَيِّباً ﴾ و لم يقل ذلك فى الوضوء ، قلنا نعم فكان ما ذا ؟ كذلك
 قال تعالى ﴿ اِذَا قُمْتُمْ إِلَى الصَّلَاةِ فَاغْسِلُوا وُجُوهَكُمْ ﴾ فصح انه لا يجزى فى ذلك الغسل
 الا للصلاة بنص الآية - اه . قلت : قلنا نعم فكان ما ذا ؟ و ليس فيه ان النية فرض
 او لا يجوز الوضوء او غسل الاعضاء الا بالنية و الا تكون الصلاة باطلة ، و ما كان
 ربك نبياً اثم لم يقل احد كذلك و هو اخترعها من قبله ثم اعترض عليه - تدبر .
 ثم قال : و الوجه الثانى ان دعواهم ان غسل الجاسة يجزى بلا نية باطل ايس كما قالوا
 بل كل تطهير لنجاسة امر الله تعالى به على صفة ما فانه لا يجزى الا بنية و على تلك
 الصفة - اه . قلت : فى اى آية من القرآن امر الله تعالى ان ازالة النجاسة لا تجزى

الا بالنية وبتلك الصفة ١ و قد قال تعالى ﴿ و ثيابك فطهر ﴾ و ليس فيه ان تطهير الثوب لا يكون الا بالنية فهذا اقتراء منه على الله تعالى - معاذ الله منه . ثم قال : يقول رسول الله ﷺ من عمل عملا ليس عليه امرنا فهو رد ، و قد ذكرناه باسناده قبل - الخ . قلت : هذا قياس و القياس و القياس كله باطل ، و ليس في الحديث ان ازالة النجاسة لا تكون الا بالنية و لم يقل رسول الله ﷺ ان من ازال النجاسة و لم ينو فهو عمل ليس عليه امرنا فهو رد ، و اورد ابن حزم الحديث في غير موضع النزاع و افترى بذلك عليه ﷺ فهذه جسارة منه تدبرحق التدبر . ثم قال : فظهر فساد احتجاجهم و عظم تناقضهم في الفرق بين الوضوء و الغسل و بين التيمم و الصلاة و غير ذلك من الاعمال بلا برهان و اختلافهم في الجنب ينغمس في البئر كما ذكرنا بلا دليل - اه . قلت : قد ظهر مما فصلنا الحديث بطلان قوله بعدم فهم مقاصد الشريعة و عدم درك دقائق مناشى موارد النصوص فانه بلا برهان و دليل لا يعاب به و قد ذكرت وجه انغماس الجنب في البئر فتذكره . لانه مجتهد فيه و لكل واحد منهم لا اقل من اجر عند الله تعالى كما اعترف بنفسه فيما سبق - والله اعلم .

ج ١ ص ٧٤ رقم ١١٢ ذكر فيها مسألة الوضوء قبل الوقت و بعده انه يجزى و قال بعض الناس لا يجزى الوضوء و لا التيمم الا بعد دخول وقت الصلاة ، و قال آخرون يجزى الوضوء قبل الوقت و لا يجزى التيمم الا بتر الوقت و قال آخرون الوضوء و التيمم يجزيان قبل الوقت - اه . قلت : التيمم مع وجود الماء و القدرة على استعماله للصلاة لا يجوز قبل الوقت ، فانه مبنى على عدم وجدان الماء بنص الكتاب كما قال الله تعالى ﴿ فلم نجدوا ماء فتيمموا صعيدا طيبا ﴾ و عدم الوجدان لا يتحقق في اكثر الاحوال الا بعد دخول وقت الصلاة كما لا يخفى . ثم قال ص ٧٥ مجيبا عن احتج بآية الوضوء على عدم اجزاء الوضوء قبل دخول الوقت : و هذا لا حجة لهم فيه بل هو حجة عليهم كافية لان الله تعالى لم يقل اذا الى صلاة فرض ولا اذا دخل وقت صلاة فرض

فقمتم اليها بل قال عز وجل و اذا قمتم الى الصلاة ، فمعم تعالى ولم يخص - الخ . قلت : الكلام هنا في جواز الوضوء قبل الوقت لا الكلام في فرضية الصلاة و التطوع فاعرض عن الاصل و مشى الى غيره و لم يقل عز وجل في الآية اتم توضعوا قبل الوقت او يجزى لكم الوضوء و التيمم قبل الوقت بل قال اذا قمتم الى الصلاة في الوقت الفرض او التطوع سواء كنتم محدثين ام لا فاغسلوا وجوهكم . ثم قال : و قد اجمع اهل الارض قاطبة من المسلمين على ان صلاة التطوع لا تجزى الا بطهارة - الخ . قلت : 'اجماع اهل الارض قاطبة على شيء محال عند ابن حزم فكيف قال : هنا قد اجمع اهل الارض قاطبة ؟ راجع ج ١ ص ٥٤ في تعريف الاجماع رقم ٩٦ و هذا مالا يختلف احد في انه اجماع و هم كانوا حينئذ جميع المؤمنين لا مؤمن في الارض غيرهم و من ادعى غير هذا هو اجماع كلف البرهان على ما يدعى و لا سبيل اليه - اهـ . و راجع رقم ٩٧ و رقم ٩٨ من ص ٥٤ الى ص ٥٥ . و لا كلام في الصلاة بل في الوضوء قبل الوقت و هو خلط المبحث ثم مشى على سبيل القياس و القياس كله باطل عنده فكيف اختاره هنا ؟ و امله نسي ما قد ذكره من قبل - تأمل .

٣- ج ١ ص ٧٦ رقم ١١٣ : مسألة : فان خلط بنية الطهارة للصلاة أو للتبرد أو لغير ذلك لم تجز الصلاة بذلك الوضوء - اهـ . قلت : لم يرد في القرآن و الحديث انه لا تجوز الصلاة بهذا الوضوء و لم يثبت ذلك عن الصحابة رضي الله عنهم انه اذا نوى الطهارة للصلاة و نوى التبرد أو النظافة أو غيرهما لا تجوز الصلاة بهذا الوضوء بسبب الخلط ، و ان كان النقل في ذلك بسند ثابت فهات به ١ و لا سبيل اليه قط و ان عزي ذلك الى الله عز وجل او الى رسوله او الى اولى الامر فيكذب و افترى عليهم على منواله و ليس عنده إلا قياس و رأى و هو باطل ، فان قلت انه أقام عليه برهانا بقول الله عز وجل ﴿ وما أمروا الا ليعبدوا الله مخلصين له الدين حنفاء ﴾ فمن مزج بالنية التي امر بها بنية لم يؤمر بها فلم يخلص الله تعالى العبادة بدينه ذلك و اذا لم يخلص فلم يأت بالوضوء

الذى امره الله تعالى . قلت : هذا ليس برهانا الا فى زعمه فان الآية المذكورة وردت فى التوحيد لا فى الوضوء و الطهارة و ما فرع عليها فهو قياس و رأى منه و هو باطل عنده كيف يستدل بالبطل على دعوى كاذبة ا ، ما الفرق بين هذه المسألة و بين ما قال بعد : ؟ فلو نوى مع ضوئه للصلاة ان يعلم الوضوء من بحضرته أجزته الصلاة به - اه . فى كليهما مع نية الوضوء نيته غيره فلم يخلص لله تعالى العبادة كما امر بها فلم يأت بالوضوء الذى امره الله تعالى به ، و ما قال بعده فى تعليقه بقوله : لان تعليم الناس الدين مأمور به اه . فهذا قياس منه و هو باطل كله فان الخلط و المزج فى كليهما موجود و ليس عليه حجة من قرآن و لا حديث و لا اجماع متيقن و لم ينقل عن صحابى و ليس له سلف فى ذلك الا رأيه فقط - هذا . و الله تعالى اعلم .

٤ - ج ١ ص ٧٧ رقم ١١٤ : مسألة : و لا تجزى النية فى ذلك و لا فى غيره من الأعمال الا قبل الا بتداء بالوضوء او بأى عمل كان متصلة بالابتداء به لا يحول بينهما . قلت قل او كثر - اه . قلت : لو علم الناس بعد النية هل يجزى ذلك فان تعليم الناس الدين مأمور به - تأمل ، ثم ذكر فى برهانه مقدمات كل منها منطوية فيه و قاس و القياس كاه باطل عنده و لم يقدر على اثبات قرآن او سنة او قول صحابى و انت تعلم انه لا يسمع دون قول رسول الله ﷺ و لا يكون قول ابى بكر و عمر و عثمان و على رضى الله عنهم عنده حجة و ان قال ﷺ . عليكم بسنتى و سنة الخلفاء الراشدين عضوا عليها بالنواجذ - الحديث ، و هو مأمور به و داخل تحت قوله تعالى ﴿ ما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ ، كذا غيرهم من الصحابة بقوله . اصحابى كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم - الحديث ، كما فى المشكاة و اسناده فى كفاية الخطيب فراجع .

٥ - ج ١ ص ٧٧ رقم ١١٦ قال : و قراءة القرآن و السجود فيه و مس المصحف و ذكر الله تعالى جائز كل ذلك بوضوء و بغير وضوء و للجنب و الحائض - اه .

قلت : خاط فيها المسائل المختلفة الاحكام و اطل فيها ، و قراءة القرآن عن ظهر القالب للحدث بالحدث الاصغر جائز عندنا و عند جماهير العلماء و مس المصحف للحدث حرام عندنا مطلقا سواء كان مس حروفه او بياضه . قال فى الدر المختار : و يحرم به اى بالاكبر و بالاصغر مس مصحف اى ما فيه آية كدرهم و جدر الا بغلاف متجاف غير مشرز او بصرة به بفتى و حل قلبه بعود - اه . و المراد بالصرة ما كانت من غير ثيابه التابعة له و تقلب اوراق المصحف بعود و نحوه لعدم صدق المس عليه - اه رد المحتار . و قال الحافظ العيني فى باب قراءة القرآن بعد الحدث بعد شرح حديث ابن عباس رضى الله عنهما فى بيان استنباط الاحكام ج ١ ص ٨٣ : الاول قال ابن بطال : فيه رد على من كره قراءة القرآن على غير طهارة لمن لم يكن جنباً ، و هو الحجة الكافية فى ذلك لانه عليه الصلاة و السلام قرأ العشر الآيات بعد قيامه من النوم قبل الوضوء - اه . و فى ج ١ ص ٣٤ من البدائع : و اما الاحكام المتعلقة بالجنبان فما لا يباح بالحدث فعليه من مس المصحف بدون غلافه و مس الدراهم التى عليها القرآن و نحو ذلك لا يباح للجنب من طريق الاولى لان الجنب اغلظ الحديثين و لا يباح للجنب قراءة القرآن عند عامة العلماء و قال مالك يباح له ذلك ، وجه قوله ان الجنبان احد الحديثين فيعتبر بالحدث الآخر و انه لا يمنع من القراءة كذا الجنبان ، و لنا ما روى ابن النجى رحمته الله كان لا يحجزه شىء عن قراءة القرآن إلا الجنبان ، و عن عبد الله بن عمر رضى الله عنهما عن النبي ﷺ انه قال : لا تقرأ الحائض و لا الجنب شيئا من القرآن ، و ما ذكر من الاعتبار فاسد لان احد الحديثين حل الفم و لم يحل الآخر فلا يصح اعتبار احدهما بالآخر ، و يستوى فى الكراهة الآية التامة و ما دون الآية عند عامة المشايخ - اه . و قد قال رسول الله ﷺ لا يمسه القرآن إلا طاهر ، رواه النسائي فى كتاب الديات من حديث عمرو بن حزم و ابو داود فى المراسيل و ابن حبان فى صحيحه و الحاكم فى مستدركه و رواه الطبرانى

في معجمه و الدارقطني في سننه و احمد في مسنده و ابن راهويه و البيهقي في سننه و رواه
 عبد الرزاق مرسلًا في مصنفه و في تفسيره كذا في التخریج ، و عن ابن عمر رضي الله عنهما
 رواه الطبراني في معجمه و الدارقطني في سننه و البيهقي من جهته في سننه قال قال النبي
 ﷺ لا يمسه القرآن الا طاهر ، و من حكمه من حرام رواه الحاكم في كتاب الفضائل من استدرك
 و ابن راي ، الدارقطني و البيهقي في سننهما و قال الحاكم صحيح الاسناد ، و عن عثمان ابن ابي
 العاص ان رسول الله ﷺ قال لا يمسه القرآن الا طاهر ، رواه الطبراني في معجمه كذا
 في تراجمه . و هذه الاحاديث بشد بعضها بعضا و قال بها جماهير العلماء فتنهض حجة
 بقدر حاجتها ابن حزم كلها براه ، و منها بعضها صحيح او حسن يكفي للاستدلال على منع
 غير المتوضئ من مس المصحف ، و الفرق بين المحدث بالحدث الأصغر و بين المحدث بالحدث
 الأكبر ظاهر ، و ان كان خفي على ابن حزم فان الملائكة لا تدخل بيتا فيه الجنب كما
 ورد في الحديث . و أمر بغسل جميع البدن بخلاف غير المتوضئ و نهى عن قراءة القرآن
 و غيره من الفرق بينهما .

قال ابن حزم في ج ١ ص ٧٨ فأما من منع الجنب من قراءة شيء من القرآن
 فاحتجوا بما رواه عبد الله بن سبرة عن علي بن ابي طالب رضي الله عنه ان رسول الله
 ﷺ لم يكن يحضره عن القرآن شيء ليس الجنابة . قال : و هذا لا حجة لهم فيه
 لأنه ليس فيه نهى عن ان يقرأ الجنب القرآن و اما هو فعل منه عليه السلام لا يلزم .
 اه . قلت : او لم يقل الله عز و جل ان لقد كان لكم في رسول أسوة حسنة () او لم
 يقل () أطيعوا الله و أطيعوا الرسول () فلم يخص عز و جل اطاعة الرسول بالقول
 دون الفعل بل هو عام ، او لم يقل () فاتبعوني بحبيكم الله . و الاتباع عام سواء كان في القول
 او الفعل و غير ذلك عن الآيات فابن حزم يخالف هذه الآيات فهو مخالف لله عز و جل ،
 و الحديث المذكور رواه الترمذي و النسائي و ابو داود و ابن ماجه و لفظ الترمذي

كان يقرئنا القرآن على كل حال ما لم يكن حياءً قال الترمذی : حدیث حسن صحیح و صححه أيضا ابن حبان و ابن السکن و عبد الحق و البغوی فی شرح السنه و قال ابن خزيمة هذا الحديث ثلث رأس مالى ، و قال شعبه ما احدث بحديث احسن منه ، و رواه الطحاوی و ابن خزيمة و ابن حبان و الحاكم و البزار و الدارقطنی و البيهقی - نيل الاوطار ، و قد وردوا القرآن ما لم يصب احدكم جنابة فان اصابته فلا و لا حرفا ، قيل هو غير مرفوع بل موقوف على على رضى الله عنه الا انه اخرج ابو يعلى من حديث على قال رأيت رسول الله ﷺ توضأ ثم قرأ شيئا من القرآن ثم قال : هكذا لمن ليس بجانب ، فأما الجنب فلا و لا آية ، قال الهيثمى رجاله موثقون - اه . وهذا فعل و قول ، و هو صالح للاستدلال على التحريم و بعضه حديث على موقوف عليه و هو ايضا فى حكم المرفوع فبطل نهوض ابن حزم ، و عن ابن عمر عن النبي ﷺ قال : لا يقرأ الجنب و الحائض شيئا من القرآن ، رواه ابو داود و الترمذی و ابن ماجه و الطحاوی ، قال الحافظ الطحاوی فى ص ۵۳ / من شرح معاني الآثار : و فى حديث على رضى الله عنه بيان فرق ما بين قراءة القرآن و ذكر الله تعالى فى حال الجنابة (و رواه من طرق قبل هذا) و قد روى ايضا فى النهى عن قراءة القرآن فى حال الجنابة ما حدثنا ابن ابى داود قال ثنا عبد الله بن يوسف قال ثنا اسمعيل بن عباس عن موسى بن عقبة عن تافع عن ابن عمر قال قال رسول الله ﷺ لا يقرأ الجنب و لا الحائض القرآن ، حدثنا ابن ابى داود قال ثنا عمرو بن خالد ح و حدثنا روح بن الفرغ قال ثنا ابن بكير قال ثنا عبد الله بن لميعة عن عبد الله بن سليمان عن ثعلبة بن ابى السكوند عن مالك بن عبادة الغافقى قال : اكل رسول الله ﷺ و هو جنب فأخبرت عمر بن الخطاب فخرنى الى رسول الله ﷺ فقال : يا رسول الله ان هذا اخبرنى انك اكلت و انت جنب ا قال : نعم اذا قوضأت اكلت و شربت و لكنى لا أصلى و لا أقرأ حتى أغتسل ، فى هذين الاثرين منع الجنب من قراءة القرآن و فى

احدما منع الحائض من ذلك ، ثبت بما فى هذين الحديثين مع ما فى حديث على انه لا بأس بذكر الله و قراءة القرآن فى حال الحدث غير الجنابة و ان قراءة القرآن مكروهة فى حال الجنابة و الحيض ثم روى الحديث سنده عن عبد الله بن علقمة بن الفغواء عن ابيه ناسخا لما رواه فى اول الباب ، ثم قال : ثبت بذلك ان حديث ابى الجهم و حديث ابن عمر و ابن عباس و المهاجر منسوخة كلها و ان الحكم الذى فى حديث علي متأخر على الحكم الذى فيها - اه . ثم قال : و قد روى عن عمر رضى الله عنه فى منع الجنب ايضا من قراءة القرآن ما يوافق ما قلنا ، حدثنا ابراهيم بن محمد الصيرفى قال ثنا عبد الله بن رجاء قال ثنا زائدة عن الأعمش عن شقيق عن عبيدة قال كان عمر يكره ان يقرأ القرآن و هو حنث . حدثنا فهد قال ثنا عمر بن حفص قال ثنا ابى قال ثنا الأعمش فذكر مثله باسناده ، فهذا عندنا اولى من قول ابن عباس لما قد وافقه بما قد روينا عن رسول الله ﷺ فى حديث علي بن ابى طالب و ابن عمر رضى الله عنهما و ابى موسى و مالك بن عباد و هو قول ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد و حماد . الله تعالى - اه . ثم روى آثارا اخرى لتأييد ما قلنا مفصلا فليراجع . و حديث علي ابن ابى طالب ، اقرؤا القرآن ما لم يصب احدكم جنابة ، فان اصابته فلا و لا حرفا واحدا ، اخرج به الدارقطى و قال صحيح عن علي - اه ، و سنده فى ج ١ ص ٢٩٦ من نصب الرابسة . و حديث ابن عمر رضى الله عنهما قالوا انه قول ابن عمر ، قال الحافظ : و صحيح ابن سيدة طريق المغيرة ، أخطأ فى ذلك فان فيها عبد الملك بن مسleme و هو ضعيف فلو سلم منه لصح اسناده . و ان كان ابن الجوزى ضعفه بمغيرة بن عبد الرحمن فلم يصب فى ذلك فان مغيرة ثقة - اه . فانظر الى هذا الاختلاف الواحد منهم يضعفه بعبد الملك و الآخر يضعفه بمغيرة ، و الزار يقول : سبب ضعفه تفرد موسى ابن عقبة و الآخرون بتكلمون فى اسمعيل بن عياش ان روايته عن الحجازيين ضعيفة

و بعضهم قالوا ان المرفوع ضعيف و الموقوف على ابن عمر صحيح - خذ هذا الاختلاف و تأمل فيه . و فى ج ١ ص ٣٤٧ من فتح البارى : و لم يصح عند المصنف شيء من الأحاديث الواردة فى ذلك و ان كان مجموع ما ورد فى ذلك تقوم بالحجة عند غيره لكن اكثرها قابل للتأويل و اورد المصنف اثر ابراهيم (و هو النخعي) إشعاراً بأن منع الحائض من القراءة ليس مجمعا عليه و قد وصله الدارمى و غيره بلفظ : اربعة لا يقرؤن القرآن : الجنب و الحائض و عند الخلاء و فى الحمام ، الا الآية و نحوها للجنب و الحائض ، و روى عن مالك نحو قول ابراهيم ، و روى عنه الجواز مطلقا و روى عنه الجواز للحائض دون الجنب و قد قيل انه قول الشافعى فى القديم - اه . ثم تكلم فى اثر ابن عباس و حديث ام عطية و حديث ابى سفيان فى قصة هرقل ، ثم قال : و قد اجيب عن منع ذلك و هم الجمهور بأن الكتاب اشتمل على اشياء غير الآيتين فاشبه ما لو ذكر بعض القرآن فى كتاب الفقه أو فى التفسير فانه لا يمنع قراءته . لا مسه عند الجمهور لانه لا يقصد منه التلاوة ، و نص احمد انه يجوز مثل ذلك فى المكاتبة لمصلحة التبايع و قال به كثير من الشافعية ، و منهم من خص الجواز بالقليل كآلية و الآيتين ، و قال الثورى لا بأس ان يعلم الرجل النصرانى الحرف من القرآن عسى الله ان يهديه و اكره ان يعلمه الآية هو كالجنب ، و عن احمد اكره ان يضع القرآن فى غير موضعه ، و منه إن رجي منه الهداية جاز و الا فلا ، و قال بعض من منع لا دلالة فى القصة على جواز تلاوة الجنب القرآن لأن الجنب انما منع التلاوة اذا قصد ما و عرف أن الذى يقرؤه قرآنا اما لو قرأ فى ورقة ما لا يعلم انه من القرآن فانه لا يمنع ، و كذلك الكافر - انتهى ملقطا و مختصرا . و فى ج ١ ص ٣٤٨ : و فى جميع ما استدل به (اى فى الجواز) نزاع يماثل ذكره و لكن الظاهر من تصرفه ما ذكرناه ، و استدل الجمهور على المنع بحديث على : كان رسول الله ﷺ لا يحجبه من القرآن شيء ليس الجنابة - رواه اصحاب السنن و صححه

الترمذى و ابن حبان و ضعف بعضهم بعض رواته و الحق انه من قبيل الحسن يصلح للحجة لكن قيل فى الاستدلال به نظر لانه فعل مجرد فلا يدل على تحريم ما عداه ، و اجاب الطبرى عنه بأنه محمول على الاكل جمعا بين الأدلة ، و اما حديث ابن عمر مرفوعا ، لا تقرأ الحائض و لا الجنب شيئا من القرآن ، فضعيف من جميع طرقه - اهـ . قلت : تذكر ما قنت فيه قبل و كل واحد من الرجال و النساء من الصحابة كان يعلم ان الجنب لا يقرأ القرآن و يمنع عنه بدل عليه ما رواه الدارقطنى فى سننه من قصة عبد الله بن رباحة مع زوجته فابها راته يطا جارية له فغارت عليه فوجدته نائما فجلست على صدره و هددته بالقتل فقال ابن رباحة : ما جامعتها و انت تعلم ان الجنب لا يقرأ القرآن و انا اقروء ، فجعل يقرأ اشعارا يريها كأنه يقرأ قرآنا و لم تكن فائرة فحسبته قرآنا و ارسلته ، فدل على ان القرآن كان ممنوعا على الجنب عندهم بحيث كان يعلمه من قرأه من لم يقرأ فدل على ان هذه القصة على ان الجنب ليس له ان يقرأ القرآن ، و البخارى اخرج قطعة من هذه القصة فى قيام الليل فراجعها ، و الحافظ العيني فى شرح البخارى لم يزد شيئا على ما نقلته من الروايات راجع ص ١٠١ - ١٠٣ من الجزء الثانى من عمدة القارى فقال : واعلم ان البخارى ذكر فى هذا الباب ستة من الآثار الى هنا و استدلل بها على جواز قراءة الجنب و فى كل ذلك مناقشة ورد عليه الجمهور بأحاديث وردت بمنع الجنب عن قراءة القرآن - اهـ . ثم ذكر حديث على و ابن عمر و جابر رضى الله عنهم و كلام المخالفين فى حديث ابن عمر و غيره ؛ و لا نمل من هذا التطويل فانه لا يخلو من الافادة .

ثم قال ابن حزم ج ١ ص ٧٨ بعده : و لا بين عليه السلام انه انما يمتنع من قراءة القرآن من اجل الجنابة - اهـ . قلت : لما قال على فى حديثه لم يكن يحجه او يحجزه من قراءة القرآن شئ فى سياق نفي النكرة ليس الجنابة بمنزلة الاستثناء بمعنى غير الجنابة

فصار الامتناع من اجل الجنابة ، و على فقيه باب مدينة العلم من اهل اللسان فهم من ذلك الامتناع من اجل الجنابة و به قال هو نفسه كما روى عنه ، و اعترف به ايضا ابن حزم قبله ، و معه عمر بن الخطاب رضى الله عنهما كلاهما من الخلفاء الراشدين داخلين في قوله عليه السلام ، و سنة الخلفاء الراشدين و اقتدوا من بعدى ابا بكر و عمر ، و داخلان تحت قوله تعالى ﴿ ما آتاكم الرسول فخذوه ﴾ و بالآية المذكورة استدل الامام الشافعى رحمه الله تعالى و ادخل قول عمر رضى الله عنه في مسألة الزنور في الاحرام في الآية و أقسم عليه : و الله اجيبك بالقرآن ! ثم تلى الآية ثم روى سنده حديث : اقتدوا - الخ ، ثم قال : قال عمر بن الخطاب لا يجب الفدية بقتل الزنور في الاحرام كما في كنز العمال من باب الفضائل . ثم قال ابن حزم : و قد يتفق له عليه السلام ترك القراءة في تلك الحال ليس من اجل الجنابة - اه . قلت : لا بد لذلك من النقل و لا يسمع دون قوله عليه السلام . ثم ذكر إلزاما امورا تتعاق بفعله عليه السلام لا تعاق لها بالمتعارف فيه الاتهويله فقط . ثم قال : و قد جاءت آثار في نهى الجنب و من ليس على طهر عن أن يقرأ شيئا من القرآن و لا يصح منها شيء و قد بينا ضعف اسانيدها في غير موضع - اه . قلت : قد بينت ان بعضا منها صحيح او حسن صالح للحملة و لا اقل ان المجموع صالح له من كما قال الحافظ في الفتح ، فقله هذا رجما بالغيب باطل كما لا يخفى . ثم قال : ولو صحت لكنت حجة على من يبيح له قراءة الآية التامة او بعض الآية لانها كلها يهيى عن قراءة القرآن للجنب جملة - اه . قلت : لا تكون حجة عليهم كما هو ذكره بعده . ثم شغب و قال : واما من قال يقرأ الجنب الآية او نحوها او قال لا يتم الآية الا بالاجزاء للحائض و منع الجنب فأقوال فاسدة لأنها دعاوى لا يعضدها دليل من القرآن ولا من سنة صحيحة ولا سقيمة و لا من اجماع و لا من قول صاحب ولا من قياس سديد لأن بعض الآية و الآية قرآن بلا شك - اه . قلت : استدل من اباح ما دون الآية للجنب

بما رواه احمد في مسنده ص ١١٠ حدثنا عائد بن حبيب حدثني عامر بن السمط عن
 ابي غريف الهمداني قال : اتى على بوضوء فمضمض و استنشق ثلاثا و غسل وجهه ثلاثا
 و غسل يديه ثلاثا و زراعيه ثلاثا ثم مسح برأسه ثم غسل رجليه ثم قال هكذا رأيت
 رسول الله ﷺ توضحا ثم قرأ شيئا من القرآن ثم قال هذا لمن ايس بجنب فأما الجنب فلا
 ولا آية - اهـ : فهذه سنة موجودة و قول صاحب ايضا فبطل قول ابن حزم انه لا دليل من
 سنة صحيحه ولا سقيمة ، و الدارقطني في ج ١ ص ٤٤ و البيهقي في ج ١ ص ٥٩ رواه موقوفا
 على علي بنير هذا اللفظ عن عامر بن السمط ثنا ابو الغريف الهمداني قال كنا مع علي
 رضى الله عنه في الرحبة فخرج الى اقصى الرحبة فوالله ما ادرى أ بولا أحدث أم غائطا
 ثم جاء فدعا بكوز من ماء فغسل كفيه ثم قبضهما اليه ثم قرأ صدرا من القرآن ثم قال :
 اقرؤا القرآن ما لم يصب احدكم جنابة فاذا اصابه فلا ولا حرفا واحدا - اهـ . قال
 الدارقطني هو صحيح عن علي اهـ نصب الراية ج ١ ص ١٩٦ . وفي سنن البيهقي عن
 عامر بن السمط عن ابي الغريف عن علي في الجنب قال لا يقرأ القرآن ولا حرفا ، روى
 ابو اسحاق عن الحارث عن علي قال اقرأ القرآن على كل حال ما لم تكن جنبا ، و هو
 قول الحسن و النخعي و الزهري و قتادة ، و يذكر عن ابن عباس انه قال لا بأس ان
 يقرأ الجنب الآية ونحوها و روى عنه انه قال الآية و الآيتين - اهـ . قلت :
 فان عباس صحابي انه يقول انه لا بأس ان يقرأ الجنب الآية و الآيتين فكيف قال
 ابن حزم لا من صحابي ١ و الحديث المرفوع عن علي و الموقوف عليه و اثر ابن عباس
 يرد على ابن حزم و يبطل قوله الفاسد ، ثم قوله "ولا رأى سديد" ايضا باطل فان
 الطحاوى قد ذهب إلى القراءة بما دون الآية لها و منع المكروخى عنها مطلقا ، قال امام
 العصر كما في ج ١ ص ٢٧٩ من الفيض : قلت : و لعل نظر الطحاوى ان التحدى لما
 لم يقع الا بالآية فالاعجاز يكون فيها بخلاف المفردات فانها مستعملة فيما بينهم ايضا

فلا اعجاز فيها و لذا لم يقع التحدى بها، على انا لو منعنا عنها يلزم الحجر عن التكلم لان هـردات القرآن و مفردات كلامهم سواسية و هذه حقيقة عظيمة راعها الطحاوى و نبه عليها حيث دل على ان ما دون الآية و مفرداتها لا يسمى قرآنا و لا يكون له حكمه فيجوز قراءته و مسه . و لو لم يدل عليه لبقينا في حيرة و لم ندر ان ما دون الآية قرآن ام لا ، و الذى يسبق الى الذهن فى الظاهر ان مجموعه قرآن بما فيه فيكون كل لفظ قرآنا و يشكل الأمر فيه على ان القرآن لا يطلق على ما دون الآية بل يقال له انه من القرآن و جزء منه و هو معنى ما فى المشكاة فضل فيه القرآن على الأذكار مع ان جل الأذكار جزء من القرآن فجعلها من كلام الله و لم يجعلها كلام الله بعينه فدل على ان الاعجاز فى قيام هيئة الآية و تلك الكلمات لما لم تكن آية كاملة لم تكن معجزة فلم تكن كلام الله فاحتطت درجاتها منه - اهـ . ثم اقول ان المراد بالآية ما تكون تامة المعنى و يمكن تجزئتها على تمامية المعنى و الا تكون كذلك لا تكون آية و يباح للجنب و الحائض تافضها فانها تكون كلمة لا آية من القرآن بل كلمة منه و لا يطلق عليه القرآن - تدبر و تأمل فيه و لا تنس انه عندنا يمنعان منه اذا قرأ بطريق التلاوة . و ان كانت بطريق الذكر فيجوز و لا بد من اشتغالها على مضمون الذكر و المراد به الذكر باللسان لا القلبى لانه فكر لغة و هو الذى يعرفه اهل اللغة هو الذكر باللسان جهرا كان او سرا ، و فى البدائع ج ١ ص ٣٨ : و يستوى فى الكراهة الآية التامة و ما دون الآية عند عامة المشايخ ، و قال الطحاوى : لا بأس بقراءة ما دون الآية و الصحيح قول العامة لما روينا من الحديثين من غير فصل بين القليل و الكثير و لأن المنع من القراءة لتعظيم القرآن و محافظة حرمة ، و هذا لا يوجب الفصل بين القليل و الكثير فيكره ذلك كله لكن اذا قصد التلاوة . فأما اذا لم يقصد بأن قال بسم الله ، لافتتاح الاعمال تبركا او قال الحمد لله ، للشكر فلا بأس

به لانه من باب ذكر اسم الله تعالى و الجنب غير ممنوع عن ذلك - اه . قلت :
قد تقدم في حديث على و اثر ابن عباس اجازة الآية او الآيتين هو مستدل الطحاوى
رحمه الله فافهم ، و هو المروى عن ابراهيم النخعى و هو الذى عزاه الطحاوى الى
ابى حنيفة و ابى يوسف و محمد رحمهم الله ، و صرحوا بأن الحافظ الطحاوى اعرف بمذهب
اهل العراق من غيره .

ثم قال ابن حزم فى ج ١ ص ٧٩ : و ايضا فان من الآيات كلمة واحدة مثل :
و الضحى ، و مدهامتان ، و العصر ، و الفجر . قلت : هى و ان كانت آيات لكنها
ليست بتامات المراد و المعنى لكونها اقسام لا بد لها من جواب القسم و اذا ضم اليها
جواب القسم و جزؤه تكون آيات تامة كالة و لا يمكن نصف و الضحى و العصر
و الفجر و نحوها فلا يكون ما دون آية و لا يكون معنى صحيحا ، و مع ذلك و ان قصد
الجنب تلاوتها منع منه . و فى الدر المختار مع رد المختار : و يحرم به تلاوة قرآن اى
ولو بعد المضمضة كما بأتى و فى حكمه منسوخ التلاوة على ما سنده كره ، ولو دون آية
على المختار اى من المركبات لا المفردات فانه يجوز للحائض المعلقة تعليمه كلمة كلمة
يعقوب : قوله على المختار اى من قولين مصححين ؛ ثانيهما انه لا يحرم ما دون
آية و رجحه ابن الهمام بأنه لا يعد قارئاً ما دون آية (اى اذا لم تكن تامة المعنى -
فافهم) فى حق جواز الصلاة و كذا هنا ، و اعترضه فى البحر نبعا للحلية بأن الاحاديث
لم تفصل بين القليل و الكثير ، و التعليل فى مقابلة النص مردود - اه . و الاول قول
الكرخى و الثانى قول الطحاوى ؛ اقول : و محله اذا لم تكن طويلة ، فلو كانت طويلة كان
نصفها كآية لانها تعدل ثلاث آيات ذكره فى الحلية عن شرح الجامع لفخر الاسلام
فلو قصد الدعاء قال فى العيون لا بى الاث قرأ الفاتحة على وجه الدعاء او شيئا من
الآيات التى فيها معنى الدعاء و لم يرد القراءة لا بأس به ، و فى الغاية انه المختار و اختاره

الحلوانى لكن قال الهندوانى لا ائقى به و ان روى عن الامام ؛ و استظهره فى البحر
تبعاً للحنية فى نحو الفاتحة لانه لم يزل قرآنا لفظا و معنى معجزا متحدى به بخلاف بحر
الحمد لله ، و نازعه فى النهر بأن كونه قرآنا فى الأصل لا يمنع من اخراجه عن القرآنية
بالقصد ، نعم ظاهر التقييد بالآيات التى فيها معنى الدعاء يفهم ان ما ليس كذلك كسورة
ابى لهب لا يؤثر فيها قصد غير القرآنية لكن لم ار التصريح فى كلامهم - اه . اقول :
قد صرحوا بأن مفاهيم الكتب حجة و الظاهر ان المراد بالدعاء ما يشمل الثناء لأن
الفاتحة نصفها ثناء و نصفها الآخر دعاء فقول الشارح : او الثناء من عطف الخاص على
العام - اه ، او افتتاح امر كقوله : بسم الله ، لافتتاح العمل تبركا - بدائع اه ، او التعليم ،
فرق بعضهم بين الحائض و الجنب بأن الحائض مضطرة لانها لا تقدر على رفع حدثها
بخلاف الجنب و المختار انه لا فرق ، نوح - اه ، و لقن كلمة كلمة حل فى الاصح
هو المراد بقول المنية « حرفا حرفا » كما فسر به فى شرحها او المراد مع القطع بين كل
كلمتين . هذا على قول الكرخى ، و على قول الطحاوى تعلم نصف آية - نهاية و غيرها ،
و نظر فيه فى البحر بأن الكرخى قائل باستواء الآية و ما دونها فى المنع و اجاب فى
النهر بأن مراده بما دونها ما به يسمى قارئاً و بالتعليم كلمة كلمة لا يسمى قارئاً - اه .
و يؤيده ما قدمناه عن اليعقوبية . بقى ما لو كانت الكلمة آية كـ صـ ، و وقـ ، نقل نوح
آفندى عن بعضهم انه ينبغى الجواز ، اقول : و ينبغى عدمه فى « مدهامتان » تأمل - اه ، حتى
لو قصد بالفاتحة الثناء فى الجنازة لم يكره - اه . ^{بـ}تفريع على مضمون ما قبله من ان القرآن
يخرج عن القرآنية بقصد غيره - اه ، الا اذا قرأ المصلى قاصدا للثناء فانها يحزبه لانها فى
محلها فلا يتغير حكمها بقصده - اه ، استثناء من المضمون المذكور ايضا و المراد بالمصلى
الصلاة الكاملة ذات الركوع و السجود - اه ، حكمها و هو سقوط واجب القراءة بها
بقصده الثناء - اه ما فى الدر المختار و رد المختار .

ثم قال ابن حزم و منهم اياه من قراءة (و الفجر و ليل عشر و الشفع و الوتر)
او منعهم له من اتمام «مُدْهَامَتَان» لعجبا . قلت : لا عجب الا في سوء فهمك من تسوية درجة
القرآن و الاذكار و عدم الفرق بين قصد القراءة و عدمه و عدم الفرق بين النلاوة و غيرها .
ثم قال : و كذلك تفرقةهم بين الحائض و الجنب بأن امر الحائض بطول فهو محل لانه
ان كانت قراءتها للقرآن حراما فلا يبيحها طول امرها ، و ان كان ذلك بها حلالا فلا
معنى للاحتجاج بطول امرها - اه . قلت : ان انقطاع الحيض ليس في اختيارها بخلاف
الجنب فان الغسل في اختباره ، مع ذلك انها معلنة يجب عليها اداء فريضة التعليم فهي
مضطرة الى التعاميم لاداء حق الفريضة العائدة عليها و لا يعلم مدتها الى عشرة ايام فاذا
اختاروا تعاميمها الاضمار كلمة كلمة و حرفا حرفا جمعا بين الامرين من اداء حق التعليم
و منع قراءة القرآن لها في الاختيار و عدمه - فافهم .

ثم روى بسنده عن ربيعة (و هو الراي شيخ الامام مالك) قال لا بأس ان
يقرا الجنب القرآن - اه . قلت : هذا من عجائبات العالم انه يعتقد و يقول في كل
وضع لا يُسمع قول احد دون قول رسول الله ﷺ و هنا يستدل بقول ربيعة الذي
هو ادنى من الصحابة ! ثم هو قول مجتهد لا يكون حجة على مجتهد آخر و على بن ابي
طالب و عمر بن الخطاب يقولون لا يجوز للجنب قراءة القرآن و هما من الراشدين
المهدين فقولهما اقوى و احرى في الباب من قول ربيعة بمراتب . ثم روى بسنده
عن ابن المسيب سألته حماد عن الجنب هل يقرأ القرآن ؟ فقال : و كيف لا يقرأ و هو في
جوفه - اه . قلت : فيه اولا ان في سنده يوسف بن خالد السمطي فانه سكّته عنه
و قد قال يحيى بن معين : كذاب زنديق لا يكتب حديثه ، و كذلك كذبه الفلاس
و ابو داود و ضعفه الشافعي و ابن قانع و الساجي ، و قال ابن حبان كان يضع الاحاديث
على الشيوخ - اه ، ان كان مثل هذا الرجل في سند المخالف لصاح صباح الحر و هنا

الجم في فيه لجام الباطل؛ ثم لو سلم فهو ايضا قول تابعي مجتهد لا يرازي قول علي وعمر رضي الله عنهما ولا يكون حجة على المجتهدين الآخرين في اجتهادهم. ثم هو كيف قبله وهو خلاف اعتقاده؟ وهو حديث ضعيف دأثر في المكتب. ثم روى بسنده الى يوسف السمتي عن نصر الباهلي قال كان ابن عباس يقرأ البقرة وهو جنب - اه. قلت: فيه يوسف السمتي وقد علمت ما فيه، وشيخه نصر الباهلي ان كان هو القصاب ابو جزى الباهلي فهو ضعيف اشد الضعف و ترجمته في لسان الميزان مبسوطة، ثم هو يروى عن قتادة و حماد بن ابى سليمان ولم ير احدا من الصحابة فهذا منقطع، بينه وبين ابن عباس مفاوز، ولو كان في اسناد المخالف لصاح ابن حزم و هنا ساكت، ثم هو فعل ابن عباس رضي الله عنهما يعارضه قوله في المنع عن القراءة للجنب كما مر من سنن البيهقي، وفي الفعل احتمالات، والقول حكم و فتوى للغير كان راجحا على الفعل، ثم هو من اعجب المعائب ان فعله عليه السلام ليس بلازم عنده للعمل به فكيف يلزم فعل ابن عباس رضي الله عنهما! ثم يعارضه قول عمر و علي وهو مقدم على فعل ابن عباس مع وجود النص الصحيح واقتدوا من بعدى ابا بكر و عمر، ومع قوله عليه السلام: انا مدينة العلم و علي بابها، فالحاصل ان اثر ابن عباس ضعيف منقطع و فعل غير لازم و معارض لقوله و قول عمر و علي فلا يعتبر فاستدلال ابن حزم به غريب جدا و هذا كله من قبيل ﴿ اذا اختلفوا على الناس يستوفون و اذا كالوهم او وزنوهم يخسرون ﴾ فويل لهم ثم و ويل لهم. ثم روى بسنده عن حماد بن ابى سليمان قال سألت سعيد بن جبير عن الجنب يقرأ فلم ير به بأسا و قال ليس في جوفه القرآن - اه. و قال: وهو قول داود و جميع اصحابنا - اه. قلت: سعيد بن جبير تابعي لا يعتبر عنده قوله دون قول رسول الله ﷺ ولا يعارض قول عمر و علي و ابن عمر رضي الله عنهم و هم اقدم و أعلم و أفضل منه بمراتب

فقولهم مقدم عليه . مع ان مجموع الاحاديث صالح للحجة كما سبق - هذا .
 ثم قال ابن حزم في ج ١ ص ٨٠ : واما سجود القرآن فانه ليس صلاة اصلا - اهـ .
 قلت : لم يقل احد من الفقهاء انه صلاة فهذا خداع و تلبيس منه بل قالوا انها
 جزء من اجزاء الصلاة فكانت معتبرة بسجودات الصلاة فكل ما هو شرط جواز
 الصلاة من طهارة الحدث و هي الوضوء و الغسل و طهارة النجس و هي طهاره
 البدن و الثوب و المكان و مكان السجود و طهارة مكان القيام و القعود فهو شرط
 جواز السجود من التلاوة ، و بين كونها صلاة و بين كونها جزء من الصلاة فرق
 كبير لا يخفى على البليد فضلا عن الذكي الفهم ، ولعل ابن حزم لا يفرق بينهما
 او لا يفهم الفرق بينهما وهذا كما ترى . ثم روى بسنده من طريق النسائي حديث
 ابن عمر مرفوعا : صلاة الليل و النهار^(١) مثنى مثنى ، و قد صح عنه عليه السلام انه قال
 : الوتر ركعة من آخر الليل ، فصح ان ما لم يكن ركعة تامة او ركعتين فصاعدا فليس

(١) في ج ٢ ص ٢٩٨ من فتح الباري : و قد تنقب هذا الاخير بأن اكثر ائمة الحديث اتوا
 بهذه الزيادة و هي قوله : و النهار ، بأن الحفاظ من اصحاب ابن عمر لم يذكروها عنه ، و حكم النسائي
 على راويها بأنه اخطأ فيها و قال يحيى بن معين من على الازدى حتى اقبل منه و ادعى يحيى بن
 سعيد الانصارى عن نافع ان ابن عمر كان يتطوع بالنهار اربعا لا يفصل بينهما ، و لو كان حديث
 الازدى صحيحا لما خالفه ابن عمر يعنى مع شدة اتباعه ، رواه عنه محمد بن نصر في سؤالاته لكن
 روى ابن وهب باسناد قوى عن ابن عمر قال : صلاة الليل و النهار مثنى مثنى ، موقوف اخرجه ابن
 عبد البر من طريقه فامل الازدى اختلط عليه الموقوف بالمرفوع فلا تكون هذه الزيادة صحيحة
 على طريقة من يشترط في الصحيح ان لا يكون شاذا ، و قد روى ابن أبي شيبة من وجه آخر عن
 ابن عمر انه كان يصلى بالنهار اربعا اربعا و هذا موافق لما نقله ابن معين - انتهى . فالخلاص ان
 هذه الزيادة ليست في الحديث المرفوع ، تأمل - منه غفر له .

مسألة والسجود في قراءة القرآن ليس ركعة ولا ركعتين فليس صلاة وإذا ليس هو
 صلاة فهو جائز بلا وضوء ولا جنب والحائض والى غير القبلة كسائر الأذكار - اهـ .
 قلت : اولا في ج ٣ ص ٤٠٣ من عمدة القارى ان الترمذى لما رواه سكت عنه الا انه
 قال اختلف اصحاب شعبة فيه فرفعه بعضهم ورواه الثقات عن عبد الله بن عمر عن النبي ﷺ
 ولم يذكروا فيه صلاة النهار ، وقال النسائي هذا الحديث عندي خطأ وقال في سننه
 الكبرى اسناده جيد الا ان جماعة من اصحاب ابن عمر خالفوا الأزدي فيه فلم يذكروا
 فيه النهار منهم سالم و نافع و طاوس ، والحديث في الصحيحين من حديث جماعة عن
 ابن عمر و ليس فيه ذكر النهار ، وقال الدارقطني في رواية محمد بن عبد الرحمن بن ثوبان
 عن ابن عمر مرفوعا ، صلاة الليل والنهار مثنى مثنى غير محفوظ وإنما يعرف صلاة
 النهار عن يعلى بن عطاء عن علي البارقي عن ابن عمر وقد خالفه نافع وهو احفظ
 فذكر ان صلاة الليل مثنى مثنى والنهار أربعة ، فان قلت قال الذهبي سئل ابو عبد الله
 البخاري عن حديث البارقي هذا أصحح هو ؟ قال : نعم ، وقال ابن الجوزي هذه زيادة
 من ثقة فهي مقبولة ، قلت : لو كان هذا صحيحا لخرج البخاري هنا ، وقال يحيى كان
 شعبة يثني هذا الحديث وربما لم يرفعه وروى ابراهيم الحنيني عن مالك و الثوري عن
 نافع عن ابن عمر يرفعه « صلاة الليل والنهار مثنى مثنى » قال ابن عبد البر رواية الحنيني
 خطأ ولم يتابعه عن مالك احد - اهـ . قلت : فهل اشار اليه ابن حزم وذكره بزيادة
 والنهار ، او الترمذى والنسائي والدارقطني وابن عبد البر كلهم قالوا ان زيادة النهار ، خطأ ،
 وان كان مثل هذا الاختلاف في استدلال المخالف نادى جهارا انه خلاف الحديث
 لم يثبت من الشريعة وكذب باطل - هذا . و قلت ثانيا ان في الحديث الذي رواه ليس
 فيه ذكر سجود القرآن ولم يقل رسول الله ﷺ ان سجود القرآن من غير طهارة يجوز
 فاسجدوا بدون الوضوء ايضا فالحديث لا مساس له في المتنازع فيه ، وثالثا انه لم يقل

احد انه صلاة بل قالوا انه جزؤا الالم يتوقف عليه تمامية الركعة و مدارها و سجود القرآن شبيه في التعظيم و التقرب بسجدة الصلاة فلا بد له من الطهارة، و راعا انه لم يقدر على انبان برهان على ذلك بل احتاج الى مقدمات ثم فرع عليها سجود القرآن و هو عين انقياس و القياس كله باطل عنده فلا يلتفت الى رأيه و احتجاده ليس له دليل من قرآن ولا سنة ولا من اجماع متيقن . ثم اعلم ان الحديث المذكور . صلاة الليل مثنى مثنى . و الوتر ركعة من آخر الليل . حديث واحد لا حديثان و صنيع ابن حزم يدل على انه حديثان و لذا قال بعده : و قد صح عنه عليه السلام الوتر ركعة من آخر الليل . و القطعتان مختصرتان من الحديث المطول نبه على ذلك امام العصر في املائه و قال و قد صرح الزمخشري في الفائق ان مثنى ، ههنا مجرد عن معنى التكرار و معناه اثنين فقط و لذا احتجج الى تكريره ولا هو معدول من اثنين اثنين - كما في فتح التقدير ، و ان كان هو نافعا في مسألة التطوع لكنه بضرا في مسألة الوتر - ه . قلت : في ج ٢ ص ٣٩٨ من فتح الباري : قوله . مثنى مثنى ، اى اثنين اثنين و هو غير منصرف لتكرار العدل فيه - بحاله صاحب الكشف ، و قال آخرون للعدل و الوصف . و اما اعادة مثنى ، فللمبالغة في التأكيد - اه . قلت . و امام العصر نقله من الفائق للزمخشري - تدبر . و خامسا لزيادة البصيرة انه عليه السلام مدة عمره لم يصل ركعة واحدة من الوتر الذى لا يكون قبلها شفعاء بل صلى دائما ثلاث ركعات من الوتر اوضحت ذلك عائشة رضى الله عنها عند ابى داود و غيره و هذا البحث خارج عن الموضوع و باقى في مسألة الوتر مفصلا ان شاء الله تعالى فلا يجوز لكونها اعظم عبادة الى غير القبلة كما زعم ابن حزم .

نم قال ابن حزم : ولا فرق اذ لا يلزم الوضوء الا للصلاة فقط اذ لم يأت بايجابه لغير الصلاة قرآن ولا سنة ولا اجماع ولا قياس - اه . قلت : رأيت ان صلاة الجنابة

ليس فيها قراءة ولا ركوع ولا سجود ولا تشهد ولا قعود هل يجوز اداؤها بغير طهارة لأنها ليست ركعة ولا ركعتين فليست بصلاة على اصولك في زعمك الفاسد ! وقد قالوا لا تؤدي الا بطهارة فكذلك سجود القرآن وهو شبيه بالركن الاعظم في الصلاة لأن السجدة لا تكون الا لله تعالى بنص الكتاب لا تسجدوا للشمس ولا للقمر و اسجدوا لله الذي خلقهن ﴿ و قد قال جعفر بن ابى طالب رضى الله عنه حين دخل مع حزبه على النجاشي : انا لا نسجد الا لله ؛ مجيبا عن قوله : لم لا يسجدتم لى ؟ كما فى السير و كتب الحديث أو لم يقرع سمعك ، لأمرت المرأة ان تسجد لزوجها ، وهذا كله ليس بصلاة ، أو ما سمعت انه عليه السلام قال لرجل : لكن اعينى بكثرة السجود - الحديث .

ثم قال ابن حزم : ثم نقول ان القيام بعض الصلاة و التكبير بعض الصلاة و قراءة أم القرآن بعض الصلاة و الجلوس بعض الصلاة و السلام بعض الصلاة فيلزمكم على هذا ان لا تجيزوا لاحد ان يقوم و لا ان يقرأ أم القرآن و لا يجلس و لا يسلم الا على وضوء فهذا مالا يقولونه فبطل احتجاجهم - والله التوفيق . قلت : لا يقاس الأعمال المذكورة على السجدة و لا يوجب الوضوء لها لأنها ليست مخصوصة بالصلاة ، و السجدة خاصة بالصلاة و مخصوصة بذاته تعالى و عبادة محضة و الأمور المذكورة افعال اختيارية مشتركة بين الناس و لا تكون من اجزاء الصلاة الا اذا اراد اقامة الصلاة بنص الكتاب ﴿ يا ايها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة فاغسلوا وجوهكم ﴾ و ﴿ قوموا لله قانتين ﴾ و ﴿ اقم الصلاة لدلوك الشمس ﴾ و غيرها من الآيات ، و فى الحديث و قوموا الى سيدكم و لا تقوموا كما تقوم الاعاجم - الحديث ، و لا يقوم الصحابة له عليه السلام و قال عز وجل ﴿ و اذا حُيِّتُم بِتَحِيَّةٍ فَخَيُّوا بِأَحْسَنِ مَنَها ﴾ و سلم على من عرفت و من لم تعرف ، و اطعام الطعام و إفشاء السلام و صلوا بالليل و الناس نيام ، و نحوه

من الأحاديث، ﴿وَرَبُّكَ فَكْبِرْ﴾ ﴿وَلِتَكْبِرُوا لِلَّهِ عَلَى مَا هَدَاكُمْ﴾ ونحوهما التكبير ونحليها التسليم، وليوم أكبر كما - كما في رواية. وفي قصة محبصة وأخيه أكبر، وفي تسبيح فاطمة رضي الله عنهما، والله أكبر، ٣٤ مرة والتكبير في أيام التشريق في المساجد والأسواق ودبر الصلوات وفي الطريق للمعبدن وغيرها من الآيات والأحاديث، فظهر بهذا أن هذه الأمور مشتركة داخلية في الأفعال الاختيارية لا تكون أجزاء من الصلاة إلا حين إرادة أداء الصلاة والشروع والاختلاف السجدة فهي مخصصة بها والله تعالى لا لغيره عبادة مستقلة محضة ومدار اكمال الصلاة وركنها الأهم، وهذا ظاهر على العوام والخواص والعلماء والجهلة فالزام ابن حزم لسوء فهمه باطل قطعا كما لا يخفى، وهذا تهويل وتهور منه وخداع - فافهم.

ثم قال ابن حزم ج ١ ص ٨١ فإن قالوا هذا اجماع قلنا لهم قد اقررتم بصحة الاجماع على بطلان حججكم واعلال علتكم، والله تعالى التوفيق - اهـ. قلت: كيف يكون هذا الاقرار دليلا على بطلان الحجة واعلال العلة؟ أو لم يمكن أن يكون الاجماع مؤيدا ومشيدا بتقوية للحجة التي اقاموها على المسألة المذكورة انعم، لو كان الاجماع على خلاف الحجة لكان مبطلا لها واذ ليس فليس - تدبر. ولم يتعرض المعلق هنا بشيء وإنما نقل باب البخاري وشيئا من فتح الباري في شرح الباب حيث قال: قال البخاري في الصحيح باب سجود المسلمين مع المشركين والمشرك نجس ليس له وضوء وكان ابن عمر رضي الله عنهما يسجد على غير وضوء، ثم روى حديث ابن عباس أن النبي ﷺ سجد بالنجم وسجد معه المسلمون والمشركون والجن والانس، قال ابن حجر وأما ما رواه البيهقي «اسناد صحيح عن الليث عن نافع عن ابن عمر قال لا يسجد الرجل الا وهو طاهر» فجمع بينهما بأنه أراد بقوله «طاهر» الطهارة الكبرى، أو الثاني على حالة الاختيار والاول على الضرورة، ثم قال بعد كلام: ويحتمل أن يجمع بين الترجمة واثار ابن عمر

بأنه يبعد في العادة ان يكون جميع من حضر من المسلمين كانوا عند قراءة الآية على وضوء لأنهم لم يتأهبوا لذلك و إذا كان كذلك فمن بادر منهم إلى السجود خوف الفوات بلا وضوء و أقره النبي ﷺ على ذلك استدلالاً بذلك على جواز السجود بلا وضوء عند وجود المشقة بالوضوء و يؤيده أن لفظ المتن «و سجد معه المسلمون و المشركون و الجن و الانس» فسوى ابن عباس في نسبة السجود بين الجميع و فهم من لا يصح منه الوضوء فيلزم أن يصح السجود ممن كان بوضوء و ممن لم يكن بوضوء والله اعلم . ثم قال : لم يوافق ابن عمر أحد على جواز السجود بلا وضوء الا الشعبي أخرجه ابن أبي شيبة عنه بسند صحيح و أخرجه أيضا بسند حسن عن أبي عبد الرحمن السلمي انه كان يقرأ السجدة ثم يسلم و هو على غير وضوء الى غير القبلة و هو يمشى يومى إيماء - اهـ . و أشبع الكلام الحافظ العيني في هذا الباب مبنى و معنى من ج ٣ ص ٥٠٩ الى ص ٥١٣ من عمدة القارئ و الحافظ ابن حجر ج ٢ ص ٤٥٧ الى ص ٤٥٨ من فتح الباري / و قد وقع الخلط من الناسخ في فتح الباري في الالفاظ تفديما و تأخيرا في اثر ابي عبد الرحمن السلمي و الصحيح ما في عمدة القارئ حيث قال عن ابي عبد الرحمن السلمي كان يقرأ السجدة و هو على وضوء و هو على غير القبلة و هو يمشى يومى برأسه إيماء . ثم يسلم - اهـ . و في فيض الباري ج ٢ ص ٣٩١ من هذا الباب قال امام العصر : لعل البخارى اختار اداء السجود بدون طهارة و ذهب اليه الشعبي من السلف و استدلال بسجود المشركين فانهم نجس و ليس لهم وضوء ثم سجدوا على سجود النبي ﷺ و المؤمنين ، قلت : و الجواب عنه سهل فانه لا دليل على عبرة بسجودهم ايضا بل الراوى لما لم يجد لفظا عبر عن خروهم على جباههم بالسجود و ان لم تكن سجدة فقها و في قول البخارى دليل على ما مر من ان النجاسة في المشرك فوق نجاسة الاعتقاد و اما الجواب عن اثر ابن عمر رضى الله عنهما فأولا انه أثر لم يتبعه الصحابة رضى الله عنهم و ثانيا في الهامش

على وضوءه ، بحذفه ، غيره ، فنردد النظر في مذهبه ثم اتفق له لو كان اختار اداء السجود على غير وضوء ، انها عبادة على اللسان لا على الجسد و العبادة على اللسان اذكار ولا وضوء فيها (اى واجبا) لحفاء معنى الصلاة فيها - و راجع الهامش .

مزينة لزيادة البصيرة نقلا عن الفيض ج ٢ ص ٢٨٧ من ابواب السجود : وهي واجبة عندنا و عند الجمهور سنة و وجهه انه ليس عندهم مرتبة التواجب و جزم المصنف رحمه الله تعالى بسببها و رأيت نقلا عن احمد رحمه الله تعالى انها مؤكدة في الصلاة غير مؤكدة في الخارج و انما استقرأ القرآن العزيز فانه اما امر بها كقوله تعالى ﴿ و اسجد و اقترب ﴾ او حكي استكاف المنكرين عنها كقوله تعالى ﴿ و اذا قُرئ عليهم القرآن لا يسجدون ﴾ او انهم يسجدونها عند تلاوتها كقوله تعالى ﴿ و اذا تتلى عليهم آيات الرحمن خروا سجدا ﴾ و حكي فعل الانبياء في السجود و كلها تدل على الوجوب ، اما الاول فانه لا ينافي به امره تعالى مفترض للطاعة ، و اما الثاني فاذا كان كذلك لانه لا يستحق الذم الا بالترك ، و اما الثالث فقد امرنا باقتداء الانبياء السابقين فيما لم يمنع عنه و لما ايسر ما من مسلم و اذا رآه ابن آدم آية السجدة اعتزل الشيطان يبكي ويقول : أمرني الله بالسجود فسجد فله الجنة و أمرت بالسجود فلم اسجد فلي النار ، قال النووي : انه موهومة ابليس ، قلت : هو في سياق التعليم دون التريد ، و للشافعية ان يقولوا : ان الوعيد معقول على ترك المستحب اذا قارن ترك الواجبات ايضا ألا ترى انه ينكر على المعصية من طالح ما لا ينكر على تلك المعصية اذا كانت من صالح ذلك المعصية و ان تذكر في السياق لكن تراعى عند الوعيد افعاله الآخر ايضا و حيث يمكن ان يكون الوعيد على تركهم سجود التلاوة في الذكر فقط ، يكون محط تركهم السجود الصلاة ايضا و الحاصل ان الوعيد و ان كان على ترك سجود التلاوة لكنه نظرا الى تركهم السجود الصلوية ايضا و قد مر نحوه في كتاب

كتاب الايمان عند تحقيق كون الحدود كفارات او زواجر و كذا في بحث و حرب - الجماعة
 قوله : قرأ النبي ﷺ النجم بمكة فسجد فيها و سجد من معه غير شيخ - اخيه و في
 الروايات انه سجد معهم المشركون ايضا ، قال المفسرون : و ذلك لاجراء الشيطان فان
 الكلمات على لسانه ﷺ ، تلك الغرائب العلى و ان شفاعتهن لترجيى ، فزعموا انه يمدح
 طواغيتهم فسجدوا لها و لما استصعب العلماء تمكن الشيطان على النبي ﷺ بهذه الامة
 قالوا : ان الشيطان اهون على الله من ان يساطه على رسوله شيء و قد بيناه في الوعد
 ﴿ ان عبادى ليس لك عليهم سلطان ﴾ و اما ليس هو عليهم فقرأها بالهجة التي يتخير
 بحيث لم تتميز عندهم قراءته من قراءة النبي ﷺ و كل ذلك عندى - زعم الرافض
 و يوجب روع الامان عن الشرع فانه اذا لم يقدر على تشبه النبي ﷺ في القراءة
 فكان لا يقدر على اجراء كلمة على لسانه في الیقطة اخرى ، فاقول : ان الله تعالى
 الى التزام التباس اللهجة باللهجة ! ألا ترى ان الاغلاط قد تقع في الترميم و غيره
 و اما ثانياً فيمكن ان سجودهم حين اسلموا كلهم في اوائل حالهم و بعد مدح الحافظ
 رحمه الله تعالى عن الطبراني ان النبي ﷺ لما ظهر الاسلام نزل بها مكة حتى انه
 كان يقرأ السجدة فيسجدون فلا يقدر بعضهم ان يسجد من الزحام حتى قدم رسول الله
 قريش الوليد بن المغيرة و ابو جهل و غيرهما و كانوا بالباطل فرجعوا فقالوا : استون
 دين آبائكم - اه . و هذا فان نظر الحافظ فيه لكنه يدل على انهم اسلموا في اوائل
 امرهم ثم ارتدوا بعد رجوع صناديد الكفار اليهم و حينئذ لا بأس بحمل سجودهم
 اذ ذاك ، فان قلت : فلم وصفهم في الروايات بالشرك كما في الروايات : و سجد معه
 المشركون ؟ قلت : لانهم و ان كانوا مسلمين عند السجود الا انهم لما صاروا مرتدين حين
 الحكاية صح وصفهم به باعتبار الحالة الراهنة و انما العبرة للخواتيم و قد اخرج
 الطحاوى رحمه الله تعالى ايضا في باب فتح مكة عنوة من المجلد الثاني ص ١٩٦

و اسناده ضعيف ثم رأيت هذه الحكاية في تاريخ ابن معين فانه ذكرها في اوله
و بدأ كتابه بها، و اما ثالثا فلم لا يجوز ان يكون المراد من الغرائب الملائكة سيما اذا
وصفهم الله تعالى بالاجنحة و كذلك الغرغور طائر و حينئذ فالملائكة اشبه منها
بالنسبة الى الاصنام فأولى ان يكونوا هم المرادين بها فلما تلاها النبي ﷺ و صدق لهم
حملوه على انها صفة لاصنامهم، ثم رأيت حكاية في معجم البلدان لياقوت الحموي تحت
لفظ اللات و العزى و المئات و لم ارها في غيره ان وظيفة قريش في الجاهلية كانت :
و اللات و العزى تلك الغرائب العلى - الخ، و من هنا انكشف مدلول آخر في قوله
(و مائة الثالثة الاخرى) ايضا فانهم تكلموا فيه حتى كاتيب فيه ابن المنير و ابن الحاجب
و صنف محمد بن اسحاق رسالة في ترديد تلك القصة التي عند المفسرين و محمد بن اسحاق
هذا معاصر للامام ابي حنيفة رحمه الله تعالى و ضعف الناس و العجب منهم انه ان اتى
بالضعاف في باب المعازي جعلوا يجرحونه و الدارقطني يأتي بالمختلطات في باب الاحكام
ثم يبقى اماما و قد طالع احمد رحمه الله تعالى كتبه و مع ذلك لا يرضى منه، و الحاصل
انه لا بعد في ان يكون احد منهم قرا تلك على طور وظيفته عند تلاوة النبي ﷺ
سورة النجم ثم وقع الناس في الغلط و لا حاجة الى التزام ما التزموه، اما تفسير قوله
تعالى (و ما ارسلنا من قبلك من رسول و لا نبي الا اذا تمنى ألقى الشيطان في امنيه) ف
فسيجىء تحقيقه على وجه اللطف ان شاء الله تعالى - انتهى . و قد سبق الحافظ العيني
في بيان القصة المذكورة مفصلا بنحو ما نقلته من الفيض و لكن لم ينضج بذلك
التفصيل ان سحود التلاوة بدون الطهارة جائز ام لا إلا ما روى عن ابن عمر انه لا يسجد
الا طاهر، و اما الجمع بين اربه من الحافظين بالطهارة الكبرى و الصغرى لا يتعاق
بقاى و المحققون من المحدثين قد اتفقوا على ان القصة موضوعة بحملة غلط و ان
ذكرها ابن معين في ترتيبه و ياقوت الحموي في معجم البلدان و المفسرون في تفاسيرهم.

و فى ج ١ ص ٢٨٨ من البدر السارى : و هذه القصة تدل على وجوب السجود فى
النجم لأن الراوى يقول فى هذا الشيخ فرأيت بعد ذلك قتل كافرا و لو كانت سنة
لما وقع شومه هذا المبلغ و بلغنى عن مولانا شيخ الهند و حمد الله تعالى كلام فى بيان
تخليط القصة المذكورة ما ألفت و هو ان سجودهم لو كان ثلاث و العزى لاستبقوا
بها النكال مع انها عدت بركة لهم حتى ان من لم يسجد بها قتل كافرا يدل على ان تلك
السجدة لم تكن منهم تعظيما لاصنامهم بل كان اتباعا للنبي ﷺ و قد حقق الشاه ولى الله
رحمه الله تعالى انهم طأوعوه لكونهم مقهورين فيها بسجود النبي ﷺ ؛ قلت : و هو على
حد قوله تعالى ﴿ فَأَلْقِ السَّحْرَ جُودًا ﴾ اى كانوا دهشوا من معجزته و غلبوا من شوكتها
حتى خرجوا عن طوعهم و لم يبق لهم سبيل الا الى السجود فسجدوا خائرين على
جباههم قائلين آمنا برب موسى و هارون ، و يؤيده ما روى عن البزار باسناد صحيح
عن ابي هريرة رضى الله تعالى عنه : ان النبي ﷺ كتبت عنده سورة النجم فلما بلغ
السجدة سجد و سجدة معه و سجدت الدواة و القلم ، و عند الدارقطى : الجن و الانس
و الشجر ، فان التعزى الى سجدة الجمادات يدل على ندرة نفيها فان سجودها غريب
جدا فذكره لغرابته ، و اذا صرفه الى السجود المعهود بعيد جدا - انتهى - و اى و ان خرجت
بهذه الاطالة عن موضوع الرسالة لكن لا تخلو عن الفوائد الجملة فى فروع المسائل
المختلفة ، و الحاصل ان سجود التلاوة لا يجوز الا بالوضوء و الطهارة لانه شبيه بالسجدة
الصلواتية و عبادة مختصة بالله تعالى ، و ما روى عن ابن عمر لم يوافقه احد من الصحابة
فالجامع منهم قالوا بآدائها مع الطهارة وجوبا مع انه روى عنه خلافه ايضا بسند
صحيح كما نقل الحافظان عن ابن ابي شيبة كما سبق - فافهم .

قال ابن حزم ج ١ ص ٨١ : و اما من المصحف فان الآثار التى احتج بها من
لم يجوز للجنب فانه لا يصح منها شئ لانها اما مرسله و اما ضعيفة و اما صحيحة لا تسند

و اما عن مجهول و اما عن ضعيف - الخ . قلت : قد فرغت عن بحث المرسل و انه حجة عند الجماهير ، و من قال بخلافه لا سند عنده من النصوص ، و لم يقل الله تعالى ولا رسوله ان المرسل لا يكون حجة ، و ما كان ربك نسياً ، و تكلمنا فى الصحبة ايضا بالبسط فيما تقدم و كون بعض الأثر من الآثار ضعيفا لا يستلزم ضعف جميعها مع ان الضعاف اذا اجتمعت اعتضد بعضها ببعض فصارت قوية و عمل العلماء بها يقويها كما صرح الفقهاء و المحدثون و اشار الى ذلك الترمذى فى مواضع من جامعه . ثم روى بسنده حديث ابى سفيان فى كتاب رسول الله ﷺ الذى بعث به دحية الى عظيم بصرى فدفعه الى هرقل فقرأه فاذا فيه : بسم الله الرحمن الرحيم ، من محمد عبد الله و رسوله - الحديث ، ثم قال : فهذا رسول الله ﷺ قد بعث كتابا فيه هذه الآية الى النصارى و قد ايقن انهم يمسون ذلك الكتاب - اه .

قلت : اولا ان الكفار و المشركين ليسوا بمخاطبين باحكام الشريعة الا بعد الاسلام ، و ثانياً انه يجوز تمكين المشرك من مس الآية او الآيتين لمصلحة كدعائه الى الاسلام و يجوز مسه اذا اختلط بغيره كما هنا بكتاب رسول الله ﷺ و كما لا يحرم لمسه كتب التفسير فلا يتم الاستدلال به على جواز مس المصحف و هو غير خفى على المتيقظ على انه على اصول ابن حزم كتابه و ارساله الى هرقل من قوله ﷺ و هو لا يلزم علينا ، و ايضا لم يقل ﷺ فى حديث ان مس المصحف يجوز للحدث و الجنب و الحائض فلا يلتفت الى شذذه - هدا و تدبر فيه . ثم روى حديثا عن جانب المخالف فى الاستدلال على المنع عن ابن عمر قال : كان ينهى النبی ﷺ ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو مخافة ان يناله العدو . قال : فهذا حق يلزم اتباعه و ليس فيه ان لا يمس المصحف جب ولا كافر و انما فيه ان لا ينال اهل ارض الحرب القرآن - اه . قلت : و كذلك ليس فيه ان يمس القرآن الجنب و الكافر و يجوز لها ذلك و ارض الحرب ليست إلا ارض

الكفار و الحريون يكونون كفارا و ان ينالوه لمسوه ايضا و هو مقتضى الحديث .
ثم قال : فان قالوا انما بعث رسول الله ﷺ الى هرقل آية واحدة ، قيل لهم و لم يمنع
رسول الله صلى الله عليه و سلم من غيرها - اهـ . قلت : و لم يجوز صلى الله عليه و سلم غيرها
فلم يقل انه يجوز للجنب و الكافر مس المصحف بغير طهارة ، و ما قال بعده لا طائل
تحتة لانه مبنى على عدم فهمه حقيقة القياس و الاستنباط . ثم ذكر من جانب المخالفين
له فقال : فان ذكروا قول الله تعالى ﴿ في كتاب مكنون لا يمسسه الا المطهرون ﴾ فهذا
لا حجة لهم فيه لانه ليس امرا و انما هو خبر و الله تعالى لا يقول الا حقا ولا يجوز
ان يصرف لفظ الخبر الى معنى الامر الا بنص جلي او اجماع متيقن - اهـ . قلت :
هب انه خبر ، و لم يصرف لفظ الخبر الى معنى الامر ولكنه تعالى لم ينه عن التأسي
بالخبر ، و الآية تشير إليه و الا لما اذا اخبر به الله عز و جل ؟ و مع نزول هذا الخبر فقدم
قال صلى الله عليه و سلم " لا يمس القرآن الا طاهر " كما روى من حديث عمرو بن
حزم و من حديث ابن عمرو من حديث عثمان بن ابي العاص و من حديث ثوبان ،
و كتاب عمرو بن حزم لا ريب في صحته تلقاه العلماء و الفقهاء و شوا عليه احكام
الدبات و غيرها رواه النسائي و ابو داود في مراسيله و له طرق مختلفة و رواه ابن
حبان و الحاكم في المستدرک و الطبراني و الدارقطني و البيهقي و احمد في مسنده و ابن
راهويه و عبد الرزاق كما في تخریج الهداية للزيلعي ، و في حديث ابن عمر و عثمان بن
ابي العاص و ثوبان رضي الله عنهم و ان تكلموا فيه لكن المجموع من حيث المجموع
يشد بعضه بعضا يصلح للحجية و احسن من قول ابن حزم و قد تقدم نبذ منها فذكره .
★ ثم قال : فلما رأيت المصحف يمسسه الطاهر و غير الطاهر علنا انه عز و جل
لم يعن المصحف انما غنى كتابا آخر - اهـ . قلت : انظر فهمه و عقله و علمه ! اقام هذا
دليلا على مدعاه ! لعله رآه في اشيلية أو في الاندلس ! و هذا مثل ما يقول رجل لما رأينا

الناس يشربون الخمر ولا يشربونها فعلمنا ان الله عز وجل لم يعن حرمة هذه الخمر بل عنى شيئا آخر، و رأى الرجل ان بعض الناس يصلى و بعضهم لا يصلى الصلاة فيعلم من ذلك ان الله تعالى لم يعن هذه الصلاة بل شيئا آخر، وكذا فى الصيام والحج وهذا من عجائبات العالم و الكتاب الذى عنى الله تعالى به ابن هو انزل على رسوله صلى الله عليه وسلم أولم ينزل؟ واللوح المحفوظ قائم فى موضعه، و الكتاب المكنون ما هو لمذى بمسه المطهرون؟ هذا، تأمل فى كلامه. ثم استدل على هذه الدعوى بأثر سعيد بن جبير رواه بسنده إليه فى قول الله تعالى ﴿ لا بمسه الا المطهرون ﴾ قال: الملائكة الذين فى السماء - اهـ - قلت: فيه أولا انه قول سعيد بن جبير التابعى، و ابن حزم لا يسمع قول صحابي دون قوله صلى الله عليه وسلم فكيف اورده استدلالا على دعواه الكاذبة؟ هذا من العجائبات، و ثانيا ان ابن جبير فسر لفظ المطهرون، فقط هو متعلق بباب التفسير و لم يبين حكم الفقهي ما هو؟ هل يجوز مس المصحف للجنب و الكافر و المحدث أم لا؟ و هو ساكت عنه فكيف استدل بالسكوت؟ و هذا من اعجيب العجائب منه، و مع هذا الحال يشغب على الأئمة، و لا تناق لأثر ابن جبير بالمتنازع فيه كما لا يخفى: و كتاب رسول الله صلى الله عليه وسلم لعمر بن حزم مقدم على قول ابن جبير كما لا يخفى. ثم ذكر أثر سليمان الفارسي بسنده إليه ج ١ ص ٨١ و فى سنده الدبرى عن عبد الرزاق و هو متكلم فيه و فيه يحيى بن العلاء شيخ عبد الرزاق هو ابو سلمة البجلي قال احمد بن حنبل: كذاب بضيع الحديث و قال ابن معين ليس ثقة و قال وكيع كان يكذب، انظر كيف سكوت هنا و أجمع بلجام كتمان الحق الصريح، ثم هو قول سليمان عنده لا يعتد به، ثم ذكر أثر علقمة بن قيس التابعى بسنده إليه انه كان اذا اراد ان يتخذ مصحفا امر نصرانيا ففسخه له - اهـ - قلت: الاول هو فعل تابعى لا يكون حجة عند ابن حزم، و ثانيا ليس فيه أمره بالطهارة أم لا؟ فحتمل لكل الامرين و بالاجمال يطرأ الاستدلال،

و ثالثا هو اجتهاد منه فلا يكون حجة على مجتهد آخر الا بدليل محكم غير محتمل ولم يثبت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه اجاز للجنب والمحدث والحائض مس المصحف او امر بجوازه لهم وقد تكلمت في هذه الآثار ايضا في الجزء الاول من المحلى فراجع - هذا .

ثم قال . وقال ابو حنيفة لا بأس ان يحمل الجنب المصحف بعلاقة ولا يحمله بغير علاقة و غير المتوضئ عندهم كذلك - اه . قلت : لانه تعظيم القرآن واجب وليس من التعظيم مس المصحف بيد حائض حدث فلا بد لمس المصحف من علاقة وهى الغلاف المنفصل عن المصحف وهو الذى يكون فيه المصحف وهو قد يكون من الجلود وقد يكون من الثوب ، ذو الخريطة لأن المتصل به تبع له فكان مسه مس القرآن ولهذا لو بيع المصحف دخل المتصل به فى البيع وانك تبع للحامل (وكذا غيركم من لباس يكون تعالاه) فاما المنفصل فليس يتبع حتى لا يدخل فى بيع المصحف من غير شرط - كذا فى البدائع . فالمسألة مستنبطة من النص ص الواردة فى تعظيم القرآن و اكرامه مهما امكن . وفى ج ١ ص ٤٢ من فتح البارى : ذكر السهيلي انه بلغه ان هرقل وضع الكتاب فى قصة من ذهب تعظيما له و انهم لم يزالوا يتوارثونه حتى كان عند ملك الفرنج الذى تغلب على طليطلة ثم كان عند سبطه فحدثني بعض اصحابنا ان عبد الملك بن سعد احد قواد المسلمين اجتمع بذلك الملك فأخرج له الكتاب فلما رآه استعبر و سأل ان يمكنه من تقييله فامتنع . قلت : و انبأني غير واحد عن الفاضل نور الدين بن الصائغ الدمشقي قال حدثني سيف الدين فليح المنصورى قال ارسلنى الملك المنصور قلاوون الى ملك الغرب يهدية فأرسلنى ملك الغرب الى ملك الفرنج فى شفاعته فقبلها وعرض على الإقامة عنده فامتنعت فقال لى لا تحفك بتحفة سنية فأخرج لى صندوقا مصفحا بذهب فاخرج مقلمة ذهب

فأخرج منها كتابا و زالت أكثر حروفه و قد التصقت عليه خرقة حريرة فقال هذا كتاب نبيكم الى جدى تيسر ما زلنا نتوارثه الى الآن و اوصانا آباؤنا انه ما دام هذا الكتاب عندنا لا يزال ملك فينا فنحن نحفظه غاية الحفظ و نعظمه و نكتمه عن النصارى ليدوم الملك فينا - انتهى ، و هى فى ج ١ ص ١١٦ من عمدة القارى : و لما كان الكفار يعظمون كتاب نبينا ﷺ غاية التعظيم كما رأيت فنحن احق ان نعظم كتاب ربنا غاية التعظيم ما امكن فلا نمسه الا طاهرين و لو غير طاهرين فلا نمسه الا بغلاف لغير نخط به و خريطة و ثوب غير لابس اكراما و تعظيما له ، خلافا لابن حزم . و قال الحافظ الطحاوى فى ج ١ ص ٤٠٠ من مشكل الآثار ان النبي ﷺ نهى عن ان يسافر بالقرآن الى ارض العدو فكيف كتب الى هرقل بآيتين من القرآن ! فأجاب عنه انه ليس بخلاف نهيه لأنه اذا سافر بملكه و هذا على السفر ببعضه الى العدو فصحيحها اباحه السفر بالاجزاء التى فيها من القرآن يكون فى امثالها ، و الكراهة للسفر بكليته إليهم عند خوفهم عليه - اهـ مختصرا ، كذا فى ج ١ ص ٤١ من البدر السارى . قال الخطابى على ما فى ج ١ ص ١١٧ من عمدة القارى : فى هذا الخبر دليل على ان النهى عن المسافرة بالقرآن الى ارض العدو انما هو فى حمل المصحف و المور الكثيرة دون الآيه و الآيتين و نحوهما ، و قال ابن بطلان انما فعله عليه السلام لأنه كان فى اول الاسلام و لم يكن بد من الدعوة العامة و قد نهى عليه السلام و قال لا تسافروا بالقرآن الى ارض العدو ، و قال العلماء و لا يمكن المشركون من الدرامم التى فيها ذكر الله تعالى . قلت : كلام الخطابى اصوب لأنه يلزم من كلام ابن بطلان النسخ و لا يلزم من كلام الخطابى ، و الحديث محمول على ما اذا خيف و قرعه فى ايدى الكفار - اهـ ، ثم قال الثالث عشر : قال بعض الشارحين : استدل به بعض اصحابنا على جواز مس المحدث و الكافر كتابا فيه آيه او آيات بسيرة من القرآن ، قلت : قال صاحب

الهداية قوله عليه السلام . لا يقرأ الحائض و الجنب شيئا من القرآن ، فطلاقه يتناول ما دون الآية اراد انه لا يجوز للحائض و النفساء و الجنب قراءة ما دون الآية . خلافا لما طحاوى و خلافا لما لك في الحائض ؛ ثم قال و ليس لهم مس المصحف الا بعلاقة ولا اخذ درهم فيه سورة من القرآن إلا بصرة و لا يمس المحدث المصحف الا بعلاقة و يكره مسه بالكم و هو الصحيح بخلاف الكتب الشرعية حيث يرخص في مسها بالكم لأن فيه ضرورة و لا بأس بدفع المصحف الى الصبيان لأن في المنع تضيق حفظ القرآن و في الأمر بالتطهير حرجا لهم هذا هو الصحيح - اهـ . و بهذا التفصيل ظهر لك ان الامام ابا حنيفة على رغم ابن حزم كيف احتاط في باب تعظيم القرآن و اكرامه و عمل بجميع الاحاديث الواردة في الباب - هذا .

ثم قال في ج ١ ص ٨٥ من رقم ١١٧ : وكذلك الاذان و الاقامة يحزبان ايضا بلا طهارة و في حال الجنابة ، و هذا قول ابي حنيفة و اصحابه و قول ابي سليمان و جميع اصحابنا - اهـ . قلت : في الدر المختار مع رد المحتار : و يكره اذان جنب و اقامته و اقامة محدث لا اذانه على المذهب - اهـ ، لأن الجنب يصير داعيا الى ما لا يحجب إليه و اقامته اولى بالكراهة ، و صرح في الخاتبة بأنه تجب الطهارة فيه من اغلاظ الحديثين و ظاهره ان الكراهة تحريرية ؛ بحر - اهـ . و عندنا يعاد اذان جنب ندبا و قيل وجوبا لا اقامته لمشروعية تكراره في الجمعة دون تكرارها و كذا يعاد اذان امرأة و مجنون و معتوه و سكران و صبي لا يعقل - اهـ ، زاد الفهستاني : و الفاجر و الراكب و القاعد و الماشي و المنحرف عن القبلة ، و علل الوجوب في الكل بأنه غير معتد به و النذر بأنه معتد به الا انه ناقص و هو الاصح كما في الترتاشي - اهـ . و كذلك سائر الاذكار يستحب لها الوضوء و الطهارة و قد صح عن النبي ﷺ . كرهت ان اذكر الله الا على طهر ، رواه ابو داود و النسائي و ابن ماجه و لفظ ابي داود عن المهاجر بن قنفذ انه اتى النبي ﷺ

و هو يبول فسلم عليه فلم يرد عليه حتى توضأ ثم اعتذر إليه فقال انى كرهت ان اذكر الله تعالى الا على طهر او قال على الطهارة ، و اسأله صحیح - قاله المعلق .

قال فى ج ١ ص ٨٥ من رقم ١١٨ : مسألة : و يستحب الوضوء للجنب اذا اراد الاكل او النوم و لرد السلام و لذكر الله تعالى و ليس ذلك بواجب - اه . و هو كذلك عندنا . قال فى البدائع ج ١ ص ٢٨ : و لا بأس للجنب ان ينام و يعاود اهله لما روى عمر رضى الله عنه انه قال يا رسول الله أينام احداً و هو جنب ؟ قال : نعم و يتوضأ وضوءه للصلاة : و له ان ينام قبل أن يتوضأ وضوءه للصلاة لما روى عن عائشة رضى الله عنها انها قالت كان النبي ﷺ ينام و انه جنب من غير ان يمس ماء ، و لان الوضوء ليس بقربة بنفسه و انما لاداء الصلاة و ليس فى النوم ذلك و ان اراد ان يأكل او يشرب فيبغى ان يتمضمض هو (بالنية) و يغسل يديه ثم يأكل و يشرب لان الجنابة حلت الفم فلو شرب قبل ان يتمضمض ماء مستعملاً فيصير شارباً الماء المستعمل و يده لا تخلو عن نجاسة فيبغى ان يغسلها ثم يأكل - اه . و التحقيق عندى ان الماء المستعمل طاهر ليس بنجس عند الامام ابى حنيفة رضى الله عنه ، كيف و قد قال المحقق أن الهام و ابن نجيم صاحب البحر رحمهما الله تعالى ان المراقبين قاطبة انكروا رواية النجاسة عن الامام و هم المثبتون فى نقل مذهب الامام عندى - قاله امام العصر فى فيض البارى ج ١ ص ٢٨٩ ، و اثبتها ما وراء الهريون من علمائنا و هى ضعيفة جداً لاني لا اجد احداً من السلف يعامل بالماء المستعمل معاملة النجاسات الا انه لا شك ان المطلوب عند الشرع هو صيانة وضوئه . كما عند المحاجوى عن ابى هريرة رضى الله عنه قال رسول الله ﷺ لا يغتسل احدكم فى الماء الدائم و هو جنب . فقال : كيف يفعل يا ابا هريرة ؟ فقال يتناولها تناولاً وكذا نهى الرجل عن فضل ظهور المرأة عندى يبتنى على هذه الدققة كما سيبنى تقريره و الحاصل (١١)

و الحاصل ان الماء المستعمل طاهر لا دليل على نجاسته الا ان التوقى عنه مطلوب - اهـ .
ثم الكلام فى حديث عائشة الذى ذكره صاحب البدائع و غيره ايضا فى كتب الفقه .
قال امام العصر فى باب نوم الجنب من فيض البارى ج ١ ص ٣٦٤ : و عن ابى
يوسف رحمه الله تعالى عند الطحاوى انه لا بأس بنوم الجنب من غير ان يتوضأ لان
التوضى لا يخرج به من حال الجنابة الى حال الطهارة و عندهما يتوضأ ثم ينام لما فى
تنوير الحوالك عن معجم الطبرانى ان ملائكة الرحمة لا تحضر جنازة الجنب فهو
ضرر عظيم و يدور النظر فيما يشتمل المقام على الضرر مع عدم ورود الوعيد والنهى
صراحة فينظر بعضهم الى المعنى فيذهب الى الوجوب كما فى شرح المنهاج ان التسمية
واجبة عند الاكل عند الشافعى رحمه الله تعالى فى رواية و كالتسمية قبل الوضوء
عند البخارى فان الشيطان يشترك فى كل امر لم يبدأ باسم الله تعالى و بمحق بركته
و هذه مضرّة عظيمة ، و ينظر بعضهم الى اللفظ فان كان ورد فيه الامر ان النهى
يقول به و إلا لا ، و الظاهر ان الوجوب و الحرمة يدور على الخطاب دون المعنى
كما مر مفصلاً ، أقول : و لم يثبت عندى نومه ﷺ فى حالة الجنابة الا بالغسل او الوضوء
و ثبت التيمم ايضا كما فى المصنّف لابن ابى شيبه كما فى الفتح ، و فى البحر ان التيمم
فيما لا تشترط الطهارة فيه صحيح مع وجدان الماء ايضا و هو مختار جماعة و هو الصحيح
عندى ، و ما رواه ابو اسحاق عن الأسود عن عائشة رضى الله عنها فى نومه ﷺ فى
حالة الجنابة فقد بينه الطحاوى مفصلاً و بعده لا يبقى فيه ما يخالفنا بشىء فساق
اولا حديث عائشة قالت : كان رسول الله ﷺ اذا رجع من المسجد صلى ما شاء الله
ثم مال الى فراشه و الى اهله فان كانت له حاجة قضاء ما ثم ينام كهيئته و لا يمس الماء ، ثم
قال الطحاوى انه حديث مختصر اختصره ابو اسحاق من حديث طويل فأخطأ فى اختصاره
اياه ، و الحديث الطويل ما رواه فهد ثنا ابو غسان ثنا ابو اسحاق قال اتيت الاسود بن

يزيد وكان لي اخا وصديقا فقلت يا ابا عمرو حدثني ما حدثتك عائشة رضي الله تعالى عنها أم المؤمنين عن صلاة رسول الله ﷺ ينام اول الليل و يحجي آخره ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم ينام قبل ان يمس ماءً فاذا كان عند النداء الاول وثب - و ما قالت قام - فأفاض عليه الماء - و ما قالت اغتسل و انا اعلم ما تريد - و ان كان جنبا توضأ وضوء الرجل للصلاة ؛ و اما قولها و لم يمس ماء ، فالمراد منه الماء الذي للغسل لا على الوضوء لما رواه غير أبي اسحاق عن الاسود عن عائشة رضي الله عنها ان رسول الله ﷺ اذا اراد ان ينام او ياكل و هو جنب يتوضأ ، و هكذا روى عن الاسود من رآه و هكذا رواه مسلم الا ان في آخره جملة تنقضه وهي و ان لم يكن جنبا توضأ وضوءه للصلاة ، و لم يتعرض إليه احد و يمكن ان يوفق بينهما بأن ما في الطحاوي فهو حاله في اول الليل و ما عند مسلم فهو حاله في آخر الليل أي ان كان جنبا في آخر الليل اغتسل و ان لم يكن جنبا توضأ وضوء الرجل للصلاة و اشار محمد رحمه الله تعالى الى ما ذكره الطحاوي ، نعم كشفه الطحاوي ثم إني تبعت الى زمان لأعلم ان مأخذ كلام الطحاوي ما هو ؟ فبان لي بعد الفحص البالغ ان اصله يكون من محمد رحمه الله تعالى ثم الطحاوي يفصله : قال محمد رحمه الله تعالى في موطنه : هذا الحديث اوفق بالناس - انتهى . قلت : على هذا لا يتم استدلال صاحب البدائع على عدم التوضي للجنب - فافهم . و أعلم ان الغسل مستحب : ان اسلم الكافر طاهرا ، او بلغ بالسن فمندوب ، و سن بصلاة جمعة ، و لصلاة عيد هو الصحيح ، و لأجل احرام ، و في جبل عرة ، و ندب لمجنون افاق ، و كذا المغنى عليه ، و السكران ، و عند حجامه ، و ليلة براءة ، و عرة ، و قدر اذا رآها ، و عند الوقوف بمزدلفة غداة يوم النحر للوقوف ، و عند دخول بمنى يوم النحر لرمي الجرة ، و كذا لبقية الرمي ، و عند دخول مكة لطواف الزيارة و لصلاة كسوف و خوف و استسقاء و فزع و ظلة و ريح شديد ، و كذا لدخول المدينة ، و لحضور

بجمع الناس ، و لمن لبس ثوبا جديدا ، او غسل ميتا ، او يراد قتله ، و لتائب من ذنب ، و لقادم من سفر ، و لمستحاضة اقطع دمه ، و كذا المحتمل اراد معاودة اهله - اه . و قال : امام العصر فى باب الوضوء عن غير حدث ج ١ ص ٢٠٩ من الفيض : اراد ان يشير الى الوضوء المستحب فأخرج تحته الوضوء و تركه و هو مستحب فى نحو عشرين موضعا كما فى الدر المختار و قد مر من ان الوضوء عند كل صلاة مطلوب عند الشرع و هو الظاهر من قوله تعالى ﴿ اذا قمتم الى الصلاة ﴾ و لذا اقدر فيه ، و اتم محدثون ، كما قدره المفسرون ، كيف و قد ثبت عند ابى داود باسناد قوى ان النبى ﷺ كان مأمورا بالوضوء طاهرا او غير طاهر فلما شق عليه امر بالسواك عند كل صلاة و علم منه ايضا ان السواك بدل الوضوء و كان الاصل هو الوضوء الا انه لما شق عليه اقيم نموذجه الشئ مقام الشئ و قد مر منى عن فتح القدير ان السواك مستحب عند الصلاة عندها ايضا ، ثم الوضوء من الاشياء التى تقدم حكمها نزول النص لان آية المائدة آخرها نزولا و الوضوء كان فرضا قبلها ايضا - اه . و راجع ج ١ ص ٢٧٢ من فتح البارى قد ذكر الحافظ نحوه او قريبا منه مع عمدة القارئ فى تفسير آية الوضوء - والله تعالى اعلم بالصواب و عنده أم الكتاب .

ثم قال ابن حزم : فان قيل فهلا اوجبتم ذلك كله لقول رسول الله ﷺ وانى كرهت ان اذكر الله الا على طهر ، و لقوله صلى الله عليه وسلم لعمر بن الخطاب رضى الله عنه اذ ذكر له انه تصيبه الجنابة من الليل فقال له رسول الله صلى الله عليه وسلم و توضأ و اغسل ذكرك ثم نعم ، و لما روته عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم كان اذا اراد ان يأكل او ينام و هو جنب توضأ وضوءه للصلاة ، قلنا و بالله تعالى التوفيق : اما الحديث فى كراهة ذكر الله تعالى الا على طهر فانه منسوخ بما حدثناه عبد الرحمن بن عبد الله بن خالد ثنا ابراهيم بن احمد ثنا الفريرى ثنا البخارى الى

قوله ثنا عبادة بن الصامت عن النبي صلى الله عليه وسلم قال : من تعار من الليل فقال
 ، لا اله إلا الله وحده لا شريك له له الملك وله الحمد وهو على كل شيء قدير ،
 الحمد لله و سبحان الله ولا إله إلا الله والله أكبر ولا حول ولا قوة إلا بالله ،
 ثم قال ، اللهم اغفر لي ، أو دعا استجيب له ، فإن توضأ وصلى قبلت صلاته - اه .
 قلت : ليس في الحديث الذى ذكره شيء يدل على النسخ وهو لا يثبت بالاحتمال
 ولقائل ان يقول ان الكراهة التى فى الحديث محمولة على التنزيه وعلى خلاف
 الاولى و حديث عبادة على الاباحة و بيان الجواز ، و الحديث رواه البخارى و مسلم
 و اصحاب السنن ، و الوضوء و الطهارة مستحب للاذكار و على ذلك اجماع أو قال به
 جماهير العلماء لم يقولوا بوجوبه كما يفهم من كلام ابن حزم ، و قد روى ابن حزم
 بسنده فيما يأتى فى ج ١ ص ٨٨ : حدثنا عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن
 عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا على بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن المنهال ثنا حماد بن سلمة
 عن ايوب عن نافع عن ابن عمر أنه كان لا يقرأ القرآن ولا يرد السلام ولا يذكر
 الله الا وهو طاهر - اه . و عبد الله بن عمر رضى الله عنهما متبع العادات و العبادات
 و الاحاديث والآثار فهذا فعله يدل على ان الحديث المذكور ليس بمسوخ و لم
 لا يكون الوضوء أو التيمم فى الحديث المذكور محمولا على مستحب لخواص و عدمه
 لعوام الناس دفعا للخرج ا و اعل فعل ابن عمر يشير إليه و على هذا لا يحتاج الى القول
 بالنسخ من غير دليل محكم ، و فى حديث عبادة الترغيب فقط لا غير فكيف يدل على
 النسخ ا و اعلم انى ههنا ألتى عليك ما قاله امام العصر فى املائه فى درس البخارى
 من الفيض ج ١ ص ٤٠١ حتى ينجلي لك الامر و يدفع به الشبهات و الشكوك و به
 ينهدم ما بناء ابن حزم فى زعمه من بيت العنكبوت ، قال فى شرح باب التيمم فى الحضر :
 و اعلم ان فى الباب ثلاث وقائع على اختلاف فى ألفاظها ينبغى للباحث ان يراعيها ،

لأنها يتناقض بعضها ببعض و تبقى عليها مسائل مختلفة فليحررها قبل اخذ المسائل منها ليعلم انها متعددة أو واحدة و الاختلاف من الرواة و ان اللفظ الراجح ما هو ليصح بناء المسألة عليها، فمنها حديث أبي الجهم ومنها حديث ابن عمر رضى الله عنه و منها حديث مهاجر ابن قنفذ، اما حديث أبي الجهم فقيه ان رجلا سلم عليه و هو مقبل من نحو بئر جمل فكان السلام فيه بعد البول لا حال البول و فيه رده عليه السلام عليه بعد التيمم و ليس فيه ذكر العلة، و اما حديث ابن عمر رضى الله عنه فقيه انه سلم عليه حال البول و فيه انه لم يرد عليه السلام و فيه عند الطحاوى و ابى داود جواب السلام بعد التيمم مع ذكر التعليل، و الاختلاف في ان السلام كان بعد خروجه من غائط أو بول فاختلف حديثه فعند الترمذى و مسلم و الطحاوى في طريق ان السلام كان حال البول و عند الطحاوى من طريق آخر و ابى داود انه كان بعد الخروج من الغائط أو البول، اما حديث مهاجر فقيه اختلاف ايضا فعند ابن ماجه انه سلم عليه و هو يتوضأ فلم يرد عليه السلام حتى فرع من وضوئه مع ذكر التعليل و هكذا عند الطحاوى في طريق، و عنده من طريق آخر و ابى داود انه سلم عليه و هو يبول و على الاول فيه استدلال الطحاوى على اشتراط الطهارة للاذكار كما ذكره في باب التسمية على الوضوء على خلاف مذهب الشافعية و اورد عليه ابن نجيم انه يتفق منه الاستحباب ايضا مع انها مستحبة في المذهب، قلت: هذا غير وارد عليه لانه ذهب الى نسخه و قال ان الطهارة كانت واجبة للاذكار في زمن ثم نسخت و ذكره في باب ذكر الجنب و الحائض و الذى ليس على وضوء و قراءتهم القرآن عن عبد الله ابن علقمة بن القواء عن ابيه: كان رسول الله ﷺ اذا أهرق الماء انما نكلمه فلا يكلمنا و نسلمه فلا يرد علينا حتى نزلت ﴿يا أيها الذين آمنوا اذا قمتم الى الصلاة﴾

انتهى ص ٥٣ . و اذا نسخ الوجوب فلا بأس بقول الاستحباب ، قلت : وفيه جابر
الحديث وهو ضعيف . و على الثاني يعنى اذا كان لفظه « و هو يبول » تحول الى مسألة
اخرى وهى ما فى حديث ابن عمر رضى الله عنه و الذى تبين لى ان قصة ابى الجهم
و قصة ابن عمر رضى الله عنه واحدة لما فى سنن الدارقطنى و كنز العمال فى قصة ابن عمر
رضى الله عنه كما فى حديث ابن عمر رضى الله عنه يعنى ان السلام كان حال البول
و ما فى حديث ابى الجهم فقيه تقديم و تأخير فى سرد القصة فجيئه من نحو بر جمل
كان بعد الفراغ عن البول و بعد سلامه عليه يعنى كان النبى صلى الله عليه و سلم يبول
فقيه ذلك الرجل و سلم عليه فلم يرد عليه حتى اذا اقبل من نحو بر جمل بعد البول
نيسم و رد عليه السلام . و اما ما فى حديث مهاجر فانها قصة اخرى و حينئذ تحصل انها
قصةان غير ان الحديث يتردد بين ان يكون فيه مسألة اشتراط الطهارة للاذكار أو عدم
رد السلام حال البول اختلاف لفظ عند ابن ماجه رحمه الله تعالى و ابى داود كما عرفت
و السلام فهما حال البول و الجواب بعد التيمم أو الوضوء مع التعرض الى التعليل
و يشكل فيه التيمم حال وجدان الماء و كراهة الذكر بدون طهارة و الحل ان التيمم
للأشياء أتى لا يحتاج الى الطهارة صحيح حال وجدان الماء ايضا عند صاحب البحر
و ان رد عليه الشافعى و الصواب عندى ما اختاره ابن نجيم صاحب البحر ، و اما حل
المسألة الثانية فان كان الأمر فيه ان الوقائع كلها ترد على مورد واحد و ان السلام
فيها كان حال اشتغاله بالبول كما قررت كان معنى قوله « الا انى كرهت ان اذكر الله
الا على طهر » أى الطهر من البول و عدم اشتغاله به و يكون حاصل التعليل بقريضة
وقت السلام : انى كرهت ان اذكر الله حال اشتغالى بالبول فلم ارد عليك ، و ان كان
اللفظ عاما و فيه نظر من وجهين الاول لما فى العمدة عن الطبرانى من زيادة و هى انه
دعا

دعا بوضوء فتوضأ ورد على وقال داني كرهت ان اذكر الله على غير وضوء، فان كانت محفوظة ففيها تصريح بأن الكراهة كانت لعدم كونه على الطهارة لا لاشتغاله بالبول و الثاني انه لم يجب بعد الفراغ عن البول ايضا الا بالتيمم أو الوضوء بعد الاشكال لانه اذا صرفنا قوله الا على طهر، على معنى الطهر عن البول و عدم الاشتغال به فنحن و ان خرجنا منه عن عهدة القول الا انه لم يزل فعله واردا علينا فانه لم يجب بعد الفراغ ايضا فدل فعله على ان جواب السلام ينبغي ان يكون على حال الطهر و لكن في العمدة عن ابن دقيق العيد انه اعل الحديث لما عند البزار بسند صحيح عن ابن عمر رضي الله عنه ان رجلا مر على النبي صلى الله عليه وسلم و هو يبول فسلم عليه الرجل فرد عليه السلام فلما جاوزة ناداه و قال داني رددت عليك خشية ان تقول: سلمت و لم يجبني! فلا تسلم على فانك ان تفعل لا ارد عليك، فاضطرب الحديث جفرا، و راجع نصب الراية، و ما تحرر عندي في هذا الباب ان السلام كان حال البول و الجواب بعد التيمم مرة و بعد ان النبي ﷺ اقبل من نحو بئر جمل كما ذكره ابو الجهم فاذا رأيت في القصتين اتيانه من نحو بئر جمل حكمت انها قصة واحدة، بقي الاختلاف بكون السلام بعد البول عند ابي الجهم و حال البول عند ابن عمر رضي الله عنه فالامر فيه سهل و يحمل على توسع الرواة و يقال ان الواقعة على صرافتها الوضوء اخرى، ثم اظن ان رد السلام واجب على الفور فان تأخر سقط عنه الا ان التأخير مهندا لا كان لمانع شرعى و هو انه اراد ان يذكر الله حال الطهارة و يعمل فيه التأخير بشدة الوضوء أو التيمم و لم يسقط عنه الجواب و ساغ له ان يرد عليه بعد الوضوء أو التيمم، و في المسند لأحمد عن عبد الله بن جابر قال اني سلمت على النبي ﷺ ثلاث مرار لا يجيبني كل مرة حتى دخل حجرتي و توضأ مستعجلا و رد على ثلاث مرار، و ليس

فيه ذكر البول ولا ذكر التعليل و يخرج منه ان العزيمة فيها لم يخف الفوت و كان
بصد الطهارة ان يرد بعدها و هو عند ابن كثير ايضا ، و عبيد الله بن جابر
اختلف فيه فقيل انه ياضى من بنى يياضة و قيل عدى ، و حاصل المسألة عندى ان
الذكر المختص بالوقت كقوله « غفرانك » يؤتى به فى وقته مطلقا و اما غير المختص
فالمستحب فيه ان يكون على طهارة الا اذا خاف الفوات و قد مر عن صاحب الهداية
من باب الاذان ان الطهارة تستحب للاذكار ، قلت : و مع هذا لا نكره قراءة الاذكار
بدونها و لو تنزيها لانه لا يلزم ان يكون كل خلاف المستحب مكروها تنزيها بل
لا بد له من دليل خارج و هو قد يكون و قد لا يكون فلعل الكراهة المذكورة
فى الحديث طبعى لا فقهى فان الطبائع الذكية تحس من مثل هذه الامور كربة و غمة
و يموت عنها الانشراح فكيف بطبع النبي ﷺ الذى كان فى اقصى مراتب
النزاهة و البطاقة ا ثم ههنا فرق بين فراغ البول عفيه و بينه بعد برهه فان الانسان
اذا بعد عهده بهذه الاشياء و طرأ عليه ذهول ما تزول عنه تلك الكراهة ، و يصدقه
وجدانك ان شاء الله تعالى ، و لى ههنا اشكال آخر لما رواه الترمذى ان النبي ﷺ
كان يذكر الله فى كل احبائه و معناه انه لم يكن يمتنع عنه فى حال و قد روى عنه
من غير وجه انه لم يكن يحجزه عن قراءة القرآن شىء غير الجنابة ، فأما ان يقال كما
قال الطحاوى من السخ أو يفرق بين الكراهة قبل الاستنجاء و بين الكراهة بعده .
و لعلك لو نظرت على هذه الاجزاء بالغور و الامعان سهل عليك الامر و علمت ان
المسألة المشهورة لا تخالف الاحاديث و قد علمت ان مولانا الكنىكوهى رحمه الله تعالى
كان يفنى بجواز الرد حال الاستبراء أى بعد الفراغ عن البول حال استعمال الحجارة
و كان مولانا مظهر رحمه الله تعالى يمنع منه . قلت : اما فى الفقه فكما اختاره

مولانا الكنگوهى رحمه الله تعالى - انتهى . وقد تكلم الحافظ العيني فى ابواب من الشرح فى مسألة التيمم فى الحضر فراجعته من ج ٢ ص ١٥٦ الى ص ١٧٠ . وقال الحافظ فى شرح قصة ابى الجهم ج ١ ص ٢٧٥ : وقيل يحتدل انه لم يرد عليه بذلك التيمم رفع الحدث ولا استباحة محظور وانما اراد التشبه بالمتطهرين كما يشرع الامساك فى رمضان لمن يباح له النظر أو اراد تخفيف الحدث بالتيمم كما يشرع تخفيف حدث الجنب بالوضوء كما تقدم - اهـ . وهو عجيب منه فان سياق القصة يرد هذا التأويل لأن فيها ذكر الطهارة و ذكر التعليل و ذكر الكراهة فلا يجرى هذا التأويل بل تيمم أو توضأ للطهارة لا للتشبه - فافهم . فان الجواد قد يكبر و السيف قد يابو ثم ارجع الى قول ابن حزم و اسأله هل كانت الطهارة لذكر الله تعالى واجبة على رسول الله ﷺ خاصة أو الامة ايضا شاملة له فيها ؟ فان كان الاول فلا يكون حديث عبادة ناسخا له لأنه فيه الترغيب للامة و الترغيب لا يسخ الوحوب عليه ﷺ و ان كان الثانى فلا بد له من نص صحيح مرفوع متصل غير محتمل و انت تعلم و هو معدوم فأين الناسخ و المنسوخ ؟ ثم هو فى الحديث الكراهة الطبعى أو الفقهى ؟ فان كان الاول فهى موجودة فيه صلى الله عليه وسلم فحديث عبادة لا ينسخها كما لا يخفى ، و ان كان الثانى فلا بد له من دليل ناطق به و هو معدوم فأين الناسخ و الناسخ و الترغيبات لا يسخ بعضها بعضا و هو ظاهر على ماهر ، و قد كان صلى الله عليه وسلم اذا استيقظ من النوم فى الليل يتلو الآيات قبل الوضوء كما فى الاحاديث .

ثم قال ابن حزم ج ١ ص ٨٦ : قال على : فهذه اباحة لذكر الله تعالى بعد الانتباه من النوم فى الليل و قبل الوضوء نصا و هى فضيلة ، و الفضائل لا تنسخ لآنها من نعم الله عليا . قلت : الكلام فى الغرضية و الاستحباب ، و من قال : الفضائل تنسخ

و مدار حديث عبادة على ما قلت فوق . ثم قال : قال الله تعالى ﴿ اليوم آتيتكم دينكم و انتمت عليكم نعمتى ﴾ و هذا امر باق غير منسوخ بلا خلاف من احد - اه . قلت : لا تعلق بهذه الآية بما نحن فيه و هو قاس ههنا و نسي قوله ان القياس كله باطل ! و الفضائل من نعم الله تعالى و هو اتم نعمته علينا و هى داخلة فى اتمام نعمته و اباحة الذكر بغير طهارة من النعم ! اليس هذا هو القياس الباطل ؟ تأمل و تبصر . قال و قال : تعالى ﴿ ان الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ فهذا عموم ضمن لا يخيىس ، قال الله تعالى ﴿ ان الله لا يخلق الميعاد ﴾ اه . انظر ايها المبصر هل الآيات مساس بالمسألة المذكورة ؟ و هو يصيغ الآيات على مزعوماته و يقول على قلوب العوام بهذه الطريق على خلاف منشأ النزول ، و ما إكمال الدين و اتمام النعمة و الخير ؟ و ما فهم الصحابة من هذه الآيات ؟ ألم يعلم ان من فسر القرآن برأيه و ان اصاب فقد كفر .

قال : و قد ايقنا بما ذكرنا قبل من اخباره عليه السلام انه قال لا تزال طائفة من امتى على الحق و ان جميع الامة لا تغير اصلاً ، و اذا صح ان الامة كلها لا تغير

(هـ) قال امام العصر فى املائه ج ١ ص ١٧١ . و اختلف فى تعيين مصداق و كل ادعى بمابدا له . قلت : كيف مع انه منصوص فى الحديث و هم المجاهدون فى سبيل الله ثم رأيت عن احمد رحمه الله تعالى : ان لم تكن من اهل السنة و الجماعة فلا ارى من هى ؟ ولم اكن افهم مراده لانك قد علمت انها المجاهدون بنص الحديث و لا يمكن عنه الغفلة لمثل احمد رحمه الله تعالى فكيف قال انها اهل السنة و الجماعة ؟ ثم بدا لى مراده و هو ان المجاهدين ليسوا الا من اهل السنة و الجماعة فعلت انه عندهم من تلقاء جهادهم لا من جهة عقائدهم و يشهد له التاريخ فانه لم يوفق الجهاد احد غير تلك الطائفة و اكثر تخريب السلطة الاسلامية كان على ايدى الروافض خذلهم الله و لعنهم . و معنى قوله لا تزال أى لا يخلو زمان الا و توجد فيه تلك الطائفة القائمة على الحق لا أنهم يذكرون فى كل زمان

ابدا فقد أيضا ان الله تعالى لا يغير نعمه عند الامة ، و بالله التوفيق - اه - . قلت : أليس هذا قياس من مقدمات بعيدة عن المسألة المذكورة و القياس كله باطل ! و هو بغلبة ظاهريته عليه لا يفهم ان هذا رد لقوله او لا . و لا تعلق للحديث المذكور بما نحن فيه و قد اطال بما لا طائل تحته كما هو ظاهر و هذا مسلم ان امته صلى الله عليه وسلم لا تجتمع على ضلالة قط و لا تزال طائفة من الامة ظاهرين على الحق لا يضرهم من خذلهم كالائمة الاربعه و متبعهم لا يزالون ظاهرين على الحق وهم مصداق لما انا عليه و اصحابي ، وهم اهل السنة و الجماعة لا يضرهم شغب من مثل ابن حزم . و خذلانه بل وباله راجع إليه . و الله تعالى سائله يوم تبيض وجوه و تسود وجوه ، غفر الله لنا و له بجاه امام المتقين خاتم الانبياء و المرسلين قائد الغر المحجلين شفيع المذنبين حبيب رب العالمين سيدنا و مولانا محمد صلى الله عليه و آله و سلم اجمعين . ثم قال و هو من عجائب عالم علم الدين امر و اما امره عليه السلام بالوضوء فهو ندب - اه - . قلت : انظر ايها الدكي ان الامر عنده هنا للدب و هو يصبح بأمثال هذه الاوامر انه للوحوب ! ههنا ترك قول عمر ابن الخطاب و امره صلى الله عليه و سلم اياه بالوضوء و في غسل يوم الجمعة في قصة عثمان رضى الله عنهما امر على قول عمر لعثمان و حكم به بالوجوب فأين هذا من ذاك ! و كم من موضع يقول بقول عمر و غيره من الصحابة ثم يتركهم اتباعا لهواه ! و استدل على كون الامر للندوب حيث قال . لما حدثناه حمام قال ثنا عمر بن مفرج قال ثنا ابن

ولا انهم يغلبون على من - و اتم كما سبق الى بعض الافهام ، حتى ان غلبة الدين في زمن عيسى عليه الصلاة و السلام عندى ليس كما اشتهر على اللسنة بل الموعود هو الغلبة حيث يظهر عليه الصلاة و السلام و فيما حوالة و اما فيما وراء ذلك فلم يتعرض إليه الحديث و العمومات كلها ، اردة في اللاد التي يظهر فيها و لا يتجاوز فيما ورائها و انما هو من بداهة الوهم و سبق الى ما اشتهر بين العوام -

انتهى ، م .

الاعرابى قال ثنا الدبرى ثنا عبد الرزاق عن سفیان الثورى عن ابى اسحاق عن الاسود
ابن يزيد عن عائشة أم المؤمنين قالت : كان رسول الله ﷺ ينام جنباً ولا يمس ماء ،
وهذا لفظ يدل على مداومته ﷺ لذلك وهى رضى الله عنها احدث الناس عهداً
بمبته ونومه جنباً وطاهراً اه : قلت : انظر جراته و جسارته . الاول ان فيه الدبرى
عن عبد الرزاق والكلام فيه سبق فى الجزء الاول من الكتاب فتذكره ، والثانى ان
لفظه كان ، لا تدل على الدوام والاستمرار كما صرح به النووى فى شرح مسلم ، الثالث
انه ﷺ امر عمر بالوضوء وهو امر تشريعى للامة وما رواه عن عائشة فعله ﷺ
محتمل المعانى لا يدل على كون الامر للذب ، وبين الحكم التشريعى وبين فعله صلى الله
عليه وسلم فرق ظاهر لا يحمل احدهما على الآخر ، الرابع انه اخذ ههنا حديث عائشة
الذى للمحدثين فيه كلام كما سيأتى قريباً اتباعاً لهواه وترك حديث عائشة الذى
هو صحيح فى عدم ايجاب الغسل يوم الجمعة كما بأتى فى موضعه ان شاء الله تعالى . الخامس
انه ثبت فى الروايات الصحيحة انه صلى الله عليه وسلم لم يكن ينام جنباً حتى يتوضأ
او تيمم قبل النوم وابن حزم خالف هذه الروايات الصحيحة واخذ بالمتكلم فيه
وهذا عجيب منه ، السادس ان ابا اسحاق السيعى اخطأ فى اختصار الحديث المذكور
وابن حزم لم يدرك ذلك لسوء فهمه وشغفه على الائمة . قلت تفصيل المقام حتى ينجلي
لك المرام : قال امام العصر فى املائه ج ١ ص ٢٦٤ من الفيض فى باب نوم الجنب :
وعن ابى يوسف رحمه الله تعالى عند الطحاوى انه لا بأس بنوم الجنب من
غير ان يتوضأ لان التوضى لا يخرج من حال الجنابة الى حال الطهارة ، وعندهما
يتوضأ ثم ينام لما فى تنوير الحوالك عن معجم الطبرانى ان ملائكة الرحمة لا تخضر
حنازة الجنب فهو ضرر عظيم ويدور النظر فيما يشمل المقام على الضرر مع عدم
ورود الوعيد والنهى صراحة فينظر بعضهم الى المعنى فيذهب الى الوجوب كما فى شرح

المنهاج ان التسمية واجبة عند الأكل عند الشافعي رحمه الله تعالى في رواية وكالتسمية قبل الوضوء عند البخاري فان الشيطان يحل في كل امر لم يبدأ باسم الله تعالى و يحق بركته و هذه مضرة عظيمة ، و ينظر بعضهم الى اللفظ فان كان رد فيه الأمر أو الهن يتول به و الا لا ، و الظاهر ان الوجوب و الحرمة يدور على الخطاب دون المعنى كما مر مفصلاً . اقول و لم يثبت عندى نومه ﷺ في حالة الجنابة الا بالغسل أو الوضوء و ثبت التيمم ايضا كما في المصنف لابن ابي شيبة كما في الفتح ، و في البحر ان التيمم فيما لا تشترط فيه الطهارة صحيح مع وجدان الماء ايضا و هو مختار جماعة و هو الصحيح عندى ، و ما رواه ابو اسحاق عن الأسود بن عائشة رضى الله عنها في نومه ﷺ في حالة الجنابة فقد بينه الطحاوى مفصلاً و بعده لا يبقى فيه ما يخالفنا بشيء ، فساق أولا حديث عائشة قالت كان رسول الله ﷺ اذا رجع من المسجد صلى ما شاء الله ثم مال الى فراشه و الى اهله فان كانت له حاجة قضاها ثم بنام كهيئته و لا يمس الماء ، ثم قال الطحاوى انه حديث مختصر اختصره ابو اسحاق من حديث طويل فأخطأ في اختصاره اياه ، و الحديث الطويل ما رواه فهد ثنا ابو غسان ثنا ابو اسحاق قال اتيت الأسود بن يزيد و كان لى اخا و صديقا فقلت يا ابا عمرو حدثني ما حدثك عائشة رضى الله عنها أم المؤمنين عن صلاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بنام الاول الليل و يحيى آخره ثم ان كانت له حاجة قضى حاجته ثم بنام قبل ان يمس ماءً فاذا كان عند النداء الاول وثب و ما قالت قام فافاض عليه الماء و ما قالت اغتسل و انا علم ما تريد و ان كان جنباً ترضاً وضوء الرجل للصلاة ، اما قولها و لم يمس ماءً فالمراد منه الماء الذى للغسل لا على الوضوء لما رواه غير ابى اسحاق عن الأسود بن عائشة رضى الله عنها ان رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا اراد ان ينام او يأكل و هو جنب يتوضأ

و هكذا ررى عن الأسود من رأيه ، و هكذا رواه مسلم الا ان فى آخره جملة تناقضه
وهى : و ان لم يكن جنباً توضاً وضوءه للصلاة ، و لم يتعرض إليه احد و يمكن ان يوفق
بينهما ان ما فى الطحاوى فهو حاله فى اول الليل و ما عند مسلم فهو حاله فى آخر الليل
أى ان كان جنباً فى آخر الليل اغتسل و ان لم يكن جنباً توضاً وضوء الرجل للصلاة ،
و اشار محمد رحمه الله تعالى الى ما ذكره الطحاوى ثم انى تتبعت الى زمان
لأعلم ان مأخذ كلام الطحاوى ما هو ؟ فبان لى بعد الفحص البالغ ان اصله
يكون من محمد رحمه الله تعالى . ثم الطحاوى يفصله : قال محمد رحمه الله تعالى فى موطنه
هذا الحديث اوفق بالناس - انتهى ، و قال ابو بكر بن العربى فى عارضه الاحوذى
ج ١ ص ١٨٢ فى تفسير غلط ابى اسحاق هو ان هذا الحديث الذى رواه ابو اسحاق
ههنا مختصراً اقتطفه من حديث طويل فأخطأ فى اختصاره اياه - ثم ساق القضى الحديث
بطوله كما اخرجنا عن الطحاوى ثم قال فهذا الحديث الطويل فيه و ان ام و هو جنب
توضاً وضوءه للصلاة فهذا يدلك على ان قوله : فان كانت له حاجة قضى حاجته ثم
ينام قبل ان يمس ماء ، انه يحتمل احد وجهين اما ان يريد بالحاجة حاجة الانسان من
البول و الغائط فيقضيهما ثم يستنجى و لا يمس ماءً و ينام فان وطئ توضاً كما فى آخر
الحديث ، و يحتمل ان يريد بالحاجة الوطء و يقوله : ثم ينام و لا يمس ماء ، يعنى الاغتسال
و متى لم يحمل الحديث على احد هذين الوجهين تناقض أوله آخره فوهم ابو اسحاق
ان الحاجة هى حاجة الوطئ فنقل الحديث على معنى ما فهم و الله تعالى اعلم - اهـ ،
ر كذا فى الدر السارى ج ١ ص ٣٦٥ . و قال الحافظ فى ج ١ ص ٣٣٦ من الفتح :
و تمسك (من قال بعدم استحبابه) بما رواه ابو اسحاق عن الأسود عن عائشة
رضى الله عنها انه صلى الله عليه و سلم كان يحجب ثم ينام و لا يمس ماء رواه ابو داود

و غيره و تعقب بأن الحفاظ قالوا ان ابا اسحاق غلط فيه و بأنه لو صح حمل على انه ترك الوضوء لبيان الجواز لثلا يعتقد وجوبه اذ ان معنى قوله لا يمس ماء، أى للغسل: و اورد الطحاوى من الطريق المذكور عن ابي اسحاق ما يدل على ذلك - اهـ . و راجع عمدة القارى من ج ٢ ص ٦٤ الى ج ٦٦ فأطال الحفاظ العيني البحث فيه ، فاذا علمت الحديث بشأله و تكرمه بأن الحفاظ قالوا ان ابا اسحاق غلط و اخطأ فيه فكيف استدل ابن حزم به و الحالة هذه ؟ و هذا من العجائبات ! لا بل من اتباع الهوى ، و قد ورد فى الحديث : اذا رأيت شحاً مطاعاً و هوى متبعاً و اعجاب كل ذى رأى برأيه فعليك بخويصة نفسك - و فى رواية : فانتظر الساعة .

ثم قال ابن حزم : فان قيل ان هذا الحديث أخطأ فيه سفيان لأن زهير بن معاوية خالفه فيه ، قلنا بل اخطأ بلا شك من خطأ سفيان بالدعوى بلا دليل و سفيان احفظ من زهير بلا شك - و بالله التوفيق . قلت : و قال ابن ماجه كما فى عمدة القارى ج ٢ ص ٦٥ عقيب رواية هذا الحديث : قال سفيان ذكرت الحديث يعنى هذا يوما فقال لى اسماعيل شذبهذا الحديث يا قتي بشىء - اهـ . قال المعلق : رواه ابو داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه و القول ما قال المؤلف و الحديث صحيح و المحدثون انما عللوه بتخبطه انى اسحاق لا سفيان فى ذكره لا يمس ماء، قال البيهقى لأن الحفاظ طعنوا فى هذه اللفظة و توهموها مأخوذة عن غير الاسود و ان ابا اسحاق ربما دلس فأوها من ندلساته و احتجوا على ذلك برواية ابراهيم النخعى و عبد الرحمن بن الاسود عن الاسود بخلاف رواية ابي اسحاق ، ثم ذكر الروايات الأخرى التى فيها انه كان يتوضأ قبل الاكل أو النوم ، ولا منافاة بين هذه الروايات فان الوضوء مستحب للجنب قبل الاكل أو النوم و الترك لبيان الجواز - انتهى . قوله : و الحديث صحيح ، قلت فى التلخيص

الحبير ج ١ ص ٥١ قال الحافظ : واما ما رواه اصحاب السنن من حديث الأسود
ايضا عن عائشة ان رسول الله ﷺ كان ينام و هو جنب ولا يمس ماء ، فقد قال احمد
انه ليس بصحيح و قال ابو داود و هو وهم و قال يزيد بن هارون هو خطأ ، و اخرج
مسلم الحديث دون قوله . لم يمس ماء . وكأنه حذفها عمدا لانه عللها في كتاب
التمييز و قال مهياً عن احمد بن صالح لا يحمل ان يروى هذا الحديث ، و في علل الأثر
لو لم يخالف ابا اسحاق في هذا الا ابراهيم وحده لكن في فكيف و قد وافقه عبد الرحمن
ابن الأسود و كذلك روى عروه و ابو سلمة عن عائشة و قال ابن مفرج اجمع
المحدثون على انه خطأ من ابى اسحاق . كذا قال و تساهل في نقل الاجماع - اه .
فالقول على الاطلاق بكونه صحيحاً غلط فأحمد و ابو داود و يزيد بن هارون و احمد
ان صالح و الأثرم كلهم قالوا الحديث ليس بصحيح . و في عمدة القارى ج ٢ ص ٦٥
بعد نقله ما قاله الطحاوى : و قال ابو داود حدثنا الحسين الواسطي سمعت يزيد بن هارون
يقول هذا الحديث وهم بمعنى حديث ابى اسحاق و في رواية عنه : ليس بصحيح ، و قال المهنا
سألت ابا عبد الله عنه فقال ليس بصحيح ، قلت لم؟ قال لان شعبة روى عن الحكم عن ابراهيم
عن الأسود عن عائشة ان النبي ﷺ كان اذا اراد ان ينام و هو جنب يتوضأ وضوءه
للصلاة . قلت من قبل من جاء هذا الاختلاف؟ قال من قبل ابى اسحاق ، قال و سألت
احمد بن صالح عن هذا الحديث فقال لا يحمل ان يروى ، و قال الترمذى و ابو على
الطوسى روى غير واحد عن الأسود عن عائشة انه صلى الله عليه و سلم كان يتوضأ
قبل ان ينام و هو جنب يتوضأ وضوءه للصلاة ، و هذا اصح من حديث ابى اسحاق
قال و كانوا يرون ان هذا غلط من ابى اسحاق و قال ابن ماجه عقيب رواية هذا الحديث قال
سفيان ذكرت الحديث يعنى هذا يوماً فقال لى اسماعيل شذ بهذا الحديث باقى شيء - اه .
٦٠ (١٥) فهو لا .

فهؤلاء قد ضعفوا الحديث المذكور، نعم قد صححه بعضهم ايضا فكان لازما على المماق ان يقول: ان المحدثين اختلفوا في صحته، و الحديث مختلف فيه و ابن حزم ترك الائمة المذكورين جبال العلم و الحديث و اختار قول من صححه اتباعا لهواه. و في ج ١ ص ٥٢ من التلخيص: فقد صححه البيهقي و قال: ان ابا اسحاق قد بين سماعه من الاسود في رواية زهير عنه و جمع بينهما ابن شريح على ما حكاه الحاكم عن ابي الوليد الفقيه و قال الدارقطني في العلل: يشبه ان يكون الخبران صحيحين - قاله بعض اهل العلم و قال الترمذى: يرون ان هذا غلط من ابي اسحاق و على تقدير صحته فيحمل على ان المراد: لا يمس ماء للغسل، و يؤيده رواية عبد الرحمن بن الاسود عن ابيه عند احمد بلفظ: كان يجنب من الليل ثم يتوضأ وضوءه للصلاة حتى يصبح ولا يمس ماء. أو كان يفعل الأمرين جميعا لبيان الجواز و بهذا جمع ابن قتيبة في اختلاف الحديث وبويده ما رواه هشيم عن عبد الملك عن عطاء عن عائشة مثل رواية ابي اسحاق عن الاسود و ما رواه ابن خزيمة و ابن حبان في صحيحيهما عن ابن عمر انه سأل النبي صلى الله عليه و سلم أيتام احدنا و هو جنب؟ قال: نعم و يتوضأ ان شاء. و اصله في الصحيحين دون قوله: ان شاء - اهـ، و قد فصله الحافظ العيني في ج ٣ ص ٦٥ - ٦٦ تفصيلا حسنا و ذكر اقوال من صححه من البيهقي و الدارقطني و ابن قتيبة و ابن شريح و غيرهم فراجعهم. ثم قال ابن حزم في ج ١ ص ٨٧: قال على و كان اللازم للقائلين بالقياس ان يقولوا: لما كانت الصلاة و هي ذكر لا تجزى الا بوضوء ان يكون سائر الذكر كله كذلك و لكن هذا بما تناقضوا فيه ولا يمكنهم ههنا دعوى الاجماع - اهـ. قلت: هذا الالتزام غلط فان القياس لا يجوز في مقابلة النص و لم يقولوا بالقياس و ههنا نصوص موجودة لكل مسألة مستقلة و للصلاة شرائط و اركان و سنن و آداب

لا توجد في مطلق الذكر فلا يقاس مطلق الذكر عليها، ولم يدع احد منهم الاجماع على ذلك و قد قال عليه السلام لا يقبل صلاة بغير طهور - الحديث، ولم يقبل مثل ذلك في مطلق الذكر - فافهم، و إمامك داود الظاهري قال بالوجوب و انت خالفته فيه و قلت بالندب مع ورود الأمر في ذلك .

ثم قال : لا حدثناه عبد الله بن ربيع ثنا عبد الله بن محمد بن عثمان ثنا احمد بن خالد ثنا علي بن عبد العزيز ثنا الحجاج بن عليه السلام ثنا حماد بن سلمة عن ايوب عن نافع عن ابن عمر انه كان لا يقرأ القرآن ولا يرد السلام ولا يذكر الله الا وهو طاهر - اهـ . قلت : ابن عمر مجتهد فقيه و كانت عادته أن كل فعل أو عمل يفعل كان يداوم عليه للحديث ورد في ذلك ما ديم عليه صاحبه، أو ما دارم عليه صاحبه، و هو يعلم انه صلى الله عليه وسلم لم يرد السلام الا بطهارة كما سبق، و ابن عمر رضي الله عنهما يجد في نفسه قوة على الطهارة لكل ذكر و هو لا يترك عادته صلى الله عليه وسلم الا بعمل عليها و يأخذ بها فضلا عن العبادات و هو الذي روى عنه صلى الله عليه وسلم لا يقرأ الجنب ولا الحائض شيئا من القرآن، كما رواه الترمذي و ابن ماجه و البيهقي و الدارقطني و الكلام فيه قد فرغت عنه في موضع آخر و راجع لذلك ج ١ ص ٥٠ و ص ٥١ من التلخيص .

ثم قال في ج ١ ص ٨٨ : الا معاودة الجنب للجماع فلو ضوء عليه فرض بينهما للخبر الذي روته من طريق حفص بن غياث و ابن عيينة كلاهما عن عاصم الا حول عن ابي المتوكل عن ابي سعيد الخدري عن النبي صلى الله عليه وسلم : اذا أتى احدكم أهله ثم اراد ان يعاود فليتوضأ وضوءا - هذا لفظ حفص بن غياث و لفظ ابن عيينة ، اذا أتى احدكم أهله ثم اراد ان يعود فلا يعود حتى يتوضأ، و لم نجد لهذا الخبر ما يخصه ولا ما يخرج به الى الندب

الا خبراً ضعيفاً من رواية يحيى بن ايوب - اه . قلت : لم يصل دهنه لسوء حفظه .
 فى التلخيص ص ٥٢ حديث : اذا اتى احدكم اهلته ثم بداله ان يعاود فليتوضأ بينهما وضوءاً .
 مسلم من حديث ابى سعيد الخدرى ورواه احمد و ابن خزيمة و ابن حبان و الحاكم
 و زادرا ، فانه انشط للعود . - اه . هذا اللفظ فى الحديث موجود فانه يخرج به الى التدب
 فأن الوجوب ؟ ألم تر الى ما رواه احمد و اصحاب السنن من حديث ابى رافع انه
 ﷺ طاف على نسائه ذات ليلة و اغتسل عند هذه و عند هذه فقيل يا رسول الله
 ألا تجعله غسلاً واحداً ؟ فقال هذا ازكى و اطيب ، فقوله ﷺ فانه انشط للعود ، أو هو
 لذكى و اطيب ، يحجره الى الاستحباب و التدب و يخرج به عن الفرضية التى زعم بها .
 قال المعلق الافظ الاول لفظ مسلم فى الصحيح ج ١ ص ٩٨ و فيه : ثم اراد ان يعود ،
 و الحديث ايضا رواه ابو داود و الترمذى و النسائى و ابن ماجه و فى روايه ابن حبان
 و ابن خزيمة و الحاكم و البيهقى زيادة : فانه انشط للعود ، و هذه الزيادة قرينة على صرفه
 الامر الى التدب - انتهى . و فى الصحيحين من حديث انس انه ﷺ و سلم كان
 يطوف على نسائه بغسل واحد - الحديث . فهنا ترك رسول الله الفرض الذى زعمه
 ابن حزم ! حاشا وكلا .

ثم قال ابن حزم : و بايجاب الوضوء فى ذلك يقول عمر بن الخطاب و عطاء
 و عكرمة و ابراهيم و الحسن و ابن سيرين - اه . قلت : نسبة الايجاب الى الحسن و ابن
 سيرين غلط و خداع لما رواه ابن ابى شية فى مصنفه على ما فى ج ٢ ص ٢٩ من
 عمدة القارى حدثنا ابن ادريس عن هشام عن الحسن انه كان لا يرى بأساً ان يجامع
 الرجل امرأته ثم يعود قبل ان يتوضأ ، وكان ابن سيرين يقول : لا اعلم بذلك بأساً ، اما قيل
 ذلك لانه آخرى ان يعود - اه ، و ابن قال عمر بن الخطاب رضى الله عنه ان الوضوء
 بينهما واجب ؟ قال الحافظ فى ج ٢ ص ٢٢٢ من فتح البارى : و اختلفوا فى الوضوء

بينهما فقال ابو يوسف : لا يستحب ، و قال الجمهور : يستحب ، و قال ابن حبيب المالكي و اهل الظاهر : يجب و احتجوا بحديث ابى سعيد قال قال رسول الله ﷺ اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يعود فليتوضأ بينهما وضوءا - اخرجه مسلم من طريق ابى حفص عن عاصم بن ابى المتوكل عنه و اشار ابن خزيمة الى ان بعض اهل العلم حمله على الوضوء اللغوى فقال المراد به غسل الفرج ثم رده ابن خزيمة بما رواه من طريق ابن عيينة عن عاصم في هذا الحديث : فليتوضأ وضوءه للصلاة ، و اظن ان المشار إليه هو اسحاق بن راهويه فقد نقل ابن المنذر عنه انه قال لا بد من غسل اذا اراد العود ثم استدل ابن خزيمة على ان الامر بالوضوء للندب لا للوجوب بما رواه من طريق شعبة عن عاصم في حديث ابى سعيد المذكور كرواية ابن عيينة و زاد و انه اشط للعود ، فدل على ان الامر للارشاد أو للندب ، و يدل ايضا على انه لغير الوجوب ما رواه الطحاوى من طريق موسى بن عقبة عن ابى اسحاق عن الاسود عن عائشة قالت كان النبی ﷺ بجامع ثم يعود و لا يتوضأ - انتهى . فهذه عائشة رضی الله عنها و هى احدث الناس عهدا بمبیته و نومه حنبا و ظاهرا نقول انه لا يتوضأ فعلى قول ابن حزم ترك ﷺ الفرض اعموذ بالله منه ، و قال الحافظ العيني في ج ٢ ص ٢٨ من عمدة القارى و اما الوضوء بين الجماعين فقد اختلفوا فيه فعند الجمهور ليس بواجب و قال ابن حبيب المالكي و داود الظاهري انه واجب و قال ابن حزم ، و هو قول عطاء و ابراهيم و عكرمة و الحسن و ابن سيرين و احتجوا بحديث ابى سعيد قال قال رسول الله ﷺ اذا اتى احدكم اهله ثم اراد ان يعود فليتوضأ بينهما وضوءا - اخرجه مسلم من طريق حفص عن عاصم عن ابى المتوكل عنه و حمل الجمهور الامر بالوضوء على السدب و الاستحباب لا للوجوب بما رواه الطحاوى من طريق موسى بن عقبة عن ابى اسحاق

عن الأسود عن عائشة قالت كان النبی ﷺ يجامع ثم يعود ولا يتوضأ (قلت : قد
عرفت فيما سبق ان ابا اسحاق اختصره من الحديث الطويل فأخطأ في اختصاره
وقد ثبت انه كان يتوضأ أو يقيم بينهما بل صرفه عن الوجوب الى الاستحباب
قوله : " هذا أطيب و أنشط كما مر نقله فتذكره) قال ابو عمر ما اعلم احدا من اهل العلم
أوجه الاطاففة من اهل الظاهر : قلت روى ابن ابي شيبة في مصنفه حدثنا وكيع
عن مسعر عن محارب بن دثار قال سمعت ابن عمر يقول اذا اراد ان يعود توضأ
(قلت هذا لا يدل على الوجوب و ابن عمر في امثال ذلك متشدد و يتوضأ بينهما
لأنه يجد في نفسه قوة على ذلك و هو يعمل بالاستحباب مثل الفرض كما هو
معروف من دأبه و عاداته فلا يستدل بقوله على الوجوب فافهم) و حدثنا وكيع
عن عمر بن الوليد سمعت ابن محمد يقول اذا اراد ان يعود توضأ (قلت : هذا ايضا
لا يدل على الوجوب الذي يكون مثل الفرض) و حدثنا وكيع عن الفضل بن
عبد الملك عن عطاء مثله (قلت : معناه أى توضأ استحبابا و ندبا) و ما نسب ابن
حزم من ايجاب الوضوء الى الحسن و ابن سيرين فيرده ما رواه ابن ابي شيبة في مصنفه
قال حدثنا ابن ادریس عن هشام عن الحسن انه كان لا يرى بأسا ان يجامع الرجل
امرأته ثم يعود قبل ان يتوضأ ، قال و كان ابن سيرين يقول لا اعلم بذلك بأسا
اما قيل ذلك لأنه اجري ان يعود ، و نقل عن اسحاق بن راهويه انه حمل الوضوء
المذكور على الوضوء اللغوي حيث نقل ابن المنذر عنه انه قال لا بد من غسل الفرج
اذا اراد العود ؛ قلت : يرد هذا ما رواه ابن خزيمة من طريق ابن عيينة عن عاصم
في الحديث المذكور : " فايةوضأ وضوءه للصلاة ، و في لفظ عنده " فهو أنشط للعود ،
(قلت هو قرينة صارفة عن الوجوب - تدبر) و صحح الحاكم لفظ " وضوءه للصلاة " ثم قال

هذه لفظة تفرد بها شعبة عن عاصم و التفرد عن مثله مقبول عند الشيخين ، فان قلت يعارض هذه الاخبار حديث ابن عباس قال ﷺ امرت بالوضوء اذا قمت الى الصلاة . قاله ابو عرواة في صحيحه . قلت : قیده ابو عرواة بقوله ان كان صحيحا عند اهل الحديث : قلت الحديث صحيح ولكن قال الطحاوى العمل على حديث الاسود عن عائشة رضى الله تعالى عنها قال والضياء المقدسى والثقفى من حديث فى نصرة الصحاح هذا كله مشروع جائز من شاء اخذ بهذا و من شاء اخذ بالآخر - انتهى . تأمل فى العبارات ايضا و تذكر ما مضى من فتح البارى ، فظهر بهذا كله ان قول ابن حزم بالوجوب باطل ، و ليس فى الحديث ان المرأة فى هذه تتوضأ ايضا أم لا ؟ فما حكم المرأة عند ابن حزم فى ذلك ؟ و لم يتعرض إليه احد من الفريقين - تأمل حق التأمل .

ثم قال فى رقم ١١٩ من ج ١ ص ٨٨ : مسألة . و الشرائع لا تلزم الا بالانبات للرجل و المرأة او بانزال الماء الذى يكون منه الولد و ان لم يكن احتلام او بتمام تسعة عشر عاما كل ذلك الرجل و المرأة او بالحيض للمرأة - اه . قلت : فى أى حديث مرفوع صحيح متصل السند ورد ان استكمل تسعة عشر عاما كان بالغاً ؟ ولا يسمع دون قوله صلى الله عليه وسلم قول ابن حزم . و قال فى ج ١ ص ٨٩ : عليه اجماع منتقن ، قلت : من قال انهم اجمعوا على ذلك ؟ فهو دعوى بلا دليل لا من قرآن ولا من سنة ولا من اصحابه عليه السلام ، و ما قال هنالك فهو قياس منه بمقدمات منظور فيها و القياس كله باطل عنده ! فكيف يعمل ؟ و اطار بلا طائل كدأبه القديم . ثم قال : برهان ذلك - و روى بسنده حديث على رضى الله تعالى عنه من طريق ابن وهب اخبرنى جرير بن حازم عن سليمان و هو الأعمش عن ابى ظبيان عن عبد الله ابن عباس ان على بن ابى طالب قال لعمر بن الخطاب : أو ما تذكر ان رسول الله ﷺ

قال «رفع القلم عن ثلاث عن المجنون المغلوب على عقله (حتى أفاق) و عن النائم حتى يستيقظ و عن الصبي حتى يحتلم» - اهـ . قلت : الكلام هنا معه على منواله و هو ذكر هذا الحديث في مواضع من المحلى كذكره آية ((اليوم أكملت لكم دينكم و آمنت عليكم نعمتى)) الآية في مواضع شتى ، و ان لم يكن يناسب المقام و لم يتوجه الى الاختلاف الذى وقع في الحديث بالارسال و الاتصال و غيره ، في السند ، فأقول و بالله التوفيق : في التلخيص ج ١ ص ٦٨ : رواه ابو داود و النسائي و احمد و الدارقطنى و ابن خزيمة من طرق عن على و فيه قصة جرت له مع عمر و علقها البخارى فيها عن ابى ظبيان عنها بالحديث و القصة و منها عن ابى ظبيان عن ابن عباس فذكره و هو من رواية جرير بن حازم عن الأعمش عنه و ذكره الحاكم عن شعبة عن الأعمش كذلك لكنه وقفه ، و قال البيهقى : تفرد بوقع جرير بن حازم ، قال الدارقطنى فى العلل و تفرد به عن جرير عبد الله بن وهب و خالفه ، و خالفه ابن فضيل و وكيع فروياه عن الأعمش موقوفا و كذا قال ابو حصين عن ابى ظبيان و خالفهم عمار بن زريق فرواه عن الأعمش فلم يذكر فيه ابن عباس و كذا قال عطاء بن السائب عن أبى ظبيان عن على و عمر مرفوعا ، و قول وكيع و ابن فضيل أشبه بالصواب ، و قال النسائي حديث ابى حصين عثمان بن قاسم الأسدى أشبه بالصواب ، قلت : و رواه ابو داود من حديث ابى الضحى عن على بالحديث دون القصة ، و ابو الضحى قال ابو زرعة حديثه عن على مرسل ، و رواه ابن ماجه من حديث القاسم ابن يزيد عن على و هو مرسل ايضا كما قاله ابو زرعة ، و رواه الترمذى من حديث الحسن البصرى عن على و مرسل ايضا ، قال ابو زرعة لم يسمع الحسن من على شيئا ، و روى الطبرانى من طريق برد بن سنان عن مكحول عن ابى ادريس الخولانى

اخرى غير واحد من اصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم ثوبان و مالك بن شداد و غيرهما. وذكر نحوه. و في اسناده مقال في اتصاله، و اختلف في برده، و رواه ايضا من طريق مجاهد عن ابن عباس و اسناده ضعيف - انتهى . فهذا حال الحديث عن علي بن ابي طالب رضى الله تعالى عنه إما موقوف أو مرسل و إما ضعيف فكيف يستدل به ابن حزم و الموقوف و المرسل ايس بحجة عنده ١٢ كما مر منه في ابواب متفرقة، و مع هذا الاختلاف في السند كيف هنا سكت و أجم بلجام السكوت عن بيان الحق و جعله برهانا على دعواه! تأمل في ديدنه .

ثم ذكر حديث عميلة القرظي بسنده ص ٨٩ قال: لما كان يوم قريظة جعل رسول الله صلى الله عليه وسلم من ابنت ضرب عنقه و كنت فيمن لم يثبت فعرضت على رسول الله صلى الله عليه وسلم نخلي عني - اهـ . قلت: الحديث رواه ابو داود و الترمذي و النسائي و ابن ماجه و ابو داود الطيالسي - قاله المعلق . قلت: قال الحافظ في ج ٢ ص ٢٤٨ من التلخيص: حديث ان سعد بن معاذ حكم بني قريظة فقتل مقاتلتهم و سبي ذراريتهم فكان يكشف من مؤزر المراهقين فمن ابنت منهم قتل و من لم يثبت جعل في الدراي متمق عليه دون قصة الانبات من حديث ابى سعيد و روى البزار من حديث سعد بن ابى وقاص ان سعد بن معاذ حكم علي بن قريظة ان يقتل منهم كل من جرت عليه المواسي، قلت: ينبغي ان يقرأ قوله: يكشف، بالضم على البناء لما لم يسم فاعله لأن سعدا مات عقب الحكم و لم يتول تفتيشهم يؤيده ذلك ان الطبراني روى في الكبير و الصغير من حديث اسلم الانصاري قال: جعلني النبي صلى الله عليه وسلم على اسارى قريظة فكنت انظر في فرج الغلام فان رأيت قد ابنت ضربت عنقه و ان لم أره قد ابنت جعلته في مغنم المسلمين، زاد في الصغير: لا يروى

عن اسلم الا بهذا الاسناد . قلت : و هو ضعيف حديث عطية القرظى ، عرضنا على النبي ﷺ يوم قريظة و كان من انبت قتل و من لم ينبت خلى سبيله فكنت ممن لم ينبت نخل سبيلي ، اصحاب السنن من حديث عبد الملك بن عمير عنه بلفظ : من لم ينبت لم يقتل ، و في رواية جعل في السبي ، و للترمذى خلى سبيله ، و له طرق أخرى عن عطية و صححه الترمذى و ابن حبان و الحاكم و قال على شرط الصحيح و هو كما قال الا انها لم يخرجها لعطية و ما له الا هذا الحديث الواحد - انتهى . و البلوغ موقوف على اختلاف البلاد الحارة و الباردة و الاغذية و الاطعمة و الاشربة و الاختلاط بالرجال و النساء و غير ذلك من الاشياء المهيجة للقوى الشهوانية و كم من بلاد يبلغ فيها المراهق قبل الانبات و كم من بلدة لا ينبت بعد خمسة عشر سنة و يبلغ بعد اثني عشرة سنة فلذا اعتبر العلماء الانبات في بعض المواضع و لم يعتبروه في بعضها ، في بلاد الحجاز الانبات علامة البلوغ لانها بلاد حارة يؤثر حرارتها و غيرها من الامور في الرجال و الاطفال و الصبيان و المراهقين كما لا يخفى ، و ليس معناه ان الرجل الواحد في وقت ما بالغ و غير بالغ كما زعم ابن حزم ملزما لغيره بالابات و غيره ، و روى البيهقي في الخلافات على ما في التلخيص من طريق عبد العزيز بن صهيب عن انس مرفوعا سند ضعيف : اذا استكمل المولود خمس عشرة سنة كتب ماله و ما عليه و اقيمت عليه الحدود و ذكره البيهقي في السنن الكبرى عن قتادة عن انس بلا سند و قال انه ضعيف ، و قيل رواه الدارقطى باسناده قلعله في الافراد أو غيرها و ليس في السنن - اه . و يقويه حديث ابن عمر رضي الله عنهما : عرضت على النبي ﷺ في جيش و انا ابن اربع عشرة فلم يقلني و لم يرني بلغت و عرضت عليه من قابل و انا ابن خمس عشرة سنة فأجازني و رآني بلغت - متفق عليه ، و عندهما في الاول يوم احد و في الثاني في الخندق دون قوله ، و لم يرني بلغت فيها ، و قد رواه في صحيحه و البيهقي بالزيادة و نقل

عن ابن صاعد انه استغريها و في رواية للبيهقي : عرضت على النبي صلى الله عليه وسلم يوم بدر و انا ابن ثلاث عشرة ؛ و الباقي نحو الصحيحين و المراد بقوله و انا ابن اربع عشرة ، أى طعنت فيها و بقوله و انا ابن خمس عشرة أى استكملتها لأن غزوة احد كانت في رال سنة ثلاث و الخندق كان في جمادى سنة خمس و قبل كان الخندق في شوال سنة اربع و قال الواقدي في المغازي : كان ابن عمر في الخندق ابن خمس عشرة و لثقت منها - انتهى و لنظر ابن حزم خالف هذه الاحاديث و قال : و اما استكمال التبعة عشر عاما فاجماع متيقن - الخ ، و هذه دعوى كاذبة لم ينقل عن احد من اهل العلم ان عليه اجماعا و الا لم يخرجهوا في حد البلوغ و تعيينه كما لا يخفى ، و عندنا على القول المقتضى به حده خمس عشر سنة كما في الدر المختار و رد المختار .

ثم ذكر في ص ٩٠ مسنده حديث عائشة مرفوعا من طريق حماد بن زيد عن قتادة عن ابن سيرين عن صفية بنت الخارث عن عائشة ان رسول الله ﷺ قال : لا يقبل صلاة حائض الاغتسال - الخ . قلت : الحديث رواه احمد و ابو داود و الترمذي و ابن ماجه و ابن خزيمة و ابن حبان و الحاكم ، قال ابو داود رواه سعيد يعني ابن ابى عروبة عن قتادة عن الحسن عن النبي صلى الله عليه وسلم ، و قال الحاكم حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه ، و اظن انه لخلاف فيه على قتادة ، ثم رواه من طريق ابن ابى عروبة و كأنهما بشيران الى تعليل الموصول بالمرسل و هو تعليل ضعيف و قد اخطأ ابو محمد ابن حزم في ذكر حماد بن زيد عن قتادة فان الحديث حديث حماد بن سلمة كما هو مصرح به في سنن الترمذي و ابن ماجه و الدارقطني و كما يفهم من تصحيح الحاكم له على شرط مسلم لأن حماد بن سلمة روى له مسلم و لم يرو له البخاري و اما ابن زيد فانه روى له الشيخان ، و لو كان هو لكان الحديث على شرطهما في اصطلاح الحاكم - قاله المعلق . و الكلام في خطأ ابن حزم

بنا قد سبق في الجزء الاول من السيف المجلى فتذكره وكم من رجال اخطأ فيهم ابن حزم من التضعيف والتجهيل والتجريح يضعف ثقة ويجهل معروفًا ويحرج عدلاً كما عرفت وستعرف ايضاً في مواضع .

ثم ذكر حديث ابن عمر ورافع بن خديج مجيئاً عن قول الشافعي : من استكمل خمس عشرة سنة فهو بالغ ، واحتج بحديث ابن عمر المذكور ورافع بن خديج قال علي : وهذا لا حجة له فيه لوجهين احدهما ان رسول الله ﷺ لم يقل اني اجزتها من اجل انها ابنا خمس عشرة فاذا ذلك كذلك فلا يجوز لاحد ان يضيف إليه عليه السلام ما لم يخبر به عن نفسه - اه . قلت : ان صاحب الواقعة يخبر بذلك وقد نقلت من التلخيص ان ابن عمر قال : عرضت على النبي ﷺ في جيش وانا ابن أربع عشرة فلم يقبلني ولم يرني بلغت وعرضت عليه من قابل وانا ابن خمس عشرة فأجازني ورآني بلغت - متفق عليه ، ورواه ابن حبان والبيهقي بالزيادة - اه . و صاحب البيت أدري بما فيه ، وفيه التصريح بكونه ابن خمس عشرة سنة فأجازه وراه النبي ﷺ انه قد بلغ في ذلك السن فأين قول ابن حزم بازاء قول ابن عمر وهو صاحب الواقعة - فافهم . ثم قال : وقد يمكن ان يجهزها يوم الخندق لأنه كان يوم حصار في المدينة نفسها و ينتفع بالصبيان في رمي الحجارة وغير ذلك ولم يجهزه لأنه كان يوم قتال بعدو فيه عن المدينة فلا يحضره الا اهل القوة والجلد - اه . قلت : هذا الامكان من ايجاد ابن حزم ولم يرد في حديث ما انه عليه السلام عين الصبيان لرمي الحجارة ولو كان لذكره ابن عمر قطعا ولا يمشي الى بيان السنين وكان لا بد له من ان يقول : اني كنت في رماة الحجارة مع الصبيان ا ولم يقل شيئاً من ذلك ولم يشر إليه ولم يقل : رأني اني قد بلغت ، والصحابة رضي الله عنهم لم يتركوا شيئاً

ما وقع في الغزوات من كل شيء حفيظ و جليل و كثير و قليل كما لا يخفى على من طالع كتب السير و المغازى ، و اجازته عليه السلام لانه رآه من اهل القوة و الجلد في تلك السنة . ثم اعلم ان ابن حزم اخطأ في ذكر رافع بن خديج مع ابن عمر و غلط فاحشا قال المعلق: الذي في كتب السير و تراجم الصحابة انه صلى الله عليه و سلم رد ابن عمر في غزوة احد و اجازته في الخندق كما هنا ، و اما رافع فقد رده يوم بدر و اجازته يوم احد و شهدها - انظر الاصابة ج ٢ ص ١٨٦ و غيرها . و قال ابن هشام في السيرة ص ٥٦٠ : و اجاز له رسول الله صلى الله عليه و سلم يومئذ سمرة بن جندب الفزاري و رافع بن خديج اخا بني حارثة و هما ابنا خمس عشرة سنة و كان قد ردهما فقبل له : يا رسول الله ان رافعا رام ا فأجازته فلما اجاز قيل له يا رسول الله فان سمرة بصرع رافعا فأجازته ، و في تاريخ الطبري ج ٣ ص ١٣ انه امرهما بالمصارعة فتصارعا فصرع سمرة رافعا فأجازته ، و فيه ايضا ج ٣ ص ١٢ : و كان رسول الله ﷺ قد استصفر رافعا فقام على خفين له فيها رقاع فتناول على اطراف اصابه فلما رآه رسول الله صلى الله عليه و سلم اجازته ، و كل هذا يؤيد ان سبب الاجازة ليس اللوغ أو السن ، و انما هو القوة و القدرة على مخاطرة الحروب - انتهى . قلت : هب ! لكنه كان هذا كله بعد خمس عشرة سنة انه صلى الله عليه و سلم علم قطعا ان بعد هذا السن توجد القوة و القدرة على مخاطرة الحروب لان في القصة انهما كانا ابني خمس عشرة سنة و قد رأهما انها بلغا كما صرح به ابن عمر رضي الله عنهما فافهم . ثم قال ابن حزم : و الوجه الثاني انه ليس في هذا الخبر انهما في تلك الساعة اكلاما خمس عشرة عام لا بنص ولا دليل كما قال الشافعي - الخ . قلت : قد صرح الحافظ فيما سبق ، انا ابن خمس عشرة ، أي استكملتها ، و الصحابي صاحب الواقعة اعرف بمراد كلامه من ابن حزم لانه من اهل اللغة - تدبر .

قال في رقم ١٢٠ ج ١ ص ٩١ مسألة : وإزالة النجاسة وكل ما امر الله تعالى بإزالته فرض - اه . قلت : وفيه كلام ظاهر ابن قال تعالى إزالته فرض ا اضاف الفرضية إليه تعالى من نفسه . معاذ الله منه . قال : هذه المسألة تنقسم اقساماً كثيرة بجمعها ان كل شيء امر الله تعالى على لسان رسوله ﷺ باجتنابه او جاء نص بتحريمه أو امر كذلك بغسله أو مسحه فكل ذلك فرض بعضى من خالفه ، لما ذكرنا قبل من ان طاعته تعالى و طاعة رسوله ﷺ فرض - اه . قلت : فيه تلبيس ظاهر و الكلام فيه طويل الذيل موكل لوقت آخر و لذا أكتفى هنا بنقل ما قال المعلق في هذا المقام قال : يحتاج ها الى البحث في حكم الصلاة مع وجود النجاسة الحقيقة في الجسد أو الثوب أصححة هي أم باطلة ؟ اما الآيات و الاحاديث فالحق انها تبدل على وجوب التطهر من النجاسات خلافاً لمذهب مالك في انه سنة و لكن هل هو شرط في صحة الصلاة ؟ و الفرق واضح بين الفرض و الواجب و بين الشرط ، يظهر لنا ان المؤلف رحمه الله يميل الى القول بأنه شرط و هو ظاهر القول في المذاهب المعروفة و لكن ابن الدليل على الشرطية ؟ لم نر الا اوامر فقط و الامر للوجوب لا يخالف فيه و انما الشرطية لا تثبت الا بدليل يدل على ان من صلى و ثوبه أو بدنه نجس فصلاته باطل و هذا ما لم نجده قط بعد التبع بل وجدنا الأدلة متضاربة على صحة هذه الصلاة . و انظر تحقيق ذلك فيما كتبناه على التحقيق لابن الجوزي في المسألة رقم ١١٨ - انتهى . قلت : حديث ابن عمر رضي الله عنهما مرفوعاً ، لا تقبل صلاة بغير طهور و لا صدقة من غلول ، رواه الترمذى و غيره نص في اشتراط الطهارة فكيف ينكره المعلق و قد انعقد الاجماع على اشتراطها ؟ قال في معارف السنن ج ١ ص ٢٩ ذيل الحديث المذكور : وقد اجمعت الامة على اشتراط الطهارة في الصلاة و حديث الباب

نص فيه - اه . و اطال الفاضل البنورى فى تحقيقه و تدقيقه راجع الى ص ٢٥ من المعارف . و فى ج ١ ص ٢٣٦ من فيض البارى ذيل باب لا تقبل صلاة بغير طهور : قد يتحامل ان تنى القول لا يستلزم نى الصحة فقال قائل ان القبول يطلق على معنيين الاول ما هو المعروف و الثانى يرادف الصحة . قلت : بل هو ضد الرد فمعناه ان الصلاة بدون الطهور مردودة و لا حاجة الى التقسيم لانه انعقد الاجماع على ان الطهارة شرط لصحة الصلاة ، نعم فى صلاة الجنائز و سجدة التلاوة بعض شذوذ ، فعند البخارى عن ابن عمر رضى الله عنهما انه لا يسجدها على غير وضوء الا ان فى الحاشية للشيخ احمد على السهارنفورى تقيضه انه كان يسجدها على وضوء . فتردد فيه النظر ايضا ؛ اما فى صلاة الجنائز فقد ذهب بعضهم الى جوازها بدون طهارة و لعل الوجه عنده خفاء لفظ الصلاة فى صلاة الجنائز و الخفاء انما يكون لنقص فى المسمى او زيادة فيه ، فاذا نقص شئ من المسمى او زاد فيه يتردد فيه انه بقى داخلا فى مسماه او خرج عنه كما قالوا فى الطرار ، ، النباش ، ان لفظ السارق خفى فيهما وكذلك هنا خفى اطلاق لفظ الصلاة على صلاة الجنائز و سجدة التلاوة لمعنى النقص فيهما ، اما سجدة التلاوة فظاهر ، و اما صلاة الجنائز فلم يدم اشتغالها على الركوع و السجود ، ذهب الفقهاء الاربعة و الجمهور الى انها داخلة فى مسمى الصلاة و سجدة التلاوة من اخص اركان الصلاة فينبغى ان يشترط لهما ما يشترط للصلاة ، و ما نسب الى مالك رحمه الله تعالى من ان الصلاة بدون الطهارة جائزة عنده فهو باطل - انتهى . و فى تعليقه : و اما من نسب الى مالك رحمه الله تعالى جواز الصلاة مع الحدث اشتبه عليه الحال بين الحدث و الخبث ، و انما الخلاف بين المالكية فى اشتراط الطهارة عن الخبث فقيل بالوجوب و قيل بالسنية ، اما الطهارة عن الحدث فنقلوا الاجماع عليه - اه . فبطل ما قال المعلق -

فافهم . وراجع ج ١ ص ٢٠٦ من فتح الباری و ج ١ ص ٦٦٣ من عمدة القاری إلى ص ٦٦٦ و قد فصله الحافظ العینی لغة و معنى و قال : و حکى عن الشعبي و محمد بن جریر الطبری انهما اجازا صلاة الجنائزة بغير وضوء و هو باطل لعموم هذا الحديث و الاجماع - الخ .

قال فی ج ١ ص ٩٢ رقم ٦٢١ : مسألة : فما كان فی الخف أو النعل من دم أو خمر أو عذرة أو بول أو غیر ذلك فتطهيرهما بأن يمسحا بالتراب حتى يزول الأثر ثم یصلی فیهما، فان غسلهما اجزاء اذا مسحهما بالتراب قبل ذلك - اه . قلت : الخمر عنده ليس بنجس فلا يكون قدرا أو أذى كما فی الحديث ، ثم يفهم من قوله ان من غسلهما قبل مسحهما بالتراب لا یجزیه الغسل و هو قائل بالمفهوم كما صرح به المعلق فیما سبق و لم یقل بعدم الاجزاء احد من الفقهاء بل الماء طاهر مطهر و ظهور بالمطیع فیطهر به من غیر المسح بالتراب - تأمل فیہ . ثم قال : برهان ذلك ان كل ما ذكرنا من الدم و الخمر و العذرة و البول حرام ، و الحرام فرض اجتناب لا خلاف فی ذلك - اه . قلت : و الحرمة لا تستلزم المنجاسة و النجاسة قدر و أذى فی الحديث ، و قوله : كل هذه الاشياء حرام - الخ ، لعل العذرة و البول ليس عنده نجس ا و لذا استعمل لفظ الحرام فانه متفق علیه ، و هذا كما ترى لم یقل به احد فان البول و العذرة و الدم و الخمر نجس عند الفقهاء خلافا فی بعض منها ، و قوله يدل على خلاف ذلك - فافهم .

ثم روى حديث ابی سعيد الخدری فی خلع ثعلیه صلی الله علیه و سلم و خلع ثعلیه اتباعا لفعله صلی الله علیه و سلم - الخ . قلت : الحديث صریح فی ان الصحابة رضی الله عنهم يتبعونه ^{طريقا} اتباعا لازما لقوله تعالى ﴿ قل ان كنتم تحبون الله فاتبعوني يحبيكم الله ﴾ ليس فی الآية تفريق بين الافعال و الأقوال بل هی عام ، و هو خلاف

مسلك ان حزم ان افعاله صلى الله عليه وسلم لا تلزمنا كما سبق - فانهم . نص الحديث
 . كان النبی صلی اللہ علیہ وسلم یصلی بأصحابہ یخلع نعلیه فوضعهما عن يساره یخلع القوم
 نعالهم فلما سلم قال : لم خلعتنم نعالکم؟ قالوا رأیناک خلعت نخلعنا، فقال ان جبرئیل اتانی
 فأخبرنی ان فیہما قدران، ای نجاسة، قال علیہ السلام: اذا جاء احدکم الى الصلاة
 فلینظر الى نعلیه فان کان فیہما قدر او اذى فلیمسحه ویصل فیہما - اه . قلت :
 فی الحديث فوائد ان العمل القلیل لا یفسد الصلاة، و ان کل عمل یكون لا صلاح
 الصلاة لا یبطل الصلاة، و ان کل من اتى الى الصلاة فلینظر الى نعلیه فان کان فیہما قدر یمسحها
 بالتراب حتى زال اثره ویصل فیہما، و ان الصلاة فی النعلین كانت جائزة فی الزمان
 الماضی، اما فی زماننا اذا دخل المسجد خلع نعلیه لئلا یخرب و یلوث فرش المسجد فیمنع
 عنه كما لا یخفى - تدبر . ثم روى سندہ الى ابی داود فی سننہ حدیث ابی ہریرۃ مرفوعا :
 فمن وطئ الاذى بخفيه فطهورهما التراب - اه . و لفظ ابی داود : اذا وطئ الاذى
 بخفيه فطهورهما التراب . . و ایس فی الحديث ذکر الخمر و الدم ولا یطلق علی الخمر
 لفظ الاذى، ولا یكون كل حرام نجسا ولا اذى و هو ظاهر، و الحديث رواه ابن
 حبان فی صحیحه و الحاكم فی المستدرک و قال صحیح علی شرط مسلم و صححه الثنوی
 ایضا - قاله المعلق . قلت : و بهذا الحديث قال اصحابنا فی الدر المختار : و یطهر خف و نحوه
 کنعل تنجس بذی جرم - اه : أى و ان کان رطبا علی قول الثانی و علیہ اکثر
 المشایخ و هو الاصح المختار و علیہ الفتوی لعموم البلوی و الاطلاق حدیث ابی داود
 . اذا جاء احدکم المسجد فلینظر فان رأى فی نعله اذى او قدرا فلیمسحه ویصل فیہما،
 كما فی البحر و غیره - اه رد المختار . و هو کل ما یرى بعد الجفاف ولو من غیرها
 حکم و بول اصابه تراب به یفتی بذلك یزول به أثرها - اه . قوله : و هو کل ما یرى بعد

الجفاف أى على ظاهر الخف كالمذرة و الدم ، و ما لا يرى بعد الجفاف فليس بذى جرم - بحر : اه ؛ قوله و لو من غيرها ، أى لو كان الجرم المرنى من غير النجاسة ، قوله و كحمر و بول - الخ ، أى بأن ابتل الخف بخمر فشى به على رمل او رماد فاستجسه فسحه بالارض حتى تثار و هو الصحيح - بحر عن الزيلعى ؛ و المراد بذى جرم ما تكون ذاته مشاهدة بحس البصر و بغيره ما لا تكون كذلك ، قوله و بذلك ، أى بأن يمسه على الارض مسحا قويا ، ط ؛ و مثل ذلك : الحك و الحت على ما فى الجامع الصغير ، قوله و يزول به أثرها ، أى الا ان يشق زواله ؛ نهر - اه رد المختار . نقلته هذا لأن ابن حزم يذكر فى ص ٩٢ مسلك انى حنيفة ورد عليه كما سيأتى عن قريب .

ثم قال : قال على : و رويناه عن عروة بن الزبير فيمن اصاب نعليه الروث قال يمسحهما ولا يصلى فيهما ، و عن الحسن البصرى انه كان يمسح نعليه مسحا شديدا و يصلى فيهما و هو قول الاوزاعى و ابى ثور و ابى سليمان و اصحابنا - اه . قلت انظر انه لم يتعرض لقول عروة بشيء ا و هو خلاف الحديث المذكور ظاهرا فانه عليه السلام قال و فاصل فيهما ، و عروة بعد المسح لا يصلى فيهما و سكت هنا عنه ، و اثر الحسن البصرى لا يقيد به لانه فعل تابعى لا يعتبر عنده و لا يعمل به و ابن حزم نقله لتأييد قوله - تبصر . ثم قال : قال على : الغسل بالماء و غيره يقع عليه اسم مسح نقول : مسحت الشيء بالماء و بالدهن ، فكل غسل مسح و ليس كل مسح غسلا - اه . قلت : اذا قلت مسحت بالدهن لا يقول احد من العوام انه غسل به فضلا عن العلماء بل يفهم كل واحد منهم انه مسح به بالمعنى المعروف و هو امرار اليد الملوثة بالدهن على الشيء و هو ليس بقالع فلذا لا يقوم مقام الماء او المائع القالع و لا يزيل به النجاسة كما هو ظاهر ، و الغسل لا يسمى مسحا بل عكسه ، راجع لذلك كتب اللغة و اشعار العرب و محاوراتهم فى المكالمة فيما بينهم . فى رد المختار : المسح لغة امرار اليد على الشيء و عرفا اصابة الماء العضو - اه . ثم روى حديث ابى

هريرة من طريق ابى داود فى سننه مرفوعا اذا وطئ احدكم الاذى بخفه أو نعله فليمسها التراب - اه . قلت : ليست هذه اللفظة فى سنن ابى داود و زادها ابن حزم فى الحديث من جانبها و هو دابة فى المحلى يزيد فى الحديث و ينقص منه و لذا قال المعلق عليه : لم اجد هذه اللفظة فى سنن ابى داود - اه . ثم ذكر مذهب مالك و الشافعى ثم قال : قال على : و هذا خلاف لهذه النصوص المذكورة و للقياس - اه . قلت : لها دلائل على مساسها فى كتبها فراجعها ، و لا تعلق لنا به فتركنا البحث و الجواب عنه . ثم قال : و قال ابو حنيفة : اذا اصاب الخف أو النعل روث فرس أو حمار أو أى روث كان فان كان اكثر من قدر الدرهم البغلى لم يجز ان يصلى به - اه . قلت : الكلام هنا فى التطهير اذا مسها بالتراب طهر أم لا ؟ و قد عرفت من الدر المختار انه بالدلك بالتراب يظهر فاذا طهر جازت الصلاة به و هو مذهب ابى حنيفة ، لا كلام فى جواز الصلاة و عدمه و ابن حزم خلط المسألتين ، فاذا لم يمسها بالتراب و كان اكثر من قدر الدرهم و صلى لم تجز الصلاة . قال : وكذلك ان اصابها عذرة انسان أو دم أو موى فان كان قدر الدرهم البغلى فأقل اجزت الصلاة - اه . قلت : قد عفى الشارع قدر الدرهم و اقله اذا استنجى بالاحجار و صلى به جازت الصلاة كما فى الاحاديث و تعامل الصحابة و به يقول ابو حنيفة ، و الكلام فى الدلك بالتراب قدر الدرهم أو اكثر منه . فى الدر المختار : و يظهر خف و نحوه كنعل تنجس بذى جرم هو كل ما يرى بعد الجفاف و لو عن غيرها كحجر و دول اصابه تراب به يفتى بذلك يزول به أثرها - اه . هذا التصريح بوجوده فى كنفها ثم يفتوه ابن حزم خلاف ذلك ، فى الدر المختار : يظهر بمسح يزول به أثرها مطلقا . به يفتى اه . و انما اكتفى بالمسح لان اصحاب رسول ﷺ كانوا يقتلون الكفار بسيوفهم ثم يمسحونها و يصلون معها و لانه لا تتداخله النجاسة و ما على ظاهره يزول بالمسح - بجر اه . مطلقا أى سواء اصابه نجس له جرم أم لا رطبا كان أو يابسا على المختار للفتوى ، شربلاية

عن البرهان - اه رد المختار . و فى الدر المختار : و عنى الشارع قدر درهم و ان كره
تحرىما فيجب غسله ، و ما دونه تنزيها فيسن . و فوقه مبطل فيفرض ، و العبرة لوقت الصلاة
لا الاصابة على الاكثر : نهر - اه . فى رد المختار : قوله . و عنى الشارع ، فيه تغيير للفظ
المن لانه كان مبنيا للجهول لكنه قصد التنبيه على ان ذلك مروي لا عرض قياس
فقط ، قال فى شرح المنية : و لنا ان القليل عفو اجماعا اذ الاستنجاء بالحجر كاف
بالاجماع و هو لا يستأصل النجاسة و التقدير بالدرهم مروي عن عمر و على و ابن
مسعود و هو بما لا يعرف بالرأى فيحمل على السماع - اه . و فى الحلية : التقدير
بالدرهم وقع على سبيل الكناية عن موضع خروج الحدث من الدبر كما افاده
ابراهيم النخعي بقوله : انهم استكروها ذكر المقاعد فى مجالسهم فكثروا عنه بالدرهم ،
و بعضه ما ذكره المشايخ عن عمر انه سئل عن القليل من النجاسة فى الثوب فقال :
اذا كان مثل ظفري هذا لا يمنع جواز الصلاة ، قالوا و ظفريه كان قريبا من كهنا -
اه رد المختار . فلم من هذا ان فى ذلك و المسح بالتراب لا يلزم ان يكون
قدر الدرهم او اكثر بل مطلقا يطهر بالمسح بالتراب على ما فى الحديث ، و جواز
الصلاة و عدمه مبنى على عدم الغسل اذا كان اكثر من قدر الدرهم و الا لا - فافهم .
ثم قال فان : كان كل ما ذكرنا يابس اجزاء ان يحكه فقط ثم يصلى به .
قلت قد عرفت بما ذكرت فوجه اذا كان قدر الدرهم يكره الصلاة تحريما فيجب غسله
او مسح بالتراب و ان اقل فيسن غسله ثم يصلى فيه ، و ان اكثر و لم يمسحه بالتراب
فغسله فرض . قال : و ان كان شئ من ذلك رطبا لم تجز الصلاة به الا ان يغسله
بالماء - اه . قلت : سبق انها لو كانت رطبا يطهر بذلك و المسح بالتراب على القول
الاصح المختار للفتوى لعموم البلوى و لاجل حديث ابى داود كما سبق نقله من
رد المختار . قال : فان اصاب الخف بول انسان او حمار او ما لا يؤكل لحمه فان كان

أكثر من قدر الدرهم البغلى لم تجز الصلاة به و لم يجزه فيه مسح أصلا - اهـ . قلت :
قد سبق من الدر المختار : و لو من غيرها كحمر و بول أصابه تراب به يفتى بذلك يزول
به أثرها - اهـ . فنقله خلاف ما فى كتبنا و هذا كله تخطيط و تلبيس و تدليس منه و اطال
بلا فائدة و تفصيل هذه المسائل بأدلة بأكل وجه فى فتح القدير و البدائع و البحر
و الكبيرى و شرح النقاية و البداية و العناية و الهداية و غيرهما من كتب الفقه .

ثم اعلم ان المفاظ من النجاسة عند الامام ما ورد فيه نص لم يعارضه بنص آخر ، فان
عارض بنص آخر فمخفف كقول ما يؤكل لحمه ، فان حديث استنزها من البول ، يدل على
نجاسته و حديث العربيين يدل على طهارته و عندهما ما اختلفت الائمة فى نجاسته فهو
مخفف . فالروث مفاظ عنده لانه عليه الصلاة السلام سماه ركسا و لم يعارضه نص
آخر ، و عندهما مخفف لقول مالك بطهارته لعموم البلوى ، و تمام تحقيقه فى المطولات -
اهـ رد المختار . و فى الدر المختار : و عفى دون ربع جميع بدن و ثوب و لو كبيرا
وهو المختار . ذكره الحلبي و رجحه فى النهر على التقدير بربع المصاب كيد و كم و ان قال
فى الحقائق و عليه الفتوى - اهـ . قوله : و رجحه - الخ ، أى بأنه ظاهر كلام الكنز
و بتصحيح المبسوط له و بأن المانع هو الكثير الفاحش ولا شك ان ربع المصاب
ليس كثيرا فضلا عن ان يكون فاحشا - اهـ . اقول : تصحيح المبسوط معارض بتصحيح
غيره ، و المراد بالكثير الفاحش ما كثر بالنسبة الى المصاب فربع الثوب كثير بالنسبة
الى الثوب و ربع الذيل أو الكم مثلا كثير بالنسبة إليه كما صرح بذلك فى الفتح - اهـ
رد المختار . فبطل قول ابن حزم ، و لم يجد فى الكثير الفاحش من ذلك حدا - اهـ ، لأن
الربع كثير و ما فوقه فاحش فان الكثرة و القلة اضافيتان فما رآه المبتلى به صاحب
العقل السليم المتدين قليلا فهو قليل و الربع و الزائد عليه كثير و فاحش و هذا هو الحد ،
و لما كان هذا ظاهرا لم يذكر له حدا فانه اذا بين القلة تعين به الكثرة الفاحشة - فافهم .

و قوله : و ما بول الفرس فالصلاة به جائزة ما لم يكن كثيرا فاحشا - اه . قلت : ان الفرس عند الامام ابى حنيفة داخل في المأكول لحمه و اما كره لحمه - تنزيها أو تحريما على اختلاف الصحيح - لانه آلة الجهاد و ان سوره طاهر فبوله داخل في النجاسة الخفيفة لاختلاف الاذلة و عند محمد طاهر لانه مأكول اللحم فلا اعتراض - تأمل . و هذه المسائل كلها من وظيفه الاجتهاد لا الشرع و في نظره اجتنابه أليق و أخرى كما لا يخفى و هي مخرجة بالاجتهاد في الآثار و الاخبار عنها لا بالقياس المحض كما زعم ابن حزم فانه ظاهري جامد لا يصل فهمه الى مدارك الفقهاء . و كم من عائب قولا صحيحا ، و آفته من القهم القيم . . فهذا فهمه ينبغي حمد الله تعالى على السلامة عنه ، و قد تعلق الفقهاء بالنصوص و الآثار الواردة في ذلك كما سبق من رد المختار لمحدث ابى داود و من شرح المنية رواية عمر و على و ابن مسعود رضى الله عنهم و منى على قياس صحيح و اجماع متيقن على بعض منها ، فما قال بعده من قوله : و اعجب من ذلك - الخ ؛ طائل بلا فائدة و لم ينظر كتب الامام محمد رحمه الله تعالى نحو كتاب الصلاة و كتاب الحجة على اهل المدينة و الموطأ و كتاب الاصل و احكام القرآن للجصاص و شرح معاني الآثار و مشكل الآثار و المختصر للطحاوى و غيرها من المكتب حتى يتبين له ما حقيقه كلامه - هذا . و الله تعالى اعلم .

ثم قال في ج ١ ص ٩٥ من رقم ١٢٢ : المسألة : و تطهير القبل و الدبر من البول و الغائط من الرجل و المرأة لا يكون الا بالماء حتى يزول الأثر أو بثلاثة احجار متغايرة ، فان لم ينق فعلى الوتر ابدا يزيد كذلك حتى ينق لا اقل من ذلك ولا يكون في شيء منها غائط أو بالتراب او الرمل بلا عدد و لكن ما ازال الأثر فقط على الوتر و لا بد و لا يحزى احدا ان يستنجى بيمينه و لا وهو مستقبل القبلة فان بدأ بمخرج البول أجزت تلك الاحجار باغنيانها لمخرج الغائط ، و ان بدأ بمخرج الغائط لم يجزه من تلك الاحجار لمخرج البول الا ما كان لا رجيع عليه فقط - انتهى . قلت : فيه مؤاخذات و انظار

الأول انه حصر الاستنجاء بالماء فقط بقوله « الا بالماء » وكان ينبغي له ان يقول : « الا بالماء او بثلاثة احجار » و العبارة المذكورة « وهمة لمعنى آخر كما لا يخفى . الثاني انه قائل بأنه فان كان على حجر نجاسة غير الرجيع اجزى ما لم يأت عنه نهى - كما في ج ١ ص ٩٩ و سبأنى . ولذا قال المعلق : هذا خلط من المؤلف ان لا يرى جواز الاستنجاء بغير جنس الارض اذا كان طاهرا و هو يحيزه بحجر عليه نجاسة فان المقصود للشارع الطهیر و الظاوة لا النجاسة و القدر - اه . الثالث انه اوجب الوترية بقوله « و لا بد » و هو بخلاف حديث ابى هريرة و غيره « من استجمر فليوتر » و من لا فلا حرج . و ما اجاب عنه باطل قطعا . الرابع انه يقول باحجار متغايرة و لم يرد في حديث انه يستنجى باحجار متغايرة ! فلا يسمع قوله بغير دليل - فافهم . الخامس انه يقول : فان بدأ بمخرج الغائط لم يحزه من تلك الاحجار لمخرج البول . مع انه قائل انه اذا كان على الحجر نجاسة يجوز الاستنجاء به كما علمت و ان كان العكس اجزت تلك الاحجار بأعيانها لمخرج الغائط . هل ورد هذا التفريق في حديث او اثر و لو ضعيفا ؟ و ما معنى الرجيع عنده ؟ السادس انه يقول : او بالتراب او الرمل بلا عدد - اه . قلت : و هو مخالف لما رواه الدارقطى في سننه عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ « اذا قضى احدكم حاجته فليستنجد بثلاثة احجار او بثلاثة اعواد او بثلاثة حثيات من تراب » قال زمعة : فحدثت به ابن طاوس فقال اخبرنى ابى عن ابن عباس قال قال رسول الله ﷺ بهذا سواء - اه . قال الدارقطى : لم يسنده غير المصرى و هو كذاب و غيره يرويه عن طاوس مرسل لا يس فيه ابن عباس ، و قد رواه ابن عيينة عن سلمة عن طاوس قوله - اه . و صححه البيهقى في السنن الكبرى ص ١١ عن طاوس من قوله - اه . السابع انه لم يرد في حديث الزيادة على ثلاثة احجار فانها يحزى و يكفيه فكيف اجاز الزيادة على ثلاثة احجار خلاف الحديث على اصحله الفاسدة ! و انى اتعجب من صاحب البدر السارى

فى ج ١ ص ٢٦١ كيف قال : وقد وافقنا فى المسألة ابن حزم و عرف منه ان قلبه
 كسيف الحجاج - اه . و الحنفية لا يقولون بوجوب الايتار و لا انجمدوا على ثلاثة
 ايضا ، و كذا قائلون بغير الحجر و التراب ايضا ، قال فى الپهر المختار مع رد المختار : فصل
 فى الاستنجاء ازالة نجس عن سبيل : فلا يستن من ریح و حصاة و نوم و فصد و هو
 سنة مؤكدة مطلقا - اه ، قوله : فلا يستن من ریح ، لان عينها طاهر و انما نقضت لانبعائها
 عن موضع النجاسة - اه ح ، و لان بخروج الريح لا يكون على السبيل تنبيه
 فلا يستن منه بل يكون بدعة ، كما فى المجتبى . بحو - اه ، قوله : و هو سنة مؤكدة
 صرح به فى البحر عن النهاية ثم عزاه ايضا الى الاعلى و علاه فى الكافى بمواظبه
 عليه الصلاة و السلام و نقل فى الحلية الاحاديث الدالة على المواظبة و ما يصرفها عن
 الوجوب . فراجع عليه ، فيكره تركه كما فى الفتح مستدركا على ما فى الخلاصة من
 نفي الكراهة و نحوه فى الحلية و اوضح المقام الشيخ اسماعيل فى شرحه على الدرر
 فراجع ثم رأيت فى البدائع صرح بالكراهة - اه رد المختار ، و ما قبل من افتراضه
 لنحو حبض و مجاوزة مخرج فتساح - اه ، دفع لما يخالف الاطلاق المذكور و القائل
 صاحب السراج و الاختيار و خزائن المعق و الحلوى القدوسى و الزيلعى و غيرهم و اقرهم
 فى الحلية و اعترضهم فى البحر بأنه تساح لانه من باب ازالة الحدث ان لم يكن
 على المخرج شئ ، و ان كان فهو من باب ازالة النجاسة الحقيقية - اه ، اقول : لا شك
 ان غسل ما على المخرج فى الجنابة يسمى ازالة نجس عن سبيل فقد صدق عليه تعريف
 الاستنجاء و ان كان فرضا ، و اما اذا تجاوزت النجاسة مخرجها فان كان المراد به غسل
 المتجاوز اذا زاد على الدرهم فكونه تساحا ظاهرا لانه لا يصدق عليه التعريف المذكور ،
 و ان كان المراد غسل ما على المخرج عند التجاوز بناء على قول محمد الآتى فلا تساح
 يدل عليه ما فى الاختيار من ان الاستنجاء على خمسة اوجه اثنان واجبان احدهما غسل

نجاسة المخرج في الغسل من الجنابة و الحيض و النفاس كي لا تشيع في بدنه . و الثاني
 هو تجاوزت مخرجها يجب عند محمد قل أو أكثر و هو الاحوط لأنه يزيد على قدر الدرهم
 و عندما يجب اذا تجاوزت قدر الدرهم لأن ما على المخرج سقط اعتباره و المعتبر
 ما وراءه ، و الثالث سنة و هو اذا لم يتجاوز النجاسة مخرجها ، و الرابع مستحب و هو ما اذا
 بال و لم يتغوط فيغسل قبله ، الخامس بدنة و هو الاستنجاء من الريح - اه رد المختار ،
 الى قوله مستحبى به كاه و حجر و نجس خارج من احد السيلين و كذا لو اصابه من
 خارج و ان قام من موضعه على المعتمد و مخرج دبر او قبل بنحو حجر مما هو عين
 طاهرة قاله لا قيمته لها كقدر منى لأنه المقصود فيختار الا ببلغ و الاسلام من التلويث
 ولا يقيده باقبال و ادبار شتاء و صيفا - اه . الدر المختار ؛ قوله : بما هو عين - الخ قال
 في البدائع السنة هو الاستنجاء بالاشياء الطاهرة من الاحجار و الامدار و التراب و الخرق
 البوالى - اه . و الطين الياس و مثله الجدار الا جدار غيره و في البحر جوازه بالجدار
 مطلقا - اه رد المختار ، ، ليس العدد ثلاثا بمسنون فيه بل مستحب - الدر المختار . اشار
 الى ان المراد في السنة المؤكده لا اصابها لما ورد ان الامر بالاستنجاء بثلاثة احجار
 و لم يقل ان الامر للوجوب كما قال الامام الشافعى لأن قوله عليه الصلاة و السلام
 . من استجر فليوتر فمن فعل فحسن و من لا فلا حرج . دليل على عدم الوجوب فحل
 الامر على الاستحباب توفيقا ، و تمام الكلام في الحلية و شرح الهداية للمبني - اه
 رد المختار . قال الحافظ في ج ١ ص ٢٢٤ من فتح البرى ذيل قوله ، بثلاثة احجار ، فيه
 العمل بما دل عليه النهى في حديث سلمان عن النبي ﷺ قال ، ولا يستنج احدكم بأقل
 من ثلاثة احجار ، رواه مسلم . اخذ بهذا الشافعى و أحمد و اصحاب الحديث فاشترطوا
 ان لا ينقص من الثلاث مع مراعاة الانتقاء اذا لم يحصل بها فيزاد حتى ينقى و يستحب
 حيثئذ الاينار لقوله ، من استجر فليوتر ، و ليس بواجب لزيادة في ابى سنن داود حسنة

الاسناد قال : و من لا فلا حرج ، و بهذا يحصل الجمع بين الروايات فى هذا الباب . انتهى . و راجع ابواب الاستنجاء من عمدة القارى و قد فصل المقام مبنى و معنى و لغة و أسئلة و اجوبة و بيان المذاهب على دأبه لاسيما ج ١ ص ٧٢٧ منه فانه اجاب فيها عن اقوال الخطابي نقلها الحافظ مقراها و سكت عليها و قد ردها الحافظ العيني بأحسن رد . هذا . ثم اعلم ان تفصيل المقام بحيث يتضح به المرام و ينقطع عرق كلام ابن حزم فى هذا المقام على ما افاده امام العصر فى دروس البخارى ذيل باب الاستنجاء بالحجارة ج ١ ص ٢٥٩ من فيض البارى : نقح مناطه ابو حنيفة رضى الله عنه بكل شىء طاهر قالع للنجاسة و عجم مع انه لا يرد فى الحديث الا الحجارة و قد علمت ان تنقيح المطاط يجرى فى المنصوص ايضا (فى ص ٥٩ من مقدمة فيض البارى تفصيله) و علمت ايضا ان طريق تعليم صاحب النبوة هو التعليم بالعمل فما اراد ان يعلم امته عمل به و امرهم باقتدائه لا بأن يهيم . عبارة مطردة منعكسة ثم يعرضها على الناس فانه طريق محدث غير فطرى فاستعمل الحجارة على عادتهم لكونها سهلة الوصول و كان الغرض اعم منه ، و ذهب داود الظاهرى ان غيرها لا يجرى عنه ! و اعلم انهم اختلفوا فى عدد الاحجار فقال الشافعية ان الثلاث واجب و الايتار مستحب فلو استعمل رجل الحجرين و انقى يستنجى بثالث و جوابا عندهم لا عندنا و عندنا القلع واجب و الثلاث و الايتار مستحب كما هو فى البحر شرح الكنز ، و ينبغى للشغل بالحدث ان يؤيد ما فى البحر اىكون مذهبنا اقرب الى الحديث ، ثم الحافظ رحمه الله اعترض على الطحاوى بأن التمسك منه على الاستنجاء بالحجرين لا يصح لما ثبت فيه من زيادة : و اثنتى بثالث ، قلتم : ان كان هذا اعتراضا على الطحاوى فهو على الترمذى ايضا لانه ايضا يوجب عليه بالاستنجاء بالحجرين فلم انه لم يقبل تلك الزيادة ، و لنا ما عند ابى داود : من استجمر فليؤثر من فعل فقد احسن و من لا فلا حرج ، و الايتار باطلاقة يشمل الثلاث فما فرقه ، و اما استدلال

صاحب الهداية منه على نفي سنية العدد بأن الايتار يحصل من الواحد ايضا
فغير ناهض لاما لو حملنا الايتار على الواحد ايضا لزم نفي الاستجاء رأسا لانه
اذا كان الواحد ايضا تحت الاختيار فقد آل الخيار الى نفس الاستجاء مع انه واجب
اتفاقا و هو كما ترى على انه لم يثبت عنه عليه السلام الاكتفاء بالواحد لحمله الواحد مشى
على مجرد اللفظ ، وكذا حمل البيهقي (و تبعه الحافظ في الفتح) على ما فوق الثلاث
ابطال لغرض الشارع و اخلاء الشيء من نوعه ، و الذى تحصل لى من روايات هذا
الباب هو ان مقصود الشارع هو الاقلاع و ازالة النجاسة و الثلاث يجرى عنه في
الاغلب فجاء ذكره لهذا ، و الورية مطلوبة في الاحوال كلها فروعت في هذا الباب
ايضا و لما كان الثلاث فيه الاجتزاء و الورية معاكثر ذكره في الاحاديث فذكر
الثلاث لكونه قالما و مجزيا لا لكونه واجبا و يشهد له ما اخرج ابو داود عن
عائدة رضى الله عنها و فاذهب معه بثلاث احجار فانها تجزى عنه ، (و روى ابو داود
و النسائي من حديث مسلم بن قريط عن عروة عن عائشة ان رسول الله ﷺ قال
« اذا ذهب احدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة احجار فليستطب بها فانها تجزى
عنه ، و رواه الدارقطني بلفظ « فليستطب بثلاثة فانها تجزى عنه ، و قال اسناده
صحيح ؛ و روى الطبراني في معجمه من حديث الهقل بن زياد عن الاوزاعي عن
عثمان بن ابي سورة عن ابي شعيب الحضرمي عن ابي ايوب الانصاري قال قال
رسول الله ﷺ « اذا تغوط احدكم فليتمسح بثلاثة احجار فان ذلك كافيه ، - اه - نصب
الراية ج ١ ص ٢٤٥) فأشار الى ان المطلوب الانتقاء و الاقلاع و التلث بعينه
للاجزاء ، و اما ان الورية لمطلوبة فلما ورد الله وتر يحب الوتر ، و حينئذ حمل قوله

(١) حديث ابي ايوب رواه الطبراني في الكبير و الاوسط و رجاله موثقون الا ان ابا شعيب
صاحب ابي ايوب لم ار فيه تعديلا ولا جرحا - اه - . مجمع الزوائد ج ١ ص ٢١١ .

فليوتر على ما فوق الثلاث ابتداء كما حمله اليهقى اعدام لغرض الشارع فانه لم يرد به الثلاث فما فوقه لكونه عددا مخصوصا بل اراد الوترية وجعلها مقصودة، نعم الثلاث محبوب لكونه اقرب الى الطهارة و لتحقيق الوترية فيه، ثم العجب منهم حيث ورد ذلك العدد بعينه في كثير من الاحكام فلم يروه واجبا في الحديث «اما الطيب فاغسل عنك ثلاث مرات» قال النووي انما امر به مبالغة في الازالة فان حصلت بمرة كفته، وهكذا في غير واحد من المواضع وهو المتمسك للحنفية في عدد الثلاث للتطهير في النجاسات الغير المرتبة، واما في المرتبة فيسكنى عندهم ازالتها ولا عدد فيها و بعبارة اخرى ان الشريعة اذا وردت بالايثار اعلنت معه بالاختيار و قالت «من فعل فقد احسن و من لا فلا حرج» و اذا اوردت التثليث ذكرت معه الاجزاء و الاكتفاء و هو قوله «فانها تجزى عنه» فخرج ان التثليث ايضا مستحب كاستحباب الايتار و ان كان التثليث للاجزاء و الايتار لتحصيل الوترية و صار اجزاء التثليث و استحباب الايتار مشروحين بالحديث بدون كلفة و خرج الوجوب من البين، قوله «هذا ركس» و قد وقع عند ابن ماجه بدله «رجس» و في انتهاية: الركس شبيه المعنى بالرجيع قال تعالى «اركسوا فيها» أى ردوا و قال ابن سيد الناس ركس كقوله رجع يعنى نجسا لانها اركست أى ردت في النجاسة بعد ان كانت طعاما، و قال الخطابي الركس الرجيع من رجع من حالة الطهارة الى حالة النجاسة و في رواية «ركيس» فعيل بمعنى مفعول فاذن هو و وصف لا حكم و ترجمته (بهذا هوا) و مآله الى النجاسة و على هذا يدور الحكم على هذا الوصف لكل ما يكون ركسا يكون نجسا و حينئذ يكون حجة لنا على نجاسة الازبال مطلقا سواء كانت لما أكل اللحم أو غيره لانا علمنا العلة من جهة الشرع و هى تصدق على الازبال فانها ركس فيكون نجسا لا محالة، بخلاف الرجس فانه لا يفيدنا و ان كان صادقا في نفسه و ذلك

(١) يعنى لتوها هوا.

لكونه حكما على تلك الروثة فيقتصر على مورده، ولم تعط فيها ضابطة من صاحب الشرع لاستعمله في المواضع الأخر، بخلاف الركن فإنه وصف حتى فيدور عليه الحكم حينئذ دار، وامل الركن رواية بالمعنى لأن مال الركن هو الركن كما علمت؛ ثم ان قلنا ان الركن ايضا وصف بمعنى (بليدى) فهو وصف غير منضبط لأنه محول الى الطبائع و يحتاج الى الاستقرار فلم تحصل منه ضابطة، نعم لو كان الركن منضبطا لصلاح ان يعامل به ايضا، و في رواية ابن خزيمة انها كانت روثه حمار و نقله الشوكاني في النيل و سهى فيه حيث جعله مرفوعا فلا يبقى حجة لنا لأن معناه حينئذ ان كونه ركسا و رجسا لاحت كونه روثه حمار و هو حيوان غير مأكول اللحم فلا يلزم منه نجاسة زبل مأكول اللحم و هو في الحقيقة من جهة الراوى كما في الفتح فإنه يذكر في بيان القصة ان الروثة التي جاء بها كانت روثه حمار فهذا بيان واقعة منه لا تعليل من النبي ﷺ و قد تكلم ابن تيمية رحمه الله تعالى على المسألة في نحو خمس و ثلاثين ورقة و اختار طهارة ازال مأكول اللحم و قد اجبت عن كلامه في ورقة - انتهى . و ان شئت مزيد التحقيق و التفصيل في هذا الباب فراجع معارف السنن من ج ١ ص ١١٣ الى ص ١٣٠ فالفاضل المحقق البينورى دامت معاليه قد اشبع الكلام فيها لغة و معنى . انى فيها بغير النقول و الاقوال من الائمة الفقهاء و المحدثين جزاه الله عنا و عن جميع اهل العلم، و ابن حزم وافق الحنفية في الانقاع و الاقلاع لا فى الايتار و التثليث فى الوجوب و عدمه كما ينادى على ذلك عبارته المذكورة بنهاها فتبصر و تدبر .

ثم روى ابن حزم بأسانيد حديث سلمان و حديث أبى هريرة و حديث انس التى لا يثبت بها مدعاه الذى شغب به، و ما نقلت اولا يكفى فى رده ولا نعود إليه . ثم قال فى ج ١ ص ٩٧ : و قال ابو حنيفة . و مالك بأى شيء استنجى دون عدد

فأنقى اجزاه، وهذا خلاف ما امر به رسول الله ﷺ لأنه نهى أن يكتبني أحد بدون ثلاثة أحجار و امر بالوتر في الاستجمار - اهـ . قلت : انهما عملا بهذه الاحاديث و فهما منها ان مقصود الشرع هو الانقاء و الاقلاع ، و التثليث و الايتار مستحب بدليل حديث « من استجمر فليوتر من فعل فقد احسن و من لا فلا حرج ، الحديث هو صرف الوجوب الى الاستحباب و الايتار بالثلاث الى اقل منه و بهذا الحديث يعلم ان مقصود الشارع هو الانقاء و الاقلاع و تخفيف النجاسة و ازالتهما بقدر الامكان . في ج ١ ص ١١٤ من معارف السنن ذيل قوله « أو ان يستنجى احدا باقل من ثلاثة أحجار ، قال الامام الشافعي و اصحابه و احمد التثليث و الانقاء كلاهما واجب و الايتار فوق الثلاث مندوب و في رواية مطلق الايتار واجب عندهم ، و قال ابو حنيفة و اصحابه الواجب هو الانقاء سواء كان بأكثر من الثلاث أو بأقل و الايتار مستحب فان لم يحصل الانقاء بالثلاث وجبت الزيادة عليه فان حصل الانقاء بالرابع مثلا فاستعمال الخامس مندوب لحصول الايتار و ما ذكرنا من مذهب الحنفية ذكره الامام ابو جعفر الطحاوي في شرح معاني الآثار ٧٢ / ١ و البدر العيني في شرح الصحيح ٧٥٥ / ١ و ابن نجيم في البحر الرائق ٢٤٠ / ١ و إليه ذهب مالك ، و ما قال النسفي في المكنز ليس منه عدد مسنون فراده نفي السنة المؤكدة لا غير ذلك فانهم صرحوا باستحباب الايتار كما قال صاحب البحر ٢٤١ / ١ و الامام الطحاوي ٧٢ / ١ كما قال شيخنا هو اعلم الناس بمذهب ابي حنيفة بل اعلم الناس بالمذاهب كلها و هو يروى عن الامام الشافعي بواسطة و عن مالك بواسطة و عن ابي حنيفة بثلاث وسائط و عن احمد بواسطة كما في كتاب الحج من شرح معاني الآثار ، و حديث الباب حجة للشافعي ، و حجتنا حديث ابي هريرة « من استجمر فليوتر من فعل فقد احسن و من لا فلا حرج ، أخرجه ابو داود و غيره و هو حديث صحيح رجاله ثقات كما قاله البدر العيني . و حديث عائشة

مرفوعا ، اذا ذهب احدكم الى الغائط فليذهب معه بثلاثة احجار فليستطب بها فانها تجزى عنه ، رواه النسائي و ابن ماجه و ابو داود و الدارمي و احمد فدل ذلك على ان الثلاث بما يجزى بها غالب الاحيان و ليس التثليث مقصودا حقيقيا للشارع بل المقصود الحقيقي الانقاء و الثلاث خرج مخرج العادة ، و ايضا ورد عن الطبراني عن خزيمة بن ثابت ، من استطاب بثلاثة احجار ليس فيهن رجيع كان له طهرا ، و ايضا عند الطبراني عن ابي ايوب اذا تغوط احدكم فليستنجد بثلاثة احجار فان ذلك طهوره ، حكاه في الكنز ٨٤/٥ كل ذلك يؤيد مسلك الحنفية ، قال الشيخ رحمه الله لفظ الاجزاء عند الاصوليين قد يختص بالوجوب و اطاق هنا بالنسبة الى اصل وجوب الازالة - اهـ . قلت : و يدل عليه بل يؤيد ما ذكرته في ذلك المعنى من الروايات ، و اجاب البيهقي في السنن الكبرى عن حديث ابي هريرة اراد وترا يكون بعد الثلاث : يريد ان الايتار فوق الثلاث مستحب و اما الثلاث فواجب مثل الانقاء قال شيخنا هذا امر ان الانقاء و الايتار و كذلك الاحاديث الواردة في الباب لها ملحظان ملحظ في الانقاء و ملحظ في الايتار فالاحاديث التي وردت في الباب بذكر الثلاث فمحط الفائدة فيها الانقاء و الاعتناء به فاختر ردا صالحا له في الغالب و لفظ فليستطب بها ، او فليستطب بها ، و لفظ فانها تجزى عنه ، كل ذلك يؤيد هذا الغرض الذي قلناه و حديث من استجمر فليوتر ، مسقط الاشارة فيه و محط الفائدة فيه ليس الا ترغيب في اختيار الوترية فان وصف الايتار وصف مطلوب عند الشارع و مرغوب فيه غير انه ليس مدار الامر الاستنجاء كما يفهمه الشافعية (و من حذى جذوم) و الحاصل انه يسوغ ان اخذ وصف التثليث في ضمن ايتار لما مر من قوله فليوتر ، نظرا الى ملحظين جميعا لا باعتبار منطوقه الحقيقي و مدلوله المطابق و بين المنطوق و المفهوم فرق بين فسياق الكلام فيه ليس الايتار و يلزمه التثليث ان راعينا الاحاديث الاخر في الباب في

ولكن قلنا باستحباب الايتار بقوله « من فعل فقد أحسن - الخ » فعلم منه انه ليس امرا مبتوا و فرضا مقطوعا، ثم انه لم يرد في رواية ذكر ما فوق الثلاث من الخمسة والسبعة حتى يراد به من قوله « فليوتر » الايتار فيما فوق الثلاث و ليس ذلك الا ابطال للوصف المفهوم بداهة في وضوح و جلاء فالرواية و النظر كل ذلك يؤيد مسلك الحنفية من غير خفاء، قال الترمذى فى باب ما جاء فى غسل الميت من ابواب الجنائز فى حديث رسول الله ﷺ اغسلنها ثلاثا او خمسا، و ان اقوا فى اقل من ثلاث مرات اجزاه، ولا يرى ان قول النبي ﷺ انما هو على معنى الانتاء ثلاثا او خمسا و لم يوقت و كذلك قال الفقهاء و هم اعلم بمعانى الحديث - اهـ . فانظر كيف ترك الشافعية هناك الامر الصريح بالايتار و كيف صرحوا بأن الفرض هو الانتاء ثم كيف يعرف الترمذى بأن الفقهاء اعلم بمعانى الحديث ! فهذا الذى قالوا هناك بمثله قلنا هنا فإى فرق بيننا و بينهم غير انهم احيانا يغفلون عن الاغراض و يعضون بالنواجذ على الظواهر و الحنفية دائما يراعون الاغراض ايضا مع ظواهر الالفاظ و هو مسلك قوى لا يكاد يخالفه ذورأى و دراية الى قيام الساعة كذلك قالوا فى قوله « اما الطيب الذى بك فاغسله ثلاث مرات، ان الواجب الازالة فان حصلت بمرة كفته و لم يجب الزيادة كما قاله النووى فى ابرائل كتاب الحج ج ١ ص ٢٧٢ قال الحافظ البدر العيني و من امن النظر فى احاديث و دقق ذهنه فى معانيها علم و تحقق ان الحديث حجة عليهم و ان المراد الانتاء لا التليث و هو قول عمر بن الخطاب و إليه ذهب ابو حنيفة و مالك و داود و هو وجه للشافعية ٧٣٨/١ ؛ و ايضا ان الحديث غير معمول به ظاهره عند الشافعية قالوا يجب عدم مسحات سواء كانت بثلاث احجار أو دونها كما فى شرح المذهب للنووى و نبه عليه صاحب الهداية ؛ ثم المراد من الحجر فى الحديث كل شىء طاهر قالع للنجاسة سواء كان حجرا أو مدرا أو غيرهما وهكذا نقع الحنفية و الشافعية المناط هنا خلافا

لداود الظاهري واتباعه حيث رأوا الامر مقتضيا على الحجر فقط وراجع للتفصيل عمدة الفاري للصدر العيني ١/ ٧٣٠ - ٧٣٣ و النوى على مسلم ١/ ١٣١ فبطل ما قال ابن حزم و ما نعلم متعلقا ، فان عدم علمه لا يدل على عدم علم غيره من الفقهاء وقد علموا بما قدمت من الاحاديث و تنقيح المناط فيها .

قال : الا انهم ذكروا اثرا فيه ان عمر رضى الله عنه كان له عظم او حجر يستنجى به ثم يتوضأ و يصلى ، و هذا لاحجة فيه لانه شك اما حجر و اما عظم . قلت : هذا الشك لا يضر و قد سبق حديث انه عليه السلام أو بثلاثة اعواد ، الحديث . ثم قال على عادته إلزاما : و قد خالفوا عمر في المسح على العمامة و غير ذلك . قلت : لم يثبت عن عمر رضى الله عنه المسح على العمامة بدون الراس فلم يخالفوه و ما رواه ابن حزم من حديث مالك عن ابن شهاب عن ابي ادريس الخولاني عن ابي هريرة مرفوعا ، و اذا استجمرت فأوتر ، لا يدل على مدعاء لانه ليس فيه ذكر العدد و لا ذكر ما يستنجى به من الاشياء و يجرى فيه تنقيح المناط كما مر مفصلا . ثم قال : و لو صح لكان لا في احد دون رسول الله عليه السلام - اه . قلت : كيف لا يكون حجة و قد قال عليه السلام : اقتدوا من بعدى ابا بكر و عمر ! كما في البخاري و غيره و قال : عليكم بسنتي و سنة الخلفاء الراشدين ؛ و عمر من الخلفاء الراشدين و كفى به قدوة و هو فقيه الصحابة و الفارق بين الحق الباطل و هو الذى يهرب منه الشيطان و هو مصداق ، لو كان بعدى نبي لكان عمر ، و قد سبق ان الايتار مستحب و ليس بواجب للحديث ، من فعل فقد احسن و من لا فلا حرج ، و كذا التلخيص و لم يثبت وجوبه في تحقيق المناط ، ثم حديث انس ، الذى رواه من طريق مسلم : كان رسول الله عليه السلام يدخل الخلاء فأحمل انا و غلام اداوة من ماء و عنزة يستنجى بالماء - اه . قلت : ليس فيه ذكر الاحجار و لا عددها و لا الايتار و لا الثالث و حمل العنزة لاي شئ . يكون ؟ و لم يفصل ابن حزم ذلك و روى حديث

ابى هريرة مرفوعا وجمعت لى الارض مسجدا و طهورا، فهو يشمل ما فى الارض من جنسه من الحجر و التراب و الرمل و ما ضاهاها، ثم هو لا يناسب ما رآه من المسألة و قوله و يخالفه قوله لا سيما و قد خالفه سلمان و غيره من الصحابة - اه - . قلت : سلمان لا يوازى عمر بن الخطاب فى العلم و الفقه و سعة العلم و طول الصحبة فلا يضر مخالفته و لم يذكر ابن حزم غيره من الصحابة من هم حتى ينظر هل يساوى عمر فى الفقه و العلم حتى صار العلم فى الستة منحصرا و منهم عمر بن الخطاب كما نقله ابن القيم فى اعلام الموقعين . ثم قوله : و مسح البول لا يسمى استنجاء . قلت فماذا يقال له فى الشريعة ؟ و قوله : لا تكفى بدون ثلاث احجار . قلت فلم يرد الزيادة ايضا من الخمسة و السبعة فى حديث من الاحاديث فى الباب كما سبق ! و قد روى البخارى فى صحيحه حديث ابن عباس مرفوعا قد مر بقبرين و فيه واما احدهما فكان لا يستبرئى من بوله ، الحديث ، و رواه مسلم ايضا و هو الاستنجاء من البول و قد جعل ابن حزم النص بمحملا فى الاستنجاء من البول فقال : فحصل النص فى الاستنجاء و الخرافة ان لا يحزى اقل من ثلاثة احجار و حصل النص بمحملا فى ان لا يحزى اقل من ثلاثة احجار على البول نفسه و على النجس فصح ما قلنا - اه - . قلت هذه دعوى لا دليل عليها ارايت انه عليه السلام اذا دخل الخلاء هل يقول أم لا ؟ و عدم البول باطل بالحس و النصوص و غالب احوال الناس و اذا بال مع الغائط فماذا يفعل بعد الاستنجاء من الغائط هل يستنجى من البول أم لا ؟ ولا يقدر احد ان يقول انه لا يستنجى من البول ، و اذا بال الصحابة ماذا يفعلون بعد البول و هذا كان ظاهرا و لذا لم يتوجه رسول الله عليه السلام الى بيانه استقلاله و قال ما قال ، و قد ورد مرفوعا : اتقوا البول فانه اول ما يحاسب به العبد فى القبر ، رواه الطبرانى باسناد حسن . ثم ان الماء بالانفراد افضل من الحجر أو الحجر افضل من الماء ؟ فالذى عليه الجمهور ان الماء افضل صرح بذلك النووى فى

شرح المذهب والعينى فى العمدة و ابن نجيم فى البحر وغير واحد من الاعلام لان الماء ابلغ فى الانقاء والتنظيف، ثم انهم لم يقولوا بالثلث بالماء لا الشافعية ولا غيرهم كما قالوا فى الاستجمار صرح به النووى وغيره وذكروا ان الاستجمار فى البول آكد منه فى الغائط واستدل له من حيث الرواية بما صح عن عمر انه اذا بال قال : ناولنى شيئاً أستنجى به فانار له العود او الحجر وياى حائطا بمسح به او بمسه الارض رواه ابو حنيفة كما فى كتاب الآثار لأبى يوسف وخرجه الشافعى فى الام ورواه البيهقى ايضا وقال هذا اصح ما فى الباب - اه معارف ج ١ ص ١٢٣ . قلت : و به بطل قول ابن حزم ، و مسح البول لا يسمى استنجاء . وقد سماه عمر استنجاء وهو اعرف بمحاورات لسانه من ابن حزم وفعله كان فى مختلف الاوقات مرة بمسح بالعود و مرة بالحجر وتارة بالخائط و اخرى بالارض حيث ما تيسر و ليس ههنا شك كما زعم ابن حزم الظاهرى الجامد على ظاهره فافهم . ورواه الطبرانى فى الاوسط بن طريق روح بن جناح عنه انه بال فمسح ذكره بالتراب ثم التفت إلينا فقال هكذا علينا . وروح ابن جناح ضعيف ، حكاه الهيثمى قال الراقم : و فى الخلاصة للخرجى وثقه دحيم - اه . قلت : روح بن جناح من رجال الترمذى و ابن ماجه كما فى ج ٢ ص ٢٩٢ من التهذيب . قال عثمان الدارمى عن دحيم ثقة الا ان مروان اخاه أوثق منه يكتب حديثهما وقال ابن ابى حاتم عن ابيه و فى نسخة عن ابى زرعة - مروان احب الى يكتب حديثهما وقال ابو احمد بن عدى هو من يكتب حديثه - اه ، لكنه روايته عن عمر منقطعة لانه يروى عن مجاهد و عمر بن عبد العزيز و طبقتهما كما فى التهذيب و يستأنس له بما فى الزوائد عن الطبرانى فى الكبير من حديث ابى موسى قال رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم يبول قاعدا قد جافى بين نخذه حتى جعلت آوى له من طول الجلوس - الخ ، فاعل طول الجلوس لاجل التمسح والتقى . و فى كنز العمال ٨٥ / ٥ . اذا

بال احدىكم فليمسح ذكره ثلاث مرات . (ص عن يزداد) . و ايضا ٨٦ / ٥
 • يكفى ثلاث نشرات فى البول . رواه عبد الرزاق عن ابن جريج معضلا) و يستأنس
 لما رواه البيهقى تعليقا عن حذيفة انه كان يستنجى بالماء اذا بال . هذا ما تيسر لى
 والله الموفق - انتهى معارف السنن . قلت قد اوضحت المسألة فى شرحى لكتساب
 الآثار للامام محمد رحمه الله تعالى ، و فى هذه رد على من ينكر مسح البول بالحجر
 او المدر أو التراب و غيرها - فتبصر .

ثم قال مجيبا عن قول الامام الشافعى : ثلاث مسحات بحجر واحد - الخ : فاذكروا
 حديثا رواه ابن اخى الزهرى مستندا ان رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : اذا تنوط
 فليمسح ثلاث مرات ، قيل ابن اخى الزهرى ضعيف و الذى رواه عنه محمد بن يحيى
 الكنتانى و هو مجهول - اه . قلت : انظر ايها الواقف باحوال الرواة اجترأه على تضعيف
 ابن اخى الزهرى و هو محمد بن عبد الله بن مسلم و هو ثقة روى له البخارى حديثين
 و مسلم استشهدا و كان فى حفظه شىء و انكروا عليه لبعض احاديث انفرد بها ليس
 هذا منه - قاله المعلق . و ذكرته فى الجزء الاول من السيف المجلى هذا دابه فى المحلى يجرح
 عدلا ثقة و يقول انه ضعيف ، فانظر هنا . ثم محمد بن يحيى الكنتانى هو ابو غسان محمد
 ابن يحيى بن على بن عبد الحميد روى عنه كثير و ذكره ابن حبان فى الثقات و اخرج
 له البخارى قال ابن حجر و قال الحافظ ابو بكر بن مغوز الشاطى كان احد اثقات المشاهير
 يحمل الحديث و الادب و التفسير و من بيت علم و نباهة . قلت هذا الكلام راد على
 ابن حزم فى دعواه ان ابا غسان مجهول ، و لفظ ابن حزم : محمد بن يحيى الكنتانى
 مجهول ، فله ظنة آخر - اه . : كلام ابن حجر - قاله المعلق ايضا . و قد فرغت
 عنه فى الجزء الاول من السيف المجلى على المحلى مفصلا فراجع ، كيف يحكم رجما
 بالغيب على الرواة جرحا و تمديلا و لا يخاف الله عز و جل و هذا يدل على

عدم الوقوف بالرواة .

ثم قال في ص ٩٨ : واما من قال ان حديثه من استجمر فليوتره معارض الحديث الاحجار قلنا هذا خطأ بل كل حديث منها قائم بنفسه فلا يحزى من الاحجار الابثلاثة لا رجب فيها و يحزى من التراب الوتر و لا يحزى غير ذلك من كل ما لا يسمى ارضا الا الماء - اهـ . قلت : خطأه خطأ فانه معارض بقوله : من فعل فقد احسن و من لا فلا حرج - الحديث ، و به استدلوا على مسلكهم و هل قال صلى الله عليه و سلم لا يحزى بشيء من غير الارض ! و قد ورد في الحديث : بثلاثة اعراد ، كما نقلته من التلخيص كما مر من قبل و الاجواد ليست من الارض و التراب كيف ذهل ابن حزم عن هذا الحديث و قال ما قال . ثم انظر انجاده على ظاهره حيث قال بعده : فان كان على حجر نجاسة غير الرجيع اجزاء ما لم يأت عنه نهى - اهـ . قلت : هل يقول ذو عقل هذا ؟ بل هو خبط منه و اذا قال المعلق : هذا خلط من المؤلف ان لا يرى جواز الاستجار من غير جنس الارض اذا كان طاهرا و هو بحيزه بحجر عليه نجاسة فان المقصود للشارع التطهير و النظافة لا النجاسة و القدر - اهـ و قد غفل عن قوله بثلاثة و هذا ركس ، ا و هو عام شامل لكل بحس عذرة او رجيعا و قد مر تحقيق معنى الركس و تنقيح المناط من قبض الباري ، و تفصيله في ج ١ ص ١١٩ من المعارف فراجع .

ثم قال : فان ذكر ذاكر حديثا رويناه من طريق ابن الحصين الخبراني عن ابي سعيد او ابي سعد او عن هريرة مسندا من استجمر فليوتر من فعل فقد احسن و من لا فلا حرج فان ابن الحصين مجهول و ابو سعيد او ابو سعد الخير كذلك - اهـ . قلت : هو حديث صحيح كما قاله العيني في عمدة القارى و رجاله ثقات رواه ابو داود في سننه عن ابراهيم بن موسى الرازى عن عيسى بن يونس عن ثور عن ابن الحصين الخبراني عن ابي سعيد عن ابي هريرة ، و رواه ابن ماجه عن محمد بن بشار و عبد الرحمن بن عمر عن عبد الملك

ابن الصباح عن ثور بن يزيد عن حصين الحميرى عن ابى سعيد الخير عن ابى هريرة
وقال ابو داود بعد روايته رواه ابو عاصم عن ثور قال حصين الحميرى ورواه عبد الملك
ابن الصباح عن ثور فقال ابو سعيد الخير، قال ابو داود ابو سعيد الخير من اصحاب
النبي ﷺ و الخبرانى بضم الحاء المهملة واسكان الباء الموحدة و خبران بطن من
حمير - قاله المعاق . قلت فى نصب الراية ج ١ ص ٢١٧ : قلت رواه ابو داود و ابن ماجه
من حديث ثور بن يزيد عن حصين لخميرى عن ابى سعيد الخير عن ابى هريرة قال
قال رسول الله ﷺ من استجمر فليوتر من فعل فقد احسن و من لا فلا حرج ، مختصر
رواه احمد فى مسنده و البيهقى فى سننه و ابن حبان فى صحيحه و الحديث فى الصحيحين
دون هذه الزيادة عن ابى هريرة مرفوعا : من استجمر فليوتر - و فى لفظ لمسلم : فليستجمر
وترا - اه . قلت : و رواه الطحاوى فى باب الاستجمار ص ٧٢ ، و اخرجه الحاكم
فى المستدرک فى الاثرية ص ١٢٧ و قال صحيح الاسناد ، و قال الذهبى صحيح ،
و قال الجافظ فى الفتح هذه الزيادة حسنة الاسناد ، و قال الجافظ العيني ج ١
ص ٧٣٢ فالحديث صحيح و رجاله ثقات - اه . و الخبرانى بضم الحاء المهملة واسكان
الباء الموحدة ، و خبران بطن من حمير و حصين هذا ذكره ابن حبان فى الثقات ،
و قال الذهبى لا يعرف ، و قد اخطأ المؤلف هنا فى تسمية ابن الحصين ، و اما
ابو سعيد أو ابو سعد فقد اختلف فيه فظن بعضهم انها واحد و الصحيح ان راوى
هذا الحديث هو ابو سعيد الخبرانى الحميرى الحمصى و هو شيخ مجهول كما قال
ابو زرعة ، قال ابن حجر فى التهذيب : و الصواب التفريق بينهما فقد نض على كون
ابى سعد الخير صحابيا البخارى و ابو حاتم و ابن حبان و البغوى و ابن قانع و جماعة
و اما ابو سعيد الخبرانى فتابعى قطعا ، فى مستند احمد كما فى عمدة القارى ج ١ ص ٧٣٢
و كان من اصحاب عمر عن ابى هريرة - انتهى ، و انما وهم بعض الرواة فقال فى حديثه

عن ابى سعيد الخير و لعله تصحيف و حذف - اه قاله المعلق . و راجع الجزء الاول من السيف المجلى قد ذكرته فيه مفصلاً . انظر ايها القارى للمحلى أن ابن حزم زاد لفظة الابن على الحصين ثم جعله مجهولاً و هو معروف مشهور و لقد صدق الحافظ فى اللسان فى ترجمة احمد بن على بن اسلم ج ١ ص ٢٣١ قال ابن حزم مجهول و هو الابا الحافظ المتقدم . و عادة ابن حزم اذا لم يعرف الراوى يجهله و لو عبر بقوله لا اعرف لكان انصف لكن التوفيق عزيز - انتهى ، فهو لم يوفق^١ و العجب منه انه قال فى ج ١ ص ٩٨ و مسح اليول باليمن جائز و كذلك مستقبل القبلة لانه لم ينه عن ذلك و انما نهى فى الاستنجاء فقط - اه . قلت : فى ص ٤١ من التلخيص الحبير حديث ابى قتادة و اذا بال احدكم فلا يمس ذكره يمينه ، متفق عليه و قال ابن منده يجمع على صحته و اعظه فى الصحيحين ، اذا بال احدكم فلا يمس ذكره و اذا انى الحلاء فلا يتمسح يمينه - اه . و راجع لزيد التفصيل من ج ١ ص ٧٢٤ - ٧٠٨ من عمدة القارى و من ج ١ ص ٢٢١ - ٢٢٢ من فتح البارى . و المقصود هنا ان قول ابن حزم يخالف لحديث ابى قتادة قطعاً ، الحديث يمنع عنه و هو يحوزه فهذا خلاف بينه و بين رسول الله ﷺ نعوذ بالله منه ، و كذا الجزء الثانى من قوله . و كذلك مستقبل القبلة باطل بالاحاديث الواردة فى الباب اوردها الحافظ العيني ج ١ ص ٧٠٢ الى ص ٧٠٩ من عمدة القارى و ج ١ ص ٢١٥ - ٢١٧ من فتح البارى .

ثم قال : فان ذكروا حديث ابن مسعود : ان النبي صلى الله عليه وسلم قال له : ابغى احجاراً فانيتها بحجرين و روثه فاخذ الحجرين و ألقى الروثه و قال : انها ركس ، فهذا لا حجة فيه لانه ليس فى الحديث انه عليه السلام اكتفى بالحجرين - اه . قلت وكذلك ليس فى الحديث انه أتى بثالث و استنجى بثلاثه احجاراً قال : و قد صح

(١) و فى ج ١ ص ٤٠ من التلخيص الحبير و اهل ابن حزم الابن الاول بأن محمد بن يحيى مجهول و اخطأ بل هو معروف اه منه غفرله .

امره عليه السلام له بأن يأتيه بأحجار . قلت : لم يأتيها بأحجار بل أتى بحجرين و لم يأتيه ثالثا و قال له : ايتنى بحجر ، و ليس فى الحديث بعد هذا الامر اياه بثالث و قد قال قبله فلم اجد الا بالحجرين و روثه ، فاذا وجدته أتى به ، و الحديث ساكت عنه ، هذا الكلام معه على منواله و اصوله كما مر مرارا ، و قد نقل المعلق رواية علقمة هذه و قال رواها احمد فى المسند من طريق معمر عن ابى اسحاق عن علقمة عن ابن مسعود فى هذا الحديث و فيه : قال فى الروثة و قال انها ركس ايتنى بحجر ، و رجاله ثقات اثباتا . قلت : ليس فى الحديث انه أتى به فانكر على انبان ثالث و ليس هو فى الحديث - فافهم . ثم قال : فالامر باق لازم و لا بد من ابقائه . قلت على اصوله : حديث ابى هريرة من فعل فقد احسن و من لا فلا حرج ، لم يبق الامر لازما و لا بد من عدم ابقائه فان قلت : روى انه اياه بثالث ، قلت لم يصح ذلك ؛ فى المعارف ص ١٢٢ و قال ابو الحسن بن القصار المالكي روى انه اياه بثالث لكن لا يصح - اه . و هو فى ج ١ ص ٢٢٥ من فتح البارى حيث قال : و قال ابو الحسن بن القصار المالكي روى انه اياه بثالث لكن لا يصح و لو صح فالاستدلال به لمن لا يشترط الثلاثة قائم لانه اقتصر فى الموضعين على ثلاثة فحصل لكل منها اقل من ثلاثة احجار - اه . و هو فى ج ١ ص ٧٣٤ من عمدة القارى و قد اشبع الكلام فيه و اجاب فيه عن قول الخطابى و عن قول الحافظ بكلام رصين و اوضح متين مفصلا فراجع و قال : و قول ابن حزم هذا باطل لان النص ورد فى الاستنجاء ، و مسح البول لا يسمى استنجاء باطل كما لا يخفى - اه و تذكر ان عمر رضى الله عنه سمي مسح البول استنجاء و هو من اهل اللسان و اعرف بمحاورات لسانه من ابن حزم الظاهرى .

ثم قال رقم ١٢٣ ج ١ ص ١٠٠ : مسألة : تطهير بول الذكر اى ذكر كان فى اى شيء كان فبان يرش عليه الماء رشا يزيل اثره و بول الانثى يغسل ، فان كان

البول في الأرض أي بول كان فأن يصب الماء عليه صبا يزيل أثره فقط - انتهى .
قلت : انظر أيها الزكي الفهيم ان ابن حزم اهل القيود التي وردت في الاحاديث
الواردة في الباب و اكتفى بلفظ الذكر الذي ورد في حديث أبي السمع الذي رواه
من طريق احمد بن الفضل الدينوري ثنا محمد بن جرير ثنا عمرو بن علي ثنا عبد الرحمن
ابن مهدي عن يحيى بن الوليد عن محل ابن عبيد الطائي ثنا ابو السمع مرفوعا الحديث ،
و في آخره : وهكذا يمنع يرش من المذكر و يغسل من الانثى - اهـ ، و لم يلتفت
الى احاديث آخر و ادخل فيه الرجل و المرأة البالغين و المراهقين و الصبيان و الاطفال
لانه قال : اي ذكر كان في اي شيء كان و بول الانثى يغسل - الخ ، و غفل بهذا عن
حديث أم قيس رواه الائمة الستة في كتبهم و فيه : انها اتت ببن لها صغير لم يأكل
الطعام - الحديث ، و عن حديث عائشة رضي الله عنها رواه البخاري و مسلم و فيه فأتى
بصبى فبال عليه - الحديث ، و عن حديث علي بن ابي طالب و فيه : بول الرضيع ،
و عن حديث أبي السمع الذي رواه ابو داود و النسائي و ابن ماجه و فيه بول الغلام ،
و عن حديث أم الفضل الذي رواه ابو داود ابن ماجه و فيه : يغسل من بول الانثى
و يغسل من بول الذكر ، و عن حديث أم كرز الخزاعية و فيه ينضح من بول الغلام
و يغسل من بول الجارية ، و فيه احاديث اخر ايضا في هذه الاحاديث بول الغلام
الرضيع ، و بول الغلام ، و بول الصبي و ابن صغير لم يأكل الطعام ، ترك هذه الاحاديث
كلها و خالفها و لم يعلم ان المراد بالذكر و الانثى الصبي الذي لم يأكل الطعام و الرضيع
محمول على الصبي و الرضيع ، و ليس المراد به الرجل و المرأة البالغين - فافهم . ثم الحديث
الذي رواه في اسناده احمد بن الفضل الدينوري و هو ضعيف ، هذا عجيب منه
و اعجب منه انه روى حديث أم قيس و فيه : بان لها صغير لم يأكل الطعام ، ثم خالفه
و قال : قال علي ليس تحديد ذلك باكل الصبي الطعام من كلام رسول الله ﷺ - اهـ .

قلت : غفل عما رواه احمد و الترمذى من حديث على بن ابى طالب رضى الله عنه ان رسول الله ﷺ قال : بول الغلام الرضيع ينضح و بول الجارية يغسل ، حسنه الترمذى ، و لم يدركه ان المطلق يحمل على المقيد ، قال المعلق ذيل الدينورى قال ابن الفرضى قدم الابدلس سنة ٣٤١ و كان يكتب كتابا ضعيفا لزم محمد بن جرير يعنى الطبرى و خدمه و تحقق به و سمع منه و كان عنده مناكير و قال ابو عبد الله محمد بن يحيى لقد كان بمصر يلعب مع الاحداث و يسرقون كتبه و ما كان ممن يكتب عنه توفى فى المحرم سنة ٣٤٩ نقله ابن حجر فى اللسان - اه . و قال الحديث رواه ابو دآرد بلفظ : انى بحسن او حين فبال على صدره فحنت اغسله فقال : يغسل من بول الجارية و يرش من بول الغلام ، و رواه الحاكم فى المستدرک بلفظ : فأرادوا ان يغسلوه فقال : رشوه رشافه يغسل بول الجارية و يرش بول الغلام ، و صححه و وافقه الذهبى و رواه ايضا البزار و النسائى و ابن ماجه و ابن خزيمة و قال البخارى حديث حسن و ابو السمع مولى رسول الله ﷺ و خادمه قال ابو زرعة لا اعرف اسمه ، لا اعرف له غير هذا الحديث - اه . قلت : فى هذه الروايات بلفظ الجارية و الغلام و ليس فيها لفظ الذكر و الانثى - تأمل . ثم روى حديث أم قيس انها اتت ببن لها صغير لم يأكل الطعام فأجلسه رسول الله ﷺ على حجره فبال على ثوب رسول الله ﷺ فدعا عايه السلام بماء و نضجه و لم يغسله - اه . قلت : فيه تصريح ببن صغير لم يأكل الطعام . ثم روى حديث انس بن مالك ان رسول الله ﷺ رأى اعرابيا يبول فى المسجد فدعا بماء فصبه عليه - اه . قلت : رواه مسلم و البخارى و لفظ مسلم : ثم امر رجلا فدعا بداو من ماء فثبته عليه ، و ورد فيه الحفر من طريقين مسدين و طريقين مرسلين فالمسندان احدهما عن سمعان بن مالك عن ابى وائل عن عبد الله قال : جاء اعرابى فبال فى المسجد فامر النبي ﷺ بمكانه فاحتفر و صب عليه دلوا من

ماء - اهـ ، و ذكر ابن ابى حاتم فى علة انه سمع ابا زرعة يقول فى هذا الحديث انه منكر ايس بالقوى - اهـ ، اخرج الدارقطنى فى سننه الثانى اخرجه الدارقطنى ايضا عن عبد الجبار بن العلاء عن ابن عيينة عن يحيى بن سعيد عن انس ان اعرابيا بال فى المسجد فقال عليه السلام : و احفروا مكانه ثم صبوا عليه ذنوبا من ماء ، قال الدارقطنى وهم عبد الجبار على ابن عيينة لأن اصحاب ابن عيينة الحفاظ رواه عنه عن يحيى بن سعيد بدون الخبر و انما روى ابن عيينة عن عمرو بن دينار عن طاوس ان النبى صلى الله عليه وسلم قال احفروا مكانه مرسل - اهـ : و اما المرسلان فاحدهما هذا الذى اشار إليه الدارقطنى رواه عبد الرزاق فى مصنفه و الثانى رواه ابو داود فى سننه عن عبد الله بن معقل قال صلى اعرابى فذكر القصة و فى آخره فقال عليه السلام : خذوا ما بال عليه من التراب فاقفوه و اهريقوا على مكانه ماء ، قال ابو داود هذا مرسل فان ابن معقل لم يدرك النبى صلى الله عليه وسلم ج ١ ص ٢١٢ من نصب الراية للحافظ الزيلعى و فى ج ١ ص ١٣ من التلخيص الحبير و هذا تحقيق بالغ إلا ان هذه الطرق المرسلة مع صحة اسنادها اذا ضمت الى احاديث الباب اخذت قوة و قد اخرجها الطحاوى مفردة من طريق ابن عيينة عن عمرو بن طاوس و كذا رواه سعيد بن منصور عن ابن عيينة و من شواهد هذا المرسل مرسل آخر رواه ابو داود و الدارقطنى من حديث عبد الله بن معقل ثم ذكره فراجع ، و اعود إليه بعد فانتطره .

ثم قال : قال على ليس تحديد ذلك بأكل الصبي الطعام من كلام رسول الله صلى الله عليه وسلم - اهـ . انظر كيف ينكر البداهة و لفظ الصبي ، و الغلام ، و الرضيع ، وقع فى الاحاديث قال المعلق تحت : و لكنهم فقهوا ذلك من لفظه و اشارته فقد قال فى حديث ابى السمع الغلام ، و الرواية التى ذكرها المؤلف بلفظ الذكر فيها ضعف من قبل احمد بن الفضل الدينورى و قد روى احمد و الترمذى من حديث

على بن ابي طالب ان رسول الله ﷺ قال : بول الغلام الرضيع ينضح و بول الجارية يغسل ، و حسنه الترمذى و المطلق يحمل على المقيّد و بخاصة للتشديد من الشارع فى الاحتراز من البول و التواعد من اجله فيجب ان تقتصر على ما ورد و لا تتوسع فيه - اه - فبطل قول ابن حزم : بول الذكر أى ذكر كان فى أى شىء كان ! لانه مخالف للاحاديث الواردة فى الباب . قلت ثم تفصيل على ما افاده امام العصر فى باب بول الصبيان قال : نسب ابن بطال الى الشافعية ان بول الصبي الذى لم يطعم طاهر عندهم و انكر عليه الشافعية و قالوا انه نجس عندنا الا انه يكفى النضح لتطهيره ، قلت : و مذهبهم انه اذا رش الماء على بوله فقد طهر و ان لم تتقاطر منه قطرة فانه صار مغلوبا و حينئذ لا ذنب لابن بطال ان نسب إليهم الطهارة فان النجاسة اذا لم تخرج بشىء فكيف طهرت بمجرد كونها مغلوبة ؟ و قال الثلاثة : انه نجس يغسل كسائر الانجاس الا انه لا يحتاج الى المبالغة فى غسله من ذلك و العصر فى كل مرة صرح محمد رحمه الله فى موطنه ان فى بول الرضيع رخصة أى تيسيرا و هو مقتضى الاحاديث فورد فيه خمسة ألفاظ اتبعه بوله و رشه و نضجه و صبه و لم يغسله غسلا كما عند مسلم و الآخر صريح فى نفي التاكيد قال ابن عصفور فى حاشية كتاب سيبويه ، ان المجاز لما كان له تطرق فى لغة العرب كثيرا وضعوا لدفعه طرقا منها : التاكيد فقولنا جاءنى جاءنى لبيان ان الفعل هو المجىء حقيقة دون مقدماته و قولنا جاءنى امس امس لدفع تطرق المجاز فى الزمان ، و قالوا ان لدفع التطرق فى الفعل طريقا آخر و هو التاكيد بالمفعول المطلق و على هذا قوله لم يغسله غسلا ، للتاكيد و دفع تطرق المجاز فمعناه لم يغسله غسلا مؤكدا و هو الذى اراده باثبات الرش و النضح فالنفي و الاثبات يتلافيان فى المعنى و المآل فقد عني بالنفي نفي الغسل مؤكدا و بالامر امر الرش و مثله ، ثم المسألة على اختلاف الالفاظ ينبغى ان تؤخذ بعد رعاية جميع الالفاظ فمن نظر الى لفظ النضح و الرش فقد قطع نظره عما يجب عليه النظر إليه و انما اختلفت

شيئا فشيئا قطع و ان كان نضح البحر صبا فاعله ، و عفا الله عن النووي حيث قال
 و الاحاديث الصريحة ترد على ابي حنيفة مع كون ثلاثة ألفاظ من الخمسة لابي حنيفة
 رحمه الله تعالى «اتبعه بوله» ، «وصبه» ، «و لم يغسله غسلا» ، على ان لفظ النضح ورد في
 تطهير دم الحيض كما سيأتى فلم يقل هناك احد بالتخفيف كما في بول الصبي - انتهى .
 و ان شئت مزيد التفصيل فيه فراجع عمدة القارى للبدر العيني من ج ١ ص ٨٨٩
 الى ص ٨٩٢ فانه اشبع الكلام فيه و قال في ج ١ ص ٨٩٠ : و مذهب ابي حنيفة
 و اصحابه و مالك انه لا يفرق بين بول الغلام والصغيرة في نجاسته و جعلوهما سواء في
 وجوب غسله منهما (قلت إلا ان بول الغلام يغسل من غير مرس و ذلك و عرك
 بخلاف بول الجارية كما سبق من موطأ محمد ان فيه رخصة اى تيسيرا و تخفيفا لقوله
 و لم يغسله غسلا ، و صبه عليه الماء . و اتبعه بوله ، و هو اصل مذهبه فانهم) قال و هو
 مذهب ابراهيم النخعي و سعيد بن المسيب و الحسن بن حي و الثوري - اه . و قد مر
 من قبل أن الامام احمد قائل بنجاسته و لا بد من المراجعة الى ج ١ ص ٨٩٠ من عمدة
 القارى اورد الحافظ العيني فيها الاحاديث التى فيها شعاع لما يمتلج في قلبك من الشكوك
 و الاوهام ، و من ههنا ظهر لك خداع ابن حزم انه ادخل ابراهيم النخعي و سفيان
 الثوري فيمن فرق بين البولين و قال المشهور عنه خلافيه و كذا صرف النظر عن
 صب الماء و اتباع الماء و عدم الغسل غسلا و كان لا بد عليه ان يراعى هذه الالفاظ
 ايضا و لم يدرك اصل مذهب ابي حنيفة فقال ما قال - تدبر حق التدبير ، و قد ذكر
 صب الماء على البول في الارض و لم يذكره في بول الغلام و هو موجود في
 الروايات و لقد فرق ابو حنيفة بين غسل بول الغلام و بين بول الجارية كما سبق من
 الموطأ - تذكره .

ثم العود الى ما وعدت قبله : اعلم ان البول او النجاسة الرطبة مثله

إذا أصابت أرضاً فسيل تطهيرها عند الإمام إلى حنيفة و أبي يوسف و محمد
 أما الجفاف بالشمس أو الريح و غيرها أو غسلها بالماء إذا كانت رخوة حتى يجذب
 فيها الماء و يتخللها كما تخللها النجاسة و لا يحتاج إلى حفرها إلا إذا كانت فتحة
 و إذا كانت بجمصة و ما شاكلها فيصب عليها الماء و يدلك ثم ينشف بالخرقة و غيرها
 حتى لا يبقى أثرها - هذا ملخص ما في البحر ج ١ ص ٢٢٦ ، و قال مالك و الشافعي و احمد
 لا تطهر إلا بالماء ، ثم فرق الشافعية و الحنابلة بين ورود الماء على النجاسة و ورود
 النجاسة على الماء فإذا غمر الماء النجاسة و ذهب لونها و ربحها و ان كانت الغسالة باقية
 طهرت (هذا ملخص ما في المتقى لابن قدامة ج ١ ص ٧٤١ و ما بعدها و فتح الباري
 ج ١ ص ٢٢٥ و ٢٢٦) اهـ ج ١ ص ٤٩٨ . و حديث الباب (الذي أخرجه الترمذي
 عن أبي هريرة و فيه : فلم يلبث ان بال في المسجد فاسرع إليه الناس فقال النبي ﷺ
 اهر بقوا عليه سجلا من ماء أو دلوا من ماء - اهـ) أخرجه الشيخان من حديث أبي هريرة
 و أخرجاه من حديث انس و أخرجه أصحاب السنن و احمد و أخرجه ابن ماجه كذلك
 من حديث واثلة بن الاسقع بطرق و الفاظ مختلفة انظر لفصياها العمدة ١ / ٨٨٢
 و الفتح ١ / ٢٣٤ و استدلل به الجمهور على ما تقدم من بيان مذهبهم من وجوب اراقة
 الماء على البول لاجل التطهير و بأنه لو كان يكفي لها يبسها لم تحتج لذلك و ظن الحديث
 مخالفا للإمام أبي حنيفة و ليس الأمر كما ظن و ان ما ثبت في الحديث هو احد وجوه
 حصول الطهارة فان الأرض الرخوة إذا صب عليها الماء و تسفل فيها و لم يبق
 على وجهها شيء من النجاسة يحكم بطهارتها و لا يعتبر فيه العدد و المعتبر غالب ظنه
 و تحريره كما قاله البدر العيني في العمدة ١ / ٨٨٤ . و ايضا كان البول في ناحية المسجد
 كما هو عند أبي داود من طريق الباب : ثم لم يلبث ان بال في ناحية المسجد ، و مثل
 هذا يغسل بصب الماء و أخرجه من المسجد أو ان كانت الأرض صلبة كذا يستفاد من

العمدة. و أذن قولهم لم يكن حاجة الى صب الماء لو كانت تحصل طهارتها بالجفاف غير وارد فان العامل باحد طرق التطهير لا يقال له لما تركت الطريق الآخر، و ايضا محتمل ان تكون هناك داعية لتطهيرها حالا و لم ينتظر لجفافها بالريح و الشمس اذ التطهير باليبس يحتاج الى زمان كما قاله الماردينى و لذا قال الغزالى فى المنحول بأن استدلال الشافعية بهذا الخبر غير صحيح لأن الغرض قطعا من تخصيص الماء ما اختص به الماء من عموم الموجود من الحديث الابتدار الى تطهير المسجد لا بيان ما تزال به النجاسة حكاه القارى فى المرقاة و هو دقيق، علا انه يمكن للحنفية ان يقال انه حفرت الارض و نقل ترابها و ثبت ذلك من طريقين مسندين و طريقين مرسلين فالمسندان من طريق عبد الله عند الدارقطنى و إليه اشار الترمذى و فيه قاصر النبي ﷺ بمكانه فاحفر و صب عليه دلو من ماء و من طريق انس عند الدارقطنى و فى الاول ضعف. بسمعان بن مالك و الثانى رجاله ثقات قاله الحافظ فى التلخيص ص ١٣، و اعلم الدارقطنى بتفرد عبد الجبار بذكر الحفر دون اصحاب ابن عينة الحافظ المرسلان الاول من طريق ابن عينة عن عمرو بن دينار عن طاوس مرسلا و اشار إليه الدارقطنى و رواه عبد الرزاق و فيه احفروا مكانه، و يقول الحافظ فى التلخيص ان هذه الطريق المرسلة مع صحة اسنادها اذا ضمت الى احاديث الباب اخذت قوة، و الثانى ما رواه ابو داود عن عبد الله بن معقل عن النبي ﷺ و فيه خذوا ما بال عليه من التراب فألقوه و اريقوا على مكانه ماء، قال ابو داود و هذا مرسل فان ابن معقل لم يدرك النبي ﷺ و هو من شواهد المرسل الاول فاصبحنا من شواهد المسند المذكور، هذا ملخص نصب الراية و التلخيص الحبير و العمدة - اهـ. قلت: و قد نقلت هذا كله من نصب الراية و التلخيص فى ابتداء المسألة و قلت هناك ثم اعود إليه فتذكره. ثم قال الفاضل البورى: فاذن لا مجال للانكار و فضلا عن ان المرسل

حجة عند الجمهور (خلافا للبخارى و تبعه ابن حزم فى مواضع من المحلى كما عرفت فيما قبل) و يقول البدر العيني فى العمدة ٨٨٥/١ و الذى يترك العمل بالمرسلات يترك العمل باكثر الاحاديث و قال و فى اصطلاح المحدثين ان مرسلين صحيحين اذا تعارضا حديثا صحيحا كان العمل بالمرسلين اولى فكيف مع عدم المعارضة، و من ادلة الحنفية فى الباب حديث ابن عمر عند ابى داود كنت ايت فى المسجد فى عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم و كنت قى شابا عزبا و كانت الكلاب تبول و تقبل و تدبر فى المسجد فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك و رواه البخارى تعليقا بصيغة الجزم فى صحيحه (باب اذا شرب الكلب - الخ) من غير كلمة تبول فى هذه النسخة و لكنها موجودة فى رواية فى بعض النسخ كما قاله البيهقى فى الجزء الثانى من سننه، و رواه البخارى مختصرا من طريق آخر فى باب نوم الرجال و النساء فى المساجد و هو صريح فى ان الجفاف بالشمس و غيرها كان يكتفى لطهارتها و تأوله الخطايب فى المعالم ١١٧/١ على أنها كانت تبول خارج المسجد فى مواطئها و تقبل و تدبر فى المسجد اذ لا يجوز ان تترك الكلاب و انتياب المساجد حتى تمتته و تبول فيه - اهـ، و مثله قال ابن المذرك كما حكاه الحافظ فى الفتح ١٠٩٦/١، قال شيخنا رحمه الله: هذا تأويل يابى عنه الذوق، و الباعث لامثال هؤلاء الافاضل على مثل هذا التكلف البعيد اخراجه عن احتجاج الحنفية - اهـ. (قلت: فى ج ١ ص ٢٧٥ من فيض البارى: و ابعد الخطايب فى تأويله انها كانت تبول خارج المسجد ثم تمر فى المسجد، قلت ما اطرف و اعقل هذه الكلاب! فهلا قال انها كانت تستنجى ايضا ثم نجيء فى المسجد) و ظاهر سياق العبارة ان الظرف للمعطوفات كلها و لم ينفك الكلام الاول على قوله تبول، و لو كان غرض ابن عمر بول الكلاب خارج لمسجد و اقبلها و ادبارها فى المسجد لم يكن هناك داعية لذكر بولها اصلا و انما الغرض من ذكر جميع

ما يتعاق بالكلاب في المساجد و عدم رميهم المساجد ثم كيف يسوغ ان يقال لا يترك
المساجد لان تمتن بالبول و يترك لان تمتن باقبالها او لدبارها و القاء لعابها و يستبعد
مثل هذا من امثال هؤلاء ، نعم التأويل يسوغ حين يتجمله ظاهر العبارة و ما لم يخرج الى
التحريف و ليس هناك أى مانع من حمله على الظاهر و الحق انهم لو ارادوا ان يتأولوه
لكان الالوجه ان يقال ان الغرض الذى يرمى اليه سياق الكلام انهم كانوا لا يعتبرون
الالوهام و الشكوك في معرض اليقين فطهارة المساجد كانت متيقنة و بول الكلاب
و غيرها كان مشكوكا و اليقين لا يرفع بالظن فكيف بالشك ؟ قال الراقم : و قد اشار
إليه العيني في سياق آخر انظر العمدة ٧٨٨/١ و ما قاله الحافظ ابن حجر و ما قاله
البدر العيني الاقرب و الالوجه ان يقال ان ذلك كان في ابتداء الحال على اصل
الاباحة ثم ورد الامر بتكريم المساجد و تطهيرها و جعل الابواب عليها ، انظر العمدة
٧٨٩/١ و الفتح ١٩٦/١ فقال الشيخ : ليس بأوجه عندي ، و الالوجه ما قلت ،
و الله اعلم - اهـ . في فيض الباري : قيل انما كانت الكلاب تقبل و تدبر لانه
لم يكن للمسجد اذ ذاك باب ، قلت و يمكن ذلك مع وجود الابواب ايضا كما هو المشاهد
في زماننا (قلت و رأيت في مسجد دار العلوم بديوبند ان الكلاب نهى و تمر
فيه مع وجود الابواب و المحافظين له) و عند ابن داود قبول ايضا و حيثذا بشكل
قوله - الخ ، قوله فلم يكونوا يرشون شيئا من ذلك ، على الشافعية رحيم الله تعالى
و هذا لا يرد على الحنفية فانهم قائلون بطهارة الارض باليبس ، ثم ذكر تأويل
الخطابي المذكور فوق ، ثم قال : و اعلم ان ترك البول في المسجد حتى اليبس
مستذكر عندنا ايضا فلم ارد به شرح الحديث من ان طهارة ارض المسجد عندم
كانت على هذا الطريق بل اردت التعريض فقط ليفهم الخصوم ان الحنفية
رحيم الله تعالى ايضا لم مسكة في الباب و الوجه عندي ان غرض الراوى منه بيان

عدم علمهم الخصوصى بمواضع ابوالها مع حصول العلم الكلى و جنسه عندهم فانها اذا كانت تقبل و تدبر فامكن ان تبول ايضا فيقول انه لم يحدث من هذا الجنس في تطهير المسجد امر جديد بل عادت طاهرة كما كانت قبل ذلك و الحكم بالنجاسة لا يمكن عندنا الا بمشاهدة جزئية أو إخبار صحيح و اما الظنون فلا تغنى عن الحق شيئا و بمثله نقول فى حديث القلتين و بئر بضاعة ايضا فانه ليس هناك الا علم كلى فى مرتبة الجنس دون العلم الجزئى فاعلمه ، ثم استبدل الشافعية على ان الارض لا تطهر الا بالغسل بحديث بول الاعرابى فى المسجد و اوراق الدلو عليه كما اخرج ابو داود ، قلت : و هذا ايضا سبيل آخر لتطهيرها عندنا و فيه تقع ايضا و هو ازالة الرائحة الكريهة و التطهير على الفور مع ورود النصريح بحفر هذا الموضع ايضا كما هو عند ابى داود فكأنه اكنفى بمسألة الدلو فى الحالة الراهنة ليظهر سطحها و امر بعده بحفرها تطهيرا لباطنها و كيف ما كان مسألة طهارة الارض باليبس مستقيمة على كل حال - انتهى ما فى الفيض ، و ايضا فان سياق الكلام يدل على تكرار و استمرار كما يقره ابن الهمام فى الفتح ١/ ١٢٨ و على كل حال يصح به الاستدلال بأن مثل البول اذا ذهب اثره بالجفاف لا حاجة الى غسل منه فان الكلاب لم تكن بمنوعة عن البول و غيره بل صرح ابن عمر بأنها تبول و مع هذا لم يرشوا المساجد عنه فضلا عن الغسل فلم ان الجفاف يكفى و لذا اورد ابو داود فى سننه فى الطهارة و البيهقى فى سننه الكبرى ٢/ ٢٩٩ كتاب الصلاة الحديث فى باب ظهور الارض اذا يبست و يؤيده اثر ابى جعفر محمد بن على الباقر عند ابن ابى شيبه قال زكاة الارض يبيسها ، و كذلك تنهه اثر محمد بن الحنفية و ابى قلابة اذا جفت الارض فقد زكت ، و عند عبد الرزاق عن ابى قلابة جفوف الارض ظهورها - نصب الراية ١/ ٢١١ و عند البيهقى فى السنن الكبرى ٢/ ٢٩٩ عنه بلفظ زكاة الارض يبيسها ، و كذلك

عن عائشة روى زكاة الارض يسها، كذا فى شرح النقاية للقارى ٤٤/١، وما نقله فى بذل المجهود ٢٢١/١ عن الموضوعات للقارى انه ذكره ابن ابى شيبة مرفوعا عن ابى جعفر الباقر فسهو من الناسخ أو الناقل أو فى الاصل البتة انظر نصب الراية ٢١٠/١ و الدراية ص ٤٨ و التلخيص ص ١٣ فهذه الآثار عن عائشة و ابى جعفر الباقر و ابن الحنفية و ابى قلابه و ان كانت موقوفة لكنها فى حكم المرفوعات كلها حجة لآنى حنيفة رحمه الله فلم يترك الحنفية حديثا فى الباب الا و قد اخذوه فحديث ابى هريرة و انس من غير ذكر الحفر يصدق على صورة و حديث الحفر على صورة اخرى و حديث ابن عمر فى الجفاف فكلها مستقيم على المذهب من غير تأويل بل تفريع المذهب على الجزئيات المختلفة انما هو على طبق هذه الروايات و ترى سائر المذاهب خالية عن هذه الدقة التى سلكها الحنفية فى هذا الباب و الله يرحمنا و يرحمهم جميعا و هو ولى التوفيق و الاعانة - معارف السنن - قلت و من هذا التفصيل ظهر لك بطلان اقتصار ابن حزم على صب الماء على الارض لطهارتها و تركه روايات الحفر و الجفاف و اوراق يحمل الماء عليها و حديث عدم الرش و هو يدعى انه يعمل بالحديث مع انه يتبع هوى النفس و اذا رأيت شحا مطاعا و هوى متبعا و اعجاب كل ذى رأى برأيه فعليك بخويصة نفسك - الحديث - و عليه عمل ابن حزم فى سائر المحلى . و لعمل المسألة المذكورة بهذا التفصيل لا تجد فى غير هذه الرسالة و الحمد لله على ذلك .

وصلت الى ها فى الكتابة يوم السبت العاشر من رجب المرجب سنة ثمان و ثمانين بعد الالف و ثلاثمائة من الهجرة النبوية على صاحبها ألف ألف صلاة و سلام ، مع عوائق عاقتنى عن الكتابة من الامراض الشديدة و الافكار العديدة اللهم اشفى انت الشافى لا شفاء الا شفاؤك شفاء لا يغادر سقما ، اللهم انك تعلم سرى

و علائقي فاقبل معذرتي ، تعلم حاجتي فأعطني سؤلي ، تعلم ما في نفسي فاخفري ذنوبي
واعف عني وتب علي انك ثواب رحيم ، وصل على سيدنا محمد وآله واصحابه اجمعين .
ثم قال في ص ١٠٢ من رقم ١٢٤ : مسألة : و تطهير دم الحيض أو أي دم
كان سواء دم سمك كان أو غيره اذا كان في الثوب أو الجسد فلا يكون الا بالماء
حاشا دم البراغيث و دم الجسد فلا يلزم تطهيرهما ما لا حرج في غسله على الانسان
فيطهر المرء ذلك حسب ما لا مضيق عليه فيه - اه . قلت : أي دليل من كتاب و سنة
و اجماع متيقن ان دم السمك نجس لا بد من غسله و قد ثبت انه مائي المولد
و الحياة لانه ليس فيه دم حقيقة لانه اذا يبس ابيض ، و الدم يسود فلم انه ليس فيه
دم ، قال في الدر المختار و دم سمك و قل و برغوث و بق و زاد في السراج و كشبان
و هي كما في القاموس كرمات دويبة حمراء لساعة - اه ، أي كل ذلك يعني
ولا ينجس به الثوب و البدن فلا يلزم تطهيره . قال في رد المختار قوله دم سمك لانه
ليس بدم حقيقة لانه اذا يبس يبيض و الدم يسود و شمل السمك الكبير اذا سال
منه شيء في ظاهر الرواية ؛ بحر - اه ، و قوله و برغوث و بق أي و ان كثر - بحر و منية ،
و فيه تعريض بما عن بعض الشافعية انه لا يعني هن الكثير منه و شمل ما كان في
الثوب أو البدن تعدا اصابته او لا - اه حلية ، و عليه فلو قتل القمل في الثوب يعني عنه
و تمامه في الحلية - اه ، و قد ورد في الحديث : احلت لنا الميتان السمك و الجرادة ؛
فأو كان في السمك دم سائل اذا مات انجذب فيه فيكون السمك حراما و نجسا على
زعم ابن حزم و الحديث يحله و يرد على ابن حزم قوله و ما استدلل به - يأتي جوابه عنه .

(١) و قد اخرج في تلخيص الخبير مرفوعا و موقوفا و صح الموقوف اخرجه من حديث زيد
ابن اسلم عن ابن عمر عند الشافعي و احمد و ابن ماجه و الدارقطني و البيهقي و ابن مردويه في
تفسيره و نقل تصحيح الموقوف من الدارقطني و ابن زرعة و ابى حاتم - اه ، معارف السنن ج ١
ص ٢٥٧ - مهدي خفر له .

قال في البدائع ج ١ ص ٦٣ في بيان ما ليس له دم سائل : فلم ان النص لم يتناول محل الضرورة والخرج مع ان السمك والجراد مخصوصان عن النص اذ هما ميتان بنص النبي ﷺ والمخصص انعدام الدم المسفوح و الدم المسفوح ههنا منعدم - اهـ . و اما التمثل والبق والبرغوث ونحوها وان كان فيها دم من غيرها كالانسان لكنه ليس بسائل مسفوح فلا يتنجس به الثوب والبدن للخرج ودفع الخرج لازم لانه حكم شرعى ولنا ما روى عن سلمان الفارسي رضى الله عنه عن رسول الله ﷺ انه قال : موت كل حيوان ليس له نفس سائلة في الماء لا يفسد ، وهذا نص في الباب - اهـ . قلت : رواه الدارقطني في سننه من حديث بقية حدثني سعيد بن ابى سعيد الزيدى عن بشر بن منصور عن على بن زيد بن جدعان عن سعيد بن المسيب عن سلمان قال له النبي ﷺ : يا سلمان كل طعام و شراب وقعت فيه دابة ليس لها دم فثابت فيه فهو حلال اكله و شربه و وضوءه - انتهى . قال الدارقطني لم يروه غير بقية عن سعيد بن ابى سعيد الزيدى وهو ضعيف - اهـ . ورواه ابن عدى في الكامل و اعلمه بسعيد هذا قال وهو شيخ مجهول و حديثه غير محفوظ - انتهى نصب الراية ج ١ ص ١١٥ . انظر ان الدارقطني اعلمه ببقية و اعلمه ابن عدى بسعيد الزيدى و لم يتعرض لبقية و الدارقطني لم يتعرض بسعيد ، هذا عجيب منهما ! و بقية مختلف فيه و ذكر الحافظ ترجمته في التهذيب من ج ١ ص ٤٧٣ الى ص ٤٧٨ فراجعه ، قال ابن المبارك : كان صدوقا ولكنه كان يكتب عن اقبل و ادبر و كان شعبة مبيحلا له و قال احمد هو احب الى من اسماعيل بن عياش ، و قال يحيى بقية و اسماعيل كلاهما صالح . و عز ابن معين عنده ألفا حديث عن شعبة صحاح كان يذاكر شعبة بالفق . و قال يعقوب بقية ثقة حسن الحديث اذا حدث عن المعروفين ، و قال ابن سعد كان ثقة في روايته عز الثقات ، و قال العجلي ثقة فيما يروى عن المعروفين ، و قال أبو زرعة بقية عجيب اذ

روى عن الثقات فهو ثقة و ذكر قول ابن المبارك الذى تقدم ثم قال وقد اصاب ابن المبارك فى ذلك، ثم قال هذا فى الثقات، وقال فى موضع آخر ماله عيب الا كثرة روايته عن المجهولين فأما الصدق فلا يسوى من الصدق اذا حدث عن الثقات فهو ثقة، وقال ابو حاتم يكتب حديثه ولا يحتج به وهو احب الى من اسماعيل بن عيش وقال النسائي اذا قال حدثنا و اخبرنا فهو ثقة، وقال ابن عدى اذا روى عن اهل الشام فهو ثبت، وقال ابن حبان رأيت ثقة مأمونا ولكنه كان مدلسا - اهـ. وفيه اقوال اخر فراجع. فظهر من ذلك انه ليس بضعيف على الاطلاق كما زعموا هذا روى له مسلم فى صحيحه و جماعة من الائمة قد اخرجوا عنه اعتبارا و استشهادا و روى عنه الكبار، و سعيد بن ابى سعيد من رجال ابن ماجه و قد فرق ابن عدى بين سعيد بن عبد الجبار الزبيدى و سعيد بن ابى سعيد الزبيدى راجع الجزء الرابع من تهذيب التهذيب.

ثم روى بسنده الى مسلم حديث فاطمة بنت ابى حيش قالت: يا رسول الله انى امرأة استعاضر فلا اطهر أفادع الصلاة؟ قال: لا انما ذلك عرق و ليست بالحیضة فاذا اقبلت الحيضة فدعى الصلاة فاذا أدبرت فاغسلى عنك الدم و صلى - اهـ. ثم قال و هذا عموم منه عليه السلام لنوع الدم ولا نبالى بالسؤال اذا كان جوابه عليه السلام قائما بنفسه غير مردود بضمير الى السؤال - انتهى. قلت: انظر كيف اقترى على رسول الله عليه السلام قال فى هذا الحديث بالعموم و انها سألت عن دم الحيض اصاب الثوب كيف تصنع أو الجسد فأجاب عنه عليه السلام فاغسلى عنك الدم و صلى - اهـ، و قد وقع التصريح فى الروايات الأخرى و فاغسلى موضع حيضك، و عند مسلم تهيب ثوبها من دم الحيضة و غيره من الروايات اوردتها الحافظ العيني فى ج ١ ص ٩٠١ - ٩٢ من عمدة القارى و ابن حزم فهم من الجواب ان الدم فى و فاغسلى عنك الدم، للاستغراق أو للجنس

و ليس كذلك بل هو للعهد والمراد به دم الحيض وهو لا يشتمل دم السمك
و البرغوث و القمل و نحوهما و لذا نقل المعلق ردا على ابن حزم من هامش النسخة
الغنية حيث قال هنا بهامش الغنية ما نصه: بل لا يظهر انه يريد دم الحيض و اللام للعهد
الذكرى الدال عليه ذكر الحيضة و السياق فهو كمود الضمير سواء فلا يتم قوله: و هذا
عموم - الخ، و استدراك واضح صحيح - اه. فلا يسمع دون قوله عليه السلام قول ابن حزم
و فهمه و قد أورد بعد حديث اسماء بنت ابى بكر الصديق رضى الله عنه و فيه فقالت:
أرأيت إحدانا تحبض في الثوب كيف تصنع؟ قال: تحت ثم تقرصه بالماء و تنضجه و تصلي
فيه - اه. قوله تقرصه بالفتح و اسكان القاف و ضم الراء و الصاد المهملتين كذا في
روابتنا و حكى القاضى عياض و غيره فيه الضم و فتح القاف و تشديد الراء المكسورة
أى تذاك موضع الدم بأطراف أصابعها ليتحلل بذلك و تخرج ما تشربه الثوب منه
اه نقله المعلق عن الحافظ ابن حجر في فتح البارى. انظر ايها الفهم ان لنظ النضج هنا
بمعنى الغسل لا الرش و الصب و هو يفيدك في غسل بول الصبي الذى لم يطعم بعد و قد
ثبت النضج بمعنى الغسل كما في جامع الترمذى باب في المذى يصيب الثوب فتنضح به ثوبك
و كذلك ثبت النضج بمعنى الغسل في دم الحيضة اصاب ثوبا كما في صحيح مسلم باب نجاسة
الدم و فيه: ثم تنضجه ثم تصلي فيه، و كذلك ثبت الرش بمعنى الغسل في ثوب اصابه
دم الحيض كما في جامع الترمذى باب غسل دم الحيض من الثوب و فيه: ثم رشه و صلى
فيه، و اذا ثبت النضج بما يرادف الغسل المتعارف فكيف ينكر حمله على الغسل
الخفيف؟ انظر توضيحه و تحقيقه في العمدة ١ / ٨٩٠ و ذلك هو طريق جمع الالفاظ
الواردة في الباب مما يستحسن عند ذوى الالباب كذا في ص ٢٧٠ من معارف السنن
و فيه مزيدة على ذلك فراجعها فانها مفيدة جدا توضيحا و جوابا عن المخالفين و ردا
عليهم بشواهد و نظائر نقلا عن عمدة القارى.

ثم قال في ص ١٠٣ و يستحب أن تستعمل في غسل المحيض شيئا من مسك -
 اهـ . ثم روى بسنده إلى البخارى حديث عائشة ان امرأة سألت النبي ﷺ عن
 غسلها من المحيض فأمرها كيف تقتل قال : خذى فرصة من مسك - الحديث ،
 اهـ . قلت : في الحديث لفظ الأمر وصيغة الأمر كلاهما ، وجود فكيف قال على
 اصوله ان استعمال شيء من المسك مستحب ! قلعه نسي قوله في بيان ابطال الرأي
 بالدين ص ٦٤ من مسائل الاصول ! فقيه : ان ما سكت عنه النبي ﷺ فلم يأمر به
 ولا نهى عنه فهو مباح وليس حراما ولا فرضا وان ما أمر به فهو فرض وما نهى
 عنه فهو حرام - الخ ، فكيف استجبه مع وجود هذا الاصول منه ، ثم اعجب منه انه
 قال بعد رواية حديث عائشة من طريقين : فلو كان ذلك فرضا لعلها عليه السلام كيف
 ترضأ او كيف تطهر فلما لم يفعل كان ذلك غير واجب مع صحة الاجماع جبالا
 بعد جبل على ان ذلك ليس واجبا - اهـ ، فانه يقول ان امره فرض ونهيه حرام
 ثم يقول عليه صلى الله عليه وسلم ان يعلمها ايضا انه فرض فلما لم يقل انه فرض علم
 انه ليس بواجب ! أرايت انه عليه السلام هل قال في جميع أوامره انها فرض ؟ أو لم
 يقل ! ولا سبيل الى الثالث فان قال ذلك فأين هو من النقل ولا بد منه ولو لم يقل
 لبطل ما ادعاه . ثم قوله مع صحة الاجماع . جبالا بعد جبل ايضا باطل على اصوله
 فانه صرح في بحث الاجماع : واما انه ليس اجماعا فلان اهل كل عصر بعد عصر
 الصحابة رضى الله عنهم ليس جميع المؤمنين وانما هم بعض المؤمنين والاجماع انما
 هو اجماع جميع المؤمنين لا اجماع بعضهم - الخ ج ١ ص ٥٤ . فكيف يقول مع صحة
 الاجماع جبالا بعد جبل وهو لا يعلمه الا الله عالم الغيب والشهادة فكيف علم ان
 جميع المؤمنين اجمعوا عليه أو جميع الصحابة اجمعوا عليه لابد لذلك من النقل الصحيح والا
 فوله كذب واقتراء ودعوى كاذبة باطلة وليس هو بشارع بشارع ما يشاء وبحكم بما يشاء

و عنده لابد ان يكون اجماع متيقن وليس هنا كذلك . قال المعلق ذيل الحديث الاول
الرواية في الاصلين : خذى فرصة من مسك فتطهرى بها . قلت كيف أتطهر بها ؟ قال
تطهرى بها . قلت كيف أتطهر ؟ قال سبحان الله تطهرى - الخ ، و الذى أخذناه هنا هو
روايه البخارى فى الصحيح فاعمل المؤلف رواه من حفظه فأخطأ فيه - اه . قلت :
كم له من خطيئات مثل هذا فى المحلى . ثم قال و يكفى من هذا كله انه لم تستد هذه
اللفظة الا من طريق ابراهيم بن مهاجر و هو ضعيف و من طريق منصور بن صفية
و قد ضعف و لا من يحتج بروايته فسقط هذا الحكم جملة - اه . قلت : انظر ايها
الواقف كيف ضعف ابراهيم و منصور لاثبات دعواه الكاذبة و هذا ديدنه فى المحلى
اما ابراهيم بن مهاجر هو البجلي ابو اسحاق الكوفى من رجال مسلم و الاربعة كما فى
ج ١ ص ١٦٧ من التهذيب روى عن طارق بن شهاب و له رؤية و الشعبى و ابراهيم
النخعى و ابى الشعثاء و ابى الاحوص و غيرهم و عنه شعبة و الثورى و مسعر و ابو الاحوص
و ابو عوانه و غيرهم قال ، الثورى و احمد لا بأس به ، قال يحيى بن معين كنت يوما عند
عبد الرحمن بن مهدى و ذكر ابراهيم بن مهاجر و آخر فقال ضعيفان فغضب عبد الرحمن
و كره ما قال و قال النسائى فى موضع آخر من الكنى ليس به بأس ، و قال ابن عدى
هو عندى اصالح من ابراهيم الهجرى ، و قد وقع فى مسند ثر علقه البخارى فى المزارعة ،
و قال ابن سعد ثقة ، و عن الدارقطى يعتبر به ، و قال ابو داود صالح الحديث و قال
الساغى صدوق ، و اختلفوا فيه كما فى ج ١ ص ١٦٨ من التهذيب ، و قال المعلق اما ابراهيم
ابن مهاجر فروايته فى صحيح مسلم و هو ثقة لا بأس به وثقه ابن سعد و قال ابن حبان
هو كثير الخطأ ، و اما منصور بن صفية فابوه عبد الرحمن بن طلحة الحنبل و امه صفية
بنت كشيبة و هو ثقة روى له الشيخان كما ترى و لم اجد احدا ضعفه قبل ابن حزم
ولا ارى له حجة فى هذا - انتهى . قلت : هو من رجال البخارى و مسلم و ابى داود

و النسائي و ابن ماجه ثقة ثبت قال ابو حاتم صالح الحديث ، و قال ابن سعد ثقة قليل الحديث و قال النسائي ثقة و ذكره ابن حبان في الثقات ، و احمد احسن الثناء عليه و كان ابن عيينة يثنى عليه ، فتقول ابن حزم في مقابلة هؤلاء الجهابذة : لا يعبا به و ليس هو بالهوى ؛ بل في ذلك ابن حزم ضعيف فانهم ، و قد بينته في الجزء الاول من السيف المجلى فتذكره .

ثم قال : و كل ما أمر الله تعالى او رسوله صلى الله عليه و سلم فيه بالتطهير او الغسل فلا يكون الا بالماء . او بالتراب ان عدم الماء الا ان يأتي نص انه بغير الماء فنقف عنده . ثم روى حديث حذيفة و فيه : و جعلت تربتها لنا طهورا اذا لم نجد الماء - الحديث ، قلت عن عائشة . كنت افرك المني من ثوب رسول الله ﷺ فركا فيصلى فيه ، متفق عليه و اللفظ لمسلم و لم يخرج البخاري مقصود الباب و لابي داود . ثم صلى فيه ، و للترمذي و ربما فرخته من ثوب رسول الله ﷺ بأصابعي ، و في رواية لمسلم و اني لاحكه من ثوب رسول الله ﷺ بإصابعي ، و في حديث ابن عباس . انما يكفيك ان تمسحه بخمرة أو اذخرة ، رواد الدارقطني و البيهقي و الطحاوي كذا في ص ١١ من التلخيص الحبير ، قلت فالاصح : الظاهر و الخمرة و الاذخرة غير الماء و غير التراب هي مرة لنجاسة المني فكيف يقول : لا يجزيه الا الماء و التراب ان لم يجد الماء ارجع

(١) و قد روى البخاري في صحيحه عن عائشة رضي الله عنها قالت ما كان لاحدانا الا ثوب واحد نجس فيه فاذا اصابه شيء من الدم قالت ريقها فصعته بظفرها - اهـ ، و الحديث اخرجه ابو داود و ايضا و فيه : من دم بلته ريقها فصعته بريقها - اهـ ، يعني صببت عليه من ريقها ، و بما يستنبط منه جواز ازالة النجاسة بغير الماء فان نجس و هو اجماع المسلمين - اهـ عمدة القاري ج ٢ ص ١٩ ، فبطل قول ابن حزم : لا يجزيه الا الماء او التراب ، و علم منه ان الريق مطهر فاطمن به المدعون العمل بالحديث على قهتها مردود بالنص الصريح و الحديث الصحيح - اهـ فيض الباري .

ج ١ ص ٢٠٩ من نصب الراية فإزالة المني لكونه نجسا كانت بالغسل و fark والحك والحت والاصبع والظفر والخرقة والاذخرة والصوفة ولم يثبت في حديث أو أثر عدم ازالته و ابقاؤه على حاله، ولو كان طاهرا لثبت على الاقل مرة واحدة لبيان الجواز والتشبيه بالمخاط وغيره كما ورد في بعض الروايات ليس لكونه طاهرا بل في الإزالة فان المني يشبه المخاط في كونها لزجين فلا يكون دليلا على طهارته تدبر حق التدبر، فبط ما زعمه ابن حزم فانه ترك هذه الروايات كلها بقوله: الماء والتراب، والحديث الذى استدل به لا يناسب دعواه وان كان فيه تربتها ظهور لنا ان لم نجد الماء، ورد في التيمم لا في ازالة النجاسة كما لا يخفى .

ثم قال فى ج ١٠٥ وقال ابو حنيفة دم السمك كبر أو قل لا ينجس الثوب ولا الجسد ولا الماء - اهـ . قلت : قد سبق ان دمه ليس بدم حقيقة والحديث سلمان الذى رواه الدارقطنى وابن عدى والحديث انى سعيد الخدري الذى رواه النسائى وابن ماجه والحديث واحلت لنا الميتان السمك والجراد، والحديث البحر الحن ميتة . ثم قال : ودم البراغيث والبق كذلك - اهـ . قلت : لكونه اقل قليل وللحرج والمشقة لأن الانسان لا يخلو عنه ولا يمكن اجتنابه وانت قلت من قبل : حاشا دم البراغيث والبق فلا يلزم تطهيرهما الا ما لا حرج فى غسله على انسان فيطهر المرأ ذلك حسب ما لا مشقة عليه فيه - اهـ ص ١١٢ . فان البرغوث والبق فى كل بيت يكثر وجودهما لا سيما فى القرى والمزابل والاراضى القذرة وليس لها - م سائل الى موضع يلحقه حكم التطهير به . ثم قال واما سائر الدماء كلها فان قليلها وكثيرها يفسد الماء - اهـ . قلت : احكام المياه غير احكام الثوب والجسد فان الماء القليل يتجسس بوقوع النجاسة القليلة وان لم يتغير احد أوصافه من الطعم والريح واللون يدل عليه حديث المستيقظ من نومه وحديث ولوغ الكلب فى الااء وحديث الهى عن البول فى الماء الراكد ويأتى البحث فى ذلك فى

موضعه ان شاء الله تعالى .

ثم قال و اما في الثوب و الجسد فان كان في احدهما مقدار الدرهم البغلي فأقل فلا يتنجس و يصلح به - اهـ . قلت : في هذا تلبيس فانه يتنجس لكنه عن ذلك القدر من الشاوع عليه السلام في الاستنجاء بالاحجار فانها لا تفلح قلعا كليا بل يبقى شيء منها و اجاز بذلك الشارع الصلاة و لهذا منع عن ادخال المستيقظ يده في الاناء قبل الغسل و مقدار الدرهم مرهى عن عمر و علي و ابن مسعود رضي الله عنهم و كفى بهم في ذلك قدوة و عزى الراوية عنهم الحافظ العيني في العمدة الى كتاب الاسرار و راجعه . ثم قال : و ان كان اكثر من قدر الدرهم البغلي فانه يتنجس و تبطل به الصلاة - اهـ . قلت : الصلاة مع ما دون الدرهم قيل كراهة تنزيه و قيل تحريم . و الصلاة مع قدر الدرهم ذكره نحرىما - كذا في البحر الرائق ١ / ٢٢٨ . و ابن حزم جمل المذهب بمحلا و صلبها تلبيسا و تدليسا على عادته و المراد بالدرهم درهم كل زمان كما قاله شمس الائمة السرخسي و هو الصحيح كذا في البحر الرائق ج ١ ص ٢٢٨ و تفصيله في الفرق بين القليل و الكثير و اختلاف المذاهب في ذلك في عمدة القارى ج ١ ص ٩٠٢ و ص ٩٠٣ و ابن حزم أعرض عن ذلك كله و لم يدر الفرق بين القليل و الكثير و هو موجود في الاحاديث الصحيحة و انى بعد الاشارة إليه انقل عبارة عمدة القارى برمتها في شرح حديث فاطمة بنت المنذر بن الزبير عن جدتها اسماء بنت ابى بكر الصديق من باب غسل الدم في بيان استباط الاحكام ج ١ ص ٩٠٢ : منها ما قاله الخطابي ان فيه دليلا على ان النجاسات انما تزول بالماء دون غيره من المائعات لأن جميع النجاسات بمثابة الدم لا فرق بينه وبينها اجماعا و كذلك استدل به البيهقي في سننه على اصحابنا في وجوب الطهارة بالماء دون غيره من المائعات الطاهرة ، قلت : هذا خرج مخرج الغالب لا يخرج الشرط ، كقوله تعالى

• و ربائبكم اللاتي في حجوركم، والمعنى في ذلك ان الماء اكثر وجودا من غيره، او نقول تخصيص الشيء بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه، او نقول انه مفهوم لقب ولا يقول به امامنا . ومنها انه يدل وجوب غسل النجاسات من الثياب، وقال ابن بطال حديث اسماء اصل عند العلماء في غسل النجاسات عن الثياب.. ثم قال وهذا الحديث محمول عندهم على الدم الكثير لأن الله تعالى شرط في نجاسته ان يكون مسفوحا وهو كناية عن الكثير الجارى الا ان الفقهاء اختلفوا في مقدار ما يتجاوز عنه من الدم واعتبر الكوفيون فيه وفي النجاسات دون الدرهم في الفرق بين قليلة وكثيره وقال مالك قليل الدم معفو ويغسل قليل سائر النجاسات وروى عن ابن وهب ان قليل دم الحيض ككثيره وكسائر الانجاس بخلاف سائر الدماء، والحجة فان اليسير من دم الحيض كالكثير قوله صلى الله عليه وسلم لا سماء دحيته ثم اقرصه حيث لم يفرق بين قليلة وكثيره ولا سألها عز مقداره ولم يحد فيه مقدار الدرهم ولا دونه . قلت حديث عائشة ما كان لاحدانا الا ثوب واحد فيه فحيض فان اصابه شيء من دم بلته بريقها ثم قصعته بريقها، رواه ابو داود وخرجه البخاري أيضا ولفظه قالت بريقها فقصعته، يدل على الفرق بين القليل والكثير، وقال البيهقي هذا في الدم اليسير الذي يكون معفوا عنه واما الكثير منه فصح عنها اي عن عائشة انها كانت تغسله فهذا حجة عليهم في عدم الفرق بين القليل الكثير من النجاسة وعلى الشافعي أيضا في قوله ان يسير الدم يغسل كسائر الانجاس الا دم البراغيث فانه لا يمكن التحرز عنه، وقد روى عن ابي هريرة رضي الله تعالى عنه انه لا يرى بالقطرة والقطرتين باسا في الصلاة وعصر ابن عمر رضي الله تعالى عنهما بثرة فخرج منها دم فمسحه بيده وصلى فالشافعية ليسوا باكثر احتياطاً من ابي هريرة وابن عمر . لا اكثر رواية منهما حتى خالفوها حيث لم يفرقوا بين القليل والكثير على ان يسير يسير . رجع ضرورة لان الانسان

لا يخلو في غالب حاله من بثرة او دمل او برغوث فعفى عنه فلهذا حرم الله تعالى المسفوح منه فدل على ان غيره ليس بمحرم ، واما تقدير اصحابنا القليل قدر الدرهم فلما ذكره صاحب الاسرار عن علي وابن مسعود انها قدرا النجاسة بالدرهم وكفى بهما حجة في الاقتداء ، وروى عن عمر رضى الله تعالى عنه أيضا انه قدره بظفره ، وفي المحيط و كان ظفره قريبا من كفنا ' فدل على ان ما دون الدرهم لا يمنع ، وقال في المحيط أيضا و الدرهم الكبير ما يكون مثل عرض الكف ، وفي صلاة الاصل الدرهم الكبير المئقال يعنى يبلغ مثقالا وعند السرخسى يعتبر درهم زمانه ، واما الحديث الذى رواه الدارقطنى في سننه عن روح بن غطيف عن الزهرى عن ابي سلمة عن ابي هريرة ان النبى ﷺ قال : تعدد الصلاة من قدر درهم من الدم ، وفي لفظه : اذا كان في الثوب قدر الدرهم من الدم غسل الثوب واعيدت الصلاة ، و ان اصحابنا لم يحتجوا به لانه حديث منكر بل قال البخارى انه باطل ، فان قلت النص هو قوله تعالى : وثيابك فطهر ، لم يفصل بين القليل والكثير فلما يعنى القليل ؟ قلت القليل غير مراد منه بالاجماع بدليل عفو موضع الاستماء فتعين الكثير وقد قدر الكثير بالآثار - انتهى . و ان شئت الاختصار منه فعليك بمعارف السنن ج ١ ص ٤٦٢ و أيضا لا بد عليك من ان تطالع ج ١ ص ٤١٩ من فيض البارى من باب غسل الدم من الصحيح للبخارى فانه يفيدك في نجاسة الملى .

والحاصل عن هذه الاطالة انه طار ما الزم به ابن حزم ابا حنيفة واعترض عليه لان الامام ابا حنيفة مجتهد و ابن حزم لا ينال شأوه في الاجتهاد الصحيح الحق فانه ظاهرى الانظار لا دقيق النظر حتى يصل ذهنه الى تحقيق المناط وتخريجه قلنا يقول ما شاء في النصوص والمسائل المعقبة المستنبطة من الكتاب والسنة .

ثم قال فان كان في الجسد فلا يزال الا بالماء - اه . قلت و قد سبق من الدر المختار

(١) قلت : لى فيه قلق والتعبير به ليس بجيد ولا بد من تفسيره مثلا يعترض المخالفون - تدبر ، منه غفرله .

وردد المختار ان مسحه بالخرقة مبلولة كانت او غيرها اذا زال اثر النجاسة بالكلية يجوز
ويطهر الجسد فلا اختصار عندنا على الماء فقط بل غيره من المائعات ونحوها لطهر
البدن و الثوب كما في فروع كتب الفقه .

ثم قال و اذا كان في الثوب فانه يزال بالماء و باى شيء ازاله من غير الماء - اه .
قلت لانه ورد في الحديث الصحيح عن عائشة قالت بريقها و في حديث ابن عباس
بالخرقة و الصوفة و الاذخرة كما مر من قبل فالامام ابو حنيفة لم يترك حديثا الا عمل
به و اخذ به و قال به ، بخلاف ابن حزم فانه يخالف الاحاديث و تركها عيانا و جهارا
و هل في دار احد ينازعه في ذلك . قال فان كان في خف او نعل فان كان يابس
اجزاه الحك فقط - اه . قلت عندنا يطهر بالحك و المسح على الارض كما جاء في الحديث
و قد مر قبل مفصلا فهذا نقل بحمل يخادع به الناس باظهار ان الحنفية خالفوا الاحاديث
و الامر على العكس . قال و ان كان رطبا لم يجزئ الا الغسل بى شيء غسل - اه . قلت
ورد في المتن في حديث عائشة اذا كان رطبا كانت تغسله من ثوبه ^{بذلك} و قد توب البخارى
في صحيحه ابوابا في غسل الدم و غسل المذى و غسل المني باب غسل البول هذا كله يدل على
ان النجاسة الرطبة تغسل فانهم و لا نزل قدمك عن الصراط السوى و السبيل القويم .
ثم ذكر قول مالك و قول الشافعي ثم سرد الآيات التي ليس لها تعلق بالمسألة
المذكورة فانه ليس فيها ذكر دم السمك و لا دم البرغوث و البق الا استنباط ابن حزم
بمقدمات بعيدة فاسدة و هو يقيس تلك المسائل عليها ثم يقول القياس كله باطل .
ثم يقول بعد ذكر الآيات الثلاثة : و بالضرورة تدرى انه لا يمكن الانفكاك من دم
البراغيث و لا من دم الجسد فاذا ذلك كذلك فلا يلزم من غسله الا ما لا حرج فيه
و لا عسر مما هو في الوسع - اه . قلت اللازم عليه اثبات نجاسة دم البراغيث بالنصوص

و ما استدل به من الحديث ليس فيه عموم الا بزعمه كما سبق و الدليل من الدم ليس بنجس كما سبق عن أنى هريرة و ابن عمر رضى الله عنهم و ليس لابن حزم علم مثل علمها و احتياطهما فلا يعتبر قوله فى مقابلتهما فافهم .

ثم قال و فرق بعضهم بين دم ما له نفس سائلة و دم ما ليس له نفس سائلة و هذا خطأ لانه قول لم يأت به قرآن و لا سنة و لا اجماع و لا قياس و لا قول صاحب . اهـ . قلت هذا غلط فاحش و قد نسي من سوء حفظه حديث سلمان و حديث ابي سعيد الخدرى رضى الله عنهما الذى مر قبل و اثر ابي هريرة و ابن عمر رضى الله عنهم و هل اى قرآن او سنة او اجماع او قول صاحب او قياس بنجاسة دم البراغيث و دم السمك و البق و القمل و نحوها ١٩١ ان كان فليات به و درنه خرط القند الاشغبه من غير دليل و حجة فانه يذكر الآيات و كثرة الالفاظ تهويلا و تهورا و تلبيسا و خداعا لا طائل تحته . ثم قال و فرق بعضهم بين الدم المسفوح و غير المسفوح و تعلقوا بقوله تعالى و اوردما مسفوحا ، و قد قال تعالى و حرمت عليكم الميتة و الدم و لحم الخنزير ، فم تعالى كل دم و كل ميتة فكان هذا شرعا زائدا على الآية الاخرى و لم يخص تعالى من تحريم الميتة ما لها نفس سائلة مما لا نفس سائلة لها . اهـ . قلت قد سبق من ابن بطال ان الدم المسفوح كناية عن الدم الكثير الجارى لا غير و المراد بالدم المعروف باللام هو الدم المسفوح فى آية اخرى و الآيات يفسر بعضها بعضها و راجع كتب التفسير للباحثين من المفسرين و قد صح ان طائفة من اصحاب النبي ﷺ اصابتهم المجاعة فى غزاة فاعطاه البحر حيوانا عظيما يسمى العنبر فأكلوا منه ثم اخبروا رسول الله ﷺ لما قدموا فلم ينكر عليهم و قال هل حملتم لى منه . متفق عليه من حديث جابر قال بعثنا رسول الله ﷺ ونحن ثلاثمائة راكب و اميرنا ابو عبيدة بن الجراح نرصد عير القريش فاقفنا بالساحل نصف شهر و اصابنا جوع شديد . فذكر الحديث بطوله ، و له عندهما الفاظ

و اما قوله فى آخره : هل حملتم لى منه ، فرواه البخارى بلفظه : اطعمونا ان كان معكم فانه بعضهم بشىء . فأكله ، و فى رواية : فهل معكم من لحمه شىء . فتطعمونا قال فارسنا الى النبى ﷺ منه فأكله ، - اه تلخيص ج ٢ ص ٢٩٠ . هذا العنبر هو الميتة فاين قوله ولم يخص تعالى من تحريم الميتة ما لها نفس سائلة الخ ، فان قلت انهم اكلوها لانهم كانوا مضطرين من شدة الجوع كما فى الحديث وحينئذ يجوز لهم اكل الميتة قلت نعم سلمنا لهم ذلك ولكنه ﷺ لم يكن على هذه الحالة و اكله كما هو فى الحديث أيضا ولا يذهب عنك ان العنبر و الحيوان العظيم هو الحوت كما ورد فى الحديث اخرجه البخارى من طريق ابن جريج عن عمرو بن دينار عن جابر قال فى البحر حوتا ميتا لم نر مثله يقال له العنبر - الحديث ، و هذه الميتة لم تدخل فى قوله تعالى : حرمت عليكم الميتة - الآية ، بل للعنبر نفس سائلة ام لا ؟ و على كل هو حجة على ان حزم فى عدم الفرق بينهما وكذا قوله ﷺ : احلت لنا ميتتان و دمان فأما الميتتان فالجراد و الحوت و اما الدمان فالطحال و الكبد - الحديث ، قال الحافظ فى ص ٩ من التلخيص الخبر الشافعى و احمد و ابن ماجه و الدارقطنى و البيهقى من رواية عبد الرحمن بن زيد بن اسلم عن ابيه عن ابن عمر ان رسول الله ﷺ قال : احلت لنا ميتتان و دمان فأما الميتتان فالجراد و الحوت و اما الدمان فالطحال و الكبد ، رواه الدارقطنى من رواية سليمان بن بلال عن زيد بن اسلم موقوفا قال و هو اصح و كذا صحح الموقوف ابو زرعة و ابو حاتم ، و عبد الرحمن بن زيد ضعيف متروك و قال احمد حديثه هذا منكر و قال البيهقى رفع هذا الحديث اولاد زيد بن اسلم عبد الله و عبد الرحمن و اسامة و قد ضعفهم ابن معين و كان احمد بن حنبل يوثق عبد الله ، قلت رواه الدارقطنى و ابن عدى من رواية عبد الله بن زيد بن اسلم قال ابن عدى الحديث يدور على هؤلاء الثلاثة قلت تابعهم شخص اضعف منهم و هو ابو هاشم كثير بن عبد الله الابلى اخرجه ابن مردويه فى تفسير سورة الانعام

من طریق زید بن اسلم به بلفظہ بحل من الميتة اثنان ومن الدم اثنان فاما الميتة فالسمك و الجراد و اما الدم فالكبد و الطحال و رواء المسور بن الصلت أيضا عن زید بن اسلم لكنه خالف في اسناده قال عن عطاء بن ابي سفيان عن رفاعة الخرجي الخطيب و ذكره الدارقطني في العلل و المسور كذاب نعم الرواية الموقوفة التي صححها ابو حاتم و غيره هي في حكم المرفوع لان قول الصحابي و احل لنا و حرم علينا كذا مثل قوله و اسرنا بكذا و نهينا عن كذا فيحصل الاستدلال بهذه الرواية لانها في معنى المرفوع و الله اعلم . (تنبيه) قول ابن الرفعة : قول الفقهاء السمك و الجراد لم يرد ذلك في الحديث و انما الوارد الحوت و الجراد مردود فقد وقع ذلك في رواية ابن مردويه في التفسير كما تقدم - انتهى . و نقله في المعارف ج ۱ ص ۲۵۷ من التلخيص بالاختصار و قال و نقل تصحيح الموقوف من الدارقطني و ابي زرعة و ابي حاتم و أيضا لم يثبت عن احد من الصحابة اكل حيوانات البحر ما عدا السمك و الشافعية الزهوا الحنفية بان اكل العنبر ثبت منهم و هو غير السمك و هذا الالتزام في غير محله فانه نوع من السمك حيث ورد في بعض الطرق لفظة الحوت بدل العنبر صريحا فكان العنبر حوتا فكيف يصح ما يزعمونه حجة عليهم - انتهى . ثم اوضح المسألة الاخرى و ذكر الروايات في بيان العنبر من البخاري و مسلم فراجعهما ان شئت ، فانضح الفرق بينهما و خرج من الميتة هذا النوع و كذا ظهر الفرق بين دم السائل و غير السائل على رغم انف ابن حزم فانهم ، و الحل ميتة في حديث البحر بمعنى الطاهر لا بمعنى ضد الحرام كما افاده شيخ الهند و امام العصر في دروسهما نقله في ص ۲۵۶ من المعارف . ثم قال ابن حزم في ص ۱۰۶ و تعلق بعضهم في الدرهم البغلي بحديث - اقط ثم لو صح لكان عليهم لان فيه الاعادة من قدر الدرهم بخلاف قولهم - اه . قلت قد سبق من البحر ان الصلاة مع قدر الدرهم مكروه نحرما عندنا و في الدر المختار

و ان كره نحرهما فيجب غسله و ما دونه تنزيها فيسن و فوقه يبطل و صرحوا في زهرهم كل صلاة اديت مع كراهة التحريم فاعادتها واجبة فالحديث لا يخالفنا، عندنا أيضا الاعادة من قدر الدرهم فلا يرد علينا ما الزمه ابن حزم فان قدر الدرهم يحسد غسله و لا يصلى معه و الا يكون صلاته مكروهة نحرهما - هذا - ثم قال و قال بعضهم قيس على الدبر فقبل لهم فهلا قستموه على حرف الاحليل و مخرج البول و حكمها في الاستنجاء سواء - اه - قلت ان عمر و عليا و ابن مسعود رضى الله عنهم قدروه بذلك و لذلك قيس على الدبر لا على حرف الاحليل و فيه سعة على الناس و دفع الحرج عنهم و مطابق للآثار الواردة اذا امكن النظر فيها من يسكون من اهل النظر و الله بهدنى من يشاء الى صراط مستقيم و الحمد لله على ذلك .

اجنبية مفيدة للطلاب

اعلم ان فقهاءنا رحمهم الله تعالى وضعوا للتطهير انواعا قلائد في التكاليف و ذلك في الخفين و المسح فيما لا تتداخله النجاسة و الجفاف في الامراض و الفرن في المني فهو تطهير له عند الشرع و ان لم يكن منه القلع بالكلية فقد لا يمكن بالماء ايضا كما هو المتبادر من حديث عائشة رضى الله عنها الآتي و فيه و ثم اراه فيه بقعة أو بقعا، لان الظاهر ان الضمير راجع الى المني و في فقهاءنا انه يجب ازالة الرطوبة و اللون الا ما شق منها و حينئذ لا بأس ان اردنا من الماء هو المني و من البقعة بقعته مع ان المتبادر من لفظ الماء المعروف و من البقعة بقعة الماء و الحاصل عندي انه كان يذهب الى المسجد مع بقاء اثر الغسل في ثوبه و لم يكن ينتظر الجفاف و الالفاظ الواردة فيه ثلاثة الاول و ان يقع الماء في ثوبه، و الثاني و اثر الغسل في ثوبه، يقع الماء مبتدأ و في ثوبه خبر و الثالث و ثم اراه فيه بقعة، و هذا الاخير هو الظاهر في مرادهم الا انه لا ينبغي اخذ المسائل من ألفاظ الرواة لاسباب عند اختلاف الفاظهم و كانت

المسألة من الحلال والحرام او من باب الطهارة و النجاسة و كذا لا مسكة لهم في لفظ
 الفك و المسح و السلت الواردة في هذا الباب فان بعضها تطهير له و بعض آخر
 تقليل في الحالة الراهنة و ازالة لجرمه المتقدر و ستره عن اعين الناس كذلك البعض
 بالبعض في المخاط في الثوب حالة الصلاة مع ان النجاسة القليلة عفو عنها ثم لا دليل
 على انه صلى في الثوب الذي مسح عنه المي و لم يغسله فلا دليل لهم في الاحاديث
 الواردة ما لم ياتوا تكون صريحة في انه صلى في الثوب حال كون المي فيه و لم يغسله و اكتفى
 بالمسح و السلت و العجب منهم حيث يحكمون بنجاسة المذي و يوجبون الغسل بخروج
 المي و مع ذلك ذهبوا الى طهارته - انتهى فيض الباري ج ١ ص ٣٢٤ - و قال المحدث
 الفقيه الشيخ الكنگوري على ما في البدر الساري ان الخلاف فيه بيني على اختلاف
 آخر وهو ان النجاسة القليلة متحتمة في الصلاة عندها فان كانت دون الدرهم لا فسد
 الصلاة و الا فسدت بخلافها عند الشافعي رحمه الله تعالى فانها تفسد عنده مطلقا قليلة
 كانت او كثيرة حكاه الترمذي في نجاسة الدم عنه رحمه الله و على هذا لو كان المي
 نجسا لزم بطلان الصلاة فيما اذا صلى في الثوب المفروك لانه يقلله فط و لما اكثر
 فيه الفك مع ان الفك لا يزيله بالكعبة و انما يقلله علم انه طاهر و نحن نقول ان
 الفك تطهير لا تقليل و القليل في نظر الشرع بمنزلة العدم كما في السبيلين و الحفين
 و غيرهما - اه - و من هنا ايضا يظهر لك الجواب عما الزمه ابن حزم و شغب به و اطال
 بما لا طائل نحته فتبصر - ثم قال و قد تركوا قياسهم هذا اذ لم يروا ازالة ذلك من
 الجسد بما يزال به من الدبر - اه - قلت في الدبر ورد النص بالاستجار بالاحجار و لم يرد
 في الجسد و لهذا لم يقيسوا عليه و عملوا بالآثار التي وردت في ذلك الباب - ثم قال
 و اما من لم ير غسل ذلك فرضا فالسنن التي اوردناها مخالفة لقوله - اه - قلت هذه
 المخالفة في ذلك و الا عندهم دلائل على ما ذهبوا اليه كما في كتب القوم -

ثم قال في ج ١ ص ١٠٦ من رقم ١٢٥ : مسألة : والمذى تطهيره بالماء يغسل
مخرجه من الذكر و ينضح مانص منه الثوب قال مالك يغسل الذكر كله - اه . قلت :
ليس هذا مذهبه بل هو رواية عن مالك واحمد وعن احمد رواية وجوب غسل
الذكر والانثيين كما في المغنى (١ - ١٦٩) وشرح المذهب (٢ - ١٤٤) والعمدة
(٢ - ٣٧) ومذهب ابى حنيفة ومالك والشافعى واحمد يغسل موضع النجاسة
من الذكر كما في الكتب المذكورة . و لرواية مالك واحمد وجه وهو ورود الحديث
بلفظه الذكر ، كما هو فى الصحيح وقد نقله ابن حزم أيضا من حديث البخارى فقال :
توضأ واغسل ذكرك ، ووقع فى حديث عبد الله بن سعد الانصارى عند ابى داود
الامر بغسل الانثيين أيضا فترك مذهب مالك والاعتراض عليه باخذ رواية عنه تدليس
وخداع مع وروده فى الحديث وانت ظاهرى كيف تركت الامر واغسل ذكرك
وتوضأ وضيك ، وملت الى المجاز فان واغسل ذكرك ، معناه الحقية كل الذكر وغسل
بعض الذكر معناه المجازى وعندك امره عليه السلام فرض فكيف خالفت قوله عليه السلام
الصريح وقد وقع فى حديث عمر بن الخطاب رضى الله عنه واغسل فرجك ، على ما فى
عمدة القارى ج ٢ ص ٣٨ وهذا الكلام كله على اصولك ومنوالك وتأولت الحديث
الصريح الظاهر بقولك : وغسل مخرج المذى من الذكر يقطع عليه اسم غسل الذكر كما يقول
البائل اذا غسله : غسلت ذكرى من البول ، فزيادة ايجاب غسل كله شرع لا دليل عليه
اه ص ١٠٧ انظر قولك انت تروى قال . توضأ واغسل ذكرك ، فرواية مالك واحمد
مبنية عليه فكيف تقول شرع لا دليل عليه او الحديث الصحيح دليل موجود كيف
تنكره فى طلوع الشمس رابعة النهار نعوذ بالله منه ، واما الجمهور فقد قالوا ان اكثر
الروايات قد خلت عن الانثيين وفى حديث سهل بن حنيف تصريح من قوله عليه السلام انما
يجوزيك من ذلك الوضوء ، والامر بغسل الذكر فى حديث المقداد على سبيل الاستحباب

او المراد بعض الذكر وهو ما اصابه المذى قاله النووي في شرح المذهب، وحمل الامر بالغسل للاستحباب حكاه في شرحي الصحيح و قال الخطابي في المعالم و الامر بغسل الاثنيين استظهارا بزيادة التطهير لان المذى ربما انتشر فاصاب الاثنيين و يقال ان الماء البارد اذا اصاب الاثنيين او المذى وكسر من غربه فلذلك امره بغسلهما اه انظر تفصيل هذا البحث في عمدة القارى ج ٣ ص ٣٧ و ص ٣٨ ثم قال في ص ١٠٧ : و قال بعضهم في ذلك تقليص فيقال له فماتوا ذلك بالقوانين من العقاقير اذن فهو ابلغ اه قلت قال المعلق هذا القائل هو الطحاوى اه . و قد علمت ايضا ان الخطابي ايضا اشار اليه و رد بين الطحاوى وجهه غسل الاثنيين بالماء و استدلل عليه بالروايات و النظائر منها فلا اعتراض عليه الا عنادا . و قول ابن حزم : يقال له الخ ، اضحكة بضحك بها الصبيان فضلا عن الرجال و اهل العلم ، قال الطحاوى في شرح الآثار لم يكن ذلك من رسول الله ﷺ على استحباب غسل المذاكير و لكنه ليتفاس المذى فلا يخرج قالوا و من ذلك ما امر به المسلمون في المذى اذا كان له لبن ان ينتزع ضرعه بالماء ليتفاس ذلك فيه فلا يخرج و قد جاءت الآثار متواترة بما يدل على ما قالوا اه ج ١ ص ٨ طبع الهند ثم سرد الروايات باسناد فراجع ، فالطحاوى بين الوجه و الحكمة في غسل المذاكير و انى بالتطهير مدى الحجج و لا ينكره الا ذوغبارة مثل ابن حزم الذى يقول بشرب الماء القدر النجس و جاز التغوط في الماء الراكد متما لامامه داود الظاهري و يقول بنجاسة الانصاب و الأزلام و نحوها من المسائل البشعة ثم يشغب على الاثمة و الفقهاء ، و راجع ج ١ ص ٢٣٨ من امانى الاجبار شرح معانى الآثار ، قال البدر العيني من خاصة الماء تبارد ان يقطع اللبن و يرد الى داخل الضرع و كذلك اذا اصاب الاثنيين رد المذى و كسره اه و التفصيل في ج ٣ ص ٣٧ من عمدة القارى ، فما قال ابن حزم الفاظ لا معنى لها من ايراد القوابض من العقاقير الاجهالة من الحكم في احكام

احكام الشريعة لانه ظاهرى ظاهر الاظهار لادقة له فيها فتأمل . ذهب عامة الفقهاء الى ان حكم المذى حكم البول وغيره من نواقض لانه لا يوجب التوضوء بمجردة . وذهب جمهور الأئمة ابو حنيفة و مالك و اشافعى الى ان المذى نجس كالبول و عن احمد روايات رواية عنه كالبول مثل مذهب الجمهور و رواية انه كالملح و رواية انه يكفى فيه النضح مستدلا بحديث الباب انظر اختلاف رواياته في الشرح الكبير (٢٠٧-١) المطبوع بذييل المغنى و فى العمدة (٢ - ٣٨) و نقل ابن عقيل الحنبلى انه خرج من قول بعضهم ان المذى من اجزاء المني رواية بطهارة و رد عليه بانه لو كان كذلك لوجب الغسل و عند مالك المذى مثل البول و ان جميع و المني انظر المدونة (٢٢-١) و يقول القاضى ابو بكر فى انماضة اجمع العلماء على ان المذى نجس اه معارف السنن ج ١ ص ٣٨١ .

ثم قال و هذا الخبر يرد على ابي حنيفة قوله ان النجاسات لا تزال من الجسد الا بالماء و تزال من الثياب بغير الماء اه . قلت قد سبق هذا البحث و قد غسل ورق الاذخر و لا يعارض اثر ابن عمر بفعل عائشة رضى الله عنهم بريقها بلبت و ما فعله ابن عمر من مسح المحاجم بالحصى يجوز عند الحنفية ايضا و انهم قولوا به فى القصد و الحجامة مع ان الثوب ينعصر بالعصر بخلاف الجسد و اقوال الصدقات حجة عند الجمهور لا سيما بما لا يدرك بالقياس و بالله التوفيق . ثم قال فى ج ١ ص ١٠٧ من رقم ١٢٦ مسألة تطهير الاناء اذا كان لكتانى من كل ما يجب تطهيره منه بالماء و على كل حال اذا لم يجد غمره سواء علمنا فيه نجاسة او لم نعلم بالاناء اه . قلت قوله : اذا كان لكتانى الخ ، يدل على انه لو كان لغير ككتانى من المشركين مثلاً لا يجب تطهيره بالماء فانه قائل بالمفهوم و هو كما ترى لم يقل به احد فافهم . ثم قوله : سواء علمنا فيه نجاسة او لم نعلم الخ ، يخالف لحديث جابر رواه ابو داود فى سننه على ما فى ج ١ ص ٣٢ من سنن السيوطى

فانه صريح في انه اذا لم يعلم فيه نجاسة لا يغسل بل يستعمل بدون الغسل و افظه عن جابر قال كنا نغزو مع رسول الله ﷺ فنصيب من آنية المشركين و أسقيتهم فتستمتع بها فلا يعيب ذلك عليهم. و في رواية ابن عبد الله فلا يعاب علينا اه. و قد توضحاً عمر بن الخطاب رضي الله عنه بالشام من ماء نصرانية في جرة نصرانية رواه البيهقي من طريق الربيع بن سليمان عن الشافعي انا سفيان عن زيد بن اسلم عن ابيه ان عمر رضي الله عنه به اه. فلم يغسل الجرة التي فيها ماء بل توضأ بذلك الماء و في رواية اخرى عن زيد بن اسلم عن ابيه قال كنا بالشام فأتيت عمر بماء فتوضأ منه فقال من اين جئت بهذا فما رأيت ماء بئر. لا ماء سماء اطيب منه؟ قال قلت: من بيت هذه المجور النصرانية. فلما توضأ اناها فقال ايها العجوز اسلمى تسلمى بعث الله بالحق محمداً ﷺ قال فكشفت برأسها فاذا مثل الثمامة قالت و انا اموت الآن قال فقال عمر اللهم اشهد اه. فحول غسل جرة النصرانية بل توضأ بالماء الذي كان فيها فالجرة صاهرة و ماؤها طاهر لانه لم يعلم فيها نجاسة. و في حديث عمران بن حصين الذي في قصة المرأة التي معها بعير عليه مزاردتان من ماء فاخذ الصحابة رضي الله عنه بامرهم ﷺ فملؤا آنيةهم و اسقيتهم فلم يدعوا يومئذ انا و لاسقاء الا ملؤوه الحديث فهل ظن ان مزاردتها نجستان لا يؤخذ منهما الماء الا يطهرهما؟ فقول ابن حزم يخالف لهذه الرويات فاذا تبين انها ليست فيها نجاسة لا تغسل لانه اسراف في الماء وهو لا يجوز فان شك او ظن انها نجسة غسلت للشرب و الوضوء و الاكل و لا بد، و اما حديث عائشة من طريق ابراهيم بن يزيد عن ابن ابي مليكة عنها قالت كان رسول الله ﷺ يتقى ان يشرب في الاناء للنصراني رواه البيهقي في ج ١ ص ٣٢ و قال فقد قال ابو عبد الله تفرد به ابراهيم بن يزيد الخواري عن ابن ابي مليكة، قال الشيخ رحمه الله و ابراهيم الخواري لا يحتج به ثم هو محمول على التنزيه بما مضى اه. فالحديث ضعيف و لو صح امكن محمولا

على التنزيه لا الحرمة كما لا يخفى . ثم قال فان كان انا مسلم فهو طاهر - اهـ ، قلت فى اى حديث جاء ان كان انا مسلم فهو طاهر ؟ ولاحجة الا فيما جاء به النبى ﷺ كما هو قوله ولا عبرة بقول عائشة وقول ابن عمر رضى الله عنهم كما سبق منه . ثم قال فان تبين فيه ما يلزم اجتنابه فبأى شئ ازاله كائنا ما كان من الطاهرات الا ان يكون لحم حار اهلى او ودكه او شحمه او شيئاً منه فلا يجوز ان يطهر الا بالماء ولا بد اهـ . قلت هل الحار الاهلى حرام او نجس ؟ ان كان حراما فالحرمة لا تستلزم النجاسة وفى اى حديث جاء انه لا يطهر الا بالماء ولا يجوز غيره من الطاهرات وان كان نجسا وهو غلط فكيف يركب عليه رسول الله ﷺ والنصحاب رضوان الله عليهم اجمعين . لاي شئ امر رسول الله ﷺ باهراقها لاجل النجاسة او للحرمة ؟ ولا بد من الجواب عنه وابن حزم ساكت عنه . ثم روى حديث ابى ثعلبة الخشنى بسنده مرفوعا انه قال يا نبى الله انا بارض اهلها اهل كتاب نحتاج فيها الى قدورهم وانيتم فقال عليه السلام : لا تقربوها ما وجدتم بدا فاذا لم نجدوا بدا فاغسلوها بالماء واطبخوها واشربوها اهـ . قلت رواه أيضا البخارى ومسلم وغيرهما بمعناه قاله المعلق ، وابن حزم اختصره اختصارا ليكرن مطابقا لما زعم من الغسل ، والحديث المفصل رواه البيهقى فى باب التطهر فى اوانيهم بعد الغسل اذا علم نجاسة من سننه الكبرى ج ١ ص ٣٣ قلت يا رسول الله انا بارض اهل كتاب ناكل فى آنيهم الى قوله : واما ما ذكرت من انك بارض قوم من اهل كتاب تاكلون فى آنيهم فان وجدتم غير آنيهم فلا تاكلوا فيها وان لم نجدوا فاغسلوها ثم كلوا فيها الحديث ، قال البيهقى مخرج فى الصحيحين من حديث عبد الله بن المبارك وقد روى عن ابى ثعلبة الخشنى ما دل على ان الامر بالغسل قد وقع عند العلم بنجاسة آنيهم . ثم روى من طريق محمد بن بكر ثنا ابو داود ثنا نصر بن عاصم ثنا محمد بن شعيب ابا عبد الله بن العلاء بن زيد عن ابى عبيد الله مسلم بن شكم عن ابى ثعلبة الخشنى انه

سأل رسول الله ﷺ انا نهار اهل كتاب وهم يطبخون في قدورهم الخنزير و يشربون في آنيةهم الخمر؟ فقال رسول الله ﷺ ان وجدتم غيرها فكلوا فيها واشربوا وان لم تجدوا غيرها فارحضوها بالماء فكلوا واشربوا اه قال البيهقي هكذا اخرجه ابو داود في كتاب السنن قال و لمحمد بن شعيب فيه اسناد آخر اه ثم ذكره بسنده ، ثم رواه من طريق سالك الخزام عن ابي قلابة عن ابي اسماء عن ابي ثعلبة الحاشي قال سألت رسول الله ﷺ عن اموات اما نفرو و نسبر في ارض المشركين فنحتاج الى آنية من آنيةهم فنطبخ فيها؟ فقال اغسلوها بالماء ثم اطبخوا فيها و انتفعوا بها اه قالت فهذه الروايات تدل على انه اذا علم و تبين فيها النجاسة غسلت و إلا لا ، و في الحديث المشركون و اهل الكتاب يذموا و بطل تخصيص ابن حزم اهل الكتاب ب قوله : علينا فيه نجاسة او لم نعلم الخ ، و بشارع حتى يعمل بقوله بل هو من الذين لا يعلمون مناشي النصوص و لا يعرفون تحقيق المناط و تخريجه و يخالفون الاحاديث الكثيرة بمزعماتهم فحاش

ثم روى بسنده الى مسلم حديث سلمة بن الاكوع قال خرجنا مع رسول الله
 ﷺ الى خيبر ثم ان الله تعالى فتحها عليهم اه قلت هذه الجملة ايست من لفظ
 الحديث في صحيح مسلم وانما هي من امر حزم زادها من عنده فهي مدرجة منه وهذا
 ديدنه في الاحاديث من الزيادة و نقصان كيف شاء فهل لا يدخل في وعيد من
 كذب على متعمدا فليتبوا مقعده من النار قال المعلق رعاية له وانما هي من المواقف
 اختصار لقصة الفتح اه وهو توجه لزيادته غير موجه فانهم قال في الحديث فلما
 امسى الناس مساء اليوم الذي فتحت عليهم اوقدوا نيرانا كثيرة فقبال رسول الله
 ﷺ ما هذه النيران على اى شيء توقدون ؟ قالوا على لحم قال على اى لحم قالوا على
 لحم الحمر الانسية اه قلت كلمة على في الموضعين لم توجد في صحيح مسلم بل زادها
 ابن

١٣٤

ابن حزم من عنده و هو كما ترى تصرف في الحديث من الزيادة فكيف يعتمد عليه في الروايات ، لفظ المعلق : **نقظ** ، **على** ، في الموضعين لم يوجد في صحيح مسلم اه . فقال رسول الله ﷺ **اهريقوها و اكسروها** فقال رجل يا رسول الله او نهريقها و يغسلها قال او ذاك اه . قلت قال المعلق الذي في مسلم فقال : رجل او يهريقوها و يغسلوها ، و في شرح المطبوع بهامشه في الاستانة هكذا رواية مسلم بالجزم اى و ليهريقها و يغسلوها ، فالفعل مجزوم بلام الامر المحذوف عند الثنائين بجواز حذفها مطردا في نحو قواك قل له يفعل و قول الشاعر : محمد فقد نفسك كل نفس ، اى لنفد ، حتى جعلوا منه قوله تعالى : قل لعبادى الذين آمنوا يقيموا الصلاة و ينفقوا ، اى ليقمروا و ينفقوا او هو مجزوم لوفوعه في جواب امر محذوف تقديره ار قل لهم **اهريقوها و اغسلوها** و يهريقوها و يغسلوها اه قلت : نقلت ذلك لتعلم ان ما يعزى ابن حزم من الحديث الى فلان من الائمة لا يعتمد عليه بل يكون كذبا بحتا فتبصر .

ثم ابن حزم ثم يتوجه الى قوله ﷺ **و اكسروها** ، و هو موجود في روايته . ثم امر الارقاة و الكسر و الغسل للجرمة اه للنجاسة او كآمر اراقاة الخمر و الخمر ليست بنجس عند ابن حزم ، ثم اجاز باستعمال الدباء و الختم و المازفت و نحوها او كآمر فتال المكلا ب ثم اجاز كلب الرز و الماشية و نحوها ، و غسل الاناء في ولوغ الكلب فيه سبع مرات على استحياب او ثلاث مرات على الوجوب على اختلاف الائمة فيه . ثم قال على دابة القديم تعريضا و الزاما : و لا يجوز ان يقاس تطهير الاناء من غير ما ذكرنا من الخمر الاهلية على تطهيره من لحوم الخمر اه . قلت قواك ليس بحجة على غيرك من الائمة المجتهدين و لم يذكر في الحديث كم مرات يغسل القدور و الآنية من لحوم الخمر الاهلية اذا طبخت فيها ، اما اذا كانت نيا و وضعت في الاناء هل يغسل الآنية ام لا ؟ لان النصوص اختلفت في تطهير الآنية من الكلب و من لحم الخمار

فليس القياس على بعضها اولى من القياس على بعض لو كان القياس حقا اه قلت
هذا كله مبنى على انه لا يدري حقيقة القياس ولا يدري تحقيق المناط و تخريجه و تنقيحه
و لم يصل ذهنه الى مراتب فى الاحكام التى ارسلت الشريعة و احوالت الى اجتهاد
الفقهاء و انت تعلم ان الحمار ليس بذى ناب و لا بنجس فلاى وجه حرمه رسول الله
ﷺ و فى الصحيحين من رواية الشعبي عن ابن عباس لا ادري أنهى عنها من اجل
انها كانت حمولة الناس او حرمه ، و فى البخارى عن عمرو بن دينار قلت لجابر بن زيد
يزعمون ان رسول الله ﷺ نهى عن الحمر الاهلية فقال قد كان يقول ذلك الحكم بن
عمرو الدقارى عندنا بالبصرة و لكن ابى ذلك البحر يعنى ابن عباس اه تلخيص ج ٢
ص ٢٨٨ فهذه الرواية تدل على امر آخر فافهم . و الكلام هنا مع ابن حزم لامع غيره
من ائمة المذاهب ، ثم ابن قال ﷺ انه لا يطرأ الا بالماء و لا يجوز لازالته استعمال غير
الماء و انت قلت فى اتاه المسلم فان تيقن فيه ما يلزم اجتنابه فباى شيء ازاله كائنا
ما كان من الظاهرات فاللازم عليك ان تعين ان النهى للحرمة او لاجل حولتها
للناس او للتجاسة و بعد التبيين يكون الاستدلال صحيحا و الا لا . هذا و انى امشى على
سبيل نسيجه و على طريق عنوانه ، و لبس فى الحديث ذكر الودك و الشحم بل هو زيادة
من ابن حزم و هو خلاف الحديث على اصوله لانه ظاهرى يقتصر الحكم على ظاهر
الفاظ الحديث و لا يتجاوز عنها الى غيرها لانه يظن ان التجاوز خلاف امر رسول الله
ﷺ و قد قال بعده : و لا يجوز ان يضاف الى ما حكم فيه رسول الله ﷺ ما لم يحكم
به و لانه يكون قولاً عليه ما لم يقل به و شرعا فى الدين ما لم ياذن به الله تعالى
و الوقوف عند اوامره عليه السلام اولى من الوقوف عند الدرهم البغلى و تلك الفروق
فاسدة اه قلت فكيف زدت الودك و الشحم و الحديث الضعيف اولى بالعمل من
قولك خصوصا اذا ضم اليه اثر عمر و اثر على و اثر ابن مسعود رضى الله عنهم فى

الدرهم و انك لا تقف عند اوامره كما سبق من قبل .

ثم قال في ج ١ ص ١٠٩ من رقم ١٢٧ مسألة : فان ولغ في الاناء كلب اى اناء كان و اى كلب كان كلب صيد او غيره صغيرا او كبيرا فالغرض امرأق ما في تلك الاناء كائنا ما كان ثم يغسل بالماء سبع مرات و لا بد اولاهن بالتراب مع الماء و لا بد اه قلت : في المعارف ج ١ ص ٢٢٣ قال مالك و الشافعى و احمد يغسل الاناء من ولوغ الكلب سبع مرات و قال ابو حنيفة يجب ثلاث مرات ، فيظهر عندنا بالثلاث و اما السبع فانا نحمل على النسخ او الاستحباب كذا صرح به الشيخ فخر الدين الزيلعى في شرح الكنز ، و اما التريب و التعفير فقال به الشافعى و احمد فجعله من جملة السبع و فى رواية عن احمد التعفير مرة ثامنة مستقلة و رجحه ابن دقيق العيد كما فى الفتح و ابو حنيفة و مالك لم يقولوا بوجوب التريب ، و يكفى فى التريب عند القائلين به كدرة الماء ، ثم اتفق ابو حنيفة و الشافعى و احمد على ان الغسل من ولوغه لاجل نجاسة سوره و المشهور من مذهب مالك ان الغسل تعبدى و سوره طاهر ، و فى المدونة (١ - ٥) : قلت هل كان مالك يقول بغسل الاناء سبع مرات اذا ولغ الكلب فى الاناء فى اللبن و فى الماء ؟ قال قال مالك قد جاء هذا الحديث و ما ادرى حقيقته اه و فيها : و كان يقول لا يغسل من سمن و لا لبن و يؤكل ما ولغ فيه من ذلك و اراه عظيما ان يعتمد الى رزق من رزق الله فيلقى لـكـب ولغ فيه اه و المنقول عن المالكية اربعة اقوال الطهارة كما مر و النجاسة و طهارة سور الماذون فى اتخاذ دون غيره و الفرق بين الحضرى و البدوى و علل بعض المالكية و هو الحافظ ابن رشد الكبير فى المقدمات (١ - ٢٢) و حكاه حفيده أيضا فى البداية و اللفظ له بان الحديث معقول المعنى ليس من سبب النجاسة بل من سبب ما يتوقع ان يكون الكلب الذى ولغ فى الاناء كاهـا (بكسر اللام) فيخاف من ذلك السم ، قال و لذلك جاء

هذا العدد الذى هو السبع فى غسله فان هذا العدد قد استعمل فى الشرع فى مواضع كثيرة فى العلاج و المداواة من الامراض - الخ ، فحديث الباب حجة للشافعى و احمد و مالك فى وجوب السبع و ما ذكره الزيلعى فى التبيين من استحباب السبع فى احد وجهى الجواب رواه الوبرى عن ابى حنيفة كما فى التحرير لابن امير الحاج كذا فى المعروف الشذى اه . قلت فى ج ١ ص ٢٧٣ من فيض البارى : و الواجب فيه عندنا هو التلث كما فى البول و الغائط فان سور الكلب ليس بأغلاظ منهما ، نعم التسبيع مستحب كما فى الزيلعى شرح الكنز و صرح الوبرى باستحباب التسبيع عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى كما فى التحرير ، و انما اعتنيت بهذا النقل لانه ليست فى الكتب رواية عن ابى حنيفة فيمكن ان يكون استحبابه من باب الخروج من الخلاف بخلاف ما فى التحرير فانه صريح فى كونه رواية عن ابى حنيفة رحمه الله تعالى فصار التسبيع مستحبا على المذهب لا على طريق الخروج عن الخلاف فانه باب آخر يجرى فيما لا يكون رواية عن الامام ايضا اه و قال فى المعارف ج ١ ص ٣٢٤ و لىكنى لم اجد رواية الوبرى ذلك عن ابى حنيفة فى موضعه لا فى التحرير و لا فى شرحه التقرير و التحرير (٢ - ٢٦٦) و فى شرحه التيسير نعم فى البحر الرائق (١ - ١٢٩) انهم ان الطحاوى و الوبرى نقلوا ان اصحابنا لم يحدوا بغسل الاناء منه حدا بل العبارة لا كبر الراى و لو مرة كما هو فى غسل غيره من النجاسات ذكره الطحاوى فى كتاب اختلاف العلماء . قال البحر و هو مخالف لما فى الهداية و غيرها انه يغسل الاناء من ولو غه ثلاثا و هو ظاهر الحديث الذى استدلوا به الخ . ويحتمل ان يكون سبب السهو هذه العبارة والله اعلم ، و حكى شيخنا العثمانى فى فتح المذهب عن تحرير الاصول و شرحه : طهارة الاناء الذى ولغ فيه الكلب لا تتوقف على السبع بل تثبت قبل السبع بالثلاث على ما ذكر الحاكم فى اشاراته و هو الينا مقتضى نقل بعضهم عن ابى حنيفة وجوبها

و استجاب الاربعة بعدها اه . ثم رأيت بعد برهة من الدهر في مذكرو للشيخ ما لفظه :
هو اى سبع مرات عند ابي حنيفة للاستجباب نقله في التقرير شرح التحرير من باب
التعارض عن الوبرى عن ابي حنيفة فراجع اه . فعلت ان النقل مذكور في باب التعارض
في غير محله و استدلل ابو حنيفة بان راوى الحديث ابو هريرة و هو نفسه يرى غسل
الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا كما في شرح معاني الآثار (١ - ١٣) باسناد قوى عن
عطاء عن ابي هريرة في الاناء بلغ فيه الكلب او الهرة قال يغسل ثلاث مرار اه
و الاسناد قوى و رواه الدارقطنى في سننه من ذلك الطريق نفسها و قواه الحافظ
ابن دقيق العيد كما حكاه الزيلعى في نصب الراية (١ - ١٣١) و بالجملة الطحاوى و الدارقطنى
كلاهما يروى من طريق عبد الملك بن ابي سليمان و يروى عنه عبد السلام عند الطحاوى
و اسحاق الازرق عند الدارقطنى ، و ابن حرب و الازرق كلاهما ثقة و تابع احدهما الآخر
و يروى عن عبد السلام ابو نعيم و عنه اسماعيل بن اسحاق الكوفى قال ابن عساكر صدوق
(كذا في الكشف على المعانى ، قلت : و ذكره ابن ابي حاتم في الجرح و التعديل
و قال كتبت عنه و هو صدوق اه امانى الاحبار) كما في رجال معانى الآثار
و انظر العمدة (١ - ٧٨٤) و كذلك روى عن ابي هريرة قوله بالفصل سبعا كما في
الفتح (١ - ١٩٥) و رده العيني حيث قال و رواية من روى عنه موافقة فتياه
روايته ارجح من رواية من روى عنه مخالفتها الخ ، قال الشيخ رحمه الله لو كان
الواجب التسليم فكيف يفتى بالثلاث اه ، و اذا ثبت عنه كلاهما ثبت ان الثلاث
واجب و التسليم مستحب عنده و ان الثلاث أيضا ثبت مرفوعا من روايته كما اخرج
ابن عدى في الكامل عن الحسين بن على الكرايسى قال حدثنا اسحاق الازرق حدثنا
عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة قال قال رسول الله ﷺ اذا ولغ الكلب فى اناء
احدكم فليهرقه و ليفسله ثلاث مرات ، اخرجه الزيلعى ١ - ١٣١ و العيني فى العمدة

١ - ٨٧٤ و الكرايىسى امام حجة من اصحاب الشافعى وثقه ابن عدى وغيره و الذى طعن فيه احمد بن حنبل فانما هو من اجل اللفظ بالقرآن و مثل هذا التاويل ثبت عن الامام الشافعى و البخارى أيضا و بالجملة هذا المرفوع أيضا صحيح او حسن انظر البحث الشافى على هذا الحديث فى العمدة ١ - ٧٨٢ - ٧٨٦ و فتح الملهم من ١ - ٤٤٤ و البحر من ١ - ١٢٨ انتهى . ثم اخرج عن عمرو بن شبة قال حدثنا اسحاق الازرق به موقوفا قال و لم يرفعه غير الكرايىسى و الكرايىسى لم اجد له حديثا منكرا و انما حمل عليه احمد بن حنبل من جهة اللفظ بالقرآن فاما فى الحديث فلم اربه باسا اه و راجع امانى الاخبار ١ - ٨٩ - ٩٤ و فى ج ١ ص ٢٧٣ من فيض البارى ثم ان راوى الحديث ابو هريرة اثنى بالثلاث أيضا كما عند الطحاوى و صححه ابن دقيق العيد ، و ما اخرج الحافظ ابن حجر رحمه الله تعالى من فتحوى التسييع فانه لا بضرنا بل يؤكد الاستحباب ، ثم فتوى الثلاث رفعه الكرايىسى كما فى الكامل و هو حسين ابن على الكرايىسى من معاصرى الامام احمد رحمه الله تعالى من كبار العلماء و انما حمل ذكره لما جرى بينه و بين احمد رحمه الله تعالى من الخلاف و منه تعلم البخارى و داود الظاهرى و لفظى بالقرآن مخلوق ، و لم اطلع عليه بجرح فيه فان كانت هذه المسألة هى سبب الجرح فيه فالبخارى أيضا بصير مجروحا ، و مع هذا اتردد فى رفعه و لعله وهم منه ، ثم فتوى الثلاث و ان لم تكن مرفوعة لكن اخرج الطحاوى فى باب سور الهرة اسنادا ان كل حديث ابى هريرة رضى الله عنه عن النبي ﷺ و انما كان يفعل ذلك لان ابا هريرة لم يكن يحدثهم الا عن النبي ﷺ فدل على ان فتواه و ان كانت موقوفة لكنها فى حكم المرفوع ، قلت الكلية محل تردد عندي نعم كل ما رواه ابن سيرين عنه فهو مرفوع قطعا ، ثم لا عليك ان تحمل التسييع على ما كان فيه التشديد فى امر الكلب ثم خفف فيه فاعمل امر التسييع عند امره بقتل الكلاب و اذا خفف فى الكلاب

و اباح لهم الاصطياد بها خفف في امر التطهير أيضا ، و نظيره النهى عن استعمال
الاولانى المخصوصة بالخمر ، ثم قال : ان الاولانى لا يحرم شيئا و لا نحله فاستعملوا كلها
غير ان لا تشربوا مسكرا ، و الزم الطحاوى انكم لو عملتم بالتسبيح لاجل حديث اى هريرة
فعلیکم ان تقولوا بالثامنة لحديث عبد الله بن مغفل فقيهه ، و عفروه ، الثامنة بالتراب ، قلت
و هو رواية عن احمد رحمه الله تعالى أيضا الا ان النووى حمله على ان المراد منه اغسلوه
سبعا واحدة منهم بالتراب مع الماء فكان التراب قائما مقام غسله فسميت ثامنة لهذا
و قد تصدى بعضهم الى اثبات الاضطراب فيه ، ففي رواية : اولاهن بالتراب ، و فى رواية
: و اخراهن ، و فى اخرى : و احدهن ، قلت بل ينبغي ان تجوز الصور كلها و لا اضطراب
و لا حاجة الى الترجيح كما قال بعضهم بان الراجح اولاهن ، ثم الوجه فى الامر بالثامنة
عندى ان التراب كان له دخل فى التطهير عنه الراوى غسلا مستقلا فهو داخل فى
السبع و دليله انه امر فى عين تلك الرواية بالتسبيح ثم قال : و عفروه الثامنة ، ولو اراد
الغسل ثمان مرات لقال فاغسلوه ثمان مرات و عفروه الثامنة الخ ، ولكنه امر اولاً
بالتسبيح فذكر العدد المطلوب ثم ذكر الراوى منها واحدة و عدها ثامنة فى التعبير
فقط - اه - فظهر من هذا التفصيل الطويل ان قول ابن حزم بفرضية التسبيح ليس بثابت
و قد نقلته لتكون على بصيرة فى مسألة سور الكلب على دلائل الفريقين فافهم .

ثم قال ابن حزم فى هذه المسألة و قوله اعجب العجائب يضحك به الصبيان على
سوء عقله و فهمه و هو : و ذلك الماء الذى يطهر به الاناء طاهر حلال اه ، قلت
كيف حكم بطهارة ذلك الماء و اى دليل من كتاب و سنة و اجماع متيقن لى هو من
هفواته لا يعبا به .

ثم قال فان اكل الكلب فى الاناء و لم يبلغ فيه او ادخل رجله او ذنبه او وقع
بكله فيه لم يلزم غسل الاناء و لا هرق ما فيه البتة و هو طاهر كله كما كان ، اه

قلت هذا ضفت على ابالة يدل على حماقة كما لا يخفى ، و هل الكلب عنده نجس ام لا فان كان الاول فالأول لا يكون طاهرا حلالا الا على رغم انفه ، وان كان الثانى فلا يدل على دليل ولم يكن للامر بالفعل سبع مرات معنى فافهم . ثم قال وكذلك لو ولغ الكلب فى بقعة فى الارض او فى يد انسان او ما لا يسمى انا فلا يلزم غسل شئ من ذلك ولا هرق ما فيه ، والولوغ هو الشرب فقط اه . قلت هل يقول ذو عقل وفهم ذلك كلا بل هو قول المجانين و العارى من العقل الذى لا يفهم معانى احكام الشريعة ، و يمكن للرد عليه ما قال المعلق فى ذيله : كل هذا تغال و مبالغة فى التمسك بالظاهر بدون نظر الى معانى الشريعة و ما يتفق مع المعقول فما حرم الله شيئا الا و هو قدر موز و لاحكم بنجاسة شئ الا و كان مما يتنجسه الطباع النقية و ازالة النجاسة واجب معقول المعنى فمن العجب اذن ان يفرق ابن حزم بين أكل الكلب من الاناء و بين شربه بل لا عجب ان يفرق بين الشرب و بين وقوع الكلب كله فى الاناء و الكلب قدر بكل حال ، و قد ثبت من الطب الحديث انه يحمل كثيرا من الامراض الخبيثة ينقلها للانسان و التوفى منه ضرورى و بهذا مصدق لما فى معانى الشريعة فى هذا الباب و النظافة من الايمان - اه . انظر عقل ابن حزم كيف جعل الماء القذر طاهرا حلالا و مع هذا العقل و الفهم يشغب على الأئمة المجتهدين بن على الصحابة رضى الله تعالى عنهم ليس لهذا نظير فى عالم العلم و هو المقلد فى ذلك إمامه داود الظاهرى و هو قائل بمثل هذا ، و التقليد عنده حرام .

وخذ ازبد من ذلك حيث قال فى ج ١ ص ١١٠ : فلو مس لعاب الكلب او عرقه الجسد او الثوب او الاناء او متاعا ما او الصيد ففرض ازالة ذلك بما ازاله ماء كان او غيره و لا بد من كل ما ذكرنا الا من الثوب فلا يزال الا بالماء اه . قلت لعله نسي ما الزم بمثله الامام ابا حنيفة فانه قاتل بان النجاسة تزال باى شئ كان الا فى الثوب و الجسد

و الجسد فيغسل بالماء ، فإيا له من غي ا ع : و نور الله لا يعطى لمأص .

ثم روى حديث ابى هريرة بسنده الى مسلم عنه قال قال رسول الله ﷺ طهور
 انا احكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسله سبع مرات لولا هن بالتراب اه . قلت في
 هذا الحديث رد على ابن حزم نفسه حيث قال في ج ١ ص ١١١ والماء الذى يغسل
 به الاناء طاهر لانه لم يأت نص باجتنابه ولا شربة الا ما اخبرنا بها عليه السلام
 وما بعدا ذلك فهو مما لم يأذن به الله تعالى والماء حلال شربه فلا يحرم الا بأمر منه
 عليه السلام اه . فان طهور انا احكم ، دال على نجاسته بظاهر الحديث و ابن حزم خلاف
 الحديث يقول بطهارته وينكر ورود النص في ذلك ولذلك قال في ذيله المعلق :
 معاذ الله ان يكون هذا الماء طاهرا وهو بما دل قوله ﷺ طهور انا احكم ، على نجاسته
 بمعناه الظاهرى الذى لا يحتاج الى تاويل وهو ماء قدر مستنكر اه . انظر كيف خالف
 جهارا امر رسول الله ﷺ بجملة طاهرا ولم يقل ﷺ انه طاهر حلال شربه ، فهذا الحكم
 منه شريعة لا يقبل ، والحكم بطهارة شىء او نجاسته حكم شرعى لا بد له من دليل من كتاب
 او سنة او اجماع متيقن او قياس صحيح منصوص العلة !! والحكم باراقة ما في
 الاناء دليل على نجاسته وكذا غسل الاناء يدل عليها والا إضاعة المال وإسراف
 الماء وكلاهما منهى عنه على زعمه ، ثم يخالف هذا الحديث حديث ابى هريرة الذى
 رواه ابن عدى من طريق الكرايىسى مرفوعا عنه قال قال رسول الله ﷺ اذا ولغ
 الكلب فى انا احكم فليهرقه وليغسله ثلاث مرات اه . والكرايىسى امام كبير حجة
 وكان حافظا لاخبار كثيرة التى ذكرها فى تصانيفه ، قال العلامة ابن امير الحاج
 قال شيخنا الحافظ (اى ابن حجر) الكرايىسى صدوق فاضل ، وقال ابن عساكر
 صدوق ، وقال ابن ابى حاتم كتبت عنه وهو صدوق كما سبق ، وفى ج ٢ ص ٣٠٤
 من اللسان قلت وقفت على كتاب القضاء للكرايىسى فى مجلد ضخيم فيه احاديث كثيرة

و آثار و مباحث مع المخالفين و فوائد جمة تدل على سعة علمه و تبحره و يقال انه من جملة مشايخ البخارى صاحب الصحيح، و ذكره ابن حبان فى الثقات فقال حدثنا عنه الحسن بن سفيان و كان ممن جمع و صنف ممن يحسن الفقه و الحديث و لكن اخسده قلة عقله، و قال الحكم المستنصر الاموى: كان الكرايسى ثقة حافظا لكن اصحاب احمد يجرؤنه اه، فالحديث صحيح و فعل ابى هريرة و فتواه باسناد صحيح تؤكد صحته، على ان فتواه ايضا فى حكم المرفوع فهذه الرواية حملنا التسبيع على الاستحباب و هو رواية عن ابى حنيفة ايضا حتى لا تتضاد الروايات فى الباب، و قد وقع فى اللسان و الجوهر النقي عن عطاء عن الزهرى قال قال رسول الله ﷺ الخ، و هو خطأ و الصواب عن عطاء عن ابى هريرة رضى الله عنه الخ، فتنبه له. قال الحافظ فى الفتح: و التعليل بالتدليس اقوى لانه فى معنى المنصوص و قد ثبت عن ابن عباس التصريح بان القتل من ولوغ الكلب بابه رجس رواه محمد بن نصر المزوزى باسناد صحيح و لم يصح عن احد من الصحابة خلافه و قالت الحنفية يغسل ثلاثا (اي وجوبا) و لم يلقه قوله ﷺ يغسل الاناء من ولوغ الكلب ثلاثا، روى عن ابى هريرة فعلا و قولاً و مرفوعاً من طريقتين الاول اخرج الدارقطنى باسناد صحيح عن عطاء عن ابى هريرة: اذا ولغ الكلب فى الاناء اهرقه و غسل ثلاث مرات، قال الشيخ تقي الدين فى الامام هذا مسند صحيح و بمثل فتوى ابى هريرة افنى عطاء الراوى عنه كما فى مصنف عبد الرزاق باسناد صحيح كذا فى آثار السنن، فلذا قلنا باستحباب التسبيع ليدفع التعارض، و قيل انه حديث مذخور يدل عليه الروايات المذكورة، قال الحافظ الطحاوى فلما كان ابو هريرة قد رأى ان الثلاث يظهر الاناء من ولوغ الكلب فيه و قد روى عن النبى ﷺ ما ذكرنا ثبت بذلك نسخ السبع لانا نحسن الظن به فلا نتوهم عليه انه يترك ما سمعه من النبى ﷺ إلا إلى مثله و الا سمعت عدلته فلم يقبل قوله و لا روايته اه، و ما تعقب عليه الحافظ فى الفتح

قد رواه الحافظ العيني في العمدة فراجدهما ومنها انه يخالفه حديث عبد الله بن مغفل الذي رواه الطحاوى وغيره وهو حديث صحيح ان النبي ﷺ امر بقتل الكلاب ثم قال: ومالى للكلاب ا ثم قال: اذا ولغ الكلب فى اداء احدكم فليغسله سبع مرات وعفروا الثامنة بالتراب اه فظاهر الحديث يدل على ان الاناء يغسل من ولوغ الكلب ثمان مرار وهذه الزيادة صحيحة بلا ريب فقد قال ابن مندة كما فى نيل الاوطار اسناده يجمع على صحته، وزيادة الثقة مقبولة على قول ابن حزم كما فى المحلى فى مواضع فهو اولى بالعمل من حديث التسبيع لان ابن مغفل ائفقه من ابى هريرة كما يظهر من ترجمته فهو يخالف ابن حزم الذى ذهب الى وجوب التسبيع وتأوله بتأويل غير مرضى، ويظهر من مجموع الروايات ان امر الكلاب وقع تدريجا من التشديد الى التخفيف فالتشديد كان فى اول الامر حتى امر بقتل الكلاب كلها مطلقا ثم نسخ ذلك بامر قتل الاسود البهم ورخص فى كلب الصيد والماشية والزرع ثم نسخ ذلك ايضا وهكذا غسل الاناء من ولوغ الكلب ومر ومن ثلاثة اوجه التثمين والتسبيع والتثليث فيكون التثمين فى زمان اشد الشدة وهو زمان قتل للكلاب مطلقا ثم بعد ذلك التسبيع فى زمان المتوسط الذى امر فيه بقتل الاسود البهم ثم التثليث بعد ما نسخ امر القتل وبهذا يحصل الجمع بين الروايات فافهم وتبصر، فالخلاصلى بان وجوب التسبيع لا يثبت الا بعد رفع الاضطراب عن الحديث فى احدها من او اخرها من او اولاهن او الثامنة بالتراب ودفع التعارض بين حديثى ابى هريرة وفعله وقوله وبين حديث ابن المغفل او بعد اثبات ترجيح حديث ابى هريرة فى التسبيع على حديثه فى التثليث والا يتكون قبول رواية ابن المغفل اولى واحوط لانه زاد على ابى هريرة والزائد اولى بالقبول كما فى الاصول، قال الحافظ الطحاوى فهذا عبد الله بن المغفل قد روى عن النبي ﷺ انه يغسل سبعة ويعفر الثامنة بالتراب وزاد على ابى هريرة والزائد اولى من الناقص

فكان ينبغي لهذا المخالف لنا ان يقول لا يطهر الاثاء حتى يغسل ثمانى مرات السابعة بالتراب و الثامنة كذلك لياخذ بالحديثين جميعا فان ترك حديث عبد الله بن المغفل لزمه ما الزمه خصمه فى تركه السبع التى قد ذكرنا اهـ ، وقد روى ابن حزم حديث عبد الله بن المغفل من رواية ابى داود قال امر رسول الله ﷺ بقتل الكلاب ثم قال ما لم ولها افرخص فى كلب الصيد و فى كلب الغنم ، و قال عليه السلام : اذا ولغ الكلب فى الاثاء فاغسلوه سبع مرات و الثامنة صفروه بالتراب اهـ ، قلت فهذا نص على التثمين لا يقبل التأويل و الترجيح لا يصار اليه مع امكان الجمع ، و ابن المغفل افقه من ابى هريرة و الاخذ بروايته احوط كما سبق و ابن حزم تركه .

ثم قال قال على : فامر عليه السلام بهرق ما فى الاثاء اذا ولغ فيه الكلب و لم يخص شيئا من شئ . و لم يأمر عليه السلام باجتنب ما ولغ فيه فى غير الاثاء بل نهى عن اضعاف المال اهـ . قلت انظر ظاهريته هل لها نظير فى ميادين العلم كيف قاسه على نهى اضعاف المال هل يقبله الطباع السليمة و من له ادنى تفقه فى احكام الشريعة لا يقول بمثله بل يمججه مجا بالكلية و يقول بنجاسة ما ولغ فى غير الاثاء ايضا لليلة المشرقة المخصوصة و ليس على الشارع ان يعد جميع الجزئيات المتعلقة بالشئ المأثور او المنهى عنه كما لا يخفى على ماهر النصوص و علماء و مناشيها .

ثم قال : و قد جاء هذا الخبر بروايات شتى فى بعضها . و السابعة بالتراب ، و فى بعضها . احدها بالتراب ، و كل ذلك لا يختلف معناه لان الاولى هى بلا شك احدى الغسلات و فى الاولى بيان ايتهن هى اهـ . قلت كيف لا يختلف معناه فى رواية . احدها . و فى رواية . اولاهن ، و فى رواية . اخراهن ، و فى رواية السابعة و فى رواية الثامنة ١ و لذا قال الزرقانى فى شرح الموطأ فحاصله انها شاذة و ان صح اسنادها فلذا لم يقل مالك بالترييب اصلا مع قوله باستحباب التسبيح فى ولوغه فى

في الماء فقط على المشهور، وقول الحافظ اوجب المالكية التسبيع على المشهور عندهم ولم يقولوا بالترتيب لانه لم يقع في رواية مالك تبع فيه قول جماعة انه ظاهر المذهب ولكنه ضعيف وقول الشهاب القرافي صحت الاحاديث بالترتيب . فالمعجب منهم كيف لم يقولوا بها مدفوع بانها شاذة وان صحت كما افاده الحافظ بما قدمته عنه ، ثم قال لو سلكنا الترجيح في هذا الباب لم نقل بالترتيب اصلا لان رواية مالك بدونه ارجح من رواية من اثبته اه ، وقال الشوكاني في نيل الاوطار وقد اعتذر القائلون بان الترتيب غير واجب بان رواية الترتيب مضطربة لانها ذكرت بلفظ «اولاهن» و بلفظ «اخرهن» و بلفظ «احداهن» و في رواية «السابعة» و في رواية «الثامنة» . والاضطراب يوجب الاطراح اه ، وقبل فهذا يطرح حديث سبع مرات أيضا لان اثر الاضطراب يصل اليه أيضا فلا يعمل بالاولى أيضا فكيف يتعين ما قاله ابن حزم الا بالشغب الغير المرضي بفاهم . ثم قال : ومن جعله في غير اولاهن فقد خالف امر رسول الله ﷺ في ان يكون ذلك في اولاهن وهذا لا يحل اه . قلت كيف يكون خلاف امر رسول الله ﷺ وقد عمل بما ورد في الحديث ان السابعة او الثامنة او الاخرى بالتراب او لا يطلق في اللغة والعرف السابعة او الثامنة على الاولى والاولى وهذا يعرف الجهلة فضلا عن اهل العلم والابرار الامان عن الاعداد كما لا يخفى . ثم قال ولا شك تدري ان التعفير بالتراب في اولاهن تطهير ثامن الى السبع غسلات وان هذه الغسلة سابقة لساثرهن اذا جمعن اه . قلت هذا خلاف الروايات الواردة في الباب في الاخرى والسبع والثامن لا يمكن ان يقول واحد من اهل العلم ان من عمل بالسابعة وهي بعد ستة عدد يقال انه عمل بالاولى وهذا ظاهر بديهى لا يحتاج الى نظر وفكر . ثم قال وبهذا تصح الطاعة لجميع الفاظ عليه السلام الواردة في هذا الخبر اه . قلت هذا يزعمك الفاسد . ثم قال ولا يحزنى بدل التراب غيره لانه تعدل رسول الله ﷺ . فأت

لم يقل احد بخلاف الحديث بل قالوا انه ثبت في الطب ان بعض ما في لعاب الكلب من الامراض لا علاج له الا الدلك بالتراب - قاله المعلق - نعم لو وجد شئ من غير التراب الذى يزول به اثر سم اللعاب بالكلية واستعمله فى غسل الاناء اجزاه ولا يكون تمديا لحده عليه السلام ولم يقل لا يستعمل غير التراب وان كان يزول به اثر سمية لعاب الكلب ، بل ذكر شيئا واحدا من الاشياء الدافعة لامراضه وترك الاخر على التجربة واجتهاد الفقهاء ومهرة الاطباء لان هذا متعلق بفن الطب فهذا الحكم حكم شفقة وارشاد والنهى عن المخالطة والاقتناء بالكلاب وشدد فى ذلك عليه السلام حتى امر بقتل كلها ثم قال : وما لى والكلاب ، ثم رخص فى كلب الصيد والماشية والزرع فهذه امور وقعت تدريجا ثم استقر على التثبيت او على راي المبطل به كما حقق فى محله فابن التسيب والتثمين والتعدى عن حده . ثم قول والماء الذى يغسل به الاناء طاهر لانه لم يات نص باجتنابه الخ . وهذا يدل على قذارة طبعه وعدم نظافته التى هى من الايمان وعلى سوء عقله وفهمه بل يقال انه يدل على حماقة لانه يظن نجسا طاهرا وقد روى نفسه : طهور انا اجدكم الخ ودو يدل صريحا على نجاسته وقد سبق ذلك والرد عليه من المعلق فتذكره . ثم قول واما ما اكل فيه الكلب او وقع فيه او ادخل فيه بعض اجزائه فلا غسل فى ذلك ولا هرق لانه حلال طاهر قبل ذلك بيقين ان كان مما اباح الله تعالى من المطاعم والمشارب وسائر المباحات فلا ينتقل الى التحريم والتنجيس الا بنص لا بدعى اه . قلت هذا القول خلاف ما ورد فى رواية مسلم وغيره وعند ابن حزم ايضا وطهور انا اجدكم ، يدل على التجسس كما قلت اولا واليه ذهب الجماهير والائمة الثلاثة . قال الحافظ فى الفتح لان الطهارة تستعمل اما عن حدث او خبث ولا حدث على الاناء فتعين الخبث والتيمم ناشئ عن حدث فلما قام مقام ما يظهر الحدث سمي طهورا والفاظ الشريعة اذا دارت

بين الحقيقة اللغوية و الشرعية حملت على الشرعية الا اذا قام دليل اه . فلا يرد ما اورد عليه و يؤيد القول بنجاسة ما فيه عند مسلم و فليهرقه ، قال الحافظ و هو بقوى القول بان الغسل للتنجيس اذا المراق اعم من ان يكون ماء او طعاما فلو كان طاهرا لم يؤمر بارتقائه لانهى عن اضاءة المال اه . و قال العراقى ذكر الاناء خرج مخرج الاغلب لا للتقييد و اصل الغسل معقول المعنى و هو النجاسة فلا فرق بين الآنية و غيرها ، كذا فى كتب القوم ، فبطل اقتصار ابن حزم على الاناء و قوا بطهارة الماء الذى يغسل به الاناء اذا ثبت ان الغسل للتنجيس يتعدى الحكم اذا ما لحس او لعق مثلا و يكون ذكر الولوغ للغاب كذا فى الفتح و العمدة و النيل و فتح الملهم و غيرها من الكتب .

ثم قال : و اما وجوب ازالة لعاب الكلب و عرقه فى اى شىء كان فلان الله تعالى حرم كل ذى ناب من السباع و الكلب ذو ناب من السباع فهو حرام و بعض الحرام حرام بلا شك و لعابه و عرقه بعضه فهما حرام و الحرام فرض ازالته و اجتنابه اه . قلت انظر قياسي و هو يقول القياس كله باطل و لا يقول ان اللعاب نجس بنص الحديث و ظهور اناء احدم ، و قوله فليهرقه ، و اغسلوا ، لاي شىء امر بغسله و ارتقائه ؟ قال المعلق فى ذيله اذن افليس ما اكل منه الكلب من طعام او وقع فيه من شراب او دخل فيه بعض اعضائه بقى فيه شىء من لعابه او عرقه او نتته و يحرم تناوله و نجس ارتقائه لذلك اللهم غفرا اه . ثم قال : و لم يجوز ان يزال من الثوب الا بالماء لقول الله تعالى و ثيابك فطهر ، و قد قلنا التطهير لا يكون الا بالماء و بالتراب عند عدم الماء اه . قلت التطهير يكون بذلك و الحك و الفك و عرق الاذخر و الصوفة و الرقيق كما فى روايات ازالة المنى عن الثوب فكيف اقتصر على الماء و التراب خلاف النصوص اثم استدلاله على زعمه بالآية و ثيابك فطهر ، ليس على منواله اين فيها ان طهر ثيابك بالماء او التراب لا غير ؟ فهذا افتراء منه على الله تعالى و كذب ظاهر ، ثم ان قال او حنيفة او غيره ان الثوب

والجسد لا يظهر الا بالماء. لصاح و شغب ابن حزم انه خطأ لا حجة لهم من كتاب
وسنة و اجماع و قول صحابي، فوازن قوله بميزان العدل و الانصاف، هل تجد في دار
من صاح مهادد .

ثم قال و ممن قال بقولنا في غسل ما ولغ فيه الكلب سبعا ابو هريرة، ثم رواه
بسند عنه قال : اذا ولغ الكلب في الاناء غسل سبع مرات اولاهن او احداهن بالتراب
و المر مرة اه . قلت يعارضه فعله و فتواه لغيره و حديثه المرفوع كما سبق فلا بد من
حملة ان صرح عنه على نسخ او على الاستحباب جمعا بين الروايات فافهم . ثم قوله : قال
ابو هريرة مثل قولنا ؛ غلط فاحش فهل قال ان التسبيح واجب او قال ابو هريرة ان
الماء الذي يغسل به طاهر حلال شربه ؟ و هل قال ابو هريرة ما أكل فيه الكلب او وقع
فيه او دخل فيه بعض اعضائه فلا غسل فيه و لا هرق لانه طاهر كما زعمت ، ان قال
ذلك فأت به بسند صحيح و دونه خرط القتاد ، فكيف يكون قوله مثل قولك ؛ هذا
اقتراء على ابي هريرة رضى الله عنه ، و كذا ما روى بعده عن الحسن البصري و ابن
عباس و عروة بن الزبير و طاوس و عمرو بن دينار هل قالوا بوجوب التسبيح و هل
قالوا بمثل قولك المذكور ؟ كلا ، هم قائلون بنجاسة كلها و لم يات عنهم بص في كونه
حلالا طاهرا فهذا خداع منك ، و لعلهم اشتركوا في قولك بالتسبيح فقط و جوبا كان
او استحبابا فاشركتهم فيه ، ثم لم تذكر الاسانيد إليهم حتى تنظر في رجالها و صحتها
و ضعفها لان بينك و بينهم مفاوز و بعد بعيد فافهم . ثم ذكر قول الامام الشافعي و قول
الامام مالك فيه و اعترض عليهما على دابه القديم بقوله : و هذا خطأ و ظاهر الخطأ
في قول مالك . قلت و لها على مسلكيهما دلائل و اعتذارات و اجوبة عن الاعتراضات
كما في الام و المدونة و شرح مسلم للنووي و شرح المذهب و الموطأ و شرحه للزرقاني
و فتح الباري و فتح الملهم و عمدة القاري و غيرها من الكتب ، و لا القدي لها و لا القرص ،
و انا

و انا اجيب عن الحنفية و الامام ابى حنيفة رضى الله عنه ..

ثم قال فى ج ١ ص ١١٣ و قال ابو حنيفة يهرق كل ما ولغ فيه الكلب اى شىء كان كثر ام قل و من توضأ بذلك الماء اعاد الوضوء و الصلوات ابدا و لا يغسل الاثاء منه الا مرة اه . قلت كن على يقظة فى ان ابن حزم روى عن ابى هريرة انه اذا ولغ الهر فى الاثاء يغسل مرة و عند البيهقى من طريق مسلم بن ابراهيم عن قره عن ابن سيرين عنه ج ١ ص ٢٤٨ مرة او مرتين ، و من طريق ليث بن ابى سليم عن غطاء عنه : اذا ولغ السنور غسل سبع مرات ، و من طريق يحيى بن ايوب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابى صالح عن ابى هريرة انه قال : يغسل الاثاء من ولوغ الهر كما يغسل من ولوغ الكلب ، ذكرته لانه يفيدك فيما ياتى و ابن حزم لم يتوجه اليه فانه يضره فيما ياتى امل . و ثانيا ان التسبيح اما منسوخ كما حققه الحافظ الطحاوى كما سبق او مستحب اختيارى كما عرفت من قبل ، يدل على كونه اختياريا ما رواه البيهقى فى سننه ج ١ ص ٢٤٠ من طريق اسماعيل بن عياش عن هشام بن عروة و غيره عن ابى الزناد عن الاعرج عن ابى هريرة عن النبى ﷺ فى الكلب بلغ فى الاثاء انه غسله ثلاثا او خمسا او سبعا اه . و الكلام فى ابن عباس عن الحجازيين مشهور و حكم عليه البيهقى بقوله : و هذا ضعيف اه ، قلت ولكنه لا اقل من ان يورث شبهة و احتمالا فى التسبيح فى كونه واجبا و هو يشهد لما ذهب اليه الحنفية من النسخ او الاستحباب و الوجوب ثلاثا . و ثالثا ان اداب الكلب و عرقه نجس عند ابى حنيفة و لذا امر رسول الله ﷺ بطهور الاثاء و اوراق ما فيه و لم يخص عليه السلام آنية من الارانى بل اطلق و عم صغيرة كانت او كبيرة و كذا لم يخص ما فيه من الماء او اللبن او الطعام بل قال اذا ولغ فى الاثاء فاقى شىء . كان فيه يكون نجسا و يجب اهراقه و غسله حتى يكون طاهرا فان اللعاب و المرق يتولد من لحم و هو نجس حرام فاذا وقع فى الماء و اللبن و الخل و المرق و نحوها يجعله نجسا

فلا يجوز الوضوء و الصلاة به . و رأيا ما نسبته الى ابي حنيفة من انه قال : و لا يغسل الاثنا منه الا مرة ؛ غلط و كذب فاحش فانه قال يجب غسله ثلاثا ، كما عرفت من الطحاوى و غيره التصريح بذلك و التعبير بذلك منه ليس فى محله نعم قال فى البحر الرائق : ثم اعلم ان الطحاوى و الوبرى نقلتا ان اصحابنا لم يحدوا لغسل الاثنا حدا بل العبرة لا كبر الراى و لو بمرة كما هو الحكم فى غسل غيره من النجاسات ذكره الطحاوى فى كتاب اختلاف العلماء ، و هو مخالف لما فى الهداية و غيرها انه يغسل الاثنا من ولو غه ثلاثا و هو ظاهر الحديث الذى استدلوا به ، و سياتى بيان ان الثلاث دل على شرط فى ازالة الاجناس او لا ان شاء الله تعالى ، و ذكر فى الموضع الموعود به ، و المفتى به اعتبار غلبة الظن من غير تقدير لعدد كما صرح به فى منية المصلى و صرح الامام الكرخى فى مختصره بانه لو غلب على ظنه انها قد زالت مرة اجزاه و اختاره الامام الاسديجاني و ذكر فى البدائع ان التقدير بثلاث ليس بلام بل هو مفوض الى رايه ، و فى السراج اعتبار غلبة الظن مختار العراقيين ، و التقدير بالثلاث مختار البخاريين ، و الظاهر الاول ان لم يكن موسوسا ، و ان كان موسوسا قائلانى اه ، قال الشامي قال فى النور و هو توفيق حسن اه و عليه جرى صاحب المختار فانه اعتبر غلبة الظن الا فى الموسوس و هو ما مشى عليه المصنف (صاحب الدر المختار) و استحسنته فى الحلية و قال قد مشى الجم الغفير ، اقول و هذا مبنى على تحقق الخلاف و هو ان القول بغلبة الظن غير القول بالثلاث ، قال فى الحلية و هو الحق و استشهد له بكلام الخاوى القدسي و المحيط ، اقول و هو خلاف ما فى الكافي مما يقتضى انها قول واحد و عليه مشى فى شرح المنية فقال فلم بهذا ان المذهب اعتبار غلبة الظن و انها مقدرة بالثلاث لمصطلحا به فى الغالب قطعا للموسوسة و انه من اقامة السبب الظاهر مقام المسبب الذى فى الاطلاع على حقيقة عسر كالمسفر مقام المشقة اه و هو مقتضى كلام الهداية و غيرها و اقتصر

عليه في الإمداد وهو ظاهر المتون حيث صرخوا بالثلاث اه ما قاله الشامي كذا في ج ١ ص ٩٨ من الاماني، فعلم من هذا ان قول ابن حزم غلط محض خلاف تصريحات القوم ولم يقل ابو حنيفة لا يغسل الا مرة بل قال بالتثليث وان المذهب اعتبار غلبة الظن وانها مقدرة بالثلاث لحصولها به وابن حزم لم يفهم ذلك والزعم بسوء فهمه خلاف ما عليه الامام ابو حنيفة - تأمل .

ثم قال في ج ١ ص ١١٤ قال علي : وهذا قول لا يحفظ عن احد من الصحابة ولا من التابعين الا اتنا رويناه عن ابراهيم انه قال فيما ولغ فيه الكلب اغسله ، وقال مرة اغسله حتى تنقيه ، ولم يذكر تحديدا وهو قول يخالف سنة رسول الله ﷺ التي اوردنا وكفى بهذا خطأ اه . قلت هذا عين سنة رسول الله ﷺ وقد عرفت فيما اوضحت لك فوق ان قول ابن حزم مبنى على سوء فهمه بمذهب ابي حنيفة ، وهو خطأ وكفى به اقتراء ولا ازيد على ذلك وفي هذا كفاية لطالب الانصاف والحق . ثم قال واحتج له بعض مقلديه بان قال ان ابا هريرة وهو احد من روى الخبر قد روى عنه انه خالفه اه . قلت لا ريب فيه كما عرفت من قبل واستعرف بعده .

ثم قال قال علي : فيقال له هذا باطل من وجوه احدها انه اما روى ذلك الخبر الساقط عبد السلام ابن حرب وهو ضعيف اه . قلت لا بجاهرة اقبح من جعل عبد السلام بن حرب ضعيفا وهو ثقة روى له الشيخان البخاري ومسلم وهو من رجال اصحاب السنن ثقة ثبت حافظ حجة ، هو النهدي - بالنون - الملائي بضم الميم ابو بكر الكوفي الحافظ اصله بصري قال ابن معين صدوق وقال مرة ليس به باس يكتب حديثه وقال ابو حاتم ثقة صدوق وقال الترمذي ثقة حافظ وقال الدارقطني ثقة حجة وقال النسائي ليس به باس وهو عند الكوفيين ثقة ثبت وهم اعلم به كذا في التهذيب ، وفيه اقوال اخر ايضا فاين قول ابن حزم في مقابلة هؤلاء نجبال الحديث والرجال وهو يدن

على عدم واقعية ابن حزم بالرجال وانه اذا خالف احد هواه جرحه رجما بالغيب وكفى به افتراء، وراجع الجزء الاول من السيف المجلى، فقد علمت ان قوله والخبر الساقط، ساقط.

ثم قال ولا مجاهرة اقبح من الاعتراض على ما رواه عن ابي هريرة ابن علية عن ايوب عن ابن سيرين النجوم الثواقب بمثل رواية عبد السلام بن حرب اه. قلت لم يتفرد عبد السلام بذلك بل تابعه اسحاق الازرق وابن فضيل عند الدارقطني كما قال المعلق اثر ابي هريرة رواه الطحاوى في معاني الآثار ج ١ ص ١٣ من طريق عبد السلام ابن حرب عن عبد الملك وهو ابن ابي سليمان عن عطاء عن ابي هريرة ورواه الدارقطني في سننه ص ٢٤ و ٢٥ من طريق اسحاق الازرق وابن فضيل عن عبد الملك فبرا عبد السلام بن حرب من التفرد وهو ثقة روى له الشيخان وانما حكم حفاظ الحديث الخطأ فيه على عبد الملك بن ابي سليمان قال الدارقطني ولم يروه هكذا غير عبد الملك عن عطاء وقال البيهقي في سننه الكبرى ١ - ٢٤٢. وقد روى حماد بن زيد عن ايوب عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة فتواه بالسبع كما رواه وفي ذلك دلالة على خطأ رواية عبد الملك بن ابي سليمان عن عطاء عن ابي هريرة في الثلاث وعبد الملك لا يقبل منه ما يخالف فيه الثقات اه. قلت قال العلامة المارديني في ص ٢٤١ من الجوهر النقي بعده: قلت رواه الدارقطني بسند صحيح من رواية عبد الملك عن عطاء عن ابي هريرة قال اذا ولغ الكلب في الاناء فاهرقه ثم اغسله ثلاث مرات، وروى أيضا من حديث عطاء عن ابي هريرة قوله انه كان اذا ولغ الكلب في الاناء ادراقه و غسله ثلاث مرات اه. ثم ذكر رواية الكراييسي نقلا عن ابن عدى مع قوله في الكراييسي وقول احمد فيه واما في الحديث فلم أر به باسا اه. ثم قال وعبد الملك (ه) هذا اخرج له مسلم في

(ه) قلت: مثله في ج ١ ص ٧٨٤ من المدة، هكذا ذكره العيني.

صحيحه و قال ابن حنبل و الثورى هو من الحفاظ و عن سفيان الثورى هو ثقة متين
 فقيه و قال احمد بن عبد الله ثقة ثبت فى الحديث و يقال كان سفيان الثورى يسميه
 الميزان اهـ ، قلت فهذا أيضا النجم الثاقب فلا ترد روايته اذا صحت ، ثم قال المعاق و قال
 ابن حجر فى الفتح ثبت انه يعنى ابا هريرة ائق بالفصل سبعا و رواية من روى عنه
 موافقة فتياه لروايته ارجع من رواية من روى عنه مخالفتها من حيث الاسناد و من
 حيث النظر اما النظر فظاهر و اما الاسناد فالموافقة وردت من رواية حماد بن زيد
 عن ايوب عن ابن سيرين عنه و هذا من اصح الاسانيد و اما المخالفة فمن رواية
 عبد الملك بن ابى سليمان عن عطاء عنه و هو دون الاول فى القوة بكثير اهـ . قول المحقق
 العيني فى ج ١ ص ٧٨٥ من العمدة اجيب بان قوله ثبت ان ابا هريرة ائق بالفصل
 سبعا يحتاج الى البيان ، و مجرد الدعوى لا يسمع ، ولئن سلمنا ذلك فقد يحتمل ان يكون
 فتواه بالسبع قبل ظهور النسخ عنده فلما ظهر ائق بالثلاث و اما دعوى الرجحان فغير
 صحيحة لا من حيث النظر و لا من حيث قوة الاسناد لان رجال كل منهما رجال
 الصحيح كما بيناه عن قريب و اما من حيث النظر فان العذرة اشد فى النجاسة من
 سور الكلب و لم يعتد بالسبع فيكون الولوغ من باب اولى اهـ ، ثم قال المعلق
 و عبد الملك ثقة ثبت حجة اخرج له مسلم و انما انكروا عليه تفردده عن عطاء بخبر
 الشفعة للجار و ما هذا بقادح فى صحة روايته و لعله اخطأ او نسى ابو هريرة حين ائق
 بالثلاث اهـ . قلت كيف سهل عليهم و ساغ لهم جعل هذه النسبة الى ابى هريرة رضى الله عنه
 فى عمله و فتواه لغيره و ثبت عنه مرفوعا أيضا كما تقدم كلها باسانيد صحيحة فى كتب
 الحديث و لم يثبت نسيانه فى شىء بعد بسط ردائه قدام رسول الله ﷺ بامر به حين
 خطب و ضمه الى صدره كما فى كتب الحديث و قد امتحن مروان بن الحكم فى خلافته
 حفظه و سأل عنه ان يلى احاديث لاولاده فاملاه ابو هريرة رضى الله عنه مائة حديث

من حفظه ومن ظهر قلبه ثم بعد سنة قال له قد ضاع ذلك الدفتر فتعلى تلك الاحاديث مرة اخرى فاملاه ابو هريرة تلك الاحاديث والكاتب في الستر يقابلها فلم يوجد فرق حرف منها، والمعلق لم ينسب النسيان او الخطأ الى حماد بن زيد او الى ليوب وهذا عجيب جدا منهم كيف شاؤوا حكموا، وعزى النسيان اليه الحافظ ايضا في الفتح ورواه المحقق العيني رحمه الله تعالى، مع ان امامه الشافعي رضى الله عنه يقول ان ابا هريرة احفظ من في دهره كما نقله عنه البيهقي في سننه الكبيرى، تأمل في هذا وكن من الشاكرين . ثم قال ابن حزم و ثانيها ان رواية عبد السلام نحسها اه، قلت كيف نحسها وانت قلت ان عبد السلام ضعيف ومتى كان في الاسناد ضعيف كيف يكون حسنا او صحيحا الملك نسيت قولك الاول في حقه، تدبر . ثم قال اما فيها انه يغسل الاثاء ثلاث مرات فلم يصلوا الا على خلاف السنة و خلاف ما اعترضوا به عن ابي هريرة فلا النبي ﷺ اتبعوا ولا ابا هريرة الذي احتجوا به قلدوا اه . قلت ايس هو خلاف السنة فقد عرفت انه روى عنه مرفوعا عن النبي ﷺ انه قال يغسل الاثاء ثلاث مرات، وبذلك عمل ابو هريرة وافق به غيره باهراق ماء في الاثاء وغسله ثلاث مرات واعتضد الحديث بعمله و بفتواه يقوى بعضه بعضا كالبنان المرصوص فاتبعوا النبي ﷺ و قلدوا ابا هريرة رضى الله عنه وانت تركت كلا الحديثين وخالت - ثم ابو ﷺ في غسل الاثاء ثلاث مرات و قلت بهارة الماء الذي يغسل به ثوبا و كل ما فيه من الطعام وغيره خلاف رسول الله ﷺ ولم تفهم ان ذكر الاثاء مجرد شارب الا - وال في البيوت والدور ولا تكون فيها الا الاواني والظروف . ثم قال و ثانياً به لو صح ذلك عن ابي هريرة لما حل ان يعترض بذلك على ما رواه عن النبي ﷺ لان الحاجة انما هي في قول رسول الله ﷺ لا في قول احد سواه اه، قلت قد روى ابو هريرة التثليث عنه ﷺ وعمله به وافته غيرته ولم يعترض عليه احد من الصحابة ولم يخاف

فعلم من ذلك انه صحيح ثابت عنه عليه السلام و علم ان التسبيع منسوخ و استقر الامر على التثليث و به يجتمع جميع الروايات في مواضعها و محالها و هذا بعد رواية التسبيع عنه عليه السلام و لا يمكن لابي هريرة و غيره من الصحابة ان يخالف القطعى برأيه او بفهمه و الاسقط عدالته و روايته كما تقرر في الاصول ، قال النسقى في المنار و المروى عنه اذا انكر الرواية او عمل بخلافه بعد الرواية مما هو خلاف بيقين سقط العمل به اه قال صاحب نور الانور لانه ان خالفه للوقوف على نسخه او موضوعيته فقد سقط الاحتجاج به و ان خالف لقلة المبالة به او لغفلته فقد سقطت عدالته اه و ذكر النسقى في شرحه على المنار فى مثال ما تقدم حديث ابي هريرة المذكور ثم قال قد صح عن ابي هريرة من فتواه انه يطهر بالغسل ثلاثا فحملناه على انه عرف انتساخه او علم ان مراد النبي عليه السلام النذب فيما وراء الثلاث اه ، ثم هذا النسخ مبنى على مذهب الكوفيين كما ذكره الحازمى فى الاعتبار بعد ما ذكر زيادات النسخ قال و عند الكوفيين زيادات اخر نحو حسن الظن بالراوى ثم نقل عن المصنف حديث ابي هريرة المذكور و اثره ثم قال فاعتمد على هذا الاثر و ترك الاحاديث الثابتة فى الولوغ و استدل به على نسخ السبع على حسن الظن بابى هريرة لانه لا يخالف النبي عليه السلام فيما يرويه عنه الا فيما ثبت عنده نسخه اه كذا فى الامانى ج ١ ص ٩١ . فلم يعترض بذلك بل اوضحه ابو هريرة لان قوله و عمله حديث مرفوع كما قال النجم الثاقب من النجوم الثواقب عندك ابن سيرين انه كان اذا حدث عن ابي هريرة فقبل له عن النبي عليه السلام ؟ فقال كل حديث ابي هريرة عن النبي عليه السلام رواه الطحاوى باسناده عنه فهو حديث مرفوع فكلا الحديثين رواهما ابو هريرة التسبيع و التثليث ، وما قال ابن حزم فهو اساءة ظن بابى هريرة رضى الله عنه ، وكيف يرد هذا ثم يقول : و من قال بقولنا ابو هريرة ا كما سبق .

ثم قال و رابعها انه حتى لو صح عن ابي هريرة خلاف ما روى و معاذ الله

من ذلك فقد رواه من الصحابة غير ابى هريرة و هو ابن مغفل و لم يخالف ما روى اه . قلت كيف لا وقد خالفه فى الثامنة و قال و عفروا الثامنة بالتراب ، قاتن التسبيع ؟ و تاويلك رد عليك لانه خلاف عدد النص و الثامن عدد خاص لا يقبل التاويل و لا يحمل على المجاز كما ارتكبت و تركت الحديث الصحيح و هو لا يحل و غابت رايك على الحديث ثلاثا و هو باطل قطعا ، و مع ذلك قد علمت ما فى حديث ابن مغفل من اقوال الائمة .

ثم قال فى ج ١ ص ١٥ و قال بعضهم انما كان هذا اذا امر بقتل الكلاب قلنا نهى عن قتلها نسخ ذلك اه . قلت لا شك فيه الا عند من عدم الفهم و العقل و عدم فهم معانى الاحاديث و مناقشتها و تخرج مناطها و تنقيدها و تحقيقتها فان امر الكلاب وقع ثلاث مرات الاول بقتل جميعها و الثانى بقتل بعضها و الرخصة فى كب الماشية و الصيد و الزرع و الثالث النهى عن قتل البهيم الاسود ايضا و ذلك حين انعدم المخالطة و الالفة بالكلاب ، كما ذلك نجد فى امر ظروف الانبذة تدريجا بالنهى و الاجازة و كما فى النهى عن زيارة القبور و الرخصة فى ذلك و كما فى النهى عن ادخار لحوم الاضحية ثم الرخصة فى ذلك و غير ذلك من النواهي و الاوامر فى ج ١ ص ٤٤٤ من فتح الملهم شرح صحيح مسلم ، فان من المعلوم و بالضرورة ان الشارع عليه السلام قد تدرج فى امر الكلاب من التشديد الى التخفيف دون العكس فانه امر فى ابتداء الاسلام بقتلها مطلقا لقلع عادة الناس فى الالف بها ثم بقتل الاسود البهيم خاصة ثم قال : ما بالهم و بال الكلاب - الحديث ، و هذا كما امر بكسر الدنان و نهى عن الانتباز فى ظروف الخمر حين حرمت الخمر فلما تركوا العادة ازال ذلك ، فتقديم التسبيع على اثبات اولى و اجدر من العكس اه .

ثم قال قال على و هذا كذب بحت لوجهين اه . قلت انظر كيف ينكر طلوع الشمس فى رابعة النهار و يقول هذا كذب بحت ١ و قد طهر الماء الذى غسل

به الاناء و اجاز اكل ما فيه من الطعام اذا ادخل الكلب في الاناء ذنبه او رجله او بعض اعضائه كما سبق فانه لم يشرعه عليه السلام فانه ماء نجس و طعام قذر فقوله هذا خلاف الشريعة و كذب بحت ليس على طهارته نص صحيح و هو قائل به لانه شارع انعوز بالله منه . ثم قال احدهما لانه دعوى فاضحة بلا دليل و قهر ما لا علم لقائله به و هذه الدعوى مبرهنة كما عرفت فوق لا يعقلها الا من عدم بصيرته و بصره . ثم قال و الثاني ان ابن مغفل روى النهى عن قتل الكلاب و الامر بغسل الاناء منها سبعا في خبر واحد مما وقد ذكرناه قبل اه . قلت لما كان امر قتل الكلاب في ابتداء الهجرة و اولها كما زعمت انت ايضا فكيف رواه ابن مغفل النهى عنه و هو متأخر الاسلام و روى ابو هريرة التسبيح و التثليث كليهما مرفوعا و عمل بالتثليث و افق به فهو اولى بالاخذ عن ابن مغفل و هو دليل على تدرج التشديد الى التخفيف كما لا يخفى . ثم قال و ايضا فان الامر بقتل الكلاب كان في اول الهجرة و انما روى غسل الاناء منها سبعا ابو هريرة و ابن مغفل و اسلامهما متأخر اه . قلت فاذا و قد روى احمد و الدارقطني و الحاكم و البيهقي عن ابي هريرة و هو متأخر الاسلام على زعمك ان رسول الله ﷺ كان ياتي دار قوم من الانصار و دونهم دار لا ياتونها فشق ذلك عليهم فقالوا يا رسول الله تاتي دار فلان و لاتاني دارنا فقال رسول الله ﷺ ان في داركم كلبا ، فقالوا فان في دارهم سنورا - الحديث ، من التلخيص الحبير . فهذه القصة متى وقعت اقبل اسلام ابي هريرة او بعده و الاول ارجح في امر الكلاب فكيف رواها ابو هريرة و قد روى ابن مغفل عنه ﷺ امر قتل الكلاب و هو باعترافك انه كان في اول الهجرة و ابن مغفل متأخر الاسلام فكيف روى ذلك او رواية هذا عند الطحاوي في شرح معاني الآثار من طريق ابي التياح يزيد بن حميد البصري عن مطرف بن عبد الله بن الشخير عن عبد الله بن مغفل ان النبي ﷺ امر بقتل الكلاب ثم قال ما لي و للكلاب - الحديث ، تركت هذا

خداعاً و ذكرت غسل الاناء فلم من هذا ان تأخر الاسلام و عدمه لا يؤثر هاهنا فانهم .
قال المحقق على الاطلاق في فتح القدير في تقرير اثبات النسخ بعد ذكر رواية ابي هريرة
في الثلاث مرفوعاً و موقوفاً بالحكم بالضعف والصحة انما هو في الظاهر اما في نفس
الامر فيجوز صحة ما حكم بضعفه ظاهراً و ثبوت كون مذهب ابي هريرة ذلك قرينة
تفيد ان هذا مما اجاده الراوى المضعف و حينئذ فيعارض حديث السبع و يقدم عليه
لان مع حديث السبع دلالة التقدم للعلم بما كان من التشديد في امر الكلاب اول
الامر حتى امر بقتلها و التشديد في سورها يناسب كونه اذ ذاك و قد ثبت نسخ ذلك
فاذا عارض قرينة معارض كان التقدم له و هذا قول المصنف (صاحب الهداية)
و الامر الوارد بالسبع محمول على الابتداء ، ولو طرحنا الحديث بالكلية كان في عمل
ابي هريرة على خلاف حديث السبع و هو راويه كفاية لاستحالة ان يترك القطعى
للراى منه و هذا لان ظنية خبر الواحد انما هو بالنسبة الى غير راويه فاما بالنسبة الى
راويه الذى سمعه من في النبي ﷺ فقطعى ينسخ به الكتاب اذا كان قطعى الدلالة
في معناه فلزم انه لا يتركه الا لقطعه بالناسخ اذ القطعى لا يترك الا لقطعى فبطل
نحويزهم تركه بناء على ثبوت في اجتهاده المحتمل للخطأ ، و اذا علمت ذلك كان تركه بمنزلة
روايته للناسخ بلا شبهة فيكون الآخر منسوخاً بالضرورة اهـ . و من هذا طار كل
ما تفوه ابن حزم في هذه المسألة فتدبر ، و راجع لذلك فتح الملبم و امانى الاحبار و عمدة
القارئ و البحر الرائق و بذل المجهود و اوجز المسالك و غيرها من كتب القوم .
ثم قال و قال بعضهم كان الامر بغسل الاناء سبعا على وجه التغليظ اهـ . قلت
لا شك فيه لقطع الالفة و المخالطة عن الكلاب و لذا امر بقتل جميعها . ألم يكن هذا
تشديداً منه ﷺ ثم رخص في كلب الصيد و الزرع و الماشية و امر بقتل الاسود البهم
ثم قال و ما بالكم و بال الكلاب ألم يكن عنه عليه السلام في هذا تشديد و تخفيف و امر

الفصل سبعا يناسبه ثم تدرج الى التخفيف و امر بفصل الاثنا ثلاثا كما في رواية ابي هريرة مرفوعا و موقوفا كما سبق مفصلا ، و سورة ليس باغلظ من العذرة و البول . قال حكيم الامة الشيخ ولى الله الدهلوى في الحجة الله البالغة ، ألحق النبي ﷺ سور الكلب بالنجاسات و جعل من اشدها لان الكلب حيوان ملعون تنفر منه الملائكة و ينقص افتاؤه و المخالطة معه بلا عذر من الاجر كل يوم قيراطا ، و السر في ذلك انه يشبه الشيطان بجملته لان ديدنه لعب و غضب و اطراح في النجاسات . وايداه للناس و يقبل الالهام من الشياطين فرأى منهم صدودا و تهاونا و لم يكن سبيل الى النهى بالكلية لضرورة الزرع و الماشية و الحراسة و الصيد فعالج ذلك باشتراط اتم الطهارة و اوكدتها و ما فيها بعض الحرج ليكون بمنزلة الكفارة في الردع و المنع و استشعر بعض حملة الملة بان ذلك ليس بتشريع بل نوع تأكيد و اختار بعضهم رعاية ظاهر الحديث و الاحتياط افضل اه . و راجع لذلك فتح الملهم ج ١ ص ٤٤٦ و ابن يهمل ذهن ابن حزم الى هذه الدقائق الصادرة من اهل الحكمة و اصحاب الكشوف فانه يظهر ما هو نجس و يطعم و يشرب و ياكل ما نجسه الشرع و الطبائع السليمة كما عرفت سابقا . ثم قال قال على يقال لهم أبحق امر النى عليه السلام في ذلك و بما تلزم طاعته فيه ام امر يباطل و بما لا مؤنة في معصيته في ذلك ، فان قالوا بحق و بما تلزم طاعته فيه فقد اسقطوا شغبهم بذكر التغليظ اه . قلت امر النبي ﷺ كان خجة بالوجوه التى ذكرتها من قبل التى تظهر حمقك في فهم مناشئ الشرع ، بل سقط ما عملت بالكلية . و انت تعلم ان هذه اطالة منه بلا فائدة و الا فالحكم ظاهر الوجوه و لا تنازع في انزال النصوص على محاملها الثابتة عن النصوص و الاصول الكلية المشروعة المبرهنة في مواضعها لا يدركها ذهن ابن حزم الظاهرى الجامد على ظاهريته . ثم قال و اما القول الآخر فالقول به كفر لا يقوله مسلم اه . قلت لم يقل احد ان امره كان باطلا . كلا بل هو اختراع محض

و افتراء بحت و تشقيق بلا طائل تدبر .

قال ابن حزم في ج ١ ص ١١٦ في بيان حكم ولوغ الكلب قال بعضهم قد جاء امر بانه انما امر بقتلها لانها كانت تزوع المومنين ، قيل له لسا في قتلها انما نحن في غسل الاناء من ولوغها اه . قلت هذا ايضا وجه في الشدة عليها و قتلها و لا مزاحمة في الاسباب و الوجوه في حكم امر واحد ، و ولوغها في الاناء و اهراق ما فيه و غسله سبع مرات كله مبنى على الشدة في القتل انما امر بقتل كلها ثم رخص في بعضها و قتل بعضها ثم اباح الكل و منع عن قتلها كما سبق موصلا ، و لا يحصى عن الكاره لكن المرام غسل الاناء و اهراق ما فيه في جميع الحالات ماء كان او لبنا او طعاما او غيره و لا فرق في اناء دون اناء صغيرا كان او كبيرا في حكم واحد ، و ذكر الاناء على غالب الاحوال في استعمال البيوت و الدور و الا فالحكم عام شامل لكل شيء . و ابلغ فيه الكلب ، و قد سبق فتذكره . ثم قال و شغب بعضهم فذكر الحديث الذي فيه للمغفرة للذي الى سقت الكلب بخفها ، قال على و هذا عجيب جدا لان ذلك الخبر كان في غيرنا و لا تلزمنا شريعة من قبلنا اه . قلت لم يقل بذلك الاحناف ، و قد بوب عليه البيهقي في سننه الكبرى و رد عليه في الجوهر النقي و ذكره الحافظ في تلخيص الحبير و رده ، و راجع لذلك الجوهر النقي و التلخيص و فتح الباري و عمدة القارى و المرقات و الزرقة و المدونة و غيرها من الكتب ، ثم قوله : لا تلزمنا شريعة من قبلنا - الخ ، قلت ذكر هذا في مسائل من الاصول في ج ١ ص ٦٥ من رقم ١٠٢ حيث قال : مسألة : و لا يحل لنا اتباع شريعة نبي قبل نبينا ﷺ قال عز وجل : لكل جعلنا منكم شرعة و منهاجا ، اه . قلت قد صرح المحققون من اهل الحديث و الفقه بأن ما بين الله تعالى من شرائع ما قبلنا من غير نهى عنه و انكار بعمل به . و كم من احكام و امور ذكر الله تعالى و رسوله

و رسوله صلى الله عليه وآله وسلم من شرائع من قبل نبينا ﷺ فعمول بها في شريعتنا
أولم يعلم ابن حزم انه تعالى قال : ان النفس بالنفس والعين بالعين والاذن بالاذن - الآية ،
من شريعة من قبلنا وقصة اليهودي واليهودية في الزنا حكم الرجم بهما في التوراة
وبه حكم فيه ﷺ وقال ﷺ وأربع من سنن المرسلين النكاح والتعطر - الحديث ، وقال
خمس لو عشر من الفطرة الجتان والاستحداد وتقليم الاظفار ونتف الابط وقص
الشارب - الحديث ، قال الشيخ ولي الله الدهلوي هذه الطهارات منقولة عن ابراهيم
عليه السلام متداولة في طوائف الامم الخنيفية اشربت في قلوبهم ودخلت في صنم
اعتقادهم عليها محياهم وعليها مماتهم عصرا بعد عصر ولذلك سميت بالفطرة وهذه
شعائر الملة الخنيفية ولا بد لكل ملة من شعائر يعرفون بها ويؤخذون عليها ليكون
طاعتها وعصيانها امرا محسوسا اه فتح الملهم . ليست هذه الاحكام من شريعة من قبلنا
تأمل ، ونعود اليه ان شاء الله تعالى في موضع يلق به بالتفصيل ، وقد تقدمت بذمة منه
فيما سبق ، وهذا كله خبط منه يجب ان يستحي منه . ثم اعاد المسائل المختلفة بين الائمة
في المياه والنجاسة والطهارة ومقدارها في القلة والكثرة وما عني عنه في الشريعة
الزاما الى الائمة فقال : قال علي فان اسكروا علينا التفريق بين ما واغ الكاب فيه
وبين ما اكل فيه او وقع فيه ارادخل فيه عضوا من أعضائه غير لسانه قلنا لهم لانكرا
على من قال ما قال رسول الله ﷺ ولم يقل ما لم يقل عليه السلام ولم يخالف
ما امره نبيه عليه السلام ولا شرع ما لم يشرعه عليه السلام في الدين اه . فأت هذا
تطويل لا فائدة فيه فان الائمة والفقهاء والمحدثين كلهم قائلون بذلك فانه ﷺ شارع
وباني الشريعة وكلهم مطيعون لاقواله وافعاله وتقاريره الا انهم امعنوا النظر فيها
فاخرجوا منه العلة المبنى عليها مدار الحكم وأجروا ذلك في غير المتخصص لاشتراك
العلة ووجودها في غير المتخصص وحكوا بالحكم الذي حكم به ﷺ بالاجتهاد الصحيح

المأخوذ من النصوص كما لا يخفى ، و ابن حزم قائل بان الاجتهاد واجب و على كل احد ان يجتهد و يعمل باجتهاد كما بين في بيان مسائل التوحيد . ثم قال و انما الزكرة على من ابطال الصلاة بما زاد على الدرهم البغلى في الثوب . من دم الدجاج فابطل به الصلاة اه . قلت لان الدم المسفوح نجس و النجاسة مقدار الدرهم معفو عنها من الشارع في الاستنجاء بالاحجار فانها تخفف النجاسة لا تزيلها بالكلية فالشارع اجاز بها الصلاة ولم يعد موضع الاستنجاء نجسا و قدر ذلك عمر و علي و ابن مسعود رضي الله عنهم بالدرهم كما سبق و الزيادة عليه غير معفو عنها ولذا حكموا بغسلها و ابطلوا الصلاة بوجودها و هو عين الحكم الشرعى فافهم . ثم قال و لم يبطل الصلاة بثوب غمس في دم السمك اه . قلت قد سبق ان ما في السمك ليس بدم حقيقة بل هو ماء احمر لا يسود بالجفاف مثل الدم المسفوح فانه يسود به فبينهما فرق ظاهر و هو خفى على ابن حزم اظاهريته الجاهدة على عن فلان الخ و الفقهاء و المحققون على خلاف زعمه لانه عليه السلام قال : فقه واحد اشد على الشيطان من الف عابد . الحديث ، و يقال : خياركم في الجاهلية خياركم في الاسلام اذا فقهوا في الدين . الحديث ، و قال لابن عباس : اللهم فقهه في الدين . الحديث ، و قال لعلي رضي الله عنه : تشاوروا الفقهاء و العابدين و لا تمضوا فيه برأى خاصة . الحديث ، فما هذه الفقهامة التي ذكرها رسول الله عليه السلام في امر الدين و قال عز و جل ﴿ فلو لا نفر من كل فرقة منهم طائفة ليتفقهوا في الدين و لينذروا قومهم اذا رجعوا اليهم لعلهم يحذرون ﴾ فما المراد بذلك . ثم قال و من ابطال الصلاة بقدر الدرهم البغلى في الثوب من خمر الدجاج و روث الخيل و لم يبطلها باقل من ربع الثوب من بول الخيل و خمر الغراب اه . قلت خمر الدجاج عندم نجاسة مغلظة و بول الخيل و خمر الغراب نجاسة خفيفة ولذا فرقوا بين المسألتين و حكموا بالحكمين رعاية لجانب الغلظة و الخفة و لم يفهم ابن حزم الفرق بينهما . ثم ذكر مسألة المالكية في ولوغ الكلب في الاناء من اراقة

الماء و عدم اراقة اللبن فيه و انت تعلم ان المنقول عن المالكية في سور الكلب اربعة اقوال الطهارة و النجاسة و طهارة سور الماذون، في اتخاذه دون غيره و الفرق بين الحضري و البدوي و القروي و كل وجه عندهم موجه و كل قول مبرهن و ابن حزم اخذ منها احدى الروايات و اعترض بها على الامام مالك رضى الله عنه و المشهور من مذهبه ان الغسل تعبدى و سوره طاهر فلا يرد الزام ابن حزم عليه فانهم . ثم ذكر مسألة الشافعية في الماء و الزمهم بها من غير فهم ، و خبط فيه حيث قال و النكرة على من امر بهرق خمسمائة . طل غير اوقية من ماء وقع فيه درهم من لعاب الكلب فان وقع رطل من لعاب الكلب كان طاهرا لا يراق منه شيء . فهذه النكرات حقا لا ما قلنا و بالله تعالى نتايد اه . قلت و انت تعلم انه ليس هذا مذهب الشافعية فان الماء عندهم اذا كان قلتين لا ينجس و فسروها بخمسمائة رطل ، و اذا كان اقل من ذلك و لو كان اوقية ينجس من وقوع درهم من لعاب الكلب ، و ان كان خمسمائة رطل و وقع فيه رطل من لعاب الكلب او غيره من النجس لا ينجس الماء و كان طاهرا ، فاین هذا عما قال ابن حزم و نسبة اليهم و هذا ديدنه في الخلافات ، و المعلق هنا قال الكلام هذا ناقص سقط منه شيء و يظهر ان صوابه فان كان خمسمائة رطل و وقع فيه رطل من لعاب الكلب كان طاهرا الخ ، لانه يريد بهذا الرد على الشافعية الذين يذهبون الى ان الماء لا ينجس اذا كان قلتين و فسروها بخمسمائة رطل اه . فكأنه اصاح عبارته و دفع الابرار عنه لانه من زمرة ابن حزم يراعى حاله تدبر . ثم قال في ج ١ ص ١١٧ من رقم ١٢٨ . مسألة فان ولغ في الاناء الهر لم يهرق ما فيه لكن يؤكل او يشرب او يستعمل ثم يغسل الاناء بالماء مرة واحدة فقط و لا يلزم ازالة لعابه عما عدى الاناء و الثوب بالماء لكن بما ازاله و من الثوب بالماء فقط اه . قلت اتكلم هنا معه على ظاهريته من غير تعرض الى غيره ثم اعود اليه في بيان المذهب في ذلك الباب ان شاء الله تعالى . فأقول و بالله التوفيق

هل منع من ازالة لعابه عما سوى الاناء او هل قال ﷺ ان لعابه لا يزال الا بالماء فقط ؟ فان كان فوات به او دونه خبط انتقاد ، و قوله لم يهرق ما فيه الخ هل منع ﷺ عن الاهراق ؟ و لا يسمع دون قول رسول الله ﷺ و لا يعبأ بقول ابن حزم . ثم روى بسنده حديث ابى هريرة عن طريق ابى عاصم الضحاك بن مخلد عن قرة بن خالد عن محمد بن سيرين عن ابى هريرة عن النبي ﷺ قال : اذا ولغ الكلب فى الاناء فاغسله سبع مرات و الهرة مرة اه . قلت قال المعلق هذا الحديث رواه أيضا الترمذى و الدارقطنى و الحاكم و غيرهم و قد رجح بحفاظ الحديث ان قوله هرة مرة ، و الهرة مرة ، و توقف من كلام ابى هريرة و اوضحنا ذلك فيما علقناه على التحقيق فى المسألة رقم ١٦ اه . فعلى قول المعلق لا يصح استدلال ابن حزم بفعله مرة لانه ليس من كلام الرسول عليه السلام على مذهب ابن حزم كما هو ظاهر من دينه فى الكتاب و لا يسمع دون قوله ﷺ هذا الكلام معه على قول المعلق لانه من زمرة الذين ينكرون التقليد و يسمون انفسهم بأهل الحديث و يمشون على الظاهر فلا انهم مختلفون فيما بينهم أيضا كما هو ظاهر من رسالتى ، الاختلاف المبين ، و غيرها من رسائلى . و ظاهر رجحان ابن حزم الى قوله هرة مرة ، من كلامه ﷺ لا من كلام ابى هريرة و هو الارجح و قد روى الطحاوى فى شرح معانى الآثار فقال ثنا ابو بكرة قال حدثنا ابو عاصم عن قرة بن خالد قال ثنا محمد بن سيرين عن ابى هريرة عن النبي ﷺ قال : طهور الاناء اذا ولغ فيه الهرة ان يغسل مرة - او : مرتين ، قرة شك : و هذا حديث متصل الاسناد فيه خلاف ما فى الآثار الاول و قد فضل هذا الحديث لصحة اسناده فان كان هذا الامر يؤخذ من جهة الاسناد فان القول بهذا أولى من القول بما خالفه اه . و الحديث اخرجه الحاكم فى المستدرک عن ابى محمد المزنى عن محمد بن الحجاج بن خزيمة عن بكار

باسناده عن ابى هريرة عن النبي ﷺ قال طهور انا احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبع مرات الاولى بالتراب و الهرة مثل ذلك ؛ قال الحاكم هذا حديث صحيح الاسناد على شرط الشيخين فان ابا بكرة ثقة مأمون و من توهم ان ابا بكرة ينفرد به عن ابى عاصم ، و انما تفرد به ابو عاصم و هو حجة ، و وافق الحاكم على ذلك الذهبي فقال على شرطهما و لم ينفرد به ابو بكرة القاضى مع ثقته عن ابى عاصم ، ثم اسند الحاكم من طريق ابى بكر عبد الله بن محمد عن بكار و حماد بن الحسن بن عنبسة عن ابى عاصم باسناده عن ابى هريرة قال قال رسول الله ﷺ طهور الاناء اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبع مرات الاولى بالتراب و الهرة مرة او مرتين - قره يشك ، و اسند من طريق على بن مسلم عن ابى عاصم باسناده عن ابى هريرة قال قال رسول الله ﷺ في الهرة مرة او مرتين ، يعنى غسل الاناء اذا ولغ فيه الهرة ، و اخرج الدارقطني و البيهقي من طريق ابى بكر المذكور عن بكار و حماد عن ابى عاصم باسناده نحوه ما تقدم عن الحاكم ، ثم قال البيهقي : و ابو عاصم ثقة الا انه اخطأ في ادراج قول ابى هريرة في الهرة في الحديث المرفوع في الكلب ، و قال الدارقطني عن ابى بكر النيسابورى كذا رواه ابو عاصم مرفوعا و رواه غيره عن قره و لوغ الكلب مرفوعا و ولوغ الهرة موقوفاه . و استدلل البيهقي و الحاكم و غيرهما على دعوى الادراج بما روى البيهقي و الحاكم من طريق نصر بن على عن ابيه عن قره عن ابن سيرين عن ابى هريرة عن رسول الله ﷺ قال طهور انا احدكم اذا ولغ فيه الكلب ان يغسل سبع مرات اولاهن بالتراب ، ثم ذكر ابو هريرة : الهرة لا ادرى قال مرة ، او مرتين ، قال نصر بن على وجدته في كتاب ابى في موضع آخر عن قره عن ابن سيرين عن ابى هريرة في الكلب مسندا و في الهرة موقوفا . قلت ليس في الحديث ما يدل على صحة دعواهم بل ظاهر السياق يدل على كون هذه الجملة مرفوعة و لكنه لما كان بالشك ميّزه الراوى عن اول الحديث فانه

بدون الشك واما وجدان نصر الحديث في موضع آخر فليس يقدر في صحة رواية من رواه مرفوعا فان الحديث روى بكلا الوجهين ولهذا لم يصنع اليه الترمذى بل حكم على الحديث بالصحة فانه قال في باب سور الكلب حدثنا سوار بن عبد الله العبدي نا المعتمر بن سليمان قال سمعت ايوب عن محمد بن سيرين عن ابي هريرة عن النبي ﷺ قال يغسل الاناء اذا ولغ فيه الكلب سبع مرات اولاهن او اخراهن بالتراب و اذا ولغت فيه المرة غسل مرة ؛ قال ابو عيسى هذا حديث حسن صحيح ، قال وقد روى هذا الحديث من غير وجه عن ابي هريرة عن النبي ﷺ نحو هذا ولم يذكر فيه اذا ولغت فيه المرة غسل مرة اه . قال الشيخ في بذل المجهود فهذه الجملة الاخيرة التي في سور المرة رويت مرفوعا زيادة الثقة فتقبل وقد حكم عليه الترمذى رحمه الله بكونه حسنا صحيحا ولعله لم يلتفت للوقف مع رواية الرفع اه . قلت واما البيهقي فرجع دعواه بالروايات الموقوفة فنقلها عن جماعة ثم قال رواية الجماعة اولى ، ورده الملامة ابن التركمانى في الجواهر النقي بما تقدم من رواية الترمذى للرفع من طريق المعتمر بن ايوب وانه صحيحها ، ورواها البيهقي من طريق عبد الوارث عن ايوب ومن طريق ابي عاصم عن قرة ومن طريق ابن عون كلهم عن ابن سيرين وهؤلاء ايضا جماعة وقد زادوا الرفع وزيادة الثقة مقولة على ما عرف ، ولا نسلم ان ذلك مدرج فان الراوى تارة ينشط ويرفع الحديث وتارة يفتى به فيقف وهذا اولى من نخطئة الرافعين اه امانى الاحبار ، ورجال هذه الرواية كلهم ثقات عدول لا كلام فيهم ، اما بكار ابو بكرة راجع ترجمته في الجواهر المضيئة و مرآة الجنان لليافى وقد صحيح الحاكم في مستدركه روايته وقال ثقة مأمون ، قلت هو حنفى ثقة على دلال الراوى تلبذ ابي يوسف وزفر رحمهم الله تعالى ، و ابو عاصم البديلى من رجال الستة ثقة فقيه ثبت لا يستل عن مثله ، و قرة بن خالد من رجال الستة ايضا قال ابن سعد والنسائى واحمد وابن معين ثقة وثبت عند

ابن أبي حاتم و ذكره ابن حبان في الثقات و قال إنه متقن ، ثم ابن سيرين جبل الحديث ثقة عدل حافظ حجة ثبت متقن تابعي جليل فالسند اضوأ من ضوء الشمس في رابعة النهار و هو متصل السند لا كلام في اتصاله ، و قد صححه الطحاوي و الترمذي و الحاكم ، و حديث عائشة بجميع طرقها ضعيف ، و حديث أبي قتادة و ان صححه البخاري و غيره اعتمادا على اخراج مالك ضعفه ابن منده و غيره نظرا الى حال رواته و لعل الحق معهم و راجع ج ٢ ص ٧٨٢ من عمدة القاري و شرح التقريب ج ١ ص ١١٩ للمبرقي لهلك نجد فيه البيان الشافي لصدره رواية وقفها و الجوهر النقي و البحر الرائق و غيرها من الكتب . قال الحافظ الطحاوي فان قال قائل ان هشام بن حسان روى عن ابن سيرين عن ابي هريرة رواه موقوفاً عليه قال سور الهرة يهراق و يغسله الاثنا مرة او مرتين ، رواه الدارقطني و البيهقي أيضا من طريق وهب باسناده عن ابي هريرة و من طريق عبد الرزاق عن هشام عن ابن سيرين عن ابي هريرة قال اذا ولغ الهر في الاثنا فاهرقه و اغسله مرة ، فالوقفه على ابي هريرة قال الطحاوي ليس في هذا الحديث ما يجب به فساد حديث قرة لان محمد بن سيرين قد كان يفعل هذا في حديث ابي هريرة بوقفها عليه فاذا سئل عنها هل هي عن النبي ﷺ رفعها ، و الدليل على ذلك ما حدثنا ابراهيم بن ابي داود قال ثنا ابراهيم بن عبد الله الهروي قال ثنا اسماعيل بن ابراهيم عن يحيى بن عتيق عن محمد بن سيرين انه كان اذا حدث عن ابي هريرة فقبل له عن النبي ﷺ فقال كل حديث ابي هريرة عن النبي ﷺ و انما كان يفعل ذلك لان ابا هريرة لم يكن يحدثهم الا عن النبي ﷺ فاعناه ما اهلهم من ذلك في حديث ابن ابي داود ان يرفع كل حديث يرويه لهم محمد عنه فثبت بذلك اتصال حديث ابي هريرة هذا مع ثبت قرة و ضبطه و اتقانه ثم قد روى ذلك أيضا عن ابي هريرة موقوفا من غير هذا الطريق ولكنه غير مرفوع حدثنا ربيع الجيزي ذل

ثنا سعيد بن كثير بن عفير قال اخبرنا يحيى بن ايوب عن ابن جريج عن عمرو بن دينار عن ابي صالح السمان عن ابي هريرة قال يغسل الاناء من الهر كما يغسل من الكلب، حدثنا ابن ابي داود قال ثنا ابن ابي مريم قال انا يحيى بن ايوب عن خير بن فهم عن ابي الزبير عن ابي صالح عن ابي هريرة مثله اهـ . فثبت بهذا التفصيل ان كلا الحديثين مرفوعا وموقوفا ثابت عن ابي هريرة رضى الله عنه وبطل قول من قال بادراج الجملة المذكورة تدبر . قال الحافظ الميى في عمدة القارى فان قلت هذا يقتضى ان يكون سور الهر كسور الكلب لانهما تساويا في هذا الحكم قلت لا نسلم ذلك فان التشبيه لا عموم له ولئن سلمنا ولكن تنجيسه قد سقط بعلة الطواف ولا يلزم من سقوط النجاسة سقوط الكراهة اهـ ، وقد روى الطحاوى الاثر المذكور بسنده في مشكل الآثار وقال بعمده فقال قائل ففى حديث ابي هريرة الذى قد روايته ان الاناء يغسل من ولوغ الهر فيه كما يغسل من ولوغ الكلب فيه أفيجب بذلك ان يغسل منهما سواء لا يفضل فيما يغسل من احدهما على ما يغسل عليه من الآخر منهما فكان جوابنا له فى ذلك بتوفيق الله وعونه انه قد يجوز ان يكون اراد ان الاناء مغسول من كل واحد منهما غسلا مختلف العدد بما يغسل منه من الآخر وجمع بينهما انه مغسول منهما وهو عربى ولغة العرب مثل هذا فيها موجود قال الله عز وجل : وما من دابة فى الارض ولا طائر يطير بجناحيه الا امم امثالكم ، فاخبر انهم امثالنا ولم يرد بذلك انهم امثالنا فى الخلقة التى نقابن نحن وهى فيها الا انهم مثلنا فى اننا متعبدون بما ابتلانا الله فيها تعبدنا به مما لم يتعبدوا به ومثل ذلك قوله تعالى : ومن الارض مثلهن ، يعنى مثل السماوات وليس يعنى بذلك فيما خلقهن عليه ولكنه على ان هن من العدد مثل ما للسماوات من العدد فقل ذلك قول ابي هريرة يغسل الاناء من الهر كما يغسل من الكلب ، ليس على انه مغسول من الهر سبعا كما يكون مغسولا من الكلب سبعا

ولكنه

ولكنه مغسول منه كما هو مغسول من الكلب وان اختلفا في العدد اهـ . قلت فان لم يرد هذا معنى الحديث فالحديث يكون مخالفا لقول ابن حزم انه يغسل مرة تدبر . قال الحافظ الطحاوى بعد رواية حديث ابى قتادة وخالقهم في ذلك آخرون فكرهوه وكان من الحجة لهم على اهل المقالة الاولى ان حديث مالك عن اسحاق بن عبد الله لا حجة لكم فيه من قول رسول الله ﷺ على انها ليست بنجس انها من الطوافين عليكم او الطوافات لان ذلك قد يجوز ان يكون اريد به كونها في البيوت ولباسها الثياب فاما ولو غشاها في الاناء فليس في ذلك دليل ان ذلك يوجب النجاسة ام لا وانما الذى في الحديث من ذلك فعل ابى قتادة فلا ينبغي ان يحتج من قول رسول الله ﷺ بما قد يحتمل المعنى الذى يحتج به فيه و يحتمل خلافه . وقد رأينا الكلاب كونها في المنازل غير مكروه وسوره مكروه فقد يجوز أيضا ان يكون ما روى عن رسول الله ﷺ مما في حديث ابى قتادة اريد به كونها في المنازل للصيد والحراسة والزرع واليس في ذلك دليل على حكم سورها هل هو مكروه ام لا ولكن الآثار الاخرى عن عائشة عن رسول الله ﷺ فيها اباحة سورها فتريد ان تظروا هل روى عن رسول الله ﷺ ما يخالفها فنظرنا في ذلك فاذا ابو بكر قد حدثنا - الخ ، بسنده حديث ابى هريرة مرفوعا في سور الهرة ان يغسل مرة او مرتين ، وقد تقدم نقله من قبل والكلام رفعا ووقفا ، وقد خالف ابى قتادة ابو هريرة وعبد الله بن عمر رضى الله عنهم فذهبوا الى نجاسته واجابوا عن حديث عائشة باجوبة بان اصغاء الاناء لشرب الهرة منه ﷺ كان لبيان الجواز فلا ينافى ما ذكره ان سوره مكروه يعنى الاولى والافضل ان لا يتوضأ منه الا اذا عدم غيره وهذا جواب على القارى في شرح مسند الامام وقال المحقق على الاطلاق ابن الهمام في فتح القدير ويحمل اصغاءه ﷺ الاناء على زوال ذلك اتوهم (اى توهم النجاسة) فانها لا تتحاشى النجاسة بان كانت بمراى منه في زمان يمكن فيه

غسلها فيها بلغاها اه، ومع ذلك لقد عرفت ان طرق حديث عائشة كلها ضعيفة - هذا .
ثم روى ابن حزم بسنده حديث ابى قتادة الى مالك بن انس من طريق حميدة بنت
عبيد بن رافع عن كبشة بنت كعب بن مالك وكانت تحت ريد ابى قتادة انها صبت
لابى قتادة ماء يتوجأ به فجاءت مرة تشرب فاصغر لما الات الى آخر الحديث، قلت
وانت تعلم هذا فعل ابى قتادة والحديث رواه ابو داود و الترمذى و النسائى و ابن
ماجه و الداريمى و احمد و الدارقطنى و الحاكم و ابن خزيمة و ابن حبان و صححه البيهقى
و العقيلى و الدارقطنى و البيهقى و الحاكم و وافقه الذهبي في مختصره و قال الترمذى
حديث حسن صحيح و رواه الشافعى أيضا في الام و هذا صحيح انها ليست بنجس
لكن لا يدل على ان سورها أيضا ليس بمكروه و غسل الاناء مرة او مرتين يدل
على عدم طهارة سورها و يؤيده كونها سبعا و ياتى بيان آثار الصحابة و التابعين في حكم
سورها كلها يخالف قول ابن حزم، ولم يقل عليه السلام ان سورها نجس او غير نجس هو
خارج عن مبنى الحديث فانهم .

ثم قال قال على فوجب غسل الاناء و لم يجب اهراق ما فيه لانه لم ينجس اه .
قلت اذا لم ينجس فلاى سبب و يجب غسل الاناء و لما كان طاهرا فالغسل اسراف فى
الماء و هو لا يجوز، بل كان نجسا لذا امر بغسله، ثم قوله « فوجب » من اين ثبت الوجوب
هل قال عليه السلام غسل الاناء من ولوغ الهر واجد . ٤ . ٧١ . ٧٢ . ٧٣ . ٧٤ . ٧٥ . ٧٦ . ٧٧ . ٧٨ . ٧٩ . ٨٠ . ٨١ . ٨٢ . ٨٣ . ٨٤ . ٨٥ . ٨٦ . ٨٧ . ٨٨ . ٨٩ . ٩٠ . ٩١ . ٩٢ . ٩٣ . ٩٤ . ٩٥ . ٩٦ . ٩٧ . ٩٨ . ٩٩ . ١٠٠ .
على الوجوب كيف و قد قال عز و جل « و اذا حللتم فاصطادوا - الآية » هل الاصطيد
واجب ام لا ؟ و مثل هذا كثير فى الكتاب و السنة، و عائشة لم تغسلها و اكلت من سينت
اكلت الهرة الهريسة كما فى الروايات و قد توضحنا بفضلها عليه السلام و لم يرد فى رواية انه قبل الوضوء
غسل الاناء ثم توضأ بفضلها تدبر . ثم قال و وجب غسل لعابه من الثوب لاق الهر ذو ناب
من السباع فهو حرام و بعض الحرم حرام اه . قلت لم يرد فى حديث يجب غسل لعابه

من الثوب، ان كان فهاث بهدا ولا يسمع دون قول رسول الله ﷺ فان قلت امر بغسل
الاناء من اولوئهم فغسلنا نجسنا نجسنا على غسل الاناء قلت هذا قياس و القياس كله
باطل عندك، ثم كم مرة يغسل الثوب من لعابها مرة او مرتين او سبع مرات؟ ثم عندك
كل حرام لا يكون نجسا فاهرة ذونايب حرام لكنه ليس بنجس المين بل انه من
الطوافين عليكم او الطوافات مثل الخدم و مثل متاع البيت و سواكن البيوت و انت
قلت بنجاسته الازلام و الصلب و الانصاب كل تقدم و يباق أيضا من محلها و كل حرام
لا يكون نجسا - هذا - ثم قال و قال الله تعالى و ثيابك يطهر، اه، قلت انظر ايها الفهم
كيف استدل بهذه الآية على غسل لعاب الهرة من الثوب، على ابن حزم الاول اثبات
نجاسة لعاب الهرة من الكتاب و السنة ثم حكمه ﷺ بغسلها من الثياب ثم الاستدلال
بالآية المذكورة او كاه في محل النزاع و التأمل - تدبر - ثم قال و قال ابو حنيفة يهرق
ما ولغ فيه الهز و لا يجزى الوضوء به و يغسل الاناء مرة اه، قلت انظر انه افتراء
محض و كذب بحت على ابي حنيفة و ليس هذا مذهبه و لذا قال المعلق هنا هذا بالنقل
خطأ قال في الهداية و سور الهرة طاهر مكروه و عن ابي يوسف انه غير مكروه اه،
و في كتاب الآثار قال ابو حنيفة غيره احب الى منه و إن توضأ منه اجزاء و ان شربه
فلا بأس به قال محمد و يقول ابي حنيفة ناخذ اه، و في موطأ الامام محمد قال لا بأس
بان يتوضأ بفضل سور الهرة و غيره احب اليها منه و هو قول ابي حنيفة رحمه الله له،
فهذا نص منه على ان مذهب الامام انه طاهر مكروه و الوضوء و الشرب منه لا بأس
به فقول ابن حزم باطل قطعاً لا يعاب به فتنبه، و مع الامام محمد زفر و الحسن بن
زياد و هكذا في مشكل الآثار للامام الطحاوي و به قال طائفة و ابن سيرين و ابن
ابي ليلى الانصاري و هو مذهب ابي هريرة و ابن عمر و ابن المسيب و الحسن البصري
و قال ابو يوسف طاهر غير منكروه و به قال الأئمة الثلاثة مالك و الشافعي و احمد

واسحاق و ابو ثور و الاوزاعى و الثورى و ابو عبيد و علقمة و عكرمة و محمد فى رواية و المشهور عنه انه مع الامام فى هذه المسألة ، قال فى التعليق الممجد قال ابو نصر المروزى خالفه اصحابه و قالوا لا باس به قال ابن عبد البر ليس كذلك انما خالفه من اصحابه ابو يوسف و اما محمد و زفر و الحسن بن زياد و غيرهم فانهم يقولون بقول ابى حنيفة ، و فى التعليق أيضا عن الزاهدى انه قال فى المجتبى الاصح ان كراهة سورة عندهما كراهة تنزيه و قال ابو يوسف لا يكره و عن محمد مثله اه ، فان قلت قال الحافظ الطحاوى بعد رواية الاحاديث الدالة على الطهارة قال ابو جعفر فذهب قوم الى هذه الآثار فلم يروا لسور الهرة باسا و ممن ذهب الى ذلك ابو يوسف و محمد اه ، و ضم الطحاوى محمدا معه ، قلت لعله بلغه اولا رواية محمد فذكره فى شرح الآثار و لما تحقق عنده مذهب محمد رجع عنه و قال : محمد مع الامام ابى حنيفة ، كما فى مشكل الآثار و هو آخر مصنفاته فذكره مع الامام ابى حنيفة ، و الدليل على الارقاة ما وقع فى بعض طرق الحديث عند ابن عدى ثم توضحاً بفضلها و رش ما بقى ، قال القارى فى المرقاة اى على الارض لئلا يستعمله احد لكرهه فيه اه . ثم قال ابن حزم و هذا خلاف كلام رسول الله ﷺ من رواية ابى قتادة اه ، قلت هذا بناء فاسد على فاسد و ليس فى حديث ابى قتادة مع كونه ضعيفا عند ابن منده و غيره انه لا يغسل الاناء منه و هو فى رواية ابى هريرة يغسل الاناء من الهر كما يغسل من الكلب و قد سبق ذكر ابن حزم بعد ذلك ، ثم ذكر قول الامام مالك رحمه الله و لا تعرض له . ثم قال و ممن امر بغسل الاناء من ولوغ الهر ابو هريرة - اه ، قلت فما اعتراض ذلك على ابى حنيفة مع ان حديثه مخالف لزعم ابن حزم لان ابا هريرة قاتل بنجاسة سور الهرة و لذا قال يغسل من سور الهر كما يغسل من الكلب ، و قد بين معناه الطحاوى و العيني كما سبق له كنه مخالف لقول ابن حزم و قد بطل الزامه . ثم قال و سعيد و الحسن البصرى و طاوس و عطاء - اه ، قلت

قلت قال الحافظ الطحاوى حدثنا إبراهيم بن مرزوق قال حدثنا وهب بن جرير قال ثنا هشام بن ابى عبد الله عن قتادة عن سعيد قال اذا ولغ السنور فى الاناء فاغسله مرتين او ثلاثا اهـ، وخرجه ابن ابى شيبة فى مصنفه عن هشام عن قتادة عن سعيد ان المسيب يغسل مرتين او ثلاثا يعنى اذا ولغ السنور فى الاناء اهـ، وخرجه الدارقطى عن ابى بكر عن غدير عن هشام عن قتادة عن سعيد بن المسيب قال يغسله مرتين او ثلاثا اهـ، و الظاهر أن هـ أو، للتخير لا للشك من الراوى و على كل حال فهو مخالف لقول ابن حزم يغسل مرة، و قال الطحاوى حدثنا محمد بن خزيمة قال ثنا حجاج قال ثنا حماد عن قتادة عن الحسن و ابن المسيب فى السنور بلغ فى الاناء قال احدهما يغسل مرة و قال آخر يغسل مرتين، حدثنا سليمان بن شعيب بن سليمان الكيسانى قال ثنا الخليل بن ناصح قال ثنا همام عن قتادة قال كان سعيد بن المسيب و الحسن يقولان اغسل الاناء ثلاثا يعنى من سور الهر - اهـ، و هو اسناد صحيح و مخالف لقول ابن حزم فانه يقول يغسل مرة و الظاهر انها قائلان بنجاسة سور الهرة. حدثنا ابو بكرة قال ثنا ابو داود قال ثنا ابو حرة عن الحسن عن هر و اغ فى اناء او شرب منه قال يصب و يغسل الاناء مرة اهـ، انظر الحسن أيضا يقول باهراق ما فى الاناء و غسله مرة و لا فرق بين قول ابى حنيفة و قول الحسن و عند ابن حزم ابى حنيفة وورد الطائفة و الحسن و سعيد و ابو هريرة بريئون منه ا قال الطحاوى حدثنا يزيد بن سنان قال ثنا ابو بكر الحنفي قال ثنا عبد الله بن نافع مولى ابن عمر عن ابيه عن ابن عمر انه كان لا يتوضأ بفضل الكلب و الهر و ما سوى ذلك فليس به بأس، حدثنا ابن ابى داود قال ثنا الربيع بن عيسى الاثناني قال ثنا شعبة عن واقد بن محمد عن نافع عن ابن عمر انه قال لا توضؤا من سور الحمار و لا الكلب و لا السنور اهـ، انظر عمل ابن عمر و فتواه كلاهما دال على ان سور الهر نجس عنده و ابن حزم ذكر ابن عمر و اما هريرة فى

المبيحين او روى مثله عن يحيى بن سعيد الانصارى البخارى قال الطحاوى حدثنا روح ابن الفرغ الفطاف قال ثنا سعيد بن كثير بن تميم قال حدثني يحيى بن ايوب انه سأل يحيى بن سعيد عما لا يتوضأ بفضل من الدواب فقال الخنزير و الكلب و الهر - اه ، فأبو هريرة و ابن عمر و ابن المسيب و الحسن و يحيى بن سعيد كلهم قائلون بنجاسة سور الهر ، و اخرج الدارقطى من طريق وكيع عن الحسن بن على قال سمعت عطاء يقول في الهر بلغ في الاناء قال يغسله سبع مرات ، و هكذا اخرج ابن ابى شعبة عن وكيع باسناده باللفظ المذكور ، و اخرج من طريق عبد الرزاق عن ابن جريج قال قلت لعطاء الهرة ؟ قال هي بمنزلة الكلب او شر منه ، و اخرج من طريق عبد الرزاق عن معمر و ابن جريج عن ابن طاوس عن ابيه انه كان يجعل الهر مثل الكلب يغسل سبعا ، و اخرج من طريق على بن معبد و عبد الله بن جعفر و الملا ثلاثتهم عن عبيد الله بن عمرو عن عبد الكريم عن مجاهد انه قال في الاناء بلغ فيه السنور قال اغسله سبع مرات ، و روى ابن ابى شعبة عن ابن علية عن ليث عن عطاء عن ابى هريرة انه قال في السنور اذا دلف في الاناء قال يغسل سبع مرات ، و عن عبد الوهاب الثقفى عن ايوب عن محمد في الاناء بلغ فيه الهر قال يغسل مرة ، و عن غندر عن هشام عن قتادة قال يغسل مرتين او ثلاثا اه ، فهذا ابو هريرة و عطاء و طاوس و مجاهد و قتادة و يحيى بن سعيد و الحسن و ابن المسيب و ابن عمر و غيرهم كلهم قائلون بنجاسة سور الهرة و قولوا بغسل الاناء سبع مرات او ثلاث مرات مثل الكلب مخالفون لان حزم هو الذى يقول الحنفية ، و الاحناف راعوا جميع الاحاديث و الآثار الواردة في اب ذالو ن سورة طاهر مكروه و ان ابا يوسف و في رواية محمد قالوا ان سورة طاهر غير مكروه عملا باحاديث الاباحه ، فباى وجه يعترض ابن حزم على ابى حنيفة و يقول هذا خلاف كلام رسول الله ﷺ من حديث ابى قتادة الذى ضعفه ابن مندة و غيره و كيف

يقول

(٤٤)

١٧٦

يقول فصيح قول ابى هريرة كقولنا افهذا عجيب منه و ابو هريرة رضى الله عنه يقول يغسل الاناء سبع مرات او ثلاث مرات وصب ما فيه و ابن حزم لا يقول به بل يقول يجب ان يغسل مرة واحدة ولم يجب اهراق ما فيه لانه لم ينحس - اذ . فهل فى دار من رجل رشيد يرشد ابن حزم الى الصراط المستقيم . ثم ذكر فى من اباح ان يستعمل ما ولغ فيه الهر ابا قتادة و ابا هريرة و ام سلمة و ابن عباس و عليا و ابن عمر رضى الله عنهم و انت عرفت حال ابن عمر و ابى هريرة و لم يذكر اسانيد من لقي من المذكورين حتى ينظر فيها أصحیحة ام لا ، و الكلام فى ان الكراهة نحریما او تربها فراجع لذلك البحر الرائق و الهداية و فتح القدير و الدر المختار و رد المحتار و البدائع و غیر ذلك - هذا و تبصر ، و بالله التوفيق .

و بعده بانی بحث جلد الميتة و دباغها و كل اهاب اذا ولغ فقد طهر . قال ابن حزم فى ج ١ ص ١١٨ من رقم ١٢٩ فى حكم تطهير جلد الميتة : مسألة و تطهير جلد الميتة اى ميتة كانت و لو انها جلد خنزير او كلب او سبع او غیر ذلك فانه بالدباغ باى شىء دبغ طاهر فاذا دبغ حل بيمه و الصلاة عليه و كان كجاء ما ذكرى بما يحل اكله الا ان جلد الميتة المذكور لا يحل اكله بحال حاشا - لى الانسان فانه لا يحل ان يدبغ و لا ان يسلخ و لا بد من دفنه و ان كان كافرا . و صوف الميتة و شعرها و ريشها و وبرها حرام قبل الدباغ حلال بعده و عظمها و قرننها مباح كله لا يحل اكله ، و لا يحل بيع الميتة و لا الانتفاع بعصبها و لا شحمها - اذ . قلت انه جمع فيها المسائل المختلفة و معه فى تلك المسائل مؤاخذات و انظار و اجاث و بيان اختلاف الأئمة فى ذلك ، فاما قوله : و لو انها جلد خنزير او كلب - الخ ، فجلد الخنزير لا يطهر بالدباغ لان نجاسته ليست لما فيه من الدم و الرطوبة بل هو نجس العین

حيا وميتا فكان وجود الدباغ في حقه والعدم بمنزلة واحدة وقد قال ابن حزم في ج ١ ص ١٢٤ واما شعر الخنزير وعظمه فحرام كله لا يحل ان يتملك ولا ان ينتفع بشيء منه لان الله تعالى قال : واول لحم خنزير فانه رجس ، والضمير راجع الى اقرب مذكور فالخنزير كله رجس والرجس واجب اجتنابه اهـ ، فلما كان الضمير يرجع الى خنزير لانه اقرب مذكور فهو بجميع اجزائه نجس العين والجلد بهضم منه و كانه نجس فالبعض منه نجس حرام دبغ او لم يدبغ كما ان شعر الجلد بعد الدباغ أيضا نجس عنده أيضا وهذه الآية خص عموم قوله ^{عليه السلام} ايما اهاب اذا دبغ فقد طهر ؛ بجلد الخنزير خارج من هذا العموم ، وفي التلخيص ص ١٧ والترجيح بالمعارضة بان الاحاديث الدالة على الدباغ اصح والقول بوجبه بان الاهداب اسم الجلد قبل الدباغ واما بعد الدباغ فيسمى شنا وقرية حملة على ذلك ابن عبد البر والبيهقي وهو منقول عن النضر بن شميل والجوهري قد جزم به وقال ابن شاهين لما احتمل الامرين وجاء قوله : ايما اهاب دبغ فقد طهر ، فحملنا على الاول جمعا بين الحديثين والجمع بينهما بالتخصيص بان المنهى عنه جلد الكلب والخنزير فانها لا يدبغان وقيل يحول على باطن الجلد في النهى وعلى ظاهره في الاباحة والله اعلم اهـ . فعلم ان هذا ان الآية المذكورة مخصصة لعموم الحديث والكتاب مقدم على السنة كما حقق في محله وسيأتي البحث في احاديثه ، وقال في ص ٨٥ من البدائع ولا حجة لهم في الحديث لان الاهداب في اللغة اسم للجلد لم يدبغ كذا قاله الاصمعي والله اعلم ، ثم نقول الكرخی الا جلد الانسان والخنزير جواب ظاهر قول اصحابنا وروى عن ابى يوسف ان الجلود كلها تطهر بالدباغ لعموم الحديث والتصحيح ان جلد الخنزير لا يطهر بالدباغ لان نجاسته ليست لما فيه من الدم والرطوبة بل هو نجس العين فكان وجود الدباغ في حقه والعدم بمنزلة واحدة وقيل ان جلده لا يحتمل الدباغ (في نفسه) لان له جلودا مترادفة

بعضها

بعضها فوق بعض كما للآدمى اهـ، والحافظ الطحاوى قد فصل في شرح معانى الآثار على دابه ج ١ ص ٢٧١ - ٢٧٣ وروى الاحاديث الواردة في الباب فراجعه . ومن ههنا بطل قول ابن حزم المذكور فتنه ، قلت لم يرد في الحديث اى ميتة كانت بل وردت الاحاديث في حكم شاة ميمونة او مولاة ميمونة او في من يجرونها ولم يرد في غيرها فلا يفضى الحكم على اصول ابن حزم الى غيرها فلا يحكم بطهارة جلد الخنزير بهذا الروايات مع وجود آية د او لحم خنزير ، فانه نجس بجميع اجزائه حيا وميتا لا يعمل الدباغ في جلده لكونه مترادفا بعضه فوق بعض ، ثم قوله : ووصف الميتة وشعرها وریشها ووبرها حرام قبل الدباغ حلال بعده - الخ ، قلت لم يرد في الاحاديث حرمة هذه الاشياء قبل الدباغ حتى يحكم بحرمتها بل هذه الاشياء مما لا تحمل الحياة فيه فهو طاهر ، ففي الدر المختار وشعر الميتة غير الخنزير على المذهب وعظمها وعصبها على المشهور (اى عن طهارة العصب كما جزم به في الوقاية والدرر وغيرها بل ذكر في البدائع وتبعه في الفتح انه لا خلاف فيه لكن تعقبه في البحر بانه في غاية البيان ذكر فيه روايتين احدهما انه طاهر لانه عظم والاخرى انه نجس لان فيه حياة والحس يقع به وصحح في السراج الثانية - شامى) وحافرها وقرنها الخالية عن الدسومة وكذا كل ما لا تحله الحياة طاهر اهـ ، قوله : وكذا كل ما لا تحله الحياة ؛ وهو ما لا يتألم الحيوان بقطعه كالریش والمقار والظلاف اهـ ، فلم من هذا ان في العصب عندنا روايتين فاعتراض ابن حزم باخذ احدهما على ابي حنيفة في غير محله كما في ج ١ ص ١٢٣ : قال على اما اباحة ابي حنيفة العظم والعقب من الميتة خطأ لانه خلاف الاثر الذى اوردنا الا تنفع من الميتة باهاب ولا عصب وجاء الخبر باباحة الاهاب اذا دبغ فبقى العصب على التحريم والعقب عصب بلا شك اهـ . قلت هذا تمويه وخداع منه فان حديث العصب لم يصلح حجة على التحريم فقيه علل لا تقوم بها حجة وقد سبق شىء منه من تلخيص الخبر

قال الحافظ ابن حجر فيه ج ١ ص ١٧ : حديث : لا تنفَعُوا من الميتة بأهاب ولا عصب ،
 الشافعى فى حرمة الميتة والبخارى فى تاريخه و الاربعة و الدارقطنى و البيهقى و ابن
 حبان عن عبد الله بن عكيم قال اتانا كتاب رسول الله ﷺ قبل موته الا تنفَعُوا
 من الميتة بأهاب ولا عصب ، و فى رواية للشافعى و احمد و ابى داود قبل موته بشهر ،
 و فى رواية لاحد بشهر او شهرين ، قال الترمذى حسن و كان احمد يذهب اليه و يقول
 هذا آخر الامر ثم تركه لما اضطربوا فى اسناده حيث روى بعضهم فقال عن ابن عكيم
 عن اشباح من جهينة . قال الخلال لما رأى ابو عبد الله تزلزل الرواة فيه توقف فيه
 و قال ابن حبان بعد ان اخرجها هذه اللفظة اوهمت عالما من الناس ان هذا الخبر
 ليس بمتمم و ليس كذلك بل عبد الله بن عكيم شهد كتاب رسول الله ﷺ حيث
 فرئى عليهم فى جهينة و سمع مشايخ جهينة يقولون ذلك ، و قال البيهقى و الخطابى هذا
 الخبر مرسل ، و قال ابن ابى حاتم فى العلل عن ابيه ليست لعبد الله بن عكيم صحبة
 و اما روايته كتابة ، و اخرج الماوردى فزعم انه نقل عن على بن المدبى ان رسول الله
 ﷺ مات و لعبد الله بن عكيم سنة ، و قال صاحب الامام تضعيف من ضعفه ليس
 من قبل الرجال فانهم كلهم ثقات و انما يذنب ان يحمل الضعف على الاضطراب
 كما نقل عن احمد و من الاضطراب فيه ما رواه ابن عدى و الطبرانى من حديث
 شبيب بن ... عن الحكم عن عبد الرحمن بن ابى لبيلى عنه و لفظه : جاءنا كتاب
 رسول الله ﷺ و نحن نارض جهينة و انى كنت رخصت لكم فى اهاب الميتة و عصبها
 فلا تنفَعُوا . و اصاب ، اسناده ثقات و تابعه فضالة بن المفضل عند الطبرانى فى
 الاوسط ، و رواه ابو داود من حديث خالد بن الحكم عن عبد الرحمن انه انطلق هو
 و اناس معه الى عبد الله بن عكيم فدخلوا و قدمت على الباب فخرجوا الى و اخبرنى
 ان عبد الله بن عكيم اخبرهم بهذا يدل على ان عبد الرحمن ما سمعه من ابن عكيم لكن

ان وجد التصريح بسماع عبد الرحمن منه حمل على انه سمعه منه بعد ذلك ، و في الباب عن ابن عمر رواه ابن شاذين في الناسخ و المنسوخ و فيه تدى بن الفضل و هو ضعيف و عن جابر رواه ابن وهب في مسنده من زمعة بن صالح عن ابى الزبير عن جابر و زمعة ضعيف و رواه ابو بكر الشافعى في تخواتمه من طريق آخر قال الشيخ الموفق اسناده حسن و قد تكلم الحازمى في الناسخ و المنسوخ على هذا الحديث فشنى ، و محصل ما اجاب به الشافعية و غيرهم عنه التعليل بالارسال و هو ان عبد الله بن عكيم لم يسمعه من النبى ﷺ و الانقطاع بأن عبد الرحمن بن ابى ليلى لم يسمعه من عبد الله عكيم ، و الاضطراب في سنده فانه تارة قال عن كتاب رسول الله ﷺ و تارة عن شيخه من جهينة و تارة عن قرا الكتاب ، و الاضطراب في متنه فرواه الاكثر من غير تقييد و منهم من رواه بقيد شهر او شهرين او اربعين يوما او ثلاثة ايام ، الترجيح بالمعارضة بأن الاحاديث الدالة على الدباغ اصح ، و القول بموجبه بأن الاهداب اسم الجلد قبل الدباغ و اما بعد الدباغ فيسمى شنا و قرية حمله على ذلك ابن عبد البر و البيهقى و هو منقول عن النضر بن شميل و الجوهري قد حزم به ، و مثله نقل الشوكانى في باب ما جاء في نسخ التطهير بالدباغ ج ١ ص ٦٤ من نيل الاوطار و قال في آخره و محصل الاجوبة على هذا الحديث الارسال لعدم سماع عبد الله بن عكيم من النبى ﷺ ثم الانقطاع لعدم سماع عبد الرحمن بن ابى ليلى من عبد الله بن عكيم ثم الاضطراب في سنده فانه تارة قال عن كتاب النبى ﷺ و تارة عن شيخه من جهينة و تارة عن قرا الكتاب ثم الاضطراب في متنه فرواه الاكثر من غير تقييد و منهم من رواه بتقييد شهر او شهرين او اربعين يوما او ثلاثة ايام ثم الترجيح بالمعارضة بأن احاديث الدباغ اصح ثم القول بموجبه بان الاهداب اسم الجلد قبل الدباغ لا بعده حمله على ذلك ابن عبد البر و البيهقى و غيرهما ثم الجمع بين هذا الحديث و الاحاديث السابقة بان هذا

عام و تلك خاصة وقد سبق الكلام على ذلك فى باب ما جاء فى تطهير الدباغ
 مستكلاً اهـ ، فبطل قول ابن حزم هذا خبر صحيح و لا يخالف ما قبله بل هو حق اهـ .
 قال المعلق فى ذيله ج ١ ص ١٢١ كلا بل هو حديث مضطرب او مرسل لان عبد الله
 بن عكيم ليس صحابياً ولم يسمعه ابن ابى ليلى منه و قد اوفينا الكلام عليه فى
 حواشينا على التحقيق فى المسألة ١٧ اهـ ، انظر ان ابن حزم كيف يصحح الحديث
 الضعيف المضطرب فى اسناده و متنه متبعاً لهواه ثم يتعرض على الآئمة الاعلام . قال
 الشوكانى فى ج ١ ص ٦١ من النبل اذ لا نزاع فى نجاسة اهاب الميتة قبل دباغه فالحق
 ان الدباغ مطهر و لم يعارض احاديثه معارض من غير فرق بين ما يؤكل لحمه و ما لا
 يؤكل و هو مذهب الجمهور ، قال الحازمى و من قال بذلك ابن مسعود و سعيد بن المسيب
 و عطاء بن ابى رباح و الحسن بن ابى الحسن و الشعبي و سالم بن عبد الله و ابراهيم
 النخعى و قتادة و الضحاك و سعيد بن جبير و يحيى بن سعيد الانصارى و مالك و الليث
 و الاوزاعى و الثورى و ابو حنيفة و اصحابه و ابن المبارك و الشافعى و اصحابه و يعقوب
 الحنظلى و هذا هو مذهب الظاهرية كما سياتى ، المذهب الرابع يظهر جلود جميع الميتات
 الا الخنزير ، قال النووى هو مذهب ابى حنيفة و احتج بما تقدم فى المذهب الاول اهـ .
 والعلة فى عدم تطهيره بالدباغ عنده قد تقدمت و هو الاستدلال بقوله تعالى
 و فانه رجس ، و الضمير عائد الى المضاف اليه و هو الخنزير و هو مذهب على بن ابى
 طالب و ابن مسعود رضى الله عنهما ، و ما قال الشوكانى و ابن حزم و الظاهرية مردود
 بشواهد و دلائل و قرآن بينت فى مواضعها و راجع باب جلد الميتة من المختصر
 المختصر ج ١ ص ١٧٠ - ١٧١ فظهر من هذا التفصيل ان الابهام و الغيب اذا دبر به
 و ينتفع به و كذا العظم و الريش و الوبر و الشعر و الظانف و القرن و كل ما لا يحل
 الحياة و قد سبق معنى الحياة بان الحيوان يتألم بقطعه . ثم قوله بعد ذلك و عظامها و قرناتها

مباح كله ولا يحل اكله اه قلت من ياكل القرن والعظم حتى يحكم عليه بعدم حل اكله ١٢٢ فان القرن والعظم لا تحل فيها الحياة لانه لا يتألم الحيوان بقطع القرن والريش والشعر ونحوها وما يتألم الحيوان بقطع العظم فهو بسبب اتصال اللحم به في الحقيقة يتألم اللحم لا العظم لانه لا يكون فيه الدم وهذا يعرف بالتجربة و بأقوال حذاق الحكماء والاطباء والدكاترة .

ثم قال في ج ١ ص ١٢٣ : وكذلك تفرقة (اى ابى حنيفة) بين جلود السباع والميتات و جلد الخنزير خطأ لان كل ذلك ميتة محرم فلا تعلم هذه التفاريق ولا هذا القول عن احد قبله اه . قلت قد تقدم من النبل ان هذا مذهب على و ابن مسعود رضى الله عنهما فكيف يقول لا يعرف هذا القول عن احد قبله ا و الخنزير بجميع اجزائه نجس العين و لا يؤثر الدباغ في جلده لكونه جلودا مترادفة و الآية خصت عموم الحديث ولذا فرق ابو حنيفة بين جلود السباع لانها ليست بنجس العين و بين جلد الخنزير و التسوية بينها مبذرة على سوء فهمك معانى النصوص ، و لا يقولك حجة على غيرك ، و ما نسب الشوكاني في النبل الى ابى يوسف رضى الله عنه من طهارة جلد الخنزير بالدباغ خطأ فاحش ليس هذا مذهبه فان عنده الخنزير نجس العين كما في كتب الفقه ، و ما تفوه به في مذهب مالك و الشافعى رحمهما الله تعالى يجيب عنه اصحابها و لا انعرض له وبالله التوفيق .

ثم روى بأسانيد من طرق حديث ابن عباس في حق ثمة مسرنة ار لمولة ميمونة و قد ذكر الشوكاني طرق الحديث في النبل نقلا عن الناجي : الفتح فراجع من ج ١ ص ٥٩ الى ص ٦٤ و تذكر ترجمة الدبرى عن عبد الرزاق التى مصت في الجزء الاول من د السيف المجلى ، و انت تعلم انه ليس الاختلاف عند الجمهور في طهارة الالهاب بالدباغ و قد ذكر المذاهب في ذلك النورى في شرح مسلم و منه نقلها الشوكاني

في النيل مفصلاً وهو مائل الى العموم كما هو مذهب للظاهرية داود و أصحابه و به قال ابن حزم . ثم روى حديث سلمة بن المحبق ان رسول الله ﷺ في غزوة تبوك دعا بماء من عند امرأة - الحديث ، رواه أيضا ابو داود و البيهقي و ابن حبان و الحاكم ، قال ابن حجر في التلخيص ج ١ ص ١٩ و اسناده صحيح ، و نقله عنه المعلق ج ١ ص ١٢٠ و قال و رواه البغوي و ابن منده و ابن قانع من حديث الحسن عن جون قال كنا مع النبي ﷺ الخ ، قال البغوي هكذا حدث به هشيم لم يجاوز جون بن قتادة و ليست لجون صحة ، و اتفق حفاظ الحديث على ان هشيم اخطأ في هذا الحديث ، قال الحافظ ابن حجر و اغتر ابو محمد بن حزم بظاهر اسناد هشيم فروى من طريق الطبري عن محمد بن حاتم عن هشيم فذكره و قال هذا حديث صحيح قد صحت صحبته و تعقبه ابو بكر بن مفلح و قال هذا خطأ لجون رجل تابعي مجهول لا يعرف من روى عنه الا الحسن و روايته لهذا الحديث انما هي عن سلمة بن المحبق اخطأ فيه محمد بن حاتم قلت لم يصب في نسبه للخطأ فيه الى محمد بن حاتم ، و اما قوله ان جونا مجهول فقد قاله ابو طالب و الاثرم عن احمد بن حنبل و قال ابو الحسن بن البراء بن تلي بن المدي جون معروف و ان كان لم يرو عنه الا الحسن و عده في موضع آخر في شيوخ الحسن المجهولين و قد روى جون بن قتادة أيضا عن الزبير بن العوام و شهد معه الجلال من الاصابة ج ١ ص ٢٨٤ باختصار ، و راجع التلخيص ج ١ ص ١٨ ، و قد ذكرت ترجمة جون في الجزء الاول من السيف المجلى ، و هاهنا اذكرها الا لتخضع بقول ابن حزم : قال علي جون و سلمة لهما صحة اه . قال الحافظ ابن حجر في ج ٢ ص ١٢٢ في ترجمته يقال ان له صحة و لم تثبت و اختلف على هشيم في حديثه عن منصور بن زاذان عن الحسن عن جون بن قتادة ف قيل عن النبي ﷺ و قيل عن جون بن قتادة عن سلمة ابن المحبق و هو الصحيح ، و قال ابو طالب عن احمد بن حنبل لا يعرف ، و قال ابن البراء

عن ابن المدينى جون معروف لم يرو عنه غير الحسن و ذكره فى موضع آخر فى المجهولين من شيوخ الحسن البصرى و ذكر ابن سعد قتادة والده فى الصحابة قلت و ذكره ابن حبان فى ثقات التابعين و اخرج حديثه عن سلمة و كذا الحاكم و اغتر ابن حزم بظاهر الاسناد فاخرج الحديث من طريق الطبرى عن محمد بن حاتم عن هشيم و قال فى روايته عن جون كنا مع النبي صلى الله عليه و آله و سلم فى بعض اسفاره و قال انه صحيح ، و تعقبه ابو بكر بن مفوز بان محمد بن حاتم اخطأ فيه و انما هو جون عن سلمة و جون مجهول قلت و لم يصب فى نسبة الخطأ لمحمد بن حاتم فان اصحاب هشيم واقفوه و شذ عنهم و زكريا بن يحيى زحويه فرواه عن هشيم بذكر سلمة فيه و المحفوظ من حديث هشيم لا ذكر لسلمة فى سنده قال البغوى فى معجم الصحابة هكذا حدث به هشيم لم يجاوز به جون بن قتادة و ليست لجون صحة و قال ابن مندة و هم فيه هشيم و ليست لجون صحة و لا رواية و تعقبه ابو نعيم برواية زحويه و اصاب مع ابن مندة قاله المزى فى الاطراف اه ، فبطل قول ابن حزم ان له صحة ، و هو مجهول لا رواية له فلا تغتر بخداعه فانه يرفع الميزان اذا كان مطابقا لهواه و يخفضه اذا كان مخالفا له و يعترض على الأئمة رجما بالغيب و ينسب إليهم ما لم يقولوا به كما عرفت فيما تقدم ايضا ، فالحديث المذكور ليس على اصول الحديث بل ليس بصحيح اذا كان فى سنده جون مجهول تبصر .. ثم ذكر حديث جابر بن عبد الله انه سمع رسول الله صلى الله عليه و آله و سلم و هو مكة عام الفتح يقول ان الله و رسوله حرم بيع الخمر و الميتة و الخنزير و الاصنام - الحديث ، قلت و هو حرام و ليس فيه ذكر جلود الميتات و لا ذكر الدباغ ، و الخنزير بجميع اجزائه رجس و نجس فبيعه حرام ، نعم فيه ذكر شحم الميتة فقيل : يا رسول الله أرايت شحوم الميتة فانه يطلى بها السفن و تدهن بها الجلود و يستصبح الناس ؟ قال : لا ، هو حرام - الحديث : لان الميتة نجس و شحمها أيضا نجس فهو

حرام بيه فلا يطلى بها السفن ولا تدهن بها الجلود ولا يجوز الاستصحاب به . ثم ذكر حديث عبد الله بن عكيم وقد عرفت مفصلاً ما فيه من الانتقاع والإرسال وغيرهما فلا يقوم بها الحجة كما سبق ، فقله : هذا خير صحيح ، غلط باطل وكذب محض لا يلتفت إليه . وقد طبع في المعاصر : عبد الله بن حكيم ، وهو خطأ والصواب ابن عكيم .

قال في ج ١ ص ١٢٢ وقال أبو حنيفة جلد الميتة إذا دبغ وعظامها وعصها وصوفها وشعرها وبرها وقرنها لا بأس بالانتقاع بكل ذلك وبيعه جائز والصلاة في جلدها إذا دبغ جائز أي جلد كان حاشا جلد الخنزير اه . قلت قد سبق جوابه عن كل ذلك فإن الدماغ يطهر كلها والشعر والصوف والوبر والقرن وغيرها لأحياة فيها لأن الحيوان لا يتألم بقطعها فلا بأس به فافهم ، وقد روى الدارقطني من طريق الوليد بن مسلم عن أخيه عبد الجبار بن مسلم عن الزهري عن عبيد الله عن ابن عباس قال إنما حرم رسول الله ﷺ من الميتة لحمها فاما الجلد والشعر والصوف فلا بأس به . قال البيهقي تابعه أبو بكر الهذلي عن الزهري اه تالخيص ص ١٧ ، وفي ج ١ ص ٥٧ من النيل فذا كاه

في شعر الآدمي واما شعر غيره من غير المأكول ففيه خلاف مبنى على أن الشعر هل تحله الحياة فينجس بالموت أو لا ؟ فذهب جمهور العلماء إلى أنه لا ينجس بالموت وذهب الشافعية إلى أنه ينجس بالموت واستدل للطهارة بما ذكره ابن المنذر من أنهم اجتمعوا على طهارة ما يحرم من الشاة وهي حية وعلى نجاسة ما يقطع من أعضائها وهي حية فدل ذلك على التفرقة بين الشعر وغيره من أجزائها وعلى التسوية بين حالي الموت والحياة اه ، فهذا هو حكم الصوف والوبر والقرن والظلف وغيرها مما لا تحله الحياة كما سبق من قول

أيضاً فبطل قول ابن حزم في ج ١ ص ١٢٢ من التفرقة بينهما حيث قال : قال علي

أما كل ما كان على الجلد من صوف أو شعر أو وبر فهو بعد الدماغ طاهر كما لا قول لدماغ

لأن النبي ﷺ قد علم أن على جلود الميتة الشعر والريش والوبر والصوف ولم يأمر

مازاة ذلك و لا اناح استعمال شئ من ذلك قبل الدباغ اهـ . قلت لم يرد في شئ من الروايات انه نهى عن استعمال المذكور قبل الدباغ او قال انه نجس غير طاهر قبل الدباغ و لم يسأل الصنعابة عن ذلك لانهم كانوا يعلمون انه طاهر وتركهم عليه السلام على حالهم بكون هذه الاشياء ظاهرة من الميتة قبل الدباغ تدبر . ثم قال وكل ذلك قبل الدباغ بعض الميتة و الميتة حرام . قلت هذا قياس الجزء على الكل و هو باطل عنده أيضا و كم من احكام في الشريعة اختلف فيها حكم الكل و الجزء كما لا يخفى على ماهر الشريعة تأمل . و قال وكل ذلك بعد الدباغ طاهر ليس ميتة فهو حلال حاشا اكله اهـ . قامت هو مثل الاول قياس ، و عجب منه انه يقول ليس ميتة هل قال احد قبله ان بعد الدباغ لم يبق ميتة و هل قال احد انه حلال ؟ و لعل ابن حزم لم يدر الفرق بين الطهارة و الحلة . نرى في سوء فهمه . و اذا كان حلالا جاز اكله أيضا فلاى وجه استثنى حله و قال حاشا اكله افاته عليه السلام نهى عن اكل الميتة بعد دباغ جلدتها أيضا فانها نجسة بموته و ان كانت ما كوتل اللحم في الاصل . . قال و اذ هو حلال فلباسه في الهلاة - الخ . قلت الواجب عليه ان يقول و اذ هو طاهر الخ ، فان في الاحاديث و رده دباغ الاديم ذكاته . و رده دباغ الاديم طهره . و نحوه في الروايات و لم يرد انه قال دباغ الاديم حله فان ما بين الحلة و الطهارة نسبة العموم و الخصوص كما لا يخفى ، فقوله بخلاف الاحاديث فافهم ؛ و كذا استعماله لفظ الحرام في معنى النجس بعد ذلك خطأ لم يرد في الاحاديث كما قاله في ج ١ ص ١٢٤ و مثل هذه الاغلاط في كلامه كثير قد نبه المعلق على بعضها في مواضعها و تبحث العظم و المصيب و مضى و ذكره ابن حزم مكررا بلا فائدة . و قياس جلد الانسان على نهى المثلة باطل و لهما احكام مختلفة . و كذا قتلى كفار بدر في القليب الاستدلال بهم على دفن الكافر عجيب جدا .

ثم قال في ج ١ ص ١٢٤ من رقم ١٣٠ : مسألة : و اما الحر ان تخلت الحر

فيه فقد صار طاهرا يتوضأ فيه و يشرب و ان لم يغسل فان اهرقت ازيل اثر الخمر
 و لا بد باى شىء من الطاهرات ازيل و يطهر الاناء حينئذ سواء كان فخارا او تودا
 او خشبا او نحاسا او حجرا او غير ذلك اه - قلت ظاهر هذا الكلام يدل على انه قائل
 بنجاسة الخمر و لذا قال فقد صار طاهرا ، و الطهارة تقابل النجاسة فهما ضدان لا يجتمعان معا
 فى شىء واحد كما لا يخفى ، و بعده قال و يطهر الاناء حينئذ ، اى اذا ازيل اثر الخمر
 باى شىء من الطاهرات ، و يأتى فى موضع من المحلى انه قائل بطهارة الخمر بغير
 كلامه تهافت فتنبه و تنتظر . ثم قال ، و اما الخمر فمحرمة بالنص و الاجماع المتيقن
 فواجب اجتنابها قال تعالى : و اما الخمر و الميسر و الانصاب و الازلام رجس من عمل
 الشيطان فاجتنبوه ، فاذا تخللت الخمر او تخللت فأنحل حلال بالهر طاهر اه . قامت هو
 قائل بنجاسة الميسر و الانصاب و الازلام كما يأتى فى موضعه و هو من غلوه فى
 الظاهرية و بهذه الآية استدل على نجاستها و طهارة الخمر و قد اطال المذاق هناك فلما
 كان الحل طاهرا فالاناء بالاولى يكون طاهرا فيثبت به ان الخمر نجس لانه من ازالها
 من الطاهرات و فى تحليل الخمر اختلاف بين الأئمة و عند ابن حزم أيضا يجوز تنجيسها
 و استدل على طهارة الحل و حله بحديث جابر بن عبد الله مرفوعا : نعم الاדם
 الخل ، رواه بسنده عنه ، و الحديث رواه أيضا الترمذى و ابن مساجه و رواه الترمذى
 من حديث عائشة قاله المعلق ج ١ ص ١٢٥ ، و به استدل الحنفية على حلة الخل . قال
 ابن حزم : نعم عليه السلام و لم يخص و الخل ليس خمر لان الحلال الطاهر غير الحرام
 الرجس بلا شك فاذن لا خمر هنالك اصلا و لا اثر لها فى الاناء فليس هنالك شىء
 يجب اجتنابه و ازالته و اما اذا ظهر اثر الخمر فى الاناء فهى هنالك بلا شك و ازالتها
 و اجتنابها فرض و لا نص و لا اجماع فى شىء ما يعينه تزال به فصيح ان كل شىء
 ازيلت به فقد اديننا ما علينا من واجب ازالتها و الحمد لله رب العالمين ، و اذا ازيلت

فالانا طاهر لانه ليس هنالك شىء يجب اجتنابه من اجله اه . قلت نقات هنا عبارته كلها اظهارا ان الخمر نجس و ازالتها واجب و بعد الازالة فالانا طاهر فهو دليل على نجاستها عنده - تدبر ، و يانى خلافه فى مقامه فانتظره .

ثم قال ص ١٢٥ من رقم ١٣١ : مسألة : و المني طاهر فى الماء كان او فى الجسد او فى الثوب و لا يجب ازالته و البصاق مثله و لافرق اه . قلت هذه مسألة اختلافية ، فى المعارف ج ١ ص ٣٨٣ ذهب الشافعى و احمد فى اصح قوليه و اسحاق الى ان المني طاهر و انما يغسل الثوب منه لاجل النظافة لا للنجاسة و روى ذلك عن على و سعد بن ابى وقاص و ابن عمر و عائشة ، و ذهب ابو حنيفة و مالك و الثورى و الاوزاعى و الاث و الحسن بن حبيب الى انه نجس ، غير ان ابا حنيفة يقول باجزاء fark فى اليابس اتباعا للنص و هو رواية عن احمد ، و اما مالك و الاوزاعى فلم يريا العمل بالفرك و لا يجرى عندهما الا الغسل كحكم سائر النجاسات ، و روى غسله عن عمر الفاروق و انس بن مالك و ابى هريرة و سعيد بن المسيب ؛ هذا ما خلاص ما فى شرح المذهب ٢ - ٥٠٤ و عمدة القارى و غيرهما - اه . قلت و قد روى ابن ابى شيبة عن عمر قول ان كن رطبا فاغسله و ان كا ، يابس فاحككه و ان خفي عليك فارششه بالماء . و عن ابن الحنفية قول ان كان يابس فحته - اه الامانى ، و قول ابن حزم لا فرق بين المني و بين البصاق بخلاف للمعرف و اللغة ، فالمني ماء ايض ثخين يتدفق فى خروجه و يخرج شهوة و ينادى بخروبه ، و يستعقبه الفتور و له رائحة كرائحة الطالح و رائحة اطاح قريب من رائحة المعجين و قد يتغير بعض صفاته من التدفق و الشهوة و البياض بسبب المرض او عارض آخر - هذا ملخص ما افاده النووى فى شرح مسلم ، و فى الهداية المني حائر ايض ينكسر منه الذكر اه ، و هذا للرجل خاصة . قال الراقم و الاولى ان يقال ماء دافق يتفصل من بين

الصاب و الترائب بشهوة ولذة و يتولد منه الولد ، و منى المرأة اصفر رقيق و قد يبيض افضل قوتها - معارف ، و ليست هذه الصفات فى البصاق ، و المني يخرج من الذكر يخرج النجاسة و البصاق يخرج من القم يخرج الطهارة فكيف يكون المني مثل البصاق فى المعنى و الحكم ا تدبر حق التدبر و لا تغتر بقول احد قبل التحقيق . ثم استدل على مذهبه بحديث عائشة رواه عن طريق الدبرى عن عبد الرزاق عن الثورى و ابن هبينة كلاهما عن منصور عن ابراهيم النخعي عن همام بن الحارث قال ارسلت عائشة ام المؤمنين الى ضيف لها تدعوه فقالوا هو يغسل جنابة فى ثوبه قالت و لم يغسله لقد كنت افركه من ثوب رسول الله ﷺ فانكرت رضى الله عنها غسل المني - اه . قلت . الاول ان الحديث المذكور لا يكون حجة لابن حزم على اصوله لانه فعل عائشة رضى الله عنها / فعله ﷺ و افعاله ﷺ عنده ليست فرضا الا ما كان منها يانا لامر فهو حينئذ امر و لكن الانساء به عليه الصلاة و السلام حسن و قد ذكرنا آنفا من انه لا يلزمنا منه شئ الا ما امرنا به او نهانا عنه الخ ج ١ ص ١٦٥ من مسائل الاصول ولما كان افعاله لا تكون حجة فكيف افعال الصحابة رضى الله عنهم ؟ و هو يصيح بانه لا يسمع دون قول رسول الله ﷺ فكيف يقبل قول عائشة كنت افركه من ثوبه ﷺ ا فلا حجة فيه فافهم . الثانى انها رضى الله عنها ما انكرت غسل المني و كفى نقده فانها غسله من ثوبه ﷺ كما هو مصرح فى عدة الروايات بل عابت و انكرت انه خرب خبياتها بمسائها و لذا قالت كنت افركه من ثوبه ﷺ و فى التلخيص ج ١ ص ١٢ روى الدارقطى و ابو عوابة فى صحيحه و ابو بكر البزار كلهم عن طريق الاوزاعي عن يحيى بن سعيد عن عمرة عن عائشة قالت كنت افرك المني عن ثوب رسول الله ﷺ اذا كان يابساً و اغسله اذا كان رطبا ، و اعلم البزار بالارسال عن عمرة ، قالت ورد الامر بفركه

بفركه من طريق صحيح رواه ابن الجارود في المنتقى عن محمد بن يحيى عن ابي حذيفة عن سفيان عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحارث : قال عند عائشة ضيف فاجنب فجعل يغسل ما اصابه فقالت عائشة كان رسول الله ﷺ يحته ا وهذا الحديث قد رواه مسلم من هذا الوجه بلفظ لقد رأيتني احكه عن ثوب رسول الله ﷺ يابسا بظفري ، واما الامر بالغسل فلا اضل له و قد روى البخارى في صحيحه من حديث سليمان بن يسار عن عائشة ان النبي ﷺ كان يغسل المني ثم يخرج الى الصلاة في ذلك الثوب و انا انظر الى اثر الغسل فيه ، لكن قال البزار انما روى غسل المني عن عائشة من وجه واحد رواه عمرو بن ميمون عن سليمان بن يسار عنها ولم يسمع من عائشة كذا قال و في البخارى التصريح بسماعه له منها اه . الثالث ان الفرق هو الازالة و الدلك ، في نيل الاوطار ج ١ ص ٤٥ ان التعبد بالازالة غسلا او مسحا او فركا او حتا او سلنا او حكا ثابت و لا معنى لكون الشيء نجسا الا انه مأثور بازالته بما احال عليه الشارع فالصواب ان المني نجس يجوز تطهيره بما - د الامور الواردة - اه ، و قال الشوكاني بعد نقل قول ابن حجر من الفتح في الجمع بين الاحاديث و الحق ما عرفته اه . و ثبت بهذا ان الفرق لا يدل على دهارة المني فدل قول ابن حزم و استدلاله بالحديث المذكور مع مخالفته لاصوله ، و قال الشوكاني قبل هذا و احج القائلون بالطهارة برواية الفرق و يجاب عنه بمثل ما سلف من انه من فعل عائشة (الى ان قال) و اجيب بان ذلك لا يدل على الطهارة و انما يدل على كيفية التطهير فغاية الامر انه نجس خفف في تطهيره بما هو اخف من الماء و الماء لا يتهين لازالة جميع النجاسات كما حررناه في هذا الشرح سابقا - اه ، و في معارف المن ج ١ ص ٣٨٣ و اجاب الفريق الثاني بأنه ثبت ازالته بالغسل او بالمسح او بالفرك او الحت او الحك او السلت في احاديث صحاح فئات على كونه نجسا و لم يثبت في حديث

عدم ازالته و ابقائه على حاله ولو كان طاهرا ثبت على الاقل مرة لبيان الجواز،
 ودلت على نجاسته آثار كثيرة و ثبت عن كثير من التابعين اعادة الصلاة التي صليت
 في الثوب الذي اصابه منى، والمجمل واسع للبحث والاستدلال غير اننا نأتى باحاديث
 في هذا المعنى مقتنعين بالاجمال - اهـ . و حديث عائشة رضى الله عنها بالفرك اخرج
 الطحاوى من طرق و اخرج به الترمذى عن هناد عن ابي مداوية باسناده عن همام بن
 الحارث قال ضاف عائشة ضيف فامرت له بملحفة صفراء فنام فيها فاحتلم فاستحي
 ان يرسل بها و بها اثر الاحتلام فغمسها في الماء ثم ارسل بها فقالت عائشة لم افسد
 علينا ثوبنا انما كان يكفيه ان يفرك باصابه وربما فركته من ثوب رسول الله ﷺ
 باصابي، قال الترمذى هذا حديث حسن صحيح اهـ، فالاصل انها انكرت فساد الثوب
 بالغسل و ما انكرت غسل المني من الثوب و يوضحه ما وقع عند مسلم من رواية ابن
 شهاب الخولاني : فاحتلمت في ثوبي فغمستها في الماء فرأتني جارية لعائشة فاخبرتها فبعثت
 الى عائشة فقالت ما حملك على ما صنعت بثوبيك ؟ قلت رأيت ما يرى النائم في
 منامه ا قالت رأيت فيها شيئا ؟ قلت لا . قالت فلو رأيت شيئا غسلته الخ ، و رواها القاضى
 فى العارضة من طريق النسبى ١ - ١٧٧ وقال فى ص ١٨٠ و هذا الرجل الذى
 اصبح يغسل ثوبه لم يكن رأى فيه شيئا انما شك هل احتلم ام لا كما قد بيناه من
 رواية عبد الله بن شهاب الخولاني و لذلك انكرت عليه الغسل ثم اخبرته انما يجزبه
 الغسل اذا رآه فان لم يره نضجه و هذا نص فى الغسل - اهـ كلامه . فانظر كيف انقاب
 الامر و صار حجة ابن حزم حجة من قال بنجاسته و لا يكون - حجة على السادات
 الاحناف فانهم قائلون باجزاء الفرك فى اليابس ، و عند مسلم : و انى لا يحكم من ثوب
 رسول الله ﷺ يابساً بظفرى ا فإين الحجة . و راجع ج ١ ص ٣٨٧ - ٣٩٠ من معارف
 السنن ؛ و قد بسط الطحاوى على دابه و بين معانى الاحاديث فى شرح معانى الآثار

ومعه امانى الاحبار من ج ١ ص ٢٤٨ الى ص ٢٧٣ فالخاصل انه لاجبة لابن حزم
فى هذا الحديث .

ثم روى حديث عبد الله بن شهاب الخولاني بسنده عنها وفيه صراحة قالت
فلو رأيت شيئا غسلته لقد رأيتى و انى لاحكمه من ثوب رسول الله ﷺ بابسا بظفرى اه .
فقيه حكم الغسل والحك بالظفر و هو دليل على نجاسته و هو حجة على ابن حزم
ولم يصل الى مغزى الحديث من سوء فهمه ولم يدر مناشى الاحاديث لانه ظاهرى
لا يعلم الا فلان عن فلان . و العجب ان العلماء اجمعوا على ان المذى نجس كما فى عارضة
الاحوذى و المنى طاهر ، و قد مال الامام البخارى الى نجاسة المنى فى صحيحه و قال باب
غسل المذى و الوضوء منه . و قال باب غسل المنى و فركه ، فهذا التوبيخ دليل على انه
ذهب الى نجاسة المنى ، و العجب من الشوكاني فى الدرر البهية انه قال فيها : طوارى جميع
الاشياء سوى دم الحيض و غائط الانسان و بوله و قال ان شحم الخنزير ليس بحرام لان
القرآن جعل لحمه حراما و الشحم ليس بلحم فلا يكون حراما اه . و هو خطأ فاحش فان
لحم الخنزير و شحمه كلاهما حرام و نجس و انت تعلم ان الشوكاني من الفرقة الزيدية
من ظواهر اهل الحديث و قد عرفت ان الفرق هو الدالك و الازالة و ليس فى حديث
و لا اثر ان المنى طاهر و الفرق و الحك و الحت لا يبدل على الطهارة و نعل عائشة
ليس بحجة عند ابن حزم و عنده لا بد من قول رسول الله ﷺ فى ان المنى طاهر
وانما استخرجوا حكمه من الفاظ مخملة المعانى و لا يكون حجة على غيرهم .

ثم روى فى ج ١ ص ١٢٦ اثر عائشة و اثر ابن عباس و اثر سعد بن ابى
وقاص ، قالت كنت افرك المنى من ثوب رسول الله ﷺ و فى اثر سعد انه يفرك
المنى من ثوبه اه ، ليس بحجة عند ابن حزم لانه فعل صحابى دون قوله ﷺ و فى
الفرق ليس دليل على الطهارة فلا يكون حجة فانهم فاته شعب محض منه . و اما اثر

ابن عباس و هو اقوى حجة عند القائلين بطهارة المني و هو مرفوع أيضا رواه الدارقطني و البيهقي من طريق اسحاق الازرق عن شريك عن محمد بن عبد الرحمن بن ابي ليلى عن عطاء عن ابن عباس قال سئل النبي ﷺ عن المني يصيب الثوب قال انما هو بمنزلة المخاط و البصاق و قال انما يكفيك ان تمسحه بخرقه او اذخرة، و رواه الطحاوي من حديث حبيب بن ابي عمرة عن سعيد بن جبير عن ابن عباس مرفوعا و رواه هو و البيهقي من طريق عطاء عن ابن عباس موقوفا قال البيهقي و الموقوف هو الصحيح اه تلخيص ج ١ ص ١١، و اسناده ضعيف و رفعه و هم كما في آثار السنن و تعليقه ص ١٤ و سكت ابن حجر هنا و لم يقل في سنده شيئا و هو لا يليق به و كذا سكت عنه ابن حزم، و رواه الطبراني في الكبير من غير طريق الدارقطني و فيه محمد بن عبيد الله الازدي و هو يجمع على ضعفه قاله الهيثمي في ج ١ ص ٢٧٩ من مجمع الزوائد، نعم قول ابن عباس كما رواه الترمذي تعليقا و اخرجه الهيثمي في الزوائد بنقذ قال لقد كنا نسكته بالاذخر و الصوفة يعني المني عن الطبراني في الكبير صحيح الخ. قول الهيثمي رجلا تات لكنه يحتمل ان يكون التشبيه في الازالة فان المني يشبه المخاط في كونها لريين فلا يكون حجة في الطهارة و يحتمل ان يكون وقع النسل في مقدار قليل يفي مثله عند الحنفية فلا يستقيم حجة أيضا و على كل حال لا يقلوم مثل هذه العرnx الساقطة و يتطرق اليه محامل و ما يقال ان في الفك و السلت يبق بعض اجزاء المني فكيف يطهر قبل يطهر الخف و النعل من اذى يصيبه بذلك مع ان الدالك لا يقطع النجاسة قلما و قد صرح به الحديث من رواية ابي داود و غيره و كان القياس ان لا يطهر بالفرك في اليبس أيضا و قد ذهب اليه مالك لكن الامام ابا حنيفة خاف القياس في ذلك و اتبع الخبر المروي عن عائشة و غيرها وكذلك قال الامام ابو جعفر الطحاوي في شرح الآثار - كذا في المعارف ج ١ ص ٣٨٥ - ٣٨٦؛ و على

كل حال فاستدل ابن حزم على طهارة المنى باثر ابن عباس باطل من وجوه، الاول انه قول صحابي ابن عباس وهو عنده ليس بحجة، الثاني مرفوعا سنده ضعيف والرفع وهم، الثالث انه محتمل المعاني وليس بنص محكم في الحكم والمعنى وبالله التوفيق، فليس في اثر عائشة واثر سعد واثر ابن عباس رضى الله عنهم انه طاهر بل هذا اجتراء من ابن حزم واقتراء منه عليه عليه السلام على ان الفرق لودل على الطهارة للزم طهارة دم الحيض أيضا وغيره من النجاسات فان لفظ الفرق وقع في روايات دم حيض وغيره من النجاسة فتنبه. ثم ذكر ابن حزم مذاهب الأئمة في ذلك وحججهم وقال قال مالك هو نجس ولا يجزى الا غسله بالماء وروينا غسله عن عمر بن الخطاب وابي هريرة وانس وسعيد بن المسيب اذ قالت فرواياتهم بالغسل تدل صراحة على ان المنى نجس عندهم والا لا يحكمون بغسله لانه اسراف في الماء وهي منهي عنه في الاحاديث: أو في الوضوء سرف؟ قال نعم وان كنت على شط نهر جار؛ وابن حزم خالفهم لا سيما خلافة مع عمر رضى الله عنه الذي قال في حقه عليه السلام اقتدوا من بهدى ابا بكر وعمر، الحديث رواه البخاري وغيره بل خالف هذا الحديث أيضا وخالف كتاب الله أيضا قال الله تعالى ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانْتَهُوا﴾ والحديث المذكور داخل فيما اتى به عليه السلام اشارة اليه الامام الشافعي رحمه الله تعالى كما في الفضائل من كنز العمال. ثم قال وقال أبو حنيفة هو نجس فان كان في الجسد منه اكثر من قدر الدرهم لم يجزى في ازالته غير الماء (قلت كما قال عمر و ابو هريرة و انس و ابن المسيب و من معهم في ذلك و لم ينفرد ابو حنيفة فيه) فان كان قدر الدرهم البغلي قاقل فاجزأت ازالته بغير الماء (قلت كما في الاستنجاء بالاحجار و الفرق و الحك و الحت و السات من ثوبه عليه السلام) فان كان في الثوب او النعل او الخف منه اكثر من قدر الدرهم الخلي فان كان رطبا لم يجز الا غسله باى مائع كان، فان كان يابسا او كان قدر الدرهم الخلي

او اقل فان كان رطبا اجزاء فقط و رويانا عن ابن عمر انه قال ان كان رطبا فاغسله
وان كان يابسا فحته اه . قلت قدر بحث قدر الدرهم و عدم نجاسة مقداره قياسا على
الاستنباط . بالا حجار وقدر الدرهم معفو عنه من الشارع كما سبق و لم ينفرد الامام ابو حنيفة
في ذلك و له سلف فيه عمر و على و ابن مسعود رضى الله عنهم كما تقدم مفصلا في
هذا الجزء . و اثر ابن عمر معمول به عنده في الرطب بالغسل و في اليابس بالفرك و الحت
و المحك و السك كما سبق . و لا يعبأ بقول ابن حزم في مقابلة ابن عمر و عائشة
و عمر بن الخطاب رضى الله عنهم فانهم قالوا بغسل المني اذا كان رطبا . ثم قال
و احتج من رأى نجاسة المني بحديث رويناه من طريق ساجان بن يسار عن عائشة
ان رسول الله ﷺ كان يغسل المني و كنت اغسله من ثوب رسول الله ﷺ و قالوا
هو خارج من مخرج البول فينجس لذلك اه . قلت لاشك في خروجه من مخرج
البول و العجب منه و ممن معه في ذلك حيث يحكمون بنجاسة المني و يوجبون الوضوء
منه و يغسلون ذكورهم و يوجبون الغسل بمخروج المني و مع ذلك ذهبوا الى طهارته
كما في فيض الباري ج ١ ص ٣٢٤ ، وقد قال فقيه العصر المحدث الشيخ رشيد احمد
الكنكوي قدس سره ان الخلاف يبنى على اختلاف آخر و هو ان النجاسة القليلة
متحمة في الصلاة عندنا فان كانت دون الدرهم لا تفسد الصلاة (و ان كانت
مكروهة عندنا كما في الدر المختار و لا بد من غسلها قبل اداء الصلاة) و الا افسدت
بمخلافها عند الثماني رحمه الله (و من معه) فانها تفسد عنده مطلقا قليلة كانت
او كثيرة حكاه الترمذي في نجاسة الدم عنه رحمه الله ، و على هذا لو كان المني نجسا لزم
بطلان الصلاة فيما اذا صلى في الثوب المفرك لانه يقلله فقط و لما اكتفى فيه بالفرك
مع ان الفرك لا يزيله بالكلمة و انما يقلله علم الله طاهر و نحن نقول ان الفرك تطهير

لا تقليل، والقليل في نظر الشارع بمنزلة العدم كما في السبيلين والخفين وغيرهما اهـ .
انظر هذا الكلام خرج من تفقه صحيح دقيق وقد نقلته فيما قبل أيضا فتذكره ،
ثم ذكر حديث أبي حذيفة عن سفيان الثوري ، مرة قال عن الإغمس وبمرة قال عن
منصور ثم استمر عن إبراهيم عن همام بن الحارث عن عائشة في المنى إن رسول الله
ﷺ كان يأمر بحته ، قال علي وهذا لاحجة لهم فيه اهـ . قلت وكذا ليس لك حجة فيه
فإن الحث هو الإزالة وهو يدل على نجاسة المنى وقد أمر به ﷺ انظر أنه قد ترك
هنا ابن حزم أمر رسول الله ﷺ بحته إذا كان يابساً وترك جزء الحديث الذي فيه
غسله إذا كان رطباً بفعل عائشة المجمل المتحمل وهو لا يسمع دون قول رسول الله
ﷺ قول أحد وإن كان صحابياً ! فاعلمه قد نسي أصله فتدبر ، ولم يبين دليلاً على عدم
حجية ذلك الحديث فدعواه باطلة .

ثم قال في ج ١ ص ١٢٧ أما الصحابة رضي الله عنهم فقد روينا عن عائشة
وسعد و ابن عباس مثل قولنا اهـ . قلت هذا كذب محض لم يقل أحد منهم إن المنى
ظاهر صراحاً بل قالوا بالغسل والحك والحت والفرك والسات ونحوها من الإلفاظ
الواردة في الباب وهي كلها تدل على النجاسة لانه الإزالة بأي شيء كان . وقد ورد
الأمر بحت دم الحيض كما في صحاح الروايات فهل قال أحد أن دم الحيض طاهر؟ كلا .
ثم قال وإذا تنازع الصحابة رضي الله عنهم فليس بعضهم أولى ببعض بل الرد حقيقته
واجب إلى القرآن والسنة اهـ . قلت كيف قال إن بعضهم ليس أولى ببعض وقد قال
تعالى ﴿ لا يستوى متكم من اتفق من قبل الفتح وقاتل أولئك أعظم درجة عند الله ﴾
فقد فرق عز وجل بين الفريقين ، أنسى ابن حزم قوله تعالى ﴿ وإذا جاءهم أمر من
الأمّن أو الخوف اذاعوا به ولو ردوه إلى الرسول وإلى أولى الأمر منهم لعلمه الذين
يستنبطونه منهم ﴾ فالله عز وجل أمر بالرد إلى أهل الاستنباط في هذه الآية وهم في

الصحابة رضى الله عنهم ابو بكر و عمر و عثمان و على و ابن مسعود و ابو موسى الاشعري و ابو سعيد الخدرى و عائشة و سعد بن ابى وقاص و طلحة و الزبير و ابو عبيدة و من نحا نجوم ، و قال عليه الصلاة و السلام : عليكم بستی و ستة الخلفاء الراشدين عضوا عليها بالنواجذ - الحديث ، و قال : اقتدوا بى ابا بكر و عمر ، و قال : انا مدينة العلم و على بابها ، و قال املی رضى الله عنه : لا تمضوا فيه براى خاصة و لكن تشاوروا الفقهاء و العابدین - الحديث ، و غیر ذلك من الاحاديث فى هذه النصوص تصريح بان بعضهم اولى ببعض و قد جهل عنهم ابن حزم و قال ما قال ، هل من سائل فى دار أن يساله ان فى قولك حجة ؟ و اى برهان قام على ذلك ؟ و لم يقل فى القرآن و الحديث ان المنى طاهر ، فهذا افتراء منه على الله و رسوله و شغب محض و لم لا يكون اوامره حجة و قد امر بحته ، و دعوى بان هذا لا حجة لهم فيه دعوى بلا دليل و برهان لا تسمع ، و هل يكون اجتهاد ابن حزم حجة ؟ كلا ، فانه خارج عن خير القرون الثلاثة ، و قياس المنى على النخامة و البصاق فى الطهارة باطل عنده لان القياس كله باطل عنده كما مر مرارا من قبل .

ثم قال و اما حديث سليمان بن يسار فليس فيه امر من رسول الله ﷺ بنفسه و لا بازائه و لا بانه نجس و انما فيه انه ﷺ كان يغسله و ان عائشة تغسله و افعاله ﷺ ليست على الوجوب اه . قلت انظر كيف ينكر طلوع الشمس فى رابعة النهار و قد امر رسول الله ﷺ بازائه بالاحت فى حديث سليمان بن يسار ، قال الحافظ ابن حجر فى التلخيص و قد ورد الامر بفركه من طريق صحيحة رواه ابن الجارود فى المنتقى - الخ ، و قد مر الحديث من قبل ، و الفرق هو الازالة و الدلك ، و الحديث رواه مسلم ، و فى صحيح البخارى التصريح بسامع سليمان بن يسار من عائشة فن قال بارساء فقد اخطا و هو سند متصل السند صحيح . و العجب منه انه ينكر حجة افعال النبي ﷺ و يقول ليست على الوجوب

و يستدل بفعل عائشة وابن عباس و انس و سعيد بن المسيب و ابى هريرة و غيرهم ا
 هذا من اعجاب العجائب ، و لعل افعالهم اقوى عنده من افعاله عليه السلام .. و المني عنده طاهر
 و حلال و الازالام و الاقلام نجس ، و البول في الماء الراكد لا يجوز عنده نجس
 للبائى و طاهر لغير البائى ان يتوضأ به و يشرب ، و اذا ادخل الكلب في الاناء ذنبه
 او رجله او جسده / ينجس ما فيه و هو طاهر عنده حلال يوكل و يشرب ، و اذا بال
 الرجل في الماء الدائم يتنجس الماء لكن ان تغوط فيه لا يتنجس لانه لم يرد في الحديث
 النهى عنه ، و امثاله كثيرة فكذلك المني عنده طاهر حلال لا باس بشربه و استعماله في
 الاشياء و ان كان الغسل واجبا بخروجه ، فهذا عجيب جدا او بحث افعاله و حكاية فعله
عليه السلام طويل الذيل مختلف فيه ، ان شئت التفصيل فراجع ص ٤٣ الى ص ٤٧
 من مقدمة فتح الملهم شرح صحيح مسلم و هى اربعة اقسام : مباح و مستحب و واجب
 و فرض كما قال الامام نحر الاسلام و بعد هذه القيود (التى ذكرت قبله) اما ان
 علمت صفة ذلك الفعل في حقه عليه السلام من وجوب او ندى او اباحة او لم تعلم ؟ فان
 علمت فالجمهور على ان امته مثله في كونهم متعبدين في التأسي به باتيان ذلك الفعل على
 تلك الصفة ، و ان لم تعلم فقال بعضهم يجب الوقف فيها و قال بعضهم بل يلزمنا اتباعه
 فيه - الخ ، فلا يعول على قول ابن حزم هذا و لم كان عليه السلام يغسله ا عائشة نفسها
 وطبا و تفرك او نحت يابسا اذا كان طاهرا عندها ؟ للاسراف في الماء ، او تفعل فعل
 العيث ؟ حاشاه و حاشاه عن ذلك ، بل بسبب نجاسته لا غير و بالله التوفيق .

ثم روى بسنده حديث انس رضى الله عنه مرفوعا الى البخارى شهادة على
 طهارته ان رسول الله عليه السلام رأى نخامة في القبلة فحكها بيده و رقى كراهية لذلك اه .
 في صحيح البخارى : فرق منه كراهية او رقى كراهية لذلك اه . قال فلم يكن هذا دليلا عند
 خصومنا على نجاسة النخامة وقد يغسل المرأ ثوبه مما ليس نجسا اه . قلت لا حجة لك

في هذا الحديث فانه ﷺ كره النخامة في جدار قبله المسجد فلذا حكها بيده وليس لها تعلق بطهارة النخامة او نجاستها ولا دليل على طهارة المني او نجاسته بل هو امر آخر وهذا امر آخر والقبلة محترمة معظمة على جميع الناس فمن بهق او بزق او القى للنخامة على القبلة فقد هتك رداء احترام القبلة، وعان المرأ يغسل ثوبه بما ليس بنجس ومع هذا المني نجس في الشرع .

ثم قال واما حديث سفيان فاما انفرد به ابو حذيفة موسى بن مسعود النهدي، بصري ضعيف مصنف كثير الخطأ روى عن سفيان البواطل قال احمد بن حنبل فيه هو شبه لا شيء كأن سفيان الذي يحدث عنه ابو حذيفة ليس سفيان الذي يحدث عنه الناس اه . قلت قد مر الكلام في حديث ابي حذيفة من التلخيص وغيره وكذا كذبت عليه في الجزء الاول من السيف المجلى بالبسط وهنا اكتفى بنقل ما قال المعلق على هذا الحديث ويظهر لك منه بطلان قول ابن حزم، و ابو حذيفة من رجال البخاري و ابي داود و الترمذي و ابن ماجه، قال المعلق حديث عائشة الذي رواه ابو حذيفة اخرجه ابن الجارود في المنتقى (٧١ - ٧٢) حدثنا محمد بن يحيى و احمد بن يوسف قالنا ابو حذيفة قال ثنا سفيان عن منصور عن ابراهيم عن همام بن الحارث قال كان ضيف عند عائشة رضى الله عنها فاجنب فجعل يغسل بما اصابه فقالت عائشة رضى الله عنها كان رسول الله ﷺ يامرنا بحته، وهو اسناد صحيح كما قال ابن حجر في التلخيص ج ١ ص ١٩١ وقال وهذا الحديث قد رواه مسلم من هذا الوجه بافظ . لقد رأيتني احكم من ثوب رسول الله ﷺ يابسا بظفري، ولم يذكر الامر بالحديث له اصل صحيح، و ابو حذيفة ثقة اخرج له البخاري و قال ابو حاتم صدوق . . . وروف بالثوري و لكن كان يصحف و قال ابن سعد في الطبقات ج ٧ ق ٢ ص ٥٥ كان كثير الحديث ثقة ان شاء الله تعالى، وكان حسن الرواية عن عكرمة بن عمر

و زهير بن محمد و سفيان الثوري و يذكرون ان سفيان كان تزوج بامه حين قدم البصرة مات في جمادى الآخرة سنة ٢٢٠ و كلمة احمد فيه لعلها لما جاء به من احاديث عن سفيان لا يعرفها غيره و ليس هذا قدحا فيه و قال احمد حين سئل عنه : اما من اهل الصدق فتعم اه . قلت فبطل قول ابن حزم انه ضيف ، كيف و هو من رجال البخاري بل هو شيخه بغير واسطة ثقة كثير الحديث من اهل الصدق ، انظر ايها المنصف الفهم كيف ضعف رجلا ثقة لكونه مخالفا لهواه ، و في حديثه امر بالحث و هو واجب عنده لكنه تركه هنا فانه الله من هذا الخداع و الكذب و الافتراء ! نعوذ بالله منه .

ثم قال في ج ١ ص ١٢٨ و اما قولهم انه يخرج من مخرج البول فلا حجة في هذا لانه لاحكم للبول ما لم يظهر اه . قلت لا ريب في انه يخرج كالودي و المذى يخرجان من مخرج البول و كلاهما نجس ، و ايضا لاحكم للمنى ايضا ما لم يخرج بالدفق و الشهوة من مخرج البول فاذا ظهر و خرج منه يحكم بنجاسته كالبول و المذى و الودي . ثم قال الاشهاد على قوله : و قد قال الله تعالى : من بين فرث و دم لبنا خالصا ، فلم يكن خروج اللبن من بين الفرث و الدم نجسا فسقط كل ما تعلقوا به و بالله التوفيق اه . قلت انظر عدم حياته كيف يشهد على ذلك افتراء على الله تعالى لم يبل الله تعالى ان اللبن يخرج من مخرج البول او الغائط بل قل من بين فرث و دم فلم يذكر نجسا و ليس يخرجها واحد فلا يقاس احدهما على آخره و ما كان ربك نسيا ! يخرج البول و المنى و المذى الذكر و يخرج اللبن الضرع من الماشية و بينهما بون بعيد و ابن هو عن ذاك فاجترأ ابن حزم على الكذب حيث زاد في الآية و الاختبار ما ليس فيها من عند نفسه و هو طهارة المنى ، ولو كان طاهرا لما ترك الله و رسوله بيانه و ما كان ربك نسيا ، ألم يقل عز وجل : و ان كنتم جنبا فاطهروا ، ألم يوجب الله تعالى الغسل مخروجه ؟ ألم يرد الاحاديث بوجوب الغسل ! ألم يغسله الصحابة من اثوابهم .

ثم قال وقال بعضهم يغسله رطباً على حديث سليمان بن يسار ويحك يا بسا على سائر الاحاديث ، قال على وهذا باطل لانه ليس فى حديث سليمان انه كان رطباً ولا فى سائر الاحاديث انه كان يابساً الا فى حديث الخولاني وحده فحصل هذا القائل على الكذب والتحكم اذ زاد فى الاخبار ما ليس منها اه . قلت هذا شغب محض اما يكفى حديث الخولاني الصحيح فى الاستدلال ، وحديث سليمان بن يسار قال العيني من احكام هذا الحديث انه حجة للحنفية فى قولهم ان المني نجس لقول عائشة كنت اغسل ، وقولها كنت ، يدل على تكرار هذا الفعل فهذا ادل دليل على نجاسة المني اه ، والحديث اخرجه البخارى عن عدان واثنا عشر عن سويد بن نصر ومسلم عن ابي كريب ثلاثتهم عن ابن المبارك باسناده بنحو لفظ العاصمى باضافة الغسل الى عائشة وهكذا اخرجه البخارى عن مسدد عن عبد الواحد عن عمرو بن يسار قال سألت عائشة عن المني يصيب الثوب فقالت كنت اغسله من ثوب رسول الله ﷺ فيخرج الى الصلاة واثر الغسل في ثوبه بفتح الماء ، وهكذا اخرجه البخارى عن موسى عن عبد الواحد عن عمرو قال سألت سليمان بن يسار فى الثوب تصيبه الجنابة قال قالت عائشة كنت اغسله الحديث ، وخرج أيضاً عن عمرو بن خالد عن زهير عن عمرو بن قنطلة انها كانت تغسل المني من ثوب النبي ﷺ ثم اراه بقعة او بقعا ، وبهذا اللفظ اخرجه ابو داود عن الثعلبي عن زهير بن محمد بن عبيد عن سليم كلاهما عن عمرو ، وهكذا اخرج الامام احمد عن يحيى بن زكريا عن عمرو ولم يذكر قول عائشة : ثم اراه بقعة او بقعا ؛ ففى هذه الروايات اضافة الغسل الى عائشة ، وقد ورد اضافة الغسل الى النبي ﷺ من طرق صحيحة فاخرج ابن ابي شيبة عن عبدة بن سليمان عن عمرو قال سألت سليمان بن يسار عن الثوب يصيبه المني يغسله او يغسل الثوب كله ؟ قال سليمان قالت عائشة كان النبي ﷺ يصيب ثوبه فيغسله

من ثوبه ثم يخرج في ثوبه الى الصلاة وانا ارى اثر الغسل فيه، وهكذا اخرج ابن ماجه عن ابن ابي شيبة عن عبدة، وكذلك اخرجه مسلم عن ابن ابي شيبة عن محمد بن بشر عن عمرو قال سألت سليمان - الحديث، وهكذا اخرج أيضا عن ابي كريب عن ابن ابي زائدة وكذلك اخرجه ابن الجارود من طريق يزيد بن هارون عن عمرو و سياتى عند الطحاوى. وهكذا اخرجه الدارقطى من طريق بشر بن الفضل عن عمرو بن ميمون عن سفيان عن عائشة ان رسول الله ﷺ كان اذا اصاب ثوبه منى غسله ثم يخرج الى الصلاة. واما انظر الى بقعة من اثر الغسل في ثوبه، وقال صحيح، و مدار هذه الروايات كلها على سليمان بن يسار قال البزار لم يسمع من عائشة ورواه الحافظ كما تقدم عن البخارى من تصريح سماعة منها ثم قال على ان البزار سبق بهذه الدعوى فقد حكاه الشافعى فى الام عن غيره وزاد ان الحفاظ قالوا ان عمرو بن ميمون غلط فى رفعه وانما هو فى فتوى سليمان اه، وقد تبين من تصحيح البخارى وموافقة مسلم له على تصحيحه صحة سماع سليمان منها وان رفعه صحيح وليس بن فتواه وروايته تناف اه، وقد وافق سليمان بن يسار على الرفع ميمون بن مهران والد عمرو فاخرج الطيالسى عن ابن المبارك عن عمرو بن ميمون عن ابيه عن عائشة قالت كان رسول الله يغسل المني من ثوبه فيخرج وهو بقع بقع، وهذا اسناد صحيح وقد صرح اصحاب اسماء الرجال باخذ ميمون عن عائشة، ثم قال الحافظ لا تأثير للاختلاف فى الروايتين حيث وقع فى احدهما ان عمرو بن ميمون سأل سليمان وفى الاخرى ان سليمان سأل عائشة لان كلا منهما سأل شيخه لحفظ بعض الرواة ما لم يحفظ البعض وكلهم ثقات اه، قلت وكذا لا تأثير للاختلاف فى اضافة الغسل الى رسول الله ﷺ مرة والى عائشة مرة اخرى لان غسل الثوب عن المني وقع من كل منهما مرارا، قال المحقق ابن الهمام بعد ما ذكر حديث مسلم فى اضافة الغسل الى

الذى عليه السلام فان عمل على حقيقته من انه فعله بنفسه فظاهر او على مجازه و هو امره بذلك فهو فرع عليه اه . كذا في الامانى و نصب الراية و العيني و فتح البارى و فتح القدير . و بهذا التفصيل بطل و انهدم ما قال ابن حزم في حديث سليمان بن يسار ، و احتج الجماهير بهذه الروايات على نجاسة المني على رغم انف ابن حزم و قد قال المحقق ابن الهمام فان الظاهر انه عليه السلام يحس ببلل ثوبه و هو موجب الالتفات الى حال الثوب و الفحص عن خير و عند ذلك يبدو له السبب في ذلك انه اقراها عليه فلو كان طاهرا لمنعها من اتلاف الماء لغير حاجة فانه حينئذ سرف في الماء اذ ليس السرف في الماء الا صرفه لغير ضرورة اه ، فان قلت قال الحافظ في الفتح و ليس بين حديث الغسل و حديث الفرك تعارض لان الجمع بينهما واضح على القول بطهارة المني بان يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب و هذه طريقة الشافعى و احمد و اصحاب الحديث وكذا الجمع يمكن على القول بنجاسته بان يحمل الغسل على ما كان رطبا و الفرك على ما كان اليابسا و هذه طريقة الحنفية و الطريقة الاولى ارجح لان فيها العمل بالخبر و القياس لانه لو كان نجسا لكان القياس وجوب غسله دون الاكتفاء بفركه كالدم و غيره و هم لا يكتفون فيها لا يغنى عنه من الدم بالفرك اه ، قلت قال الحافظ العيني رادا على الحافظ ابن حجر من هو الذى ادعى التعارض بين الحديثين المذكورين حتى يحتاج الى التوفيق و لا نسلم التعارض بينهما اصلا بل حديث الغسل يدل على نجاسة المني بدلالة غسله و كان هذا هو القياس ايضا في يابسه و لكن خص بحديث الفرك و قوله بان يحمل الغسل على الاستحباب للتنظيف لا على الوجوب كلام واه و هو كلام من لا يدري مراتب الامر الوارد من الشرع فاعلى مراتب الامر الوجوب و ادناها الاباحة و هنا لا وجه للثاني لانه عليه الصلاة و السلام لم يتركه على ثوبه ابدا و كذلك الصحابة من بعده و مواظبه عليه السلام على فعل شئ من غير ترك

في الجملة يدل على الوجوب بلا نزاع فيه، وأيضا الأصل في الكلام الكمال فاذا اطلق اللفظ ينصرف الى الكامل اللهم الا ان يصرف ذلك بقربة تقوم فتدل عليه حينئذ، وهو أقوى كلام اهل الاصول ان الامر المطلق اى المجرد عن القرائن يدل على الوجوب، ثم قوله والطريقة الاولى ارجح؛ غير راجع فضلا ان يكون ارجح بل هو غير صحيح لانه قال فيها العمل بالخبر وليس كذلك لان من يقول بطهارة المني غير عامل بالخبر لان الخبر يدل على نجاسته كما قلنا، وكذلك قوله فيها العمل بالقياس غير صحيح لان القياس وجوب غسله مطلقا ولكن خص بحديث الفرق لما ذكرنا، فان قلت ما يجب غسل ما يابس لا يجب غسل رطبه كالمخاط؛ قلت: لا نسلم ان القياس صحيح لان المخاط لا يتعلق بخروجه اصلا والمني موجب لا كبر الحديثين وهو الجنابة، فان قلت: سقوط الغسل في يابسه يدل على الطهارة؛ قلت لا نسلم ذلك كما في موضع الاستنجاء، وقوله: كالدّم وغيره الى آخره؛ قياس فاسد فانه لم يات نص بجواز الفرق في الدّم ونحوه وانما جاء في يابس المني على خلاف القياس فيقتصر على مورد النص - اهـ - قلت فانهدم ما بناء ابن حزم الطهارة على اساسه من اصله وليس له الا شغب محض في مقابلة الائمة الفقهاء المحدثين رضى الله عنهم . ثم قال مجيبا عن قال في حديث عائشة: كنت افركه اى بالماء؛ قال على وهذا كذب ظاهر و زيادة في الخبر فكيف وفي بعض الاخبار كما اوردها يابسا بظفرى، قال على ولو كان نجسا لما ترك الله تعالى رسولا ^{عليه السلام} يصلّى به ولا خبره كما اخبره اذا صلى بنعليه وفيها قدر يخلعهما وقد ذكرناه قبل هذا وبالله التوفيق اهـ . قلت هذا مثل ما في الاستنجاء بالاحجار من الطهارة ولم يخبره الله تعالى مع ان النجاسة بالكلية لا تقلع بالحجر وقبديبقى منها شيء فهو عفو من الله تعالى والشرع كذلك فركها يابسا بظفرها لان القليل من اثر المني كان يبقّى بعد الفرق بالظفر وهو عفو ولذا لم يخبره ولم يغسله قط ^{عليه السلام} بالثوب الذى فيه المني بعد الازالة

بالغسل او الفرك او الحك او الحت او السلت فلم يخبره لذلك ، وما كان ربك نسياً ،
وما ينطق عن الهوى ان هو الا وحى يوحى ، وقد وثق ان القليل المعفو من النجاسة
بمنزلة العدم فى نظر الشرع كما فى السبيلين والخفين ونحوهما وقد سأل معاوية بن
ابى سفيان اخته ام حبيبة هل كان النبي ﷺ يجلى فى الشئ الذى يضامك فيه
(اى بجامعك فيه كما فى سنن ابى داود) فقالت نعم اذا لم يصبه اذى ، ورواه ابو داود
وغيره ، وراجع ج ١ ص ٤٥٢ - ٤٥٤ من فتح الملهم و ج ١ ص ٢٨٢ - ٢٩٠ من
معارف السنن و ج ١ ص ٢٤٧ - ٢٧٣ من اماني الاحبار وفيها نقول الزبلى
و البحر و الجوهر النقى و شرح النقاية و آثار السنن و فتح الباعى و عمدة القارى و الهداية
و حجة الله البالغة و شرح العمدة و النيل و غيرها .

وصلت الى هنا يوم الخميس الحادى عشر من ذى القعدة سنة ١٣٨٨ و الحمد لله

على ذلك .

تم هذا الجزء بتوفيق الله تعالى وعونه ، فالحمد لله اولا و آخراً ، و الصلاة و التسليم
على رسوله الكريم ابدآ و آله واصحابه اجمعين سرمدآ .

انا احقر الزمن (السيد) مهدي حسن ، القادري الجليل عفى عنه

وقد تم طبع هذه الرسالة الانيقة يوم الخميس ٢٠ من شهر ذى القعدة

سنة ١٣٩٤ هـ = ٥ ديسمبر سنة ١٩٧٤ م

بالمطبعة العزيزية محيدراآباد (الهند)

